وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر –بسكرة–
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

الرقم التسلسلي:

رقم التسجيل: 04/PG/D/LMD/HIS/20

الحكم العثماني بالإيالات المغاربية بين التبعية والانفصال: الجزائر وتونس أنموذجا (1705-1861م)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في التاريخ

تخصص: تاريخ المغرب العربي الحديث

إعداد الطالبة: أماني سعدالي

إشراف الدكتورة: وافية نفطي

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
مسعود كربوع	أستاذ	جامعة بسكرة	رئيسا
وافية نفطي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا
علي آجقو	أستاذ	جامعة باتنة 1	عضوا مناقشا
محمد دراج	أستاذ	جامعة الجزائر 2	عضوا مناقشا
ميسوم بلقاسم	أستاذ	جامعة المدية	عضوا مناقشا
الأمير بوغدادة	أستاذ محاضر (أ)	جامعة بسكرة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 1445-1446هـ/2024-2025م

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر -بسكرة-
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

الرقم التسلسلي:

رقم التسجيل: 04/PG/D/LMD/HIS/20

الحكم العثماني بالإيالات المغاربية بين التبعية والانفصال: الجزائر وتونس أنموذجا (1705-1861م)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في التاريخ

تخصص: تاريخ المغرب العربي الحديث

إعداد الطالبة: أماني سعدالي

إشراف الدكتورة: وافية نفطي

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
مسعود كربوع	أستاذ	جامعة بسكرة	رئيسا
وافية نفطي	أستاذ محاضر (أ)	جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا
علي آجقو	أستاذ	جامعة باتنة 1	عضوا مناقشا
محمد دراج	أستاذ	جامعة الجزائر 2	عضوا مناقشا
ميسوم بلقاسم	أستاذ	جامعة المدية	عضوا مناقشا
الأمير بوغدادة	أستاذ محاضر (أ)	جامعة بسكرة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 1445-1446هـ/2024-2025م

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

إهداء

إلى أمي الغالية التي طالما رافقتني بدعواتها في كل وقت، حفظها الله وأطال عمرها

إلى روح والدي رحمه الله وأسكنه فسيح جناته

إلى أختي رفيقة دربي وسندي في الحياة "نهى"

شكر وتقدير

الحمد والشكر الله عز وجل على ما هدانا ووفقنا وأعاننا على إتمام هذا العمل وأن يوفقنا للمزيد بإذنه ومشيئته.

أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى أستاذتي المشرفة "وافية نفطي" التي رافقتني طيلة مراحل إنجاز هذه الأطروحة بإرشاداتها وتوجيهاتها السديدة، ونصائحها القيمة إلى غاية إخراجها بهذه الصورة

والشكر موصول لأعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا بقراءة ومناقشة وتصويب هذه الأطروحة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذة "حفيظة بن دحمان" وللأستاذ "محمد دراج" لما قدماه لي من توجيهات ومادة علمية أثرت البحث ولا يفوتني أن أشكر القائمين على الأرشيف الوطني التونسي على تعاونهم وما قدموه لي من تسهيلات

وأخيرا كل الشكر للزميلات: فدوى عكال ورحاب بنومشيارة ووسام لعرافة ولكل من كان عونا ودعما لي في إنجاز هذه الأطروحة ولو بفكرة عابرة أو كلمة طيبة أو دعوة صادقة، فجزاكم الله عني كل خير.

قائمة المختصرات

و. أ. م. و. ج: وثائق أرشيف المكتبة الوطنية الجزائرية

أ. و. ج: الأرشيف الوطني الجزائري

خ. هـ: خط همايون

ر. ع: رقم العلبة

ر. و: رقم الوثيقة

ت: تاريخ

أ. و. ت: الأرشيف الوطني التونسي

س. ت: السلسلة التاريخية

ص: الصندوق

مج: المجموعة

م: الملف

و: الوثيقة

مقدمة

مثّل القرن السادس عشر ميلادي فترة انتقالية شهدت تغيرات جذرية على صعيد الأنظمة والقوى الدولية، ففي الوقت الذي انساقت فيه الدول المغاربية (الزيانية، الحفصية، المرينية) نحو الانقسام والتفكك كانت إسبانيا المسيحية قد بلغت أشواطا من الوحدة والقوة ما أكسبها موضع هجومي ضد الدول المغاربية التي اتخذت موقفا دفاعيا ضعيفا لافتقارها للوحدة السياسية والعسكرية.

وفي ظل هذه الظروف كانت الدولة العثمانية حاملة لواء الدفاع عن الإسلام والمسلمين قد قطعت مراحل طويلة من القوة والتوسع، وشكلت إلى جانب إسبانيا قوتان تصادمت مصالحهما في منطقة الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط واشتدت المواجهة العسكرية بينهما على الأراضي المغاربية، بعدما استعان سكان المغرب الأوسط بالسلطان العثماني القادر على صد مشروع المد الأوروبي المسيحي ببلاد المغرب، لتصبح بهذا السلطة بيد العثمانيين بشكل فعلي بالمنطقة بعد ضمهم للجزائر سنة 1519 ثم طرابلس الغرب 1551 وتونس 1574 باستثناء المغرب الأقصى وهذا راجع لعوامل حتمتها الظروف في تلك الفترة.

وقد استمر الحكم العثماني ببلاد المغرب أكثر من ثلاثة قرون وعبر فترات تاريخية مختلفة، تميزت كل فترة بخصوصية نظام حكم وأوضاعها الداخلية والخارجية التي شّكلت في مجراها مسار متأرجح بين تبعية مباشرة للدولة العثمانية من جهة، ومحاولات تحقيق الانفصال السياسي عنها من جهة أخرى، هذا التأرجح تبلور بشكل واضح خلال القرن الثامن عشر ومنتصف القرن التاسع عشر نتيجة تشابك مجموعة من الظروف المحلية والإقليمية وحتى الدولية أدت إلى إحداث جملة من التغييرات شملت المؤسسة السياسة والعسكرية على وجه الخصوص، أثرت في مجملها على علاقة الإيالات المغاربية بالدولة العثمانية في إطار ما يعرف بعلاقة المركز بالأطراف.

ولهذا جاء عنوان الدراسة كالآتي: "**الحكم العثماني بالإيالات المغاربية بين التبعية والانفصال: الجزائر وتونس أنموذجا 1705-1861**".

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية موضوع الدراسة في معالجته لمختلف الجوانب المتعلقة بنظام حكم الإيالات المغاربية خلال العهد العثماني وبالتحديد في الفترة الممتدة ما بين 1705-1861، كمرحلة مفصلية في علاقة الدولة العثمانية بالإيالات الواقعة في الحوض الغربي للمتوسط، نظرا لما عرفته هذه الإيالات وخاصة "تونس" و"طرابلس الغرب" من تغيير في طريقة الحكم والعناصر الفاعلة فيه، باستثناء "إيالة الجزائر" التي سنحاول فهم خصوصيتها الداخلية ومميزات روابطها مع الباب العالي، لفهم استثنائية طبيعة حكمها

الذي اقتصر على اختيار فئة معينة وهم الدايات عن طريق الانتخاب، ومعرفة مدى مواكبتها لهذه التغيرات الواقعة بالإيالات المجاورة لها، والتي أثرت على علاقتها بالباب العالي من حيث التبعية والانفصال.

أهداف الدراسة:

إن الهدف في هذا الإطار ليس سرد وعرض مظاهر التبعية وملامح محولات الانفصال فقط، بقدر ما هو محاولة لفهم حقيقة العلاقة والروابط التي جمعت الإيالات المغاربية بالدولة العثمانية خلال فترة الدراسة، وتقصي لسياسة الطرفين عن طريق تتبع واقع هذه الروابط، وتحليل الظروف والحيثيات والأسباب التي ساهمت في إحداث تغيير على مستوى نظام الحكم.

وقد اخترنا التركيز على إيالتي الجزائر –الفترة الثانية من حكم الدايات– وتونس –فترة حكم الأسرة الحسينية–، على اعتبار اختلاف وضعيتهما السياسية وطبيعة علاقاتهما مع الباب العالي والتي تجلت بشكل واضح في تباين مؤسستي الداي بالجزائر والباي بتونس بالرغم من قربهما الجغرافي وتبعيتهما لمركز واحد، غير أن خصوصية كل إيالة جعلت الحكام العثمانيين يأخذونها معيار محدد لطبيعة حكمهم بالمنطقتين. وهذا ما نسعى إلى تبيانه ومناقشته بالاعتماد على مختلف ما توفر لدينا من مصادر المعلومات المتعلقة بذلك.

أسباب اختيار الموضوع:

لم يكن اختيارنا لهذا الموضوع وليد الصدفة، بل كان راجع إلى جملة من العوامل التي دفعتنا لدراسته والتي تتمثل في:

1- الأسباب الذاتية:

- ميولنا للمواضيع المتعلقة بالجوانب السياسية والتي تعنى بدراسة العلاقات الدولية في الفترة الحديثة على وجه الخصوص.
- الرغبة في معرفة خصوصية نظام الحكم العثماني بإيالتي الجزائر وتونس خلال القرن الثامن عشر، خاصة وأن الأولى كانت تخضع لطابع حكم عسكري بينما حكم الثانية أسري وراثي، رغم انتمائهما لسلطة مركزية واحدة وتقاسمهما لخط حدودي مشترك.

2- الأسباب الموضوعية:

- الجدل المطروح بين العديد من المؤرخين حول طبيعة الحكم العثماني ببلاد المغرب خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، فمنهم من يرى أنها إيالات تابعة للسلطة المركزية بإسطنبول والبعض

الآخر ينعتها بالاستقلالية والانفصال، ما حفزنا للخوض في هذا الموضوع ومحاولة تحليل وفهم حيثياته ومنطلقات تصنيف وضع هذه الإيالات، باعتبار أنَّ الحقيقة التاريخية تظل نسبية مهما تعددت الأبحاث.

- إبراز استراتيجية الدولة العثمانية في تسيير علاقاتها بالإيالات المغاربية في ظل التحديات التي يفرضها البعد الجغرافي، وبداية ظهور بعض التحولات الدولية الممهدة لانقلاب موازين القوى مع نهايات القرن الثامن عشر.
- محاولة الموازنة بين مظاهر التبعية والانفصال اللتان كانتا متزامنتين في الإيالات المغاربية خلال القرنين الثامن عشر ومنتصف القرن التاسع عشر لفهم طبيعة علاقة المركز بالأطراف خلال تلك الفترة.

حدود الدراسة:

1- الإطار الزمني:

لصياغة موضوع "**الحكم العثماني بالإيالات المغاربية بين التبعية والانفصال: الجزائر وتونس أنموذجا**" توجب علينا تحديد دقيق لإطاره الزمني والذي كان بين (1705-1861م)، وهذا التحديد لم يكن بشكل اعتباطي، بل راجع لمجموعة من المقومات كونها تشمل مراحل مهمة وقواسم مشتركة إلى حد ما بين الإيالات المغاربية الثلاث، بظهور حكم الأسرة بتونس وطرابلس الغرب والفترة الثانية من حكم الدايات بالجزائر، وإن كانت فترة الدراسة قد وُضعت بشكل مجمل وشامل للإيالات الثلاث فإنها حددت في ثناياها الخصوصية التاريخية لكل إيالة على حدى، فكان الإطار الزمني المتعلق بالجزائر يمتد من سنة 1710 مع أول تغيير لطريقة تعيين الدايات على مستوى الإيالة وينتهي بسقوطها في يد الاحتلال الفرنسي والقضاء النهائي على الحكم العثماني سنة 1830.

أما الإطار الزمني الخاص بإيالة طرابلس الغرب فيمتد من سنة 1711 مع قيام حكم الأسرة القرمانلية وينتهي سنة 1835 بقضاء الدولة العثمانية على حكم هذه الأسرة واستعادة حكمها المباشر بطرابلس الغرب، ويتوافق الإطار العام للدراسة مع الإيالة التونسية على اعتبار أنها أكثر إيالة مغاربية بدت فيها مظاهر التبعية والانفصال في علاقتها مع الدولة العثمانية فكانت السباقة في قيام حكم الأسر الوراثي وذلك سنة 1705، وينتهي إطارها التاريخي سنة 1861 مع تشريع باياتها لأول دستور في تونس والذي أطلق عليه قانون الدولة، والذي يعد حدث جوهري ناتج عن جملة من التغييرات ويساعدنا على

فهم طبيعة علاقتها بالدولة العثمانية، فكان وضعنا للحدود الزمنية لموضوع الدراسة بهذا الشكل كمحاولة توفيقية لتشمل الإيالات المغاربية الثلاث.

2- الإطار الجغرافي:

أما المجال الجغرافي لموضوع الدراسة فيشمل الإيالات المغاربية -الجزائر وتونس وطرابلس الغرب- التي تمثل الأطراف، والدولة العثمانية التي تمثل المركز من أجل تحديد طبيعة العلاقة.

الدراسات السابقة:

تطرقت العديد من الدراسات إلى بعض أجزاء هذا الموضوع ولو بشكل غير مباشر في إطار الحديث عن العلاقات التي تجمع الإيالات المغاربية بالباب العالي، وأقدم دراسة توصلنا إليها هي التي قدمها خليفة حماش بجامعة الإسكندرية سنة 1988، لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر والموسومة بـ "**العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي من سنة 1798-1830م**"، وهي دراسة اعتمدت على وثائق أرشيفية ومصادر ومراجع مهمة ومتنوعة، لما احتوته من معلومات وأحداث ساعدتنا في التعرف أكثر على مظاهر تبعية وولاء حكام الجزائر للسلطان العثماني، خاصة وأن الباحث قد ركز في دراسته هذه على مظاهر التبعية أكثر من الانفصال خلال فترة الدراسة.

وهناك كذلك مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر لعبد القادر فلوح بجامعة الجزائر 2 سنة 2010 والمعنونة بـ "**العلاقات الجزائرية- العثمانية في الفترة (1233-1246هـ الموافق لـ 1818-1830م) على ضوء وثائق المكتبة الوطنية الجزائرية**"، والتي تطرق فيها لعلاقة التبعية التي تربط الجزائر بالدولة العثمانية بشكل عام، بالإضافة إلى رسالة دكتوراه لعائشة جميل التي ناقشتها سنة 2018 بجامعة جيلالي ليابس، والموسومة بـ "**الجزائر والباب العالي من خلال الأرشيف العثماني**"، وقد تطرقت للعلاقات الجزائرية-العثمانية، منذ بدايتها حتى الاحتلال مع بعض الإشارات إلى مظاهر التبعية والانفصال.

أما فيما يخص إيالة تونس، فأقدم دراسة توصلنا إليها كانت لإبراهيم أحمد محمد الشياب المعنونة بـ "**الحياة السياسية في تونس (1857-1881)**" وهي رسالة دكتوراه تمت مناقشتها سنة 1998 بالجامعة الأردنية، وإن كان تركيزها على النصف الثاني من القرن التاسع عشر، إلا أن صاحب الرسالة عرج على بداية فترة حكم الأسرة الحسينية بالإيالة التونسية ومختلف مظاهر علاقاتها بالدولة العثمانية، إضافة إلى الدراسة التي قدمها الباحث أحمد بن تيشة سنة 2021 بجامعة جيلالي ليابس وهي رسالة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر تحت عنوان "**الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية في**

تونس خلال العهد العثماني –الأسرة الحسينية–"، وقد أشار الباحث في بعض جزئياتها إلى طريقة حكم الأسرة الحسينية وعلاقة باياتها بالدولة العثمانية. ورغم أن هذه الدراسات كانت من أهم مرتكزات البحث ومنطلقاته، إلا أنها لم تتطرق بالتحديد وبشكل معمق لوضع الإيالتين خلال فترة الدراسة وطبيعة علاقتهما بالدولة العثمانية إن كانت تابعة أم مستقلة، بل كانت تشير إلى بعض جزئيات موضوع الدراسة.

علاوة على الدراسات الأكاديمية المذكورة، هناك مقال منشور بمجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، سنة 2019، العدد 20، بعنوان: "**الإيالة التونسية والسلطنة العثمانية... مظاهر التبعية وتجليات الانفصال**" لمحمد السعيد عقيب ومحمد العيد قدع، الذي يعالج مسألة تبعية تونس للدولة العثمانية طيلة الفترة الحديثة، وكان المنطلق الذي استلهمنا منه موضوع بحثنا ومعالجته.

بناء على ما ورد في الدراسات السابقة ارتأينا أن نعالج موضوع "**الحكم العثماني بالإيالات المغاربية بين التبعية والانفصال: الجزائر وتونس أنموذجا (1705–1861)**"، والذي حاولنا من خلاله تحديد طبيعة الحكم العثماني بالإيالات المغاربية بصفة عامة، والإضافة البارزة في هذا البحث أنها تركز على إجراء نوع من المقارنة بين طريقة الحكم العثماني للجزائر وتونس، لفهم خصوصية كل إيالة وتحديد ما إن كانت مظاهر الانفصال قد طبقت لتحقيق الاستقلالية عن الدولة العثمانية أم انها ضرورة فرضتها ظرفية معينة متعلقة بالسلطة المركزية في الباب العالي وإيالتي الجزائر وتونس بشكل عام.

الإشكالية:

نظرا لخصوصية الفترة المدروسة –القرن الثامن عشر ومنتصف القرن التاسع عشر– وحساسية موقع الإيالات المغاربية الواقعة في الضفة الجنوبية للمتوسط تحت ضغط القوى الأوروبية من جهة، ومحاولة السلاطين العثمانيين الحفاظ على مد نفوذهم بالبلدان المغاربية، الذي تفاوت من إيالة إلى أخرى من خلال رابطة العلاقة بين المركز والأطراف، وفي ظل صعوبة تحديد طبيعة هذه العلاقة حيث وقع اختلاف بين الباحثين المتخصصين في ذلك، إذ يرى البعض أنها استقلال وانفصال وينعتها البعض الآخر بالتبعية ولكل منهم تفسيراته، وفي ظل ما توفر لدينا من وثائق ودراسات مع صعوبة تحديد مضامينها، نطرح الإشكالية التالية:

لماذا تأرجحت العلاقة بين الإيالات المغاربية والدولة العثمانية بين التبعية والانفصال خلال القرن الثامن عشر ومنتصف القرن التاسع وما هي العوامل المتحكمة في ذلك؟ وهل كان لخصوصية إيالتي الجزائر وتونس دور في تحديد طبيعة هذه العلاقة؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية:

- ما الظرفية التاريخية للتواجد العثماني في البلاد المغاربية؟
- فيما تجلت مظاهر تبعية الإيالات المغاربية للدولة العثمانية؟ وما المواقف التي تبرز انفصال حكام هاته الإيالات عن الباب العالي؟
- وكيف تعامل السلاطين العثمانيين مع الرغبات الانفصالية لحكام الإيالات المغاربية؟
- لماذا ظهر نظام حكم الأسرة الوراثي بتونس في حين غاب بالجزائر؟
- كيف أثرت الظروف الدولية على علاقة كل إيالة بالدولة العثمانية؟

خطة الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة وأربعة فصول بالإضافة إلى خاتمة:

جاء الفصل الأول المعنون **بالإيالات المغاربية، التأسيس والتبعية (1519-1710)** كتمهيد للموضوع، إذ تناولنا فيه ظروف وكيفية التوسع العثماني في بلاد المغرب (الجزائر، طرابلس الغرب، تونس) خلال القرن السادس عشر ليكون خلفية تاريخية تساعدنا على فهم وتفسير مظاهر التبعية والانفصال خلال الفترة المدروسة، مع توضيح أسس الحكم العثماني بهذه الإيالات منذ بدايات العهد إلى غاية 1710 حتى نشكِّل نظرة عامة حول مسار وطبيعة الحكم العثماني منذ بداياته ومظاهر تبعية الأطراف للمركز ومدى تطورها لنستخلص منها ما إذا كانت قد تغيرت بفعل الظروف التاريخية أم أنها استمرت بنفس النسق إلى غاية القرن الثامن عشر.

أما الفصل الثاني الذي يحمل عنوان **مظاهر تبعية الإيالات المغاربية للدولة العثمانية (1705-1861)**، فقد خصصناه لعرض أهم جزئية في الموضوع، إذ تطرقنا فيه إلى تحديد مظاهر التبعية والمتمثلة بالأساس في تزكية السلطان العثماني لباشوات الإيالات المغاربية، الذي أبرزنا فيه مدى أهمية فرمانات التعيين التي يرسلها السلطان العثماني لحكام الإيالات المغاربية في إضفاء الشرعية على حكمهم وتبرير سياساتهم، كما تطرقنا للتعاون العسكري بين الإيالات المغاربية والباب العالي، فقد كانت العلاقات العسكرية بين الطرفين جد نشطة خلال فترة الدراسة، واستمرت الدولة العثمانية في تدعيم المؤسسة العسكرية بالعتاد والجند كلما كانت بحاجة إلى ذلك، وفي الإطار ذاته ساند حكام هاته الإيالات الدولة العثمانية في الكثير من حروبها الخارجية عن طريق إرسال أساطيلهم وأهم العناصر العسكرية. وأهم ما تم عرضه في هذا الفصل أيضا هو إبراز الدلالات الرمزية للسلطة العثمانية بالإيالات المغاربية من تبادل الهدايا، توحيد الراية، ضرب السكة ورمزية الخلعة السلطانية المرسلة إليهم من إسطنبول، الاحتفال ببشائر الدولة العثمانية "ازدياد مولود لدى السلطان"، الدعاء والخطبة باسم سلطان، والعنصر الأخير من

الفصل خصصناه لتدخلات الدولة العثمانية في تسيير السياسة الخارجية لهاته الإيالات، إذ كثيرا ما كنت ترسم المسار العلائقي لها مع العديد من الدول الأوروبية وفق النسق العثماني.

وفي الفصل الثالث تطرقنا إلى **مظاهر انفصال الإيالات المغاربية عن الدولة العثمانية (1705-1861)**، فرغم استمرار مظاهر التبعية التي ذكرناها سالفا، إلا أن الإيالات المغاربية شهدت جملة من التغييرات نتيجة تفاعل أحداث دولية وإقليمية ومحلية، أثرت على روابط علاقتها التقليدية بالباب العالي وساهمت في تغيير بعض مظاهرها، فأصبح تعيين الحكام يقتصر على المؤسسة السياسية بالإيالة، كما برزت الخصوصية المحلية في سياستها الخارجية وفي تحديد علاقاتها الدولية، ونتيجة العديد من التطورات التي شهدتها المؤسسة السياسية في هاته الإيالات فقد برزت عناصر جديدة أثرت على بنية السلطة وأدائها، وأدى تفاعل هذه الأحداث والمظاهر إلى بروز بعض التغييرات على المؤسسة العسكرية بالإيالات المغاربية في العديد من الفترات وخاصة خلال القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر.

وفي الفصل الرابع والأخير تمت مناقشة **مسألة تبعية وانفصال إيالتي الجزائر وتونس عن الدولة العثمانية (1705-1861)**، إذ خصصنا هذا الفصل للحديث عن تبعية إيالتي الجزائر وتونس للدولة العثمانية من عدمها، والوقوف على هذين النموذجين فقط؛ كان محاولة منا لدراسة اختلاف طبيعة الحكم العثماني في كل منهما وتأثيره على سير العلاقة مع الباب العالي، وبناء على هذا حاولنا إبراز أسباب ظهور حكم الأسر بتونس وغيابه بالجزائر، كما تطرقنا إلى الإصلاحات السياسية في تونس هل كانت آلية تبعية أم منفذ انفصال باعتباره تغيير جوهري في الإيالة، وجسدنا مخرجات كل هذا في طبيعة العلاقة العثمانية بإيالتي الجزائر وتونس محاولين تفسيرها وربطها بالسياسة العثمانية المتبعة في هاتين الإيالتين ومدى تأثرها بالظرفية التاريخية.

وخلصنا في الأخير إلى خاتمة عرضنا فيها جملة من النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة

المنهج المتبع:

إن طبيعة الدراسة ونوعية المصادر المعتمدة فرضت علينا استخدام المنهج التاريخي الذي يعنى بتتبع الأحداث في سياقها التاريخي، وقد اعتمدنا عليه في عرض طبيعة الحكم العثماني بالإيالات المغاربية خلال القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر وذلك بتحليل الوثائق المتوفرة لدنيا حول الموضوع والمتمثلة في المراسلات بين الباب العالي وحكام الإيالات المغاربية من جهة وبين القوى الأوروبية من جهة أخرى. كما تم استخدام المنهج الوصفي من خلال محاولة التدقيق في وصف الأحداث التاريخية حسب ما ورد عنها من معلومات في مضامينها التاريخية، إضافة إلى المنهج المقارن لمقابلة

الحقائق ونقدها لتفسير حيثيات الموضوع والخروج بإجابات مقنعة حول الإشكالية المطروحة، من خلال تحديد مظاهر التبعية والانفصال بالإيالات المغاربية بشكل عام ومحاولة عقد مقارنة بين إيالتي الجزائر وتونس لفهم طبيعة الحكم العثماني بهما بشكل خاص.

مصادر ومراجع الموضوع:

ومن أجل الإحاطة بالموضوع تم الاعتماد على مادة علمية حرصنا أن تكون منوعة من مصادر والمراجع، والتي استفدنا منها في معالجة الموضوع، ومن بين أبرز المصادر المعتمدة هي المادة الأرشيفية، كدفتر خط همايون من **الأرشيف الوطني الجزائري**، والذي اعتمدنا على العديد من وثائقه في إنجاز هذه الدراسة وتمحورت أغلبها حول المراسلات السياسية والعسكرية التي كانت بين الباب العالي ومختلف دايات الإيالة الجزائرية خلال القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر، و**الأرشيف الوطني التونسي**؛ فقد أتاحت لنا زيارة مركز الأرشيف الوطني التونسي فرصة الحصول على عدد من الوثائق واعتمدنا على الكثير منها في مواطن هذه الدراسة، وتعلق أغلبها بالمراسلات المتبادلة بين الباب العالي ومختلف البايات الحسينيين في إطار تنسيق العلاقات والسياسة العامة للدولة العثمانية، واستشفينا منها العديد من المظاهر الدالة على التبعية والانفصال.

وقد كان لوثائق **المكتبة الوطنية الجزائرية** دور مهم في إنجاز هذه الدراسة؛ إذ اعتمدنا على العديد منها وخاصة المجموعة رقم 3190، والتي تعلقت في مجملها بالمراسلات المتبادلة بين سلاطين ووزراء الدولة العثمانية ودايات الجزائر، إذ ساعدتنا في تحديد بعض مظاهر العلاقة العثمانية–الجزائرية في العديد من الجوانب، واعتمدنا كذلك على مخطوط **العقد المنضد في أخبار مولانا المشير الباشا أحمد** لمحمد بن سلامة، رقم 18618، والذي يتعلق بتاريخ إيالة تونس خلال فترة حكم أحمد باي، كما أنه يشير إلى الفترات السابقة له كعهد حمودة باشا الحسيني، وقد اعتمدنا عليه في ذكر بعض مظاهر تبعية الإيالة للدولة العثمانية، كتوجيه الجند نحو تونس بدايات القرن التاسع عشر.

ومن بين كذلك المصادر التي استخدمناها في دراسة هذا الموضوع **مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر**، أفادنا هذا المصدر في رصده الكرونولوجي لمختلف دايات الجزائر من القرن الثامن عشر ومعرفة سياساتهم وأهم مميزات علاقاتهم بالدولة العثمانية السياسية والعسكرية وحتى الدينية، وكتاب **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان** لأحمد بن أبي الضياف، والذي يعد من أبرز المصادر المعتمدة في البحث في تاريخ تونس خلال فترة الدراسة، وعايش صاحب هذا الكتاب فترة مهمة من حكم الأسرة الحسينية بتونس خلال القرن التاسع عشر، وقد اعتمدنا عليه بشكل

أساسي في الجزء الخاص بإيالة تونس من هذه الدراسة، نظرا لدقة تصويره لفترات حكم البايات ومشاركته في العديد من الأحداث المتعلقة بعلاقة تونس بالدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر، باعتباره أحد أبرز رجال الدولة آنذاك. واعتمدنا أيضا على كتاب **الحوليات الليبية** لشارل فيرو، والذي كان أحد أهم المصادر التي وجَّهتنا لفهم الحكم العثماني بإيالة طرابلس خلال فترة حكم الأسرة القرمانلية، واستخراج أهم مظاهر تبعية ومحاولات انفصال حكامها عن الدولة العثمانية.

وكان للمصادر الأجنبية دور كذلك في إنجاز هذا البحث ككتاب توماس شو (Thomas Shaw) المعنون بـ **Voyage dans la régence d'Alger** وقد اعتمدنا عليه في الحديث عن عمليات التجنيد من بلاد الأناضول وأهم الهدايا التي كان يبعث بها دايات الجزائر للباب العالي، وكتاب فونتير دي بارادي (Venture De Paradis) بعنوان **Tunis et Alger au 18ème siècle mémoires et observations** يعتبر أيضا من الكتب التي ساعدتنا في معرف سياسة الدايات خلال القرن الثامن وعشر وعلاقتهم بالدولة العثمانية.

أما عن المراجع المعتمدة فقد تنوعت بين عربية وأجنبية، ومن بينها كتاب **التبعية والتحولات ما قبل الاستعمار إيالة تونس من سنة 1815 إلى سنة 1857** لخليفة شاطر، والذي أفادنا في طريقة طرحه لعلاقة إيالة تونس بالدولة العثمانية وتحليله لحيثياتها، وكتاب **علاقات دايات الجزائر بالدولة العثمانية** لفاطمة الزهراء سيدهم، أفادنا هو الآخر في دراسة مظاهر تبعية الدايات للباب العالي وتحديد علاقتهم؛ لا سيما العلاقة العسكرية. وفيما يخص تاريخ طرابلس الغرب؛ فقد اعتمدنا على كتاب **ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911** لإيتوري روسي باعتباره أحد المراجع الأساسية التي تركز على تاريخ الإيالة، وأفادنا بشكل واضح في تحديد مظاهر التبعية والانفصال بطرابلس خلال فترة الدراسة، أما عن المراجع الأجنبية فقد استخدمنا كتاب دي غرامون (H.D De Grammont) المعنون بـ **histoire d'Alger sous la domination Turque** اعتمدنا عليه بشكل أساسي في تحديد طريقة انتقال الحكم ووضع الدايات في إيالة الجزائر، وكتاب أوجان بلانتيت (Eugène Plantet) معنون بـ **correspondance des deys d'Alger avec la cour de la France 1579-1833** اعتمدنا عليه عند الحديث عند المعاهدات التي أبرمتها إيالة الجزائر مع دولة فرنسا.

صعوبات الدراسة:

من بين ما اعترضنا من صعوبات خلال انجازنا لهذه الدراسة:

- ضبط عنوان الأطروحة الذي تطلب منا وقت كبير وجهد مضاعف لاتساع فترة الدراسة في البداية ما اضطرنا إلى إحداث تعديل على الإطار الزمني والمكاني.
- صعوبة تتبع مظاهر التبعية والانفصال بالإيالات المغاربية الثلاث (الجزائر، تونس، طرابلس الغرب) خلال فترة الدراسة.
- تضارب أراء بعض الباحثين حول طبيعة الحكم العثماني بالإيالات المغاربية وعدم إجماعهم على بعض المصطلحات التي تحدده مثل: "الانفصال"، "الاستقلالية"، "التبعية" و"الرابطة"، ما جعلنا نواجه صعوبة في التحليل الأحداث واستخلاص بعض النتائج.
- صعوبة قراءة بعض الوثائق الأرشيفية (وثائق الأرشيف الوطني التونسي ووثائق المكتبة الوطنية الجزائرية)، التي أخذت منا الكثير من الوقت والجهد لقراءتها واستخراج المعلومات منها.
- عدم القدرة على موازنة المادة العلمية المتعلقة بالإيالات المغاربية الثلاث وذلك لقلة المادة العلمية المتعلقة بطرابلس الغرب سواء كانت وثائق أرشيفية أو دراسات أكاديمية.

الفصل الأول: الإيالات المغاربية، التأسيس والتبعية (1519-1710)

أولا: الصراع الإسباني-العثماني، الدوافع والمجال

ثانيا: تشكل السلطة العثمانية في الجزائر

ثالثا: إلحاق طرابلس الغرب بالدولة العثمانية

رابعا: ضم تونس للدولة العثمانية

خامسا: أسس الحكم العثماني في الإيالات المغاربية 1519-1710

كانت بلاد المغرب تعيش نهاية القرن الخامس عشر حالة من الضعف والصراع بين السلطات المحلية التي تمثلت في السلطة الزيانية بالمغرب الأوسط والحفصية بتونس والمرينية بالمغرب الأقصى، وقد تزامن هذا الصراع الذي كان قائما داخل هذه القوى ومع بعضهم البعض حول التوسع والهيمنة مع بداية التحرشات المسيحية التي طالت سواحل بلاد المغرب وهددت أمنه، فكانت أوضاع المنطقة متدهورة على الصعيدين الداخلي والخارجي وفي كل المجالات، ومع انعدام قاعدة سياسية موحدة وعسكرية تؤطر المقاومة وتضع حد لهاته التحرشات التي أصبحت تهدد المنطقة بشكل عام، كان لا بد من تدخل قوة لها من القدرات الحربية ما يكفي لصد هذه التحرشات والتي تمثلت في القوة العثمانية.

أولا: الصراع الإسباني-العثماني، الدوافع والمجال

في إطار الحديث عن سلسلة الحروب الصليبية ضد القوى الإسلامية، التي يختلف قادتها والفاعلون فيها من زمن إلى آخر -إلا أنها ظلت قائمة منذ القرون الوسطى-، نجد أنه تم في بداية العصر الحديث إعادة إحياء فتيل هذه الحروب بين قوى مختلفة في منطقة الحوض الغربي للمتوسط، والتي تمثلت في كل من الدولة العثمانية والقوى الأوروبية بقيادة إسبانيا[1]، وحقيقة الاعتقاد بوجود سبب واحد دفع هاتين القوتين للصراع تصوُّر تشوبه بعض الشكوك نظير البعد الاستراتيجي والتاريخي للمنطقة، وما تعيشه في تلك الفترة من أحداث، وعليه فقد كانت هذه الصراعات بين الطرفين خلال الفترة الحديثة مربوطة بجملة من الأسباب والعوامل[2].

1- العامل الديني استراتيجية التوسع:

كانت إسبانيا مشحونة بالروح الصليبية بعد سقوط غرناطة سنة 1492، ومثلما حاربت المسلمين بالأندلس لاحقتهم حتى سواحل بلاد المغرب وسعت للتوسع على حسابها، ولم تكن هذه الشرعية الدينية سببا فقط في توسيع نفوذها، بل كانت كذلك عاملا مهما ساعدها في الحصول على تأييد واتحاد الدول الأوروبية تحت رايتها، وفي الطرف المقابل كذلك نجد أن قيام الدولة العثمانية وبدايات توسعاتها وتجنيدها للمتطوعين في صفوفها كان مدعم بالشرعية الدينية، فالتقارب في الأسباب والأهداف بين هاتين القوتين كان سيؤدي حتما إلى التصادم بينهما[3].

---

[1] عبد الحميد بن أبي زيان بن أشنهو، **دخول الأتراك العثمانيين إلى الجزائر**، دار الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 1972، ص-ص.33-34.

[2] ناصر الدين سعيدوني، **تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، البصائر للطباعة والنشر، الجزائر، 2013، ص.15.

[3] **المرجع نفسه.**

وقد كان توسيع النفوذ الإسباني نحو الضفة الجنوبية للحوض الغربي المتوسطي مخطط له من قبل قادة الممالك، فبزواج ملك الأرغون فرديناند[1] وإيزابيلا[2] وريثة قشتالة سنة 1469، شكّلا إسبانيا الموحدة وسعيا لمد النفوذ خارج أراضيهم في إطار مشروع تنصير الحوض الغربي للمتوسط وجعله ملكا لهم، كما سخّرت الملكة إيزابيلا كل إمكانياتها لذلك، مع إصراراها على ضرورة مواصلة هذه العملية حتى بعد وفاتها، ويبدو كذلك أن هذا التخطيط لم يكن صنيعة حكام إسبانيا فقط، بل حتى البابوية في أوروبا كانوا يخططون لهذا المد التوسعي في مؤتمراتهم كمؤتمر توردیسیلاس ومؤتمر فيلا فرانكا سنة 1509[3]، بينما بدايات التواجد العثماني في المتوسط قادها بعض البحارة دون دعم مطلق من قبل الدولة العثمانية وبدافع ديني محض[4].

ومهما تعددت العوامل المسببة للصراع الإسباني-العثماني، لا بد من الإشارة إلى أن كلتا هاتين الدولتين كانتا حديثتي التكوين فالدولة العثمانية بعد فتحها للقسطنطينية سنة 1453 زادت قوتها، وإسبانيا بعد سقوط غرناطة سنة 1492 توحدت وكسبت مباركة البابوية[5]، فسعت كل واحدة منهما إلى التوسع ومد نفوذها في ظل غياب قوى بارزة آنذاك مسيطرة وقادرة على التصدي لهما[6]، فاتخذت كل من الدولة العثمانية وإسبانيا أسبابا تتمشى وفق مصالحها وسعت للتوسع والسيطرة، فإسبانيا كانت قد بدأت توسعاتها

---

[1] فرديناند: (1452-1516) ملك أراغون الإسبانية بزواجه من ملكة قشتالة الملكة إيزابيلا توحدت المملكتين في دولة واحدة، وتمكنت من إنهاء الحكم الإسلامي ببلاد الأندلس. ينظر: نبيل تشيش وعبد الكامل عطية، "الجزائريون من التحالف مع الإخوة بربروس لطرد الصليبين إلى تشكل نظام سياسي جديد مطلع القرن 16م"، **مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، مج.13، ع.2، جوان 2022، جامعة الوادي، ص.304.

[2] إيزابيلا: ولدت سنة 1451، وهي ابنة ملك قشتالة جان الثاني، وكانت وريثة عرش قشتالة وحتى تتمكن من اعتلاء العرش ولعدة أغراض سياسية تزوجت الملكة إيزابيلا من الملك فرديناند، واللذان تمكنا من توحيد إسبانيا بعد سنة 1492 بعد القضاء على حكم المسلمين ببلاد الأندلس. ينظر: Joseph Pérez, «L'Espagne Des Rois Catholiques », **Clio**, Paris, 2021, p,p.1, 3.

[3] زهراء النظام، "العثمانيون والصراع المسيحي الإسلامي في غرب المتوسط"، **العثمانيون والعالم المتوسطي مقاربات جديدة**، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 109، منشورات كلية الآدب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2003، ص-ص.61-64.

[4] خير الدين بربروس، **مذكرات خير الدين بربروس**، تر وتع: محمد دراج، الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ط.2، ص.45.

[5] ناصر الدين سعيدوني، **المرجع السابق**، ص.15.

[6] فرنان بروديل، **المتوسط والعالم المتوسطي**، تر: مروان أبي سمرا، دار المنتخب العربي، بيروت، 1993، ص-ص.124-125.

لإنشاء مجال حيوي خاص بها، يكسبها ثقلا سياسيا وأهمية استراتيجية بسيطرتها وتحكمها بأهم المنافذ البحرية ما يجعلها قوة عالمية[1].

لتحقيق ذلك كان عليها أن تطارد مسلمي الأندلس الفارين نحو بلاد المغرب، أو بالأحرى حتى تتمكن من ريادة الحرب، رأت بضرورة نقلها إلى الضفة الجنوبية للمتوسط وجعلها في حالة دفاع حتى تضمن عدم قدرتهم على مجرد التفكير في مهاجمة إسبانيا واستعادة حكمهم بالأندلس، وبالتالي تكون هنا إسبانيا صاحبة الدور المحوري بالمنطقة، فتعمل على ضرب المسلمين الفارين من الأندلس وهذا ما يساعدها في بسط قوتها ونفوذها على الحوض الغربي للمتوسط[2].

ولقد كان الإمبراطور شارلكان (1516-1556)[3] في صراع قوي مع حاكم فرنسا فرنسوا الأول (1516-1561)[4] حول السيطرة على أوروبا، ولم يكن أمامه الكثير لتحقيق ذلك، فبعدما كان ملكا على كل من إسبانيا وهولندا وألمانيا وبعض الأجزاء من إيطاليا وجمهورية جنوا وفلورنسا[5]، فالأكيد أن مد نفوذه لسواحل بلاد المغرب سيمنحه الأفضلية في التحكم في المنافذ البحرية والطرق التجارية والتي تجعل بلا شك من أوروبا تحت سيطرته، لذلك فإن مسألة التوسع هذه كانت بالغة الأهمية بالنسبة لإسبانيا.

ومن المنطقي أنه عند تعرض المسلمين إلى هجوم نصراني لا بد من تكاثف مختلف القوى للتصدي له، وفي تلك الفترة كان العالم الإسلامي بأسره يعاني من افتقاره لهذه القوة القادرة على وضع

---

[1] يحي بوعزيز، **علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوروبا 1500-1830**، دار البصائر للنشر، الجزائر، 2009، ص، ص.11، 14.

[2] **المرجع نفسه**، ص-ص.9-11.

[3] شارلكان: ولد سنة 1500، ينتمي إلى الأسرة الإسبانية الحاكمة، وقد ورث الحكم عن والدته جان ابنة الملكة إيزابيلا والملك فرديناند، كان أمير على ألمانيا بعد وفاته جده مكسيمليان، وعين بعدها إمبراطور على الإمبراطورية الرومانية المقدسة فرديناند سنة 1516، كانت له العديد من الحروب التنافسية على المتوسط ضد كل من ملك فرنسا فرنسوا الأول وخير الدين بربروس، غير أنه لم يتمكن من فرض سلطانه على الضفة الجنوبية للمتوسط ما جعله يتنازل عن الحكم لابنه فيليب الثاني سنة 1556، وتوفي بعدها بسنتين. ينظر: لخضر بوطبة، "الصراع المسيحي الإسلامي في حوض البحر الأبيض المتوسط خلال القرن 16 -الاحتلال الإسباني للمدن الساحلية الجزائرية نموذجا-"، **المجلة التاريخية الجزائرية**، ع.10، ديسمبر 2018، جامعة محمد بوضياف، ص.136.

[4] فرنسوا الأول: ولد سنة 1494، تولى حكم فرنسا سنة 1515، كان يرغب في السيطرة على حكم الإمبراطورية المقدسة، ودخل جراء ذلك في صراع كبير مع الملك شارلكان، في المقابل جمعته علاقة جيدة مع الدولة العثمانية نتيجة العدو المشترك بينهما. ينظر: حمزة إسحاق زيتوني، "استنجاد الملك الفرنسي فرنسوا الأول بالجزائر إثر الغزو الإسباني لمملكته والجزائر تلبي 1543"، **مجلة البدر**، مج.11، ع.10، جامعة بشار، ص-ص.1225-1226، 1233.

[5] وليد زين عبد الحميد مشهور، "التقارب العثماني-الفرنسي وأثره على الصراع العثماني الإسباني 1536-1547"، **المجلة العلمية لكلية الأدب**، مج.25، ع.77، يناير 2021، جامعة أسيوط، ص.67.

حد أو حتى التدخل بشكل رسمي لمحاولة استعادة بلاد الأندلس، فقد تفككت هياكل دويلات بلاد المغرب، ولم تستطع اتخاذ موقف صريح بسبب هشاشتها وعجزها عن القيام بالأعباء السياسية والعسكرية المترتبة عليها[1]، هذا ما يجعلنا نخلص إلى أنه لم تكن الأطماع الإسبانية هي السبب الوحيد في قيامها بالتوسع، بل إن الوضع الذي آلت إليه بلاد المغرب قد شجع هذه الأطماع أكثر وزكاها، وكان هذا الوضع يستدعي تدخل قوة إسلامية بإمكانها إنقاذ المنطقة وأهاليها من الخطر الأجنبي الذي تعمق حتى أصبح يهدد حتى الدين الإسلامي بها[2].

ويتضح الخطر الإسباني أكثر على بلاد المغرب بعد منح هذه الحرب الصبغة الدينية وبروز الدعم المشترك الذي أبدته جل البلدان الأوروبية بقيادة البابوية، وتخصيص ضريبة تدفعها الشعوب الأوروبية لتمويل الحرب تعرف بالضريبة الصليبية CRUSADA، ولم يقف دعمهم المادي للحرب عند هذا الحد، بل حتى الرهبان والقساوسة جمعوا الأموال لتزويد الجيش الإسباني بالعتاد اللازم[3]، وهذا ما يعكس حاجة أهالي بلاد المغرب بدورهم لقوة إسلامية بإمكانها التصدي للخطر الإسباني ووضع حد له.

2- أهمية البحر المتوسط في الصراع العثماني-الاسباني:

رغم تعدد أسباب التصادم الإسباني-العثماني بين حجج ودوافع، وحتى في حال غياب كل الأسباب الدافعة لتواجد العثمانيين في الحوض الغربي للمتوسط، فإن ذلك لم يمنع من وصولهم هذه المنطقة ولو بعد حين، خاصة وأنهم ركبوا البحر وأدركوا أهمية التحكم في مضائقه ومد النفوذ على مختلف المنافذ البحرية بعد فتحهم للقسطنطينية، فوسعوا من دولتهم بحريا وطوروا من أسطولهم ومهارات البحارة حتى وصلوا إلى البندقية التي كانت من أكبر القوى البحرية وأرغموها على دفع الجزية، كما استمروا في مد سيطرتهم حتى وصلوا مصر[4]، فبلوغهم البحر الأبيض المتوسط وسرعة توسعاتهم لا توحي بتوقفهم عند مصر، خاصة وأن قوتهم البحرية في تنامي مستمر، وهذا ما يجعلنا نستنتج أن التصادم العثماني-الإسباني كان أمرا محتوما حتى لو لم تتوفر هذه الظروف والمعطيات.

---

[1] عبد الحمدي أبي زيان بن أشنهو، **المرجع السابق**، ص-ص.11-12.

[2] **المرجع نفسه**، ص.13.

[3] أحمد توفيق المدني، **حرب 300 سنة بين الجزائر وإسبانيا 1492-1792**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص.80.

[4] محمد رفعت بك، **التيارات السياسية في حوض البحر الأبيض المتوسط**، لجنة البيان العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1949، ص.42.

ولقد أسفر فتح القسطنطينية سنة 1453 عن منح الدولة العثمانية بعدا عالميا وعلاقة مباشرة مع البحر المتوسط، خاصة وأنها أصبحت تمثل دور الوريث الفعلي لأراضي البيزنطيين والسلاجقة، وبالتالي تبنت ما كان لهم من نفوذ خاصة وأن بيزنطة كانت سيدة البحر الأبيض المتوسط بضفتيه الشرقية والغربية ومنافذه، فكان لهذا الأثر البالغ على المد العثماني في المتوسط وتدخلها به، الأمر الذي جعلها تسعى للسيطرة عليه[1]، وبما أن ملك إسبانيا يرى في نفسه امبراطور أوروبا فمن المنطقي أنه سيعارض هدف العثمانيين وتوجههم إلى الجزء الغربي للمتوسط، حتى في إطار إحياء نفوذ القسطنطينية باعتبارهم حكامها، فهذا يتنافى ومخططاته ومجهوداته وما سيؤدي حتما إلى وقوع صراع بينهما.

تعد هذه أحد أهم الأسباب التي دفعت بالعثمانيين إلى التوسع نحو الحوض الغربي للمتوسط، وعلى أثر هذا احتدم الصراع بينهم وبين الإسبان، ولا بد هنا من التذكير أنه مهما كانت شرعية التوسعات العثمانية أو الإسبانية في الحوض الغربي للمتوسط، فإننا لا يمكن أن نستبعد الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية للمتوسط، والتي تجعل من القوة المتحكمة به المهيمن الأول على الاقتصاد وعلى الطرق التجارية خاصة بعد اكتشاف العالم الجديد، والذي كان يمثل المورد الأساسي للعديد من المعادن والموارد الأولية، وهذا ما زاد من تنافس الإسبان والعثمانيين حوله، وعلاوة على ذلك فالحوض الغربي للمتوسط كان قد عرف مع مطلع القرن السادس عشر حركة السفن التجارية من مختلف الدول الأوروبية إلى المشرق، والتي كانت تنقل مختلف المواد التجارية اللازمة[2].

وباعتبار الدولة العثمانية كانت قد بدأت عمليتها التوسعية بكل من المشرق ومختلف دول أوروبا الشرقية[3] فإن عملية السيطرة على الحوض الغربي للمتوسط مكملة لهذه المهمة التوسعية، إلى جانب ذلك فقد سبق لها وأن التقت بالقوة المسيحية في المشرق واحتدم الصراع بينهما[4]، فربما كانت هذه أحد الأسباب المشجعة على التوسع ونقل الصراع إلى الحوض الغربي وتأكيد قواتها وتفوقها، أما إسبانيا فهي الأخرى كانت ترغب في فرض سيطرتها على الحوض الغربي للمتوسط وضمه إلى أراضيها، فعلاوة على أن هذا يمنحها مكانة متوسطية كبيرة، فإنه كذلك يثبت تفوقها في السيطرة على أوروبا بدل أي قوة

---

[1] عبد الجليل التميمي، "العثمانيون والبحر الأبيض المتوسط: الإشكاليات والمقاربات الجديدة"، **المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية**، ع.25، أوت 2002، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ص.238.

[2] فرنان بروديل، **المرجع السابق**، ص-ص.101-102، 119.

[3] **المرجع نفسه**، ص.125.

[4] غالي الغربي، **دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288-1916**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ط.2، ص.66.

مرشحة لذلك، وتصبح هي المتحكم الوحيد في الاقتصاد البحري المتوسطي، علاوة على ذلك فنظرا لأهمية المتوسط التاريخية وأنه كان محطا للعديد من الحضارات، وما تميز به من تنوع في الأعراق والديانات والثقافات، جعله دائما هدفا تصبو كل دولة أن تتقوى به[1].

خاصة وأن المتوسط قد حاز على أهم معايير القوة، كالمعيار الإقليمي والطبيعي اللذان كانا يؤثران بشكل واضح على الاقتصاد، فالمناخ يحدد نوعية الثروة الطبيعية، والموقع يتحكم في العلاقات الاقتصادية البينية، وتعد هذه إحدى عوامل استقطاب الحوض المتوسطي للقوة المسيطرة، فربما هذا ما جعل كل من الدولة العثمانية وإسبانيا تتبع سياسة توسعية محركها الأساسي هو الحماس الديني، لكنها لم تكن بمعزل عن مساع كليهما لتحقيق بعض المنافع الاقتصادية، ويتضح هذا في إطار الصراع بينهما في الحوض الغربي للمتوسطي.

أدى هذا الصراع بين الطرفين إلى صدام مباشر في العديد من الأحيان، فناهيك عن جدولة المعارك الحربية المباشرة، كانت هناك حملات بحرية خاطفة تقودها في بعض المرات سفن عثمانية، مثلما قام به الكثير من المجاهدين والبحارة العثمانيين في الحوض الغربي للمتوسط، حيث كانوا يُغيرون على السواحل الأوروبية ويأخذون منها الكثير من السفن والغنائم، وكانت هذه ميزة الصراع الإسباني-العثماني، حيث أنهم يسعون في كثير من الأحيان إلى ضرب سفن بعضهم البعض ويستحوذون عليها، وقد برع فيها البحارة العثمانيين بشكل واضح، فنجد أنهم يضربون أي سفينة في الحوض الغربي للمتوسط، دون الاهتمام لأمر أصحابها ولأي دولة تتبع، فهاجموا سفينة الكاردينال الشهير أنتوان باربيريني Antonie Barbirni عند خروجه من مارسيليا، ورغم عدم قدرتهم على اللحاق به، إلا أنهم غنموا منه سفينة مشحونة بالكثير من الأشياء الثمينة، وقد زادت الغارات العثمانية في الحوض الغربي للمتوسط حتى أربكت الإسبان، وما ساعد في كثرتها أن البحارة العثمانيين كانوا يستعملون سفن ذات أحجام صغيرة تتميز بخفة الحركة والسرعة[2].

وقد عرف هذا النوع من الحروب لدى العثمانيين بالجهاد البحري، وهو عبارة عن أسلوب حربي شرعي تبنته حتى إسبانيا بمفهوم آخر في حربها ضد الدولة العثمانية بالمتوسط، وكانت استراتيجية عسكرية مهمة خاصة إذا كانت القوة محدودة، فقد حققت الحروب المباغتة الكثير من الانتصارات للبحارة

---

[1] عبد الجليل التميمي، "العثمانيون والبحر الأبيض المتوسط الإشكاليات والمقاربات الجديدة"، العثمانيون والعالم المتوسطي، **المرجع السابق**، ص-ص.237-238.

[2] حليم سرحان، "لمحة عن الجهاد البحري الجزائري أثناء الحكم العثماني"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، مج.12، ع.1، 2022، جامعة محمد بوضياف، ص.1038.

العثمانيين في المتوسط على القوة الإسبانية، وما كانت تجنيه هذه العمليات الجهادية يعد في حد ذاته عامل محفز على القيام بها، فقد ساهمت في تقوية الاقتصاد المحلي للمغاربة والذي زاد بدوره من قوة المنطقة عسكريا، وتعد هذه الاستراتيجية الحربية التي تبناها البحارة العثمانيون من أهم مدعمات الصراع الإسباني-العثماني في المتوسط، فعلاوة على أنها مكنتهم من مد نفوذهم وتعزيز مكانتهم، كانت أداة استطاعوا من خلالها السيطرة على سفن بعضهم البعض، مما أسهم في تحقيق مداخيل ضخمة وتشتيت قوة الطرف الآخر[1].

وبهذا نخلص إلى أنه رغم اتباع الدولة العثمانية استراتيجية الجهاد في المتوسط، غير أن هذا لا يعني أنها أهملت صراع الهيمنة الكلية عليه، وهذا في إطار التنافس على الطرق التجارية وسيادة البحر المتوسط، والحقيقة أن هذه الغارات البحرية لم تكن موجهة للإسبان فقط، بل إنها شملت الكثير من الدول الأوروبية وكلفتهم خسائر مادية كبيرة، وعادت بالمقابل بخيرات كثيرة على المنطقة المغاربية[2]، هذا ما يجعلنا نصنفه ضمن أحد أسباب الصراع الإسباني-العثماني، وأحد أهم الدوافع التي حمَّلت العثمانيين على التوسع نحو الحوض الغربي للمتوسط.

فحقيقة لا يمكن إنكار العامل الديني الذي دفع بهم خوض غمار هذه التجربة، لكن لم يكن هو الدافع الوحيد، فثراء المتوسط وأهميته الاستراتيجية يجعله محل تنافس العديد من القوى على اختلاف الأسباب، ومن العوامل كذلك التي يمكن إدراجها سبب في الصراع الإسباني-العثماني، هو فتح القسطنطينية على يد العثمانيين والذي جاء بعدها سقوط الأندلس وهجوم الإسبان على سواحل بلاد المغرب، كرد فعل على سيطرة آل عثمان على القسطنطينية.

فربما تدخل الدولة العثمانية في هذه المنطقة قد جاء بمثابة الدفاع عنها كونها دفعت ثمن فتح القسطنطينية، وتعرضت لهجوم صليبي قوي جاء كخطة مسبقة لمنع حدوث توازن النفوذ بين القوى الأوروبية والدولة العثمانية، والثأر من المسلمين أينما كانوا رغم أن بلاد المغرب لم يكن لها أي دخل في أحداث فتح القسطنطينية ومسبباتها، وبالتالي قد يكون تدخل الدولة العثمانية هنا علاوة على الدافع الديني المشترك، فإنهم كذلك رغبوا في مواجهة النصارى بزعامة إسبانيا والدفاع عن أهالي بلاد المغرب، الذين دفعوا -مثلما ذكرنا سابقا- ثمن أحداث لم يكن لهم فيها أي فعالية.

---

[1] مصطفى عبد الله الغاشي، "البحر الأبيض المتوسط في الاستراتيجية العثمانية (حالة القرن السادس عشر)"، العثمانيون والعالم المتوسطي، **المرجع السابق**، ص-ص.48-49.

[2] حليم سرحان، **المرجع السابق**، ص-ص.1040-1041.

وعليه فقد اجتمعت كل هذه الأسباب والعوامل بين ما هو أساسي ومدعم وراء الصراع الإسباني-العثماني، الذي ميز الفترة الحديثة في الحوض الغربي للمتوسط، والذي انجرت عنه عددا من المعارك كان الانتصار فيها حليفا للطرف الأقوى، وأدت إلى بروز قادة يتمتعون بخبرة وتجربة واسعتين في أحوال البحار، كما تحكمت مجريات هذا الصراع في العلاقات البينية لدول المتوسط، انجر عنها تأرجح موازين القوى بين مختلف دوله، وكان هذا الصراع فاعلا أساسيا تحكم في مصير الحوض الغربي للمتوسط، بما فيه البلدان المغاربية التي شهدت بروز قوة سياسية جديدة على ساحة أحداثها.

ثانيا: تشكل السلطة العثمانية في الجزائر

كان المغرب الأوسط يعيش حالة من اللا استقرار السياسي قبيل الدخول العثماني انجرَّ عنها تدهور في عدة مجالات، مما شجع على بروز أطماع خارجية تمثلت -كما ذكرنا في السابق- في الاحتلال الإسباني لسواحل المنطقة فانعدم الأمن، أما ممثلو السلطة السياسية في البلاد وهم بنو زيان الذين كانت عاصمتهم تلمسان فقد كانوا في صراع دائم مع الجارة الحفصية من الجهة الشرقية، وبنو مرين من الجهة الغربية، نتيجة لرغبة كل منهم في فرض السيطرة الأحادية على المجال الجغرافي لبلاد المغرب عامة، ضف إلى ذلك، كان البيت الزياني في صراع محتدم حول الحكم، تسبب فيه الطرف الحفصي والمريني بدعمهما لأحد الأمراء ضد الآخر لتولية العرش، ما أدى إلى انتشار الفوضى والفتن بين آل زيان، فدبَّ فيهم الضعف وتم السقوط النهائي على يد الإسبان، ما شجع على بروز الإخوة بربروس كقوة دفاعية بديلة تولت مهمة حماية البلد.

1- مجيء الإخوة بربروس إلى الجزائر:

إن الموقع الاستراتيجي الذي امتاز به المغرب الأوسط جعله محل أطماع دائمة، فبنو زيان كانوا يعانون الضعف ومعرضين لخطر التوسع على حسابهم، الأمر الذي جعلهم مع بدايات القرن الخامس عشر يفتقدون لسلطة مركزية حقيقية، فقد كانت البلاد مقسمة بين مناطق تحكمها زعمات محلية، وأخرى دينية، ومناطق أخرى لا حكام لها[1]، لذلك فور تعرضهم للتحرشات الإسبانية، سقطت المناطق الشمالية الواحدة تلوى الأخرى[2]، وهذا لعدم وجود ركيزة سياسية موحدة تقاوم العدو الأجنبي وتتصدى له، وعليه فإن الظرفية استدعت وجود قوة كفيلة لمواجهة المد الإسباني والقضاء عليه، ونظرا لكون الدين هو أساس

[1] جون ب. وولف، **الجزائر وأوروبا 1500-1830**، تر: أبو القاسم سعد الله، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص.23.

[2] عائشة غطاس وآخرون، **الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، الجزائر، 2007، ص.17.

هذه التحرشات[1]، فالقوة التي ظهرت وتصدتها هي بدورها كانت مدفوعة بحس ديني، فالمتفق عليه أن الإخوة بربروس الذين كانوا مرابطين بسواحل الحوض الغربي للمتوسط، قد جاؤوا حاملين راية الجهاد لنصرة الإسلام والمسلمين أينما كانوا[2].

ونظير ما حققه هؤلاء الإخوة من انتصارات، ذاع صيتهم بالمنطقة وحظوا بتقدير واحترام الجميع[3]، كما كانت لهم شعبية كبيرة وسط الأهالي[4]، ناهيك عن أعمالهم الجهادية التي عرفوا بها ومحاولتهم في تخليص المسلمين من هجمات الإسبان[5]، عُرفوا كذلك بتعاطفهم مع الأهالي فكثيرا ما كانوا يأتون بسفنهم المحمّلة بالقمح وغيره من البضائع وتوزع بالمجان على الفقراء، بينما تباع بمبالغ رمزية لميسوري الحال، وبالتالي زادت هذه المساعدات من تقرب الناس من الإخوة بربروس[6].

الأمر الذي جعل الكثير من الحكام المحليين يستنجدون بهم قصد تخليصهم من التحرشات الإسبانية، مثلما قام به أعيان مدينة بجاية، والذي سار على نهجهم الكثير من الزعماء المحليين والسكان، فاستنجد بالإخوة بربروس كل من أهالي جيجل سنة 1514 ثم شرشال والجزائر، أين بدأت سلسلة تحرير المناطق الشمالية للبلد من الحصار الإسباني، وجعلها تحت سيطرت للإخوة بربروس[7]، وكمحاولة من بعض الحكام المحليين للقضاء عليهم بالجزائر، وجراء تخوفهم من تنامي نفوذهم وتأثيرهم على مناصبهم القيادية، قاموا بعقد تحالف مع الإسبان[8]، ويبدو أن هذه الاستراتيجية قد خدمت بربروس أكثر من خِدمتها

---

[1] أحمد توفيق المدني، **المرجع السابق**، ص.79.

[2] خير الدين بربروس، **المصدر السابق**، ص-ص.45-47.

[3] جاسم محمد شطب، "الإستراتيجية العثمانية في شمال إفريقيا في القرن السادس عشر"، **مجلة آداب الكوفة**، مج.1، ع.21، 30 أفريل2015، جامعة الكوفة، ص.56.

[4] تم اعتماد مصطلح "الأهالي" لكثرة وروده في المصادر التاريخية، على غرار كتاب المرآة لحمدان خوجة ومذكرات خير الدين بربروس وكتاب البلاد العربية في الوثائق العثمانية لفاضل بيات.

[5] لم يكن الإخوة بربروس هم أول بحارة عثمانيين وطئ قدمهم الحوض الغربي للمتوسط للدفاع عن الإسلام والمسلمين، بل سبقهم في ذلك كمال وبيري ريس اللذان اتخذا من السواحل المغاربية قواعد لهما في حربهم ضد الإسبان وإنقاذ المسلمين والدفاع عنهم بالمنطقة. ينظر: Max Justo Gueds, « A Carta Nautica De Piri Reis », **Anais Do Museu Paulista**, vol.17, n.1, 2009, Sao Paulo, p.96, Nicola Melis, « Tripoli Vu Par Les ottomans », **Hypothèse**, n.16, janvier 2013, editions de la Sorbonne, p.366.

[6] نيقولاي إيفانوف، **الفتح العثماني للأقطار العربية 1516-1574**، تر: يوسف عطا الله، تق: مسعود ضاهر، دار الفارابي، بيروت، 1988، ص-ص.100-101.

[7] دلندة الأرقش وآخرون، **المغرب العربي الحديث من خلال المصادر**، مركز النشر الجامعي ميدياكوم، تونس، 2003، ص.38.

[8] محمد دراج، **الدخول العثماني إلى الجزائر ودور الإخوة بربروس 1512-1543**، الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص-ص.332-333.

الطرف الآخر، إذ أن الأهالي الذين عانوا من الظلم الإسباني، وأغلب الشيوخ ذوي المكانة المرموقة قد ساندوا الأخوين بربروس، واعتبروا تواطؤ بعض زعماء القوى المحلية مع الإسبان خيانة لهم وللبلد.

وتعتبر هذه أول خطوة نحو توحيد حكم المنطقة بقيادة بربروس، فبعدما كانت مشتتة بين الحكم الزياني في الغرب، وعدة زعامات محلية منتشرة بالبلد، حاول الإخوة بربروس تحرير بعض المدن من المد الإسباني وجعلها تحت حكمهم[1]، وكان ذلك برضى من الأهالي ونتيجة لعدة تحالفات مع بعض الزعامات خاصة الدينية منها، مثلما فعل عروج بربروس[2] مع الشيخ أحمد بن يوسف الملياني[3]. ورغم كل ذلك غير أن العملية الجهادية التي بدأها الإخوة بربروس لم تكتمل إذ أن عروج قُتل في تلمسان[4]، وبقي خير الدين (1519-1543)[5] لوحده حاكما على مدينة الجزائر مع عدد قليل من جنوده[6] وفي مواجهة عدة جبهات، الإسبان من جهة والأهالي الذين تمردوا بعد وفاة أخيه من جهة أخرى[7]، ويذكر

---

[1] دلندة الأرقش وآخرون، **المرجع السابق**، ص-ص.37-38.

[2] عروج بربروس: يُعرف اسم أوروج بن يعقوب آغا، ولد سنة 1470 بجزيرة ميدلي ولقب ببربروسا، ركب البحر منذ صغره فاحتفر التجارة فيه، وقد أعجب به الأمير قرقود وأولاه أهمية كبيرة غير أنه وقع اسيرا لدى قراصنة جزيرة رودس، واشتغل بعدها على رأس أسطول السلطان المملوكي قانصو الغوري كما استمر في مهاجمة سفن النصارى، توجه بعدها إلى الحوض الغربي للمتوسط أين كان له دور جهادي كبير رفقة أخيه خير الدين، إلا أن توفي هناك سنة 1518. ينظر: محمد دراج، **المرجع السابق**، ص-ص.151-155، 158، 163.

[3] أبو القاسم سعد الله، **على خطى المسلمين حراك في التناقض**، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص198. أحمد بن يوسف الملياني الراشدي: هو من رجال المتصوفة بملياني ومن أهم أعيانها، وهو صاحب الطريقة اليوسفية، توفي سنة 1521 ودفن بملياني. ينظر: عادل نويهض، **معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر**، مؤسسة النويهض الثقافية، بيروت، 1980، ص-ص.315-316.

[4] قبل وفاة عروج كان قد قُتل أخوه إسحاق الذي كان حاكما على قلعة بني راشد، ليقوم الإسبان بمحاصرة عروج بتلمسان، وعند خروجه منها مسالما لاحقوه وتم قتله. ينظر: محمد بن أبو راس الناصر، **عجائب الأسفار ولطائف الأخبار**، تح: محمد غالم، منشورات المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران، 2005، ج.1، ص-ص.162-163.

[5] خير الدين: هو خضر ويعرف ببربروس وأطلق عليه السلطان سليم اسم خير الدين، ولد في حدود سنة 1472 بجزيرة ميدلي، اشتغل مثل أخيه في التجارة ونقل السلع بسفينته، ثم انضم إلى عروج في حملاته الجهادية بالحوض الغربي للمتوسط، وبرز هناك بشكل أساسي تولى إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية بعد استشهاد عروج وأصبح بيلرباي عليها، واستمر في نشاطه الجهادي إلى أن وافته المنية سنة 1546. ينظر: محمد دراج، **المرجع السابق**، ص-ص.165-169.

[6] خير الدين بربروس، **المصدر السابق**، ص-ص.92-93.

[7] أحمد سالم، **السيطرة العثمانية على الحوض الغربي للبحر المتوسط في القرن 16م**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001، ص.93.

دي غرامون De Grammont أنه لم يكن هناك أصعب من وضع خير الدين بعد وفاة أخيه رفقة عدد من أفضل المقاتلين بصفوفهم[1]، فكانت هذه أحد الأسباب التي جعلت خير الدين بربروس يتخذ قرار إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية.

2- دور خير الدين في إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية:

كانت لخير الدين علاقة ودية مع الكثير من أهالي مدينة الجزائر وشيوخها، لذلك عندما عزم على السفر إلى اسطنبول، طلب منه أعيان مدينة الجزائر البقاء لحمايتهم من الخطر الأجنبي فوافق على ذلك؛ شرط إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية لتزودهم بالعتاد والجيش القادر على مساعدتهم في صد العدو، فوافق الأعيان على ذلك[2]، وبعثوا برسالة إلى السلطان العثماني عن طريق الشيخ أحمد بن قاضي، أبدوا من خلالها رغبتهم في الانضواء تحت الراية العثمانية، ورغبتهم الملحة في بقاء خير الدين بربروس[3] في الجزائر لحمايتهم من الخطر الأجنبي المحدق بالمنطقة، ولم تكن هذه الرسالة الوحيدة المرسلة من قبل أعيان الجزائر للسلطان، بل بعث كذلك الشيخ محمد بن منصور بن علي الحلبي رسالة أخرى أكد فيها ما جاء في الأولى، حيث بينوا فيها حال البلاد وما تعانيه من ضعف وتعيشه من خطر، وما قدمه لهم الإخوة بربروس من مساعدات، وعليه فقد أجمعوا في طلبهم من السلطان على إبقاء خير الدين أميرا عليهم، وجعل الجزائر واحدة من الإيالات التابعة للحكم العثماني، بإظهار الطاعة للسلطان وكان ذلك سنة 1519، حيث ورد في نص الرسالة ما يلي: "... نحن وأميرنا المذكور خدم لجنابكم الأعلى، كما أن أهالي مدينة بجاية والغرب والشرق هم في خدمة مقامكم الأعلى[4]"، وهذا تصريح واضح

---

[1] H. D De Grammont, **histoire d'Alger sous la domination Turque**, Ernest Leroux éditeur, Paris, 1887, p.29.

[2] محمد شاطو، **نظرة المصادر الجزائرية والأجنبية إلى السلطة العثمانية في الجزائر**، دار كوكب العلوم للنشر، الجزائر، 2017، ص-ص.17-18.

[3] كان خير الدين بربروس يتمتع بمجموعة من المواصفات مكنته من فرض حكمه على الجزائر ومن كسب احترام الأهالي؛ حيث إنه عُرف بالعزم الحديدي والدهاء السياسي الصميم، اللذان مكناه من إكمال مهمة أخيه في حكم الجزائر ومحاربة العدو، فقد تدرب على يد عروج واشتغل إلى جانبه؛ الأمر الذي جعله يستخلص العبر من تجاربه الناجحة والفاشلة، إلى جانب ما عُرف به من عزم وحنكة سياسية، وهدوء وحسن تصرف حيال الأزمات، مكنه من تحقيق ما لم يحققه عروج. ينظر: شارل أندري جوليان، **تاريخ إفريقيا الشمالية**، تر: محمد مزالي والبشير بن سلامة، الدار التونسية للنشر والتوزيع، تونس، 1983، ج.2، ص.328، عزيز سامح التر، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، تر: محمود علي عامر، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1989، ص.71.

[4] فاضل بيات، **البلاد العربية في الوثائق العثمانية الجزائر في القرن العاشر هجري/ السادس عشر الميلادي**، تر: فاضل بيات، تق: خالد أرن، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، إسطنبول، 2019، ص-ص.28-32.

على موافقة جميع أهالي البلاد وأعيانها على الدخول تحت الراية العثمانية وتعيين خير الدين بربروس حاكما عليهم[1].

وقد اجتمعت جملة من الظروف الداخلية والخارجية وشكلت دافعا لتحرير هذه الرسالة وبدأ النواة الأولى للعلاقة الجزائرية-العثمانية، والمتأمل لمسار هذه الظروف والأحداث، يلاحظ أن إرسال هذه الرسالة كان أمر منطقي ونتيجة محتومة، فالوضع الداخلي للبلد وما شاهدته من تشتت بين حكم قوى محلية بعضها تواطئ مع العدو الإسباني، وبعضها رفع راية الجهاد رفقة بربروس، وما زاد الوضع تعقيدا هو استشهاد عروج وبقاء خير الدين مصارعا لوحده التمردات الداخلية، جراء تحول بعض الحكام المحليين للمنطقة من قاعدة يرتكز عليها بربروس في جهاده إلى قطب معارض يترصد الفرص للتمرد، إلى جانب المخاطر الأجنبية الأكثر صعوبة لعدم ارتباطه الرسمي بقوة داعمة ذات نفوذ سياسي وعسكري[2]، في الوقت الذي كانت الدولة العثمانية في توسع سريع خاصة في المشرق العربي، حيث ضمت كل من بلاد الشام ومصر ومنح شريف مكة مفاتيح الحرمين الشريفين للسلطان سليم الأول (1512-1520)[3]، الذي أصبح يُلقب بحامي الحرمين الشريفين[4].

إلى جانب هذا فقد اعتاد العالم العربي بمشرقه ومغربه على حكم الخلافة، لذلك فقد استجاب الأعيان لخير الدين فور قوله: "إن السلطان المعظم سليم خان الآن هو خليفة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فكيف تسنى لكم أن تتركوا خليفة المسلمين وسلطان العالم..."[5]، وقد كان الأهالي دائما ما يخشون الخليفة ويُظهرون له الطاعة والاحترام، إذ يقول ابن الفكون في هذا: "هؤلاء الترك قدموا من

---

[1] للاطلاع على نص الرسالة مترجمة التي أرسلها أعيان مدينة الجزائر للسلطان العثماني، ينظر: فاضل بيات، **المرجع نفسه**، ص-ص.29-32.

[2] محمد دراج، **المرجع السابق**، ص-ص.233-234.

[3] سليم الأول: هو أحد سلاطين الدولة العثمانية تولى الحكم سنة 1512، وسنه لا يتجاوز الأربعين سنة، عُرف بحزمه وصرامته وحنكته السياسية، كان يُطلق عليه لقب ياووز جراء سرعة غضبه وقتله للعديد من القادة ورجال دولته، شهد عهده الحرب بين العثمانيين والصوفيين كما عرفت الدولة العثمانية في تلك الفترة توسعات جديدة نحو البلاد العربية، حيث تم ضم كل من الشام سنة 1516 ومصر سنة 1517 وإلحاق الجزائر سنة 1519، وتوفي بعدها سنة 1520 إثر إصابته بمرض. ينظر: روبير مانتران، **تاريخ الدولة العثمانية**، تر: بشير السباعي، دار الفكر للدراسات، القاهرة، 1992، ج.1، ص-ص.207-209، 213.

[4] غالي الغربي، **المرجع السابق**، ص-ص.60-64.

[5] خير الدين بربروس، **المصدر السابق**، ص.95.

حضرة السلطان العثماني، وهم من أبناء جنسه ونحن في بيعته..."[1]. لذلك كانت هذه كلها عوامل معجلة بإرسال شيوخ الجزائر لتلك الرسالة إلى السلطان سليم الأول، ناهيك عن الخطر الأجنبي المسيطر على جل دول أوروبا بقيادة الإمبراطور شارلكان، والذي شكّل خطر حقيقي على المنطقة، وبهذا أصبح العالم مقسم بين قوتين متصارعتين كل واحدة ترغب في التوسع على حساب الأخرى، وأمام هذا الوضع كان على الجزائر ضرورة الاختيار مع أي طرف تكون إما أنها تحارب العدو لوحدها وهذا يستحيل أم أنها تنظم للدولة العثمانية أو أنها ستُنتسب آليا إلى أحد الطرفين لاحقا –فالعملية مرتبطة بمسألة وقت لا أكثر–، ومن الطبيعي جدا بالنسبة لمسلمين تعرضوا لهجوم نصراني وأصبح دينهم وأمنهم مهدد، أن يطلبوا حماية سلطان مسلم صاحب مكانة كبيرة آنذاك.

3- قراءة في رسالة أهالي الجزائر إلى السلطان سليم الأول:

في بداية الرسالة التي بعث بها أعيان الجزائر إلى السلطان العثماني ترد عبارة: "الرسالة مترجمة لقاضي الجزائر وخطيبها وفقهائها وأئمتها وتجارها وأمنائها وكافة الرعاية وعامة الأهالي فيها"[2]، فقد ذكر جميع أطياف المجتمع بالهيئات الممثلة له في الحياة العامة؛ السياسية والدينية والاقتصادية، وهذا دليل واضح على أن قرار الانضمام للدولة العثمانية واتخاذهم كحكام رسميين على الجزائر وحماة لها جاء بالإجماع وبعد تشاور، وأنه كان مناسبا للبلاد وسكانها من كل النواحي دينيا وسياسيا واقتصاديا وعسكريا، وهذا ما سيصبغ الوجود العثماني بالجزائر بطابع الشرعية الدينية والسياسية.

والحقيقة لقد كان لسكان الجزائر موقف صريح من تواجد الإخوة بربروس بالجزائر منذ الوهلة الأولى، وكذلك من إرسال الرسالة للسلطان العثماني، إذ أنهم ذكروا فيها ما يلي: "فقمنا نحن باستقباله بحفاوة وتقدير... فخلفه أخوه المجاهد في سبيل الله أبو النُّقى خير الدين فأصبح خير خلف لخير سلف، وقام بحمايتنا ولم نشاهد منه غير العدل الكامل واتباع الشرع الشريف النبوي..."[3]، وهذا دليل واضح على قبولهم بالإخوة بربروس منذ مجيئهم، بل وأكثر من ذلك إذ أنهم رغبوا حتى في إبقاء حكم بربروس واستمراره، في قولهم: "وقد توسل إليه [خير الدين] أعيان البلدة المذكورة لتثنيه عن السفر"[4]، وما يمكن أن نستنتجه هو أنه مثلما جاء الإخوة بربروس إلى الحوض الغربي للمتوسط قصد نصرة المسلمين بما

---

[1] محمد صالح العنتري، **فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستلائهم على أوطانها**، تق: يحي بوعزيز، دار هومة، الجزائر، 2007، ص.57.

[2] فاضل بيات، **المرجع السابق**، ص.29.

[3] **المرجع نفسه**، ص-ص.30-31.

[4] **المرجع نفسه**، ص.31.

فيهم أهالي الجزائر طوعا منهم، كان هؤلاء الأهالي هم من تقدم طواعية بطلب الدخول تحت لواء الدولة العثمانية.

4- الإلحاق الرسمي للجزائر بالدولة العثمانية:

لقي طلب الأهالي استحسان وقبول من طرف السلطان، ففي يوم عودة البعثة قال لرئيسهم: "اسمع أيها الرئيس سلم هذا السيف لخير الدين باشا ليتقلده بعزة وشرف، وليلبس خلعتي السلطانية، ولتكن رايتي دائما معه لا تفارقه، دعواتي لكم أن يتولاكم الله بنصره وأن يُبيّض وجوه جميع خدمي المجاهدين بالجزائر في الدارين، آمين بحرمة سيد المرسلين -صلى الله عليه وسلم-"[1]، وهذه أهم مظاهر التبعية والتزكية السلطانية للحكم، والتي أكدها خير الدين بربروس، إذ أنّ أول ما قام به بعد موافقة السلطان على إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية، أنْ جعل الدعوة في منابر المساجد باسم السلطان وضرب السكة باسمه[2]، وهذا دليل على بسط الدولة العثمانية حمايتها على إيالة جديدة، وبالتالي أصبحت الجزائر منذ تلك الفترة إيالة عثمانية، ليكون خير الدين بحركته السياسية هذه قد كسب ولاء أعيان الجزائر وأهاليها ورضى السلطان عنه، كما أنه عزز قوته في الحوض الغربي للمتوسط، وأصبح أكثر جاهزية لمواجهة العدو المسيحي ورد هجوماته، حيث أرسل له السلطان رفقة الخلعة والسيف حوالي 2000 من قوات سلاح المدفعية و4000 من المتطوعين الإنكشارية[3]، ومن هنا أصبحت الجزائر تحت حكم خير الدين بربروس، وذات ولاء رسمي للدولة العثمانية[4].

وبالعودة للحديث عن سرعة موافقة السلطان العثماني على ضم الجزائر إلى فضائه ودون تردد، فيمكن تفسير ذلك بأنها استراتيجية اعتمدها لإلحاق جميع المناطق العربية بدولته وجعلها تحت حكمه، حيث تتالت توسعاته على بلاد الشام ومصر واعترف شريف مكة بحكمه، ثم بعد هذا الجزائر والتي لم يكتف بها فقط، بل توسع كذلك على حساب طرابلس الغرب وتونس -مثلما سنرى لاحقا-، فلو لم تكن له استراتيجية معينة في الحوض الغربي للمتوسط لكان اكتفى بالجزائر فقط، ولم تكن له محاولات لفرض

---

[1] خير الدين بربروس، **المصدر السابق**، ص-ص.96-97.

[2] محمد بن رقية التلمساني، **الزهرة النائرة فيما جرى في الجزائر حين أغار عليها الجنود الكفرة**، تح: خير الدين سعيدي، أوراق ثقافية للنشر والتوزيع، جيجل، 2017، ص.109.

[3] محمد دراج، **المرجع السابق**، ص.231.

[4] Orhan Kiliç, « Beylerbeyilerden dayilara Cezayir-i garp vilayti/eyaleti'nin yonetimi ve yoneticileri », **Gappadocia journal of history and social sciences**, vol.9, october 2017, Germany, p.421.

سيطرته حتى على المغرب الأقصى[1]. كما يمكن أن نفسر سرعته في الرّد وإلحاق الجزائر بالدولة العثمانية أنّ موقعها استراتيجي يمكّنه من وضع حد للخطر الأجنبي، إلى جانب هذا توسعاته كانت قد وصلت إلى مصر وبضمه الجزائر قد وضع خطة ممهدة لتوسيع المد العثماني ولحماية أراضيه بوضع حد للتوسع الأجنبي بقيادة إسبانيا، والذي كان هو الآخر يرغب في التوسع على حساب العالم الإسلامي، وإثبات منه كذلك لشارلكان على مدى قوة الدولة العثمانية، وبهذا القرار يكون السلطان قد وضع حدا لرغباتهم التوسعية.

علاوة على ذلك، فقد بدأت الدولة العثمانية في تلك الفترة تقترب من ضم العراق، حيث انضم لها الأكراد سنة 1514 وأبدوا ولائهم للسلطان، ومن ثم بدأت مختلف المناطق بالانضمام له، وكانت آنذاك العراق مجاورة للقوة المسيحية المتربصة بالمنطقة والمتمثلة في البرتغال، فأمّنت بهذا الشكل الدولة العثمانية حدودها الشرقية ببداية التوسع في العراق، وفي نفس الفترة وصلتها رسالة أهالي الجزائر الراغبين في الانضمام إليها، فربما سرعة استجابة السلطان لهم هي رغبته كذلك في وضع حد أمنى للمد المسيحي من الناحية الغربية، وحتى يأمن لعدم وجود أي هجوم غربي منهم جراء مزاحمته لهم في العراق[2].

وفي الحقيقة لم تكن هذه الرسالة التي بعث بها أعيان الجزائر هي أول تواصل بين بربروس والسلطان العثماني، بل سبقه اتصال على عهد عروج بربروس، إذ أرسلا الأخوين رفقة البحار بيري رايس[3] هدية إلى السلطان، والذي كافأهما بدوره حيث أمدهما بسفينتين من العتاد، والواقع أنهما أدركا جيدا عدم قدرتهما على مواجهة القوة النصرانية التي تسير نحو السيطرة الكلية على الحوض الغربي للمتوسط[4]، ليستمر خير الدين بعد وفاة أخيه في التقرب أكثر من السلطان، وما ميز هذا التقرب هذه المرة أنه طُبع بطابع الرسمية وأنّ بربروس أصبح تحت حمايته، الأمر نفسه بالنسبة للجزائر التي بدأت

---

[1] نذير روابحي ومحمد شبوب، "إستراتيجية الدولة العثمانية اتجاه المغرب الأقصى خلال عهد السلطان سليمان القانوني 1520-1566"، **مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، مج.12، ع.7، ديسمبر 2020، جامعة قاصدي مرباح، ص.174.

[2] نيقولاي إيفانوف، **المرجع السابق**، ص-ص.83-86.

[3] بيري ريس: هو محي الدين بيري وقيل إن أسمه أحمد بن علي الحاج محمد القرماني الأرنداوي، ولد ما بين 1465-1470 بجزيرة غاليبولي، لازم عمه كمال رايس منذ صغره وأخذ عنه الخبرة البحرية وكيفية السيطرة السفن الأوروبية، وكثيرًا ما كان يرافقه في رحلاته في البحر الأبيض المتوسط وشاركه في حروبه هناك. ينظر: محمد دراج، **الجزائر في المصادر العثمانية**، دار الوراق، الجزائر، 2017، ص.33، فيصل عبد الله الكندري، **الملاح والجغرافي بيري ريس**، الجمعية الجغرافية الكويتية، الكويت، 1999، ص.6، Metin Soylu, **Piri reis haritasinin şıfersıtruva yaynlari**, Istanbul, 2005, p.13

[4] محمد دراج، الدخول العثماني...، **المرجع سابق**، ص-ص.199-200.

مرحلة جديدة من الحكم وكانت كل الظروف مهيئة لها، فانعدام قوة محلية موحدة ومع ازدياد الخطر الأجنبي الرابض بالسواحل، كلها كانت أسباب مجتمعة لحتمية ظهور قوة جديدة لها القدرة على حماية المنطقة، فلم يضيع الأعيان والأهالي فرصة تواجد الإخوة بربروس في المنطقة، حتى يطلبون مساعدتهم ويستنجدون بهم.

الحال نفسه بالنسبة لانضمام الأهالي للدولة العثمانية وولائهم لها، جاء لاستمرارية حمايتهم وباعتبارها الدولة الإسلامية الأكثر قوة، وبالتالي فتبعية الجزائر لها جاء طوعيا وبطلب من أهاليها نظير العوامل التي ذكرناها آنفا، وقد كان مُرحب بهذا القرار وبحُكم خير الدين الذي كسب مكانة محترمة من قِبل السكان -رغم بعض المعارضة-، وهذا لأنه اتبع سياسية التقرب من العلماء والمرابطين ومختلف الزعامات المحلية، واستشاراتهم في اتخاذ القرارات[1]، كما عمل على التقرب من مختلف الجماعات السكانية، إذ أنه استدعى أمين جماعة الميزابيين بالجزائر بكير بن محمد بن بكير[2] وكلفه بمهمة سياسية[3]، وكثيرا ما يستشير شيوخ وأمناء هذه الجماعات في القضايا السياسية والعسكرية[4]، وبالتالي تمكن خير الدين بربروس نوعا ما من نشر ثقافة المواطنة -بمفهومها الحديث-، ومحاولة تعميمها بكل الأرجاء، بينما كان البلد يعيش انقسام قبلي بين زعامات محلية، كما حاول بهذا توطيد العلاقة بينه هو كممثل السلطة الجديدة وبين مختلف الفئات الاجتماعية.

وبعدما ألحقت الجزائر بالدولة العثمانية، سافر خير الدين بربروس إلى إسطنبول للقاء السلطان تاركا نائبا له في الجزائر، وأخذ معه نحو أربعين سفينة وهدية للسلطان، وعند وصوله إلى إسطنبول سلم مفاتيح الجزائر للسلطان، ثم اضطر إلى السفر إلى بلاد الشام للقاء الصدر الأعظم إبراهيم باشا[5]،

---

[1] علي العبيدي، **صفحات من تاريخ الجزائر (الوسيط/ الحديث/ المعاصر) دراسات تاريخية**، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2020، ج.1، ص.245.

[2] بكير بن محمد بن بكير: هو أمين الميزابيين بمدينة الجزائر، كانت له علاقة سياسية مع خير الدين بربروس، حيث ساعده في حربه ضد الإسبان وذلك بتنظيمه لعساكر من بني ميزاب، ومشاركتهم في الصراع ضد إسبانيا والذي حققوا فيه النصر. ينظر: محمد بن موسى وآخرون، **معجم الأعلام الإباضية، من القرن الأول الهجري إلى العصر الحاضر -قسم المغرب الإسلامي-**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000، ج.2، ط.2، ص.96.

[3] **المرجع نفسه.**

[4] حمو محمد عيسى النوري، **دور الميزابيين في تاريخ الجزائر قديما وحديثا**، دار مساحات المعرفة، الجزائر، 2015، مج.1، ص.206.

[5] إبراهيم باشا: ولد سنة 1493 وسط أسرة مسيحية بمدينة بارغا اليونانية، سبي من طرف القراصنة وأصبح يعمل في قصر السلطان سليمان القانوني عندما كان أميرا، عرف بمهاراته التعلمية وذكائه الذي مكّنه من التقرب من سليمان، وبعد اعتلاء هذا الأخير العرش وتدرج إبراهيم باشا في المناصب حتى وصل للصدارة العظمى سنة 1523. ينظر: إيمان عبد

للتشاور معه في أمور الحرب باعتباره القائد العام للجيش، وقد مُنح لخير الدين عند وصوله هناك منصب أمير أمراء الجزائر[1]، وبناء على هذا أصبح لخير الدين مهمتين عظيمتين، تتمثل الأولى في استمرارية تحريره لسواحل الجزائر من الاحتلال الإسباني وحمايتها، والثانية هي توحيد البلاد تحت حكومة ذات سلطة مركزية واحدة، فكانت أولى مراحل العهد العثماني بالجزائر التي تولاها بيلرباي[2] كحاكم والقوة الإنكشارية كقاعدة أمنية مركزة، في حين استبعد الطرف المحلي من السلطة التي كانت كلها مستوردة، وبهذا امتازت هذه الفترة بتمتين الروابط بين الإيالة والمركز[3].

وعلى العموم ما يمكننا أن نستنتجه هنا من طريقة إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية، أنها جاءت نتيجة لعوامل كثيرة، كانت بمثابة الظروف الممهدة لها، نظرا لما شاهدته البلاد من أحداث حاسمة محلية وإقليمية، فاستدعت الضرورة للبحث عن قوة كفيلة بالتصدي للمخاطر المحدقة بالمنطقة والقضاء عليها، والمتمثلة بالأساس في الخطر الإسباني، ونظرا لاشتراك الغاية العثمانية والجزائرية في الحوض الغربي للمتوسط، كان لا بد من اتحادهما لتوفير الحماية للمنطقة، وهذا ما حصل بإلحاق الجزائر للدولة العثمانية من منطلق محلي، معلنين عن ولائهم للسلطان ومطالبين بتولية خير الدين بربروس قائدا عليهم، فقد كانوا أمام خيارين إما يخضعون للإسبان، فيتخلون عن دياناتهم مثل ما حدث لمن بقي من المسلمين بالأندلس، وإما أن يحتموا بالسلطان العثماني فيضمنون حماية دينهم وأنفسهم وبلدهم، وفعلا هذا ما تم وقد قامت الدولة العثمانية بمد الجزائر بما استلزم من الجند والعتاد لتوفير الحماية باعتبارها تابعة لها، لتبدأ مرحلة جديدة من الحكم بالجزائر، أُقيمت فيها مؤسسات سياسية وعسكرية واقتصادية، هدفها تنظيم شؤون البلد بعد توحيده تحت سلطة رسمية يمثلها خير الدين بربروس برتبة بيلرباي[4]، ولم تقف الدولة

الرحمن الهياجنة، "الصدر الأعظم إبراهيم باشا: دراسة في دوره السياسي (898هـ/1492م-942هـ/1535م)"، **مجلة دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية**، مج.42، ع.2، 2015، الأردن، ص.476.

[1] علي رضا، **مرآة الجزائر**، تر: خليفة حماش، د.د، قسنطينة، 2021، ص-ص.82-83.

[2] بيلرباي: بحسب ما ورد في بعض المصادر فإن الكلمة تكتب "بيكلربكي"، وهي فارسية الأصل بينما تلفظ "بيلرباي" لأن الكاف الفارسية تنطق ياء، وتعني أمير الأمراء، وهو من أعلى المناصب في الدولة العثمانية، تولى في عهودها الأولى قيادة الجيش، وكانت له صلاحيات واسعة، وبعدما توسعت الدولة قلة نفوذه نوعا ما وأصبح يعين كحاكم ويتولى إدارة مجموعة من الولايات. ينظر: محمود عامر، "المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية"، **مجلة دراسات تاريخية**، ع.117-118، 2012، جامعة دمشق، ص.371، سهيل صابان، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، مر: عبد الرزاق محمد حسن بركات، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000، ص.64.

[3] دلندة الأرقش وآخرون، **المرجع السابق**، ص.41.

[4] علي العبيدي، **المرجع السابق**، ص.253.

العثمانية عند الجزائر فقط، بل سعت كذلك لضم بلاد المغرب ككل، حيث عملت على التوسع على حساب طرابلس الغرب وتونس.

ثالثا: إلحاق طرابلس الغرب بالدولة العثمانية

كان الوضع العام بطرابلس الغرب في بداية القرن السادس عشر لا يختلف كثيرا عن الجزائر، حيث كانت البلاد تعيش فوضى سياسية داخليا وتعاني من التحرشات الإسبانية خارجيا، فكانت الضفة الجنوبية للحوض الغربي للمتوسط تعيش وتتقاسم نفس الأوضاع وتسير على نفس المنحى، فالسلطة الحاكمة في طرابلس باعتبارها عاصمة البلاد لا يتعدى نفوذها أسوار المدينة، لضعفها وعدم قدرتها على فرض سلطة القرار بها وعلى باقي مناطق البلاد، التي كانت خاضعة بدورها للسلطة المحلية المتمثلة في شيوخ القبائل وأعيان مساعدين لهم، ويتم تسيير شؤونهم عن طريق العرف[1].

فقد كان الضعف هو الميزة الأساسية التي طبعت حكم الحفصيين بها، وعدم قدرتهم على بسط واستمرار نفوذهم هناك، وقد استغلت الفئات المحلية المتحكمة بمختلف الموارد الاقتصادية الوضع، وأصبحت هي المتحكم الأول بالبلاد والمسير لأوضاعها، فاستوطنوا مدينة طرابلس واستمروا في السيطرة على الحياة الاقتصادية بها مثلما كانوا بمناطقهم الداخلية، وأصبحت إحدى العائلات البدوية المستقرة بطرابلس هي من تتولى أمر البلاد نتيجة ما تملكه من جاه وثراء وهي عائلة بني ثابت، والتي تم تعيين أحد أفرادها لإدارة شؤون البلاد باتفاق أهل طرابلس وضواحيها[2].

1- طرابلس الغرب بين الأطماع الإسبانية والنجدة العثمانية 1510-1520:

كانت طرابلس الغرب تعيش انقسامات سياسية مثلتها مجموعة من الأسر[3]، وفرضت كل واحدة منها نفوذها على منطقة معينة من البلاد، فمثلا منطقة قابس ونفوسة كانت تحت حكم عائلة بن مكي، وكانت علاقة البعض منهم تتأرجح بين التبعية والاستقلال عن الحفصيين القائمين بتونس[4]، ورغم ذلك

---

[1] محمد مصطفى بازامة، **ليبيا في عشرين سنة من حكم الإسبان (1510-1530)**، منشورات مكتبة الفرجاني، طرابلس، 1965، ص.23.

[2] إحسان عباس، **تاريخ ليبيا منذ الفتح العربي حتى مطلع القرن التاسع هجري**، دار ليبيا للنشر والتوزيع، بنغازي، 1967، ص-ص.204-205.

[3] كان حكم هذه الأسر أو الحكم الحفصي بصفة عامة في طرابلس يعاني الضعف، فعلى مر العديد من السنوات ومراحل حكمهم بها، لم يتجاوز نفوذ حكامها ضواحي المدينة الواحدة، والكثير من المناطق كانت تتمتع باستقلالية تامة، كغريان وبني الوليد وغيرها. ينظر: الطاهر أحمد الزاوي، **ولاة طرابلس من بداية الفتح العربي إلى نهاية العهد التركي**، دار الفتح للطباعة والنشر، بيروت، 1970، ص.147.

[4] إحسان عباس، **المرجع السابق**، ص.205.

فإنه مهما بلغت هذه الأسر من القوة والعظمة إلا أنها لا تستطيع مجابهة قوى سياسية تحكم دولة منذ وقت طويل ولها خبرات في الحروب، وفي التعامل مع مختلف الأوضاع والظروف، لذلك نجد أن تأثير هذا كان باديا مع بدايات التحرشات الإسبانية على طرابلس.

والمتمعن في الوضع السياسي لطرابلس في هذه المرحلة، يلاحظ مدى تشابه ذهنية المجتمعات المغاربية، إذ أنها تتبع نمط حكم واحد يتسم بالبساطة، فربما تكون هذه أحد الأسباب التي جعلت إسبانيا ترغب في السيطرة على هذه المناطق، إذ ترى فيهم قوى صغيرة مشتتة مع ضعف شبه مؤكد وانعدام فعالية السلطة المركزية التي كانت تعد السلطة الرسمية في البلاد، فلم يكن الأمر صعبا على إسبانيا التي اتحدت مع الولايات الإيطالية بتزكية من البابا، وصار كذلك فرسان القديس يوحنا تابعين لها، فأصبحت بذلك إسبانيا بمثابة القوة الأولى في أوروبا وخاصة بعد ما حملت شعار نشر المسيحية الذي جعلها تتلقى الدعم من طرف كل القوى الأوروبية[1].

وهذا ما جعل إسبانيا ترى في سيطرتها على بلاد المغرب أمرا محققا، فكيف لقوى متحدة أن تفشل في السيطرة على بعض الزعامات المحلية المشتتة والتي تفتقد لسلطة مركزية موحدة وقوية، لذلك فبعد سقوط غرناطة سنة 1492 ونتيجة لضعف الدويلات الحاكمة ببلاد المغرب -المرينيين، الزيانيين، والحفصيين-، أفرزت هذه الأحداث معطيات جديدة ببلاد المغرب، وبدأت مرحلة أخرى غير التي كانت من قبل تغيرت فيها القوى.

تمكن الإسبان من طرابلس الغرب سنة 1510 في إطار حملاتهم المتسلسلة على بلاد المغرب ككل، بعد حملة بقيادة بيدرو دي نافرو[2] Pedro de Navaro، اشتركت فيها العديد من القوى الأوروبية، خاصة إيطاليا ومالطا، نتيجة معرفتهم بطرابلس وخصوصية المنطقة بسبب قربهم الجغرافي منها، وعلاوة على ذلك كانوا مدفوعين بتعصب ديني، ما مكنهم من فرض سيطرتهم على طرابلس صبيحة 25 جويلية 1510 الذي يصادف يوم القديس يعقوب، فبعدما نزلوا بالمدينة وهاجموها تمكنوا منها رغم مقاومة

---

[1] مصطفى عبيد، "طرابلس الغرب من الاحتلال الإسباني إلى دخول العثمانيين 1510-1551"، **مجلة الآداب والحضارة الإسلامية**، ع.18، سبتمبر 2015، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، ص.321.

[2] بيدرو دي نافرو: هو قائد إسباني شارك في العديد من الحروب الإسبانية بالمتوسط خلال القرن السادس عشر، وتولى قيادة حملة على كل من وهران سنة 1509 وطرابلس سنة 1510، غير أنه عزل من منصبه فور عجزه المتتالي على فرض سيطرته على بعض المناطق الساحلية ببلاد المغرب فغادر المنطقة نهائيا سنة 1511. ينظر: أسماء أبلالي، "التحرشات الإسبانية على سواحل الجزائر خلال القرن 10هـ/16م قراءة في الدوافع والنتائج"، **مجلة روافد للبحوث والدراسات**، ع.2، 2017، جامعة غرداية، ص.44.

أهاليها[1]، الذين أسر وقتل منهم عدد كبير، بينما فرَّ البعض الآخر إلى المدن المجاورة كغريان ومصراتة وتاجوراء[2].

ورغم محاولة الأهالي في استعادهم طرابلس الغرب إلا أنهم فشلوا في ذلك، وهذا راجعا لطبيعة السلطة التي كانت حاكمة بالمدينة بزعامة الشيخ عبد الله، والتي اتسمت بالهشاشة خاصة بعد انفصالها عن الحفصيين، فلم تكن بحوزتهم قوة عسكرية تحمل على عاتقها مسؤولية الدفاع عن المدينة وحمايتها، وهو ما ساهم في عجزهم على استرجاع المدينة على الرغم من قلة عدد الإسبان بها، وقد استمر وضع طرابلس الغرب على حاله تحت حكم الإسبان إلى غاية 1520، وهي السنة التي قرر فيها أعيان تاجوراء إرسال وفد إلى السلطان سليمان القانوني لطلب النجدة[3].

ليكونوا بهذا قد نهجوا نفس مسار أعيان مدينة الجزائر في الاستنجاد بالدولة العثمانية، وهذا ما يجعلنا نستنتج أن نفس الظروف التي عاشها أهالي الضفة الجنوبية للحوض المتوسطي قد آلت إلى نفس النتائج، وبهذا جعلوا من الدولة العثمانية القوة الحامية للإسلام والمسلمين بالمنطقة، وقد استقبل السلطان الوفد القادم من تاجوراء وردّ على طلبهم بالإيجاب، وأرسل معهم مراد آغا[4] وكلفه بمهمة تحرير طرابلس وطرد الحامية الإسبانية منها[5].

وبالعودة إلى الحديث عن العثمانيين وامتداد نفوذهم، نجد أن الصلة الرابطة بينهم وبين أهالي طرابلس الغرب هي الدين وهو أساس تواجد العثمانيين بالحوض الغربي للمتوسط منذ البداية، ونظرا لكون المنطقة بأكملها تعيش نفس الظروف وتسير على نفس المنحى فكان من المنطقي أنها ستتبع نفس

---

[1] إيتوري روسي، **ليبيا من الفتح العربي حتى سنة 1911**، تر: خليفة محمد التليسي، الدار العربية للكتاب، الإسكندرية، 1991، ط.2، ص-ص.166، 169-170.

[2] رابحة محمد خضير، "دخول طرابلس الغرب تحت حكم العثماني 1555م"، **مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية**، مج.6، ع.2، 2007، الموصل، ص.109.

[3] مصطفى عبيد، **المرجع السابق**، ص-ص.326-328.

[4] مراد آغا: ولد براقوسا الإيطالية ووقع أسيرا في يد الجنود العثمانيين في إحدى غزواتهم بالمنطقة ونقل بعدها إلى إسطنبول أين تعلم القراءة واعتنق الإسلام، ومكنته حنكته من دخول قصر السلطان أين أعجب به كثيرا، وأصبح بعد ذلك جندي في صفوف إبراهيم باشا، لينتقل بعدها إلى بلاد المغرب للعمل رفقة خير الدين بربروس. ينظر: عمر محمد الباروني، **الإسبان وفرسان القديس يوحنا في طرابلس**، مطبعة ماجي، طرابلس، 1952، ص-ص.108-110.

[5] مصطفى عبيد، **المرجع السابق**، ص.328.

الحلول، وبالتالي سيكون الدين والظروف المتحكمة بالمنطقة هي أساس تواجد السلطة العثمانية بالحوض المتوسطي ككل لاسيما بطرابلس الغرب[1].

والحقيقة أن السفن العثمانية قد سبق أن حاولت استرجاع طرابلس الغرب سنة 1512، لما كانت في مهمة الدفاع عن بعض السواحل المغاربية، غير أن الإسبان حصنوا موانئ المدينة جيدا، ونظرا لانشغال العثمانيين في تلك الفترة؛ فلم يعيدوا المحاولة مرة أخرى[2]، وبعد سنة 1520 نجد أن الإسبان أنفسهم رغبوا في استتباب الأوضاع بطرابلس؛ فسعوا إلى كسب ود أهاليها، ولا غرابة أن يكون الوضع الذي كانت تعيشه السواحل المغاربية هو من فرض عليهم هذه الاستراتيجية، فقد ضاعت منهم العديد من المدن التي كانوا يحتلونها بالجزائر، بعد إلحاق هذه الأخيرة رسميا بالدولة العثمانية سنة 1519، وبهذا الشكل أصبح للعثمانيين قاعدة في الحوض الغربي للمتوسط الذي كانت تهدف إسبانيا إلى الانفراد بحكمه، فأصبحت سيطرتها الكلية عليه مستبعدة، كما أن سيطرتها على تونس لم تكتمل بعد[3].

وعليه فقد فرضت كل هذه الأوضاع على إسبانيا تغيير سياستها تجاه طرابلس الغرب، التي كانت ترى في سيطرتها عليها حدثا عظيما، وبالتالي ما كان عليهم سوى إعادة حكم الشيخ الذي كان بها بصفة شكلية فقط، بينما التحكم التام يبقى بيدهم ويكسبون بهذا ود الأهالي[4]. في المقابل نجد أن مسألة تحرير طرابلس الغرب من سيطرة الإسبان أصبح أمرا جديا لدى الدولة العثمانية، وبعد قبول السلطان طلب الوفد الذي أرسل من تاجوراء – مثلما ذكرناه سابقا–، وهي المهمة التي سبق أن كُلفوا بها في بلاد المغرب بعد تلبية طلب أهالي الجزائر ونجدتهم من التحرشات الإسبانية، فأمدوا بهذا نفوذ دولتهم وأصبحوا مزاحمين للنفوذ الإسباني في الحوض الغربي للمتوسط وملزمين بحماية المنطقة والسعي لتوسيع سلطتهم أكثر، ناهيك عن مهمتهم الرسمية والمتمثلة في الدفاع عن المسلمين ونصرتهم، وهذا ما جعل السلطان سليمان القانوني (1520-1566)[5] يوافق دون تردد على تقديم مساعدته لأعيان طرابلس بعدما استنجدوا به، وكان طلبهم هذا قد منح الدولة العثمانية مبررا للتدخل في شؤون البلاد.

---

[1] الطاهر أحمد الزاوي، **المرجع السابق**، 147.

[2] إيتوري روسي، **المرجع السابق**، ص.173.

[3] **المرجع نفسه**، ص.196.

[4] **المرجع نفسه**، ص-ص.185-186.

[5] سليمان القانوني: هو سليمان ابن سليم، كان حاكما على مانيسا وناب عن والده في الكثير من الأوقات عند قيامه بحملات بعيدة، اعتلى عرش الدولة العثمانية في سن صغير، حقق خلال فترة حكمه (1520-1566) الكثير من الإنجازات حيث فرض الأمن الداخلي بالدولة ووسع من أرجاء دولته في أوروبا وعلى مختلف المناطق العربية، وقاد

لقد عايش بلاد المغرب بما فيه طرابلس نفس الملابسات والظروف، غير أن خصوصية هذه الأخيرة كانت مغايرة نوعا ما، وذلك بالنظر إلى مجموع الاعتبارات التي تعد أساس تدخل العثمانيون بها، ففي هذه الفترة كانت طرابلس مجاورة لحدود العثمانيين من الجهة الشرقية- مصر-، وعدم التدخل العثماني فيها يمنح فرصة للإسبان حتى يكونوا المهدد الرئيسي لحكم العثمانيين في مصر فقد كانت لهم نية توسع واضحة، ضِفْ إلى هذا فضم طرابلس إلى الفضاء العثماني يمنح الدولة العلية ضمان استمرارية فرض سيطرتها على الجزائر، وتنتقل بذلك من مرحلة التخوف من التهديد الإسباني لمجال نفوذها، إلى مرحلة تصبح فيها هي المهدد للمد الإسباني، وعليه فقد برزت خصوصية طرابلس الغرب بصورة متميزة في إصرار العثمانيين على تدخلهم في شؤونها.

وفي سياق موازن كان أهالي طرابلس أحد أهم العوامل التي ساعدت في التدخل العثماني بالبلاد، فهم الذين حرصوا على ذلك، إذ رأوا في العثمانيين حماة الدين والمنقذين لهم، لما يتصف به سلطانهم من عدل وقوة، ونظرا لِما سمعوا عن إنجازاتهم في مياه المتوسط لحالات مماثلة لوضعهم، وقد ساهمت هذه المواقف والأسباب في تبلور رؤية مشتركة لدى الأهالي لإنقاذ بلدهم وتحريرها من العدو المسيحي، وأمام إلحاحهم على كسر سيطرة الإسبان ببلدهم، ولاسيما بعد تنامي نفوذ العثمانيين بالمنطقة، أصبح أمر القضاء عليهم بطرابلس مسألة وقت لا أكثر.

2- طرابلس الغرب تحت حكم فرسان القديس يوحنا:

أدرك الطرف الإسباني حقيقة الوضع وصعوبة المواجهة في هذه المرحلة وصعوبة الصمود على أكثر من جبهة، خاصة إذا ربطنا تزامن الأحداث مع بعضها البعض، فنجد أنهم فقدوا العديد من المناطق بالجزائر في تلك الفترة، وتأرجح وضعهم بتونس بين فرض السيطرة ووضع حد لزحف بربروس، فرأوا بضرورة الحفاظ على طرابلس الغرب باتباعهم سياسة أخرى يكسبون فيها أكثر من طرف، وهذا بتسليم

الكثير من المعارك وحقق النصر في أغلبها. ينظر: روبير مانتران، **المرجع السابق**، ص-ص.215، 217-218، 222.

حكم المنطقة شكليا لفرسان القديس يوحنا[1]، بعدما طُردوا من طرف السلطان سليمان من جزيرة رودس[2] وفرض سيطرته عليها سنة 1522[3].

ويمكن القول في ذلك أن ملك إسبانيا شارلكان بقراره هذا أراد إعادة أحياء الصراع العثماني مع فرسان القديس يوحنا، وضربهم ببعضهم البعض لجعلهم ينشغلون بذلك، أو أراد بالأحرى دفع الفرسان لأخذ حقهم الضائع من العثمانيين برودس، وبالتالي سيحفزهم بذلك على المواقفة مباشرة على أخذ طرابلس للثأر من العثمانيين كون ذلك يخدم مصلحته، فدفاع الفرسان عن طرابلس والحفاظ على استقرارهم بها واستمرار نفوذهم هناك يخدم مصلحته العامة، كما أن انشغال العثمانيين بالصراع مع الفرسان يقلل من ضغطهم على شارلكان، في المقابل تبقى طرابلس الغرب تحت نفوذه الفعلي، ويمنحه هذا الصراع الوقت الكافي لإعادة ترتيب وضعه، وحتى يشتت قوة العثمانيين ويخوض الحرب ضدهم بنفس جديدة.

ومن الأهداف التي كان يرمي لها قراره هذا هو عرقلة العثمانيين عن ممارسة نشاطهم الجهادي في الحوض الغربي للمتوسط، مثلما كانوا يعرقلونهم ويأخذون سفنهم بالضفة الشرقية للمتوسط لما كانوا متمركزين برودس، وذلك خاصة بعدما فشل بيدرو دي نافرو في الاستيلاء على جزيرة جربة، وخوفهم المستمر من المباغتة العثمانية لسفنهم في الحوض الغربي للمتوسط[4]، ومع تضاؤل فرصة استمرار حكم الإسبان بالمنطقة بزعامة الإمبراطور شارلكان الذي أدرك هو الآخر بدوره صعوبة وضعه، وأن إصراره المستمر في الحفاظ على طرابلس سيكلفه خسائر كبيرة إلى جانب ضياع هيبته ونفوذه أمام العالم المسيحي، خاصة وأنه كان منشغلا علاوة على هذا بالدفاع عن ممتلكاته في جنوب إيطاليا[5].

3- محاولات القادة العثمانيين في السيطرة على طرابلس الغرب:

في ضوء التطورات والأحداث التي شهدتها طرابلس الغرب، كان الأهالي بمدينة تاجوراء مصممين على استرجاع بلدهم كليا من يد النصارى بمساعدة العثمانيين، وقد سبق أن ذكرنا أنهم راسلوا سليمان القانوني طلبا لمساعدته ونجدته، لكن ما اختلف حوله المؤرخون هو تاريخ مجيء مراد أغا إلى تاجوراء،

---

[1] عمر محمد الباروني، **المرجع السابق**، ص-ص.76-77.

[2] بعدما تمكن السلطان سليمان من فرض سيطرته على رودس، انفرد بالهيمنة على الحوض الشرقي للمتوسط، وعرقل نشاط السفن المسيحية به في الوقت الذي لم تتمكن أي قوة من مجابهة القوة العثمانية. وربما كانت هذه أحد أهم الأسباب المحفزة على استمرار المد العثماني وتردد الطرف المسيحي في المواجهة ينظر: Stanley Lane-Poole, **The barbary corsairs**, ed. Fisher Unwin, London, 1890, 4ème ed, p.74.

[3] روبير مانتران، **المرجع السابق**، ص.218.

[4] محمد مصطفى بازمة، **المرجع السابق**، ص-ص.81-82.

[5] عمر محمد الباروني، **المرجع السابق**، ص-ص.79-80.

إن كان بعدما أمره السلطان بمرافقة وفد تاجوراء، أم سبق وأن حلّ بها قبل ذلك، فيذكر ابن غلبون في كتابه أن مراد أغا قد أرسله السلطان مع وفد الأعيان[1]، بينما يذكر مرمول كربخال أنه بعد سقوط طرابلس الغرب والتجاء عدد كبير من سكانها إلى تاجوراء، قاد مراد آغا من هناك جهاده لتحرير طرابلس[2]، فيشير بهذا إلى التواجد المبكر لمراد آغا بتاجوراء التي كانت مركز هجماته.

أما الباروني فإنه يمدنا برواية مخالفة لِما تم ذكره، إذ أن خير الدين بربروس الذي كان متزعما لحركة الجهاد بالحوض الغربي للمتوسط، وازداد نفوذه وقوته بعد إلحاق الجزائر رسميا بالدولة العثمانية، تمكن من الوصول حتى مدينة تاجوراء أثناء ملاحقته للنصارى، وباعتبار هذه المدينة كانت محل تمركز جل الأهالي الرافضين للوجود المسيحي بكل أشكاله في طرابلس، سرعان ما رحبوا بتدخل خير الدين بربروس في شؤونهم قصد تقديم المساعدة لهم، فولى عليهم أحد قادته المدعو خير الدين كرمان رفقة عدد من الجنود والعتاد للدفاع على المدينة، وبعد وفاته عين محله مراد آغا سنة 1539، وبهذا فقد حسم فترة تواجده بالمنطقة والتي تتزامن وحكم فرسان القديس يوحنا لطرابلس[3]، ومهما اختلفت الروايات إلا أنها جعلت تواجد مراد آغا في طرابلس سواء قبل الاستنجاد بالسلطان أم بعد ذلك مقترنا بأدائه لمهمة جهادية، كُلف بها إما من قبل خير الدين بربروس الذي يمثل السلطة العثمانية في بلاد المغرب، أو من قِبل السلطان نفسه.

وعموما فقد دافع العثمانيون عن طرابلس الغرب باتخاذهم مدينة تاجوراء قاعدة لهم، لقربها من مدينة طرابلس ولتواجد بها العديد من القوى المحلية التي شكلت فيما بينها تكتلات جديدة، سهلت استقرار القوة العثمانية بها ودعمت حركتهم الجهادية التي كانوا هم جزءا منها[4]، ولقد كان للعثمانيين العديد من المحاولات لتحرير طرابلس الغرب بزعامة مختلف القادة، إذ أغار عليها خير الدين بربروس سنة 1531، وكانت تحت حكم فرسان القديس يوحنا[5]، بل وقد كانت هناك محاولات قبل هذا التاريخ للعديد من السفن العثمانية من أجل طرد النصارى من طرابلس، فكانت أولها سنة 1511، حيث هاجموا مدينة طرابلس

---

[1] محمد ابن غلبون، **التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الأخبار**، تع: الطاهر أحمد الزاوي، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2004، ص-ص.168-169.

[2] مرمول كربخال، **إفريقيا**، تر: محمد حجي وآخرون، دار المعرفة، الرباط، 1989، ج.3، ص.128.

[3] عمر محمد الباروني، **المرجع السابق**، ص.106.

[4] طاهر تومي، **علاقات الإيالات المغاربية العثمانية مع إسبانيا ما بين 1520-1792**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2018-2019، ص.208.

[5] الشافعي درويش، "العلاقات بين طرابلس الغرب وإسبانيا خلال القرن 16م/ 10هـ"، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، ع.18، 2013، جامعة غرداية، ص.192.

بعدما حاصروها مدة سبعة أشهر وكادوا أن يستولوا عليها لولا اللغم الذي وضعه الإسبان بالقرب من المدينة والذي حال دون دخولهم لها، وتسبب في فقدانهم لعدد كبير من الضحايا من الطرفين، وبالتالي فشلت محاولتهم هذه في السيطرة على طرابلس[1]. وتكررت العملية ومرة أخرى سنة 1512 أي بعد سنتين من احتلالها[2]، ومع بدايات تواجد الإخوة بربروس بالمنطقة، وهذا في إطار عملية الجهاد التي قادوها لنصرة المسلمين، غير أن كل هذه المحاولات باءت بالفشل.

أما المحاولات التي قام بها كل من خير الدين كرمان ومراد أغا- الذي أتى بعده- اتسمت بنوع من الاستراتيجية الحربية، هيئوا بها الوضع لفتح طرابلس وضمها نهائيا الدولة العثمانية، وخاصة بعدما تمركز خير الدين كرمان بمدينة تاجوراء سنة 1534، والتي كانت تمثل محور المقاومة للوجود المسيحي بطرابلس- سواء الإسبان أم الفرسان-، وكان أول ما قام به هو تشييد قلعة محصنة عرفت باسم برج القائد بالقرب من مدينة طرابلس حتى يتمكن من مراقبتها، وبعدما استقر أمر خير الدين بتاجوراء عزم على مهاجمة الفرسان بطرابلس، رغم استعدادهم الدائم لمثل هذه الهجمات، إلا أن خير الدين كاد أن يسقط حكمهم هناك، لو لم يصب في هجومه هذا إصابة عرقلة استمرار القتال، ورغم عدم قدرته على استرجاع المدينة إلا أنه أدرك استراتيجية محاربة حكامها وطرق مهاجمتها، أما الفرسان فقد أيقنوا صعوبة الوضع وعزم خير الدين على وضع حد لنفوذهم بطرابلس، فقرروا إنهاء سيطرته على قلعة برج القائد باعتبارها الحصن الذي يسهل هجماته المتكررة عليهم، فأرسلوا أسطولهم الذي تمكن قادته من استمالة مشايخ العرب هناك، فقدموا لهم مساعدات مكنتهم من تدمير القلعة رغم محاولات خير الدين كرمان لمنع ذلك[3].

استمر خير الدين في ممارسة الضغط على طرابلس إلا أنه توفي ولم يبلغ مراده[4]، فولى مكانه خير الدين بربروس القائد مراد آغا[5]، ونظرا لإصرار هؤلاء المجاهدين على فتح طرابلس وتعدد محاولاتهم،

---

[1] إبراهيم علاء الدين، "أوضاع ليبيا ما بين الاحتلال الإسباني والنجدة العثمانية 1510-1551م"، **مجلة الدراسات التاريخية**، ع.127-128، ديسمبر 2014، جامعة دمشق، ص.333.

[2] إيتوري روسي، **طرابلس تحت حكم الإسبان وفرسان مالطا**، تر: خليفة محمد التليسي، المنشأة العامة للنشر، طرابلس، 1985، ط.2، ص-ص.43-44.

[3] شارل فيرو، **الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي**، تح وتر: محمد عبد الكريم الوافي، منشورات جامعة قازيونس، بنغازي، 1994، ط.3، ص-ص.87-88.

[4] إيتوري روسي، طرابلس تحت حكم الإسبان...، **المرجع السابق**، ص.63.

[5] Anne Brogini et Maria Ghazali, « Un enjeu Espagnol en Méditerranée : les présides de Tripoli et de la Goulette au 16 -ème siècle », **Cahier de la Méditerranée**, T.1, N.70, 2005, centre de la méditerranée moderne et contemporaine, p.09.

نجد أن فرسان القديس يوحنا قد تصدوا لها بالمرصاد، واتخذوا لذلك تدابير دفاعية وأخرى أكثر هجومية، حتى يؤّمنوا أنفسهم ويضمنوا استمرار حكمهم بالمدينة ويقطعون بذلك أمل استرجاعها من قبل العثمانيين، فشددوا الحراسة على أهم النقاط المحصنة للمدينة، وعززوا قوتها واعتمدوا بالأساس على استراتيجية المباغتة والمهاجمة بدل الدفاع، فكانوا يتصدون لأي سفينة عثمانية تمر بالقرب من طرابلس[1]، وقد أدركوا أن مهمة السيطرة على هذه البلاد لا يمكن تحقيقها إلا بالتخلص من الوجود العثماني الذي كان يشكل الهاجس الأساسي لهم، خاصة بعدما سيطر خير الدين بربروس على تونس سنة 1534، وما صاحب ذلك من تشبث العثمانيين برغبتهم في السيطرة على طرابلس الغرب، إضافة إلى خير الدين كرمان الذي زادت هجماته ورغباته الملحة للإطاحة بالفرسان، الذين كانوا على دراية قاطعة بقوة العثمانيين وإصرارهم، فقد سبق أن كانت لهم مواجهات في رودس، ورغم تدخل شارلكان واسترجاعه لتونس ووفاة خير الدين كرمان، إلا أن إصرار القادة العثمانيين وأهالي تاجوراء كان كبيرا، وعلى الرغم من أن هذه الأحداث قد أحيت الأمل لدى الفرسان، غير أنهم كانوا يعانون الضعف، ولم يكن بمقدورهم مجابهة العثمانيين، ودليل ذلك أنهم كانوا يرغبون في التنازل عن حكم طرابلس كلما شعروا بدنو الخطر العثماني منهم[2].

أما بالعودة للحديث عن العثمانيين وعزمهم على السيطرة على طرابلس؛ فنجد أنهم لم يستسلموا، فبعد وفاة خير الدين كرمان تولى قيادة تاجوراء ومهمة استرجاع طرابلس مراد آغا سنة 1539[3]، وقد كان مكلف من قِبل السلطان بهذه المهمة ومع إشراف خير الدين بربروس فكانت المسؤولية صعبة، غير أن ما يختلف فيه مراد آغا عمن سبقوه من القادة، أن الإمدادات العثمانية كانت تصله، وأنه اعتمد على استراتيجية جد مهمة قبل الهجوم على طرابلس، إذ أنه شكل قاعدة شعبية كبيرة، واعترف به الأهالي كقائد عليهم، ثم عمل بعد ذلك على تحصين المدينة، فجعل منها حصنا قويا يراقب من خلاله طرابلس التي لم تكن تبعد عنها كثيرا[4].

وقد كان لمراد آغا علاقات وطيدة مع مختلف الحكام والسكان المحليين، وكانوا يعتبرونه قائدا عليهم وهذا هو هدفه من البداية، فقد رغب في توطيد حكمه بالمنطقة وتشكيل حلفاء له، ومن ثمة تسهل عليه مهمة مواجهة الفرسان، وقد ساعده هذا التحالف كثيرا في محاربة الفرسان الرابضين بطرابلس، وكان أهالي تاجوراء وما جاورها كثيرا ما يقدمون له المساعدات، مثلما قام به سكان "قبيلة لمايا" حيث

---

[1] Anne Brogini et Maria Ghazali, **Ibid**, p.09.

[2] إبراهيم علاء الدين، **المرجع السابق**، ص-ص.345-346.

[3] إيتوري روسي، ليبيا...، **المرجع السابق**، ص.198.

[4] إبراهيم علاء الدين، **المرجع السابق**، ص.347.

أنهم ألقوا القبض على بعض الأسرى العرب الفارين من الفرسان وسلموهم لمراد أغا، وهذا ما عرقل مهام هؤلاء الفرسان الذين أصبحوا يحاربون على أكثر من جهة، بعدما كانوا في صراع مع مراد آغا والبحارة العثمانيين فقط[1]. ومن مظاهر نجاح مراد أغا في اتباعه استراتيجية التحالف مع الأهالي والزعماء المحليين، أنه كاد أن يقع أسير في يد الفرسان عند زيارته لأحد أصدقائه المدعو عبد القادر الشوشانة زعيم إحدى القبائل المحلية، لكنه تمكن من الفرار وتم أسر هذا الشيخ محله، وعندما أراد الفرسان أن يستميلوا سكان منطقة المنشية والساحل بإطلاقهم سراح زعيمهم شريطة الحصول على مساعدتهم في طرد مراد آغا؛ تظاهر هؤلاء السكان بالموافقة، وكانت هذه إحدى أركان الاستراتيجية التي وضعها مراد آغا، حيث أوصاهم باتباعها مع الفرسان للحصول على مبتغاهم، ريثما تسنح لهم فرصة الانقلاب عليهم والإيقاع بهم[2].

فهذه الاستراتيجية تمكن مراد آغا من تهيئة نفسه والمدينة بأهاليها لشن هجمات على طرابلس، وهذا دليل على مرونة وحنكة سياسته، فلا يمكن الشك في هذا خاصة وأنه كان أحد أهم مقربي ومساعدي خير الدين بربروس، الذي أخذ عنه الكثير من المهارة والخبرة الحربية، والذي كان يمنحه كل الثقة في تسييره للحروب، وهذا دليل على حسن تدبيره وعلى بسالته[3]، فقد مكنته خبرته وحنكته الحربية من اعتماد استراتيجية فعالة ومضبوطة الأهداف، وبعدما حصن تاجوراء وأمّنها وكسب ود أهاليها، بث الحماس فيهم لمساعدته في شن حملات على طرابلس واستعادتها من أيادي النصارى، فبنى مسجدا حتى يكون مركزا ينطلقون منه للجهاد، ومدرسة حتى تكون محلا لنشر العلم وتوعية أهالي المدينة بخطر الوجود الأجنبي في طرابلس وضرورة محاربته[4]، وهذا ما يوحي لنا أن خططه كانت مدروسة ومدى اعتياده على مثل هذه الحروب، والتي سنرى أثرها في جهاده ضد الفرسان بطرابلس.

لذلك نجد أن مراد آغا بعدما استتبت أموره الداخلية من بسط نفوذ وتحصين المدينة، وجّه أنظاره إلى طرابلس وجعل كل تركيزه منصب عليها، وقد كان إلحاحهم على طرابلس قد اشتد في عهده خاصة بعد الهزائم المتتالية التي تلقاها النصارى بالأرجاء، في كل من بريفيزا سنة 1538 والجزائر سنة 1541[5]،

---

[1] الطاهر أحمد الزاوي، **تاريخ الفتح العربي في ليبيا**، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2004، ط.4، ص.299.

[2] إيتوري روسي، ليبيا...، **المرجع السابق**، ص.206.

[3] عمر محمد الباروني، **المرجع السابق**، ص.110.

[4] طاهر تومي، **المرجع السابق**، ص.208.

[5] Anne Brogini et Maria Ghazali, **Op. Cit**, p.09.

إذ منحت القادة العثمانيين بالحوض الغربي للمتوسط الرغبة في الإسراع للسيطرة على طرابلس كما عززت نسبة استحواذهم ومدّ نفوذهم إليها.

وعلى هذا الأساس حاصر مراد أغا طرابلس الغرب، بعدما أقام حواجز على الطرق وأمَّنها وقطع بذلك كل المواصلات المؤدية لها، قصد محاصرتها وإضعافها وفي الوقت نفسه أراد أن يعزز قوته لكسب مواجهته ضد الفرسان، فطلب إعانة من السلطان العثماني[1]، وعلى هذا الأساس قاد مراد أغا جملة من المهاجمات على مدينة طرابلس على مدى سنتي 1540-1542، حقق فيها انتصارات وأثبت فيها قدرته على أخذ طرابلس، وأن ذلك بات قريبا، كما بثت هذه الانتصارات الحماس لدى الأهالي الذين أصبحوا يأملون في استرجاع طرابلس بعد طول هذه المدة، ونجد حتى أن سكانها امتنعوا عن دفع الضرائب وخرجوا عن طاعة الفرسان، الذين أيقنوا أن حكمهم بالمدينة أصبح مهددا أكثر من أي وقت مضى، وأنهم لم يستطيعوا مجابهة الأهالي والعثمانيين، فقد تشتت قوتهم بين إرضاخ الأهالي لطاعتهم وبين مقاومة مراد آغا والعثمانيين[2] الذين لم يكتفوا بمهاجمتهم في طرابلس فقط سنة 1540، بل حتى في جزيرة كورسيكا بقيادة درغوث رايس[3] الذي كلفه خير الدين بربروس بمهاجمة أسطول الفرسان هناك[4].

وما زاد من تأزم وضع الفرسان هو فقدانهم لأحد أهم حلفائهم سنة 1543 وهو أبو الحسن الحفصي الذي كان حاكما على تونس، حيث تم خلعه وعين مكانه ابنه أبو العباس الذي كان مخالفا لسياسة لوالده وتحالف مع العثمانيين[5]، وبهذا الشكل تكون كفة القوة قد مالت بشكل كلي لطرف العثماني، أما الفرسان فلم يبق لهم من حل سوى الاستنجاد بالقوى الأوروبية، وعلى هذا الأساس راسل المرشد الأكبر للفرسان طلب مساعدة لنائب ملك صقلية لتحصين مدينة طرابلس وتكثيف الجند بها لحمايتها، غير أن هذا الأخير لم يستجب لندائه، فأعاد إرسال طلب المساعدة لكن هذه المرة من شارلكان، ووصف له كذلك الوضع الذي آلت إليه طرابلس وتزايد حدة الخطر العثماني المحدق بها، وقد أكد له الإمبراطور شارلكان عزمه واستعداده لتقديم مساعدات للفرسان إذ كان هناك هجوم مباشر من طرف العثمانيين عليهم[6].

---

[1] رابحة محمد خضير، **المرجع السابق**، ص.114.

[2] نيقولاي إيفانوف، **المرجع السابق**، ص.223.

[3] درغوث ريس: ولد سنة 1485 ببلاد الأناضول وكان بحارا منذ صغره، فانضم إلى العثمانيين في ممارسة النشاط البحري، وانتقل بعدها سنة 1533 إلى الحوض الغربي للمتوسط للعمل رفقة خير الدين بربروس أين برز أكثر في سواحله. ينظر: إيتوري روسي، طرابلس تحت حكم الإسبان...، **المرجع السابق**، ص.68.

[4] رابحة محمد خضير، **المرجع السابق**، ص.114.

[5] **المرجع نفسه**، ص.115.

[6] **المرجع نفسه**، ص.115.

وما يمكن ملاحظته هنا أن الطرف المسيحي لم يقدم الإعانات اللازمة للفرسان بالشكل الذي كانت تقدمه الدولة العثمانية لمجاهديها في الحوض الغربي للمتوسط، وهذا ما يلوح إلى قرب السيطرة العثمانية على طرابلس الغرب ككل، غير أن فرسان القديس يوحنا لم يستسلموا وعملوا وفق استراتيجية مغايرة لما كانوا عليه، فبدلا من ترصد الحملات العثمانية على المدينة وصدها، رأوا بضرورة التحول من وضعية الدفاع إلى الهجوم حتى يضعوا حدا للتدخل العثماني، فيمنحهم هذا نوعا من الأريحية ويحيي أمل إبقاء سيطرتهم على طرابلس، وعلى هذا الأساس شنوا سنة 1545 حملة على منطقتي "العزيزية وجنزور"، واستمرت حملاتهم هذه حتى سنة 1549، وكانت موجهة بالأساس لتدمير تحصينات المسلمين القريبة من مدينة طرابلس[1].

كما قادوا سنة 1546 حملة مفاجئة هاجموا بها تاجوراء ليلا، فأعدوا لذلك العدة وخرج الفرسان برا وعن طريق البحر بسفينتين تمكنوا من خلالها من حرق أحد مراكب مراد آغا غير أنهم لم يسلموا منه، ففي طريق عودتهم إلى طرابلس لاحقهم ونشبت بينهم معركة، تمكن من خلالها من أسر العديد من جنود الفرسان وأحد قادتهم المدعو مارزيليا Marziglia[2]، فزاد وضعهم سوءا وفي كل مرة كان يثبت لهم القادة العثمانيون مدى قوتهم وامتلاكهم للحنكة الحربية.

فقد ظل الفرسان متشبثين بطرابلس الغرب لدرجه أنهم رغبوا سنة 1548 في نقل عاصمتهم من مالطا إلى هناك، للتركيز عليها وعلى حكمهم بها[3]، غير أن إدراكهم بمدى قوة الجنود العثمانيين الذين سبق أن هزموهم وطردوهم من جزيرة رودس، وكذلك حنكة وقوة مختلف القادة العثمانيين المرابطين بالحوض الغربي للمتوسط، والمصرين على مد نفوذهم إلى طرابلس، جعلهم يتراجعون عن القرار نقل عاصمتهم إلى هناك، واكتفوا بمالطا[4] فقط رغم ما بها من عراقيل[5].

وقد كانت هذه المعطيات توحي بانهزام الفرسان نفسيا قبل انهزامهم في ساحة الحرب ضد العثمانيين الذين اثبتوا مكانتهم وفرضوا قوتهم بالمنطقة، وحتى بعد وفاة خير الدين بربروس، الذي كان قائدا للقوات

---

[1] نيقولاي إيفانوف، **المرجع السابق**، ص.224.

[2] إيتوري روسي، طرابلس تحت حكم الإسبان...، **المرجع السابق**، ص.66.

[3] نيقولاي إيفانوف، **المرجع السابق**، ص.224.

[4] كان يصعب على فرسان القديس يوحنا التدرب بمالطا، لطبيعتها الوعرة وضيق أراضيها، فلم تكن لهم هناك ميادين حربية واسعة قصد التمرن على الحرب والقتال، كما أن موقعها عرّضها للكثير من المضايقات وخاصة من قبل نائب الملك بصقلية، الذي كان يفرض عليهم سيطرة تامة منعتهم من التوسع ومد نفوذهم أكثر، فحملتهم كل هذه العراقيل إلى التفكير في نقل عاصمتهم من مالطا لطرابلس الغرب. ينظر: عمر محمد الباروني، **المرجع السابق**، ص.116.

[5] **المرجع نفسه**، ص-ص.116-117.

العثمانية في المتوسط والمدبر لحروبهم ضد المسيحيين سنة 1546، ورغم مكانته وعظمة إنجازاته حيث كان اسمه يرعب مختلف قادة المسيحيين[1]، ورغم صعوبة الظرفية ودور بربروس المحوري بالمنطقة، غير أن هذا لم يؤثر على مجرى الأحداث، ووفاته لم تحد من استمرارية نشاط مختلف القادة العثمانيين من بعده في المتوسط، والذين حققوا هم بدورهم انتصارات عديدة، وهذا دليل على شدة القوة العثمانية في الحوض الغربي للمتوسط، وازدياد ثباتها بتعاقب القادة هناك وتراكم خبراتهم، وقد أثبتت هذه الاستمرارية لدى النصارى قرب النصر العثماني هناك. ومن بين هؤلاء القادة نذكر درغوث باشا الذي تولى قيادة الأسطول العثماني في المتوسط خلفا لخير الدين[2].

وقد عُرف هذا الأخير بحنكته الحربية، وسرعان ما ذاع صيته في الأرجاء، وأصبح رمز ذعر للحكام المسيحيين، وكان يلقب بسيف الإسلام نظير الانتصارات التي حققها في حروبه البرية والبحرية ضد النصارى، وقد وجه نظره هو الآخر صوب طرابلس الغرب لضمها للدولة العثمانية، لكنه أراد قبل ذلك قطع المد المسيحي الرابط بين تونس وطرابلس لتسهل عليه المهمة، فقام بتحرير كل من سوسة والمهدية والمنستير وصفاقس من السيطرة الإسبانية[3]، كما تمكن من أخذ جزيرة جربة بعدما فرض عليها حصار دام ثلاثة أشهر[4]، ليكون بذلك قد عزل فرسان القديس يوحنا بطرابلس وقطع كل المساعدات وأي نجدة بإمكانها أن تصلهم من هذه المناطق وتعرقل مهامه[5].

ورغم ما قام به مراد آغا حيث أرهق الفرسان بكثرة حملاته عليهم وبتحالفه في ذلك مع القادة، وما كاد هؤلاء الفرسان أن يتخلصوا منه بسجن حلفائه بغية إضعافه، حتى ظهر لهم درغوث باشا[6]، الذي وجه ضربات قوية للإسبان بشكل عام في العديد من المناطق بتونس ولفرسان القديس يوحنا بشكل خاص، فبعدما أخذ جزيرة قوزو بمالطا التي كانت تابعة لهم، توجه بعدها إلى طرابلس وكان يشكل خطر

---

[1] إبراهيم علاء الدين، **المرجع السابق**، ص.348.

[2] عمر محمد الباروني، **المرجع السابق**، ص-ص.117-118.

[3] إبراهيم علاء الدين، **المرجع السابق**، ص.348-349.

[4] النائب الأنصاري، **المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب**، مكتبة الفرجاني، طرابلس، د.س، ص.189.

[5] إبراهيم علاء الدين، **المرجع السابق**، ص.348-349.

[6] الطاهر أحمد الزاوي، تاريخ الفتح العربي...، **المرجع السابق**، ص-ص.299-300. هو اختلف المؤرخون في ذكر اسمه بين درغوث أو ترغوث ولد بإحدى قرى موغلا، تعلم في صغره رمي السهام مثل والده وركوب الخيل، وشأنه شأن سكان المناطق الساحلية تعلم ركوب البحر واشتغل إلى جانب بعض البحارة العثمانيين، فذاع صيته في البحار جراء نشاطه وحنكته، فشارك في العديد من المعارك وبرز أكثر في الحوض الغربي للمتوسط. ينظر: رابحة محمد خضير، **المرجع السابق**، ص.129.

كبير على الفرسان الذين سبق وأن تصارع معهم حول هذه الجزيرة وأخذها، فكان ذلك مشجعا له للتقدم نحو طرابلس وفرض السيطرة عليها، وكان أمله في ذلك كبيرا نظرا للمعطيات التي أفرزتها حربه السابقة ضدهم، وما ساعده أكثر في ذلك أن وضع الفرسان في طرابلس كان حرجا للغاية، فقد تركها المرشد الأكبر يوحنا الأوميدي دون تحصينات، وفي الوقت نفسه كان السلطان سليمان القانوني قد حثه على التوجه إلى طرابلس ومساعدة الأسطول العثماني الذي كان قد أرسله بقيادة سنان باشا[1]، وإلى جانب ما أمده به مراد آغا -المتمركز بتاجوراء- حول المنطقة من معلومات، أصبحت له رؤية واضحة حول طرابلس وضرورة إسقاط حكم الفرسان بها فكان خير قائدا لهذه المهمة[2].

4- إلحاق طرابلس الغرب بالدولة العثمانية سنة 1551:

لم تعد مسألة السيطرة على طرابلس -في هذه المرحلة- مهمة قائد أو شخص واحد فقط، فقد اجتمع العديد من القادة الذين تتوفر فيهم من الخبرة والحنكة الحربية ما يكفي لمواجهة الإسبان بصفة عامة في الحوض الغربي للمتوسط، ومثلما تضافرت جهودهم لضرب مختلف سواحل وسفن المسيحيين[3]، اتحدوا كذلك لتحرير طرابلس، وذلك بعدما جهز السلطان سليمان سنة 1551 أسطول بقيادة سنان باشا، وبالاتفاق مع صالح ريس[4] ودرغوث ريس[5] الذي ساعده بسفنه الخاصة وكان عددها حوالي خمسين سفينة[6]، وعند توجه الأسطول العثماني نحو طرابلس هاجم في طريقه سواحل صقلية وبعض الشواطئ الإيطالية[7]، وقد تمت هذه العملية بالتنسيق مع مراد آغا الذي طلب المساعدة من الدولة العثمانية[8].

---

[1] سنان باشا: تختلف المصادر في تحديد أصل سنان باشا فمنها من يذكر أنه ألباني والبعض الآخر يرجح أنه إيطالي، انضم إلى الدولة العثمانية كمجند في إطار نظام الدوشرمة، تدرج في المناصب إلى أن أصبح أميرال سنة 1555 فبرز في الحوض المتوسطي وقاد العديد من المعارك. ينظر: رابحة محمد خضير عيسى الجبوري، "القائد العثماني سنان باشا وجهوده في استعادة اليمن وتونس 1568-1574م"، **مجلة جامعة تكريت للعلوم**، مج.18، ع.1، 2011، تكريت، ص.353.

[2] شارل فيرو، **المصدر السابق**، ص.91.

[3] إيتوري روسي، ليبيا...، **المرجع السابق**، ص.206.

[4] صالح ريس: من مواليد مدينة بالإسكندرية بمصر، وقد اختلف المؤرخون في تحديد نسبه ما إن كان عربي أم من الأناضول، كان من أهم قادة بربروس، قادة العديد من الحملات البحرية في الحوض الغربي للمتوسط وأصبح بيلرباي على إيالة الجزائر في الفترة الممتدة من 1552-1556. ينظر: Fray Diégo De Haido, **Histoire des rois D'Alger**, tr. De Grammont, Adolphe Jourdin Libraire, Alger, 1881, p-p.85-87.

[5] مرمول كربخال، **المصدر السابق**، ص.124.

[6] أحمد سالم، **المرجع السابق**، ص.134.

[7] مرمول كربخال، **المصدر السابق**، ص.124.

[8] نيقولاي إيفانوف، **المرجع السابق**، ص.224.

وكان الأسطول العثماني مكون من مئة وعشرين سفينة[1] بها حوالي سبعة عشر ألف جندي وستمائة فارس، وعندما شاع خبر قدومه لدى الفرسان استعدوا وحصنوا المدينة وأرسلت لهم المنظمة مجموعة من القادة رفقة خمسة وعشرين فارس وفرقة من الجنود[2]، وصل الأسطول إلى طرابلس يوم 4 أوت 1551 أين نزلت القوات العثمانية، وقبل مهاجمة المدينة راسل سنان باشا قائد الفرسان بطرابلس كامباري يطلب منه الاستسلام مقابل نجاته هو ومن معه، وهذا دليل واضح على أن سنان باشا كان على اطلاع تام على وضع الفرسان، وأنه ليس بإمكانهم مجابهة القوات العثمانية والصمود كثيرا، غير أن هذا القائد رفض طلب سنان باشا وأصر على التمسك بالمدينة[3]، التي فُرض عليها حصار عثماني عزلها عن أي استنجاد خارجي[4].

ولم يكن بطرابلس من الجند والعتاد ما يكفي لمواجهة الأسطول العثماني الذي يتوفر على مدفعية قوية وعدد كبير من الجنود الذين انضمت إليهم أعدادا غفيرة من الأهالي الموالين لمراد آغا، ورغم عدم تكافؤ القوى بين طرفين، وسقوط حكم فرسان بطرابلس بات وشيكا إلا أنهم لم يستسلموا، بل راسلوا سفير فرنسا بإسطنبول ديرمونت D'aramont الذي كانت له مكانة محترمة لدى العثمانيين وكان مقربا منهم، وعند مروره على مالطا في رحلته من فرنسا إلى إسطنبول، استغل المرشد الأكبر تواجده هناك وطلب منه السفر إلى طرابلس لمحاولة اقناع سنان باشا بالتراجع عن ضرب المدينة، لكن هذا الأخير رفض طلبه هذا وكان مصمم على ضرب المدينة وإسقاط حكم الفرسان بها، خاصة وأن كل القوى جاهزة فقد قضي وقت كاف بتاجوراء للتخطيط والتنسيق رفقة مراد آغا[5].

كانت السيطرة على طرابلس الغرب مرحلة مهمة في التوسع العثماني بالحوض الغربي للمتوسط، كما أنها كانت ضرورة لا بد منها من أجل مد سلسلة السيطرة العثمانية من مصر نحو الجزائر باعتبار طرابلس الغرب كانت تشكل حلقة وصل في ذلك، ما يثّبت الحكم العثماني بالمنطقة ويسهّل عملية القضاء على ما تبقى من حكم الإسبان بتونس، أما إذا حدث عكس ذلك واستمر حكم الفرسان بالمنطقة، فسيفسح هذا المجال أمامهم لإحياء أمل السيطرة ومد نفوذ الخطر المسيحي كما كان في السابق، وهذا ما يهدد الحكم العثماني في الجزائر التي تصبح معزولة كليا ومحاطة بالإسبان من كل جهة، وحتى

---

[1] النائب الأنصاري، **المصدر السابق**، ص.189.

[2] إيتوري روسي، ليبيا...، **المرجع السابق**، ص.208.

[3] مرمول كربخال، **المصدر السابق**، ص.135.

[4] أحمد سالم، **المرجع السابق**، ص.135.

[5] إيتوري روسي، ليبيا...، **المرجع السابق**، ص.209.

الحكم العثماني بمصر المجاورة لطرابلس يصبح عرضة للانهيار، وعليه فإن فرض السيطرة العثمانية على طرابلس تمثل تثبيت الحكم العثماني بالمنطقة وتؤمّن هذه الإيالات التي تتقاسم الحدود مع طرابلس، وتحاصر بهذا الشكل الدولة العثمانية الإسبان بتونس، وتضع حدا لأمالهم في جعل الحوض الغربي للمتوسط تحت نفوذهم.

لذلك فقد أراد السلطان سليمان القانوني أخذ طرابلس بأي ثمن، فقام سنان باشا بفرض حصار على المدينة وبدأت هجماتهم العنيفة فاشتبكوا مع الفرسان برا وبحرا[1]، وكان ذلك يوم 9 أوت سنة 1551 واستمر مدة أسبوع كاملا[2]، وقد كان يشتد القصف يوما عن يوم، وفي كل مرة تقترب المدافع العثمانية من أبواب المدينة التي عجزت عن مهاجمتها بحرا نظرا للتمركز الجيد لمدفعية الفرسان هناك، والتي عرقلة دخول سفن العثمانيين الميناء، ورغم ما بدر من الفرسان في اليوم الأول من الاشتباك ودفاعهم المستميت عن المدينة، إذ ألحقوا خسائر بالجيش العثماني إلا أنهم لم يستطيعوا الحفاظ على استمرارية الدفاع، فقد أحرز الطرف العثماني التفوق وتمكنوا من هدم جزء من سور القلعة، إلى جانب ذلك فقد بدرت حالات العصيان والخيانة داخل صفوف الفرسان مع انعدام الثقة، فسرّع كل هذا في انهزامهم، واجتمع حاكمهم مع رجاله وقرروا الاستسلام مقابل بعض الشروط، نظرا لاستحاله الدفاع والمقاومة، وأرسلوا وفدا لسنان باشا الرابض خلف الأسوار وعرضوا عليه قرارهم وشروطهم[3].

وكان أساس هذه الشروط، السماح للفرسان بالخروج إلى مالطا بسلاحهم وأمتعتهم، لكن سنان باشا جعل شريطة قبول هذا، أن يدفعوا ثمن كل ما أنفقه على هذه الحملة كغرامة حربية، لكنهم رفضوا ذلك لتأزم وضعهم وعدم امتلاكهم الأموال، ما جعل سنان باشا يستأنف الحرب مرة أخرى، وفي خضم هذه الأحداث، زاد ضغط الفرسان على حاكمهم فالبير بضرورة تسليم المدينة، فلبى طلب سنان باشا وقبل التفاوض معه، غير أن هذا الأخير ظل مصرا على شرط دفع غرامة الحرب، أو أنه سيدخل المدينة لا محالة ويأسر الفرسان ثم يبيعهم في الأسواق لرد نفقات الحملة، وقد استاء فالبير من رده وأبدا انزعاجه، فأسره سنان باشا وخيّر كل من في المدينة بين الاستسلام مع حفظ أمنهم أو الموت في حال رفض ذلك، فاستغل الفرسان هذه الفرصة وسارعوا في الاستسلام وفتح أبواب المدينة ليدخلها سنان باشا فاتحا رفقة مراد آغا ودرغوث ريس وبقية الجنود، وكان ذلك يوم 14 أوت 1551[4].

---

[1] رابحة محمد خضير، **المرجع السابق**، ص.121.

[2] مصطفى عبيد، **المرجع السابق**، ص.334.

[3] إيتوري روسي، طرابلس تحت حكم...، **المرجع السابق**، ص.121.

[4] الطاهر أحمد الزاوي، تاريخ الفتح العربي...، **المرجع السابق**، ص-ص.303-304.

وقد التزم سنان باشا بوعده للفرسان، أما الجنود المرتزقة فقد أسر البعض منهم وتم استرقاق البعض الآخر، والأهالي المحليين الذين تحالفوا من قبل مع الفرسان فقد كان مصيرهم القتل، وأعلن العثمانيون احتفالهم يوم 16 أوت 1551 بعدما تم إلحاق طرابلس الغرب بالدولة العثمانية، وعين مراد آغا حاكم عليها[1]، كما أبقي على حامية صغيرة من الجنود معه، وهذا هو المعمول به في الدولة العثمانية عند فرض سيطرتها على منطقة ما وجعلها تابعة لها، بينما عاد سنان باشا إلى إسطنبول، والمعروف عن مراد آغا دقة تنظيمه وحسن تسييره للأوضاع، لذلك فور حكمه لطرابلس التي عمها الخراب بعد الحرب بدأ بتعميرها وتنظيم أمورها، وبدأت الحياة تدب بها وتنظمت شؤونها[2]، فكان بذلك أول حاكم عثماني في إيالة طرابلس الغرب.

وما يمكن ملاحظته عن القادة العثمانيين الذين سعوا إلى تحرير طرابلس الغرب، أن لكل منهم استراتيجية حرب معينة للوصول إلى هدفه، وإن اختلفت هذه الاستراتيجيات إلا أن أنها في المجمل كانت مكملة لبعضها البعض، وأدت في النهاية إلى إسقاط حكم الفرسان بها، فخير الدين بربروس كان صاحب فكرة مد النفوذ العثماني إلى طرابلس، ومثلما كان لخير الدين كرمان محاولات لتحرير طرابلس باتخاذه تاجوراء قاعدة له، كان لمراد آغا- الذي جاء من بعده- حملات عديدة، سعى قبلها إلى تكوين اتباع له من تاجوراء التي كانت مركز جهادهم، وبالتحالف مع العديد من القادة العرب المحليين لمساعدته في تلك الحملات، وعلى نفس الخطى سار درغوث باشا، غير أنه كان أكثر تركيزا وتريثا، وعمل على عزل الفرسان بريا وبشكل نهائي عن أي مد مسيحي يمكنهم من تحقيق النصر عليه.

كان حصار سنان باشا نتيجة لكل هذه المحاولات والاستراتيجيات التي وضعها القادة العثمانيون، ونتيجة لتضافر هاته المجهودات تمكنوا في النهاية من فتح طرابلس لتكون ثاني إيالة عثمانية ببلاد المغرب بعد إيالة الجزائر، وتمكنوا من كسر نفوذ الإسبان بالحوضين الغربي والشرقي للمتوسط، بأخذ طرابلس منها والتي كانت تعتبرها أهم منفذ في مقدمة الحوض الغربي للمتوسط، فلم يعد بهذا الشكل لإسبانيا الاستمرارية في سيادة البحر المتوسط، كما أن الدولة العثمانية لم تتوقف عند هذا الحد، بل استمرت في التوسع ليتجه قادتها نحو تونس قصد استكمال سيطرتهم الكلية على المنطقة[3] ووضع حد نهائي لوجود أي سلطة إسبانية ببلاد المغرب، -وهذا ما سنتطرق إليه في العنصر الموالي-.

---

[1] إيتوري روسي، طرابلس تحت حكم...، **المرجع السابق**، ص.78.

[2] الطاهر أحمد الزاوي، تاريخ الفتح العربي...، **المرجع السابق**، ص.305.

[3] الملاحظ هنا أنه بعد ما ألحقت الجزائر بالدولة العثمانية، أصبحت حملات العثمانيين على تونس وطرابلس تتسم بالرسمية، واعتبر البحارة في تلك المنطقة أنهم تابعون للسلطان ودليل هذا، أن شارلكان كان قد أخذ المهدية التي كانت

رابعا: ضم تونس للدولة العثمانية

لم تكن تونس أحسن حال من الجزائر أو طرابلس، بل قاسمتهما نفس الأوضاع وعلى جميع الأصعدة، فقد عانت من ضعف سلطة القرار كما لم تنج من التحرشات الإسبانية التي طالتها كغيرها من السواحل المغاربية، وعلاوة على ذلك فقد عانت من تواطئ بعض الحكام الحفصيين مع الإسبان، وكان الامتداد العثماني لها عبارة عن عملية مكملة لبسط السيطرة على كل المنطقة، فبعد إلحاق طرابلس بقيت تونس لوحدها تعاني الخطر الإسباني الذي مزال محدقا بها وسط منطقة النفوذ العثماني، وضمها للدولة العثمانية كان ضرورة لا بد منها وتخطيط مسبق من أجل استكمال مشروع التوسع العثماني في الحوض الغربي للمتوسط وإنقاذ المسلمين من الاضطهاد الإسباني.

1- تونس أواخر العهد الحفصي:

رغم القوة التي عرفت بها السلطة الحفصية مقارنة بسلطة بقية الدويلات الأخرى التي كانت حاكمة ببلاد المغرب ورغم توسعاته[1]، إلا أنها لم تستطع مجابهة التحرشات الإسبانية، خاصة بعدما حاصرتها في مركزها إذ تم احتلال بجاية وطرابلس، فجعلتها مطوقة وسهل عليها ضرب موانئها والسيطرة عليها نتيجة الضعف الذي آلت إليه السلطة الحفصية[2]، ما جعلها سقوطها أمرا محتوما.

وما أرهق الدولة الحفصية وزاد من تدهور حالها، أن التحرشات الإسبانية كانت قد بدأت بها مع نهايات القرن الخامس عشر، ومع عدم قدرة الحكام الحفصيين على التحكم بزمام الأمور، خسروا الكثير من المدن التي كانت خاضعة لهم، فلم يحافظوا على تبعية طرابلس ولو شكليا، حيث انفردت بحكمها بعض العائلات المحلية ثم سيطر عليها الإسبان كليا، أما بجاية فهي الأخرى كانت تحت سيطرتهم، غير أنهم لم يحاولوا إنقاذها مما حلّ بها، إذ نجد أن أهاليها استنجدوا بالعثمانيين الذين تمكنوا من نصرتهم

تحت سيطرة درغوث ريس، وهو في مرحلة هدنة مع الدولة العثمانية، ولما أخبر درغوث ريس السلطان سليمان بذلك غضب وراسل شارلكان يتهمه بنقض الهدنة، غير أن رد هذا الإمبراطور كان يشير فيه إلى أن اتفاق الهدنة يخص الدولة العثمانية فقط، ولا يشمل القراصنة ونشاطهم في الحوض الغربي -على حد قوله-، فاستاء السلطان الذي كان يعتبر هؤلاء البحارة رجال دولته، وأن المنطقة واقعة تحت نفوذه الرسمي، وأعلن الحرب على شارلكان، وهذا دليل على أن كل تلك المساعدات والحملات العثمانية في الحوض الغربي للمتوسط هي رسمية، وبموافقة السلطان لمد نفوذ دولته إلى هناك، فبعد إلحاق الجزائر التي لم تكن محل حسابه بالدولة العثمانية، كان ضم تونس وطرابلس بشكل مخطط له واستشاري من السلطان. ينظر: شارل فيرو، **المصدر السابق**، ص.90.

[1] حسن محمد جوهر، **تونس**، دار المعارف، القاهرة، 1961، ص.46.

[2] محمد العروسي المطوى، **السلطنة الحفصية تاريخها السياسي ودورها في المغرب الإسلامي**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986، ص.657.

ومن ثمة فرض سلطانهم عليهم دون وجود لأي تدخل أو ردة فعل من الحفصيين، وهذا دليل واضح على تقلص حدود الدولة الحفصية جراء عدم قدرتها على رد الهجوم لعدم تكافؤ القوى ولكثرة انشغالاتها الداخلية، والحقيقة أن عدم تدخلها أمر منطقي، فكيف لها أن تواجه دولة لها من القوة والهيبة ما جعلها تفرض سيادتها على أوروبا ككل والحوض الغربي للمتوسط[1].

علاوة على ذلك نجد أن ضعف هؤلاء الحكام الحفصيين لم يشمل عدم تدخلهم في المناطق البعيدة عن مركز حكمهم فقط، بل أنهم لم يستطيعوا حتى فرض سيطرتهم على المدن التونسية، فكان نتيجة ذلك أن خرجت عن طاعتهم الكثير من المناطق خاصة تلك البعيدة عن الحاضرة، فقد شهد عهد الحسن بن محمد بن الحسن الحفصي (1525-1543)[2] اضطرابات كثيرة رغم عدله وإلغائه للعديد من الضرائب، غير أنه لم يسلم من التقلبات، حيث ثار ضده الأهالي في الكثير من المدن كصفاقس وسوسة والقيروان، وتولت أمرهم زعامات صغيرة[3]، ولم يعد للحفصيين القدرة على إثارة حماسة الأهالي الذين كانوا ساخطين عليهم، فقضى هؤلاء الحكام على صورة أجدادهم الذين اتصفوا بالبساطة حتى في تسيير أمور الدولة بما يتماشى والوضع الاجتماعي[4].

والحقيقة أن الضعف الحفصي في هذه المرحلة قد أصبح متجذرا، وذلك أن الصراع الداخلي حول الحكم كان قد بدأ في وقت مبكر، وكان له انعكاس واضح على أحداث هذه المرحلة، إذ نجد مثلا الحاكم أبو عمر عثمان (1435-1488)[5] الذي اعتلى العرش سنة 1435، بدأ عهده بالفوضى والانقلابات الداخلية من طرف أقاربه الذين كانت لهم أطماع في السيطرة على الحكم بدله ورغم تمكنه من فرض

---

[1] E. Cat, **Histoire de l'Algérie Tunisie-Maroc**, éd. Adolphe Jourdan, Alger, 1889, T. 1, p.229.

[2] الحسن بن محمد: هو الحسن بن محمد بن الحسن اعتلى العرش الحفصي بعد وفاة والده، وكانت بداياته حسنة حيث عرف بعدله وأبطل المكوس، ولما انشغل باللهو وساءت سيرته انقلب عليه الأهالي وخرجوا عن طاعته في الكثير من المناطق كسوسة والقيروان. ينظر: محمد الباجي المسعودي، **الخلاصة النقية في أمراء إفريقية**، تح: محمد زينهم محمد عزب، دار الأفاق العربية، القاهرة، 2012، ص.202.

[3] محمود مقديش، **نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار**، تح: علي الزواري ومحمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988، مج.1، ص-ص.606-607.

[4] محمد الهادي الشريف، **تاريخ تونس**، تر: محمد الشاوش ومحمد عجينة، دار سراس للنشر، تونس، 1993، ط.3، ص-ص.55-56.

[5] السلطان أبو عمر عثمان: هو أحد أهم الحكام الحفصيين تمت مبايعته يوم وفاة أخيه محمد المنتصر من عام 1435، وعمره لا يتجاوز السادسة عشر، وعلى صغر سنه إلا أنه تولى حكم بلد تسودها الفوضى والاضطرابات أزيد من خمسين سنة، وكان يُلقب بالمتوكل على الله. ينظر: روبار برنشفيك، **تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن 13 إلى نهاية القرن 15م**، تر: حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988، ج.1، ص.272.

سلطانه عليهم غير أن الأمن لم يستتب كليا وأصبحت الفوضى والانقلابات الداخلية موالية لبيعة كل حاكم خلال هذه المرحلة، فأصبح البيت الحفصي يعيش اضطرابات غير معهودة فكان يقتل الأخ أخاه بمجرد أن يشك في ولائه، وأصبح هذا الوضع هو السمة الأساسية بين كل المتنافسين على العرش الحفصي، وفي خضم هذا الصراع كانت كل جهة تساند طرف معين على حساب الآخر، وتتحين بعض القبائل مثل هذه الفرص لتعلن استقلاليتها عن مركز الحكم؛ فبعد فترة الحاكم عثمان لم يعد للحفصيين القوة والوحدة التي عرفوا بها من قبل ومال حكمهم للانحطاط[1].

انعكست نتائج هذه الأحداث جليا زمن التحرشات الإسبانية بالمنطقة، فالدولة الحفصية لما شاعت بها الفوضى ودب فيها الضعف لم تستطيع وضع حد له، حتى بتولي الحكم قادة اتصفوا بالقوة والحزم والعدل، مثل أبو عبد الله محمد[2] الذي عرف بذكائه وفصاحته وشغفه بالعلم وحب الناس له، ورغم ذلك إلا أن عهده لم يسلم من الفوضى فقد خرجت عن طاعته العديد من المناطق والقبائل[3]. ولا بد من الإشارة إلى أن عهد الحفصيين قد امتد لقرون، واتسعت رقعة دولتهم وقد اتصف حكامهم بالقوة لدرجة أن مبايعتهم كانت تتم حتى من خارج مناطق نفوذهم، فقد بايعهم أهل مكة بإمارة المسلمين[4]، كما كانت تونس على زمنهم مركز إشعاع علمي كبير، إذ أن الحكام الحفصيين شجعوا العلم واحتكوا بالعلماء وقربوهم منهم[5].

غير أنه لما دبّ الضعف في دولتهم لم يتمكنوا هؤلاء الحكام من ضبط زمام الأمور، ولا إحياء مجد الحكام الحفصيين الأوائل أو الحفاظ على توسعاتهم، ولا حتى على وحدة المجال، وقد أشاد سائر المؤرخين بقوة الحفصين وما يملكونه من نفوذ في بلاد المغرب، غير أن مواجهتهم مع الإسبان أثبتت عكس ذلك، فما السبب الذي جعل الضعف يتغلغل بسرعة كبيرة في دولتهم لدرجة أنهم لم يلبثوا أمام

---

[1] روبار برنشفيك، **المرجع نفسه**، ص، ص.273، 307، 310.

[2] أبو عبد الله محمد: هو محمد ابن الحسن بن محمد المسعود ابن عثمان، بويع فور وفاة ابن عمه أبي زكريا يحي، كان من أذكى الحكام الحفصيين وأكثرهم عدلا وحبا للعلم حيث شجعه وخصص لذلك أوقافا، رغم ذلك إلا أنه لم يتمكن من القضاء على الفوضى والتمردات التي كانت منتشرة، فقد خرجت عن طاعته عدد من المناطق، وعلى عهده سيطر عروج بربروس على الجزائر، وسيطر النصارى على طرابلس الغرب، بعد وفاته خلفه ابنه الحسن. ينظر: محمد ابن أبي الدينار، **كتاب المؤنس في أخبار إفريقية وتونس**، مطبعة الدولة التونسية، تونس، 1869، ص-ص.150-151.

[3] **المصدر نفسه**، ص-ص.150-151.

[4] حسن محمد جوهر، **المرجع السابق**، ص.46.

[5] أحمد الطويلي، **في الحضارة العربية التونسية**، منشورات دار المعارف، سوسة، 1988، ص.10.

الهجمات الإسبانية، ولم يسجلوا لهم أي تدخل في المناطق الواقعة على أطراف السلطة المركزية والتابعة لهم كبجاية وطرابلس.

فالوضع الذي عاشته الدولة الحفصية مع بداية التحرشات الإسبانية كان يقتضي توفير القوة والعتاد للمجابهة، غير أن حال الحفصيين كان عكس ذلك تماما إذ أن حركات الانفصال عن مركز الحكم التي قامت بها العديد من القبائل والمدن، والفوضى التي انجر عنها ضعف داخلي وخارجي، جعل الحكام الحفصيين عاجزين عن التصدي للإسبان ومجابهتهم، وإذ أجرينا مقارنة بسيطة بين الحالة التي كانت عليها السلطات الحاكمة بكل من الجزائر وطرابلس الغرب وتونس، لوجدنا أن هذه الأخيرة كانت لها مقاليد سلطة واسعة الأرجاء ويُعد هذا دليل واضح على مدى قوتها، فكانت واحدة من أهم القوى الإسلامية آنذاك[1]، فكيف تلاشت قوتها لدرجة أنها لم تلبث أبدا أمام الإسبان؟

والحقيقة أن الوضع الذي آل إليه العرش الحفصي لم يُظهر القدرة على عدم مجابهة الإسبان فقط -كما سنرى لاحقا-، بل كان له كذلك أثر كبير على تولية العرش، إذ أصبح معيار القوة في الظفر بالعرش أهم من توفر الاستحقاق في ذلك، وبناء على هذا نجد أنه فور موت الحاكم أبو عبد الله محمد سنة 1525، تولى العرش من بعده الحاكم حسن الذي يعد أصغر أبنائه رغم أحقية غيره بذلك، لكنه استطاع السيطرة على الحكم بمساعدة والدته التي كانت تدبر لذلك منذ وقت طويل، وأول ما قام به بعد أن أصبح حاكما أنه أمر بقتل جميع إخوته، فتمكن أحدهم من الفرار والاستنجاد بخير الدين بربروس، الذي كان آنذاك حاكم على إيالة الجزائر[2].

وقد عُرف الحسن بعدم قدرته على التحكم بزمام الأمور وحسن تسيير شؤون البلد، بل زاد من اضطراب وضعه واستمرت المدن في الخروج عن طاعتهم الواحدة تلوى الأخرى، وظهر العديد من القادة المحليين المحرضين للثورة على السلطان الحفصي، فانفرد بحكم سوسة صهره القليعي، بينما ظهر في القيروان أحد المرابطين المدعو بالشيخ عرفة[3]، فكان هذا هو الوضع العام الذي تعيشه المنطقة.

والملاحظ أن هذا الانشقاق الذي شهده البيت الحفصي والذي مس أرجاء دولتهم، قد تزامن وفترة صعبة جدا وهي فترة التحرشات الإسبانية، وما زاد الوضع صعوبة أن الطرف الإسباني كان يشكل وحدة

---

[1] البارون ألفونص روسو، **الحوليات التونسية منذ الفتح العربي حتى احتلال فرنسا للجزائر**، تح وتر: عبد الكريم الوافي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1992، ص.83.

[2] **المرجع نفسه**، ص-ص.83-84.

[3] محمد ابن أبي الدينار، **المصدر السابق**، ص.152.

قوية، وسبق وأن حقق انتصارات وتوسعات بكل السواحل المغاربية[1]، فكانت عملية التوسع على مختلف المناطق الخاضعة للحكم الحفصي مد السيطرة لا أكثر، وهذا ما جعل قوة الطرفين غير متوازنة تماما، بل وما يزيد من أمل الإسبان في تحقيق الانتصار هو وضع الحفصيين نفسه، فقد كانوا فعلا يعانون الضعف والتفرقة، ضف إلى ذلك أن العديد من المناطق التابعة لحكمهم سيطر عليها المد الإسباني، كبجاية التي استولوا عليها سنة 1510، ثم اتجهوا بعد ذلك إلى طرابلس، وفرضوا سيطرتهم عليها وكأنهم حاصروا الحفصيين من كل جهة ولم يبق لهم سوى المركز ليسقط حكمهم[2].

علاوة على ما كان يعيشه الحفصيون من ضعف وانشقاق، فإن عامل الحصار وسقوط الكثير من المدن الساحلية بطرابلس الغرب والجزائر، يُفقد أملهم في المقاومة والتصدي للإسبان، فلم يعد لهم مصدر يستمدون منه قوتهم، فالأهالي الذين كانوا يشكلون قاعدة لهم ولحكمهم أصبحوا ساخطين عليهم[3]، وقد زامن وضعهم هذا تفاعلات وتغيرات جديدة في الحوض الغربي للمتوسط، بحيث ظهرت قوى أخرى تمثلت في الإسبان والعثمانيين، ولم يكن للحفصيين من القوة ما يكفي لدخول هذا الصراع التنافسي القائم بين الإسبان والعثمانيين، ولا حتى الدفاع عن مجالهم الإقليمي.

خاصة بعد سيطرة العثمانيين على الجزائر وطرابلس الغرب فتثبت وجودهم بالحوض الغربي للمتوسط وعملوا على استكمال مشروعهم التوسعي بضم تونس، وهذا بطلب من السلطان في إطار مد نفوذ دولتهم[4]، فالظرفية التاريخية هيئت لظهور قوى جديدة تقود التنافس لفرض السيطرة على منافذ الضفة الجنوبية للحوض الغربي للمتوسط، ومثلما هيئت الظروف لظهور هاتين القوتين في المنطقة، فإن وضع السلطات التي كانت حاكمة ببلاد المغرب كانت قد وصلت كلها إلى مرحلة الضعف ونهاياتها كانت محتومة.

2- التنافس الإسباني-العثماني على تونس: صراع الهيمنة:

كانت رغبة الإسبان في هذه المرحلة تتشارك ورغبة العثمانيون في ضم تونس والسيطرة عليها بنفس الحدة، فكلا القوتين لهما قواعد بالمتوسط وكلهما يسعى إلى تثبيت نفوذه وتدعيمه، وأمام هذه التطورات توجه الإسبان بقيادة بيدرو دي نافرو إلى جربة[5]، وذلك بعد أن زُوِّد بأسطول مكون من اثنتي

---

[1] محمد العروسي المطوى، **الرجع السابق**، ص.656.

[2] **المرجع نفسه**، ص-ص.656-657.

[3] محمد الهادي الشريف، **المرجع السابق**، ص.55.

[4] محمد الباجي المسعودي، **المصدر السابق**، ص.203.

[5] Henri Garrot, **Histoire générale de l'Algérie**, imprimerie P. Crexenzo, voute bastion nord, Alger, 1910, p-p.349-350.

عشرة سفينة، ووصلها يوم 30 جويلية 1510، وراسل حاكمها يطلب منه تسليم الجزيرة غير أنه أجابهم بالرفض وصمم على الدفاع عن الجزيرة بكل ما يملك من قوة، وأمام إصراره هذا تراجع بيدرو دي نافرو إلى طرابلس التي كانت تشكل قاعدة لهم، وعزم على تعزيز قوته حتى تسهل عليه عملية السيطرة الفعلية على جربة التي كانت أقل منهم قوة، وبعد مدة قصيرة شنوا حملة أخرى على جزيرة جربة، ودخلوا في صراع مع أهاليها الذين كان عددهم قليلا، لكن لحنكتهم وحسن تخطيطهم تمكنوا من إلحاق الإسبان بهزيمة نكراء، فأعادوا على إثرها أدراجهم إلى طرابلس[1].

هُزم الإسبان بتونس بعد تحقيقهم لسلسلة من الانتصارات بكل من الجزائر وطرابلس، وبعدما كانوا متيقنين من فرض السيطرة الكلية على جزيرة جربة، لم يستطيعوا تكبد هذه الخسارة، وأصروا على ضرورة الوصول إلى السواحل التونسية بأي طريقة كانت، لذا فقد استهدفوا سنة 1511 جزيرة قرقنة التي توجه نحوها أسطولهم ونزل بها حوالي ألف مقاتل، وعند شروعهم في بناء حصن في هذه الجزيرة ليكون قاعدة لهم يشنون منه هجماتهم على مختلف المناطق التونسية، هاجمهم مجاهدي المدينة وألحقوا بهم هزيمة أخرى، هذه المحاولات التي كلفت الأسطول الإسباني خسائر كبيرة[2]، وجعلت قادته يعيدون حساباتهم في طريقة السيطرة على تونس.

أما الإخوة بربروس الذين أصبحوا يمثلون الطرف العثماني، فقد سجلت بدايات تواجدهم بالحوض الغربي للمتوسط سنة 1500 بجزيرة جربة التونسية، ولقي تمركزهم هناك ترحيبا كبيرا من قبل السكان المحليين[3]، غير أنه لا يمكن حصر مسألة هذا التوافق الحاصل بين السكان والإخوة بربروس في اشتراكهم وانتمائهم لنفس الدين، فحكامهم الحفصيين كذلك كانوا يشاركونهم العديد من القواسم، ومع ذلك رفضوهم وخرجوا عن طاعتهم، بينما يقتضي أن يكونوا هم المقربون من السكان الذين يستمدون قوتهم وأمنهم منهم، أما الإخوة بربروس فقد شاطروهم في العديد من المبادئ والأهداف، وأهمها الصراع ضد العدو المسيحي فكانوا كالحلفاء لهم، وقد كان لهؤلاء البحارة في تونس إقامة مؤقتة، لكن بدأت تطول مع كثرة الاشتباكات وسفن الدول المسيحية التي كانت تقود حملات تحرش على مختلف سواحل بلاد المغرب[4].

---

[1] يوسف بن أحمد الباروني، **جزيرة جربة في كوكب التاريخ**، تح: سعيد بن يوسف الباروني، المكتبة البارونية، جربة، 1998، ص-ص.41-42.

[2] **المصدر نفسه**، ص.43.

[3] A. Guellouz et les autres, **Op, Cit**, p-p.16-17.

[4] **Ibid**, p.17.

وبعدما أصبح خير الدين حاكما على الجزائر، أراد إلحاق تونس هي الأخرى وجعلها إيالة عثمانية في إطار التنافس مع الإسبان على المنطقة ولتوسيع نفوذ دولتهم، فانتهز وضع البلاد التونسية وما تعيشه من تناحر بين السلطة الحاكمة والأهالي، ونتيجة الخطر الإسباني المحدق بها، قرر التدخل في شؤونها بنصرة الأهالي وللجوء الأمير رشيد إليه –الذي سبق ذكره–، فكانت حجة قوية يتمكن من خلالها من إقناع السلطان العثماني حتى يمده بالعتاد والجنود اللازم لذلك، وبالفعل سافر خير الدين إلى إسطنبول رفقة الأمير رشيد، وتمكن من الحصول على موافقة السلطان للتدخل في الشؤون التونسية لمساعدة رشيد في الحصول على حكم البلاد تحت الراية العثمانية وأمده بأسطول مكوّن من حوالي 250 سفينة[1].

وقد كان الأمير رشيد على ثقة كبيرة بمساعدة خير الدين له في الحصول على العرش الحفصي، غير أن هذا الأخير وقبل إقلاعه من إسطنبول يُذكر أنه أمر بسجن الرشيد طالما تحصل على الدعم الكافي من السلطان العثماني، فقد أصبح قادرا لوحده على فرض سيطرته على تونس وإنهاء حكم الحفصيين بها[2]، وربما اتباع خير الدين استراتيجية الاعتماد على العنصر المحلي والوقوف إلى جانبه ونصرته على الإسبان، هي الأجدر بالنجاح في مد نفوذه إلى تونس استنادا إلى تجربته في الجزائر التي كانت بنفس الظروف والمسببات، وما يعزز هذا أكثر هو الشهرة التي اكتسبها بربروس في الحوض الغربي للمتوسط نظير ما قدموه من مساعدات ونجدة للأهالي، ورغم أن بداياتهم الأولى في المنطقة كانت بترخيص من السلطان الحفصي أبو عبد الله محمد[3].

لكن تغير المعطيات والقوى حتمت ظريفتها على أن يعتمد خير الدين هذه الاستراتيجية، ولما تهيأت له الظروف بعد أن مُد بالعتاد الكافي لشن حملته على تونس[4]، وتأكد من ضعف الحاكم الحفصي الحسن بن محمد وانتشار الفوضى دواخل البلاد واقتصار حكمه على مناطق ضيقة لا أكثر[5]، رأى بضرورة استغلال الظرفية لإلحاق تونس بالدولة العثمانية بعد ضم الجزائر وجعلها قاعدة لهم بالمنطقة، فطمح إلى مد النفوذ العثماني أكثر خاصة وأن المنافسة على المجال كانت على أشدها بين القوة العثمانية والإسبانية، خاصة بعدما أصبح لكل منهما قاعدة في الضفة الجنوبية للحوض الغربي للمتوسط، فالجزائر

---

[1] إسماعيل سرهنك، **حقائق الأخبار عن دولة البحار**، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1895، ج.1، ص.419.

[2] البارون ألفونص روسو، **المرجع السابق**، ص.84.

[3] أحمد بن عامر، **الدولة الحفصية صفحات خالدة في تاريخنا المجيد**، دار الكتب الشرقية، تونس، 1974، ص.55.

[4] البارون ألفونص روسو، **المرجع السابق**، ص.84.

[5] أحمد بن عامر، **المرجع السابق**، ص.56.

كانت تحت النفوذ العثماني، بينما كانت طرابلس الغرب تحت نفوذ الإسبان، فكان لكل طرف الرغبة في تجذير تواجده بالمنطقة.

أما تونس فقد ظلت مجالا يتصف بالخطورة، وتسعى كل قوة إلى فرض سيطرتها عليه تأمينا لمنافذها هناك، فإذا سيطرت عليه الدولة العثمانية، ستُطوَّق التواجد الإسباني بطرابلس ويسهل الإطاحة به من الناحية الشرقية –مصر– أو الغربية، أما إذا سيطرت عليه إسبانيا فسوف تمد من نفوذها بالحوض الغربي للمتوسط، وتعزل التواجد العثماني في الجزائر، فيسهل القضاء عليه واستعادة الجزائر مرة أخرى، كما أنها ستضع حدا للزحف العثماني ويتوقف في مصر، هذا ما جعل من تونس منطقة استراتيجية وحاسمة لاستمرار تواجد أحد القوتين إذ ما فرضت سيطرتها عليها.

وعلاوة على ذلك كان لتونس موقع استراتيجي، فهي المتحكم الفعلي في الطريق الرابط بين الحوض الشرقي والغربي للمتوسط، وكانت السيطرة عليها جد مهمة بالنسبة للدولة العثمانية إذ أنها تربط الصلة بين إيالاتها في الحوض الغربي للمتوسط بمركز السلطة في إسطنبول، وبالتالي توطد الحكم هناك وتثبته، خاصة وأن تونس تتحكم في المضيق الذي يفصلها عن صقلية، فكانت كل هذه الأسباب محفزات زادت من رغبة خير الدين في فرض سيطرته على تونس[1].

3- مساعي خير الدين في إلحاق تونس بالدولة العثمانية سنة 1534:

بعدما تحصل خير الدين على موافقة السلطان العثماني ودعمه اتجه نحو تونس، وفي طريقه أغار على عدد من موانئ مالطا وجنوب إيطاليا، ثم اتجه بعدها إلى السواحل التونسية حيث أرسى ببنزرت، ونزل وسط ترحيب كبير من الأهالي، ظنا منهم أنه قد أعاد المولى رشيد إلى البلاد حتى يتولى حكمها بدل أخيه الذي كان محل سخط لدى الأهالي[2]، وهذا دليل واضح على أن الأهالي ليسوا ضد السلطة الحفصية، بل هم ناقمون على الحسن بن محمد لسوء سمعته وانشغاله باللهو وتبجيله على شؤون الحكم والبلاد[3].

أما خير الدين فقد استفاد كثيرا من الانشقاق الحاصل بين الأهالي وممثل السلطة الحاكمة، وعمل على توسيع مجاله بضم تونس، ما يولد مسار تحويل الجهاز الحاكم في اتجاه القضاء التدريجي على

---

[1] خير الدين بربروس، **المصدر السابق**، ص.158.

[2] محمد العروسي المطوى، **المرجع السابق**، ص.685.

[3] الشافعي درويش، "الحملة الإسبانية على تونس في سنة 1535"، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، مج.1، ع.1، 2017، جامعة غرداية، ص.1395.

الصبغة الحفصية وإزاحتهم كليا من السلطة، وقد تجسد هذا جليا فور أن وطئ خير الدين قدمه ببنزرت، حيث باشر بالدعاء باسم السلطان من منابر مساجدها، وتعتبر هذه بدايات مظاهر التبعية[1].

وقد اتجه بعدها إلى حلق الوادي لاستكمال مشروعه، وقد ذاع خبر تواجده بتونس رفقة المولى رشيد، الذي سيُعيّنه هو الحاكم الفعلي بدل أخيه الحسن، واتخذ هذا الخبر شكلا رسميا، سهَّل على خير الدين دخول تونس والتنقل بين مدنها بمساعدة وترحيب كبيرين من قبل الأهالي، الذين انقلبوا على المولى الحسن وطردوه من تونس معلنين ولائهم لأخيه رشيد، ودعوا خير الدين إلى مدينة تونس رفقة الحاكم الجديد حتى تُسلم له مقاليد الحكم، وبعد تمكنه من حلق الوادي قصد مدينة تونس وأمر بإنزال تسعة آلاف محارب من جيشه، فسيطروا على المدينة وقصبتها، أما الأهالي الذين كانوا سعداء بقدومه وينتظرون خروج المولى رشيد، فإنهم تفاجؤوا بإعلان خير الدين عن نهاية الحكم الحفصي الذي حل محله الحكم العثماني ممثلا في شخصه، فثار عليه الأهالي[2]، واتصلوا بالمولى الحسن طالبين منه العودة إلى تونس لمساعدتهم في القضاء على خير الدين، فلبى طلبهم مدافعا على منصبه وبرفقته حوالي أربعة آلاف فارس، لكنه لم يستطع تحقيق النصر عليه وفر إلى القيروان أين لاحقه خير الدين[3].

أما بالعودة للحديث عن الأهالي، فقد تمكن خير الدين بفضل قوته العسكرية من القضاء على كل التمردات، كما تمكن بفضل حنكته السياسية من استمالة هؤلاء السكان، وذلك بسخائه معهم والعفو عنهم والتقرب من القبائل ذات المكانة والقوة حتى تساعده في بسط نفوذه وتوسيعه، واتخذ من القيروان مركز لحاميته العسكرية وذلك لأهمية مكانتها حيث كانت تعتبر القاعدة الثانية للحكم بتونس[4].

لقد فرض خير الدين سلطانه على تونس بحنكة كبيرة، فجعل أهالي البلد بحاجة دائمة له، إذ نجد أنه عمل على احتكار القوة الحربية في العنصر العثماني لا غير، على أن يكون الأمر بارزا للعيان حتى يدفع الرعية إلى قبول خيار الخضوع له، واللجوء الدائم له عند حدوث أي هجمات خارجية، ويتضح هذا أكثر عند حاجة خير الدين للمساعدة نجده يعود دائما لمقر السلطة العثمانية، وأهم جنوده ومنفذي العمليات المحورية هم من الإنكشارية أو رجاله، بينما الأهالي فدورهم دائما ما يكون ثانوي، وما يؤكد

[1] محمد العروسي المطوى، **المرجع السابق**، ص.685.

[2] البارون ألفونص روسو، **المرجع السابق**، ص.85.

[3] الشافعي درويش، **المرجع السابق**، ص-ص.1396-1397.

[4] البارون ألفونص روسو، **المرجع السابق**، ص-ص85-86.

هذا هو استنجاده بالسلطان في حربه ضد شارلكان –الذي سنتطرق لها لاحقا–، واعتماده فيها بالأساس كان على جند وقادة عثمانيين كسنان باشا وعلج علي الفرطاس[1] وعدد من الإنكشارية[2].

أما الحسن الحفصي والذي ظل متنكرا في البوادي التونسية، فعند سماعه خبر سيطرة القوة العثمانية على البلاد، أدرك قرب أجله وعدم قدرته على المواجهة، وقد سبق أن دخل في صراع إلى جانب الأهالي ضد خير الدين لكنه لم يستطع استعادة عرشه، فكيف له أن يحقق ذلك بعد تخلي الأهالي عنه وبقائه لوحده! لذلك قرر الخروج إلى قسنطينة عند أحد رجاله، أين التقى بأحد العلوج يدعى إكزيميا والذي حثه على الاستنجاد بالإسبان والتحالف معهم، فعرض المولى الحسن ذلك على الإمبراطور شارلكان وطلب مساعدته لاستعادة العرش التونسي، مقابل دخوله تحت طاعته فوافق شارلكان على ذلك دون تردد[3].

وما يمكن ملاحظته هنا سواء من الطرف العثماني أو الإسباني، أن كل منهما لجأ لعناصر معينة يعتمدها كقاعدة مساعدة وممهدة للسيطرة على تونس، فإذا كان خير الدين بربروس قد استمال الأهالي الذين ساعدوه بشكل فعال في دخوله تونس وفرض سلطانه عليها، بالموازاة مع ذلك نجد أن شارلكان لا يفوت عرض المولى الحسن وفرصة التحالف معه لدخول تونس، خاصة بعد سيطرة خير الدين عليها، وبعدما تعززت تأثيرات الحضور الفعلي والرمزي للفئة العثمانية بعدد من المدن التونسية، والحقيقة أن شارلكان لم يكن بحاجة إلى التحالف مع المولى الحسن لدخول تونس، بل له من القوة العسكرية ما يكفي لذلك، غير أن هذا التحالف سيسهل المهمة عليه أكثر ويفرض سلطانه على تونس دون عناء كبير وذلك بضرب الأطراف الداخلية بعضها ببعض.

فعلى كثرة أتباع خير الدين بتونس، يوجد كذلك أتباع المولى الحسن الذين لا يزالون يكنون التبعية الروحية والفعلية للأسرة الحفصية، فربما أراد شارلكان احتواء هذه المجموعة الموالية وتوظيفها طبقا لاستراتيجيته، واستغلال هذه الثغرة حتى تسود الفوارق داخل العناصر المحلية ويغلِّب الفئة الموالية للمولى الحسن المتحالف معه، في المقابل تسود الفوضى التي يكون خير الدين بربروس طرف فيها، فتتشتت

---

[1] علج علي: كان ريس في نابولي وانضم للدولة العثمانية جراء تعرضه للأسر في إحدى حملات خير الدين بربروس، مكنته خبرته من الحصول على قيادة سفينة بمفرده والعمل لصالح البحرية العثمانية، فكان من أبرز رياسها، تولى حكم طرابلس الغرب سنة 1565 وبعدها بيلرباي على الجزائر سنة 1568. ينظر: زهيرة سحابات، "جهود العلج علي باشا الجزائر في عثمنة تونس على ضوء مهمة دفتري"، **مجلة العبر**، مج.6، ع.1، جانفي 2023، جامعة تيارت، ص.198.

[2] البارون ألفونص روسو، **المرجع السابق**، ص، ص.86، 88.

[3] **المرجع نفسه**، ص.86.

قواه بين صد تمردات هؤلاء الأهالي المواليين للمولى الحسن في دواخل البلد من جهة، ومواجهة شارلكان الذي تكون حملاته بحرية من جهة أخرى.

وقد اجتمعت جملة من الأسباب لتجهيز الإمبراطور شارلكان حملة ومهاجمة العثمانيين في تونس، فكانت هزيمته في الجزائر ولجوء المولى الحسن إليه محفزا له للقيام بهذه الحملة، كما كان السلام الذي يجمع دولته مع فرنسا وانشغال الدولة العثمانية بحربها ضد الصفويين ظرفا مناسبا له، هذا ما جعله يشرع في الاستعداد العسكري للقيام بحملة ضخمة يقضي فيها على التواجد العثماني بتونس[1].

وقد شاركت في هذه الحملة الكثير من القوى المسيحية متحدة، كفرسان القديس يوحنا والبرتغال بتأييد ودعم كبير من البابا في روما، وقد كانت كل هذه التحضيرات تتم في سرية تامة، مع ذلك وصلت بعض التسريبات حولها لخير الدين[2]، والتي أكدها له بشكل تام الراهب فلورانسي مبعوث ملك فرنسا عندما زاره بحلق الوادي[3]، فلم يتردد في مراسلة السلطان طالبا المساعدة، غير أن هذا الأخير كان منشغلا بحربه ضد الصفويين، فلم يستجب لطلب خير الدين حينها، ورغم عدم توازن القوى بين خير الدين وشارلكان، إلا أنه أصرَّ على المواجهة بما يملك من قوة وعتاد[4].

رغم انشغال خير الدين بالتهديدات المسيحية على تونس، فهذا لم يمنع من استمرار نشاطه الجهادي، الذي كان يُشكل مصدر ثروته التي تغنيه بعض الشيء عن طلب إمدادات من السلطان العثماني، فأرسل بعض سفنه للإغارة على السواحل الإسبانية، وأخرى لضرب سواحل سردينيا، التي غنم منها أربعمائة أسير وحوالي اثنتي عشرة ألف دوقة ذهبية والعديد من الغنائم[5].

في المقابل قاد شارلكان أسطول مكون من ثلاثمائة سفينة، تحمل خمسة وثلاثين ألف رجل وانطلق من برشلونة[6] يوم 31 ماي 1535[7]، واجتمع بمختلف سفن الدول الأوروبية المساعدة له بسردينيا، فكانت من أضخم الحملات عددا وعتادا[8]، وفي الوقت نفسه، كان خير الدين على علم بأن دخول تونس لا

[1] الشافعي درويش، **المرجع السابق**، ص.1398.

[2] البارون ألفونص روسو، **المرجع السابق**، ص.86.

[3] شارل أندري جوليان، **المرجع السابق**، ص.330.

[4] البارون ألفونص روسو، **المرجع السابق**، ص-ص.86-87.

[5] خير الدين بربروس، **المصدر السابق**، ص.159.

[6] A. Guellouz et les autres**, Op. Cit**, p.20.

[7] الشافعي درويش، **المرجع السابق**، ص.1398.

[8] شارل أندري جوليان، **المرجع السابق**، ص.34.

يمكن إلا باحتلال حلق الوادي، وبناء على ذلك كلف أحد قادته وهو سنان رايس بالدفاع عن القلعة[1]، وجعل بها حوالي أثنى عشرة قادسا شراعيا، إلى جانب إعادة تحصينه للكثير من المناطق التي كانت عرضة لهجوم النصارى[2]، ما ميز هذه المعركة أن جيش خير الدين تمكن من الصمود في البداية رغم عظمة جيش شارلكان، وذلك لتمركزهم بمواقع دفاعية أكثر استراتيجية[3].

بعدما وصل الأسطول الإسباني يوم 16 جوان إلى تونس[4]، وفرضوا حصارا على قلعة حلق الوادي، تولى شارلكان قيادة الجيش بينما كانت قيادة الأسطول لأندري دوريا، وعندما بدأت الحرب بين الطرفين كان سنان باشا في واجهة المعركة بحلق الوادي، بينما ظل خير الدين بتونس متأهبا لأي هجمة قد تأتيه من المولى الحسن برا، فقد كان يحارب على أكثر من جبهة، شارلكان والمولى الحسن من جهة، وبعض الأهالي الذين كانوا يتأرجحون بين الولاء لخير الدين الذين يجمعهم به الدين المشترك، وبين الحنين للحكم الحفصي، حيث بث بينهم المولى الحسن إشاعة مفادها أن الإسبان جاءوا لمساعدته في استعادة حكمه، وبعد سقوط حلق الوادي في يد النصارى صعب على خير الدين المحافظة على تونس، فقد تقدم المولى حسن من الجنوب وشارلكان من الشمال، ما حمَّله على الانسحاب رفقة سنان رايس وعدد من الجند، خاصة بعد خسارته أعدادا كبيرة من الجند والعتاد بحلق الوادي فتوجه نحو عنابة[5].

دخل شارلكان مدينة تونس منتصرا وعاث النصارى فيها فسادا، وكما كان متفقا عليه، فقد استلم المولى الحسن العرش وأبرم معاهدة يوم 6 أوت 1535 أرضخته تحت سيطرة الإمبراطور شارلكان، إذ كانت شروطها ثقيلة على المولى الحسن وعلى مصير البلاد التونسية على حد سواء، وأهمها:

-أن تتعهد تونس بعدم السماح بمواصلة الجهاد البحري، وذلك بالكف عن تزويد الغزاة البحريين بالمؤن والسلاح، وعدم استقبالهم بثغور البلاد.

-التنازل عن حلق الوادي لإسبانيا، ودفع إتاوة سنوية تقدر باثنتي عشر ألف ريال إسباني ذهبي، بهدف تغطية نفقات الحامية الإسبانية هناك، مع الاعتراف بسيادة الإمبراطور شارلكان على تونس، وكان مقابل هذه المعاهدة فرض الإمبراطور الإسباني حمايته على السلطان الحفصي[6].

---

[1] خير الدين بربروس، **المصدر السابق**، ص.160.

[2] البارون ألفونص روسو، **المرجع السابق**، ص.87.

[3] Zoé Courdier, **Les Batailles Entre Chrétiens Et Ottomans Dans La Méditerranée Du 16ème siècle**, diplôme national de master, cultures de l'écrit et de l'image, université Lyon 2, juin 2013, p.8.

[4] A. Guellouz et les autres, **Op. Cit**, p.20.

[5] خير الدين بربروس، **المصدر السابق**، ص-ص.160-161.

[6] البارون ألفونص روسو، **المرجع السابق**، ص-ص.90-91.

والحقيقة أن شروط هذه المعاهدة قد قضت على مسألة استعادة الحكم الحفصي في تونس، وأكدت نهاية كل المحاولات الرامية لذلك، فبموافقة الحسن على التحالف مع الإسبان جعل حكمه بتونس شكلي فقط، بينما أصبحت السلطة الفعلية بيد إسبانيا، وكأن الإمبراطور شارلكان في هذه الفترة كان يعتمد سياسة موحدة بالمناطق الخاضعة له في بلاد المغرب، فمثلما جعل حكم طرابلس بيد فرسان القديس يوحنا، ها هو هنا مرة أخرى يجعل حكم تونس بيد المولى الحفصي، غير أن السلطة الفعلية بيده.

نلاحظ خلال هذه الفترة تحولا مماثلا في طريقة فرض السيطرة الإسبانية على كل من طرابلس الغرب وتونس ولو أنه اتسم بشيء من الاختلاف، وربما يرجع ذلك إلى طبيعة المجتمع التونسي الذي اعتاد على حكم الأسرة الحفصية، ولمكانتها واعتياد أهالي البلد على هذا النوع من مقاليد الحكم، فكان يصعب الفرض المباشر لسلطة أخرى خاصة وأنها لا تشاركهم نفس الديانة مثلما هو الحال بطرابلس الغرب، ويعد قبول المولى حسن هذا النوع من الرضوخ وبهذه الطريقة، دليلا صريحا على رغبته في الحفاظ على المنصب في شكله لا فعاليته، فلم يُعر وضع البلاد وأهاليها أي اعتبار من خطر السيطرة الإسبانية، فكيف سيتولى حكمهم وقد خيب آمالهم.

وقد سبق أن أكدنا على خصوصية التقاليد الحفصية في الحكم والتي اعتاد عليها المجتمع التونسي، وكانت أهم محرك لرفضهم استمرارية الولاء لخير الدين بربروس، الذي كان ممثل السلطة العثمانية في تونس، لكن المولى حسن خيب آمالهم في ذلك فما أن غادر الإمبراطور شارلكان حتى استأنفت دواخل البلاد تمرداتها وثوراتها على المولى الحفصي رافضة لحكمه[1]، وفور خروجه من تونس إلى القيروان على رأس حملة تأديبية، استغل الأهالي غيابه هذا، وحرضوا ابنه أحمد[2] على تولية العرش ومبايعاتهم له، فدخل في صراع مرير مع والده إلى أن تمكن الولد من أبيه[3].

في ضوء هذه التطورات والتناحر الذي يعيشه العرش الحفصي مع تواتر التداخلات الإسبانية، تم فتح طرابلس الغرب سنة 1551 من قبل العثمانيين على يد درغوث باشا[4]، وقد أعادت هذه الخطوة أمل

---

[1] البارون ألفونص روسو، **المرجع نفسه**، ص.91.

[2] أحمد بن الحسن: هو أبو العباس أحمد بن الحسن بن محمد بن الحسن، انقلب على والده وتولى بدله الحكم، خاصة بعد تواطؤه مع الإسبان، فبايعه أهل البلاد ودخل في حرب مع الإسبان وكانت سيرته حسنة، كما دخل في صراع مع علي باشا حاكم الجزائر لصد حملته على تونس. ينظر: محمد بن أبي الدينار، **المصدر السابق**، ص.159، محمد الباجي المسعودي، **المصدر السابق**، ص-ص.205-206.

[3] محمود مقديش، **المصدر السابق**، ص-ص.610-611.

[4] أحمد سالم، **المرجع السابق**، ص.135.

توسيع النفوذ العثماني بالمنطقة، فبعد سيطرتهم على الجزائر ثم إلحاق طرابلس الغرب، لم يبق أمامهم سوى تونس التي حُوصرت وسط المجال العثماني ببلاد المغرب، وقد كانت الفرصة سانحة لضمها طالما سادت بها الفوضى وسط الانشقاقات داخل البيت الحفصي على العرش وبتدخلات إسبانية، وأمام رفض وتذمر محلي كبير.

وفي هذا الجو المشحون استنجد أهالي القيروان بدرغوث باشا الذي اتبع نفس الخطة السياسية لسلفه، حيث استغل وضع البلاد المهلهل وتدخل في صورة منقذ، ما مكنه من الإطاحة بالحكم الحفصي بمدينة القيروان وسط ترحيب محلي كبير، وجعل عليها أحد قادته الأقوياء وهو حيدر باشا[1]. والحقيقة أنه لم يسبق وأن تهيئت الظروف للعثمانيين للاستحواذ على تونس مثل هذه المرة، فقد توفي المولى الحسن بالمهدية وبالتالي فقدَ الإسبان حليف يسهل التحكم فيه، وفي المقابل رفض ابنه أحمد التحالف معهم[2]، وعلاوة على هذا فقد تعرض الإمبراطور شارلكان إلى هزيمة عظيمة إثر حملته على الجزائر سنة 1541[3].

4- السيطرة العثمانية على تونس سنة 1574:

لقد وصلت أخبار أوضاع تونس وضعفها لحاكم الجزائر علج علي، الذي لم يُضيع الفرصة خاصة وأن الوزير الطيب تاجا الخضار باشا هو من راسله باتفاق مع الرعية، مستغلين غياب المولى أحمد عن الحاضرة، وهو أحد أهم رجال دولته، فخرج علي باشا لأخذ تونس وقد جرت بينه وبين المولى أحمد معارك عدة، تمكن فيها من هزمه ودخل تونس، أين استقبله أهلها ووافقوا على الدخول تحت طاعة السلطان العثماني وكان ذلك سنة 1570[4]، غير أن هذا الوضع لم يدم طويلا فبعد فرار المولى أحمد، قدم الحاضرة أخوه محمد[5] الذي سار على نهج والده وتحالف مع الإسبان، وهو العامل الذي مكَّنه من

---

[1] حسن حسني عبد الوهاب، **خلاصة تاريخ تونس**، تح: حمادي الساحلي، دار الجنوب للنشر، تونس، 2001، ص-ص.127-128.

[2] A. Guellouz et les autres**, Op. Cit**, p.24.

[3] خير الدين بربروس، **المصدر السابق**، ص، ص.184، 188.

[4] محمود مقديش، **المصدر السابق**، ص-ص.623-624.

[5] محمد بن الحسن: هو آخر الحكام الحفصيين دخل الحاضرة بمساعدة من الإسبان الذين شاركوه الحكم وحل محل أخيه، فانتشرت الفوضى واضطرب حال البلاد، وفر الكثير من الأهالي خوف من بطش الإسبان، وعلى عهده تمكن العثمانيين من القيروان ثم تونس. ينظر محمد بن أبي الدينار، **المصدر السابق**، ص-ص.165-168.

دخول تونس، وأعاد الحكم الحفصي الذي أصبح صوريا فقط، فساد الفساد في البلاد وكان أهاليها من أكثر المتضررين[1].

خدمت كل هذه التطورات الحاصلة بتونس تدريجيا الدولة العثمانية، فالأهالي الذين كان لهم أمل في استمرار الحكم الحفصي الذي اعتادوا عليه منذ قرون، وفي استتباب أمور الدولة وأحوالهم، أصبحوا متيقنين من استحالة ذلك، كما أصبحوا من أشد المناوئين لحكامهم الأواخر الذين تحالفوا مع الإسبان للحفاظ على ملكهم دون مراعاة شؤون الرعية، فكل هذه الأوضاع خدمت القادة العثمانيين ببلاد المغرب، ومنحتهم شرعية التدخل في شؤون البلاد، فقد صار هؤلاء السكان هم القاعدة الشعبية التي تسعى إلى تزكية الحكم العثماني بتونس، ولم تكن هذه الأخبار لتخفى عن الدولة العثمانية، ما جعل السلطان سليم (1566-1574) يأمر الوزير سنان باشا وعلج علي باشا بالتوجه إلى تونس على رأس الأسطول، الذي خرج من عاصمة الدولة سنة 1573، وعند وصولهم إلى تونس التي لم تكن موانئها ولا مدنها محصنة، ففرَّ المولى محمد ومن تبعه للتحصن خشية الجيش العثماني، الذي دامت مدة حصاره لتونس ومعاركه مع الإسبان هناك حوالي ثلاثة وأربعون يوما، انتهت بفرض سيطرتهم النهائية على تونس[2]، والقضاء على حكم الدولة الحفصية[3].

أما محمد بن الحسن فقد قُبض عليه وأُرسل مع الأسرى إلى إسطنبول إلا أن توفي هناك[4]، لتكون بذلك تونس آخر منطقة تُفتح في ببلاد المغرب، والتي بها اكتمل المد العثماني في الحوض الغربي للمتوسط، وقبل أن يغادرها سنان باشا طبق عليها مظاهر التبعية المعتادة عند فتحهم لأي منطقة، فترك

---

[1] محمد الباجي المسعودي، **المصدر السابق**، ص.207.

[2] حقيقة أن الدولة العثمانية لم تخص معارك في سنوات متتالية لضم تونس، فمنذ معركة 1534 بقيادة خير الدين لم تكن هناك معارك حاسمة، إلا بعدما قدوم علج علي بلاد المغرب، والذي بث روح الانتصارات من جديد بالمنطقة، وقد شبهه الكثير بخير الدين في قوته وحنكته، ورغم ذلك فإنه لم يقم هو الآخر بهجمات متواترة على تونس بعد سنة 1570 -التي ذكرناها سابقا-، رغم وجود قاعدة جماهيرية كبيرة ساعدت في تهيئة الوضع لتوسيع النفوذ العثماني نحو تونس، وربما السبب في هذا التأخير راجع إلى معركة ليبانت التي كانت في أكتوبر 1571، والتي اتحدت فيها الكثير من القوى الأوروبية ضد الدولة العثمانية، التي مُنيت بهزيمة تسببت في تحطيم جزء كبير من أسطولها، فأخرهم ذلك عن فتح تونس، وربما مثلما كان أحد أسباب تأخيرهم في مد سيطرتهم نحو تونس، كان كذلك دافع أساسي لهم للثأر من إسبانيا والقضاء عليها نهائيا في الضفة الجنوبية للحوض الغربي للمتوسط. ينظر: البارون ألفونس روسو، **المرجع السابق**، ص، ص.85، 96، زهراء النظام، **المرجع السابق**، ص.72، حسن أميلي، "البحرية العثمانية في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط خلال القرنين 16 و17 من الريادة إلى التبعية"، **المرجع نفسه**، ص.95.

[3] إسماعيل سرهنك، **المرجع السابق**، ص.421.

[4] حسن حسني عبد الوهاب، **المرجع السابق**، ص.131.

بها حامية عسكرية قُدِّرت بحوالي أربعة آلاف انكشاري ونظم أمورهم الحربية، وجعل تونس تحت قيادة حيدر باشا الذي عُين من مركز الدولة العثمانية كما عمل على تنظيم شؤون البلاد التونسية، بحيث عيَّن القاضي والآغا ورتب أمورها وفقا للنظام المعتاد العمل به[1]، كما جعلها في البداية ملحقة ببيلرباي الجزائر[2]، وسار على تونس ما سار من قبل على الجزائر وطرابلس الغرب من مظاهر التبعية الروحية، كالخطبة في منابر المساجد باسم السلطان العثماني والدعاء له، وابتدأت بذلك مرحلة جديدة من الحكم العثماني بتونس[3].

غير أن النظام العثماني الذي وضعه سنان باشا قبل مغادرته البلاد، لم يستمر طويلا وسرعان ما تغير وأصبح ينتقل بين رجال الدولة من طائفة إلى أخرى، إلا أن استقر بيد أسرة حاكمة توارثته بين أبنائها، وهي الأسرة الحسينية[4]، فنجد مثلا سكان الدواخل التونسية رغم تثبيت الحكم العثماني في تونس في بداياته، إلا أنهم لم يجدوا فيه ما اعتادوا عليه، فكانت نتيجة ذلك أنهم ساعدوا الحملة الحفصية-المالطية على تونس سنة 1584، حيث كانت لهم الرغبة في إحياء أمجاد الحكم الحفصي لاعتيادهم على نمط حكم الأسر، ولم يستتب أمن السياسة التونسية خلال العهد العثماني، إلا بعد قيام حكم الأسرة الحسينية[5].

وربما السبب في استقراره بهذا الشكل، أن البلاد التونسية في حد ذاتها يتوفر بها جو حكم الأسر، والمجتمع هناك مهيأ ومعتاد على توارث أسرة معينة لمقاليد الحكم، مثلما حدث زمن الدولة الحفصية، فهي الأسرة التي كانت متحكمة بأمور البلاد شاملة، ويتوارث أبناؤها الحكم فيما بينهم لمدة طويلة، وقد جعلت تونس من أقوى دويلات بلاد المغرب ونظامها من أقوى الأنظمة، ووسعت رقعتها خارج مجالها، فربما البلاد التونسية لم تعتد إلا على هذا النوع من النظام، الذي يمنحها الاستقرار في طريقة الحكم، وهذا ما انعكس على قيام حكم الأسرة الحسينية.

---

[1] حسين خوجة، **الذيل لكتاب بشائر أهل الإيمان في فتوحات آل عثمان**، المطبعة الرسمية العربية، تونس، 1908، ص-ص.2-3.

[2] A. Guellouz et les autres, **Op. Cit**, p.26.

[3] محمد الباجي المسعودي، **المصدر السابق**، ص.209.

[4] فاطمة الزهراء آيت بلقاسم، "الحكم العثماني في الجزائر وتونس -دراسة مقارنة-"، **مجلة القرطاس**، ع.4، جانفي 2017، جامعة أبو بكر بلقايد، ص.43.

[5] عبد الجليل التميمي، "أسس العثمنة الإدارية بالإيالات المغاربية (1565-1591)"، **المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية**، ع.21، سبتمبر 2000، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ص-ص.204-205.

أما عن استكمال عملية إلحاق بلاد المغرب ككل بالدولة العثمانية وتمتين الروابط بينهم -والتي ذكرناها في السابق-، من مختلف مظاهر الإلحاق الرسمي، بدأ عهد جديد من الحكم، كان يخضع لتطورات وتغيرات في التنظيمات السياسية، تتناسب وظروف ومعطيات كل مرحلة وكل إيالة على حدى، ما جعلت الحكم يتسم ببعض المميزات، والتي ظهرت جليا في فترة واحدة بكل إيالة والممتدة من 1710-1830، وهذا ما سنتطرق له بالتفصيل فيما يلي من أجزاء هذه الدراسة.

خامسا: أسس الحكم العثماني في الإيالات المغاربية 1519- 1710

بعد إلحاق بلاد المغرب بالدولة العثمانية في القرن السادس عشر، ولاستكمال عملية تثبيت الحكم العثماني بالمطقة كان لا بد من إرساء قواعده لضمان استمراره، لذلك فور موافقة السلطان على التبعية الرسمية يعتمد قادته في هاته الإيالات أسس حكم تتوافق ومميزات كل واحدة منها وتسهل تغلغل العثمانيين بها، وإن لم تكن للدولة العلية أسس حكم موحدة في جميع الإيالات الخاضعة لها، إلا أنها تشترك في الهدف وهو حفظ الحكم العثماني وضمان استمراره دون المساس بخصوصية المنطقة أو محاولة تغييرها بقدر التكيف معها واحتوائها بالشكل الذي يخدم المصلحة العثمانية.

1- سياسة المحافظة على الأوضاع:

المتعارف عليه غالبا عندما يتم إلحاق منطقة ما بدولة تُسند إدارتها لها، وتخضع لأحكامها وقوانينها، وهذا ما قامت به الدولة العثمانية فور مدّ نفوذها إلى بلاد المغرب، فقد عينت حكام وأرسلت وحدات عسكرية دليلا على تبعية المنطقة لها[1]، ورغم ذلك فقد سعت الدولة العثمانية في سيطرتها على هذه المناطق واخضاعها بأسلوب يتوافق وطبيعة كل بلاد وخصوصيته، ليس هذا فحسب، بل تعتمد كذلك في تسيير هذه المناطق التي امتد نفوذهم نحوها على قوانين الأنظمة السابقة هناك، بعد تكييفها بما يتناسب وطبيعة حكم العثمانيين[2]، فكأنها تجعلها في قالب عثماني يخدمها من جهة ولا يُحدث تغيير كلي على النظام العام لذلك البلد، وبالتالي فقد تميزت السياسة العثمانية في حكمها لمختلف البلدان العربية وبما فيها بلاد المغرب بالمرونة، وعدم اعتمادها قانون قار موحد، وهذا ما كان يُعرف بسياسة

[1] محمد دراج، الدخول العثماني...، **المرجع السابق**، ص.231.

[2] عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، "النظم الإدارية العثمانية في البلدان العربية وأثرها على العلاقات العربية العثمانية"، **مجلة الدارة**، ع.1، 1983، الرياض، ص.102.

المحافظة على الوضع والتي "مثلت حجر الزاوية في الإدارة العثمانية"، وساعدتها بشكل كبير في بسط نفوذها واستمراره بالعديد من المناطق المتوسع على حسابها[1].

وإذا نظرنا بشكل عام إلى بداية السيطرة العثمانية على كل البلاد العربية، نجد أنها عملت قدر المستطاع على تكييف الحكم وفق ظروف كل منطقة وطبيعة سكانها، وخير دليل على هذا أنه لما عارض بعض أهالي مصر الحكم العثماني ببلادهم، رأى السلطان بضرورة فرض قوانيين تتماشى ووضع البلد ذاته؛ فأرسل الصدر الأعظم إبراهيم باشا إلى مصر قصد الاطلاع والتعرف على أحوال البلد وأهاليها من أعراف وعادات وتقاليد حتى تكون المرجعية الأساسية في صياغة قوانين تحكم المنطقة وتنظم شؤونها، فأصدر بناء على ذلك السلطان سليمان قانون نامة خاص بإيالة مصر للعمل على حسن تسيير وإدارة البلاد في القرن السادس عشر، غير أنه إذ ما قابلنا هذا بالحكم العثماني في بلاد المغرب نجده مخالف لذلك، حيث أنه لم يشهد تطبيق لقانون نامة[2]، وهذا ما جعلنا نخلص إلى أن طبيعة ومفهوم العثمنة يختلف من إيالة إلى أخرى.

ومهما اختلف العثمانيون في طريقة حكمهم لهذه المناطق، إلا أنها لم تخرج في مجملها عن تعاليم الديانة الإسلامية، وهذا ما يعكس حرص حكامها على التزام بالعقيدة الإسلامية وحماية المسلمين دون التركيز على التغيير الكلي لنمط الحكم السائد قبلهم، وقد برر حرصهم الديني هذا تدخلاتهم السياسة بالمنطقة، إذ ورد في إحدى المراسلات ما يلي: "لقد توكلنا في هذه الأحوال توكلا تاما بالله سبحانه وتعالى وبعنايته العالية وتوسلنا بسيد الكائنات... لفتح الإيالات ونصرة المسلمين في تلك الديار"، ونلمس تشبث العثمانيين بالدين الإسلامي أكثر في مراسلاتهم لحكام الإيالات التابعة لهم وفي طريقة حثهم على التعامل وفق أحكام الشريعة، ومثال ذلك ما جاء في أحد الفرمانات: "أبذل كما ينبغي ما في وسعك من جهد وسعي في أمور الدين والدولة"، وفي فرمان آخر يذكر: "لصيانة العرض والدين وحماية ناموس الدولة"[3].

---

[1] جميلة معاشي، **الأسر المحلية الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص.5.

[2] عبد الجليل التميمي، "عثمنة إيالات الجزائر وتونس وطرابلس على ضوء المهمة دفتري (1559-1595)"، **المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية**، ع.34، أكتوبر 2006، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ص-ص.31-32.

[3] عبد الجليل التميمي، **المرجع نفسه**، ص-ص.34-35

وهذا ما يؤكد على هدف العثمانيين الأساسي في توسيع نفوذهم، كما يبرر عدم اتباعهم نمط حكم موحد، فاهتمامهم بحماية الإسلام والمسلمين صرف تركيزهم على التفرغ التام لأمور الدولة، فالدولة العثمانية لم يكن لها مشروع تسيير متكامل على مستوى جميع الأصعدة، ولم تسع إلى انتهاج سياسة معمقة تمس دواخل الخصوصيات المحلية، مكتفين فقط بتبعية هذه المناطق، وتعد هذه إحدى السياسات التي ذكرها مكيافيللي في كتابه؛ حيث يقول: "... هناك ثلاث طرق للسيطرة... يسمح لها [الأمير] بالاستمرار في استخدام القوانين السابقة مع دفع الجزية"[1]، وهذه السياسة تتوافق بشكل كبير مع تلك التي طبقها سلاطين آل عثمان في بلاد المغرب والتي ذكرناها في السابق وذلك بانتهاج سياسة المحافظة على الوضع مع إلزام دفع الضريبة كدليل على التبعية للدولة العثمانية.

والمتبع لسياسة العثمانيين في تبني الأنظمة والقوانين السابقة وصبغها بطابعهم الخاص، يدرك أنها أهم ميزة لحكام آل عثمان، فقد اعتمدوها كقاعدة أساسية في بناء دولتهم، مثلما اعتمدوا الكثير من المصطلحات الإدارية، التي أخذوها عن السلاجقة والفرس كمصطلح سنجق[2] وساليانه[3]، واستعملوا البعض منها لفظا ومعنى؛ فنجد مثلا أنهم طبقوا نظام الساليانه في الإيالات المغاربية الثلاث (الجزائر وتونس وطرابلس الغرب)، أين يعتبر الحاكم هناك موظف كغيره يتلقى راتبه بشكل محدد كل سنة، وكانت إرادات الإيالة باسم الدولة العثمانية، فبعد أن تُسدد منها أجور مختلف الجنود والإداريين يتم إرسال ما تبقى منها إلى الخزينة المركزية للدولة العلية في شكل ضريبة سنوية، وقد طُبق هذا النظام بمختلف الإيالات الواقعة على بعد مسافات كبيرة من مركز الدولة العثمانية[4]، وبهذا المعنى، فإن عامل البعد كان أحد أهم الأسباب

---

[1] نيكولو مكيافيللي، **كتاب الأمير**، تر: أكرم مؤمن، ابن سينا، القاهرة، 2004، ص.36.

[2] سنجق: يعرف لغة بأنه علم ولواء دولة ما، وقد اعتمد العثمانيون هذا المصطلح في البداية للتعبير عن اللواء الذي يمنحه السلطان للوالي أو الأمير لدلالة على حكمه لمنطقة ما من الدولة، ثم تطورت دلالة المصطلح لتخص منطقة إدارية تابعة للولاية، أي مجموع السناجق يشكل ولاية عثمانية، وتختلف أهمية هذه السناجق باختلاف رتب حكامها. ينظر: سهيل صابان، **المرجع السابق**، ص.136، إيلبير أورتايلي، **العثمانيون في ثلاث قارات**، تر: عبد القادر عبد اللي، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2014، ص.54.

[3] ساليانه: هي كلمة فارسية، اعتمدها العثمانيون لعدة دلالات، فهي الضريبة السنوية التي كانت تحصلها الدولة من بعض الإيالات التابعة لها، والتي كانت تعرف بمقاطعات الساليانه يتولاها موظفون خصوصيون، كما استعملت للتعبير عن الرواتب الممنوحة سنويا لموظفي الدولة كالولاة وأمراء السناجق قبل عهد التنظيمات. ينظر: صالح سعداوي صالح، **مصطلحات التاريخ العثماني معجم موسوعي مصور**، دار الملك عبد العزيز، الرياض، 2016، مج.2، ص.700.

[4]. Soumeya Louhichi, « Les Frontières De La Régence Ottoman De Tunis », **Arab Historical Review For Ottoman Studies**, n.36, novembre 2007, Fondation Temimi Pour La Recherche Scientifique et l'information, Tunis, p.297-299.

الدافعة للعمل بهذا النظام، وذلك لصعوبة التواصل المباشر والمستمر بشكل سريع بين حكام هاته الإيالات والإدارة المركزية في إسطنبول[1].

والدارس لصيرورة الحكم العثماني ببلاد المغرب، لا شك أنه سيكتشف أن تجربة السياسة العثمانية بالمنطقة لم تدم بنفس الطابع، بل بمجرد ما استقر أفراد الإنكشارية هناك، فرضوا سيطرتهم على الكثير من الأراضي بإيالة تونس وطالبوا السلطة المركزية بأن توثق لهم ذلك، وبالتالي ستتغير طريقة تصرفهم بها، غير أنه وبعد استياء الأهالي من هذا الوضع ألغت الدولة العثمانية وثائق الاستملاك التي استحدثتها، وأعادت إدارة المنطقة إلى حالها السابق، والوضع نفسه شهدته باقي الإيالات المغاربية[2]، وهذا دليل على تركيز السياسة العثمانية على خاصية التكيف مع الظروف والأطراف أكثر من السياسة نفسها.

وفي الإطار ذاته نجد أن ولاة الدولة العثمانية التزموا في تسيير دواخل الإيالات المغاربية وفق النمط التقليدي المعتاد وذلك بطلب وحرص من السلاطين في مختلف فرماناتهم، لكسب أهالي تلك المناطق وتفادي ما قد يحدث من تمردات إثر الوجود العثماني بها، فنجد أن العديد من المناطق التونسية كسوسة والقيروان والمنستير بقية تحت سيطرت القواد المحليين بأمر سلطاني[3].

2- سياسة الحفاظ على الأمن والاستقرار:

رغم تبني العثمانيين سياسة المحافظة على الأوضاع بالإيالات المغاربية الثلاث -كما ذكرنا سابقا-، غير أن هذا لم يمنع من إضافة بعض النظم العثمانية على ما هو محلي، وهذا المزيج بين النظم المحلية والعثمانية شكّل قاعدة أساسية ساهمت في تسيير شؤون البلاد وتجلت في إطار سياسة خادمة وبشكل فعال لهم ولطريقة تسييرهم، لكن وبمجرد ما يتعارض هذا الطرح الجديد على مستوى الجوانب التنظيمية والهيكلية مع معطيات المحيط العام وما اعتاد عليه أهل البلاد، عند الانتقال به من المستوى النظري إلى المستوى التطبيقي-العملي، يقابله الحكام العثمانيون بالعمل وفق مبدأ التعديل

[1] كان عامل البعد بين إسطنبول وبلاد المغرب سببا كذلك في فصل الإيالات المغاربية عن بعضها البعض رغم تشابه أساليب الحكم فيها نوعا ما، حتى لا تُشكل قوة مدمجة قد ترغب في الانفصال بمجالها عن المركز إذا سنحت الفرصة، وهذا دليل على عمق السياسة العثمانية في فرض سيطرتها وكيفية تسييرها لهذه المناطق. ينظر: Mohamed-Hédi Cherif, «Apports Des Turco Ottomans Au Maghreb à L'époque Moderne », **Arab Historical Review For Ottoman Studies**, n.29, Aout 2004, Tunis, p-p.115-116.

[2] Ahmed Saadaoui, « Abdeljelil Temimi, Etudes sur L'histoire du Maghreb Ottoman au XVI[e] Siècle, Publications de la Fondation Temimi pour la Recherche Scientifique et L'inforamation, Tunis 2009 », **Revue d'Histoire Maghrébine**, n.137, Février 2010, Tunis, p.199.

[3] سلوى الهويدي والمهدي جراد، **هيكل القياد**، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 2019، ص.20.

والمراوغات بالقدر الذي يسمح لهم بإعادة استتباب الوضع[1]، هذا ما يجعلنا نخلص إلى أن جوهر السياسة العثمانية المطبقة ببلاد المغرب هو حفظ الأمن أكثر من هيكلة مؤسسات الإيالة بطابع عثماني بحت منذ بدايات سيطرتهم على المنطقة.

وقد كان سلاطين الدولة العثمانية حرصين جدا على مسألة حفظ الأمن، ويظهر ذلك في أمرهم لمختلف الولاة بإرسال رسائل دورية يطلعونهم من خلال على حال الإيالات ومدى استقرار الوضع فيها، وفي هذا المضمار نجد رسالة مؤرخة في 22 ربيع الأول 978هـ/أوت م1570، بعث بها السلطان العثماني لحاكم الجزائر ردا له على رسالته السابقة حول أوضاع الإيالة، ويقول فيها: "... أمرت أن تعمل بعد اليوم كذلك على التدبير والحسن وتبذل قصارى جهدك فيما يتعلق برفاه وأمن البلاد"[2]، فرغم إدراكه بأن أوضاع البلاد مستقرة وأن أهاليها ينعمون بالأمن في ظل حكمه، إلا أنه يحث حاكم الإيالة مرة أخرى على العمل الجدي في مسألة حفظ الأمن، وقد حرص على ضرورة ذلك في أكثر من موضع في رسالته هذه، كقوله: "... تكون قلبا وقالبا مع الأمراء وغيرهم من أعيان الولاية... وتظهر الهمة والإقدام في مجال الحفظ والحراسة..."، "... وتولى الدقة والاهتمام وبالشكل اللازم في مجال حفظ الولاية والبلاد المحروسة وضبط وحماية الرعايا والبرايا"[3]. فالسلطان هنا يشدد على حاكم الإيالة بضرورة حفظ استقرار وضع البلاد وذلك بالتنسيق مع مختلف الأعيان وقادة أنحائها أكثر من فرض قوانين وسياسة عثمانية معينة ويجازيه مقابل ذلك، وكأن مهمة الحاكم هنا تتركز على مدى حفظ استقرار الإيالة لا على مدى نجاح السياسة العثمانية هناك ومدى تطبيق أحكامها.

وفي السياق ذاته لا بد من الإشارة إلى أن حفاظ العثمانيين على الموروث المؤسساتي السابق لعهدهم في الإيالات المغاربية، جاء من منطلق حفظ الأمن والاستقرار، وخاصة فيما يتعلق بالنظام الجبائي الذي يشكل أهم رمز لاستمرار الحكم العثماني بالمنطقة، ولا شك أنه كان كذلك من أكبر المعيقات التي تهز علاقتهم بالأهالي المتعودين على النمط الجبائي التقليدي، فللمحافظة على استمراره ولتجنب أي تمرد قد يحصل من قِبل الأهالي حيال الأنظمة العثمانية بخصوص جباية الضريبة، أخذ

---

[1] محمد الحبيب عزيزي، "حدود العثمنة وإشكالياتها"، **المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية**، ع.41-42، ديسمبر 2010، تونس، ص.394.

[2] فاضل بيات، **المرجع السابق**، ص.33.

[3] **المرجع نفسه**، ص.34.

العثمانيون نظام الأمحال[1] في الإيالة التونسية عن الحفصيين[2]، فهذا ما سيكفل لهم استمرارية الأداء الجبائي، ويضمن عدم معارضته من قبل الأهالي باعتباره تقليد حفصي معتادين عليه.

ليس هذا فحسب، بل كان السلطان العثماني يفرض عقوبات على الحكام والأعيان الذين يستغلون هذه الأنظمة في غير منحاها القانوني، فنجد في رسالة السلطان إلى حاكم إيالة الجزائر بتاريخ 26 ذي القعدة 982هـ/9 مارس 1575، يذكر ما يلي: "...الأمراء هناك [تلمسان] يمارسون الظلم والتعدي عليهم [الأهالي] واستحدثوا بعض البدع، ويأخذون أموالهم خلافا للشرع والقانون ولا يتم التقيد بالأمر المعروف والنهي عن المنكر... سيتم تأديبهم (المعتدين) كما تتحمل أنت تبعة ذلك..."[3]، وهنا يكون السلطان قد حذر حاكم الجزائر بمعاقبته هو كذلك ما لم يقض على مثل هذه الانتهاكات، وما يمكن استخلاصه هنا هو أن الدولة العثمانية اعتمدت على مبدأ تكييف سياستها مع الأهالي والإيالة بصفة عامة، ولو كان ذلك على حساب رجال الدولة أنفسهم.

والواضح أنه مثلما فشل بعض رجال الدولة في استغلال هذه الأنظمة التقليدية، نجح البعض الآخر في الاستفادة منها لتوسيع نفوذهم في البلاد، وهذا ما قام به بعض البايات في الإيالة التونسية، فقد سمحت لهم مهمة قيادة الأمحال بإخضاع الإيالة لسلطتهم بدل الدايات، وذلك نظرا لقوة هذه المؤسسة وفعاليتها، فناهيك عن محورية المهام الموكلة لها كجهاز أساسي في الإيالة، نجد أنها قد خلقت كذلك لقادتها احتكاك كبير ومباشر مع مختلف أعيان البلاد وأهاليها، هذا ما يزيد من تنفذهم أكثر، عكس الدايات الذين كانوا يشكلون أعلى سلطة بالبلاد، ولا يملكون آليات الاحتكاك بالأهالي والأعيان بالقدر نفسه الذي كان لبايات الأمحال[4].

3- القوى المحلية دعامة لتثبيت الحكم العثمانية بالإيالات المغاربية:

---

[1] الأمحال: جمع كلمة محلة، يقال في اللغة حل بالمكان، أي نزول القوم بالمحلة، وهو نقيض الارتحال، وهي عبارة عن مؤسسة سياسية وعسكرية سادت بلاد المغرب قبل الوجود العثماني، وهي عبارة عن سلطة متجولة لها العديد من الوظائف، كحفظ الأمن من خلال مراقبة الطرقات، وجباية الضريبة على وجه الخصوص، ومعاقبة المتمردين، وغيرها من الوظائف التي تبرز هيبة السلطة الحاكمة بالبلاد. ينظر: محمد ابن منظور، **لسان العرب**، تح: عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، القاهرة، د.س، مج.2، ص.972، عائشة غطاس، **ظاهرة الحكم المتجول في بلاد المغرب العربي الحديث: المحلة التونسية أنموذجا**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص-ص.4-5.

[2] محمد الحبيب عزيزي، **المرجع السابق**، ص-ص.394-395.

[3] فاضل بيات، **المرجع السابق**، ص-ص.146-148.

[4] محمد الحبيب عزيزي، **المرجع السابق**، ص-ص.396-397.

بالحديث عن مدى استغلال الحكام العثمانيين على مستوى الإيالات المغاربية للأنظمة والمؤسسات السابقة لعهدهم، نجد أن سياستهم لم تقتصر على تبني الهيكلة المؤسساتية فقط، بل أبقوا كذلك بعض القادة المحليين عليها، فاعتمد حاكم تونس في جمع الضرائب على عائلة ابن صندل الحفصية التي توارثت هذه الوظيفة لأجيال خلال العهد الحفصي، كما تقربوا ممن كانوا يشغلون مناصب مهمة على عهد الحفصيين كالوزير أبو الطيب تاج الخضار الذي أصبح من أهم رجال البيلرباي علج علي، وأطلعه على مختلف القوانين والعادات السائدة في البلاد خلال الفترة السابقة للعثمانيين حتى أنه تمكن من مقابلة السلطان العثماني[1]، دليل على مدى حرص هؤلاء الحكام العثمانيين في فرض سيطرتهم على هذه المناطق بالاستغلال الأمثل لما يمكنهم من ذلك.

الوضع نفسه شهدته إيالة الجزائر، فبعد إلحاقها رسميا بالسلطة المركزية بإستنبول ومع بداية تثبيت النفوذ العثماني وإحلال نظامهم بها واجهتهم معارضة من القوى النافذة محليا، غير أنه لمرونة وحنكة السياسة العثمانية تمكن الحكام من احتواء هذه المعارضة، فإثر وصول المد العثماني إلى إقليم الشرق "قسنطينة" تم رفض حكمهم من قِبل أهاليها، فما كان عليهم سوى التقرب من أهم القوى النافذة هناك وهو الشيخ ابن الفكون[2] قصد مساعدتهم في تنظيم شؤون حكمهم بقسنطينة، وبعدما تم ذلك وتفاديا لإحياء أي معارضة مرة أخرى عينوا عليهم حاكما محليا كباي[3] وأوكلوه مهمة حفظ الأمن وجمع الضرائب[4].

---

[1] محمد الحبيب عزيزي، **المرجع نفسه**، ص-ص.398-399.

[2] الشيخ ابن الفكون: (1580-1663) هو عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم بن يحي الفكون التميمي، نشأ في عائلة عريقة دينا وعلما، تولى زعامة ركب الحج وكانت له ولعائلته العديد من الامتيازات خلال العهد العثماني كالإعفاء الضريبي وإدارة المسجد الكبير. ينظر: حسين بوخلوة، **عبد الكريم الفكون القسنطيني حياته وآثاره (1580-1663)**، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في التاريخ والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2008-2009، ص، ص.51-52، 68، حسين بوخلوة وأحمد الحمدي، "الشيخ عبد الكريم الفكون القسنطيني وإنتاجه الفكري (988-1073هـ/1580-1663)"، **مجلة الخلدونية**، مج.9، ع.1، جوان 2016، جامعة ابن خلدون، ص.61.

[3] محمد الصالح بن العنتري، **المصدر السابق**، ص-ص.57-59. هذا الحاكم هو فرحات باي ابن مراد (1647-1653)، تم تعيينه باي على قسنطينة من قبل باشا الجزائر، بإجماع من أعيان واهالي قسنطينة لثقتهم فيه، فقد كان حاكما عادلا، نظم أمور الإدارة في البايلك، وانضوى على عهده الكثير من الأهالي تحت الحكم العثماني، غير أنه لم يستمر في منصبه هذا بسبب مرضه، فعين الباشا ابنه محمد كباي محله، تحت السلطة الشرفية لوالده فرحات باي إلى غاية وفاته سنة 1664. ينظر: Eugène Vayssettes, **Histoire De Constantine Sous La Domination Turque**, prés. Ouarada Siari-Tengour, ed. Bouchene, Paris, 2002, p, p.81, 84, Ernest Mercier, **Histoire De Constantine**, ed. J. Marle et F. Biron, Constantine, 1903, p, p.229, 231.

[4] Eugène Vayssettes, **Op. Cit**, p, p.81-82.

الواقع هو أن المهمة التي مُنحت لهذا الباي، هي الأساس الذي يرغب في تحقيقه الحكام العثمانيين في المناطق التابعة لسلطتهم، وما يُلاحظ عنهم أنهم في حال عدم قدرتهم على تطبيق سياستهم يستعينون بمن هو قادر على ذلك من العناصر النافذة محليا ودليل هذا ما حدث في بايليك الشرق، فقد لجأوا إلى الأعيان المحليين لاقتضاء الظرفية، وفور التمكن من المنطقة وأهاليها عينوا حاكما عثمانيا على البايليك وهو دالي باي[1]، ليكن بذلك أول باي عثماني تولى حكم بايليك الشرق[2].

مثلما كانت سياسة توريث بعض المؤسسات المحلية من أهم دعائم مشروع العثمنة ببلاد المغرب، تم كذلك الاعتماد على بعض القوى المحلية ذات النفوذ السلطوي أو الروحي[3]، فكانوا بمثابة الحلفاء لهم يشكلون في مجملهم هيئات عملت على ربط السلطة الزمنية "الحكام العثمانيين" بالقاعدة المحلية المتمثلة في الأهالي[4]، إذ كان شيوخ الطرق الصوفية يتحصلون على امتيازات واسعة مقابل التوسط للحكام في الإيالات المغاربية وتسهيل مد نفوذهم في الأواسط السكانية وحمايته[5].

وربما إدراك الحكام لمدى فعالية هذه السياسة في تثبيت الحكم العثماني بالمنطقة جعلهم يعتمدونها بشكل واضح في الإيالات المغاربية الثلاث[6]، ومما لا شك فيه أن تفعيل قوة الزعامات المحلية في هذا

---

[1] دالي باي: (1676-1679) هو أول حاكم عثماني تولى بايلك قسنطينة، كانت سيرته سيئة فقد عرف بالقتل ونهب أموال الأهالي باطلا مدة ثلاث سنوات، إلى أن اشتكى به أهل قسنطينة لباشا الجزائر الذي أمر بإعدامه فورا سنة 1679. ينظر: محمد الصالح بن العنتري، **المصدر السابق**، ص.61.

[2] Eugène Vayssettes, **Op. Cit**, p.88.

[3] ناصر الدين سعيدوني، "**الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية (الجزائر- تونس- طرابلس الغرب) من القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر الميلادي**"، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الرسالة 318، الحولية 31، 2010، جامعة الكويت، ص.65.

[4] جميلة معاشي، **المرجع السابق**، ص-ص.5-6.

[5] أماني سعدالي ووافية نفطي، "دور الطرق الصوفية في دعم الحكم العثماني بالجزائر ما بين القرنين 16-18م"، **المجلة التاريخية الجزائرية**، مج.7، ع.1، جوان 2023، جامعة المسيلة، ص-ص.323-324.

[6] طبق العثمانيون سياسة التقرب من الأسر والزعامات ذات النفوذ المحلي ومنحها العديد من صلاحيات والمناصب بكل من الجزائر وطرابلس الغرب وتونس على حد سواء، ففي إيالة الجزائر نجد أن حسن آغا منح أحد قادة القبائل العربية وهو علي بوعكاز قفطان التولية إثر تقليده منصب مشيخة العرب، الأمر نفسه شهدته تونس حيث يتم تعيين شيخ العرب من قادة القبائل المحلية، فمثلا قبيلة بني زيد تولى مشيختها الترياق بن أحمد الخريجي، وقد كانت لهم صلاحيات واسعة إذ يعتبرون السلطة الفعلية للمناطق الداخلية، ومن أهم مهامهم الفصل في القضايا دون لجوء أصحابها إلى مؤسسة القضاء بالمدن، أما طرابلس الغرب فقد ترك العثمانيين حكم المناطق الداخلية لبعض الزعامات التي توارثت هذه المناصب داخل الأسرة الواحدة، فنجد أن لواء فزان كان تحت حكم أحد الشيوخ وهو المنتصر، وإثر وفاته تولى منصبه ابنه ناصر ينظر: صالح عباد، **الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830**، دار هومة، الجزائر، 2012، ص.69، الهادي

الإطار سيجنب العثمانيين الدخول في الكثير من الصراعات ويسرّع عملية تقبل الأهالي للحكم العثماني نتيجة التأثير المحلي عليهم، علاوة على هذا، فإن الاعتماد على هذه الزعامات يمنحها صفة الحليف المحلي للعثمانيين ما يسمح لها بالحفاظ على نفوذها في نطاق حكم السلطة الجديدة[1]، وبالتالي تسهل على العثمانيين مهمة تثبيت نفوذهم.

نلاحظ من خلال هذا الطرح أن حكم الأقلية العثمانية يقتصر بهذا الشكل على مجالها المركزي المتمثل في عاصمة الإيالة وأهم مدنها الكبرى وعلى أهم الأجهزة المستحدثة من قبلهم هناك[2]، ومن خلال هذا نستخلص أن ميزة الحكم العثماني هي التمركز بالحواضر الكبرى على وجه الخصوص دون التعمق في دواخل البلاد، فمن المحتمل أن يكون عدم وضع السلاطين العثمانيين مسألة مد نفوذهم إلى بلاد المغرب ضمن مخططاتهم[3]، سبب في عدم بروز سياسة العثمنة[4] واضحة الأبعاد.

4- خصوصية نظام الحكم العثماني بالإيالات المغاربية 1519-1710:

إن المتمعن في عملية تقليد المناصب في الإيالات المغاربية يجد أن المناصب المحورية المتحكمة في سلطة القرار تقتصر على الطرف العثماني دون غيره، بينما المناصب ذات البعد التنظيمي كانت بيد القوى المحلية[5]، وبالتالي فقد تميز نظام الحكم العثماني المطبق بهذه المناطق بنوع من الازدواجية

تيمومي، **المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي**، بيت الحكمة، قرطاج، 1999، ص.146، فاضل بيات، **الدولة العثمانية في المجال العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص.575.

[1] هناك الكثير من الأمثلة حول استمرارية مكانة بعض الأسر والزعامات النافذة محليا خلال العهد العثماني، وذلك في إطار التعاون بينهم وبين الحكام العثمانيين، فعلاوة على إبقاء نفوذهم محليا، منحوا لهم الكثير من الامتيازات، ومثال ذلك الشيخ ابن الفكون الذي ذكرنا سابقا أنه ينتمي إلى أسرة عريقة تعود مكانتها إلى ما قبل الوجود العثماني بالجزائر، ونظرا لتعاونه معهم، تم تقليده منصب إمارة ركب الحج، وأعفي من الأداء الضريبي وكذلك تم منحه حق لجوء الفارين من السلطة الحاكمة للمناطق التابعة له، وغيرها من الامتيازات التي زادة من مكانته ومكانة أسرته، والتي مكنته رفقة أسرته من الانخراط في الأحداث السياسية للبلد مع الحفاظ على طابعهم الديني. ينظر: حسين بوخلوة، **المرجع السابق**، ص-ص.67-68، Ernest Mercier, **Elévation De La Famille EL-FEGGOUN**, ed. L. Arnolet, Ad. Braham, Constantine, 1879, p.15.

[2] توفيق البشروش، **جمهورية الدايات في تونس 1591-1675**، شركة أوربيس، تونس، 1992، ص.44.

[3] جاسم محمد شطب، **المرجع السابق**، ص.78.

[4] تم نقل مصطلح "العثمنة" عن المؤرخ عبد الجليل التميمي الذي اعتمده في العديد من دراساته لا سيما مقال "عثمنة إيالات الجزائر وتونس وطرابلس على ضوء المهمة دفتري (1559-1595)" المنشور في المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية.

[5] ربيعة بهلول، **النظام الإداري العثماني في الجزائر ومراحل تطوره 1519-1830**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة أبو القاسم سعد الله، 2015-2016، ص.194.

المتجانسة؛ بحيث أن هناك سلطة مركزية مستوردة تعتبر المتحكم الأول في شؤون البلاد من تشريع وتنفيذ وسلطة محلية مهمتها تنظيم الشؤون الداخلية للبلاد بما يتوافق والسلطة الحاكمة، ولعل هذه هي أهم مرتكزات الاستراتيجية العثمانية ببلاد المغرب لتنفيذ حكمها وضمان استمراريته ولربطه بشكل مباشر مع إسطنبول.

فنظام الدولة العثمانية في الإيالات التابعة لها يقوم على ثلاثة أسس، وهي: تأمين الإيالات من المخاطر الخارجية[1]؛ والذي يعتبر المهمة الجوهرية للمؤسسة العسكرية، وكذلك جمع الضرائب لحاجتهم بها سواء على مستوى الإدارة المركزية أو الأطراف ما استدعى وجود إدارة مالية[2]، إضافة إلى مهمة الفصل في القضايا باعتبارها السلطة الرسمية القائمة بالإيالة، والذي تطلب بدوره توفر إدارة قضائية، ودون ذلك فقد كان من وظائف المؤسسة الاجتماعية التي أنيط بإدارتها للعناصر المحلية، ونظرا لاحتكاكها المباشر مع الفئات الاجتماعية كانت بمثابة الفاصل بينهم وبين السلطة الحاكمة ما وسّع من الهوة بين الطرفين، فبقيت الهياكل المحلية لهذه المناطق على سماتها السابقة للوجود العثماني هناك[3].

وبتفعيل أساسيات هذه السياسة داخليا تم تثبيت النفوذ العثماني ببلاد المغرب وأُطرت طبيعة التبعية المغاربية للدولة العثمانية، والتي من أهم مظاهرها وجود حاكم عثماني، وصك العملة باسم السلطان والدعاء له في منابر المساجد[4]، إضافة إلى تقيد الحكام بالفرمانات التي يرسلها السلطان لتعيينهم

---

[1] كان السلاطين العثمانيين في غاية الإدراك بضرورة الدفاع على كل مسلم بغض النظر عن انتمائه، فقد كانت هذه المهمة الرئيسة للعثمانيين في المناطق المتوسع على حسابها، ولا شك أن تكون الأساس اللازم للنظم العثمانية المطبقة في مختلف الأقاليم العثمانية ومن بينها بلاد المغرب، وهذا ما يفسر ازدواجية الوظيفة العسكرية والسياسة-الإدارية وحصرها في الطائفة العسكرية دون غيرها في بعض الإيالات. ينظر: عبد الجليل التميمي، **دراسات في التاريخ العربي العثماني 1453-1918**، مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية، زغوان، 1994، ص.90، دلندة الأرقش وآخرون، **المرجع السابق**، ص.42.

[2] كانت المؤسسة المالية تعرف بالخزينة، وهي ذات طابع عثماني، يشرف عليها الخزناجي وهو الوزير الأول وأمين الصندوق، ويعتبر منصبه هذا مهم جدا، فإذا كانت مهمة الداي هي الإشراف المعنوي على الخزينة، فمهمة الخزناجي فعلية تتعلق بإدخال وصرف موارد الدولة، بينما المؤسسة الوظيفية لها والتي كانت تُعنى بجمع الضرائب فهي تقليد محلي -كما ذكرنا سابقا-، تجنبا -ربما- لأي تمرد قد يقع نتيجة تغييرها من قبل القوة العثمانية. ينظر: ناصر الدين سعيدوني، "الخزينة الجزائرية 1800-1830"، المجلة التاريخية المغربية، ع.3، جانفي 1975، تونس، ص-ص.18-19، A. De Voulx, **Tachrifat Recueil De Notes Historiques Sur L'administration De La Régence d'Alger**, ed. imprimerie du gouvernement, Alger, 1852, p.19.

[3] الغالي غربي، **المرجع السابق**، ص-ص.66-67.

[4] عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، **المرجع السابق**، ص.112.

أو لتطبيق أحكامه[1]، وربط المنطقة عسكريا بالدولة العثمانية عن طريق إرسال بعثات عسكرية[2]، ورغم تغيير بعض هياكل الحكم العثماني ببلاد المغرب على غرار الجزائر خاصة خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر؛ إلا أن النمط بقي نفسه ولم يخرج عن الإطار العثماني العام[3].

ففي إيالة الجزائر، نجد أنه بعدما تثبت الحكم العثماني بها على عهد البيلربايات، شهدت المنطقة ترسيم أولى سمات التبعية للدولة العثمانية وكان أهمها إرسال المتطوعين من بلاد الأناضول كمجندين في بلاد المغرب، وإرسال فرمانات خاصة بتعيين هؤلاء البيلربايات من طرف السلطان، وأخرى تتعلق بتسيير شؤون الإيالة[4]، غير أن هذا النظام تم استبداله بحكم الباشاوات سنة 1587، والذي تم إقراره بالأساس لحفظ تبعية الإيالة الجزائرية للدولة العثمانية، حتى لا تنفرد طائفة رياس البحر بحكمها وتستقل بها، ما يؤكد لنا أن مظاهر التبعية المعمول بها في مرحلة البيلربايات استمرت[5]، مع التأكيد عليها بإرسال مبعوث من الباب العالي برتبة باشا وتحديد مدة حكمه بثلاثة سنوات[6]، للتحكم فيه وفي الإيالة أكثر وضمان استمرار تبعية المنطقة للدولة العثمانية.

وبالفعل فقد استمرت تبعية الجزائر للدولة العثمانية في هذه المرحلة، ودليل ذلك أن الباشا كان يولي أهمية كبرى لتحقيق مظاهرها؛ كإرسال هدايا للسلطان وغيرها من المظاهر المعبرة عن ولائه له، حتى ينال رضاه من جهة، ويتمكن من الحصول على تجديد لعهدته هذه من جهة أخرى[7]، غير أن تولية الباشاوات هذه لم تتم بنفس الفاعلية، إذ أصبح الحكم بشكل رسمي بيد طائفة الجيش الإنكشاري سنة 1659، مع الإبقاء الصوري على تعيينات الباشاوات المركزية[8].

---

[1] عبد القادر كركار، العلاقات الجزائرية العثمانية 1518-1830 بين التبعية والاستقلال من خلال نظام الحكم والمواقف"، **مجلة آفاق فكرية**، مج.11، ع.1، ماي 2023، جامعة جيلالي ليابس، ص-ص.122-123.

[2] حنيفي هلايلي، **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، دار الهدى، عين مليلة، 2007، ص.11

[3] ربيعة بهلول، **المرجع السابق**، ص.127.

[4] هجيرة غراف، **السلطة والمؤسسة العسكرية في الجزائر خلال العهد العثماني (1519-1671)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (ل.م.د) في التاريخ الحديث، جامعة وهران، 2020-2021، ص-ص.264-265.

[5] محمد بن سعيدان، **التطورات السياسية والاقتصادية لإيالة الجزائر خلال القرن 11هـ/ 17م**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي اليابس، 2018-ص.44.

[6] محمد بن ميمون الجزائري، **التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية**، تح: محمد بن عبد الكريم، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ط.2، ص.34.

[7] صالح عباد، **المرجع السابق**، ص.276.

[8] حبيبة عليليش، **طبيعة الحكم العثماني وآلياته في الجزائر 926-1246هـ/ 1519-1830م**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في تاريخ المغرب العربي الحديث، جامعة الجزائر 2، 2020-2021، ص.122.

والحقيقة أن تولية طائفة الإنكشارية هذه للحكم لم تغير من مفهوم تبعية الجزائر للدولة العلية لدى السلطان رغم ما بدى منها، إذ يعد الجيش الإنكشاري بصفة عامة من أهم القواعد التي يعتمدها السلطان على مدار حكم الدولة العثمانية، وبالتالي فإن سيطرته على الحكم وإن غيرت -نوع ما- من مفهوم التعيين على مستوى الإيالة، كون الحاكم الفعلي كان من اختيار السلطان؛ إلا أن ذلك لم يؤثر على تبعيتها للدولة العثمانية التي استمرت مثلما كانت في السابق ولم يلغ مبعوث السلطان للإيالة، ورغم ما بدى من الآغاوات على مستوى السياسة الداخلية للإيالة[1]، إلا أن ذلك لم يمس وضع التبعية الذي كانت عليه إيالة الجزائر مع الدولة العثمانية واستمرت علاقاتهما بنفس النمط السابق وبكل إحكام، ودليل ذلك أن السلطان نفسه صادق على حكم الآغاوات في الجزائر بعدما أرسل له أحدهم عريضة يشرح فيها فحوى نظامهم[2]، وأن الآغاوات استمروا في العمل بمظاهر التبعية المعهودة، وعلى رأسها إرسال الهدايا للسلاطين العثمانيين، والالتزام بمساندة الدولة العثمانية في حروبها الخارجية[3].

وتعد استشارة السلطان في مسألة تعيين الحكام وتغييرهم من طائفة إلى أخرى من أهم ما كان يقوم به الولاة العثمانيون في الجزائر والذي استمر حتى عهد الدايات الأول[4]، وهذا ما يعبر في حد ذاته عن تبعيتهم له، بل وحتى في المرحلة التي أصبح فيها الحكم مزدوج على عهد الدايات الأول، إذ ظل الباشاوات يرسلون من إسطنبول ويتم تعيين الدايات على مستوى الإيالة[5]، إلا أن مظاهر التبعية المعتمدة منذ بداية العهد العثماني ظلت مستمرة، وأبرز دليل على ذلك استمرار تعيينات السلطان للباشوات، والعمل وفق النظم المعتمدة في السابق[6].

لم تقتصر التحولات التي شهدها جهاز الحكم خلال العهد العثماني على الجزائر فقط، بل كل الإيالات المغاربية تقاسمت هذه التغييرات، فبعدما كان البيلرباي يحكم كل من تونس وطرابلس الغرب

---

[1] المنور مروش، **دراسات عن الجزائر في العهد العثماني القرصنة، الأساطير والواقع**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ج.2، ص.266.

[2] أحمد السليماني، **النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني**، مطبعة حلب، الجزائر، 1993، ص.15.

[3] أمين محرز، **الجزائر في عهد الآغاوات 1659-1671**، دار البصائر، الجزائر، 2013، ص، ص.80، 100.

[4] أحمد السليماني، **المرجع السابق**، ص.16.

[5] رجاء رهيوي، **دايات الجزائر صور وأبعاد (1671-1830)**، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 2007-2008، ص.2.

[6] أحمد السليماني، **المرجع السابق**، ص.17.

إلى جانب الجزائر[1]، تم تغيير نمط الحكم هذا خشية أن يستقل البيلرباي بحكم بلاد المغرب[2]، وأصبح كل حاكم يتولى إيالة واحدة[3]، فاستحدث بإيالة تونس حكم الدايات الذين عنوا بتسيير شؤون الإيالة رفقة الباشا المرسل من إسطنبول كنائب عن السلطان، وقد تمكن البعض من هؤلاء الدايات من الجمع بين لقب الباشا والداي[4]، ويبدو أن السلطان كان موافق على حكمهم هذا فأرسل لأحد الدايات فرمان بذلك[5].

وقد كان هؤلاء الدايات يقرون بتبعية الإيالة التونسية للدولة العثمانية، ومن مظاهر ذلك أنهم كانوا يرسلون مساعدات عسكرية كلما احتاجت الدولة لذلك؛ وقد تمثلت في سفن مجهزة بالعتاد والجند للمشاركة إلى جانب الدولة العثمانية في حروبها الخارجية[6]، كما كان لقرارات السلطان أثر واضح في سياسة تونس الخارجية وفي علاقاتها مع مختلف الدول باعتبارها أحد الإيالات التابعة لها، وكان الدايات يلتزمون بما يقره السلطان العثماني وإن خالف ذلك مصالحهم وقرارتهم[7].

ومثلما برز منصب ودور الداي وحل محل الباشا، انتقل منه مع سنة 1613 الدور القيادي لصالح الباي[8]، ويبدو أن مهمة قيادة الأمحال[9] قد ساعدته بشكل كبير في فعالية منصبه، فالأكيد أن احتكاكه بالقاعدة الشعبية المحلية وسيطرته على جيش الأمحال ومهمة جمع الضرائب قد زادت من فعاليته وأسست للنفوذ واسع على مستوى الإيالة، ومنها تمكن من التغلب على الداي في قيادة الإيالة التونسية.

---

[1] ربيعة بهلول، **المرجع السابق**، ص.127.

[2] يعبر حكم البيلربايات في حد ذاته عن تبعية الإيالات المغاربية للدولة العثمانية، فقد كان لقادته الدور المحوري في تثبيت الحكم العثماني بالمنطقة وتعميمه عليها، ومهما كان فإن ذلك لا يلغي هذا دوره البارز، والذي أسس من خلاله لمبدأ التبعية العثمانية وربط علاقات الأطراف بالمركز. ينظر: هجيرة غراف، **المرجع السابق**، ص.255.

[3] دلندة الأرقش وآخرون، **المرجع السابق**، ص.41.

[4] محمد الباجي المسعودي، **المصدر السابق**، ص، ص.210، 212.

[5] توفيق البشروش، **المرجع السابق**، ص.68.

[6] محمد العايبي وموسى بن موسى، "الدايات في تونس العثمانية، تاريخهم وأبرز إنجازاتهم السياسية والعسكرية (1591-1705)"، **مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية**، مج.8، ع.3، جوان 2023، جامعة الشهيد حمة لخضر، ص.935.

[7] البارون ألفونص روسو، **المرجع السابق**، ص.112.

[8] محمد العايبي وموسى بن موسى، **المرجع السابق**، ص.932.

[9] عائشة غطاس، **المرجع السابق**، ص.45.

وقد استمرت مظاهر تبعية الإيالة التونسية للدولة العثمانية مع بداية عهد البايات، إذ نجد أن مراد باي[1] قد راسل السلطان من أجل تزويد الجيش الإنكشاري على مستوى الإيالة بعناصر جديدة، كما أن السلطان يمثل مرجعيتهم في حل مختلف صراعاتهم الخارجية، ويلتزمون بما تقره فرماناته، في المقابل نجد أن الدولة العثمانية لم تعارض اعتلائهم السلطة في تونس، بل قد منحت لأحد البايات لقب داي وباشا[2]، ويعتبر نظام البايات هذا الفترة التي أسس فيها لحكم الأسر المتوارث، والتي سنتطرق لها بالتفصيل في ثنايا هذه الدراسة.

مرّ كذلك الحكم العثماني بطرابلس الغرب بمراحل عديدة مثل بقية الإيالات المغاربية الأخرى، فبعد ضمها للفضاء العثماني بمدة؛ أرسل السلطان فرمان يقضي بتعيين بيلرباي وقاضي لتسيير شؤون الإيالة على ما تقره السياسة العثمانية، واستمر السلطان في مراقبة أوضاع الإيالة، وقد كان يكرم حكامها في حال ما يلتزمون بقراراته ويحققون انتصارات في حروبهم المشتركة، بأن يرسل لهم الخلعة والسيف، ومن مظاهر تبعية إيالة طرابلس للدولة العثمانية أنها كانت شأنها شأن تونس والجزائر ترسل مساعدات عسكرية للدولة العثمانية في إطار تعاوني بين المركز والأطراف[3].

هذا، وما دمنا بصدد الحديث عن طبيعة الحكم العثماني بإيالة طرابلس الغرب، لا بد من الإشارة إلا أنها هي الأخرى لم تثبت على نمط حكم واحد، بل سرعان ما انقضى الحكم الفعلي للباشاوات وحل محله حكم الدايات، فقد تمكنت الطائفة العسكرية من تفعيل سيطرتها على الإطار السياسي[4]، ويبدو أن الجند الإنكشاري كان يسير على نفس الخطط في بلاد المغرب، فمستهل القرن السابع عشر تميز بسيطرتهم على السلطة في إيالاته الثلاث.

وقد عمل دايات طرابلس الغرب على ربط الإيالة بالدولة العثمانية مثلما عهدت عليه في السابق، وذلك بأن يشركوها في حل النزاعات القائمة بدواخل البلاد، كما كان السلطان يولي في الكثير من الأحيان هؤلاء الدايات على رأس الإيالة وذلك باتفاق مع الجند الإنكشاري المرابط هناك، وإن تمت هذه العملية

---

[1] مراد باي: هو من مماليك الإيالة التونسية، تولى منصب الباي بعد وفاة سيده رمضان باي، وكان ذلك على عهد يوسف داي، راسل الباب العالي وتحصل على رتبة باشا في حدود سنة 1632، نظير حنكة سياسته وحسن تدبيره، تخلى بعد ذلك على قيادة الأمحال لابنه محمد، غير أنه توفي في السنة نفسها. ينظر: محمد ابن أبي الدينار، **المصدر السابق**، ص-ص.214-215.

[2] البارون ألفونص روسو، **المرجع السابق**، ص، ص.149، 152.

[3] أوغور أونال، **طرابلس الغرب في الوثائق العثمانية**، تر: صالح سعداوي، سجيل أوفاست، إسطنبول، 2013، ص، ص.25، 31.

[4] النائب الأنصاري، **المصدر السابق**، ص-ص.225-226.

على المستوى المحلي فقط، ودون تدخل من السلطان؛ فإن ذلك لا يعني أنهم خرجوا عن طاعته أو رفضوا تعييناته، ودليل ذلك أنه كلما بعث لهم أمر سلطاني يقضي بإلغاء حكم الداي القائم، فإنهم يلتزمون به دون استشارة الداي نفسه[1]، أما الدايات الذين يرضى السلطان بحكمهم فيمنحهم لقب الباشا[2].

ومن مظاهر التزام الدايات بتبعيتهم للدولة العثمانية، أنهم كانوا عند تولي أحدهم حكم طرابلس الغرب يسعى لكسب ود السلطان ونيل رضاه ورجال دولته في اسطنبول؛ فيرسل لهم الهدايا[3]، التي كان لها أثر كبير على سير العلاقات والتحكم بها، فقد كانت أحد المعايير الملزم العمل بها للحصول على المناصب وتسييرها، إلى جانب هذا فمن أبرز مظاهر تبعية هذه الإيالة للدولة العلية، أن يوجه السلطان سياسة طرابلس الغرب الخارجية مثل باقي الإيالات المغاربية، ويفرض عليها ضرورة احترام الدول التي تجمعها اتفاقيات صلح مع الدولة العثمانية، ويحثهم على عدم التعرض لسفنها في البحر[4].

وبناء على ذلك، فمهما كان الجدال القائم على خلفية تعيينات الولاة، ومهما حدث من تغيرات فإننا لم نلمس تحول جذري في طبيعة الحكم العثماني في هاته الإيالات، ولم نجد أي تغيير على مستوى علاقاتها بالباب العالي وتبعيتها له حتى القرن السابع عشر -مثلما ذكرنا أعلاه-، فقد استمرت عمليات التعيين والموافقة من طرف السلطان واستمرت العلاقات الديبلوماسية بين مركز السلطة والإيالات الثلاث كما استمر تركيز الولاة على التجنيد من بلاد الأناضول لحماية والحفاظ على أمن حدود الدولة من الناحية الغربية في إطار تبعية المنطقة للدولة العثمانية[5]، من بداية العهد العثماني ببلاد المغرب إلى غاية القرن السابع عشر -كما بيَّنا في السابق-، وذلك لأن النظام المعمول به في إطار تبعية كل إيالة للدولة العثمانية يتغير بحسب الحاجة والظرفية آنذاك، غير أن الأحداث التي شهدتها الإيالات المغاربية خلال القرن الثامن عشر -التي سنعرضها لاحق- أثرت على طبيعة الحكم العثماني بها[6]، فهل كان لذلك تداعيات على مظاهر تبعية هذه الإيالات للباب العالي؟ هذا ما نرغب في التركيز عليه في الفصل الثاني.

---

[1] شارل فيرو، **المصدر السابق**، ص-ص.141-142.

[2] محمد ابن غلبون، **المصدر السابق**، ص.186.

[3] شارل فيرو، **المصدر السابق**، ص.145.

[4] إيتوري روسي، ليبيا...، **المرجع السابق**، ص، ص.303، 308.

[5] عبد الجليل التميمي، "أسس العثمنة ..."، **المرجع السابق**، ص.205.

[6] أندري ريمون، **المدن العربية الكبرى في العصر العثماني**، تر: لطيف فرج، دار الفكر للدراسات، القاهرة، 1991، ص-ص.27-28.

الفصل الثاني: مظاهر تبعية الإيالات المغاربية للدولة العثمانية (1705-1861)

أولا: تزكية السلطان العثماني لباشوات الإيالات المغاربية

ثانيا: التعاون العسكري بين الإيالات المغاربية والدولة العثمانية

ثالثا: الدلالات الرمزية للسلطة العثمانية بالإيالات المغاربية

رابعا: تدخل الدولة العثمانية في السياسة الخارجية للإيالات المغاربية

شهدت الإيالات المغاربية خلال القرن الثامن عشر جملة من التغييرات على مستوى المؤسسة السياسية والعسكرية، ساهمت فيها عوامل داخلية وأخرى خارجية، فأثرت على طبيعة الحكم العثماني بالمنطقة، التي ألحقت بشكل مباشر باللدولة العثمانية منذ القرن السادس عشر، غير أن المُطلع على حيثيات هذه التغييرات يَخلص بأن الهدف الأساسي من إحداثها هو التأسيس لنظام أسري وراثي بتونس وطرابلس الغرب ومحاولة الانفراد بالحكم ابتداء من 1710 في الجزائر دون السماح للسلطان بالتدخل في تعيين الحكام، وعلى الرغم من ذلك فقد استمرت الروابط التقليدية التي اتسمت من خلال بعض مظاهرها بالتبعية وبنوع من المرونة في تسيير الحكم والتي تسمح بتكييف هذه الإيالات مع أوضاعها المحلية من جهة ومع مقتضيات السلطة العلية من جهة اخرى، ويبرز ذلك أكثر من خلال المظاهر المتحكمة في علاقة الأطراف بالمركز.

أولا: تزكية السلطان العثماني لباشوات الإيالات المغاربية

شهدت الإيالات المغاربية مع بداية القرن الثامن عشر جملة من التغييرات على المستوى السياسي، انجر عنها قيام حكم الأسر بكل من تونس وطرابلس الغرب ونظام الدايات بالجزائر، وإلى جانب ذلك أحدثوا تغيير على مستوى تعيين الحكام بالإيالات -لا يسعنا المجال هنا للتفصيل فيه؛ لارتباطه أكثر بالمظاهر المعبرة عن الانفصال في الفصل الثالث-، وكان من نتائج تلك التغييرات أن أصبحت الإيالة هي المخول الأول لاختيار وتعيين هؤلاء الحكام، وما على السلطان العثماني سوى الموافقة عن طريق فرمان التزكية.

1- إرسال السلطان فرمان التولية:

كان يتم تعيين حكام الجزائر من مرحلة البيلربايات وصولا إلى مرحلة الدايات الأولى بشكل مباشر من طرف السلطان، غير أنه بعد أحداث سنة 1710 التي تعتبر سنة مفصلية في هذا الشأن، تغيرت طريقة تعيين الداي وأصبحت تتم على مستوى الإيالة، بعدما استجاب السلطان لهم وألغى مبعوثه إلى هناك برتبة باشا، وجعل حاكم الإيالة يجمع بين لقب الداي والباشا[1]؛ وهو علي شاوش (1710-1718)[2]

[1] E. Cat, **Op. Cit**, p-p.314-315.

[2] علي شاوش: (1710-1718) من أبرز دايات إيالة الجزائر، تميز عهده بالاستقرار وشهد أكبر تحول في طريقة تعيين الحكام بالجزائر بعد رفضه للمثل السلطان وسيطر على الحكم بمفرده، توفي سنة 1718. ينظر: عبد الكريم شوقي، "تطور الوضع السياسي والعسكري بالجزائر في عهد الدايات الباشوات الفترة الأولى"، **مجلة الحوار المتوسطي**، مج.15، ع.1، جوان 2025، جامعة سيدي بلعباس، ص.160.

الذي كان أول من طالب بذلك وحد من ازدواجية السلطة في الإيالة وجمع المنصبين في شخصه[1]، مع الحفاظ على شرط موافقة السلطان على تعيين الحاكم المختار في اطار ما يسمى بشرعية الحكم، حيث التزم بتزكية حكم الداي عن طريق إرساله فرمان من إسطنبول[2]، وتعتبر هذه العملية أحد مظاهر استمرار تبعية الإيالة للدولة العثمانية.

وقد وفَّرت المكتبة الوطنية الجزائرية العديد من الوثائق حول مسألة تزكية السلطان لحكم دايات الجزائر، وهي عبارة عن فرمانات كانت تبعث للدايات تأكيدا على توليتهم منصب حكم إيالة الجزائر ومثال ذلك الرسالة التي بعث بها السلطان محمود الأول (1730-1758)[3] إلى الداي محمد باشا في تاريخ 6 رجب 1162هـ/21 جوان 1749م، ليعينه على منصبه برتبة داي وباشا، في قوله: "... يكن في علمك أنت أمير الأمراء لكرمتك عندي... أنت هو المتصرف"[4].

وفي فرمان آخر بعث به السلطان مصطفى الثالث (1757-1773)[5] إلى محمد باشا داي، بتاريخ 17 ربيع الأول 1180هـ/22 أوت 1766م، يذكر فيه سبب تزكية حكم الداي محمد باشا، وذلك لكونه الأكثر استحقاقا، نتيجة ما أبداه من حسن تسيير وإدارة، ولانتخابه أساسا من طرف آغا الأوجاق والضباط وأكابر الديوان والعلماء، فجاء فرمان السلطان[6] هذا ليؤكده على منصبه، كما يبين له أهم الوظائف الواجب الالتزام بها من حماية الرعية والإيالة من أي هجمات خارجية وإقرار وحفظ أمنها واستقرارها[7].

وقد استمر السلاطين العثمانيين في العمل بنفس النسق، فلم نجد أي منهم بعد اعتلائه للعرش العثماني قد غير من طريقة تعيين حكام إيالة الجزائر، بل منذ حادثة 1710 بقي العمل بطريقة التزكية

---

[1] عائشة غطاس وآخرون، **المرجع السابق**، ص.57.

[2] ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر...، **المرجع السابق**، ص.67.

[3] محمود الأول (1730-1758): تولى حكم الدولة العثمانية زمن اضطراب أوضاعها فعمل على جلب بعض الخبراء والضباط الأوروبيين لتحديث الجيش وتقويته، قاد خلال عهده العديد من الحروب فتمكن هزم الصفويين وروسيا. ينظر: إبراهيم حسنين، **سلاطين الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2014، ص-ص.372-373.

[4] **و. أ. م. و. ج**، مج. 3190، م.1، و.1.

[5] مصطفى الثالث (1757-1773): تولى العرش العثماني وسنة اثنتان وأربعون سنة، حنكته السياسية مكنته من ربط علاقات مع العديد من الدول الأوروبية، دخل في حرب مع روسيا لكنه فشل في الحد من توسعها على حساب دولته. ينظر: إبراهيم حسنين، **المرجع السابق**، ص-ص.374-375.

[6] محتوى فرمان تزكية حكم محمد باشا في الملحق رقم (1)، ص.301.

[7] **و. أ. م. و. ج**، مج. 3190، م.1، و. 12.

إلى غاية نهاية العهد العثماني بالبلاد، فعند وفاة أو اغتيال أو عزل الديوان أي داي يعوض بآخر على مستوى الإيالة ثم يرسل السلطان فرمان يزكي به حكم الداي الجديد، وهو ما قام به السلطان عثمان الثالث، حيث عمل على تزكية الداي علي باشا في منصبه هذا بتاريخ 6 جمادى الأول 1170هـ/17 فيفري 1755م، بعدما راسله هذا الأخير بخبر وفاة الداي السابق محمد باشا، كما نستشف من خطاب السلطان في نص هذا الفرمان أن تزكيته جاءت بعد إجماع رجال الدولة بالإيالة من عساكر وسياسيين وأعيان محليين على توليت علي باشا برتبة داي[1].

في المقابل نجد أن الدايات أنفسهم كانوا يراسلون السلاطين طلبا لفرمان تزكية حكمهم على رأس الإيالة، وهذا ما قام به حسين داي (1818-1830)[2] سنة 1818 بعدما تم تعيينه، حيث أرسل رسالة إلى السلطان العثماني أظهر فيها جميع مظاهر التبعية والخضوع للدولة العلية وطريقة تسييره للإيالة بما يخدم المصلحة العثمانية وينال رضا السلطان، وذلك للظفر بموافقته على حكمه وتزكيته اعترافا بتبعيته له[3]، فالظاهر أن فرمان التزكية هذا؛ مثلما يضمن للسلطان تبعية الإيالة له، فهو يخول للحكام التصرف في الإيالة بإقرار سلطاني يعزز استقرارهم في منصبهم أكثر.

ومن هنا نستنتج أنه مهما تغيرت طريقة تعيين الدايات، والتي كانت تتم بالأساس بالانتخاب من طرف العناصر المحلية في الديوان ومختلف أعيان البلد، غير أن عملية التولية لا تتم إلا بتزكية السلطان لحكم هذا الداي، والتركيز على تبيين مهامه والتي هي من مهام الدولة العثمانية من حفظ وصيانة أمن البلاد والرعية، وذلك في إطار روابط تبعية إيالة الجزائر للدولة العثمانية، وهذا ما يوضح أن دور السلطان كان بمثابة الحاكم العام، وأن لفرمانه هذا دور أساسي في استكمال عملية تولية الداي لمنصبه، إذ يعطيه الشرعية في الحكم.

---

[1] **و. م. و. ج**، مج. 3190، م.1، و.3.

[2] حسين داي: ولد بأزمير سنة 1769 إلتحق منذ صغره بمدرسة عسكرية كجندي وترقى في المناصب إلى أن تولى مهمة خوجة الخل بالجزائر ثم أصبح عضو في الديوان تولى حكم الإيالة سنة 1718 ويعد آخر داياتها. ينظر: يسرى وادة ومحمد ودوع، "الداي حسين واحتلال الجزائر 1830 مقاربة جديدة من خلال الكتابات التاريخية الجزائرية"، **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية**، مج.16، ع.2، ديسمبر 2024، جامعة سيدي بلعباس، ص.203.

[3] يوسف صاريناي، **الجزائر في الوثائق العثمانية**، تر: فاضل بيات ومحمد صالح الشريف، دار الوراق، الجزائر، 2017، ص-ص.130-131.

كان لفرمان التزكية بتونس نفس الأثر، فمع قيام حكم الأسرة الحسينية بتونس سنة 1705، أرسل أول باياتها وهو حسين بن علي التركي (1705-1735)[1] وفد إلى السلطان العثماني، للحصول على فرمان التزكية، فكان رد هذا الأخير بالإيجاب؛ إذ وافق على توليته الحكم بالإيالة التونسية، وقد كان لذلك أثر كبير على الباي والبلاد، إذ أقام حفلا قرأ فيه نص الفرمان بحضور كبار رجال الدولة[2]، وهذا دليل على مدى أهمية هذا الفرمان لدى البايات، وما يعكس ذلك بوضوح هو أنه فور تولية البايات يراسلون السلطان قصد الحصول على تزكيته، فلو لم يكن لذلك أثر لما اكتفوا بالتعيين المحلي دون العودة للسلطان.

ومثلما كان هذا الفرمان مهم لدى بايات تونس، فإنه لم يقل أهمية عن ذلك لدى باشوات طرابلس الغرب، فعند إرسال فرمانات التزكية لحكم أحمد (1711-1745)[3] ثم يوسف باشا القرمنلي (1795-1832)، استقبلاه رفقة كبار رجال الدولة العلماء وضربة المدافع كإجراء لمراسيم التعيين، لتتوافد بعدها جماعات الأعيان وعامة الناس لاحتفال بالحاكم الجديد وتهنئته، وكانت طريقة التولية في تونس هي نفسها المطبقة بطرابلس الغرب، عند تنازل الحاكم عن منصبه لآخر يتم مراسلة الباب العالي للحصول على فرمان تزكية الحاكم الجديد، وهذا ما قام به يوسف باشا الذي طلب فرمان لنفسه عندما أراد أن

---

[1] حسين بن علي التركي (1670-1740): هو أبو محمد حسين بن علي تركي، من جزيرة كريت اليونانية، قدم والده إلى تونس أيام حكم الأسرة المرادية، وانخرط في خدمتهم كقائد لأزِمَّة الأعراب، وتقلد ابن حسين العديد من المناصب كقيادة عمل الأعراض والجريد، ثم عُين كاهية على عهد الباشا إبراهيم بن شريف باي داي، وبعد انهزام هذا الأخير في أحد معاركه ضد الجزائر، بايع أعيان الحاضرة تونس وأهاليها وأعضاء الديوان حسين بن علي باي عليهم في منتصف شهر جويلية 1705، فأمر الإنكشارية بتعيين أحد أقاربه وهو محمد خوجة كداي، كانت له سيادة صورية، أما في الواقع ما هو إلا خادما للباي لا يعلو على سلطته وقرارته، وعندما أراد عكس ذلك قام الباي بتنحيته، شهدت فترة حكم هذا الباي الاستقرار والأمن الذي لم ينعم به أهالي تونس منذ فترة طويلة. ينظر: محمد بن عثمان السنوسي، **مسامرات الظريف بحسن التعريف**، تح: محمد الشاذلي النيفر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1994، ج.1، ص-ص.88-89، البارون ألفونص روسو، **المرجع السابق**، ص.161، Narcisse Faucon, **La Tunisie Avant Et Depuis l'Occupation française**, ed. Augustin Challamel, Paris, 1893, T.1, p.156.

[2] حسين خوجة، **المصدر السابق**، ص.21.

[3] أحمد القرمانلي: هو أحمد بن يوسف بن محمود بن مصطفى القرمانلي، أول حاكم للأسرة القرمانلية، تنحدر أسرته من مدينة قرمان ببلاد الأناضول، وُلد بطرابلس ونشأ بها، وعندما التحق بالجيش مُنحت له قيادة منطقة المنشية التي كانت من مهام والده في السابق، ورغم ما كانت تعانيه الإيالة من فوضى وصراعات حول تولية الحكم، غير أن أحمد بك لم يتدخل إلا بعدما تهيأت له الظروف، فوصل إلى السلطة بدعم من الأهالي وعمل على ضبط أمور البلاد. ينظر: عمر علي بن إسماعيل، **المرجع السابق**، ص-ص.32-33، 35، محمد ابن غلبون، **المصدر السابق**، ص.280.

يتولى منصبه هذا[1]، ثم طلبه مرة ثانية لابنه الذي حل محله، وتحصل ولده على فرمان تزكية السلطان له سنة 1833[2].

كان بايات تونس ينتظرون فرمان تزكية السلطان لحكمهم بشغف كبير، وكان البعض منهم يخشى من توتر علاقة السلطان معهم، خاصة عندما يتأخر مبعوث الباي إلى الباب العالي بشأن هذا الفرمان، فتكثر الإشاعات وتراود الباي الشكوك التي لا تزول تتلاشى إلا بقدوم هذا المبعوث، فيكون اليوم المشهود، حيث يستقبله أكابر رجال الديوان -مثلما ذكرنا أعلاه- وهو ما لا يقل عن ثلاثة آلاف رجل يرافقونه إلى قصر الباي في جو من الاحتفاء، ويكون القصر مجهز لهذا الحدث الذي يعد بمثابة البيعة الرسمية، أين يحضر جميع رجال الدولة على اختلاف رتبهم وقناصل مختلف الدول، ثم يدخل المبعوث على الباي فيقرأ نص الفرمان ومختلف رسائل التهنئة الواردة إليه من إسطنبول بمناسبة تقلده هذا المنصب[3]. وهذه الأجواء شبيهة إلى حد ما بتلك المتعلقة بالبيعة المحلية -التي سنفصل فيها أكثر في الفصل الثالث-، ما يعكس مدى أثرها ومدى أهمية رضى السلطان عن حكم الباي والاعتراف به.

الجزائر شأنها شأن الإيالات المغاربية الأخرى، فقد كان داياتها يحتفلون بإرسال السلطان لفرمان التزكية، بحضور أعضاء الديوان والمشايخ والعلماء ونقيب الأشراف والأعيان، ويقرأ الفرمان لتطلق بعدها المدافع ويجلس الداي على كرسي التنصيب ويتقدم الحضور بتهنأته[4]، ويعتبر إرسال فرمان التزكية للحكام بمثابة التنصيب الرسمي لهم، فمهما دامت فترة حكمهم قبل ذلك غير أن مدى فعالية قرار السلطان جعل التنصيب الشرعي لهم كحكام لا يتم إلا بعد إرساله لفرمان التزكية[5].

وهذا ما يؤكد أن نمط التعيين المحلي لم يلغ دور السلطان ولا تبعية إي إيالة للدولة العثمانية، بل ربما كان مجرد إجراء محلي يتعلق بالشؤون الداخلية للإيالة ولا يمتد أثره للرابطة العثمانية-المغاربية، فمثلا في المرحلة التي أصبح الباي هو المتنفذ الأول بإيالة تونس والمسيطر على مدنها وأريافها، بيده

---

[1] عمر علي بن إسماعيل، **المرجع السابق**، ص.83.

[2] النائب الأنصاري، **المصدر السابق**، ص-ص.311-312، 337-338.

[3] كريستيان فردناند إيفالد، **رحلة المبشر إيفالد من تونس إلى طرابلس في سنة 1835**، تر: منير الفندري، بيت الحكمة، تونس، 1991، ص-ص.123-125.

[4] أحمد الشريف الزهار، **مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر**، تح: أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص.145.

[5] ويليام شالر، **مذكرات ويليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816-1824**، تر: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص.43.

سلطة القرار والتنفيذ، كما له الحق في التشريع والقضاء والفصل في الكثير من القضايا بما يراه مناسب[1]، ربما كل هذه الصلاحيات التي أصبح يتمتع بها هي من شجعته وكانت العامل الأساسي في التفرد بالحكم واتخاذ القرارات وتسيير البلاد بحرية دون قيد أو شرط، ودون أي رغبة في تغيير علاقته بالسلطان أو روابط تونس بالدولة العثمانية، بل كان ربما هذا التغيير يتعلق بالإيالة وخدمتها فحسب.

أما إيالة طرابلس الغرب فقد كان وضعها مخالفا نوعا ما عن تونس من حيث طريقة الوصول إلى الحكم، حيث حارب أحمد القرمانلي للحصول على منصبه أكثر من جهة، وخالف حتى قرار السلطان وتولى حكم الإيالة[2]، إلا أنه ظل ينتظر فرمان السلطان المعلن عن الاعتراف به كحاكم بشكل رسمي من الباب العالي بتقليده لقب الباشا[3]، والذي تمكن منه سنة 1722، وكان له أثر كبير على حد تعبير شارل فيرو في قوله: "في شهر مارس 1722 عادت إلى نفس الباشا طمأنينتها..."، فمهما كان للباشا نفوذ على الإيالة ومهما كانت طريقة وصوله للعرش، إلا انه لم يتمكن من بسط سيطرته على كامل البلاد إلا بعد وصول فرمان التزكية، ودليل ذلك أنه فور سماع شيوخ القبائل بفرمان السلطان سارعوا للاعتراف بحكم الباشا[4]، وكأن فرمان التزكية هذا هو الأداة الوحيدة التي تشرّع حكم الولاة في الإيالات المغاربية.

في المقابل نجد أن كل ما يهم سلاطين الدولة العثمانية هو استمرار تبعية هاته الإيالات لحكمهم، فمهما كان الحاكم ومهما كانت طريقة حكمه فذلك لا يهم السلطان طالما الوالي يظهر ولاءه له، وفي هذا السياق وبينما كانت تعيش طرابلس الغرب حالة من اللا أمن نتيجة تصارع أفراد البيت القرمانلي فيما بينهم حول الحكم، استغل أحد القادة المتواجدين بإيالة الجزائر وهو علي برغل (1793-1795) اضطراب أوضاع طرابلس، وطلب من السلطان توليته عليها لإعادة أمنها، فكان له ذلك حيث حصل على موافقة السلطان[5].

عند التمعن في تلك الأحداث وفي موقف السلطان منها، ندرك فعلا أن ما يهم سلاطين الدولة العثمانية هو الحفاظ على تبعية الإيالات المغاربية والسعي في ذلك بالاعتماد على الطرف الأقوى؛ الذي

---

[1] Jean André Peysonnel, **voyage dans les régences de Tunis et d'Alger**, libraire de gide, Paris, 1838, T.1, p.58.

[2] إيتوري روسي، ليبيا...، **المرجع السابق**، ص-ص.328-329.

[3] الظاهر أن الباشا أحمد هو الحاكم الوحيد الذي تأخر السلطان في إرسال فرمان التزكية له، مقارنة بمن خلفه من حكام، وربما يعود ذلك لكونه المؤسس الأول لآلية التعيين هذه، أما عمن خلفه وهو ابنه محمد باشا فإنه تحصل على فرمان التزكية بعد البيعة المحلية مباشرة. ينظر: عمر علي بن إسماعيل، **المرجع السابق**، ص.45.

[4] شارل فيرو، **المصدر السابق**، ص-ص.283-284.

[5] النائب الأنصاري، **المصدر السابق**، ص-ص.300-301.

من شأنه أن يحقق أهدافهم هذه، دون أن يهتموا لكيفية وصوله إلى الحكم أو طريقة إدارته للإيالة، وما يؤكد هذا الطرح أكثر أن السلطان لم يمنح فرمان تزكية حكم علي برغل إلا بعد سيطرة هذا الأخير عليها بشكل فعلي[1]، علاوة على هذا فرغم التعيين المحلي واكتفاء السلطان بالتزكية إلا أن تزكيته هذه لم تأتي من فراغ، وذلك لإدراكهم التام بطبيعة ولاء هذه الأطراف وارتباطها التام بالدولة العثمانية، ودليل هذا أن أغلبهم بعد الانتهاء من مهامهم يعودون لعاصمة الدولة العثمانية، وهذا ما فعله والي طرابلس الغرب طاهر باشا فور عزله من منصبه كوالي[2]، ويعد هذا دليل واضح على مدى عمق الرابطة بين السلطان والولاة، فلو كان الوضع يؤشر لعكس ذلك لَما يتجهون إلى إسطنبول مقر السلطة المركزية ومحل تمركز قوتها، التي يكون مصيرهم فيه واضح المعالم.

لا نشك في مدى أهمية وتأثير فرمان تزكية السلطان على ولاة الإيالات المغاربية، فرغم طموح يوسف باشا السياسي وسيطرته على حكم إيالة طرابلس بغير حق ولا شرعية، إلا أنه بعد مجيء علي برغل إلى طرابلس يحمل فرمان تعيينه كحاكم جديد على طرابلس الغرب، تنازل له يوسف بذلك تطبيقا لما أقرته الدولة العثمانية[3]. والحقيقة أن أثر التبعية لم يقتصر فقط على الحكام، بل حتى العلماء، فرغم المكانة التي يتبوؤونها إلا أن أحكامهم لا تتعدى قرارات ولا أحكام سلاطين الدولة العثمانية، ودليل ذلك موقف محمد بيرم الأول بعد استشارته من طرف حمودة باشا الحسيني (1782-1814)[4] حول صراعه مع علي برغل على جزيرة جربة، فرفض إبداء رأيه مؤكدا له أن "بيعة السلطان منعقدة بعنقك وأعناقنا"[5].

وقد استمر السلاطين في إرسال فرمانات التزكية رغم كل التغييرات والصراعات المحلية، فنجد مثلا أن السلطان أرسل فرمان التولية إلى علي باي[6] تونس سنة 1759 ليزكي حكمه، والحقيقة أن تزكية

---

[1] Ibrahim Kiliçaslan, **Ottoman intervention in Tripoli (1835) and the question of Ottoman imperialism in the 19th century**, the requirements for the degree of Master of Arts, Sabancı University, July 2019, p.21.

[2] الطاهر أحمد الزاوي، ولاة طرابلس...، **المرجع السابق**، ص.242.

[3] النائب الأنصاري، **المصدر السابق**، ص.301.

[4] حمودة باشا (1814-1859): هو حمودة ابن علي باشا ولد في الثامن من شهر ديسمبر 1859، حفظ القرآن الكريم في صغره، وتلقى العديد من العلوم العقلية والنقلية على يد علماء ووزراء والده، تولى حكم تونس بعد وفاة علي باشا سنة 1782، وأبقى على نفس وزراء أبيه، كان حمودة باشا من أهم البايات الحسينيين الذين نهضوا بالإيالة التونسية جراء سياسته الداخلية وعلاقاته الخارجية مع الدولة العثمانية وعدد من الدول الأوروبية، توفي الباي في منتصف شهر سبتمبر 1814. ينظر: رشاد الإمام، **سياسة حمودة باشا في تونس 1782-1814**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الفلسفة، الجامعة الأمريكية، بيروت، 1980، ص، ص.67، 72، 82.

[5] النائب الأنصاري، **المصدر السابق**، ص.304.

[6] علي باي (1712-1782): هو علي بن حسين بن علي تركي، نشأ مثل أخوه محمد الرشيد على تعلم مختلف العلوم العقلية والنقلية، تولى قيادة الأمحال على عهد أخوه ثم تقلد رتبة باي بعد ذلك بعدما أجمع الخاص والعام على بيعته،

السلطان هذه تزيد من قوة الباي ومن شأنه في الإيالة أكثر من البيعة المحلية، إذ يخضع له كل من كان رافض لحكمه، جراء تزكيته من طرف السلطان[1]، فرغم أن هذه المرحلة شهدت تغيير في طريقة تعيين الحكام ولم يعد للسلطان فيها الدور المباشر، غير أن فرمان التزكية الذي يرسله لهؤلاء الحكام – كرضى على حكمهم– يمنحهم الشرعية[2]، وهذا دليل على مدى أثر قرار السلطان على هؤلاء الحكام وعلى سير حكمهم، ودليل على تبعية الإيالات للدولة العثمانية، وأنه رغم ما أُحدِث بها من تغييرات مست نمط الحكم؛ إلا أنها لم تخرج في مجملها عن نطاق السلطة المركزية بإسطنبول، شأنها شأن باقي الإيالات المغاربية

2- تجديد السلطان حكم الولاة:

مثلما كان السلطان يزكي حكم الولاة عن طريق الفرمانات التي يبعث بها بعد إقرار التعيين والبيعة المحلية كان يزكي عملية تجديد حكمهم ومثال ذلك الفرمان الذي أرسله للداي محمد باشا في أوائل شهر شوال 1167هـ/30 جويلية 1754م، حيث يذكر فيه ما يلي: "... باي بيلار جزاير الغرب كما كان إبقاء مقرر باقي على المنوال السابق" وذلك لما بدى منه من حسن امتثال لأوامر السلطان والالتزام بمبدأ حماية حدود الدولة العثمانية وأمن الإيالة الجزائرية وأهاليها، حتى أن السلطان يؤكد له العمل بنفس النسق السابق، والواضح أن هذه أهم المعايير المعتمدة من طرف السلطان لتزكية الحكام وبناء عليها يجدد حكمهم، خاصة وأنه بعد اطلاعنا على عدد من الفرمانات المبعوثة من طرفه وعلى اختلاف مضامينها، إلا أننا نجده في الأخير يركز على ضرورة الالتزام بقراراته والامتثال بها بدقة في قوله: "واجب الاتباع ولازم الامتثال"[3].

اهتم بالجانب الثقافي فقرّب العلماء منه شيد مدرسة، وشهدت البلاد نوعا من الاستقرار على عهده، وكانت لعلي باي علاقة حسنة مع الدولة العثمانية، وقدم لها المساعدة أيام حروبها ضد روسيا. ينظر: محمد بن عثمان السنوسي، **المصدر السابق**، ص، ص.112، 115، محمود مقديش، **المصدر السابق**، مج.2، ص.166.

[1] حمودة بن عبد العزيز، **الكتاب الباشي**، تح: محمد ماضور، الدار التونسية للنشر، تونس، 1970، ج.1، ص-ص.44-46.

[2] وما يؤكد أهمية فرمان التزكية هو استمرار العمل به وطلبه حتى القرن التاسع عشر، ففي سنة 1859 أرسل باي تونس محمد الصداق وفد وزاري للأستانة للحصول على فرمان تزكية بغية شرعنة حكمه على الإيالة. ينظر: أحمد بن أبي الضياف، **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، تح: لجنة من وزارة الشؤون الثقافية، الدار العربية للكتاب، تونس، 1999، ج.5، ص.18.

[3] **و. أ. م. و. ج**، مج. 3190، م.1، و. 2.

الأمر نفسه نجده في إيالة تونس، فقد جدد السلطان تزكية حكم الباي حسين في أوائل شهر شوال 1246هـ/أواسط شهر مارس 1831م، وذلك نظير امتثاله لأوامر السلطان وسياسته والتزامه بما يخدم الدولة العثمانية وتونس في إطار تبعيتها لها، وذلك في قوله: "... عند وصول التوقيع الهمايوني الرفيع يكون المعلوم أنك أنت الباشا... وإبقاء الإيالة المذكورة وتقريرها في عهدتك كما كانت"، مع التأكيد على ضرورة اتباع فرمانات السلطان ونيل رضاه في كل ما يتعلق بالإيالة وإدارة شؤونها وختم فرمانه[1] هذا بقوله: "... فالواجب اتباعه واللازم امتثاله [الفرمان] وعلى مقتضى المقرون بطاعة مضمونه"[2]، فالسلطان في هذه الفترة، بدل من تعيينه لمن يراه مناسب للحكم، أصبح يزكي من يتناسب مع أساليب حكمه ولا يخرج عن تعليماته، ويجدد حكمه على هذا الأساس، ففي النهاية السلطان يهتم لسياسة حكم معينة دون التركيز على الشخص بعينه، كما أن ذكره لهذه الصفة في فرمانات التزكية ربما هي إشارة لباقي الحكام الذين يودون حكم الإيالة بضرورة الالتزام بما يقره السلطان حتى يزكي حكمهم.

وقد ورد في نص وثيقة أخرى، وهي فرمان أرسله السلطان مصطفى الثالث إلى داي الجزائر علي باشا في 9 ربيع الثاني 1174هـ/17 نوفمبر 1760م، وكان موضوعها حول تجديد ولاية هذا الداي، بناء على ما بدى منه من حسن تسيير وإدارة للإيالة وحفظ أمنها، كما حثه السلطان على ضرورة الالتزام بالتتبع المستمر لشؤون أهالي الجزائر وحمايتهم، وتجنب مظاهر الظلم بها وكل أنواع التعدي التي تشهدها في بعض الأحيان عدة مناطق من إيالة الجزائر[3].

ولم تقف عملية تجديد ولاية علي باشا عند هذا الحد، فقد قام السلطان مصطفى الثالث بإعادة تزكية حكمه في بداية شهر شوال 1177هـ/2 أفريل من سنة 1764م، استنادا لما ورد في الفرمان: "... باي بيلار جزاير الغرب الابقا والتقرير كما كان متصرف... على الطريقة المتقدمة"[4]، والواضح أن طريقة التعيين المحلي مع الحفاظ على التزكية الإلزامية من الباب العالي قد لاقت استحسان السلاطين العثمانيين، فلم تبق هناك صراعات داخلية حول الحكم تستدعي التدخل الدائم للدولة العثمانية، كما أنها ساهمت في الحفاظ على استقرار أوضاع الإيالة فمدة حكم الدايات أصبحت طويلة مقارنة بالفترات السابقة، ما يدل على حسن تسييرهم للإيالة.

---

[1] نص فرمان تجديد حكم حسين باي تونس في الملحق رقم (2)، ص-ص.302-303.

[2] **أ. و. ت**، س. ت، ص. 220، م. 340، و.37.

[3] **و. أ. م. و. ج**، مج. 3190، م.1، و. 9.

[4] **و. أ. م. و. ج**، مج.3190، م.1، و.11.

ومن بين الفرمانات التي تنص على تجديد الولاية لدايات الجزائر، نجد وثيقة أخرى أرسلها السلطان مصطفى الثالث إلى الداي علي باشا في أواخر محرم 1172هـ/23 سبتمبر 1758م[1]، ويمكننا أن نعتبر تجديد ولاية الدايات المتكرر من طرف السلاطين، دليل واضح على استقرار علاقة السلطان مع هؤلاء الحكام وعلى مدى التزامهم بتعليماته، وعلى استمرارية تبعيتهم رغم تغيير طريقة التعيين، غير أنها لم تمنع من بقاء سلطة السلطان على البلد ولا راقبته لها، والذي يعكس بدوره مدى نجاح التواصل بين السلطان والداي رغم بعد المسافات، وديمومة التنسيق فيما بينهما في إدارة شؤون الإيالة.

والحقيقة أن عملية تجديد الحكم لأكثر من مرة لم تقتصر على الداي علي باشا فقط إذ نجد أن السلطان مصطفى الثالث جدد حكم الداي محمد باشا بتاريخ 4 شوال 1181هـ/22 فيفري 1768م، وأرسل له فرمان بخصوص ذلك[2]، والأمر نفسه قام به السلطان محمود الثاني (1808-1839)[3] مع الداي عمر باشا في بداية شهر شوال 1230هـ/10 سبتمبر 1815[4]، ما يؤكد لنا استمرار روابط التبعية بين الباب العالي وإيالة الجزائر إلى نهايات العهد العثماني بها وبنفس الوتيرة، فلم يركز سلاطين آل عثمان على مهمة تزكية الدايات في بداية حكمهم، بل يتابعون أحوالهم ووفق ذلك يجددون توليتهم دليل على استمرار التبعية للدولة العثمانية.

نفهم من لغة خطاب السلطان في كل فرمان تعيين أو تجديد الولاية، فرضه لأوامر وإلزام الدايات على العمل بها، حتى أنه في بعض فرمانات التجديد كان يؤخذ هذا الالتزام شريطة أساسية في إعادة منح الداي فرصة إدارة الإيالة مرة أخرى، ومن هنا نستنتج أنه رغم تخلي السلطان على التعيين المباشر للحكام بالشكل الذي كانت عليه في الفترات السابقة، إلا أن ذلك لم يمنع من استمراره في مراقبة طريقة حكم دایاتها، فقد كانت علاقته مباشرة بهم، إذ يعتبر السلطان هو الحاكم الأول يُسدي لهم مجموعة من الأوامر عن طريق فرمانات وما عليهم سوى الالتزام بها وتطبيقها لإدارة الإيالة التي لم تخرج في نطاقها العام عن الحكم العثماني.

---

[1] **و. أ. م. و. ج**، مج. 3190، م.1، و. 6.

[2] **و. أ. م. و. ج**، مج.3190، م.1، و.14.

[3] محمود الثاني (1808-1839): تولى حكم الدولة وهو صغير حيث لم يتجاوز سنه الأربع والعشرين سنة، كل مولعا بالإصلاحات التي شهدها العالم الغربي في عصره غير أنه لم يتمكن من تطبيقها جراء ضغط الإنكشارية الذين حاول التخلص منهم لكنه لم يستطع بسبب كثرة الحروب خاصة مع روسيا، كما عقد اتفاقيات مع العديد من الدول الأوروبية كإنجلترا. ينظر: إبراهيم حسنين، **المرجع السابق**، ص.404.

[4] **و. أ. م. و. ج**، مج.3190، م.1، و.26.

وبناء على ما ذكرناه، قام السلطان محمود الثاني بتجديد حكم الباي محمود الحسيني (1814-1824)[1] بتونس، وذلك بإرساله لفرمان التجديد في بداية 3 شوال 1236هـ/3 جويلية 1821م، بعدما كان قد زكى حكمه لأول مرة سنة 1814، وجاء هذا التجديد بناء على المعايير التي سبق ذكرها، والتي يبدو أنها أصبحت الشرط الأساسي الذي يقوم عليه تعيين الولاة، والذي يكسب به هؤلاء الحكام رضا السلاطين، وقد كانت تقوم بالأساس على حفظ تبعية الإيالة للدولة العثمانية والحفاظ على حسن سير العلاقة بينهما، ومن مظاهر ذلك أن يلتزم الوالي بكل ما يقره السلطان في مختلف فرماناته الموجهة إلى الإيالة، وأن يكون خَدُوم باتباع سياسته وتطبيقها بحذافيرها، مع السعي إلى حفظ أمن الإيالة -والذي يعد من أمن الدولة العثمانية ككل- وحماية سكانها وحسن تسيير شؤون البلاد بإقامة العدل والحرص عليه، كما يخبره من خلال فرمانه هذا أن حكمه مستمر ما إن التزم بما سبق ذكره[2].

ولنفس السبب مدد السلطان العثماني حكم كل من مصطفى باي (1835-1837)[3]، وتلاه حكم المشير أحمد باي (1837-1855)[4]، عن طريق إرساله لفرمان التجديد في أواسط شهر شوال 1259هـ/بداية شهر نوفمبر 1843م، وقد كانت السياسة المتبعة من طرف أحمد باي في حكم تونس والتصرف في شؤونها من أهم الأسباب التي دفعت بالسلطان إلى تجديد عهده[5]، وقد كرر ذلك مرة أخرى

---

[1] محمود باي الحسيني: ولد محمود باي في التاسع من شهر جويلية 1757، وتمت مبايعته سنة 1814 بعد مقتل ابن عمه عثمان داي، وتمكن من اعتلاء العرش بعدما حرم منه لأكثر من مرة قرب جنود الإنكشارية منه وزاد من رواتبهم، غير أن ذلك لم ينجيه من تمردهم عليه سنة 1816، استمر الباي في منصبه إلى غاية وفاته سنة 1824. ينظر: محمد صالح بن مصطفى، **العثمانيون في تونس 1505-1957 التاريخ والآثار والسكان وسلوكاتهم**، نقوش عربية، تونس، 2021، ط.2، ص-ص.93-96.

[2] **أ. و. ت**، س. ت، ص.220، م.340، و.12.

[3] **أ. و. ت**، س. ت، ص.220، م.340، و.66. مصطفى باي: ولد سنة 1787 والدته ابنة الباي علي، ووصل للحكم بتونس في 20 ماي 1835، ولم تمضِ على بيعته أشهر حتى وصله فرمان التزكية رفقة الخلعة والسيف من الدولة العثمانية، شهد عهده أولى محاولات تَونَسَة الجيش باعتماد عناصر محلية بدل التجنيد من بلاد الأناضول، لكنها كانت تجربة جد ضئيلة لتخوف الأهالي منها، توفي الباي سنة 1837. ينظر: أحمد بن أبي الضياف، **المصدر السابق**، ج.3، ص.197. محمد صالح بن مصطفى، **المرجع السابق**، ص-ص.97-99.

[4] أحمد باي (1806-1855): هو أحمد بن مصطفى بن محمود ينتهي نسبه إلى حسين بن علي تركي، كان قائدا لجيش المحلة، ولما توفي والده تولى حكم الإيالة التونسية، وشرع في خِدمتها لترتقي لمصاف الدول الكبرى. يُنظر: أحمد بن أبي الضياف، **المصدر السابق**، ج.4، ص.11، محمد بن عثمان السنوسي، **المصدر السابق**، ص.13، محمد الباجي المسعودي، **المصدر السابق**، ص.270.

[5] **أ. و. ت**، س. ت، ص.220، م.340، و.56.

سنة 1844، لِما بدى من الباي من التزام وحسن إدارة[1]، والسبب ربما في حرص السلطان على تزكية حكم الباي وتجديده في كل مرة علاوة على حسن تسييره لإيالة تونس، هو تخوفه من استقلالها عن حكمه أو سقوطها في يد القوة الفرنسية التي كانت مجاورة لها بعد احتلال الجزائر سنة 1830[2]، فتعمد السلطان تذكير الباي في كل مرة بتبعيته للدولة العثمانية والإشادة بحكمه، تشجيعا منه حتى يواصل في العمل بنفس النسق مما يزيد من تقوية الإيالة والحفاظ على تبعيتها للباب العالي.

وعلى هذا الشكل يكون سلاطين الدولة العثمانية قد تحكموا في الإيالات التي تبعد عن مقر الدولة بذكاء أكثر، فشروط الحكم الواردة في الفرمان تمكنهم من تسييرها ومراقبتها بشكل محكم، وتدل على تبعية المنطقة لها وذلك باعتمادها نفس التعاليم المطبقة في مركز السلطة -إسطنبول- من حكم وإدارة الشؤون السياسية، عن طريق السعي من أجل تجسيد مبادئ وقرارات السلاطين هناك، فيكون الولاة بمثابة الوسيط الذي يطبق حكم السلطان بالإيالة.

ورغم ما عاناه القرمانليون في طرابلس الغرب من اضطرابات ومنافسات على كرسي الحكم، إلا أن هناك البعض من ولاتهم من تمكن من تجديد ولايته، ووافق السلطان له على ذلك بإرساله لفرمان التجديد مثلما حدث مع علي باشا بن يوسف (1832-1835)[3] الذي بعث له السلطان بفرمان سنة 1834 ليجدد حكمه على رأس ولاية طرابلس الغرب، فاستقبل الباشا المرسول رفقة كبار رجال الدولة والعلماء، وضربت المدافع وتمت قراءة الفرمان في احتفال لم يقل عن ذلك الذي يقام عند تنصيب الحاكم لأول مرة، ووصلته إثر ذلك العديد من رسائل التهنئة حتى من خارج البلاد[4].

والجدير بالذكر هنا، أنه رغم مهمة سلاطين الدولة العثمانية في شأن تولية الحكم بالإيالات المغاربية، كانت تختص بتزكية حكم من وقع الاختيار عليهم محليا وتجديد حكمهم، إلا أن ذلك لم يَقص تدخلهم المباشر في تنحية أحد الحكام وتولية آخر، خاصة إذ ما تعلق الأمر بعدم الاستقرار بالإيالة وتهديد الحكم العثماني بها، ومثال ذلك ما حدث مع باشا طرابلس الغرب يوسف القرمانلي، الذي ساد

---

[1] **أ. و. ت**، س. ت، ص.220، م.340، و.58.

[2] حمدان بن عثمان خوجة، **المرآة**، تر: محمد العربي الزبيري، منشورات ANEP، الجزائر، 2005، ص.130.

[3] علي باشا بن يوسف القرمنلي: اعتلى العرش في طرابلس الغرب سنة 1832 بعدما تنازل له والده بالحكم، سعى للقضاء على الاضطرابات التي شهدتها الإيالة لكنه لم يتمكن من ذلك جراء كثرة الثورات المحلية ومعارضة الأهالي لحكمه، ولفشله في حكم الإيالة أرسل السلطان العثماني أسطولا للقضاء على حكم الأسرة القرمانلية وإعادة حكم الإيالة للدولة العثمانية بشكل مباشر سنة 1835. ينظر: الطاهر أحمد الزاوي، ولاة طرابلس...، **المرجع السابق**، ص-ص.234-235.

[4] النائب الأنصاري، **المصدر السابق**، ص.338.

عهده الفساد جراء الصراع المستمر على تولية الحكم ولكبر سنه، وحتى لا تنفلت الإيالة من يد العثمانيين قام السلطان بتعيين ابنه علي بدلا منه على أساس الاستحقاق، ورغم أن تدخلاته في هذا الشأن لم تعد مباشرة بهذا الشكل، بل يكتفي بالتزكية فقط، ولم يقف الأمر عند حد التعيين بل سعى كذلك إلى إعادة إخضاع أحد الأطراف المتصارعة حول السلطة والتي لم ترض بالانضواء تحت حكم الباشا الجديد، وذلك بإرسال سفن عسكرية تتولى هذه المهمة[1].

وهذا ما يؤكد على أن طريقة تولية الحكم وتجديده أو السياسة المتبعة من قبل هؤلاء الحكام على مستوى الإيالات لا تلقى معارضة السلاطين العثمانيين ما دامت لا تتعارض ومبادئ التبعية للدولة العثمانية، بل حتى الصراعات الداخلية أو على الحكم لا تثير تدخلهم مادامت تسير كلها في خدمة السياسة العثمانية، ولا تشكل خطر على الحكم أو الوجود العثماني هناك، أما إذا شعر هؤلاء السلاطين بالخطر حيال مدِّ نفوذ دولتهم إلى هناك أو خروج البعض من الأهالي عن طاعتهم، وتخوفهم من التطور المتسارع للأحداث على هذا المنحى، يجعل تدخلهم لا يخضع لطبيعة السياسة المتبعة بالإيالة ولا يمكن تبريره إلا بأنه سعي منهم لإعادة الوضع كما كان في السابق وللحفاظ على استمرار الحكم العثماني هناك.

3- لغة خطاب السلطان في فرمان التولية:

ترد في الفرمانات المرسلة من السلطان إلى حكام الإيالات عبارة باشالار ومعنى لفظ لار هو التعظيم وتبيان المكانة الهامة لدى السلطان[2]، كما كان السلطان يلقب الحكام في الفرمانات التي يرسلها بـ"ولدنا" أو "ابننا"، وفي هذا إيحاء واضح لعمق العلاقة بين هؤلاء الحكام والسلطان، خاصة وأن البعض منهم في إيالة الجزائر من طائفة الإنكشارية، ونظرا للترابط الموجود بين السلطان وهذه الطائفة التي كان بناؤها شبيه بالأسرة، فنعتقد أن السلطان اعتمد تلك المسميات من هذا المنطلق، ويلقب السلطان مختلف حكام الإيالات المغاربية في فرماناته المرسلة إليهم بوزيري[3]، وهذا دليل على صلتهم به ورؤيتهم له إذ يعتبرهم من رجال دولته.

في الحقيقة أن تأكيد السلطان أو أحد رجال دولته على تبعية الإيالات المغاربية للدولة العثمانية لم يقتصر فقط على فرمان تزكية الحكم أو تجديده، بل نستخلصها ونجدها في العديد من المراسلات

---

[1] **أ. و. ت**، س. ت، ص.220، م.340، و.42.

[2] محمد بن يوسف الزياني، **دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران**، تح: المهدي البوعبدلي، عالم المعرفة للنشر، الجزائر، 2013، ص.241.

[3] **أ. و. ت**، س. ت، ص.247، م.634، و.14.

الموجهة إلى هناك إذا تعمقنا في أبعادها ودلالاتها، فمثلا في مراسلة باش قبودان الدولة العثمانية لباي تونس سنة 1825 والتي كانت تتعلق بمسألة عسكرية، نجده يشير إلى تبعية تلك الإيالات للباب العالي[1]، وهذا تأكيدا وتذكيرا واضحا من السلطة المركزية على عدم العمل إلا بما تسمح به سياسة التبعية، وفي فرمان آخر موجه إلى جميع حكام بلاد الأناضول في أواسط محرم 1237هـ/سبتمبر 1821م، نجد كذلك هذا الإصرار والإعلام بتبعية الإيالة التونسية للدولة العثمانية شأنها شأن باقي الإيالات، وفي ذلك تأكيد من السلطان إلى جميع حكام إيالاته على استمرار سياسة التبعية في تلك الفترة[2].

كانت تبعية الإيالة التونسية للدولة العثمانية بادية من خلال جل الفرمانات التي يرسلها السلاطين لمختلف البايات الحسينيين ودون التصريح بذلك، إذ أن ختام الأمر السلطاني يكون بعبارات يستشف المطلع عليها إشارات أمر وحث وتبين علاقة القائد العام بالتابعين له، ذلك هو حال الدولة العثمانية مع إيالة تونس، ومثال هذا ما ورد في فرمان السلطان لحسين باي، والذي جاء في نهاية قوله: "... فالواجب اتباعه [الفرمان] واللازم امتثاله وعلى مقتضى المقرون بالطاعة مضمونه العالي..."[3]، وفي فرمان آخر يحث السلطان باي تونس على الالتزام بما ذكر فيه في قوله: "... وتكون الحركة والعمل بطرفكم على مقتضى ما هو مسطر فيما أرسل إليكم"[4]، وهذا في حد ذاته يعبر عن تحكم الدولة العثمانية في تونس، وتسييرها بفرض أوامر سلطانية عليها وإلزامها على الامتثال بفحواها.

وهذا ما نستشفه كذلك من خلال الفرمانات التي كان يبعث بها مختلف سلاطين الدولة العثمانية لدايات الجزائر، إذ أنه في ختام الفرمان وبعد توجيه الداي أو أمره بتنفيذ طلب ما، يعيد السلطان تذكيره بضرورة الامتثال بفحوى ذلك الفرمان واتباع ما ورد فيه، كما يحذره من معارضته أو عدم الالتزام به في قوله: "... هذا الفرمان الواجب الاتباع ولازم الامتثال مضمونة طاعته مقرونة بالعمل ومن خلافه غاية الغاية الحذر والمجانبة"[5]، ويعد هذا تعبير صريح على إملاء أوامر وما على هؤلاء الحكام سوى الالتزام بها، فهذه هي السياسة المتبعة من طرف سلاطين الدولة العثمانية مع مختلف حكام الإيالات التابعة لهم، فرغم أن تزكية الحكام لا تتساوى مع تعيينهم مباشرة من طرف الباب العالي وبإرادة السلطان نفسه،

[1] **أ. و. ت**، س. ت، ص.220، م.348، و.3.
[2] **أ. و. ت**، س. ت، ص.220، م.340، و.20.
[3] **أ. و. ت**، س. ت، ص.220، م.340، و.37.
[4] **أ. و. ت**، س. ت، ص.220، م.340، و.7.
[5] **و. أ. م. و. ج**، مج.3190، م.1، و.2.

غير أن ذلك لا يعني بالضرورة تحكم هؤلاء الولاة في الإيالات وإدارتها بالشكل الذي يرغبون فيه، ففرمانات السلاطين ظلت سارية وأوامرهم لا زالت نافذة.

مقابل ذلك نجد أن إبراز مظاهر التبعية لم تقتصر على فرمانات السلطان لحكام الإيالات المغاربية فقط، بل هؤلاء الحكام أنفسهم كانوا يعبرون عن تبعيتهم وخضوعهم التام للسلطان وقراراته في مختلف المراسلات التي يبعثون بها للدولة العثمانية، ففي الرسالة التي بعث بها الداي حسين للسلطان في 7 جمادى الأول 1233هـ/15 مارس 1818م، أسهب في إبراز مكانة السلطان وفضل الدولة العثمانية على الإيالة، كما صوّرت هذه المراسلة الصلة الحقيقية للحاكم بالمحكوم، والتي تمثلت في علاقة الباب العالي بالإيالة، وتجلى ذلك في مواطن عديدة من هذه الرسالة كقوله: "خادمكم هذا العبد العاجز..."، "لن تكون هناك ذرة من التقصير في إفناء خالص عمري وأنفاس حياتي في رضا سمو السلطان"[1]، وهذا تعبير صريح على أن الداي يُكن ولاء تام للسلطان وللدولة العثمانية، فسنة 1818 تمثل نهايات العهد العثماني بالجزائر، واستمرار العلاقة بين الإيالة والباب العالي بذلك الشكل وخلال تلك الفترة التي شهدت الكثير من التغييرات المحلية والدولية، دليل على التبعية الجزائر المرسخة للباب العالي.

وقد كانت هذه العبارات الدالة على تبعية الإيالات وحكامها للدولة العثمانية موجودة بجل مراسلاتهم للباب العالي، ففي الرسالة التي بعث بها باي تونس محمد الصادق باشا (1859-1882)[2] إلى السلطان العثماني سنة 1859 كانت ديباجتها عبارة تمجيد للدولة العلية وللسلطان العثماني كقوله: "الحضرة العلية الخاقانية السلطانية... واثقة من عدلها وفضلها ببلوغ الأمنية... حضرة خليفة رسول الله وظل الله في الأرض، الحامي لشعائر الإسلام من سنة وفرض"[3]، وفي هذا دليل على طبيعة العلاقة بين الإيالة والباب العالي، وعلى مدى تبعية حاكمها للسلطان كونه خليفة الرسول -صلى الله عليه وسلم-.

وناهيك عن ذلك فإن السلطان كثيرا ما كان يقرن مدى تطبيق حكام الإيالات لأوامره برضاه عنهم ومكافئته لهم ويحذرهم من القيام بعكس ما هو مطلوب منهم، وهو ما يعبر في حد ذاته على تبعيتهم له وأنه ذو سلطة عليهم، ومثال هذا ما ورد في أحد الفرمانات التي بعث بها السلطان لباي تونس والذي

---

[1] يوسف صاريناي، **المصدر السابق**، ص-ص.130-131.

[2] محمد الصادق باي (1813-1882): هو محمد الصادق بن حسين بن محمود ينتهي نسبه إلى حسين بن علي تركي، يعود نسب والدته لعثمان داي، حفظ جزءا لا بأس به من القرآن الكريم، كان قائد الأمحال في عهد أخيه محمد باي، ولما توفي أخوه كان بالمحلة، وبعودته عهِدت إليه الولاية شريطة قسمه على العمل بعهد الأمان. يُنظر: أحمد بن أبي الضياف، **المصدر السابق**، ج.5، ص.11.

[3] **المصدر نفسه**، ص.18.

جاء فيه: "... فلتبذل الوسع والمقدرة لنيل حسن مكافاتي الملوكاتية تحت مجمع المكارم ظلي السلطاني"[1]، وليس هذا فحسب، بل يأمرهم بمكاتبته حول أوضاع الإيالة وأخبارها بأدق التفاصيل ومن دون تأخير[2]، فالسلطان يرى في أن حكام هاته الإيالات هم رجال دولته والمطبقين لما تقره سياسته، حتى أنه ينعتهم في بعض المراسلات بوزرائه[3].

وقد كان للفرمانات المرسلة من الباب العالي أهمية كبيرة إلى درجة أن البايات يردّون بجواب للسلاطين فور وصولها، ويبرزون من خلالها سعيهم الحثيث لتطبيق مضامينها، معبرين بذلك عن وقع تلك الفرمانات عليهم ومدى أهميتها، وعلى تبعيتهم للدولة العلية والتزامهم التام للحصول على رضا السلطان، وإذا كنا نستشف من لغة فرمانات السلاطين أن لهم نفوذ على هاته الإيالات وهم المسؤولين عن تسييرها عن طريق هؤلاء الحكام، فإن جواب حكامها يعكس مدى تبعيتهم للدولة العثمانية ويؤكدها من خلال سعيهم إلى كسب رضا الحكام[4]، ومثال هذا ما جاء في جواب أحد بايات الإيالة التونسية الذي بعث به للسلطان العثماني في قوله: "... تاركا راحتي واستراحتي... في خصوص تقوية وجق الحضرة السلطانية ولم يكن لي أمل... سوى إرضاء الحضرة الشاهانية وتنفيذ أوامره وإرادته العلية"[5]، وهذا دليل صريح على تبعية الباي للدولة العثمانية وحرصه على إبقاء هاته الصورة لدى السلطان.

وناهيك عن أهمية فحوى الفرمان ولغة السلطان فيه، فإن وقعه على الجهاز الحكام والقاعدة الشعبية على مستوى الإيالات كان كبير، فبمجرد وصوله ومنحه لقب الحاكم الشرعي للولاة، فإن ذلك الحاكم يتمكن من الإيالة وتعلو متربته وتسقط عنه جميع العقوبات المفروضة عليه قبل وصول الفرمان مهما كانت درجتها[6]، والحقيقة أن شرعية ومكانة هذا الفرمان مستمدة من شرعية ومكانة السلطان نفسه على حكام وأهالي هاته الإيالات، ودليل قاطع على تبعيتهم له لدرجة أن الحكام كانوا يتُقون للحظة إرساله، والأهالي ينقلبون من معارضين إلى موالين لذلك الحاكم لحظة سماعهم بحصوله على فرمان

---

[1] **أ. و. ت**، س. ت، ص.220، م.340، و.42.

[2] **أ. و. ت**، س. ت، ص.220، م.340، و.58.

[3] **أ. و. ت**، س. ت، ص.220، م.340، و.43.

[4] كان كذلك حكام الإيالات المغاربية حرصين جد الحرص على وزرائهم –المكلفين بكتابة الرسائل– في كيفية رد الجواب للسلطان العثماني، إذ يلزموهم بضرورة مراعاة الحذر وإقرار مظاهر التبعية والالتزام بالأدب والطاعة فيه. ينظر: أحمد بن أبي الضياف، **المصدر السابق**، ج.4، ص.84.

[5] **أ. و. ت**، س. ت، ص.220، م.340، و.66.

[6] باولو دي لاشيلا، **أخبار الحملة العسكرية التي خرجت من طرابلس إلى برقة في عام 1817**، تر: الهادي مصطفى أبو لقمة، منشورات دار مكتبة الفكر، طرابلس، 1968، ص.24.

التزكية، ولو كان الأمر عكس ذلك لما نسوا كل تجاوزات وجرائم هذا الحاكم وتصرفاته غير القانونية، ويحصل على عفو شامل كما ذكرنا.

ثانيا: التعاون العسكري بين الإيالات المغاربية والدولة العثمانية

شكّل التعاون العسكري محور العلاقات العثمانية-المغاربية منذ بداية القرن السادس عشر، إذ كانت الدولة العثمانية أحد مصادر توفير العتاد والجند لمختلف الإيالات المغاربية والمسؤول الأول عن تغطية حاجياتها الحربية، نتيجة ما شهدته هذه الأخيرة من نقص في الموارد العسكرية وما عانته من المخاطر الأجنبية المحدقة بها خلال تلك الفترة، وقد استمر الدعم العسكري العثماني للإيالات المغاربية بنفس الوتيرة والأهمية حتى بعد التغييرات الجوهرية التي طرأت على مؤسساتها السياسية خلال القرن الثامن عشر.

في هذا السياق، لم تكن هذه الإيالات مجرد مستفيدة من الدعم، بل شكلت جزءا من المنظومة العسكرية العثمانية الواسعة، حيث سجلت العديد من حروبها الخارجية دعم الإيالات المغاربية عسكريا في إطار تبعيتها لها، لتكون بذلك هاته الإيالات محل استثمار المؤسسة العسكرية العثمانية، فمثلما كانت تعد الدولة العثمانية مصدر تأمين قوتها العسكرية؛ كانت تمثل هاته الإيالات مصدر إضافي لتوفير المساعدات العسكرية في الوقت اللازم.

1- إشراف الدولة العثمانية على تجنيد التطوعيين لصالح الإيالات المغاربية:

كانت عملية تجنيد المتطوعين من بلاد الأناضول، من أهم العوامل التي تربط الإيالات المغاربية بالدولة العثمانية وعلى رأسها الجزائر، فالقوة العسكرية بها كانت عثمانية محضة ومعتمد عليها بشكل أساسي عكس الفرق المحلية، فكانت الجزائر في حاجة مستمرة إلى عمليات التجنيد هذه[1]، والتي ساهمت بلا شك في ضمان الدولة العثمانية لتبعية الجزائر لها، وفي الكثير من المرات كان يتدخل السلطان لتسهيل عملية تجنيد المتطوعين للجزائر من الأناضول، وهذا ما فعله السلطان سليم الثالث (1788-1807)[2] في أواسط شهر شوال 1210هـ/27 أفريل سنة 1796م، حيث راسل قاضي أزمير وضباطها،

[1] حسان كشرود، **رواتب الجند وعامة الموظفين وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر العثمانية من 1659 إلى 1830م**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة منتوري، 2007-2008، ص.45.

[2] سليم الثالث: تولى حكم الدولة العثمانية في وقت حرج، فقد كانت بلده في حالة حرب ضد العديد من الدول الأوروبية، عمل على تقوية جيشه والتقرب من جنده بزيادة أجورهم، عقد بعض المعاهدات مع السويد لتعزيز العلاقات العثمانية-الغربية وكسبها في صفه في حربه ضد روسيا. ينظر: إبراهيم حسنين، **المرجع السابق**، ص ص.381-382.

وأمرهم بإرسال نفر من العسكر إلى الجزائر ونستشف ذلك من قوله: "فمن بابي صدر أمري العالي شأنه في حق أوجاق جزاير الغرب وُرود... تحرير العسكر من غير ممانعة تصدر في بلد أزمير"[1].

لم تقتصر متابعة السلطان العثماني لعمليات التجنيد لصالح مختلف الإيالات المغاربية على مراسلة واحدة فقط، حيث أرسل السلطان فرمان آخر في 19 شوال 1216هـ/22 فيفري سنة 1802م إلى قضاة كل من إقليم أزمير وصوغلة وصاروخان وكل المسؤولين هناك على تجنيد العساكر، من أجل تسهيل عمليات التجنيد لصالح إيالة الجزائر، كما أمرهم بعدم معارضة هذا النشاط أو التعرض لأحد الجنود مهما كانت رتبته[2]، فأهمية العلاقة العسكرية التي كانت تربط الجزائر بالدولة العثمانية؛ جعلت السلطان يتدخل في كل مرة لحفظ وتأصيل روابطها.

في المقابل نجد أن بعض حكام الإيالات المغاربية كانوا يراسلون بأنفسهم الباب العالي لطلب الجنود، فحسين داي راسل وزراء الباب العالي سنوات الحصار الفرنسي على الإيالة ليطلب تدخل الدولة العثمانية وإرسال المساعدات العسكرية التي هم بحاجة إليها والتي انقطعت عنهم لمدة[3]، فحاجة الإيالة للدولة العثمانية تجعل المطلع على المسار العلائقي بينهما يتأكد من تبعية الجزائر لها، فإحدى أهم المؤسسات الفاعلة في حكم الإيالة والتي تعتبر قاعدتها الدفاعية تُجلب من مركز الدولة العثمانية، وبالتالي فإن هذا الشق يحسم طبيعة العلاقة؛ خاصة وأن مرحلة الحصار الفرنسي على إيالة الجزائر تعد المرحلة الأخيرة من الحكم العثماني للمنطقة، واستمرار تواصل حاكم الإيالة مع رجال الدولة العثمانية إلى غاية هذه المرحلة يعبر فعلا على تأصل وعمق العلاقة بين الطرفين.

إن جميع المراسلات المبعوثة من طرف حكام ورجال الدولة بالإيالات المغاربية إلى الدولة العثمانية بشأن تجنيد المتطوعين، يُعاد كتابتها كتقارير من طرف قائد الأسطول العثماني ويُرسلها للسلطان من أجل إعلامه؛ فيتدخل هذا الأخير ويسمح لمختلف القادة المسؤولين على ذلك بتسريح العدد اللازم من الجنود لصالح الإيالة[4]، وتدخلاته هذه مبنية على مراقبته الدائمة لحاجات الإيالات العسكرية وتقديراته لها من جهة، ومن جهة أخرى تعتبر دليل على أن عمليات التجنيد كانت فعلا الأداة التي يُسيِّر بها

[1] **و. أ. م. و. ج**، مج.3190، م.1، و.20.

[2] يوسف صاريناي، **المصدر السابق**، ص-ص.107.

[3] **و. أ. م. و. ج**، مج.3190، م.1، و.381.

[4] يوسف صاريناي، **المصدر السابق**، ص.127.

السلطان الإيالات ويتحكم فيها[1]، فالأكيد أن موافقته تُسهل تزويد الإيالة بالعدد المطلوب من الجند، ورفضه يلغي ذلك، وبالتالي يمكن اعتبار عمليات التجنيد هي المرجعية التي تحدد العلاقة العثمانية مع مختلف الإيالات التابعة لها وهي جوهر توجيهها، وأحد أهم الوسائط التي يحافظ بها السلطان على روابط مختلف الإيالات التابعة له وبما فيها المغاربية.

وفي السياق ذاته، نجد أن عملية التجنيد لصالح إيالة الجزائر ظلت مستمرة حتى بعدما استحدثت الدولة العثمانية مؤسستها العسكرية وألغت العمل بالجيش الإنكشارية، إذ سمحت بتجنيد العساكر في مواطنهم دون ضرورة التنقل إلى بلدان أخرى، ورغم ذلك إلا أنه سمح باستمرار التجنيد من مختلف أقاليم بلاد الأناضول لصالح إيالة الجزائر[2]، فالأكيد أن السلطان كان على دراية تامة بما تعانيه الجزائر وما كانت عليه المؤسسة العسكرية وبما هي في حاجة إليه، فنقص المجندين محليا جعله يسمح بمنح الإيالة العدد الكافي من الجند باعتبارها أحد أهم المناطق الحدودية للدولة العثمانية، وأنها كانت تحت تهديد قوى خارجية -كما ذكرنا في السابق- فتهديد الجزائر يعني تهديد الدولة العثمانية.

هذا، وقد كانت عملية التجنيد أداة فعالة في يد السلطان، يتحكم بها في أوضاع الإيالة إذ ما أراد حكامها مخالفة أوامره، وذلك بمنعهم من التجنيد من الأقاليم العثمانية[3]، وعند الالتزام بما أقره يسمح لهم بعملية التجنيد من جديد، ومثال هذا نجده في الفرمان الذي أرسله السلطان محمود الثاني إلى حكام أزمير أواخر شعبان 1231هـ/24 جويلية سنة 1816م، فبعدما كان بحّارة إيالة الجزائر يجبون البحار ويأخذون سفن رعايا الدولة العثمانية بما فيها من أموال وأسرى مخالفين بذلك أوامر السلطان، فتتم معاقبتهم بمنع التجنيد إلى غاية تحريرهم للأسرى وإعادة السفن لأصحابها[4]، وقد اعتمد مختلف السلاطين

---

[1] كانت الإيالات المغاربية الثلاث تخضع لعملية الرقابة السلطانية بشأن مسألة التجنيد، فكلما طلب حكامها من وكلائهم بإسطنبول تزويد إيالاتهم بعدد من الجنود، إلا وراسل رجال الدولة العثمانية المكلفين بذلك السلطان مباشرة وراقبوا تحركات الحكام المغاربة ومدى تطبيقهم لأحكام السلطان في تلك الفترة لتكون عاملا متحكما في تحرير الجنود من عدمه. ينظر: **أ. و. ج**، خ. هـ، ر. ع.9، ر. و.22517، ت.1234هـ.

[2] خليفة حماش، **العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي من سنة 1797-1830**، رسالة مقدمة لنيل ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الإسكندرية، 1988، ص.179.

[3] ومن خلال اطلعنا على بعض المراسلات بين الباب العالي وحكام الإيالات المغاربية لاحظنا أن منع عمليات تجنيد عن حكام الإيالات المغاربية جراء معارضتهم للأحكام السلطانية، كانت من بين أهم العقوبات المعتمدة -في كل مرة- والفعالة في إعادة إلزامهم بإطاعة أوامر السلطان وتطبيقها. ينظر: **أ. و. ج**، خ. هـ، ر. ع.7، ر. و.48827، ت.1230هـ.

[4] **و. أ. م. و. ج**، مج. 3190، م.1، و.29.

هذه الطريقة طيلة فترة الحكم العثماني بالجزائر، كما كلفوا رجال دولتهم بهذه المهمة طالما الجزائر في حالة عصيان مستمر، ففي رسالة بعث به السيد محمد خسرو باشا لحاكم أزمير تطرق فيها إلى مسألة منع عملية التجنيد لإيالة الجزائر[1]، وهذا دليل واضح على فاعلية هذه الطريقة في حفظ تبعية الجزائر للدولة العثمانية وضمان ولائها.

وما يمكن استنتاجه هنا، أن رغبة الجزائر في الانفصال عن الدولة العثمانية لا يمكن لها أن تتحقق ما دامت هذه الأخيرة تعد مصدر التجنيد لها؛ شأنها شأن باقي الإيالات المغاربية، فلا يمكن أن تحقق الإيالة استقلالية سياسية ما لم تكن هناك استقلالية على المستوى العسكري، ما جعل العلاقة بين سلاطين الدولة العثمانية وحكام هذه الإيالات مباشرة وعلى وجه الخصوص مع دايات الجزائر، وتبرز في كل المجالات خاصة السياسية والعسكرية.

وما يعزز وجهة النظر هذه أكثر هو العدد الذي وصل إليه الجيش بإيالة الجزائر خلال القرن الثامن عشر، فقد كان نتيجة التجنيد المستمر للمتطوعين من مختلف أقاليم بلاد الأناضول وإرسالهم إلى الإيالة كلما احتاجت لذلك، والذي قدر بما يزيد عن 15.000 جندي إنكشاري[2]، فلو كانت علاقة الجزائر بالدولة العثمانية تسير في منحى استقلالي، لكان من أولى مظاهرها تشكيل قوة عسكرية محلية، وتحقيق استقلالية عسكرية، فقوة أي دولة وبروزها على الساحة الدولية واستمرارها يُستمَد من مدى قوتها العسكرية، بينما ما كانت تعانيه الجزائر وما كانت عليه المؤسسة العسكرية؛ يوحي بحاجتها الدائمة للدولة العثمانية لتوفير مقومات الحماية والنفوذ بها.

وما يمكن ملاحظته في هذا الشق، أن الإيالة التونسية سارت على نهج الجزائر في جلب القوة العسكرية من الدولة العثمانية، إذ بلغ عدد المجندين من بلاد الأناضول خلال القرن التاسع عشر نحو عشرة ألاف جندي[3]، ليس هذا فحسب، بل استمروا في ذلك إلى أن تجاوز عددهم سنة 1814 أحد عشر ألف جندي إنكشاري بتونس[4]، فقد شهد عددهم تزايد سريع في فترة وجيزة، هذا، وما يجعلنا نتساءل إن

[1] **و. أ. م. و. ج**، مج. 3190، م.1، و.73.

[2] Thomas Shaw, **voyage dans la régence d'Alger**, ed. Marlin, Paris, 1830, p.182.

[3] سلوى هويدي، **أعوان الدولة 1735-1814**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، جامعة تونس الأولى، 2008-2009، ص.55.

[4] الطيب بن سلامة، **العقد المنضد في أخبار مولانا المشير الباشا أحمد**، مخطوط رقم 18618، الورقة 44.

كانت تونس في تلك الفترة تسير بثبات في مسار الإصلاح[1]، والذي يمكِّنها -بلا شك- من إنشاء فرق عسكرية محلية وتكوينها وتدريبها على نمط الفرق العسكرية الحديثة آنذاك.

فالواضح أن المشروع الإصلاحي[2] بات متجذر في خطط حكام الإيالة التونسية، فكيف يسعى هؤلاء الحكام إلى تطبيق فكر إصلاحي على مختلف مؤسسات البلاد دون إدراج محاولات لإصلاح واستحداث المؤسسة العسكرية؟ خاصة وأن العدد المتزايد للمجندين في هذه الإيالة خلال تلك الفترة يوحي بمدى حاجة حكامها للقوة العسكرية، وفي المقابل كذلك، يدل على عدم وجود أي محاولة لتشكيل نواة جيش محلي، فلو كان الوضع يؤشر لعكس ذلك؛ لقلَّ بالتدريج عدد المجندين المبعوثين من بلاد الأناضول.

بإحداث موازنة بين وضع الإيالة التونسية وبدايات اتجاهها الإصلاحي وتبعيتها للباب العالي، نجد أنها غلَّبت ودَّ علاقتها مع الدولة العثمانية على كل ما يرغب به حكامها، ولم تعمل على إصلاح المؤسسة العسكرية إلا بعدما حصلت على موافقة السلطان العثماني بذلك، إذ طلب منهم استحداث جيش نظامي جديد فكانت موافقتهم فورية[3]، فحتى وإن كانت هذه هي الرغبة الملحة لمعظم حكام الإيالة منذ مدة إلا أنهم لم يعملوا بذلك إلا بعد موافقة السلطان، وهذا دليل على حفظهم لسير العلاقة التونسية-العثمانية على نفس النسق منذ بدايتها، فمهما كان الظرف ومهما حدث من تحولات إلا أنهم يحاولون تحويرها بما يخدم ودّ علاقتهم مع الباب العالي، محافظين بذلك على مبدأ التبعية.

وتتضح أكثر العلاقة العسكرية بين الدولة العثمانية وإيالة تونس في إحدى مراسلات الواردة إليها، حيث يذكر صاحبها أنه أرسل إلى الإيالة مساعدات عسكرية تمثلت في مجموعة من الجنود والبعض منهم مسلحين[4]، وقد كانت هذه المساعدات توجه في الكثير من الأحيان كإلزام أساسي تعتمده الدولة

---

[1] رشاد الإمام، **التفكير الإصلاحي في تونس في القرن التاسع عشر إلى صدور قانون عهد الأمان**، دار سحنون، تونس، 2010، ص.15.

[2] لا يسعنا المجال للحديث عن المشروع الإصلاحي المطبق في الإيالة التونسية خلال القرن التاسع عشر، والذي سنفصل فيه أكثر في الفصول المتبقية من هذه الدراسة.

[3] لطفي بوعلي، "بنية التشكيلات العسكرية المستحدثة في تونس بين 1830 و1837 قراءة في النشأة والتطور"، **المجلة التونسية للتاريخ العسكري**، ع.11، ديسمبر 2021، منوبة، ص.50.

[4] **أ. و. ت**، س. ت، ص.222، م.379، و.4.

العثمانية في الحفاظ على أمن حدودها الغربية[1]، ولاستمرار فرض حكمها على المنطقة وحفظ تبعيتها، وخاصة في إيالة الجزائر التي كانت تخضع لمراقبة عثمانية مباشرة، إلى درجة أنه في حال فرار بعض الجنود من هناك نحو تونس وللتوجه إلى بلاد الشام، ورغم أن هذه العملية لم تخرج عن نطاق الدولة العثمانية كون الجند يسعون بذلك إلى تغيير الإيالة فقط، إلا أنها كانت تتدخل وتوجه فرمانات إنذار للباي التونسي حتى لا يقبل بهذه التجاوزات ويعيدهم إلى الجزائر فور فرارهم، كي لا يتعرض النظام العثماني هناك إلى اهتزاز، والذي سينجر عنه -بالتأكيد- سلسلة من الاختلالات على مستوى الرابطة العثمانية-المغاربية.

فهذا ما يؤكد على أن الإنكشارية كانت تمثل الركيزة الأولى في الدولة العثمانية والإيالات التابعة لها، وما يثبت لنا أهمية هذه الفرقة العسكرية أكثر، هو أنه عند وقوع إحدى السفن الدنماركية التي كانت تنقل في طريقها عدد من العساكر إلى إيالة الجزائر في أسر قراصنة نابولي[2]؛ انزعج الداي ولما عرض عليه قنصل الدنمارك تعويض أولئك الجنود الذين وقعوا في الأسر بعدد آخر من بلاد الأناضول رفض ذلك غاضبا، كون ردة فعله مَبنِية على موقف السلطان منه، ومن هذه الحادثة وعلى موقف انكشارية الجزائر كذلك فور سماعه بذلك، فالأكيد أنهم سيغتالونه في أول فرصة تجمعه بهم، والسلطان بدوره لن يرض ببقاء عناصر من جيشه قيد الأسر[3]، فمثلما كان الإنكشارية مصدر قوة الإيالة والدولة العثمانية والجهاز الأساسي لفرض وحفظ أمنهما، فهم كذلك أداة تهدد استقرار الدولة العثمانية والإيالات التابعة لها بمجرد تمردهم.

تقاسمت السلطة السياسية على مستوى الإيالات المغاربية مع السلطة المركزية بإسطنبول نفس الاهتمامات العسكرية، فأولوا أهمية قصوى لعملية التجنيد وأوكلوا تسييرها للوكيل، وحسب اطلاعنا على بعض مهام الوكيل التونسي بمختلف أقاليم الدولة العثمانية، لاحظنا أنه لا يختلف عن وكيل إيالة

---

[1] هذه العملية ما هي إلا امتداد لسياسة عسكرية عمل بها القادة العثمانيين الأوائل ببلاد المغرب، ومثال ذلك الفرقة التي تركها سنان باشا بتونس بعد إلحاقها بالدولة العثمانية، والتي كانت تمثل النواة الأولى لهذا الجيش، وكان عددها حوالي 4000 جندي إنكشاري. ينظر: سلوى هويدي، **المرجع السابق**، ص.55.

[2] المعلوم أن سفن الدول الأوروبية كانت إحدى الوسائل المعتمدة في نقل هؤلاء الجنود إلى الجزائر، غير أنه لانعدام الكفاءة لدى بعضها جعلها تتعرض للهجوم وهي في طريقها إلى الإيالة، وهذا ما كان يقع كثيرا في القرن الثامن عشر، ومثال ذلك تعرض هذه السفينة الدنماركية التي كان على متنها حوالي 300 جندي إلى الأسر. ينظر: جيمس كاثكارت، **مذكرات أسير الداي كاثكارت قنصل أمريكا في المغرب**، تر: إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982، ص.249.

[3] **المصدر نفسه**، ص-ص.250-251

الجزائر، والذي يختص في خدمة ورعاية شؤون الإيالة عن طريق مؤسسة الخان وبما في ذلك تجنيد المتطوعين، ونتيجة لاشتراكهم في نفس الوظيفة نجد أن الوكيل الواحد جمع بين خدمة الإيالتين في آن واحد خلال القرن التاسع عشر[1]، فقربهم الجغرافي جعلهما يتشاركان بعض الظروف الإقليمية، والتي أدت بهما بدورها إلى تقاسم نفس المطالب من الباب العالي إلى حد ما، فكان من الطبيعي أن يتلازما في طلب تجنيد عدد من العساكر كلما اقتضت الحاجة إلى ذلك شريطة أن تتوفر فيهم بعض الصفات؛ كالدين الإسلامي والقوة البدنية التي تمكنهم من القيام بأعمال حربية وكذا استخدام الأسلحة المتوفرة بمهارة، وغيرها من المتطلبات الحربية[2].

ومما لا شك فيه أنه كان للوكيل دور كبير في تنظيم عملية التجنيد والحصول على المتطوعين من العساكر لصالح الإيالات المغاربية في بلاد الأناضول، وبالتالي فكلما كان عدد هؤلاء الوكلاء كبير كلما سرَّعوا في عمليات التجنيد، والمؤشر الذي يبين لنا ذلك هو الرسالة التي بعث بها مفتي الجزائر في أزمير إلى الداي حسين في صفر 1242هـ/سبتمبر 1826م يطلب منه إرسال حوالي ثلاثة عشر وكيل لتسهيل عمليات التجنيد وبعثهم إلى الإيالة في أقرب الآجال[3]، وبالتالي يمكن القول أن دور الوكيل جوهري في هذه العملية ولا يمكن لها النجاح بالشكل المطلوب في حال غيابه[4]، إذ أن تنظيمه لها مبني على إدراكه التام بوضع الإيالة ومدى حاجتها للجند وعلى هذا الأساس يوفر العدد المطلوب من الجند.

لم تقتصر مهمة الدولة العثمانية على تجنيد المتطوعين لصالح الإيالات المغاربية فقط، بل عمل حكامها على نقل التجربة العسكرية العثمانية إلى هناك، وذلك من خلال تدريب أحد الفرق التي بعث

---

[1] منير عبيد، **دور وكلاء وقناصل الإيالة التونسية بإستانبول وطرابلس ومالطة على ضوء رسائلهم 1830-1881**، أطروحة دكتوراه، جامعة تونس الأولى، 1990، ص، ص.131، 133.

[2] محمد العايبي، **تطور الجيش التونسي خلال الحكم العثماني وتأثيره على الوضع العام للإيالة 1574-1881**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في تاريخ بلاد المغرب الحديث، جامعة الشهيد حمه لخضر، 2021-2022، ص.66.

[3] **و. أ. م. و. ج**، مج.3190، م.1، و.176.

[4] ما يبرر أكثر أهمية ودور الوكلاء في تنظيم وتسهيل عملية التجنيد، أن غيابهم أو تخاذلهم في أدائهم مهامهم، يعد أحد الأسباب الرئيسية التي عرقلت عملية التجنيد، فإذا ربطنا المراحل التي شهدت فيها إيالة الجزائر -على سبيل المثال- نقص في المجندين المرسلين من مختلف أقاليم بلاد الأناضول بوضع وكلائها هناك، نجد أن أغلبهم كان منشغل بأعمال ثانوية لتوسيع مداخيلهم، ومنهم من تخلى نهائيا عن هذا النشاط وعاد إلى بلده. ينظر: فاطمة الزهراء سيدهم، **علاقة دايات الجزائر بالدولة العثمانية**، دار كوكب العلوم للنشر، الجزائر، 2016، ص-ص.226-227.

بها حسين باي (1824-1835)[1] تونس إلى إسطنبول سنة 1833 على نفس النمط العثماني ومنحهم كذلك نفس اللباس العسكري المعتمد في الجيش العثماني، كما وجه السلطان فرمان حول ذلك لباي تونس، وأمره بالالتزام بطريقة التدريب واعتماد الزي العسكري العثماني[2]، وهذا ما يمكن أن نستشفه في مسألة إثبات التبعية لِما له من تأثير كبير على علاقة تونس بالباب العالي.

وعلى اعتبار أن الجيش يعد من أهم المظاهر الدالة على قوة الوجود العثماني والذي يصل نفوذه إلى الحوض الغربي للمتوسط، فإن توحيد الزي وطريقة التدريب تؤكد علاوة على تبيعة تونس للدولة العثمانية استمرار هذه الأخيرة في الأرجاء المتوسطية واستمرار قوتها ونفوذها، ولم يكن الاهتمام بهذه المسألة مقتصر على السلاطين فقط[3]، بل حتى البايات أبدوا حرصهم على جمع عناصر الجيش المحلي وتدريبه على النسق العثماني، وكثيرا ما كانوا يُطلِعون السلاطين في رسائلهم على اهتمامهم بالرابطة العسكرية التي تجمع الدولة العثمانية بإيالتها -تونس-، فرغم تلك التغييرات التي طرأت على المؤسسة العسكرية[4] إلا أنها ظلت محافظة على الخصوصية العثمانية من حيث التدريب[5].

والأمر نفسه مع الفرق المجندة من الأناضول، إذ استمدت تقسيماتها وأسمائها من المناطق التي قَدِمت منها -حفاظا على الخصوصية العثمانية-، مع إضافة مواطن القشل التي يمكثون بها، فمن جُنِّد

---

[1] حسين باي: هو ابن محمود باي تولى حكم تونس بعد وفاة والده في 29 مارس 1824، شهدت الإيالة خلال فترة حكمه اضطرابات اقتصادي خاصة بعد مؤتمر فيينا وعرقلته لمسألة القرصنة، كما تزامنت فترة حكمه والاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830 والذي جعل السياسة الخارجية لتونس تتصف بالحذر حتى لا تقع هي الأخرى في خطر الاحتلال. ينظر: محمد صالح بن مصطفى، **المرجع السابق**، ص-ص.96-97.

[2] **أ. و. ت**، س. ت، ص.220، م.340، و.39.

[3] ورد في العديد من الفرمانات المرسلة من الباب العالي إلى الإيالة التونسية خلال القرن التاسع عشر، طلب إرسال عدد من الجنود النظامية في الجيش التونسي حتى تتلقى تعليم وتدريب عسكري على النمط المتبع مع الجيش العثماني، لإضفاء الطابع العسكري العثماني على كل الجيوش التابعة للسلطة المركزية. ينظر: **أ. و. ت**، س. ت، ص.220، م.344، و.13.

[4] رغم اختلاف التحديث العسكري المعتمد في الإيالة التونسية بعض الشيء عن ذلك المطبق في الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر، إلا أن ذلك لا يعبر بالضرورة عن رغبة حكام الإيالة بالانفصال عن الدولة العثمانية، وما يؤكد هذا الطرح أكثر هو موافقة السلطان عليه تماشيا والإصلاحات المطبقة في الأرجاء المتوسطية والتي تعود بالنفع على الإيالة، فما يهم السلطان في هذه المرحلة هو مسايرة مجريات الأحداث المتوسطية بالشكل الذي يساعده في الحفاظ على مد نفوذه هناك. ينظر: أماني سعدالي ووافية نفطي، "مسألة التجنيد ودورها في تبعية إيالتي الجزائر وتونس للدولة العثمانية خلال القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر"، **مجلة عصور**، مج.23، ع.2، ديسمبر 2024، جامعة وهران، ص-ص.170-171.

[5] **أ. و. ت**، س. ت، ص.220، م.340، و.66.

من ديار بكر واستقر بقشلة المهدية يعرف باسم "المهدية ولد ديار بكر"، من إزمير يعرفون بإزميرلي وأدرنه لي وعنتابلي؛ كل بحسب المنطقة التي قدم منها، أما العناصر المجندة من الإيالات المشرقية فهي الأخرى حملت أسماء مدنها، فمثلا البغدادلي الذي أتى من بغداد[1]، وربما هذه الأسماء استعملت – علاوة على الشأن التنظيمي لها داخل الثكنات– لتُحدث نوع من الانسجام والتوافق بين عناصرها كمحاولة للعمل بمبدأ الجماعة في حروبها.

نلاحظ تحول مماثل في تركيبة الجيش بإيالة طرابلس الغرب لذلك المتواجد بتونس، حيث طلب السلطان سليم الثالث[2] من حكامها تشكيل فرق عسكرية على الطراز الحديث المعتمد في الدول الأوروبية[3]، والذي اعتمده هو بدوره في إسطنبول، فما كان على يوسف باشا القرمانلي سوى الاستجابة لطلبه هذا في إطار تبعية إيالته للباب العالي[4]، رغم إدراكه التام برفض إنكشارية طرابلس الغرب لهذا الأمر، الذي يشكل خطورة عليه وعلى حكمه، غير أنه لا يمكن أن يعارض القرارات السلطانية، لكن لما صمم يوسف باشا تطبيق ذلك على المؤسسة العسكرية وإحداث تغيير جذري بها، قوبل قراره هذا بالرفض فباءت

[1] سنية حمدي، "تاريخ عسكر أتراك المهدية وإرثهم خلال العهد الحسيني"، **المجلة التونسية للتاريخ العسكري**، ع.10، ديسمبر 2020، منوبة، ص.50.

[2] لم يكن السلطان سليم الثالث هو المؤسس الفعلي لتطبيق فكرة إصلاح الجيش بالدولة العثمانية، بل سبقه في ذلك السلطان مصطفى، الذي عمل على تنظيم شؤون البحرية والمدفعية كبناء لإصلاح قاعدي بمركز الدولة العثمانية، ثم تبلورت الفكرة تدريجيا مع السلطان سليم الذي عمل على نقلها لخارج العاصمة لتأكيد استمراريتها وفعاليتها. ينظر: خليفة محمد الذويبي، **الأوضاع العسكرية في طرابلس الغرب قبيل الاحتلال الإيطالي 1881-1991**، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 1999، ص-ص.57-58.

[3] نظرا لما شهده العالم من بداية تغير موازين القوى في القرن الثامن عشر، كان على الدولة العثمانية مواكبة تلك التغييرات والعمل وفق أسسها للحفاظ على وزن قوتها العالمية، وباعتبار أن أوروبا كانت السباقة في ذلك ومنطلق بوادر تلك التغييرات، فما كان على الدولة العثمانية سوى العمل بما تقره إصلاحاتها، بالسير على خطاها، لذلك فقد سعت إلى تطبيق جملة من تلك الإصلاحات على مختلف مؤسسات الدولة بها، لا سيما المؤسسة العسكرية. ينظر: حكيمة منصور، **السلطان العثماني محمود الثاني ومسألة الاحتلال الفرنسي للجزائر (1808-1839)**، منشورات الفا، الجزائر، 2014، ص.32.

[4] بالتركيز على أسباب موافقة ولاة طرابلس الغرب على العمل بمقتضى مطلب الدولة العثمانية بتحديث الجيش، فإنه راجع مما لا شك فيه إلى الاستجابة لقرارات السلطان، لكن ربط سبب التغيير بذلك دون غيره من الأسباب يدعوا إلى طرح تساؤلات، خاصة وأن علاقة باشوات الأسرة القرمانلية بعناصر الإنكشارية كانت جد متوترة ويبحثون على سبب لإلغاء فعاليتهم بالإيالة للاستحواذ عليها بمفردهم. ينظر: الطاهر أحمد الزاوي، ولاة طرابلس...، **المرجع السابق**، ص-ص223-224.

محاولته بالفشل، لكنها لم تكن المحاولة الوحيدة، فرغم معرفته بطباع الإنكشارية وانقلاباتهم، إلا أن ذلك لم يمنعه من المحاولة مرة أخرى[1].

وما يجب تسجيله عند سرد هذه الأحداث هو أن رد إنكشارية طرابلس الغرب كان مماثلا لرفقائهم في إسطنبول، فلما أراد السلطان سليم الثالث فرض نظام عسكري جديد يقضي بإلغاء دور الإنكشارية على مستوى إسطنبول والإيالات التابعة له، اصطدم برفض قاطع من قبل عساكر الإنكشارية مدعمين من الشيوخ والعلماء، فاتحاد القاعدة العسكرية والدينية اللتان كانتا من أهم مؤسسات الدولة لوزنهما وما لهما من دور في حفظ أمنها واستمرار حكمها، أحدث ردود فعل عميقة الأثر سنة 1806 وصل صداها حكم السلطان نفسه؛ فأمروا بإلزامية عزله، وقد وافق السلطان لرجاحته على ذلك متجنبا حدوث أي تمرد من شأنه المساس بأمن الدولة[2].

لم يختلف مصير حاكم طرابلس الغرب يوسف باشا القرمانلي عن مصير السلطان سليم الثالث، فرغم معرفتهم بما حدث جراء هذا القرار على مستوى الباب العالي؛ إلا أنه بقي متمسك به وحاول تطبيقه مرة أخرى بعدما راسله السلطان محمود الثاني، الذي تمكن هو بدوره من تحقيق ذلك فأزاح الجيش الإنكشاري من مقر عاصمة الدولة العثمانية واستبدله بجيش نظامي حديث، فكان إنجازه هذا أمرا محفزا للباشا يوسف حتى يعيد محاولة تشكيله لفرق عسكرية جديدة من غير الإنكشارية وتطبيق جملة من الإصلاحات على المؤسسة العسكرية، لكنه يبدو أن وضع طرابلس الغرب لم يكن ممثلا لوضع الدولة العثمانية، بل لم يكن مهيأ لذلك بالأساس، حيث لقي الباشا معارضة كبيرة من جميع الأطراف، ولم يتعلق أمرها بالعساكر فقط، بل حتى الشيوخ والعلماء، وقاموا على إثر ذلك بثورة أسفرت عن عزل يوسف باشا من منصبه واستبداله بابنه علي باشا[3].

ورغم نهاية فترة حكم يوسف باشا القرمانلي والتي كان سببها الأساسي العمل بمقتضى مطالب السلطان وهي تحديث الجيش، إلا أن ولاءه للسلطان ظل مستمر، فقد بعث برسالة يبرر فيها سبب فشله في تحديث الجيش وأن ذلك كان سببا في عزله[4]، فلو تعلق حكمه بتحقيق مصالح شخصية لما قطع مهامه يوم عزله ولم يستمر في التواصل مع السلطان العثماني، غير أن طبيعة العلاقة بين هؤلاء الحكام

---

[1] كامل علي مسعود الويبه، **الإدارة العثمانية في طرابلس الغرب 1842-1911**، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 2005، ص.28.

[2] محمد أنيس، **الدولة العثمانية والشرق العربي (1514-1914)**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1993، ص.215.

[3] كامل علي مسعود الويبه، **المرجع السابق**، ص-ص.28-29.

[4] خليفة محمد الذويبي، **المرجع السابق**، ص.66.

والسلاطين كانت ذات روابط متينة لا تتعلق بالعمل الإداري فقط، وموقف الباشا هذا يؤكد لنا عمق هذه العلاقة، فتبعيتهم للسلطان لم تقتصر على النشاط السياسي والإداري المخول لهم وتنتهي بانتهائه، بل هي تبعية روحية تحكمها المصلحة العامة للدولة والتعاون المشترك.

ومن خلال اطلاعنا على ما توفر لدينا من دراسات متعلقة بالمؤسسة العسكرية الخاصة بإيالة طرابلس الغرب ومقارنتها مع بقية الإيالات المغاربية، لاحظنا أن تركيبة جيوشهم تشترك في عدة عوامل أساسية باعتبارها تقر بالولاء لنفس الجهة، وأن حالة التجنيد وعناصر الجيش في طرابلس الغرب لا تختلف عن الجزائر وتونس على وجه الخصوص، وهذا ما جعلنا نستنتج أنها كانت تستفيد هي الأخرى من عمليات التجنيد من إسطنبول شأنها شأن باقي الإيالات بإشراف تام من وكيل طرابلس الغرب في بلاد الأناضول[1]، وما يفسر هذا أكثر متابعة السلطان العثماني للوضع العسكري فيها وأمره الموجه ليوسف باشا بتحديث الجيش[2]، فلو لم يكن هناك تواصل في هذا السياق لما تدخل السلطان، وما يؤكد هذا أكثر أن إيالة طرابلس الغرب كانت تقدم مساعدات عسكرية سواء تعلقت بالعتاد أو الجند حال طلب الدولة العثمانية لذلك[3]، فلو كانت تتمتع باستقلالية عسكرية لما استجابت لمطالب الدولة العثمانية، التي كانت تعتبر أن كل مؤسسات الإيالات التابعة ملك لها.

أما بتركيز الحديث عن أهمية الجيش الإنكشاري المرسل من طرف الباب العالي، وعن نظامه وزيّه ومصدر دخله؛ فقد كان محكم، وذلك أن محاولات إقامة جيش محلي قد باءت بالفشل، حيث أن حكامها لم يستطيعوا وضع قاعدة تجنيد ثابتة ولا نظام عسكري مكتمل الأسس، وما أسس منه كان عبارة عن جنود مستأجرين تدعوهم القوة الحاكمة كلما احتاجت لذلك، ولا يتم التعرف عليهم إلا عن طريق بعض الأسلحة التقليدية التي يحملونها والتي لا تقوى على إقامة أي مواجهة حربية، أما زيهم فلم يكن موحد، إذ كان توفير السلاح واللباس من مهام الجندي نفسه، وأن ذلك أساس انخراطه في جيش الباشا، بل حتى مؤنهم يوفرونها بأنفسهم، ومقابل ذلك؛ فقد كان يمنحهم الباشا نتيجة مشاركتهم في الحملات العسكرية أحقية امتلاك كل ما يتحصلون عليه في حروبهم تلك فينهبون كل ما يجدون أمامهم[4]، وبالتالي يصبحون مصدر انتشار اللصوصية واللا أمن بينما -من المفروض- أنهم هم من يعملون على حفظ أمن الإيالة وإحلاله.

---

[1] خليفة حماش، **المرجع السابق**، ص.195.

[2] كامل علي مسعود الويبه، **المرجع السابق**، ص.28.

[3] إيتوري روسي، ليبيا...، **المرجع السابق**، ص.394.

[4] باولو دي لاشيلا، **المصدر السابق**، ص-ص.21-22.

ومن خلال هذا الطرح يمكن أن نؤكد أن هذه الإيالات لا يمكن لها تأسيس جهاز دفاعي يمكنه الصمود في مواجهة التحديات الخارجية، أو حتى التقوّي عسكريا إلا بالدعم العثماني، فلو كان تشكيل جيوشها على نفس نمط التجربة الطرابلسية، لما دام حكمها مدة ثلاثة قرون، بل أنها وقعت في يد الدول الأجنبية التي كانت تتحين فرصة تعثرها لفرض السيطرة عليها، ولَما تمكن حكامها من فرض الهيبة الإقليمية والدولية التي كانوا يتمتعون بها في الحوض الغربي للمتوسط، وهذا ما يؤكد حاجتهم للدولة العثمانية أكثر من حاجتها إليهم، ويعتبر أحد أبرز مبررات استمرار تبعيتهم لها رغم البعد الجغرافي.

2- المساعدات العسكرية المتبدلة بين الإيالات المغاربية والباب العالي:

في إطار الحديث عن الدعم العسكري الموجه من مركز سلطة الدولة العثمانية إلى مختلف الإيالات المغاربية، تجدر بنا الإشارة إلى أن ذلك لا يعني أنها كانت المصدر الدائم لتجنيد وتسليح هاته الإيالات، بل في الكثير من المرات ما نجد أنها كانت تطلب من حكامهم تزويدها بالأسلحة أو المال[1]، ومثال هذا ما جاء في الرسالة التي بعث بها إبراهيم إلى أحد دايات الجزائر، في إطار تبعية هذه الأخيرة للدولة العثمانية، يطالبهم بإرسال المال والألبسة للباب العالي وذلك لحاجتهم بها[2].

وفي سياق الحديث عن هذه المساعدات، فقد وجه السلطان مصطفى رسالة إلى حاكمي الجزائر وتونس سنة 1183هـ/ 1769م يطلب منهما تزويده بعدد من السفن، فلبى داي الجزائر ذلك وأرسل له خمسة مراكب محملة بالعتاد اللازم، وبعد أشهر قليلة أضاف له خمسة سفن أخرى، ويبدو أن حكام الإيالات المغاربية كانوا ملتزمين بإرسال هذه المساعدات الحربية في أوقاتها المحددة، إذ لا تمر سنوات طويلة بين فترات الإرسال تلك، فنجد أن الجزائر -مثلا- بعد إرسالها لمساعدات 1769 قد وجهت سفن أخرى سنة 1187هـ/ 1773م[3]، وهذه تعتبر من الدلالات المبينة لمدى التزام هؤلاء الحكام بتقاليد تبعيتهم للباب العالي والحرص على توطيدها.

وكثيرا ما كانت الدولة العثمانية تستعين بالقوى العسكرية للإيالات المغاربية الثلاث في حروبها الخارجية، إما يكون ذلك بطلب من السلطان أو من أحد رجال دولته، ومثال ذلك يتجلى في إحدى المراسلات المؤرخة في 124هـ/1825م والمتعلقة بشأن هاته المساعدات العسكرية الموجهة من الأطراف

---

[1] من التقاليد المعمول بها عند قدوم المساعدات العسكرية من الإيالات المغاربية إلى مقر الدولة العثمانية، أنهم كانوا يستقبلونهم بترحاب وحفاوة كبيرة، وكانوا يقلدون رياس تلك السفن الخلعة، كدليل على الأهمية الكبيرة التي أولوها لهم. ينظر: **أ. و. ج**، خ. هـ، ر. ع.8، ر. و.55725، ت.1205هـ.

[2] **و. أ. م. و. ج**، مج. 3190، م.1، و.97.

[3] أحمد الشريف الزهار، **المصدر السابق**، ص-ص.28-29.

إلى مركز السلطة[1] والتي تتعلق بطلب إرسال حوالي 1250 جندي[2]، وقد ورد فيها أن عملية جلب هؤلاء الجنود كانت على رقابة تامة من الدولة العثمانية[3] عن طريق أحد وكلاء إيالة الجزائر بأزمير[4]، ولا يقف الأمر عند هذا الحد، بل يبقى رياس هذه السفن على تواصل دائم مع السلطان ورجال دولته في كل تحركاتهم أثناء حروبهم المشتركة وبعدها إلى غاية عودتهم إلى بلدانهم[5]، والتي لا تكون إلا بعد نهاية الحرب واستتباب أمن الدولة وبتسريح من السلطان، وهذا ما حدث مع جنود إيالتي الجزائر وتونس بعد مشاركتهم إلى جانب الدولة العثمانية في أحد حروبها سنة 1206هـ/1792م، فلم يعودوا إلى بلدانهم إلا بعد موافقة السلطان[6].

علاوة على هذا، نجد فرمان مؤرخ في 15 شوال 1214هـ/11 مارس 1800م، أن السلطان أمر الداي مصطفى (1798-1805)[7] بإرسال مساعدات عسكرية جراء دخوله في حرب ضد فرنسا لشنها

---

[1] وقد تم توجيه هذه المساعدات العسكرية من الإيالات المغاربية نحو الباب العالي، كرد على الفرمان الذي بعث به السلطان محمود الثاني إلى مختلف الحكام هناك ومن بينهم حسين داي الجزائر. ينظر: خليفة حماش، **وثائق عن تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني**، منشورات كلية الأدب والحضارة الإسلامية، قسنطينة، 2016، ج.2، ص.103.

[2] لم تقتصر المساعدات التي كانت ترسلها الإيالات المغاربية للدولة العثمانية على الجند فقط، بل استمرت كذلك في إرسال السفن الحربية، ومثال ذلك أن إيالة الجزائر وجّهت حوالي ست سفن للدولة العلية تلبية لطلب السلطان سنة 1825. ينظر **أ. و. ج**، خ. هـ، ر. ع.11، ر. و.22555، ت.1240هـ.

[3] وقد كان دايات الجزائر من جهة أخرى على مراقبة مستمرة لأحوال هاته المساعدات وهي في طريقها إلى إسطنبول، ويقدمون إثر ذلك تقرير مفصل للسلطان عما يعترض تلك السفن ومسار رحلتها، وهذا ما قام به حسين داي الذي راسل الباب العالي سنة 1830 ليخبره بسبب تأخر المساعدات المرسلة من طرفه وأحوال مسارها نحو مركز السلطة المركزية، ليس هذا فحسب، بل في حال تأخر وصول الأوامر السلطانية إلى إيالة الجزائر بخصوص طلب المساعدات والذي سيتسبب في تأخير تحضير السفن المطلوبة وإرسالها للدولة العلية، فإن الداي يبعث برسالة اعتذار للسلطان يبرر فيها سبب التأخر ومدى حزمه في الاستجابة لطلبه هذا. ينظر: **أ. و. ج**، خ. هـ، ع. ر.11، ر. و.34365، ت.1240هـ، **أ. و. ج**، خ. هـ، ر. ع.10، ر. 38548، ت.1237هـ.

[4] **أ. و. ج**، خ. هـ، ر. ع.11، ر. و.40066، ت.1240هـ.

[5] **أ. و. ج**، خ. هـ، ع.10، ر. و.40307، ت.1237هـ.

[6] **أ. و. ج**، خ. هـ، ع.4، ر. و.54845، ت.1206هـ.

[7] مصطفى داي: ولد بالأناضول وانتقل إلى الجزائر في سن صغير حيث التحق بالجنود الإنكشارية، تدرج في المناصب حتى أصبح داي، شهدت فترة حكمه اضطرابات داخلية حيث اندلعت العديد من الثورات كثورة ابن الأحرش، وعلى الصعيد الخارجي كانت عرفت علاقة الإيالة بالتوتر مع العديد من الدول الأوروبية. ينظر: مصطفى بن عمار، **الصراع على السلطة في الجزائر في عهد الدايات**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر 2، 2009-2010، ص-ص.109-110.

حملة ضد مصر العثمانية[1]، ومن هنا نستنتج أنه مثلما كانت الجزائر في حاجة إلى تدخل ومساعدة من الباب العالي، كان هذا الأخير بدوره بحاجة إلى الدعم خاصة على المستوى العسكري، وهذا ما يعكس العلاقة التي تربط بين سلطة المركز والأطراف، وما يبين لنا أن الجيش الإنكشاري ببقائه في إسطنبول أو تجنيده في مختلف الإيالات؛ فإنه سيعود بالنفع على الدولة العثمانية في جميع حالاته.

تعتبر مسألة التجنيد والحديث عن الجيش الإنكشاري على مستوى الإيالات من أهم المقومات الدالة على تبعية هاته الإيالات للدولة العثمانية، فلو كانت هناك استقلالية لما اعتمدت كل جهة منهما على قواها الحربية، فلماذا مثلا لم تكن هناك مساعدات عسكرية بين الدولة العثمانية وفرنسا، وحتى لو كانت سنلاحظ الميزة الفارقة بين الجيشين والدالة على تبعية كل منهما لجهة بلده، ولو كان هناك تحالف عثماني-مغاربي لما سجلنا مشاركة الفرق المحلية في هذه المساعدات المرسلة بين الطرفين، لكن الدولة العثمانية اعتمدت جيش موحدا لحماية مناطق نفوذها وحدودها وعلى هذا الأساس كانت ترسل عناصره في إطار عمليات التجنيد.

وفي السياق ذاته، إذا افترضنا أن هاته الإيالات كانت تابعة للدولة العثمانية عسكريا، وكانت لها استقلالية على المستوى السياسي والعلاقات الخارجية، إلا أن الدور الذي لعبه الجند الإنكشاري على الساحة السياسية؛ يصور لنا جليا مدى سيطرتهم على الوضع العام، فالقوة العسكرية لها وزن واضح، وما إن اتحدت مع القوة السياسية؛ ستُطَوق المناصب القيادية على مستوى هاته الإيالات، وبالفعل ففي إيالة الجزائر القادة العسكريون هم أنفسهم حكام الإيالة، والديوان الذي يتشكل غالبيته من العساكر هم المسؤولين على هذه التعيينات[2].

أما تونس فكل من يتولى الحكم من باياتها يسعى للتقرب من الجند الإنكشاري لمدى فعاليته وتأثيره على الوضع السياسي، بحيث أن تمردهم قد يؤدي إلى عزل الحاكم[3]، وهذا ما لاحظناه أيضا في طرابلس الغرب؛ فبعدما أراد يوسف باشا إحداث إصلاحات على المستوى العسكري باستبدال عناصر الجيش -

[1] **و. أ. م. و. ج**، مج. 3190، م.1، و.63.

[2] مصطفى بن عمار، "حياة دايات الجزائر العثمانية (1671-1830) دراسة وصفية"، **مجلة أنسنة للبحوث والدراسات**، مج.6، ع.2، 28 ديسمبر 2015، جامعة الجلفة، ص-ص.178-179.

[3] محمد الهادي الشريف، **القوى العسكرية القارة بتونس وتكاليفها المالية من 1756 إلى 1814**، أطروحة دكتوراه، جامعة تونس الأولى، تونس، 1999-2000، ص-ص.139.

مثلما ذكرناه سابقا-، تمرد عليه الجند الإنكشاري وتم عزله[1]، وبالتالي فإن تحكم الإنكشارية في هاته الإيالات بدى واضحا ويؤكد فعلا مدى تبعيتها للباب العالي.

وبالعودة للحديث عن المساعدات المتبادلة بين هاته الإيالات والباب العالي، نجد أن السلطان كان يتدخل ويأمر بإرسال مساعدات عسكرية لإيالة الجزائر، والتي تمثلت في جملة من المعدات العسكرية وتجنيد المتطوعين تلبية لمتطلبات دایاتها، ومثال ذلك ما قام به السلطان سليم الثالث في منتصف شوال 1210هـ/27 أفريل 1796م، لما راسل مختلف علماء وضباط وأعيان مدينة أزمير يأمرهم بالسماح لوكلاء الجزائر هناك بإقامة الخيم قصد تجنيد المتطوعين، وألح على ضرورة الامتثال لهذا الفرمان[2].

كما أرسل إثر ذلك السلطان محمود الثاني إلى الداي حسين باشا فرمان في نهاية صفر 1235هـ/16 ديسمبر 1819م، يعلمه بموافقته على طلبه المتمثل في إرسال مساعدات حربية[3]، ويذكِّر كذلك الداي بضرورة الامتثال لأوامر الباب العالي بحفظ أمن الإيالة حتى ينال رضا السلطان، ويلقى فعله هذا استحسان من الدولة العثمانية بتقديمها مثل هذا النوع من المساعدات بشكل دائم[4]. ونظرا لمدى تجاوب السلاطين ومساعدتهم للولاة، لم يترددوا بدورهم في مراسلة الباب العالي كلما كانوا بحاجة إلى ذلك، وهذا ما قام به الباشا أحمد القرمانلي فور توليته حكم طرابلس، فعندما بدأ بتحصين أبراج المدينة طلب من الدولة العثمانية إرسال عدد من المدافع ذات العيار الثقيل[5].

قدم مختلف بايات الأسرة الحسينية بتونس يد الدعم للدولة العثمانية في حروبها الخارجية[6]، ومثال ذلك ما قام به الباي علي سنة 1771، حيث ساعد السلطان مصطفى الثالث في حربه ضد روسيا[7]،

---

[1] كامل علي مسعود الويبه، **المرجع السابق**، ص-ص.28-29.

[2] **و. أ. م. و. ج**، مج.3190، م.1، و.20.

[3] نجد في المقابل حرص حكام الإيالات المغاربية على مراسلة السلطان بدورهم حال وصول المساعدات العسكرية من الباب العالي، فيخبرونهم بتاريخ وصولها ووضعها وما تحتويه هذه المساعدات. ينظر: **أ. و. ج**، خ. هـ، ر. ع.9، ر. و.40543، ت.1234هـ.

[4] **و. أ، م. و. ج**، مج.3190، م.1، و.32.

[5] خليفة محمد الذويبي، **المرجع السابق**، ص.64.

[6] وكانوا جد حرصين بدورهم على تتبع ومراقبة مسار رحلة سفنهم، ويطلعون السلطان بكل حيثياتها، فإذا تعطلت أو تأخرت إحدى السفن وهي في طريقها إلى الباب العالي يراسلون السلطان بذلك، وفي هذا إيحاء صريح على مدى أهمية هذه العملية ومدى حرصهم على الامتثال بأحكام السلطان وخدمته في إطار تبعيتهم له. ينظر: **أ. و. ج**، خ. هـ، ر. ع.7، ر. و.39007، ت.1228هـ.

[7] محمد بن عثمان السنوسي، **المصدر السابق**، ص.115.

كما نجد أن هذا السلطان قد طلب من محمد بن عثمان باشا[1] الجزائر (1766-1791) في أواخر ديسمبر 1796، إرسال مساعدات عسكرية للدولة العثمانية تمثلت في حوالي خمسين جندي من قوات المدفعية الذين يتسمون بالصفات اللازمة للحرب من القوة والبسالة[2]، قصد مساندة الجيش العثماني في حربه ضد روسيا[3]، وقد لبى يوسف باشا طلب الدولة العثمانية سنة 1823 وأرسل سفن حربية لمساعدة الأسطول العثماني في حروبه، كما أرسل حوالي ثماني سفن في السنة الموالية، في إطار العمليات الجهادية التي تربط الدولة العثمانية بمختلفات الإيالات التابعة لها[4].

وفي الإطار ذاته، لم يرتبط إرسال المساعدات العسكرية من مختلف الإيالات المغاربية للباب العالي بمدى حاجته لذلك، بل كانت ترسل أيضا في إطار هدايا، وهذا ما قام به باي تونس أحمد باشا وفي أواسط شهر مارس سنة 1842 عندما أرسل للسلطان العثماني سفينة حربية كهدية مزودة بالمدافع وغيره من العتاد الحربي اللازم لها وهي من صنع تونسي خالص[5]، وكانت هذه الهدايا تعبيرا عن ود العلاقة بين تونس والدولة العثمانية، ولم تكن إلزام عسكري وجب على الولاة تأديته.

في فرمان أرسل به الصدر الأعظم إلى باي تونس في 23 شعبان 1240هـ/أفريل 1825م، يحثه على ضرورة اتحاد الإيالات المغاربية بين بعضها البعض تحسبا لأي مواجهة خارجية على المنطقة للحفاظ على قوتهم في إطار التبعية للدولة العثمانية، وحتى إن وقعت أحد الوجاقات تجد البقية سندا لها، كونه لا فرق بين الإيالات الثلاث لدى الدولة العثمانية مدامهم تحت سيطرتها[6]، وقد كانت السلطة المركزية على دراية تامة بقرب الخطر الفرنسي من المنطقة وبداية ضعف قواها هناك، فربما جاءت هذه الرسالة حتى تحيي روح الجهاد والتضامن بين القوى الإسلامية في الوجاقات الثلاث.

---

[1] محمد بن عثمان باشا: كان أحد جنود الجيش الإنكشاري في الجزائر، شارك في حصار وهران وتدرج بعدها في المناصب إلى أن أصبح داي على الجزائر سنة 1766. ينظر: بلبروات بن عتو، "الداي محمد بن عثمان باشا وسياسته 1766-1791"، **مجلة عصور**، ع.6-7، جوان-ديسمبر 2005، جامعة وهران، ص.81.

[2] لم تكن هذه المرة الأولى التي قدم فيها داي الجزائر مساعدات عسكرية للدولة العلية في حربها ضد روسيا، بل سبق وأن أمر بإرسال حوالي خمس سفن حربية مزودة بالعتاد للباب العالي سنة 1789. ينظر: جيمس كاثكارت، **المصدر السابق**، ص.89.

[3] خليفة حماش، وثائق عن تاريخ...، **المرجع السابق**، ج.1، ص-ص.31-33.

[4] إيتوري روسي، ليبيا...، **المرجع السابق**، ص.394.

[5] أحمد بن أبي الضياف، **المصدر السابق**، ج.4، ص.58.

[6] **أ. و. ت**، س.ت، ص.220، م.348، و.1.

يذكر في إحدى الفرمانات الموجهة من الدولة العثمانية سنة 1237هـ/1821م، على استجابة الإيالة التونسية في كل مرة لطلب الدولة العثمانية حول تزويدها بالعساكر اللازمة في حروبها[1]، وهذا دليل على مدى استجابة بايات الأسرة الحسينية لفرمانات السلطان، وجاء نتيجة ذلك توجيه السلطان عرض المساعدة لتونس كلما احتاجت لذلك[2]، وهذا ما يعكس لنا صورة العلاقة الرابطة بين مركز السلطة والأطراف التابعة لها، فقد تشارك عساكر الإيالة التونسية مع تلك الموجودة بمختلف بلاد الأناضول والتابعة للدولة العثمانية في حروب عديدة ضد القوى المسيحية وقادوا العديد من العمليات الجهادية خدمة للدولة العلية[3]، ومن هنا نستنتج أنه مثلما كانت الإيالات المغاربية بحاجة إلى تدخل ومساعدة من الباب العالي، كان هذا الأخير بدوره بحاجة إلى الدعم خاصة على المستوى العسكري في العديد من حروبه.

سجلت الدراسات أن الإيالة التونسية شاركت إلى جانب الدولة العثمانية في الكثير من حروبها؛ كمعركة نافارين سنة 1827[4]، كما ثبت في فرمان آخر عن السلطان محمود إلى حسين باي تونس في أوائل ربيع الأول 1239هـ/جويلية 1833م[5]، حول استجابة تونس لطلبه المتمثل في إرسال نفر من العساكر، وقد بلغ عددهم مئة جندي من خيرة عناصر الجيش النظامي التونسي، إلى جانب عشرين مدرب عسكري[6]، وقد كان البايات يرسلون حتى الخيول للدولة العثمانية ويوفرون لها الوسائل اللازمة للنقل، ويبعثون بعد ذلك برسالة للسلطان يبررون فيه سبب إرسالهم لذلك العدد[7].

---

[1] يبدو أن المساعدات العسكرية الموجهة من الإيالات المغاربية الثلاث نحو الباب العالي في الثلاث عقود الأولى من القرن التاسع عشر كانت مكثفة، ولا تكاد أن تمر سنة دون توجيه حكام الجزائر وتونس وطرابلس الغرب مساعدات عسكرية للباب العالي، سواء تعلق الأمر بالجند أو السفن وباقي العتاد الحربي. ينظر: **أ. و. ج**، خ. هـ، ر.ع.9، ر. و.34746/B، ت.1234هـ، **أ. و. ج**، خ. هـ، ر. ع.9 ر. و.40543/E، ت.1234هـ.

[2] **أ. و. ت**، س.ت، ص.220، م.340، و.20.

[3] **أ. و. ت**، س.ت، ص.220، م.340، و.16.

[4] عبد القادر سوداني، **السلطة في تونس وطرابلس بين 1705-1837 محاولة في التاريخ المقارن**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسة والاقتصادية، برلين، 2017، ص.220.

[5] رغم تحطم الأسطول التونسي في معركة نافارين إثر مشاركته إلى جانب الدولة العثمانية في هذه المعركة، ورغم الخسائر التي تكبدتها الإيالة التونسية إثر ذلك، إذ تراجع نشاطها البحري الحربي والتجاري على حد سواء، إلا أنها استمرت في دعم الدولة العثمانية عسكريا كلما كانت هذه الأخيرة في حاجة لذلك، وما يعد هذا إلا دليل على الترابط الموجود بينهما فلم تكن تونس مجرد إيالة ذات تبعية رمزية، بل كانت جزء من الدولة العثمانية. ينظر: بشير التليلي، **العلاقات الثقافية والإيديولوجية بين الشرق والغرب في البلاد التونسية خلال القرن التاسع عشر (1830-1880)**، تر: عبد المجيد البدوي، دار سيناترا، تونس، 2010، ج.1، ص-ص.122-123.

[6] **أ. و. ت**، س. ت، ص.220، م.340، و.39.

[7] **أ. و. ت**، س. ت، ص.220، م.340، و.66.

وفي هذا المضمار، سجلت الكتابات التاريخية مشاركة تونس إلى جانب الدولة العثمانية في حرب القرم سنة 1853[1]، استجابة لما جاء في الفرمان السلطاني بهذا الخصوص[2]، فرغم ما كانت تعانيه الخزينة التونسية من أوضاع صعبة نتيجة تراجع مداخيلها وتجلي تداعيات إفلاسها، إلا أن ذلك لم يمنع من تقديم مساعداتها للدولة العلية ودعمها في حروبها الخارجية[3]، بل ولم يسجل أن تونس قد وجهت قبل ذلك دعم عسكري للدولة العلية بنفس الكثافة والعدد الذي أرسلته في حرب القرم على طول فترتها[4]، فالمساعدة التي قدمها أحمد باي بخصوص هذه الحرب فترة حكمه التزم بها خلفه محمد باي[5] إقرار منهما بتبعية تونس للباب العالي[6].

وبناء على ذلك فقد أرسلت هذه المساعدات على أكثر من دفعة، قُدر عدد جنود أولها حاولي سبعة ألاف عسكري وما يقارب اثني عشر مدفع وسبعمائة من الخيل وتم إرسالها للدولة العلية على ما توفر بحوزة أحمد باشا من سفن[7]، حيث أراد الباي توجيه مساعدة مكتملة جندا وعتادا وعلى عدة سنوات[8]، وحتى في حال عدم توفر العدد الكافي من السفن التونسية؛ نجد أن وزراء الإيالة سعوا للاتفاق مع قادة

---

[1] حمادي دالي، "المشاركة التونسية في حرب القرم 1854-1856 وثائق تموين العساكر"، **المجلة التونسية للتاريخ العسكري**، ع.7، ديسمبر 2017، منوبة، ص.25.

[2] وجه السلطان العثماني عبد المجيد خان العديد من الفرمانات لأحمد باي الإيالة التونسية سنة 1854 يشرح فيها مسببات الصراع العثماني-الروسي وأهم تفاصيله، حتى يضعه في الصورة ويكون على دراية تامة بمدى حاجة الدولة العثمانية لتظافر الجهود ومواجهة الطرف الروسي حفاظا على مناطق النفوذ العثمانية. ينظر: **أ. و. ت**، س. ت، ص.181، م.1001، و.1.

[3] حمادي دالي، **المشاركة العسكرية التونسية في حرب القرم (1854-1856)**، المسيرة للنشر والتوزيع، تونس، 2021، ص، ص.17، 51.

[4] لقد استحسن السلطان العثماني المساعدات التي قدمتها الإيالة التونسية لدعمه في حرب القرم، ووجه إثر ذلك فرمان شكر للباي أحمد جراء كل ما بذله من جهد في ذلك، كما أرسل له نيشان افتخار من الرتبة الأولى مكافأة له. ينظر: **أ. و. ت**، س. ت، ص.181، م.1001، و.16، 23.

[5] محمد باي (1811-1859): هو محمد بن حسين ينتهي نسبه إلى حسين بن علي التركي، حفظ القرآن في صغره، تولى قيادة الأمحال في عهد أحمد باي وبوفاته أصبح هو الحاكم، وعمل على إصلاح وضع الإيالة. ينظر: أحمد بن أبي الضياف، **المصدر السابق**، ج.4، ص.185، محمد بن عثمان السنوسي، **المصدر السابق**، ص.146.

[6] لطفي بوعلي، **التحديث العسكري قراءة ميكرو-تاريخية في التجربة التونسية (1830-1881)**، منشورات سوتيميديا للنشر والتوزيع، تونس، 2019، ص.75.

[7] أحمد بن أبي الضياف، **المصدر السابق**، ج.4، ص.162.

[8] **أ. و. ت**، س. ت، ص.182، م.1010، و.54.

السفن الأجنبية المارين من هناك لتسهيل عملية نقل العساكر عبرها[1]، وليس هذا فحسب، بل وفر الباي لهؤلاء العساكر كل ما هم بحاجته من مؤونة خلال هذه الحرب تخفيفا عن الدولة العثمانية[2]، وبقي على تواصل مستمر مع قائد البعثة إلى هناك[3]، وفي هذا إيحاء تام على طيب العلاقة التونسية-العثمانية، وأن الإيالة في حالة جاهزية تامة لدعم السلطان كلما كان بحاجة إلى ذلك.

وفي إطار الحديث عن المساعدات العسكرية المقدمة من طرف الإيالة التونسية إلى الباب العالي، فنجد أنها لم تقتصر على مد الدولة بالعتاد أو الجند فقط، بل في حال ما مر الأسطول العثماني على الحوض الغربي للمتوسط، فإن حكام الإيالة يأمرون القائمين على ذلك بتوفير الحماية اللازمة له[4]، وحتى في حال ما كانت هناك فوضى في إحدى الإيالات العثمانية المجاورة لتونس، فنجد أن السلطان يطلب من الباي التونسي التدخل لصالح الدولة العثمانية والعمل على إحلال الأمن بالمنطقة، بتوفير العساكر والذخائر اللازمة[5].

والأكيد أن ذلك لم يأت من فراغ، فطلب السلطان هذا من الباي دليل على التلبية المستمرة للبايات الحسينيين والتدخل الدائم لمساعدة الدولة العثمانية كلما طلب حكامها، ويؤكد هذا ما ورد في نص هذا الفرمان حيث يذكر السلطان: "... أنك [باي تونس] عند الحاجة حضر لإجراء ما يجب من الإعانة بالذخائر والعسكر"[6]، وهذا يعكس بدوره حسن وقرب العلاقة بينهما، ويحيل إلى مدى قوة بايات تونس إلى درجة تجعل من السلطان يعتمد عليهم في كل مرة.

في المقابل نجد أن السلطان بدوره كان يقدم الكثير من المساعدات للإيالات المغاربية، فناهيك عن تزويد هؤلاء الحكام بالجنود والعتاد -مثلما ذكرنا سابقا-، فقد قام بمنحهم كذلك العديد من السفن كلما لزم الأمر، إذ تذكر الدراسات أن حكام طرابلس الغرب قد تحصلوا على الكثير من السفن من طرف

---

[1] **أ. و. ت**، س. ت، ص.182، م.1010، و.60.

[2] المتعارف عليه عند إرسال العساكر من مختلف الإيالات العثمانية لمساعدة الدولة العثمانية في حروبها الخارجية، أن تتولى بنفسها مسؤولية الانفاق عنهم ورعايتهم، غير أن تونس تولت هذه المهمة بنفسها في حرب القرم، ما جعل أميرال الأسطول العثماني يراسل قائد السفن التونسية، ويلزمه بضرورة الانفاق من المال المخصص لجميع العساكر الشاهانية للتخفيف عن الإيالة التونسية، ينظر: **أ. و. ت**، س. ت، ص.183، م.1016، و.54.

[3] الشيباني بنبلغيث، **رسائل الجنرال رشيد إلى الدولة التونسية خلال مشاركتها في حرب القرم (1854-1856)**، مكتبة علاء الدين، صفاقس، 2009، ص، ص.18، 163.

[4] **أ. و. ت**، س. ت، ص.220، م.340، و.18.

[5] **أ. و. ت**، س. ت، ص.220، م.340، و.42.

[6] **المصدر نفسه.**

السلطان في إطار المساعدات الموجهة من مركز السلطة إلى مختلف الإيالات التابعة لها، ما جعل أغلب تشكيلة أسطول طرابلس الغرب من السفن العثمانية[1].

نجد أن تدخل السلطان لم يكن ماديا دائما، وإنما كان كذلك يحث ويحفز الحكام على إصلاح أهم الجوانب المدعمة لقوة الإيالة، فعند تزكيته لحكم يوسف باشا القرمانلي أمره بالعمل على تقوية البحرية الطرابلسية للتصدي بها في حال وقوع أي مواجهة خارجية من جهة، ولإثبات مكانة الإيالة المتوسطية وزيادة موارد دخل خزينتها من جهة أخرى، فيلتزم الباشا بهذا الطلب في إطار تبعية إيالته للسلطان، وكاستفادة من خبرة قائد دولة عظيمة في هذا المجال باعتباره حاكم جديد. والحقيقة أن إيالة طرابلس قد تمكنت على عهد يوسف باشا من تأسيس أسطول بحري قوي يعتمد عليه، ودليل هذا أنه شارك في العديد من الحروب رفقة الدولة العثمانية كلما طلبت ذلك، حتى أن بعض أنواع سفنه كانت هي الأساسية في تلك الحروب العثمانية لتلاؤمها مع الطبيعة الجغرافية لتلك المناطق[2].

ثالثا: الدلالات الرمزية للسلطة العثمانية بالإيالات المغاربية

كانت الروابط الرمزية القائمة بين مختلف الإيالات المغاربية والدولة العثمانية من أهم القواعد المؤسسة لشرعية عملية تولية الحكام هناك، ومن أهم الروابط المعززة للحكم العثماني ببلاد المغرب والتي تؤكد على امتداد نفوذه بالمنطقة، وقد استمرت هذه الروابط الدالة على حسن العلاقة العثمانية-المغاربية حتى القرن التاسع عشر، فرغم التغييرات التي طرأت على نمط الحكم العثماني هناك وعلى مؤسساته، إلا أن ذلك لم يؤثر على طبيعة الروابط الانتماء السياسي والديني الذي يقر بتبعية هاته الإيالات للدولة العثمانية.

1- إرسال حكام الإيالات المغاربية هدايا للسلطان العثماني:

[1] كامل علي مسعود الويبه، **المرجع السابق**، ص.29.

[2] أحمد سعيد الطويل، **البحرية الطرابلسية في عهد يوسف باشا القرمانلي (1795-1832)**، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2000، ص، ص.122، 131، 134.

كان للهدايا[1] دور كبير في ربط الإيالات المغاربية بالباب العالي، وفي تأصيل روابط التبعية خلال القرن الثامن عشر خاصة[2]، فمثلما كانت تعبر عن ود العلاقات بين المركز والأطراف، كانت تعتبر أحد العوامل المساعدة على تحقيق بعض أهداف ومساعي الولاة، فعندما كان يرغب الحكام في تولي شؤون الإيالة يبعثون بهدايا للسلطان للحصول على موافقته، مثلما قام به علي شاوش داي في الجزائر عندما أراد القضاء على ازدواجية السلطة والانفراد برتبة داي وباشا لأول مرة؛ فراسل السلطان بذلك وبعث بهدايا[3].

واستمرت هذه العملية مع كل تعيين جديد للدايات[4]، والأمر نفسه مع بايات تونس، فعندما تتم البيعة المحلية ويعين على أساسها الحاكم، يراسل هذا الأخير السلطان العثماني بهذا الشأن، ويرسل العديد من الهدايا الفخمة[5] مع البعثة حتى يتمكن من فرمان التزكية[6]، وقد سار على هذا النهج كذلك الباشوات القرمنليين بطرابلس الغرب، فعند رغبة أحدهم في التنفذ بالحكم ولحاجته لفرمان تزكية حكمه الذي يعد الأداة الشرعية لذلك، يرسل بمجموعة من الهدايا للسلطان بغية الحصول على مراده[7]، وهكذا

---

[1] كانت تعرف هذه الهدايا في الجزائر باسم "بشكش"، وهي كلمة عثمانية مشتقة عن اللفظ الفارسي "بيشكش"، ومعناها الهبة التي تقدم ودًّا لأصحاب النفوذ، ويقابلها في الولايات المشرقية عبارة "الجائزة الهمايونية"، أما المسؤول عن نقل هذه الهدية من الإيالة إلى مركز الدولة العثمانية فيُعرف باسم "بشكش أغاسي"، وفي إيالة الجزائر كان الآغا التشريفاتي هو من يتولى مهمة ترتيب هذه الهدايا قصد إرسالها للسلطان. ينظر: خليفة حماش، "تبادل الهدايا بين الجزائر والباب العالي في العهد العثماني"، **مجلة دراسات أدبية وإنسانية**، ع.1، أفريل 2004، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ص.18، **أ. و. ج**، خ. هـ، ر. ع.7، ر. و.31139، ت.1230هـ.

[2] تعتبر الهدايا أحد أهم العوامل المتحكمة في سير العلاقات منذ بدايات العهد العثماني ببلاد المغرب، كما كانت إحدى السياسات المتبعة في الحصول على المناصب بإسطنبول، فمكنت العديد من القادة من نيل على مرادهم، وتحقيق أهدافهم بمختلف الإيالات التابعة للدولة العثمانية. ينظر: إيتوري روسي، ليبيا...، **المرجع السابق**، ص.303.

[3] عزيز سامح التر، **المرجع السابق**، ص.463.

[4] M. Renaudot, **Alger tableau du royaume de la ville d'Alger et de ses environs**, d. Libraire universelle de P. Mongie Ainé, Paris, 1830, 4ème ed, p-p.79-80.

[5] كانت تتم عملية نقل الهدايا من مقر إحدى الإيالات المغاربية إلى إسطنبول على متن سفينة دولة أوروبية تربطها بها علاقة ودٍّ، ضمانا لعدم تعرضها للقرصنة من طرف سفن الأعداء، ومثال ذلك أن داي الجزائر لما أراد إرسال الهدية التقليدية للسلطان سنة 1816، بعث بها مع قائد الأسطول الإنجليزي. ينظر: خليفة حماش، "تبادل الهدايا..."، **المرجع السابق**، ص.18، **أ. و. ج**، خ. هـ، ر. ع.8، ر. و.48979، ت.1234هـ.

[6] خليفة شاطر، **التبعية وتحولات ما قبل الاستعمار إيالة تونس من سنة 1815 إلى سنة 1857**، تر: إبراهيم بلقاسم، دار سيناتر، تونس، 2015، ص.66.

[7] عمر علي بن إسماعيل، **المرجع السابق**، ص.83.

تجلى البعد الشخصي في سياسة الولاة بخصوص الهدايا، فناهيك عن اعتمادهم عليها كأداة لرسم العلاقات ولتحقيق الرابطة العثمانية، فقد كانت كذلك عامل مساعد على تحقيق بعض المكاسب والغايات.

ومن الأمثلة التي تبين أثر الهدايا على قرارات السلطان نجد أنه رغم قيام حكم الأسرة القرمانلية في طرابلس الغرب، وتعيين أحمد باشا حاكما على الإيالة وقتها من طرف الأعيان المحليين، كان قد تم دون رضا السلطان العثماني، الذي بقي مصرا على قراره هذا وحاول حتى إرسال حاكم آخر إلى هناك ليحل محله، غير أن ذلك مني بالفشل، ورغم كل هذا الاعتراض، غير أن الباشا تمكن من إقناعه بحكمه، ومن أبرز العوامل التي مكنته من ذلك هي الهدايا، فيبدو أنه لها أثر كبير على سياسة الحكام، ولا تقل عن أهمية الفرمان والخلعة إذ تصنف معهم وتعد من أبرز المظاهر الدالة على تبعية هذه الإيالات للدولة العثمانية[1].

لم يعتمد حكام الإيالات المغاربية على إرسال الهدايا عند طلبهم لفرمان التزكية فقط، بل ترسل كذلك كرمز لتبعية هذه الإيالات للدولة العثمانية واعترافا بحكمها الشرعي عليهم[2]، فإيالة الجزائر مثلا كانت ترسل الهدية للدولة العثمانية مرة كل ثلاثة سنوات[3]، كما ترسل أيضا في حالة طلب الاعتذار[4]، أو ما إن حدث توتر في علاقتهم مع السلطان، فيسارعون بإرسال الهدايا لكسب وده وتملصا من العقاب، وهذا ما قام به أحمد القرمانلي بعد تصفيته للطائفة العسكرية العثمانية بإيالة طرابلس الغرب فور تعيينه حاكما عليها، وخوفا من رد السلطان بادر بإرسال هدايا ثمينة له لتقليل من حدة موقفه وقراره[5]، فكان له ذلك وتمكن من كسب رضا السلطان[6]، والحقيقة أن مكانة الجيش لدى السلطان وفي الدولة العثمانية معلومة، وتأثيرها عليه لا تقل أهمية عن ذلك، فكيف للسلطان العثماني أن يرضى بما قام به الباشا أحمد ويلتزم الصمت من دون عقاب أو حتى إزاحته من منصبه؟

---

[1] وليد خالد يوسف، "حكم الأسرة القرمانلية في ولاية طرابلس الغرب (1711-1835)"، **مجلة جامعة تكريت للعلوم**، مج.19، ع.6، جوان 2012، تكريت، ص.284.

[2] عبد القادر كركار، **المرجع السابق**، ص.124.

[3] ويليام شالر، **المصدر السابق**، ص.44.

[4] النائب الأنصاري، **المصدر السابق**، ص.310.

[5] ويبدو أن كل حكام الإيالات المغاربية اتبعوا هذه السياسة، فكلما خالف أي منهم قرار السلطان، يتخوف من رده حيال ذلك؛ فيسارع بإرسال الهدايا الثمينة لكسب رضاه واجتناب حدة رده، وهو ما قام به باي تونس أحمد سنة 1845 لما رفض قرار السلطان بخصوص تدخله في سياسة الإيالة الخارجية. ينظر: أحمد بن أبي الضياف، **المصدر السابق**، ج.4، ص.84.

[6] شارل فيرو، **المصدر السابق**، ص.272.

فالأكيد أن الجيش يعبر عن السيادة العثمانية وهو أحد المظاهر الدالة على تبعية المنطقة لها، غير أننا نجد أن أحمد باي علاوة على وصوله للحكم بطريقة مغايرة عن سابقيه[1]، كان أول ما قام به بعد ذلك هو إزاحة الطائفة العسكرية العثمانية بالإيالة -مثلما ذكرنا سابقا-، تعبيرا منه -ربما- عن رغبته في إدارة البلاد بنفسه ومن دون تدخل عثماني وهذا ما يطلق عليه -إن صح التعبير- التوجه نحو الاستقلال بحكم الإيالة، غير أن سرعة إرساله الهدايا للسلطان كمحاولة لامتصاص غضبه، بدورها كانت تشير إلى استمرار تبعيته للدولة العثمانية، ورغبته في الحفاظ عليها بحفظ ود العلاقة بين الطرفين، وربما هذا ما كان يهم السلطان وقتها، فيبدو أن الحفاظ على تبعية الإيالات العثمانية كان أقصى ما يسعى إليه السلطان، وربما هو ما غير من سياسة تعامله مع هؤلاء الولاة وربط جوهرها بمدى تبعيتهم له، وما عدا ذلك فهو غير مهم طالما لا يمس هذه التبعية.

ويبدو أن هذه الهدايا لم يقتصر توجيهها من حكام الإيالات نحو الدولة العثمانية فقط، بل حتى السلطان كان يرسل بها لبعض الحكام عند توليهم الحكم، كنوع من الموافقة والرضى والتي تؤصل -بلا شك- روابط العلاقة بين مركز السلطة والأطراف[2]، ومثال ذلك الهدية التي أرسل بها السلطان العثماني للباشا أحمد القرمانلي اعترافا بحكمه على إيالة طرابلس الغرب سنة 1722[3]، والملاحظ في بعض المرات أن السلطان كان يرسل هذه الهدايا بشكل سنوي، فإيالة الجزائر على سبيل المثال استقبلت هدية من السلطان سنة 1784، ثم هدية أخرى سنة 1785، ويبدو أن قيمة الثانية لا تقل عن الأولى، بحيث احتوتا كليهما على قناطير من النحاس وغيرها من المواد الحربية ذات الأهمية القصوى في الأعمال العسكرية[4]، وهذا ما يعكس طبيعة العلاقة بين الدولة العثمانية والإيالة من ود وتعاون، ما يشير إلى استمرار التبيعة وحاجة كليهما للبعض.

تعتبر رمزية الهدايا من أهم السياسات التي اعتمدتها الدولة العثمانية في الجزائر والإيالات المغاربية عامة، وقد جعلتها تتخذ الشكل الهرمي حتى تستطيع بسط السلطة الكلية على البلاد بكل أطيافها ومن مختلف الجوانب وتتمكن من مراقبتها باستمرار، وذلك بعدم جعلها محصورة في محاور السلطة الثلاث؛

---

[1] أحمد بك الأنصاري، **المصدر السابق**، ص.286.

[2] محرزية الناوي، **العائلة الحسينية من خلال وثائق الأرشيف الوطني (1881-1957)**، مذكرة ختم الدراسات الجامعية للحصول على الأستاذية في علوم المكتبات والتوثيق والأرشيف، جامعة تونس الأولى، تونس، 1990-1991، ص.34.

[3] شارل فيرو، **المصدر السابق**، ص.283.

[4] أحمد توفيق المدني، **محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766-1791**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص.152.

على المستوى البايليكي ثم دار السلطان فالباب العالي، بل كانت أشمل من ذلك واتسع العمل بها في إطار إخضاعها لمنطق التبادل والتتابع بين كل دوائر السلطة من أعلى درجة وصولا إلى القادة المحليين من رؤساء القبائل[1]، وبالتالي فقد ربطت سياسة الهدايا مجموع العلاقات بين مختلف الأطراف الإدارية المشكلة في مجملها للسلطة على مستوى الإيالة ومع الدولة العثمانية، ما جعل حكامها في تتبع مستمر للولاة وسياساتهم المحلية وما تطرأ عليها من تطورات.

والحقيقة أن أهمية الهدايا في ربط العلاقات بين السلطة المركزية والأطراف كانت قوية، إلى درجة أن داي الجزائر عندما طرد مبعوث السلطان سنة 1710 مسيطرا بذلك على منصبه في الإيالة، ورغم ما تَحمِله هذه الحادثة من معارضة لأحكام السلطان، إلا أن الداي أبان له من خلال الهدية التي أرسلها عن استمرار تبعيته للدولة العثمانية[2]، وأنه لن يسعى من خلال موقفه هذا من التملص من التزاماته أمام الباب العالي، وقد كان لهذه الهدايا قيمة مادية كبيرة[3] لا تقل عن قيمتها المعنوية، وتذكر بعض المصادر أن قيمتها كانت لا تقل عن 500.000 دولار[4]، وتشكلت أغلبها من الأحجار الكريمة والمجوهرات باهظة الثمن، ولم تكن موجهة حصرا للسلطان؛ بل حتى أفراد أسرته[5] ووزراؤه استفادوا منها[6]، ومن البروتوكولات المعتمدة في استلام الهدايا أن السلطان يستقبل الوفد المرسول من الإيالات المغاربية لعدة أيام، ويكرم نزلهم هناك، وعند منحه الهدايا الموجهة من الولاة يلبس الوفد الخلعة، ويمدهم كذلك بالعديد من الهدايا لحكام الإيالات[7]، والمتمثلة في معدات حربية لإعانتهم[8].

ورغم أهمية هذه الهدايا في تبعية الإيالات المغاربية للباب العالي وفي ربط الأطراف بالمركز، إلا أنها لا تلقى بالضرورة وصول الهدية من الولاة إلى إسطنبول قبول السلطان وعفوه عن صاحبها إذا أخطأ

---

[1] Kamel Filali, « Du Don Et Du Présent Dan L'Affirmation Du Pouvoir Ottoman En Algérie 1519-1830 », **Arab Historical Review For Ottoman studies**, n.36, November 2007, Tunis, p.69.

[2] Thomas Shaw, **Op. Cit,** p.151.

[3] للمزيد من المعلومات حول مكونات الهدايا، قمنا بعرض للهدايا التي بعث بها محمد عثمان باشا إلى السلطان العثماني كنموذج في الملحق رقم (3)، ص.304.

[4] ويليام شالر، **المصدر السابق**، ص.44.

[5] **و. أ، م. و. ج**، مج.3190، م.2، و.10.

[6] كان حكام الإيالة التونسية يرسلون بدورهم هدايا لمختلف رجال الدولة العثمانية وليس للسلطان فقط، ففي المراسلة التي بعث بها الباي سنة 1792 لإسطنبول، نجده يذكر محتوى الهدايا وأصحابها، فمنها ما هو موجه للحضرة السلطانية وللصدر الأعظم وكاهيته وشيخ الإسلام وغيرهم من رجال الدولة. ينظر: **أ. و. ت**، س.ت، ص.220، م.349، و.1.

[7] نموذج عن مكونات الهدايا التي يبعث بها السلطان العثماني للولاة في الإيالات المغاربية في الملحق رقم (4)، ص.305.

[8] أحمد الشريف الزهار، **المصدر السابق**، ص، ص.121، 145.

في أمر ما، بل كثيرا ما كان السلطان يرفض الهدايا والبعثة إذ ما تعلق الأمر بمساس السياسة الخارجية للدولة، ومثال ذلك أن داي الجزائر مصطفى باشا أرسل هدايا للسلطان غير أن هذا الأخير رفضها بحجة أن الداي لم يلتزم بأوامره وتعرض لسفن دولة اليونان في البحر الأبيض المتوسط رغم أنها كانت في حالة صلح مع الدولة العثمانية، وعند مراسلتهم بالكف عن تلك الأعمال لم يرد على السلطان ولم يلتزم بما طلب منهم[1].

وناهيك عن المناسبات المخصصة لتبادل الهدايا بين مركز السلطة والأطراف، فنجد أن حكام الإيالات المغاربية كانوا يرسلون الهدايا مع كل بعثة مكلفة بالذهاب إلى إسطنبول، ومثال ذلك أن البعثة التي أرسلها باي تونس أحمد باشا إلى الدولة العثمانية سنة 1842 في إطار مهمة سياسية، كان قد زودها بهدية خاصة للصدر الأعظم تعبير منه على ود العلاقات بينهما، والتي كانت عبارة عن مبلغ مالي[2]، وعلى العموم فقد كانت الهدايا تبرر كل شيء، فلا وجود لترقية أو مناسبات سياسية أو دينية أو حتى مجاملات لا ترافقها هدايا، وناهيك عن كونها أحد أسس "البيعة الرمزية" لحكم الولاة، فقد كانت كذلك من أهم الروابط المُؤَسسة لعلاقة الأطراف بالمركز[3].

2- الراية:

تعتبر الراية[4] إحدى الرموز الدالة على وجود سلطة فعلية، فلما بويع عروج بربروس كحاكم على الجزائر كان أول ما قام به هو رفعه لراية ذات ثلاث ألوان أحمر وأخضر وأصفر، تمهيدا منه لتأسيس الحكم العثماني بالمنطقة[5]، وعلى نفس خطاه سار أخوه خير الدين بعدما ألحقت الجزائر بشكل رسمي بالدولة العثمانية، ومن بين المظاهر التي دلت على ذلك، أنه قام بتثبيت الراية العثمانية التي بعث بها السلطان أعلى مقر حكمه بالإيالة كاعتراف منه على قيام الحكم العثماني بالمنطقة[6].

وعلى النهج نفسه سارت كل من إيالتي تونس وطرابلس الغرب، إذ أنهما اعتمدتا الراية العثمانية منذ انضمامهما للدولة العثمانية إلى غاية نهاية القرن التاسع عشر، اكتسبت الراية أهمية كبرى فقد كانت ترفع في العديد من المناسبات منها قراءة الفرمانات ولبس الخلعة السلطانية، فكانت أحد أهم المظاهر

---

[1] أحمد الشريف الزهار، **المصدر نفسه**، ص.72.

[2] **أ. و. ت**، س.ت، ص.221، م.364، و.16.

[3] Kamel Filali, **Op. Cit**, p.67.

[4] عند البحث في هذا الموضوع لم أجد المعلومات الكافية حول كل الإيالات المغاربية خلال فترة الدراسة، عدا بعض الإشارات الواردة في بعض المصادر والمراجع.

[5] عبد الحميد بن أبي زيان بن أشنهو، **المرجع السابق**، ص.129.

[6] خير الدين بربروس، **المصدر السابق**، ص.98.

المعبرة والمبررة لمشروعية الحكم، وحتى مع قيام حكم الأسرة القرمانلية والحسينية اعتمد الحكام الراية العثمانية، وإن اختلفت عن علم الدولة العثمانية في شكلها ورموزها إلا أنها حافظت على ألوانها الأساسية[1]، إذ حافظت الراية المغاربية على اللون الأحمر -الذي يمثل لون العَلم العثماني- رغم ما شهدتها من تغييرات خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر[2].

رغم ما بدى من بعض حكام الجزائر في القرن الثامن عشر، من رفض لمبعوث السلطان والاكتفاء بالتعيين المحلي للحكام، والتي توحي إلى حد ما بالرغبة في الانفصال عن الدولة العثمانية، إلا أن المراسيم التي تقام عند تنصيب الدايات تشير إلى استمرار تبعيتهم لها، فبعد تعيين الحاكم ولتأكيد ذلك الإقرار تضرب المدافع وترفع الراية العثمانية على دار الإمارة، وقد كان تقليد سياسي معمول به وذو دلالة مهمة في إقرار الحكام لمفهوم التبعية[3]، فلو كان عكس ذلك وكان للحكام رغبة في الاستقلالية لما ألغوا العمل بالراية العثمانية مثلما ألغوا ازدواجية السلطة، وهذا ما يؤكد على أن قرار الجمع بين وظيفتين -باشا وداي- في شخص واحد ما هي إلا سياسة ترتيبية يسعى الدايات من خلالها إلى التحكم الأمثل في الإيالة دون الخروج عن أحكام السلطان أو الانفصال عن الدولة العثمانية.

كان لون راية إيالة الجزائر خلال القرن الثامن عشر أحمر يتخلله شكل مقص أبيض مفتوح أو جمجمة، أما مع دخول الفرنسيين إلى مدينة الجزائر سنة 1830 وعند نزعهم للعلم العثماني من أعلى القلعة، فيُذكر أنه كان أحمر من دون أي رسم، وفي سنة 1831 رفع إبراهيم باي قسنطينة (1822-1824) علم أحمر وعليه نصف هلال على قلعة عنابة[4]، أما تونس فقد استمدت لون علمها هي الأخرى سنة 1827 من علم الدولة العثمانية الأحمر مع إضافة قرص للهلال والنجم للتمييز بينهما[5].

ومما لا شك فيه أن لون علم الإيالتين مستمد من لون علم الدولة العثمانية المعتمد في مركز حكمها بإسطنبول والذي كان بدوره أحمر، أما تغيير رسم الشكل فيمكن تفسيره بأنه كان إلى جانب العلم السلطاني الأحمر في تلك الفترة أعلام أخرى خاصة بالوزراء وكتائب الجند وغيرها من الفرق التابعة لمؤسسات الدولة، وكانت هي الأخرى تختلف فيما بينها من حيث الأشكال وتشترك في اللون الأحمر

---

[1] صنجق إيالتي تونس وطرابلس الغرب والدولة العثمانية في الملحق رقم (5)، ص.306.

[2] عبد القادر سوداني، **المرجع السابق**، ص-ص.219-221.

[3] أحمد الشريف الزهار، **المصدر السابق**، ص، ص.52، 95.

[4] شاوش حباسي، **العلم الوطني الجزائري المعاصر تطوره الشكلي وتحليل لمضمونه الأيديولوجي والسياسي (1518-1945)**، موفم للنشر، الجزائر، 1996، ص.8.

[5] محمد صالح بن مصطفى، **المرجع السابق**، ص-ص.96-97.

الذي يعبر عن السيادة العثمانية[1]، فربما هذا يعود إلى سياسة الدولة العثمانية المعمول بها في هذا الإطار، بأن يكون لكل مؤسسة علم خاص بها يميزها عن الأخرى.

وقد كانت هذه الراية تعبر عن سيادة الدولة العثمانية في الإيالات المغاربية، ويتخذها حكامها كرمز في معاملاتهم الديبلوماسية مع مختلف الدول الأجنبية، ومثال ذلك أن أحمد باي تونس عند زيارته لفرنسا سنة 1846 رفع على أسطول بلده الراية العثمانية المعمول بها في تونس[2]، وهي الراية التي رفعت في فرنسا حال وصول الأسطول التونسي[3]، وبالتالي لم يقتصر العمل بها على مستوى الإيالة فقط، بل حتى على مستوى العلاقات الخارجية كإثبات للسيادة العثمانية على المجال.

ويبدو أن حكام الدولة العثمانية كانوا جد حرصين على إبراز مظاهر السيادة العثمانية على الإيالات المغاربية في هذا الشأن، فلما رغب أحمد باي تونس في طلب لقب مشير من الدولة العثمانية انتهز وزراؤها هذه الفرصة لمطالبته بتوحيد الراية التونسية مع الراية العثمانية وجعلها بنفس الشكل واللون في إطار تبعيتها لها، وهذا دليل على أن تونس في تلك الفترة خرجت نوعا ما في تشكيلتها السياسية عن المألوف العثماني ولما أراد حاكمها شرعية اللقب "المشير"[4]، باعتباره أحد القادة العثمانيين وعلى أن تونس وحدة عثمانية، أُشترط عليه أمر الراية التي تعد من أهم مظاهر الدالة على التبعية.

ولم تكن الراية ترفع في الإيالات المغاربية في المناسبات السياسية أو عند الخرجات الديبلوماسية فقط، بل كانت كذلك ترفع في المناسبات الدينية، وهذا ما أورده كاثكارت أواخر القرن الثامن عشر في مذكراته، حيث يذكر أنه في صبيحة أول أيام العيد يرفع العلم فوق القصر والتحصينات كرمز احتفالي بهذه المناسبة[5]، وقد أكد ذلك فونتير دي بارادي في قوله بأن "العلم الإسلامي" يتم رفعه كذلك في أيام الأعياد والجمعة[6]، كدليل على إبراز الارتباط الديني العثماني-المغاربي.

وقد استمر الحكام العثمانيون بالإيالات المغاربية وعلى رأسها الجزائر على العلم العثماني في القرن التاسع عشر كدليل على تبعيتهم لها، وحتى بعد سقوط مدينة الجزائر ووهران، حيث أبقى أحمد

---

[1] أحمد تيمور باشا، **تاريخ العلم العثماني**، مؤسسة هنداوي، القاهرة، 2019، ص، ص.9، 12.

[2] إذ أن لتونس مثل سائر بقية الإيالات المغاربية راية مستمدة من تلك المعمول بها في مركز الدولة العثمانية، دليل على تبعيتها لها. ينظر: محمد بيرم الخامس، **صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار**، تح: علي بن الطاهر الشنوفي، بيت الحكمة، تونس، ج.2، ص.384.

[3] أحمد بن ابي الضياف، **المصدر السابق**، ج.4، ص.97.

[4] **المصدر نفسه**، ج.6، ص.16.

[5] جيمس كاثكارت، **المصدر السابق**، ص.32.

[6] Venture De Paradis, **Tunis et Alger au 18ème siècle mémoires et observations**, Sandbab, Paris, 1983, p.254.

باي قسنطينة (1826-1837)[1] على الراية العثمانية، والتي كانت حمراء وعليها سيف ذو الفقار باللون الأبيض[2]، وهي نفس الراية التي بعث بها السلطان العثماني إلى والي مصر بعد استرجاعها من الفرنسيين[3].

3- ضرب السكة:

منذ انضمام الإيالات المغاربية للدولة العثمانية في القرن السادس عشر، تجلت المظاهر الدالة على ارتباطهم بها ومن بينها ضرب السكة باسم السلطان العثماني[4] وذلك بطلب منه[5]، فكان أول ما قام به خير الدين بربروس بعد توليته حكم الجزائر، أنه حث أعيان وأهالي البلد على اتباع تعليمات السلطان الرامية إلى الالتزام بتبعيتهم له ومن بين مظاهر ذلك ضرب السكة باسمه، وهذا ما طبقه كذلك حكام الإيالة التونسية بعد انضوائهم تحت الراية العثمانية، وبناء على هذا سُكت أول عملة عثمانية بإيالة الجزائر سنة 1520، وتم إلغاء كل التعاملات النقدية القديمة، كما عملوا على إذابة البعض منها وسكه وفق النقد المعمول به في الدولة العثمانية[6].

وقد استمرت عملية ضرب السكة كمظهر تبعية حتى القرن الثامن عشر، لدرجة أنَّ من لا يلتزم باستشارة السلاطين في ضربها يعزل، وهذا ما حدث مع الباشا نجيب والي طرابلس الغرب، الذي عمل على ضرب السكة دون أخذ إذن السلطان، فكان هذا سبب عزله مباشرة[7]، رغم قبول السلطان بتعيين الحكام محليا ورغم اتباعهم لبعض السياسات التي كانت من وضعهم دون الرجوع له، إلا أن ذلك لم

---

[1] أحمد باي قسنطينة: هو أحمد بن محمد الشريف كرغلي الأصل ينتمي إلى عائلة تدرجت في العديد من المناصب بالإيالة وأصحاب جاه، فشغل بدوره العديد منها إلى أن أصبح باي على قسنطينة سنة 1826، شهد عهده الحصار الفرنسي على قسنطينة، فحاربهم الباي بكل ما يملك إلى غاية استسلامه سنة 1848. ينظر: إبراهيم قدور شرقي، "مقاومة أحمد باي بين الأوضاع الداخلية والمتغيرات الدولية"، **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية**، مج.15، ع.2، جانفي 2024، جامعة سيدي بلعباس، ص-ص.72-74.

[2] وهو نفس الشعار الذي حملته بعض الرايات التونسية خلال القرن الثامن عشر. ينظر: عبد القادر سوداني، **المرجع السابق**، ص.220.

[3] شاوش حباسي، "أصول العلم الوطني الجزائري المعاصر تطوره الشكلي وتحليل مضمونه (الأيديولوجي والسياسي) الوطني (1518-1945)"، **مجلة الدراسات التاريخية**، مج.6، ع.1، 01 جانفي 1995، جامعة الجزائر 2، ص.107.

[4] محمد الباجي المسعودي، **المصدر السابق**، ص.209.

[5] Ernest Mercier, Histoire de…, **Op. Cit**, p.188.

[6] شهرزاد شلبي، **المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني المؤسسات المالية أنموذجا (1798-1830م)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة 1، 2018-2019، ص-ص.142-143، 145-146.

[7] الطاهر أحمد الزاوي، ولاة طرابلس...، **المرجع السابق**، ص.239.

يصل بهم إلى درجة العزل، لكن فور ما تجاوز الوضع ذلك ومس العملة[1]، فإن قرار السلطان كان حاسم كون الأمر يمس توسع مواطن نفوذه وإدارته فيها.

ووفق ما قُيد في السجلات الإدارية الخاصة بإيالة طرابلس الغرب، فإن أهم العملات المعمول بها هي المحبوب، ويبدو أنه شأنها شأن عملة القروش والبارات تستعمل لأول مرة في عاصمة الدولة العثمانية ثم ينتشر العمل بها في باقي الإيالات التابعة لها[2]، وليس هذا فحسب، بل حتى أن تسميات بعض العملات قد تم نقلها كما هي من مركز الدولة العثمانية، وقاموا بسكها على مستوى الإيالات المغاربية، فشاع تداولها واستعمالها في بلاد المغرب بمدلولها العثماني كالصايمة[3]، فربما التزامهم بالتبعية للباب العالي جعلهم يعتمدون نفس العملات المتداولة بمركز الدولة العثمانية شكل وتسمية في إطار سياسة مالية موحدة بين المركز والأطراف، وكأن الباب العالي هو الهيئة التي أصدرتها وأن الإيالات هي ورشات الضرب.

الأمر نفسه فيما يخص الإيالة التونسية، فضرب عملة الريال التونسي كان في منتصف القرن الثامن عشر، ولم تعمل أي إيالة على الانفراد بسك العملة أو إحداث تغييرات عليها، بل جميعها كانت وفق النسق العثماني منذ بداية انضمامها للدولة العثمانية، فانتشر تداول عملة الحيدري في تونس بعد انضمامها للدولة العثمانية، وأطلقت عليها هذه التسمية نسبة إلى حيدر باشا أولى الحكام العثمانيين بها[4]، والذي أمر بصك العملة باسمه في إطار تبعيته للسلطان العثماني وحتى تُميز طبيعة الحكم القائم بالبلاد عن ما سبقه، وبالفعل فقد حلت عملة الحيدري محل العملات السابقة وأصبحت الرائجة في الأسواق التونسية[5].

---

[1] هذا ما جعل حكام طرابلس الغرب يشرفون على عملية سك النقود بشكل مباشر خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، مثبتين بذلك مدى تبعيتهم للباب العالي، وأن الخضوع لسلطته لم يقتصر على الجانب السياسي، بل حتى الاقتصادي. ينظر: إنعام محمد شرف الدين، **مدخل إلى تاريخ طرابلس الاجتماعي والاقتصادي دراسة في مؤسسات المدينة التجارية (1711-1835)**، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1998، ص.273

[2] حسن الفقيه حسن، **اليوميات الليبية (1555-1832)**، تح: محمد الأسطى وعمار حجيدر، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2001، ص، ص.55، 176.

[3] نور الدين عبد القادر، **صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى نهاية العهد التركي**، دار الحضارة، الجزائر، ص.277.

[4] محمد حلوان، **العلاقات بين إيالة الجزائر وإيالتي تونس وليبيا 1750-1830**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي اليابس، 2014-2015، ص.199.

[5] ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792-1830)**، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ط.3، ص-ص.186-187.

وكانت إيالة الجزائر تسير على نفس النهج، حيث أن السكة تضرب باسم السلطان العثماني من بداية العهد واستمرت حتى القرن التاسع عشر[1]، ومن المظاهر الدالة على ذلك أنه كان يُكتب على وجه العملة هذه العبارة "سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان ابن السلطان" وعلى ظهرها "السلطان محمود خان عز نصره" مع تحديد تاريخ ومكان الضرب[2]، أو تنقش على أحد الوجهين عبارة "سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان بن السلطان محمود خان عز نصره"، وعلى الوجه الثاني من العملة يُدون فقط مكان وتاريخ ضرب السكة، فوجد على البعض من النقود عبارة "ضرب في جزاير 1238"، أي سنة 1823م[3]، أو يكتب "دورو في بي جزاير"[4]، هذا دليل على أن الجزائر استمرت في العمل بالنقد العثماني حتى نهاية الحكم العثماني[5]، والذي يعد أحد المظاهر الرمزية الدالة على طبيعة العلاقة بين الطرفين وعلى تبعية الإيالة للباب العالي[6].

ومما لا شك فيه أن حكام إيالة طرابلس الغرب هم كذلك اتبعوا نفس السياسة النقدية العثمانية المطبقة بالإيالات المغاربية على عهد الأسرة القرمانلية، إذ تسجل الكتابات التاريخية أن عملية سك عملة المحبوب استمرت حتى عهد يوسف باشا القرمانلي سنة 1820، رغم تأزم أوضاع الإيالة الاقتصادية نتيجة هبوط العملة وما ألحقته من أضرار على المؤسسات والأهالي، إلا أنهم لم يغيروها، بل استمروا

---

[1] كانت تتم عملية سك العملة باسم السلطان العثماني بطلب سلطاني خالص، حيث كانوا يرسلون فرمانات لمختلف حكام الإيالات المغاربية بهذا الشأن. ينظر: حسن الفقيه حسن، **المصدر السابق**، ص.174.

[2] يمينة درياس، **السكة الجزائرية في العهد العثماني**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 1981، ص.171.

[3] خليفة حماش، العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي...، **المرجع السابق**، ص.198.

[4] ويليم سبنسر، **الجزائر في عهد رياس البحر**، تر: عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006، ص.153.

[5] من خلال اطلاعنا على إحدى الدراسات وجدنا أنه لم يطبع في الجزائر نقد يوحي باستقلاليتها عن الدولة العثمانية، حتى مع إقامة الأمير عبد القادر لدولته، فقد رفض تدوين اسمه على ما تم سكه من عملات وفي ذلك إيحاء لمكانة الدولة العثمانية لدى الجزائر وقادتها. ينظر: ع. بن أشنهو، **الدولة الجزائرية في 1830 ومؤسساتها في عهد الأمير عبد القادر**، موفم للنشر، الجزائر، 2013، ص.132.

[6] اعتمدت الدولة العثمانية في العملات المتداولة بمركز حكمها على نفس الشعارات التي وُجدت على نقود مختلف الإيالات التابعة لها ببلاد المغرب، فوردت على الوجه عبارة "سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان ابن السلطان"، وعلى الظهر تنقش المدينة التي ضربت بها العملة وهي إسلامبول مع تحديد تاريخ الضرب، أو ترد على أحد أوجه العملة عبارة "صاحب العز والنصر في البر والبحر". ينظر: محمد أبو الفرج العش، **النقود العربية الإسلامية**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث، الدوحة، 2003، ط.2، ص-ص50-51، Djevad Bey, **état militaire Ottomane depuis la fondation de l'empire jusqu'à nos jour**, tr. Georges Macridès, éd. Ernest Leroux, Paris, 1882, T.1, p.96.

في العمل بها في إطار تبعيتهم للباب العالي[1]، كما عمل حكامها في سياستهم النقدية على محاكاة العملة العثمانية شكلا ووزنا، حيث أنه بدى على وجه العملة الطرابلسية أسماء السلاطين العثمانيين وسنوات توليتهم العرش[2].

يبدو أن جميع الإيالات المغاربية قد اعتمدت نفس الشعار على عملاتها[3]، على أن يتم تغيير اسم السلطان فقط، كانت تكتب هاته الشعارات في أربعة أسطر متوازية[4]، فعلى نقد الإيالة التونسية كتب شعار "سلطان البرين وخاقان البحرين السلطان أحمد بن محمد خان عز نصره"، وهو نفس الشعار الذي وجد على العملات الخاصة بإيالة الجزائر، دليل على أن جميع الإيالات العثمانية تعتمد نمط موحد باعتبارها تابعة للباب العالي والفارق بين هاته العملات هو محل ضربها، فنجد أن النقد الذي يصك في تونس تكتب عليه عبارة "ضرب تونس" وتحديد تاريخ ضرب السكة، واستمر العمل على هذا النسق حتى القرن الثامن عشر مع مؤسس الأسرة الحسينية اعترافا منه بتبعيته للدولة العثمانية[5]، وتوارثها من بعده حكام هذه الأسرة حتى القرن التاسع عشر[6].

أما عن شكل العملة في الإيالات المغاربية وبما فيها الجزائر، فقد كانت مستديرة شأنها شأن باقي الإيالات العثمانية[7]، في حين أنها كانت في وقت سابق مربعة الشكل، وقد عمل حكام الجزائر على تغيير شكلها بعد إلحاقها بالدولة العثمانية، إذ وجب عليهم اعتماد نفس السياسة المالية المتبعة في مركز

---

[1] رود لفوميكاكي، **طرابلس الغرب تحت حكم الأسرة القرمانلي**، تر: طه فوزي، دار الفرجاني، طرابلس، 1961، ص-ص.103-104.

[2] إنعام محمد شريف الدين، **المرجع السابق**، ص.276.

[3] إذا أحدثنا مقارنة بين العملات المعمول بها في الإيالات المغاربية وبين تلك المنتشرة في إيالة مصر العثمانية، نجد أنها كانت تسك وفق طراز موحد في إطار تبعيتهم للدولة العلية، فقد ورد على وجه العملة المصرية عبارة "السلطان عبد الحميد خان عز نصره"، وعلى ظهرها "ضرب في مصر" مع تحديد تاريخ ذلك، وبالتالي فإن العملات المعمول بها في مختلف الإيالات العثمانية كانت تخضع لنفس النظام مع بعض التغييرات التي تمنحها الخصوصية المحلية وذلك بتحديد مكان الضرب. ينظر: فتيحة خروبي، **المسكوكات العثمانية المحفوظة بمتحف أحمد زبانة بوهران (دراسة أثرية-فنية)**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الآثار الإسلامية، جامعة أبي بكر بلقايد، 2018-2019، ص.171.

[4] يمينة درياس، **المرجع السابق**، ص.74.

[5] محمد حلوان، **المرجع السابق**، ص-ص.199-200.

[6] فتيحة خروبي، **المرجع السابق**، ص.262.

[7] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، **المرجع السابق**، ص-ص.181-182.

السلطة شكلا ومضمونا، الأمر الذي جعل حكام الإيالة يعتمدون الشكل الدائري الشائع آنذاك، وقد كان يتم ذلك بأوامر سلطانية ووفق قوالب السك التي ترسل من مركز الدولة العثمانية[1].

وقد رصد لنا حنيفي هلايلي من مختلف المصادر الأجنبية الخاصة بالقرنين الثامن عشر والتاسع عشر، مساهمات دنوش[2] البايلكات في خزينة الإيالة، وذكر أن أغلبها كان بالقرش العثماني[3]، دليلا على أن العملة المتداولة في تلك الفترة والمتعارف عليها لدى العام والخاص من محليين وأجانب هي العملة العثمانية، ولم يكن العمل بها مقتصر على دواخل الإيالة فقط، بل شهدت أغلب الإيالات المجاورة لبعضها البعض كالإيالات المغاربية تداول كبير لهذه العملات فيما بينها[4]، بحكم انتمائها للمركز[5]، فمختلف الإيالات المغاربية وعلى رأسها الجزائر كانت تعتمد نفس النظام النقدي وتحويلاته المعتمد في الدولة العثمانية، بل حتى أنها كانت بنفس المعدن والوزن اللذان يستعملان في الباب العالي[6]، ويبدو أن التزامها هذا قد أدى إلى اتسامها بالوحدة النقدية وسهل من عمليات التبادل الاقتصادي.

ومهما اختلفت تسميات هاته النقود كالسلطاني الجزائري والريال التونسي والقرش الطرابلسي، واختصت كل واحدة منها إيالة بعينها، فإن ذلك لم يمنع من وجود وتداول العملات المعمول بها في مقر الدولة العثمانية كالمحبوب والقرش الإسلامبولي[7]، إذ كانت من أكثر العملات انتشارا في بلاد المغرب وكانت لها مكانة خاصة[8]، فرغم بعد المسافة بين الإيالات المغاربية وإسطنبول، إلا أن ذلك لم يمنع من

---

[1] فتيحة خروبي، **المرجع السابق**، ص.204.

[2] الدنوش: هي ضريبة مفروضة على بايات البايلكات في إيالة الجزائر مرة كل ثلاث سنوات، وهم ملزمون بالتنقل إلى دار السلطان لتسليمها بأنفسهم، ولا يتعذر غيابهم إلا في حالات المرض. ينظر: رقية قندوز، **مراسيم الدنوش ورمزيته في إيالة الجزائر خلال العهد العثماني**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة الأمير عبد القدار للعلوم الإسلامية، 2005-2006، ص.40.

[3] حنيفي هلايلي، **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، دار الهدى، عين مليلة، 2008، ص.150

[4] لم تقتصر المعاملات المالية في الإيالات المغاربية على العملات المحلية فقط، بل شهدت تداول العديد من العملات الأجنبية لكن وفق الضوابط التي يحددها السلاطين العثمانيين، من عيار ووزن تلك العملات وتحديد قيمتها مقابل العملات العثمانية، وبالتالي فقد كانت المعاملات المالية تخضع بشكل عام لمراقبة وتبعية الدولة العثمانية. ينظر: شادية خلف الله، **السكة الذهبية العثمانية من خلال كنز ولاية ميلة -دراسة مسكوكاتية حضارية-**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الآثار الإسلامية، جامعة الجزائر 2، 2011-2012، ص.96.

[5] محمد حلوان، **المرجع السابق**، ص.198.

[6] ويليم سبنسر، **المرجع السابق**، ص.153.

[7] محمد حلوان، **المرجع السابق**، ص-ص.198-199، 201.

[8] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، **المرجع السابق**، ص.183.

وجود مبادلات تجارية وتعاملات مالية وصلت إلى حد انتشار العملة وتبادلها في هاته الإيالات، تأصيلا بذلك للروابط المتينة بين الطرفين، وعدم حصرها في الشق السياسي والعسكري فقط.

وقد كانت تخضع عملية ضرب النقود بالإيالات المغاربية لرقابة تامة من طرف السلطات العثمانية بإسطنبول، فلا يتم ضربها إلا بموافقة السلطان حتى وإن كانوا في أمس الحاجة لذلك، إلى درجة أن إيالة الجزائر لما كانت بحاجة للمال من أجل صناعة السفن؛ التجأت للباب العالي لطلب النقود بدل من سك العملة محليا، والتي لم يشرعوا فيها إلا بطلب سلطاني، فبدلا من أن يرسل لهم المال الذي هم بحاجته، طلب منهم سك عملة جديدة لحل أزمتهم الاقتصادية[1]، وهذا دليل على أن الدايات كانوا جد حرصين في التعاملات النقدية[2]، فرغم حاجتهم المالية لإعادة بناء أسطولهم ورغم أهمية ذلك بالنسبة للإيالة، إلا أنهم لم يجرؤوا على ضرب العملة من دون إذن السلطان.

وضرب النقود على هذا الشكل الذي يوحي بتبعية هاته الإيالات لم يقتصر على العهد العثماني فقط، بل استمر حتى بعد نهايته، إذ عمل الحاج أحمد باي على نقل دار السكة من مدينة الجزائر إلى قسنطينة عند سقوطها في يد الاحتلال الفرنسي، واستمر في سك العملة باسم السلطان العثماني إلى غاية 1837[3]، وهذا دليل على مدى فعالية السياسة النقدية في إبراز السيادة العثمانية على إيالة الجزائر ومدى ترسخ مبدأ التبعية لدى هذه الأخيرة، فنهاية العهد العثماني تعني نهاية حكمهم وعدم فعالية أي سلطة عثمانية عليهم، فما السبب الذي يجعلهم يستمرون في العمل بنفس مبادئ التبعية المعتادة، لولا ترسخها فيهم وفي سياستهم، إلى درجة أنهم لم يحيدوا عنها ولم يفكروا في الانفراد بما يميزهم حتى بعد نهاية العهد العثماني بالجزائر.

والحقيقة أن العلمة ودور ضربها على مستوى جميع الإيالات العثمانية بما فيها الإيالات المغاربية[4]، ما هي إلا صورة مطابقة عن تلك التي كانت على مستوى السلطة العثمانية في إسطنبول، وقد أنشئت

---

[1] يمينة درياس، **المرجع السابق**، ص.168.

[2] الأمر نفسه بخصوص طرابلس الغرب، فتخوفهم من ردود فعل سلاطين الدولة العثمانية حيال سياستهم النقدية، جعلهم يفرضون رقابة شديدة على النقد العثماني بطرابلس الغرب وعلى موازينه وقيمته، إلى درجة أنهم يتتبعون حتى مدى تعامل الأهالي بالعملات الجديدة وإلغاء القديمة منها. ينظر: إنعام محمد شرف الدين، **المرجع السابق**، ص-ص.284-285.

[3] Fahima REZGUI, « houses of minting coins in Algeria during the Otooman period: a historical and archaeological study", **revue d'histoire méditerranéenne**, vol.6, n.1, juin 2024, université de Béjaia, p.166.

[4] تولى العثمانيون أمانة دور الضرب على مستوى الإيالات المغاربية بأنفسهم، فرغم أن عملية سك النقود كانت من مهام اليهود مثلما هو الحال في إيالة الجزائر، إلا أن حفظ الخواتيم والأمانة العامة قُلدت للعثمانيين حصرا دون غيرهم، كما أُلزم هذا الأمين بالحضور كمراقب عند ضرب العملات الذهبية أو الفضية، وقد كان تعيينه يتم من طرف حاكم الإيالة مباشرة، كدليل على أهمية منصبه وعلى الرقابة الفعالة المفروضة عليه، بينما يقوم هذا الأمين بتعين أمناء دور السكة

دور الضرب هذه كفروع لتسهيل عملية نقل وتداول العملة تحت شعار السلطة العثمانية بمختلف نواحي هذه الدولة، وذلك لبُعد دار ضرب السكة المركزية عن مختلف الإيالات العثمانية[1]، لتؤكد بهذا على أن الإيالات المغاربية لم تكن لها تبعية سياسية فقط للباب العالي، بل كانت جزء من النظام العثماني العام.

4- الاحتفال بازدياد مولود لدى السلطان:

من بين المظاهر المعتمدة والدالة على تبعية الإيالات المغاربية للدولة العثمانية، أن حكام هاته الإيالات كانوا يحتفلون ببشرى ازدياد أبناء السلاطين ويقيمون لذلك تقاليد خاصة، وذلك على إثر المراسلة التي يبعث بها السلطان، ويحثهم على إقامة الاحتفالات، ومثال عن ذلك ورد فرمان من السلطان محمود الثاني إلى باي تونس في جمادى الأول 1239هـ/1824م، يبشره بازدياد ابنته السلطانة، وأنه أقام الاحتفال المعهود بذلك في إسطنبول، وجاءت رسالته هذه للباي شأنه شأن جميع الولاة التابعين لحكمه، ليعلمه قصد الدعاء لها بمختلف مساجد البلاد، ولإقامة الاحتفال بهذا الحدث في ربوع الإيالة التونسية، وذلك بتزيين المحلات وضرب المدافع من أعلى الحصون والقلاع[2].

وفي سياق الحديث عن احتفال الإيالات المغاربية بازدياد أبناء لدى السلاطين العثمانيين، نجد أن هناك الكثير من المراسلات من الباب العالي للدايات الجزائر، قصد إجراء مراسم الاحتفال بهذه المناسبة كتقاليد سياسية عثمانية باعتبار الجزائر جزء من أقاليمها، ومثالا لهذا نجد أن السلطان عبد الحميد الأول (1773-1788)[3] بعث بفرمان لمحمد باشا في صفر 1193هـ/1779م، وقد جاء في قوله: "... يوم السبت على الثلاثة ساعة من الليل الثامن والعشرين من صفر الخير سنة ثلاث وتسعين ومئة وألف ازداد السلطان سليمان موسوم تسليم شاه زادة... وحكمت تبليغه إليك أنت أمير الأمراء... ساعة علمك... هذه المسرة تبادروا بإجماعكم للقاء أمري المنيف... وقراءته عامة المقيمين بدار الجهاد جزاير الغرب غزات المسلمين وحماة الموحدين مشايخ وعلماء وزهاد وصلحاء وساير الأتباع الصادقين

الفرعيين على مستوى دار السلطان. ينظر: صالح عباد، **المرجع السابق**، ص-ص.343-344، فهيمة رزقي، **سكة الفترة العثمانية من خلال مجموعة متحف سيرتا -قسنطينة- دراسة أثرية فنية**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التراث والدراسات الأثرية، جامعة منتوري، 2010-2011، ص.64، أحمد الشريف الزهار، **المصدر السابق**، ص.147.

[1] سيد محمد السيد محمود، **النقود العثمانية تاريخها- تطورها- مشكلاتها**، مكتبة الآداب، القاهرة، 2001، ص-ص.13-14.

[2] **أ. و. ت**، س. ت، ص.220، م.340، و.29.

[3] عبد الحميد الأول: شهدت فترة حكمه هزيمة الدولة العثمانية في حربها مع روسيا، والذي وقع على إثره الصدر الأعظم معاهدة صلح حاكم روسيا فتم ذلك ببلغاريا سنة 1774. ينظر: إبراهيم حسنين، **المرجع السابق**، ص.377.

الأفاضل باسطين أكفهم بالدعاء في المساجد والمحافل بدوام عمره... وأثنوا عليه... بإطلاق المدافع والبنادق من القلاع والحصون وإظهار للمهرجان مثل الأعياد وأجروا الرسوم السلطانية بحسب المعتاد"[1].

ويتضح لنا جليا من خلال فرمانات السلاطين والمرسلات التي يبعث بها حكام الإيالات إلى قادة المناطق الداخلية في كل إيالة، أن الاحتفال بولادة أبناء السلاطين لا تتم على مستوى عاصمة الإيالة فقط، بل حتى على مستوى البايليكات، إذ نجد أن الداي حسين باشا قد راسل أغا نوبة وهران في الفاتح من شعبان 1239هـ/31 مارس 1824م، يخبره ببشرى ولادة ابن لدى السلطان العثماني، كما أمره بإقامة احتفال بهذه المناسبة، بتزيين الأسواق وشوارع المدينة على النمط المعهود وبإطلاق ضربات البارود، كما أمره علاوة على هذا، بزيادة أجور الجنود كترقية وإحسان من جانب السلطان[2].

ولنفس السبب بعث السلطان عبد المجيد خان[3] برسالة إلى باي تونس سنة 1258هـ/1842م لإخباره بازدياد ابنه السلطان عبد الحميد، والاحتفال المترتب عن ذلك في إسطنبول والذي دام مدة سبعة أيام بلياليها، كما أمره بالاحتفال بهذه المناسبة بنفس الطريقة المعتمدة في إسطنبول[4]. والحقيقة أن هؤلاء السلاطين لم يهتموا لأوضاع الإيالات ولا لأحوال أهاليهم في إقامة هذه الاحتفالات، فيرسلون فرمانات يطلبون فيها من الحكام تطبيق مراسيم الاحتفال على النمط المعتمد بعاصمة الدولة، وضرورة أن يشمل كل أنحاء الإيالة مهما كان وضعها، وفي إطار الحديث عن هذه الحادثة، فقد سجلت إيالة طرابلس الغرب في إحدى السنوات تفشي وباء الطاعون الذي صاحبه انتشار المجاعات وارتفاع الأسعار مختلف المواد، وقد شهدت تلك الفترة ازدياد مولود لدى السلطان، فألزم باشا طرابلس كعادته على الاحتفال بهذه المناسبة دون إعارة وضع البلد وما يعانيه الأهالي أي أهمية[5].

وبالعودة للحديث عن طبيعة هذا الاحتفال، فنجد أن السلطان قد خص به جميع أبنائه دون استثناء ولا تفرقة بين الذكور والبنات، ففي فرمان مبعوث من الباب العالي إلى الداي علي باشا سنة 1223هـ/1809م، يبشره بازدياد السلطانة فاطمة، ويطلب منه إذاعة الخبر بين رجال الديوان والعلماء

---

[1] **و. أ. م. و. ج**، مج.3190، م.1، و.19.

[2] **و. أ. م. و. ج**، مج.3190، م.1، و.93.

[3] عبد المجيد خان: تولى الحكم وهو في سن السادس عشر، كان من أكثر سلاطين الدولة العثمانية الذين نادوا بالحركة الإصلاحية الحديثة، وعلى إثر ذلك عمل على إصلاح الجيش فشهدت الدولة تطورا ورخاء. إبراهيم حسنين، **المرجع السابق**، ص.445.

[4] **أ. و. ت**، س. ت، ص.220، م.340، و.51.

[5] الآنسة توللي، **عشرة أعوام في طرابلس 1783-1793**، ترك عبد الجليل الطاهر، منشورات الجامعة الليبية، طرابلس، 1967، ص.160.

والضباط، مع القيام بمراسيم الاحتفال المعتادة في مثل هذا النوع من المناسبات[1]، ويُعد هذا تقليد استمر العمل به طيلة الحكم العثماني في جميع الإيالات المغاربية لا سيما الجزائر، ففي فرمان سلطاني آخر أرسل إلى للداي، لإعلامه بولادة ابن لدى السلطان مع ضرورة نشر هذه البشارة وإجراء مراسيم الاحتفال[2].

ويعتبر هذا تقليد سياسي متبع من طرف دايات الجزائر وغيرهم من حكام إيالات الدولة العثمانية، فقد كانوا يتلقون مع فرمان البشارة هذه خلعة سلطانية من الباب العالي، وعلى أساسها يقيمون الاحتفالات لمدة سبعة أيام تزين فيها الأسواق والدكاكين بمختلف التحف، ويتنافس التجار في ذلك إلى حد المبالغة، ويذكر الزهار في مذكراته أن أهل تونس كانوا يزينون الأسواق بقناديل من الذهب والفضة، كما أنهم كانوا يوزعون الطعام ويعزفون على مختلف الآلات الموسيقية كل ليلة، فيخصصون لمثل هذه الاحتفالات أموال طائلة[3].

لم تكن الفرمانات تبعث من الباب العالي عند ازدياد السلاطين فقط، بل حتى عند وفاتهم يرسل السلطان الجديد برسالة إلى حكام الإيالات التابعة للدولة العثمانية يعلمهم بوفاة السلطان والتغييرات المترتبة على إثر ذلك، ومثال ذلك أن السلطان عبد العزيز (1861-1876) بعث إلى باي تونس محمد الصادق يخبره بوفاة أخية عبد المجيد خان سنة 1860، وباعتلائه هو العرش العثماني، وقد كانت يقام على مستوى الإيالات تقليد رسمي مشابه لذلك الذي يقام في إسطنبول إثر تعيين السلطان الجديد، فتضرب المدافع إعلاما من عاصمة الإيالة بتولي سلطان جديد شأن الدولة العثمانية[4].

5- الدعاء للسلطان في مختلف المناسبات:

كانت عادة الدعاء للسلطان في الإيالات العثمانية من علامات التبعية المعتمدة، كما كانت تعبر عن رضا الأهالي بسياسة ذلك السلطان واعتراف بفضله عليهم[5]، استنادا لما هو معمول به في الدولة العثمانية عند الاعتراف بحكم أحد السلاطين، وقد كانت الخطبة والدعاء للسلطان تتغير بتعيين كل سلطان جديد، على أن يسرع هو في إخبار حكام الإيالات عن طريق نص فرماني حتى تقام الخطبة والدعاء باسمه في تلك الإيالات تعبيرا عن ولائهم له، وهو ما قام به السلطان عبد العزيز فور وفاة أخيه السلطان عبد المجيد خان ومبايعته هو سنة 1860، حيث راسل باي تونس محمد الصادق وأخبره

[1] **و. أ. م. و. ج**، مج.3190، م.1، و.405.

[2] **و. أ. م. و. ج**، مج.3190، م.1، و.352.

[3] أحمد الشريف الزهار، **المصدر السابق**، ص-ص.15-16.

[4] **أ. و. ت**، س. ت، ص.220، م.340، و.60.

[5] **أ. و. ت**، س.ت، ص.220، م.340، و.58.

بالتغييرات المستحدثة على مستوى الحكم في إسطنبول، كما ألزمه بإعلان هذا الخبر بكل أنحاء الإيالة حتى تقام الخطبة والدعاء له من منابر المساجد أيام الجمعة والأعياد كسلطان عليهم وبدوام حكمه وقوة الدولة العثمانية[1].

كما كان سلاطين الدولة العثمانية يراسلون حكام الإيالات المغاربية عند دخولهم في الحروب الخارجية، ويأمروهم بإعلام أهالي الإيالات بوضعهم هذا من أجل الدعاء بالنصر للدولة العلية، وهذا ما ورد في الفرمان الذي بعث به السلطان عبد المجيد خان إلى باي تونس أحمد باشا بخصوص حرب القرم سنة 1270هـ/1854م[2]، وهذا ما يؤكد على الأهمية القصوى التي كان يوليها السلاطين العثمانيين لمسألة الدعاء لدوام حكمهم ودوام دولتهم من قبل رعاياها، بل وحتى عند إرسال المساعدات العسكرية من مقر الإيالات للدولة العثمانية، كان يجتمع الناس من كل الفئات من الأعيان والعلماء والفقهاء وعامة الناس يدعون بالنصر للدولة العلية بدوام حكمها[3].

وعلاوة على ذلك، فقد كان يتم الدعاء للسلطان وللدولة العلية يوم تولية أي حاكم جديد على إحدى الإيالات المغاربية بحضور رجال الدولة والأعيان[4]، كما نجد في العديد من المراسلات التي يبعث بها مختلف حكام الإيالات المغاربية للسلطان العثماني بغية الحصول على أمر ما، أنهم يدرجون مسألة الدعاء له ولدوام حكمه وملك الدولة العثمانية[5] كوسيلة لتلبية مطالبهم، وليبرهنوا على مدى تبعيتهم للباب العالي، ومثال ذلك قول أحد بايات تونس في مراسلته للسلطان: "... أسال الله أن يطيل بقاء أمير المؤمنين، ويعز به الدين... ويديم الخلافة فيه وفي عقبه إلى يوم الدين"[6]، وفي مراسلة أخرى: "... بعد إتمامي أداء الدعوات الخيرية إلى الله تعالى من خالص الفؤاد بأن تكون على الدوام موفقين بتوفيقات حضرته قاضي الحاجات"[7]، وهذا ما يوضح أن الدعاء للسلطان وللدولة العلية بصفة عامة كان أحد أبرز المظاهر التي تؤكد تبعية تلك الإيالات للباب العالي.

---

[1] **أ. و. ت**، س. ت، ص.220، م.340، و.60.

[2] **أ. و. ت**، س. ت، ص.181، م.1001، و.1.

[3] **أ. و. ج**، خ. هـ، ر. ع. 10 ر. و.38548، ت.1237هـ.

[4] حسين خوجة، **المصدر السابق**، ص.21.

[5] يوسف صاريناي، **المصدر السابق**، ص.130.

[6] أحمد بن أبي الضياف، **المصدر السابق**، ج.5، ص.19.

[7] **أ. و. ت**، س. ت، ص.221، م.364، و.16.

والوضع نفسه بإيالة الجزائر فقد كان الدعاء للسلطان في المساجد في صلاة الجمعة والعيدين من أهم مظاهر الولاء التي يشترك فيها الجهاز الحاكم مع القاعدة الاجتماعية، وهذا ما ميز الإيالة طيلة مدة الثلاث قرون للحكم العثماني بها، ليس هذا فحسب، بل بقي الأهالي يدعون للسلطان حتى بعد نهاية العهد العثماني بالجزائر لشدة ولاءهم له، لدرجة أن سلطات الاحتلال الفرنسي لما طالبوهم بضرورة الدعاء لملك فرنسا باعتبارها القوة المسيطرة بدل العثمانيين، رفض الأهالي ذلك بشدة معلقين بأن الدعاء يجب أن يكون لخليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو السلطان العثماني، وإن لم يتم الأمر فكأنما صلاتهم باطلة، كما رفضوا كل الحلول المقدمة من طرف السلطات الفرنسية بهذا الشأن، ووصل الأمر ببعض العلماء والقضاة إلى درجة العزل والنفي جراء تمسكهم بقرارهم هذا[1].

فمفهوم علاقة أهالي إيالة الجزائر بالدولة العثمانية وتبعيتهم للسلطان العثماني أوسع من أنه مجرد تبعية سياسية، أو علاقة حاكم بمحكوم، فهم يرون في السلطان خليفة وأن الدعاء له والذي يعبر عن تبعيتهم لجنابه أمر واجب عليهم، حيث يذكر الحكام في مراسلاتهم أن الدعاء للسلطان "من الواجبات الإسلامية"[2]، وقد كلفهم ذلك بدايات الاحتلال الفرنسي مضايقات كثيرة وصلت بالبعض منهم حد العزل من منصبه أو نفيه خارج البلاد -مثلما ذكرنا سابقا-، لكنهم لم يتخلوا عنه باعتباره واجب ديني أكثر منه سياسي، فالرابطة الدينية تفوق جميع الاعتبارات وهي الدال الأساسي على تبعية الإيالة الجزائرية بكل مؤسساتها -وكنموذج ممثل لكل الإيالات المغاربية- للدولة العثمانية، وإن كانت هناك تغييرات على مستوى الحدث السياسي وتحولات في طبيعة العلاقات طيلة الثلاث قرون، إلا أن التبعية الروحية ظلت على نسق واحد من البداية واستمرت حتى بعد سقوط الحكم العثماني في الجزائر.

والحقيقة أن الدعاء للسلطان العثماني في خطبة الجمعة أو العيدين لم يقتصر على مقر السلطة العثمانية في مدينة الجزائر فقط، بل كان في جميع أنحاء الإيالة، إذ أن الرحالة العياشي يذكر عند زيارته لمدينة ورقلة وحضوره لصلاة الجمعة هناك، أن الخطيب دعا للسلطان العثماني "السلطان الأعظم، الخاقان الأفخم"[3]، باعتبار أن المنطقة تقر بولائها وتبعيتها للدولة العلية رغم بعدها الكبير عن مقر السلطة العثمانية في الإيالة نفسها، ورغم عدم تواصلهم المباشر مع حاكمها فما بالك السلطان! وهذا في حد ذاته يعبر على مدى أثر علاقة الأهالي بشرعية الخلافة وترسخ مفهومها لديهم، فعلاقتهم بممثل

[1] علي رضا، **المصدر السابق**، ص-ص.155-156.

[2] يوسف صاريناي، **المصدر السابق**، ص.130.

[3] عبد الله بن محمد العياشي، **ماء الموائد**، تح: سعيد الفاضلي وسليمان القرشي، دار السويدي للنشر والتوزيع، أبو ظبي، 2006، ج.1، ص.114.

السلطان بالإيالة أو بالسلطان نفسه غير مباشرة لبعد المسافة، ولا يعرفون عنهم إلا ما يتناقل لديهم من أخبار من مقر السلطة، ورغم كل ذلك إلا أنهم أبقوا على ولائهم التام للسلطان والدولة العثمانية.

علاوة على ذلك، فإن كان الدعاء للسلطان العثماني في خطبة الجمعة والعيدين بكل الإيالات التابعة له وبما فيها الإيالات المغاربية تقليدا سياسيا ذو وزن ديني، غير أن استعماله لم يقتصر على الخطبة حصرا، بل نجده حتى على العملات النقدية مثل "عز نصره" و"خلد الله ملكه"[1]، وكذلك في الرسائل الصادرة عن حكام الإيالات للسلطان، حيث ورد في إحدى المراسلات التي بعث بها باي تونس مصطفى باشا للباب العالي قوله: "خلَّد الله خلافته [السلطان] إلى يوم الدين آمين"[2]، تعبيرا عن ولائهم التام لحضرة السلطان.

وفي سياق الحديث عن مدى أهمية الدعاء لحضرة السلطان والدولة العثمانية من طرف حكام الإيالات المغاربية، وأثر ذلك على تبعيتها للدولة العثمانية وعلى العلاقة الروحية التي تربط الأطراف بالمركز، لا بد من الإشارة إلى أن الخطبة التي تقام في المساجد تعد هي الأخرى من بين رموز التبعية للدولة العلية، إذ كانت تتم باسم السلطان وتفتتح باللغة العثمانية، وقد استمرت على هذا الوضع في الإيالة التونسية إلى غاية القرن التاسع عشر، فعلى الرغم من أن فهم اللغة العثمانية كان محصور في فئة جد قليلة إلا أن الوزير مصطفى بن إسماعيل[3] كان حريص على استمرارها بهذا الشكل حفاظا على مدلولها السياسي -ولاء الإيالة للدولة العثمانية-[4].

6- الخلعة السلطانية رمز ولاء:

تعتبر الخلعة السلطانية لباس السلطة في الدولة العثمانية[5]، هي أحد مظاهر تفويض السلطة من السلطان العثماني لمختلف حكام الإيالات التابعة له، دليل على اعتراف السلطان بحكمهم وحتى يمنحهم

---

[1] يمينة درياس، **المرجع السابق**، ص.261.

[2] **أ. و. ت**، س. ت، ص.220، م.340، و.66.

[3] مصطفى بن إسماعيل: من مواليد تونس سنة 1850، نشأة في سراية المماليك وفي خدمة باي تونس فتدرج في المناصب إلى أن أصبح أمير لواء. ينظر: محمد كمال قرداح، **مصطفى بن إسماعيل رسبوتين باردو**، دار تونس للنشر، تونس، 2017، ص-ص.14-16.

[4] محمد الفاضل البشراوي، **تاريخ اللغة التركية في تونس**، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، 2018، ص-ص.114-115.

[5] Kamel Fiilali, **Op. Cit**, p.65.

الشرعية في تسيير الإيالات[1]، حيث شاع العمل بها في الإيالات المغاربية مع بدايات الحكم العثماني في القرن السادس عشر، عندما اعترف السلطان سليم بتبعية الجزائر وبخير الدين بربروس كحاكم عثماني عليها، فكانت من بين المظاهر الدالة على ذلك أنه أرسل له الخلعة السلطانية كتقليد شرفي له على حكم الإيالة بصفته ممثل السلطان[2].

وقد استمر العمل بهذه السياسة حتى القرن الثامن عشر، فعلى الرغم من أن تعيين الحكام على مستوى الإيالات المغاربية الثلاث أصبح داخليا، إلا أن السلطان استمر في إرسال الخلعة مقترنة بفرمان الموافقة السلطانية دليل على تزكية حكم الوالي الجديد، وكانت تتكون هذه الخلعة من جلباب ومعطف[3]، يتم ارتداؤها من طرف حاكم الإيالة مع وضع الوسام الذي يرسله له السلطان كتقليد شرعي لحكم الوالي الجديد، وفي حفل يحضره الوزراء والأعيان ومختلف القناصل الأوروبيين[4]، نظرا لما لذلك من أهمية في عملية تثبيت الحاكم الجديد، إذ تعتبر ارتداء الخلعة من أهم أركان عملية التولية، ومن بين مظاهر تبعية الإيالات للدولة العثمانية.

كان للخلعة السلطانية دور أساسي لا يقل أهمية عن فرمان التزكية[5]، إذ أن حكام الإيالات المغاربية فور تعيينهم يراسلون السلطان بغية الحصول على تزكية هذا التعيين والذي من بين أسسه الخلعة[6]، فكان السلطان يلبي طلبهم هذا في حال موافقته عليهم، وهذا ما قام به باي تونس حسين بن علي عندما تولى حكم الإيالة، إذ راسل السلطان العثماني بطلب فرمان التزكية والخلعة السلطانية فكان له ذلك[7]، وقد

---

[1] يقترن إرسال الخلعة السلطانية من مقر السلطة العليا في إسطنبول باستلام السلطان للهدايا من طرف حكام الإيالات المغاربية، واللذان يعبران عن التبعية المطلقة لحكام هاته الإيالات للدولة العثمانية وولائهم التام للسلطان. ينظر: Kamel Filali, **Ibid**, p.64.

[2] خير الدين بربروس، **المصدر السابق**، ص.98.

[3] كان القفطان الذي يرسل للحاكم على مستوى الإيالات المغاربية أحمر اللون، رمزا للقوة العليا وللارتباط الرسمي بالباب العالي، أما القفطان الذي يرتديه قائد القوات العسكرية -الأغا- فلونه أرجواني. ينظر: Kamel Filali, **Op. Cit,** p.66.

[4] كريستيان فردناند إيفالد، **المصدر السابق**، ص-ص.124-125.

[5] كان للخلعة السلطانية أهمية كبيرة لدى حكام الإيالات إلى درجة أنه عند وصولها يقيم الحاكم احتفال، وتعاد بيعته مرة أخرى من قبل رجال الدولة والأعيان وبحضور قناصل الدول الأجنبية، حيث تعتبر وكأنها أساس البيعة الشرعية. ينظر: أحمد الشريف الزهار، **المصدر السابق**، ص.22.

[6] كان للخلعة السلطانية دورا بارزا في شرعنة حكم الولاة وخاصة في إيالة الجزائر، بحيث أن تولية الحكم فيها تخضع لتقلبات مزاج كبار ضباط الإنكشارية، الذين يتحينون فرصة السيطرة على الحكم والقضاء على الوالي في حال عدم وجود ما يثبت توليته من طرف السلطان. ينظر: Kamel Filali, **Op. Cit,** p.64

[7] حسين خوجة، **المصدر السابق**، ص.21.

استمر العمل بها حتى القرن التاسع عشر إذ أرسل السلطان العثماني سنة 1859 الخلعة كرمز تولية محمد الصادق باشا بايا على تونس[1].

وفي اطار الحديث عن الدور والمناسبة التي كانت ترسل فيها الخلعة السلطانية، نجد أنها علاوة على اقترانها بمراسيم التزكية السلطانية لمختلف حكام الإيالات، فقد كانت ترسل كذلك مع بشرى ازدياد مولود لدى السلطان، وهذا ما حدث مع أحد باشوات الأسرة القرمانلية، حيث أرسلت الخلعة بعد توليته مرة أخرى، وذلك فور ازدياد ابن لدى السلطان[2]، كما أرسلها السلطان للداي محمد عثمان باشا بعدما استلم مفاتيح مدينة وهران المحررة من الاحتلال الإسباني سنة 1791[3]، وهذا ما يجعلنا نستنتج أنها لم تقتصر على مسألة التعيين فقط، بل كانت كذلك أحد رموز البشارة والمباركات.

ولا يفوتنا في هذا الصدد أن نشير إلى أن أغلب حكام الإيالات المغاربية كانوا لا يحتفظون بهاته الخلعة أو كما تعرف بالقفطان، فيمنحونها لحكام المقاطعات التابعة للإيالة كاعتراف منهم بتقليد هؤلاء القادة كحكام على المناطق الداخلية، وهذا ما قام به العديد من دايات الجزائر مع مختلف بايات البيليكات، فكانوا يلبسونهم الخلعة السلطانية أيام قدومهم لدفع الدنوش وبحضور أهم الوزراء، كرضى عنهم وعما يقومون به والذي يُعبر في حد ذاته على تجديد ثقة الداي في ذلك الباي، وإبقائه في منصبه مرة أخرى[4]، كما كانوا يرسلونها لهم في عيد الفطر[5]؛ تجديدا ربما للصلة السياسية والدينية الرابطة بينهم، وهؤلاء البايات هم أنفسهم يمنحون هذه الخلعة على مستوى إدارتهم لشيوخ القبائل أو الأسر الحاكمة في بايلك ذلك الباي، اعترافا منه هو الآخر بحكم هذا الشيخ على قبيلته[6].

وفي الإطار ذاته كانت مراسيم ارتداء الخلعة محليا تتم كل سنة بانتظام، وذلك بحضور هؤلاء البايات إلى دار السلطان -مثلما ذكرنا سابقا-، أو بإرسالها لهم لتتم بمقر بايليكاتهم مع خليفة الباي في حال تعذر قدومه شخصيا، وهي بدورها تكون في جو احتفالي بحضور الأعيان وأمام أهالي البلد، وهذا ما يعكس أهمية هاته المراسيم لدرجة أنه لا يمكن تأجيلها أو الاستغناء عنها، بل يتم التنقل بها إلى مقر

---

[1] محمد بن الخوجة، **صفحات من تاريخ تونس**، تح: حمادي الساحلي والجيلاني بن الحاج يحي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986، ص.127.

[2] الآنسة توللي، **المصدر السابق**، ص.160.

[3] أحمد الشريف الزهار، **المصدر السابق**، ص.63.

[4] **المصدر نفسه**، ص.39.

[5] Kamel Filali, **Op. Cit**, p.67.

[6] جميلة معاشي، **المرجع السابق**، ص.191.

حكم الباي مثلما أرسلت من مقر الدولة العثمانية للداي، وبعدما ينتهي الباي من مراسيم ارتداء الخلعة والتولية بها يعيدها مباشرة للداي[1].

وإذا قمنا بإسقاط موازي على سياسة الداي مع البايات في هذا الشق، والتي تعد سياسة تنسيقية بين مركز السلطة والمناطق التابعة لها كمراقبة لها ولتنظيم شؤونها في حدود مناطق نفوذها، فإننا نجد أنها تقليد مباشر للسياسة المطبقة بين السلطان والداي، فمنحه القفطان دليل على اعترافه بحكم هذا الداي وتخويله مهمة إدارة الإيالة التي تعد إحدى مناطق نفوذ دولته، ما يدل على أن نظام الداي مستوحى من نظام مركز الدولة في إطار تبعيته لها وامتثالا بما يقره سلاطينها من سياسات وأنظمة تسيير، وكأنهم يتبنون بذلك نظام الدولة العثمانية في شكل مصغر، أما وظيفة القفطان فهي سياسة معتمدة في النسق العثماني في شكله الهرمي، والتي تدل بلا شك على دقة تفاصيل السياسة العثمانية من المركز – إسطنبول– إلى أصغر جهة إدارية في الإيالات التابعة لها.

رابعا: تدخل الدولة العثمانية في السياسة الخارجية للإيالات المغاربية

كانت الدولة العثمانية تتدخل في سياسات الإيالات المغاربية بالشكل الذي يوجه سياستها الخارجية ويخدم مجرياتها، وتطبيقا كذلك لمبدأ تبعية هاته الإيالات لها وأنها المسؤولة على إدارتها بالشكل الذي يراه سلاطينها وما على مختلف ولاتها إلا السمع والطاعة[2]، وكان منطلق هذه التدخلات يقوم على ضرورة العمل بالمعاهدات التي تجمع الباب العالي بالدول الأوروبية، وعدم الدخول معها في الحروب البحرية، وقد استمرت تدخلات الدولة العثمانية هذه حتى منتصف القرن التاسع عشر.

1- إلزام الإيالات المغاربية بعقد معاهدات وفق التوجيهات العثمانية:

من أهم مظاهر تدخل الدولة العثمانية في السياسة الخارجية لإيالاتها المغاربية أنها كانت تلزمهم بضرورة الامتثال والعمل بسياستها، ومثال ذلك يتجلى في العديد من الفرمانات التي بعث بها مختلف السلاطين العثمانيين للحكام في بلاد المغرب، إذ ورد في إحداها، وهو فرمان من السلطان مصطفى الثالث، داي الجزائر علي باشا وكل حكام إيالات بلاد المغرب في صفر 1172هـ/أكتوبر 1758م،

[1] عائشة غطاس، **المرجع السابق**، ص.56.

[2] استمر تدخل الدولة العثمانية في العلاقات الخارجية للإيالات المغاربية بشكل حزم ودقيق إلى غاية القرن التاسع عشر، إذ راسل السلطان العثماني باي تونس أحمد باشا سنة 1840 يعلمه بأن بناء علاقات تونس الدولية لا يتم إلا برضى من الدولة العثمانية. ينظر: حمادي دالي، المشاركة العسكرية التونسية...، **المرجع السابق**، ص.24.

يطالبهم بعدم التعرض لسفن النمسا ورعياها، كما أمر داي الجزائر بإبرام معاهدة صلح مع ألمانيا، على أن يُرسل له صورة من عقد هذا الصلح، ويقدم نسخه منه لقنصل ألمانيا ويحتفظ هو بالنسخة الأولى[1].

وفي فرمان آخر وجهه السلطان إلى باي تونس سنة 1792، يخبره فيه أنه عملا بمعاهدة الصلح الموقعة بين النمسا والدولة العثمانية، وجب على هذه الأخيرة حماية مختلف السفن التجارية النمساوية المارة بموانئها، وعلى اعتبار أن تونس إيالة عثمانية، فيقتضي عليها العمل بنص هذه المعاهدة[2]، لتحمي سفن النمسا من اعتداءات البحارة التونسيين، ولم يقف الأمر عند هذا الحد فقط، بل حدد كذلك السلطان طريقة التعامل مع قنصل النمسا برعايته وحمايته، محددا له كذلك طريقة التعامل مع رعاياه هناك في الإيالة.[3]

والجدير بالذكر أن هذا الفرمان لم يكن الأول من نوعه الذي يرسل من طرف السلطان العثماني إلى باي تونس، بل سبقه آخر سنة 1197هـ/1783م والذي حمل نفس مضمون الفرمان المذكور أعلاه، حيث ألزم السلطان الباي على حماية السفن النمساوية بموجب معاهدة أخرى أبرمت بين الطرف العثماني والنمساوي، وما إن تعرضت أحد هذه السفن إلى اعتداءات القراصنة، فعلى الباي تعويض تلك الخسائر[4]، وكأن السلطان في هذه الحالة لا يهتم للعلاقة النمساوية-التونسية، ما إن كانتا في حالة صلح أم حرب، فباعتبار تونس إيالة عثمانية وجب عليها السير وفق متطلبات السلطان لا غير.

وغالبا ما كان حكام الإيالات المغاربية يسيّرون سياستهم الخارجية وفق متطلبات الدولة العثمانية، وهذا ما ورد في نص مراسلات أحد دايات الجزائر مع قائد أسطول إنجلترا سنة 1816، حيث أخبره بأن علاقته بإنجلترا تسير على نهج علاقات الدولة العثمانية معها باعتبار الجزائر إيالة عثمانية، وأن تحركات الداي بهذا الشأن ما هي إلا تطبيقا لما جاء في فرمانات السلطان[5]، وهذا إعلان صريح على تبعية الإيالة للدولة العثمانية في منظور العلاقات الخارجية وليس الدولة العثمانية فقط.

---

[1] **و. أ. م. و. ج**، مج. 3190، م.1، و.7.

[2] وكثيرا ما كان حكام الإيالات المغاربية يطبقون قرارات السلطان بهذا الشأن، ويبعثون نظير ذلك رسائل يفصلون فيها مستجدات التزامهم بما طلب منهم، ويعللون سبب قيامهم بذلك وهو ما قام به حاكمي إيالة الجزائر وتونس سنة 1815. ينظر: **أ. و. ج**، خ. هـ، ر. ع.7، ر. و.44477، ت.1230هـ.

[3] **أ. و. ت**، س. ت، ص.220، م.340، و.7.

[4] **أ. و. ت**، س. ت، ص.220، م.340، و.8.

[5] **أ. و. ج**، خ. هـ، ر. ع.8، ر. و.48979، ت.1234هـ.

والحقيقة أن هذا هو المعهود العمل به من قبل حكام السلطة المركزية في تسيير شؤون الأطراف التابعة لها، حيث نجد أن السلطان بعث برسالة إلى الباي التونسي ليخبره بتولية أمير ركب الحج، ويأمره بعدم التعرض له أو تنحيته من منصبه هذا، بل على من يريد الذهاب لأدا فريضة الحج من الإيالة التونسية يكون تحت تولية هذا الأمير، ومن الضروري عليهم العمل وفق تعليماته[1].

وفي السياق نفسه نجد أن السلطان أمر بمعاقبة أهالي طرابلس الغرب الذين هدموا كنائس النصارى وقتلوا عددا منهم بمدينة طرابلس، وأرسل القبطان باشا بنفسه من إسطنبول ليقوم بذلك، دليل على حرصه الشديد في تطبيق العقاب[2]، حيث أنه من المعتاد في مثل هذه الحالات أن يتدخل حاكم الإيالة فقط باعتباره شأن داخلي، غير أن نظرة الدولة العثمانية لها تجعل السلاطين يتدخلون في الشؤون الداخلية للإيالات بما يخدم الدولة ككل، فيتدخلون في تونس –على سبيل المثال– ويديرونها بنفس نمط إدارتهم لإسطنبول أو أي منطقة أخرى تابعة لسلطتهم.

وتدخلات السلطان هاته الإيالات لم تقتصر على الجانبين السياسي والعسكري، بل حتى الديني إذ بعث السلطان لحاكم تونس أحمد باي يأمره بضرورة أداء الصلوات الخمس في المسجد وضرورة تعميم ذلك على كل أنحاء الإيالة، ومن يعارض الأمر لا بد من معاقبته، كما أكد له على ضرورة تعميم تعلم العلوم النقلية وتوفير سبل تحصيله[3]، ولا بد أن هذه في حد ذاتها سياسة متعَمدة من طرف الدولة العثمانية للحصول على ثقة الأهالي، وبالفعل فقد كانت المنفذ الذي يتوجه إليه الأهالي كلما ضاق بهم الوضع، وهذا ما قام به أهالي طرابلس الغرب أواخر حكم علي باشا القرمانلي، فلما انتشر الطاعون ومال حكمه للفساد؛ استنجد أهالي الإيالة بالباب العالي يتوقون لإعاناته[4]، والذي يعبر في حد ذاته عن تبعيتهم له، وهذا ما يؤكد لنا من جهة أن هذه التبعية لم تقتصر على العناصر الحاكمة فقط، بل حتى القاعدة الشعبية كانت ذات ولاء تام للسلطان، ومن جهة أخرى فهذا يبين مدى نجاح السياسة المعتمدة من آل عثمان في كسب ثقة وولاء رعاياها على مستوى الإيالات.

علاوة على ذلك، نجد أن الدولة العثمانية كانت تمثل طرف أساسي في علاقة الإيالات المغاربية بمختلف الدول الأوروبية، فتعيين هذه الأخيرة لأحد قناصلها بالإيالات المغاربية لا يتم غالبا إلا بموافقة الدولة العثمانية، ومثال ذلك أن القنصل النمساوي الذي ذهب لأداء مهامه في الإيالة التونسية سنة

---

[1] **أ. و. ت**، س. ت، ص.220، م.340، و.1.

[2] الآنسة اللوتي، **المصدر السابق**، ص.232.

[3] **أ. و. ت**، س. ت، ص.220، م.340، و.43.

[4] الطاهر أحمد الزاوي، ولاة طرابلس...، **المرجع السابق**، ص.226.

1845، لم يعين بطلب من حاكم بلده، بل عُين باتفاق بين سفير النمسا لدى الدولة العثمانية والسلطان، وذلك وفق معاهدة عقدت في وقت سابق بين البلدين تنص على إمكانية تعيين سفراء النمسا لدى الباب العالي لقناصل ووكلاء بلدهم بمختلف الإيالات العثمانية وبتنسيق مسبق مع السلطان[1]، وبالتالي فقد كان حاكم الدولة العثمانية يتدخل في شؤون ممثليه بمختلف الإيالات المغاربية بالشكل الذي يناسبه ويتماشى مع سياسته، ما يؤكد لنا أن مهام الولاة بالنيابة لم تكن دائما من منطلق سياستهم فقط.

رغم تدخلات الدولة العثمانية في السياسة الخارجية للإيالات ومحاولة توجيهها بما يخدم مصالحها وتوجه علاقاتها الدولية، إلا أن ذلك لم يلغ محاولات ضبطها لتلك السياسة كذلك بالشكل الذي يخدم الإيالات على المستوى المحلي ويحدد مسار علاقاتها الإقليمية والدولية، وبناء على ذلك فقد أرسل السلطان محمود الثاني فرمان لحكام الأوجاق الغربية سنة 1816، يعلمهم بما أفرزه اجتماع عدد من القوى الغربية بخصوص علاقاتها مع هاته الإيالات، ويحثهم على التعامل معها بالشكل الذي يخدم مصلحة كل إيالة[2]، كما كانت الدولة العثمانية تتدخل في الكثير من الأحيان لإقامة الصلح بين الإيالات التابعة لها والدول الأوروبية، وهذا ما حدث مع طرابلس الغرب والسويد؛ التي لم تحصل على مهادنة الإيالة إلا بتدخل من السلطان[3].

أما عن تعامل بعض الدول الأوروبية مع الإيالات المغاربية فإنه يتم بما تقره المعاهدات الموقعة بينهم وبين الدولة العثمانية، فيتعاملون مع هذه الإيالات على أنها جزء من الدولة العثمانية، ومثال ذلك عندما توترت العلاقة بين الجزائر وفرنسا سنة 1217هـ/1802م، فإن الدولة الفرنسية لم تشن الحرب على الجزائر، بل تعاملت معها بمقتضى معاهدة السلم التي وقعتها آنذاك مع الدولة العثمانية والتي تقر بإحلال الصلح بين الطرفين، وبما أن الجزائر إيالة عثمانية فينطبق عليها نص هذه المعاهدة، وفي حال ما أرادت فرنسا الدخول في صراع مع الجزائر لا بد لها أن توجه إنذار بذلك للسلطان العثماني حتى يتدخل لإبلاغ حاكم الجزائر، وفي حال عدم استجابة هذا الأخير تتدخل فرنسا بالشكل الذي تراه مناسبا[4].

وفي الإطار ذاته فإن الدول الأوروبية التي ترغب في عقد معاهدة سلم مع الجزائر ولكنها لم تتمكن من ذلك لعدم اتفاقها مع داياتها، أو أن بنود الاتفاق تكلفها الكثير ولا تتماشى ومصالحها، فإنها تتجه للدولة العثمانية وتعقد معها اتفاقيات صلح وتعمل على تعميمها على الجزائر باعتبارها واحدة من

---

[1] أحمد بن أبي الضياف، **المصدر السابق**، ج.4، ص.83.

[2] أوغور أونال، **المصدر السابق**، ص.115.

[3] رود لوفوميكاكي، **المصدر السابق**، ص.137.

[4] **أ. و. ج**، خ. هـ، ر. ع.5، ر. و.5118، ت.1217هـ.

الإيالات التابعة لها؛ وبالتالي ما يجري على السلطة المركزية يطبق على الأطراف التابعة لها، وكأن حكام هذه الدول يقدمون الدولة العثمانية كالوسيط المتحكم في علاقات إيالة الجزائر الخارجية، فتستخدمها كأداة تكسب بها حماية سفنها في الحوض الغربي للمتوسط[1]، ويبدو أن هذه سياسة معتمدة من قِبل جل الدول الأوروبية، فقنصل الدنمارك كان قد توجه للباب العالي[2] لطلب تدخله في طرابلس الغرب – باعتبارها إحدى الإيالات الواقعة تحت نفوذها– التي هاجم رياسها سفن دولة الدنمارك والسويد دون إعارة أي أهمية لنصوص معاهدات الصلح الممضاة بين هاته الأطراف[3].

2- تجنب الصراعات مع الدول الأجنبية:

وتدخلات السلطان هذه لم تقتصر على إيالة واحدة فقط، بل كان يوجه فرمانات لكل حكام الإيالات المغاربية على حد سواء ويأمرهم بالعمل وفق ما تقره سياسته الخارجية وبما يمليه عليهم، ومثال ذلك تدخله إثر تعرض سفن فرنسا والبندقية –اللتان كانتا في حالة سلم مع الدولة العثمانية– للهجوم من طرف المغاربة في الحوض الغربي للمتوسط، حيث أمرهم بالحد من ذلك وإعادة كل ما نهب لأصحابه، مع معاقبة الفاعلين وإرسال أسمائهم للباب العالي حتى تتم محاسبتهم على أفعالهم هذه[4]، فحرص السلطان المُلح هذا، يعكس مدى تبعية هاته الإيالات له ومدى تحكمه بهم، كما يبين لنا حرصه على حسن سير علاقاته الخارجية وجعل جميع الأطراف التابعة له تلتزم بها مهما كان وضعها وموقعها.

أما في إيالة الجزائر فلم تقتصر تدخلات السلطان العثماني على تزكية الدايات ومراقبتهم، بل كان كذلك المسير الأول لعلاقات الإيالة الخارجية مع الدول الأوروبية وغيرها، ويظهر ذلك جليا في مراسلته المتكررة للدايات يطلب منهم إما إقامة الصلح مع إحدى الدول الأوروبية، أو عدم التعرض لسفنها في البحر والعمل على فرض حماية بحرية عليها، وإن خالفوا ما أقره السلطان واعترضوا هاته السفن، يطالبهم بالتعويض الفوري لما نهبوه[5].

---

[1] عزيز سامح التر، **المرجع السابق**، ص.412.

[2] ولنفس السبب التجأت كل من فرنسا وانجلترا واسبانيا للدولة العلية، وذلك بغية الحصول على تدخلها المؤيد لطرفهم في مسألة حماية سفنهم بالحوض الغربي للمتوسط من بحارة إيالة الجزائر دون دفع الإتاوات المفروضة عليهم في المنطقة شأنهم شأن باقي الدول الأوروبية، والواقع أن الدولة العثمانية كانت تتدخل في هذه الحالات وترسل مبعوث للداي قصد توفير الحماية البحرية لسفن هذه الدولة كحلفاء لها. ينظر: H. D De Grammont, **Op. cit**, p.237

[3] رود لفوميكاكي، **المصدر السابق**، ص.147.

[4] عبد الجليل التميمي، "أسس العثمنة الإدارية..."، **المرجع السابق**، ص-ص.199-200.

[5] خليفة حماش، **كشاف وثائق تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، نوميديا للطباعة والنشر، قسنطينة، 2012، ص.56.

وقد وردت العديد من الفرمانات السلطانية بهذا الشأن، إذ نجد فرمان بعث به السلطان عثمان الثالث إلى الداي علي باشا سنة 1170هـ/1757م، إثر شكوى قدمها سفير هولندا في إسطنبول، والتي جاء فيها على حد تعبير السلطان في فرمانه: "عسكر الجزاير لما دخلوا بلد تونس عنوة غصبوا أموال قنسلوا الفلامينك المقيم هناك وساير أثاثه"، فاستغرب السلطان عثمان لعدم سماعه بهذه الحادثة وبعد تحقيقه فيها تأكد من وقوعها، فراسل داي وبحارة الجزائر بهذا الشأن، لإعادة كل ما نهب من القنصلية الهولندية في تونس وعدم التعرض لها، وطالما الدولة العثمانية قد وقعت معاهدة صلح مع هولندا، فعلى الجزائر الامتثال لذلك، بإعادة أموال وأغراض القنصل وإخلاء سبيل من وقع في الأسر منهم[1]، وفي نفس السنة بعث السلطان بفرمان آخر للداي يطالبه كذلك بإعادة ما نهب من القنصلية السويدية بتونس إثر مهاجمتهم لها[2].

الواقع هو أن هذه السياسة اعتُمدت من مختلف سلاطين الدولة العثمانية وطُبقت على جميع الإيالات المغاربية على حد سواء بما في ذلك طرابلس الغرب، فقد أرسل قائد الأسطول العثماني فرمان بتوجيهات سلطانية لبحارة طرابلس في شهر أوت 1745، يأمرهم بعدم التعرض للسفن الأوروبية المارة من هناك، وعدم التدخل في الصراعات القائمة بينها، مع ضرورة وتوفير الحماية التجارية لها في مختلف الموانئ الطرابلسية، بما يخدم السياسة الخارجية للدولة العثمانية وعلاقاتها مع هاته الدول، بل حتى في بعض الصراعات الحاصلة بين طرابلس الغرب وإحدى الدول الأوروبية، نجد أن الدولة العثمانية تتدخل في ذلك، حيث أرسل السلطان سنة 1743 مبعوث من إسطنبول إلى صقلية بصفة أن الإيالة واحدة من مناطق النفوذ العثمانية، لمعرفة حيثيات الصراع القائم بينهما ومحاولة إيجاد حلول ممكنة له[3].

بالموازاة مع هذه التدخلات التي قام بها السلاطين العثمانيين في مختلف الإيالات المغاربية لتحديد سياستهم الخارجية، نجد أنهم لم يكتفوا بذلك، بل أصبحوا يتدخلون حتى في طريقة تعاملهم مع مختلف الجاليات الأوروبية المقيمة في الإيالات، ففي حرب الدولة العثمانية مع فرنسا، طلب السلطان من باشا طرابلس بحجز أي فرنسي مقيم بالإيالة[4]، ولا شك أن هذه الحركة تعد تجاوز في حق العلاقات الطرابلسية-الفرنسية التي ربما لا تمت الصراع القائم بأي صلة، ومقابل ذلك إذا أخذنا موقف الباب العالي من توتر علاقة الإيالات المغاربية الثلاث مع عدد من الدول الأوروبية التي كانت على صلح معه، فنجد أنه لم

[1] **و. أ. م. و. ج**، مج. 3190، م.1، و. 4.

[2] **و. أ. م. و. ج**، مج. 3190، م.1، و.5.

[3] أوغور أونال، **المصدر السابق**، ص، ص.111، 103.

[4] رودلفومي كاكي، **المصدر السابق**، ص.141.

يصِف إلى جانب أي إيالة في صراعها، بل دائما ما كان السلطان يراسلهم بضرورة إحلال الصلح والعمل وفق خارطة السياسة الخارجية للدولة العثمانية.

اعتبارا لتبعية بلاد المغرب للدولة العثمانية، فما يجري على هذه الأخيرة من أحكام يطبق على الإيالات المغاربية كذلك وبما فيها الجزائر، وقد كانت هذه المواضيع نص الكثير من الفرمانات المرسلة من مختلف السلاطين، ففي سنة 1172هـ/1759م راسل السلطان مصطفى الثالث الداي علي باشا، يأمره ومختلف البحارة هناك بعدم التعرض للسفن الدوبرة واندیكلو، وذلك لطيب علاقتها مع الباب العالي والتزامها بالدفع المنتظم للجزية المفروضة عليها[1]. ولم يكتف السلطان بهذا الفرمان فقط فقد أرسل محرر أخر سنة 1175هـ/1762م، يعلم الداي بضرورة السماح لسفن هذه البلاد بالتحرك بكل حرية في الحوض المتوسطي وممارسة الأنشطة التجارية المتاحة هناك كسائر الدول الأوروبية التي يربطها اتفاق معلوم مع الدولة العثمانية[2]، غير أن امتثال الداي بما يقره السلطان يؤثر سلبا بلا شك على مردود النشاط البحري للإيالة، لكن بحكم تبعيتها للدولة العثمانية فهي مجبرة على الالتزام بقرارات السلطان.

استمرت مراسلات السلاطين بهذا الخصوص، وكانوا في كل مرة ينددون باعتراض بحارة الإيالة لسفن الكثير من الدول الأوروبية، وكأنهم يحددون طبيعة علاقة الجزائر مع كل دولة على حدى، على حساب النشاط البحري للإيالة والذي كان يعد أهم مصدر دخل لخزينتها[3]، ففي هذه المرة راسل السلطان مصطفى الثالث الداي محمد باشا سنة 1183هـ/1769م، حتى لا يعترض بحارة إيالته سفن النمسا المارة من ميناء ترست إلى هامبورغ[4]، وشأنها شأن سابقتها فقد راسل السلطان حاكم أوجاق الجزائر أكثر من مرة، بخصوص السماح للسفن النمساوية بالتجارة والتنقل في الحوض المتوسطي وحمايتها إذ لجأت إلى موانئ الإيالة باعتبارها تابعة للنطاق الجغرافي العثماني[5].

لهذا السبب نجد أن مواقف السلطان من حكام الإيالة بخصوص مهاجمتهم للسفن الأوروبية المبرمة لمعاهدات صلح مع الباب العالي، لم تقف عند مسألة توجيه فرمانات بالغة الشدة فقط، بل في كثير من الأحيان ما يقطع عليهم تجنيد العساكر، إثبات منه -ربما- لمدى تحكمه في الإيالة وأنها في حالة تبعية دائمة له، ومثال هذا ما نص عليه فرمان السلطان محمود الثاني إلى الداي عمر باشا سنة

[1] **و. أ. م. و. ج**، مج. 3190، م.1، و.8.
[2] **و. أ. م. و. ج**، مج. 3190، م.1، و.10.
[3] ويليم سبنسر، **المرجع السابق**، ص.155.
[4] **و. أ. م. و. ج**، مج. 3190، م.1، و.15.
[5] **و. أ. م. و. ج**، مج. 3190، م.1، و.22.

1230هـ/1815م، حيث ذكر فيه السلطان أنه منع الوكلاء والقائمين على عملية تحرير العسكر بإقليم أزمير من إرسال الجنود إلى الجزائر، نتيجة عدم التزام داياتها بما أقره السلطان من قبل، وكانت هذه الآلية المعتمدة من طرف السلطان مع حكام إيالة الجزائر، في حال ما استمروا في نهب سفن بعض الدول، ويتراجع السلطان عن قراره هذا بمجرد استجابة الطرف الجزائري لمطلبه[1].

مقابل ذلك نجد أن تدخلات السلطان في تونس لم تقف عند هذا الحد، فعلاوة على تحكمه في العلاقات السياسية بين الإيالة وبعض الدول الأوروبية، نجد أنه كان يتدخل كذلك في جوانبها الاقتصادية؛ حتى وإن لم تكن له مع تلك الدولة معاهدات صلح، فتدخله يكون مبنيا على سيادته على تونس، وهذا ما حدث في الأزمة التجارية بين تونس وسردينا (1834-1844)، والتي تطورت مجرياتها إلى درجة أنها كادت أن تُشن الحرب بين الطرفين؛ لولا تدخل السلطان للصلح[2]. علاوة على ذلك نجد أنه كان يتدخل حتى في السياسة الاقتصادية للإيالة ويوجهها وفق مجريات أحداث الدولة العثمانية، فبعدما شن السلطان الحرب على روسيا سنة 1270هـ/1854م، راسل باي تونس يخبره بضرورة حل كل المعاهدات التجارية التي تربط الإيالة بدولة روسيا في مدة لا تتجاوز ستة أشهر، وذلك لتطور أحداث الحرب بين الدولتين[3]، فرغم بُعد الإيالة التونسية عن ساحة الأحداث وعدم تدخلها في مسببات الحرب؛ إلا أنه وجب عليها الامتثال لأحكام السلطان باعتبارها أحد الإيالات التابعة لفضاء دولته.

وباعتبار الدولة العثمانية تمثل السلطة المركزية لهذه الإيالات، فإنها كانت تتدخل لحل النزاعات الحدودية بين إيالتين كالجزائر وتونس[4]، أو بين الإيالات المغاربية الثلاث[5]، ويكون قرارها بمثابة الفيصل للحد من النزاع بينهم، خاصة وأن ذلك يعود بالسلب على جميع الأطراف ويشكل خطر على الامتداد العثماني في هذه المناطق، باعتبارها مجاورة للقوى الأوروبية الذين كانوا يتربصون بوقوع مثل هذه الأحداث للتدخل وتسيير النزاعات على الوجه الذي يخدمهم، أما الدولة العثمانية فتدخلاتها كانت تميل للحث على الوحدة، وأن ما يجمع هاته الإيالات أكبر بكثير من حدوث مثل هذه النزاعات، وذلك بالتركيز

---

[1] **و. أ. م. و. ج**، مج. 3190، م.1، و.25.

[2] محمد السعيد عقيب ومحمد العيد قدع، "الإيالة التونسية والسلطنة العثمانية... مظاهر التبعية، وتجليات الانفصال"، **مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية**، ع.20، 15 مارس 2019، جامعة الوادي، ص.170.

[3] **أ. و. ت**، س. ت، ص.181، م.1001، و.13.

[4] **أ. و. ت**، س. ت، ص.220، م.340، و.35.

[5] **أ. و. ج**، خ. هـ، ر. ع.6، ر. و.13651، ت.1227هـ.

على الرابطة الدينية واستغلالها في تقديم النصح[1]، وقد سبق وأن تدخلت الدولة العثمانية على هذا النحو في صراع تونسي-طرابلسي، وحثت حكامهما على حفظ ودية العلاقة وفق أسس الدين والسياسة المشتركة بين الطرفين[2].

وعلاوة على ذلك فقد كان للسلطان دور في تسيير حتى علاقة إيالة الجزائر مع الدول المجاورة لها والتي لم يكن للطرف العثماني دخل فيها، إذ نجد أن السلطان محمود الثاني بعث بفرمان إلى الداي حسين باشا سنة 1245هـ/1829م، حيث طالبه بالتزام الحياد في الصراع القائم بين النمسا وفاس، مع السماح للسفن النمساوية بالرسو في بعض موانئ الجزائر بحكم العقد المبرم بينها وبين الدولة العثمانية والذي ينص على ضرورة حماية وصيانة سفن النمسا في الأقاليم العثمانية، كما يشير السلطان إلى وجوب العمل بهذه الأوامر الشريفة[3].

ولقد كان تدخل السلاطين على هذا النحو طيلة الحكم العثماني للإيالات المغاربية[4]، ويسيرون سياساتها بما يتناسب والسياسة العامة الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية، فلما كانت الدولة العثمانية في حالة حرب مع روسيا، أرسل السلطان مصطفى الثالث فرمان إلى داي الجزائر محمد باشا محرر في بداية رجب 1183هـ/1769م، حيث حذره من الدخول في صراع مع الدول الأوروبية لانشغال بلاده بالحرب الروسية، حتى لا تضطر إلى فتح باب صراع جديد يعرقل مجرى حربها[5]، كما أمر باي تونس حمودة باشا بقطع علاقته مع فرنسا سنة 1798 لشنها حملة على مصر[6]، وهذا ما يجعلنا نستنتج أن وهؤلاء البايات والدايات رغم توليتهم كحكام على هاتين الإيالتين، ورغم بعدهما الجغرافي عن مقر الدولة العثمانية، غير أن هذا لم يغير من طبيعة علاقة بين المركز والأطراف، ولم يمنع من تدخلات السلاطين المستمرة في شؤونهم وتحديد سياستهم الخارجية وعلاقاتهم مع الكثير من الدول الأوروبية.

---

[1] **أ. و. ت**، س. ت، ص.220، م.340، و.35.

[2] أوغور أونال، **المصدر السابق**، ص.99.

[3] **و. أ. م. و. ج**، مج. 3190، م.1، و.39.

[4] مثلما تحكم سلاطين الدولة العثمانية في حكام الولايات المغاربية، وإلزامهم بالعمل بما تقره السياسة المتبعة في مركز الدولة، فقد تحكموا كذلك في مختلف الوزراء بالإيالات -الذين من المفروض أن يكون تحت وصاية الولاة-، إلى درجة أنهم كانوا يصدرون قرارات تقضي بشنقهم ويطبق ذلك بالفعل، مثلما حدث مع بعض الوزراء بطرابلس الغرب سنة 1793، وهذا دليل على دقة مراقبة السلطان لشؤون هاته الإيالات رغم بعد مسافاتها، ودليل كذلك على تحكمه التام بها ينظر: الآنسة اللوتي، **المصدر السابق**، ص.513.

[5] **و. أ. م. و. ج**، مج. 3190، م.1، و.16.

[6] أحمد بن أبي الضياف، **المصدر السابق**، ج.3، ص.32.

وقد اشتركت الدول الأجنبية مع الدولة العثمانية في نفس النظرة لوضع الإيالات المغاربية، إذ يرونها تابعة للسلطة المركزية في إسطنبول، ودليل ذلك أنه إذ ما تعرضت سفن تلك الدول إلى هجوم بحري من قبل البحارة المغاربة أو في حال ما كانت لها حرب مع إحدى تلك الإيالات تتجه لتقديم شكواها في إسطنبول[1]، باعتبار أن السلطان يمثل الحاكم العام على تلك المنطقة[2]، فيسعى هو إلى إيجاد الحل الأمثل لذلك[3]، وهذا ما يعكس النظرة الدولية للحكم العثماني والتي تتماشى إلى حد كبير مع سياسة السلطان، بحيث أن يتولى الحكام إدارة هذه الإيالات بكل حرية على المستوى الداخلي، أما خارجيا فذلك يشكل النسق العام للدولة العثمانية والذي يجب العودة فيه إلى السلطة المركزية.

ورغم تدخلات الدولة العثمانية في السياسة الخارجية للإيالات المغاربية بما يخدمها ولو كان ذلك على حساب هاته الإيالات، إلا أن بعض ردود حكامها الرافضة لقرار السلطان لا تُقابل دائما بالحدة أو العقاب؛ مادام لحاكمها نية في إصلاح علاقته مع الباب العالي، وهذا ما قام به السلطان مع باي تونس أحمد باشا سنة 1845، فبعد رفض هذا الأخير الالتزام بتدخل السلطان في الإيالة، إلا أنه حاول مصالحته من خلال إرسال هدية، وظل متخوف من أي قرار يصدر بخصوصه من الجهة العليا؛ غير أن السلطان لم يعاقبه، بل عمل على التقرب منه أكثر من خلال إرسال فرمان جدد من خلاله حكم هذا الباي على تونس ومنحه الأمان التام، كما أعفاه من الأداء السنوي[4]، ومن خلال هذا نستنتج أن تبعية هذه الإيالات للدولة العثمانية لم تقتصر على جهود حكامها فقط، بل حتى أن السلطان العثماني كان يساهم في ذلك من خلال تعزيز علاقاته بهؤلاء الحكام وتوطيدها أكثر، وذلك من خلال القضاء على كل ما من شأنه أن يعكر صفو هذه العلاقات أو يذكي فكرة الاستقلالية قدر الإمكان.

---

[1] ومن أمثلة ذلك أن مللك نابولي لما دخل في صراع مع أحد دايات الجزائر واعترض بحارة الإيالة سفنه المارة على الحوض الغربي للمتوسط، لم يدخل في مواجهة مباشرة مع داي الجزائر، بل قدم شكواه للسلطان العثماني على اعتبار أن إيالة الجزائر منطقة نفوذ عثمانية، فالتحكم الفعلي فيها راجع للسلطان. ينظر: أحمد الشريف الزهار، **المصدر السابق**، ص.16.

[2] يبدو أن الدول الأوروبية ظلت تسير في علاقتها مع الإيالات العثمانية على نفس النمط المعتمد في القرن السادس عشر، عندما أخبر أحد رجال الدولة وهو في طريقه إلى إيالة الجزائر أحد قادة السفن الأوروبية بأن الجزائر إيالة عثمانية، وما يجري على الدولة العثمانية في علاقاتها الأوروبية هو جار على الجزائر. ينظر: خير الدين بربروس، **المصدر السابق**، ص.97.

[3] عبد الكريم غلاب، **المرجع السابق**، ص.346.

[4] أحمد بن أبي الضياف، **المصدر السابق**، ج.4، ص.84.

الفصل الثالث: مظاهر انفصال الإيالات المغاربية عن الدولة العثمانية (1705-1861)

أولا: التعيين الداخلي لحكام الإيالات المغاربية

ثانيا: العلاقات الديبلوماسية المغاربية-الأوروبية نحو استقلالية القرار

ثالثا: تأثير القناصل الأوروبيين في شؤون الإيالات المغاربية

رابعا: التوجه نحو إصلاح المؤسسة العسكرية والتأسيس للجيش المحلي

شهدت الإيالات المغاربية خلال القرن الثامن عشر تحولات سياسية وإدارية عكست بوادر تراجع نفوذ الدولة العثمانية في هذه المناطق، وتزامن ذلك مع حدوث تغييرات أوسع داخل جهاز الدولة، ما أدى إلى بروز جملة من الممارسات التي ميّزت أداءها عن النمط التقليدي في العلاقة مع السلطة المركزية، وتجلت بالأساس في الدعم الداخلي لسلطة الحكام وإبراز فعاليتهم على المستوى الداخلي والخارجي في جميع هاته الإيالات دون العودة المباشرة للباب العالي كما كان الحال في القرنين السادس والسابع عشر ما طبع العلاقة الأطراف بالمركز بنوع من الخصوصية تمثلت في بعض محاولات الانفصال، التي نود إبرازها وتحليلها في سياقها التاريخي في ثنايا هذا الفصل .

أولا: التعيين الداخلي لحكام الإيالات المغاربية

منذ إلحاق بلاد المغرب بالدولة العثمانية، عاشت إيالاته -الجزائر وتونس وطرابلس الغرب- العديد من التغييرات، خاصة على المستوى السياسي بتغيير الهياكل الحاكمة لكنها لم تخرج في مجملها عن اختيارات السلطان في إسطنبول، غير أنه مع مطلع القرن الثامن عشر شهدت هذه الإيالات تشابك العديد من الأحداث على المستوى الإقليمي والدولي بلورت مفهوم تولية الحكم لدى ولاتها، وأصبح تعيينهم محليا، فكيف تغير نمط حكم الإيالات المغاربية من والي مرسل من طرف السلطان إلى حاكم يعين داخليا؟

1- المؤثرات الخارجية المؤسسة للحكم الداخلي بالإيالات المغاربية:

إجابة السؤال المطروح تحمل أكثر من شق، بدايته تمثلت في استغلال هؤلاء الحكام انشغال الدولة العثمانية في حروبها الخارجية، فقد كانت في صراع على عدة جبهات؛ ضد روسيا وبلاد المجر والنمسا، ثم عقدها لمعاهدة صلح مع عدد من الدول الأوروبية تخلت بموجبها على جزء من أراضيها هناك، ما فتح الباب أمام تدخل القوى الأوروبية في شؤونها، فأصبح وضعها صعب وبدأ الضعف يدب فيها. وعلاوة على هذا فقد كانت الدولة العثمانية تعاني من مشاكل واضطرابات داخلية، إذ تولى مصطفى باشا منصب الصدر الأعظم[1] سنة 1702، ولم يهتم لشؤون الدولة الداخلية ولا لاستمرارية عملية الإصلاح التي بدأت في المرحلة السالفة، بل وفي خضم ما تعانيه الدولة العثمانية أراد إعلان الحرب

[1] الصدر الأعظم: هو الوزير الأول في التشكيل الهرمي للدولة العثمانية، يشغل دور الوسيط بين السلطان ومختلف رجال الدولة في العاصمة إسطنبول أو على مستوى الإيالات التابعة لها، له سلطة واسعة إذ يمكنه إصدار بعض القرارات دون الرجوع إلى السلطان، كما ينوب عنه في الكثير من المهام، إضافة إلى ذلك فقد يعتبر المشرف العام على دواوين الدولة. ينظر: مفيد الزيدي، **موسوعة التاريخ الإسلامي العصر العثماني**، دار أسامة للنشر، عمان، 2009، ص-ص.108-109.

مجددا، فثار عليه الأهالي والجنود رافضين لسياسته وقرارته وطالبوا بتنحيته، ونتيجة تصاعد العديد من الانتفاضات تم عزل حتى السلطان مصطفى الثاني[1] من منصبه في 15 أوت 1703[2].

وبهذا الشكل تكون الدولة العثمانية قد دخلت فترة جد حاسمة وحساسة، فقد استمرت في صراعها مع روسيا وغيرها من الدول الأوروبية كما استمرت في التنازل عن أراضيها، وسمحت حالة عدم الاستقرار هذه بتدخل القوى الأوروبية في شؤون الدولة الداخلية، وقيامهم بالكثير من التجاوزات التي لم يجرؤ عليها مسبقا، كدخول الأراضي العثمانية دون دفع الرسوم[3]؛ ما يجعلنا ندرك فعلا انتقال الدولة العثمانية من حالة القوة إلى بداية الضعف التدريجي على المستوى المركزي، فكيف سينعكس هذا على المناطق التابعة لها وخاصة تلك البعيدة كبلاد المغرب؟ مما لا شك فيه أن هذه الأوضاع التي تعيشها الدولة العثمانية على الصعيدين الداخلي والخارجي، كانت المنطلق الذي اتخذت منه الإيالات المغاربية فكرة التعيين على مستوى الأطراف للحكام دون الرجوع والالتزام بما يقره الباب العالي.

فوضع الدولة العثمانية تأزم بتزامن الصراعات الخارجية والداخلية، حيث أن الجيش الإنكشاري الذي يعد أداة الدولة الحربية، فبدلا من ترصده للحروب الخارجية، كان مصدر قلق السلطة العثمانية داخليا، واستمر في حركات التمرد إما على الصدر الأعظم أو على السلطان نفسه، وتعرض هذه الأجهزة الأساسية في الدولة إلى مثل هذا النوع من المشاكل، يسهل على القوى الأوروبية تحقيق النصر على الدولة العثمانية، كما سيمنح الولاة فرصة للتصرف المطلق في الإيالة دون العودة إلى السلطان الذي كان يمثل أحيانا جزء من الصراع في مركز الدولة. ومن المرجح أن لهذه الظروف دور في حدوث بعض التغييرات على مستوى الإيالات، فقد برزت في المشرق بعض الأسر انفردت بالحكم واحتكره، على غرار

[1] مصطفى الثاني: (1694-1703) ابن السلطان محمد الرابع، تولى حكم الدولة سنة 1694، ويعتبر من السلاطين الضعاف فقد دب الضعف في الدولة العثمانية على عهده، إذ تقلصت رقعتها الجغرافية في أوروبا، كما شهد عهده تمرد الإنكشارية رافضين لحكمه وحكم الصدر الأعظم ليتم عزله وتوفي بعد ذلك مباشرة. ينظر: إبراهيم حسنين، **المرجع السابق**، ص-ص.369-370.

[2] محمد فريد بك المحامي، **تاريخ الدولة العثمانية العثمانية**، تح: إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، 1981، ص-ص.309-311.

[3] إسماعيل أحمد ياغي، **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**، مكتبة العبيكان، الرياض، 1998، ط.2، ص-ص.117-118.

عائلة العظم[1] بولاية دمشق وعائلة الزيداني[2] بفلسطين، وكان ذلك بشكل شبه متزامن مع بلاد المغرب التي ارتأت إيالاتها هي الأخرى إلى إحداث تغييرات على نمط الحكم[3].

فانتقال الدولة العثمانية من مركزها الريادي كأقوى دولة في الأرجاء إلى مركز أصبحت فيه كل الدول تساوم قراراتها وتتدخل في شؤونها أثر على علاقتها بالإيالات، فكيف سيكون حال المناطق التابعة لها؟ وما موقفها من ذلك؟ لما كان مركز السلطة قوي شد الأطراف، وبتراخيه جعلها ترى في ضرورة تغيير طريقة الحكم، فالمصلحة أصبحت لا تخضع لمبدأ الجماعة، بل بدأت كل الأطراف تسعى إلى الانفراد بالسلطة أو المنصب، وكان منطلق تداعيات ذلك من الباب العالي، حيث أصبح الوزراء يتطلعون للضفر بمنصب الصدارة، ويركزون كل اهتماماتهم على ذلك دون مراعاة المصلحة العامة للدولة، كما أصبحوا يتدخلون في قرارات السلطان ويؤثرون عليه[4]، وتعد هذه أهم مظاهر ضعف سلطة القرار التي أثرت تداعياتها على أطراف الحكم بالبلاد العربية بشكل عام بما فيها بلاد المغرب.

لقد بلغت لهفة رجال الدولة في التمرد والحصول على المراتب إلى درجة أنهم لا يعيرون خسارة معاركهم أي أهمية، ودليل ذلك أن الجيش الإنكشاري لما مُني بهزيمة في معركة فيينا سنة 1687، سارع الجند في التمرد على السلطان والصدر الأعظم[5]، بل حتى بعض السلاطين لم يكونوا ذوي شخصيات قوية بإمكانها حزم الأمور وفرض قرارات، فالسلطان أحمد الثالث(1703-1730)[6] الذي عايش فترة

---

[1] عائلة العظم: هي أسرة عربية توارثت منصب الولاية على دمشق خلال العهد العثماني، فأولوا عناية كبيرة بها وشيدوا العديد من المدارس والمكتبات كما تقربوا من العلماء، ومن أهم ولاة هذه الأسرة إسماعيل وسليمان وأسعد باشا. ينظر: عيسى إسكندر المعلوف، **قصر آل العظم في دمشق**، مؤسسة هنداوي، القاهرة، 2013، ص-ص.9-10.

[2] عائلة الزيداني: هي عائلة شريفة نشأت في شمال فلسطين، تولى أفرادها بحكم العديد من المناطق بفلسطين خلال العهد العثماني وأشهرهم ظاهر العمر، الذي كان متصرف على نواحي هناك سنة 1746، فازداد نفوذه واستغل انشغال الدولة العثمانية بحربها ضد روسيا ليعلن استقلاليته عنها. ينظر: مفيد الزيدي، **المرجع السابق**، ص-ص.135-136.

[3] روبير مانتران، **المرجع السابق**، ص-ص.418-419.

[4] يلماز أوزتونا، **تاريخ الدولة العثمانية**، تر: عدنان محمود سلمان، منشورات مؤسسة فيصل، إسطنبول، 1988، ج.1، ص.542.

[5] أماني بنت جعفر بن صالح الغازي، **دور الإنكشارية في إضعاف الدولة العثمانية**، دار القاهرة، القاهرة، 2007، ص.296.

[6] أحمد الثالث (1703-1730): هو ابن السلطان محمد الرابع، اعتلى عرش الدولة العثمانية في مرحلة صعبة على الصعيدين الداخلي والخارجي، فالإنكشارية كانوا في حالة تمرد غير أن هذا السلطان حاول كسبهم، كما دخل في صراع مع العديد من الدول الأوروبية كروسيا والذي انتهى بتوقيع هدنة بين الطرفين، وضد البندقية التي حققوا عليها انتصار، غير أن وضع الدولة لم يكن كالسابق حيث فقدت بعض أراضيها في أوروبا، كما تمكنت الدول الأوروبية من التدخل في

تغيير نمط الحكم في بلاد المغرب، لم يكن شخصية عسكرية ولا صاحب قرار حازم، بل كان ميال للملذات ولا يعزل أي من رجال دولته إلا إذا كان خطأه كبير، وعليه فقد منحت هذه الميزة الحرية الإدارية لدى بعض الوزراء، ولا بد أنها كانت كذلك عامل مساعد على قيام حكام الإيالات بما يرغبون دون إعارة أي اهتمام للسلطان[1].

وإضافة إلى هذا، فما زاد من صعوبة ضبط شؤون السياسة في مركز السلطة العثمانية، أن السلطان فوض السلطة الفعلية للوزراء والمؤسسات الإدارية وجرد نفسه منها؛ بحيث أصبح "يملك ولا يحكم"، فازدادت مكانة الصدر الأعظم والباشوات، وتغيرت معايير اختيار موظفين الدولة ما زاد من التمرد والفوضى أكثر[2]، ولا شك أن الولاة أرادوا إسقاط هذه الخاصية على طبيعة مناصبهم -باعتبارهم رجال دولة كذلك- على مستوى الإيالات، ورغبوا في الانفراد بالسلطة مستغلين ما كان يجري بالإدارة المركزية بإسطنبول.

2- الظرفية الداخلية المؤسِسة للحكم بالإيالات المغاربية:

لم يكن وضع الإيالات المغاربية أحسن حال من الدولة العثمانية، فقد شهدت هي الأخرى صراعات داخلية حول تولية الحكم التي لم تكن وفق آلية قارة، ورغم تغيير نمط الحكم في كل مرحلة غير أن ذلك لم يجد أي نفع؛ فالاغتيالات ظلت مستمرة، خاصة في إيالة الجزائر التي كانت آنذاك تحت حكم الآغاوات[3]، أما تونس فقد عانت سلطتها هي الأخرى بين نفوذ الدايات والبايات، وحتى بعدما سيطر عليها هؤلاء البايات اتسمت بدايات عهدهم بالصراع فيما بينهم حول الحكم[4]، وقد تقاسمت إيالة طرابلس الغرب نفس هذه الأحداث، إذ كان هناك صراع انجر عنه اغتيالات بين داياتها حول تولية الحكم[5]، كما

شؤونها. ينظر: إسماعيل أحمد ياغي، **المرجع السابق**، ص-ص.117-118، نزار قازان، **سلاطين بني عثمان بين قتال الأخوة وفتنة الإنكشارية**، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1992، ص.80.

[1] يلماز أوزتونا، **المرجع السابق**، ص-ص.593-594.

[2] دونالد كواترت، **الدولة العثمانية 1700-1922**، تر: أيمن الأرمنازي، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004، ص، ص.188، 190-191.

[3] أمين محرز، **المرجع السابق**، ص.224.

[4] عبد الكريم غلاب، **قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005، ج.2، ص-ص.349-350.

[5] إيتوري روسي، ليبيا...، **المرجع السابق**، ص-ص.313-314.

شهدت قيام العديد من التمردات المحلية[1]، فكانت بحاجة فعلا إلى نمط حكم قار وقائد ذو هيبة وقوة تمكّنه من وضع حد لحالة التمرد واللا أمن التي عان منها الأهالي.

أمام هذه الصراعات ومع عدم تدخل الدولة العثمانية لحسمها، ارتأت القوى المركزية ببلاد المغرب تأسيس حكم ذو تعيين داخلي دون العودة للسلطة المركزية بإسطنبول، عسى أن يكون هذا حلا لما عانت منه السلطة بهذه الإيالات، فمن الممكن أنهم رغبوا في الاعتماد على الحكام المحليين الذين يرون في حكمهم حلا للنزاع، باعتبارهم الأدرى بالوضع المحلي وما تعاني منه هذه المناطق، طالما فشل مرسول الدولة العثمانية في إيجاد حل لأزمة البلاد، وانعدام آلية محددة لنقل الحكم بالشكل الذي يجعل تغيير الحكام يتم بتنسيق محكم وفي جو آمن.

2-1- حكم الأسر وبروز السلطة المحلية بإيالتي تونس وطرابلس الغرب:

كانت الإيالة التونسية هي أولى المتوجهين إلى تغيير طريقة التعيين، الذي بدأ بتنفذ سلطة البايات وانفراد مراد باي بالحكم وتوريثه في أبنائه، فأسس بذلك لحكم الأسرة المرادية التي امتدت فترتها ما بين 1631 إلى غاية 1702[2]، ورغم اعتمادهم على نمط الحكم الوراثي الذي يمنح طريقة معينة في انتقال الحكم ويحصره في أسرة واحدة، غير أنهم لم يوفقوا في حكم الإيالة لضيق فترتهم، وما تبعها من التمردات والصراعات مع استمرار الاغتيالات التي لم يسلم منها آخر بایاتها، فعجَّلت بنهاية عهدهم[3].

سارت تونس على نمط الحكم الوراثي الذي كان متجذرا فيها قبل الوجود العثماني، ففشل الأسرة المرادية في الحفاظ على الحكم، لم يمنع من ظهور أسرة أخرى حملت على عاتقها حكم البلاد وتوارثته بين أبنائها، وربما كان للتجربة الحفصية دور في هذه الاستمرارية؛ ففي جو الصراع على تولية الحكم ورغم فشل آلية التعيين هذه مع المراديين، إلا أن ذلك لم يُأخذ كسبب لتغيير الحكام طريقة التولية هذه، بل استمروا في حكم الأسر وتوريث الحكم، ليكون مؤسس هذه الأسرة هو الآغا حسين بن علي الذي استهل حكمه كباي على تونس سنة 1705[4]، وشهد بداية عهده استبدال رتبة الداي بالباي والتي أسندت

---

[1] شارل فيرو، **المصدر السابق**، ص.242.

[2] حسن حسني عبد الوهاب، **المرجع السابق**، ص.118.

[3] البارون ألفونص روسو، **المرجع السابق**، ص.151.

[4] تولى حكم تونس في الفترة المتوسطة لنهاية حكم المراديين وبداية حكم الحسنيين، أحد الآغاوات يدعى إبراهيم الشريف، بعدما قضى على أخر البايات المراديين بايعه الجند كباي، وتمكن من عزل الداي وانفرد بلقبه، وبعدما أرسل له لقب الباشا من إسطنبول أصبح يلقب الباشا إبراهيم الشريف باي داي، غير أن حكمه لم يدم طويلا وانتهى سنة 1705، وربما كانت سيطرته على هذه الألقاب الثلاث هي من فتحت الباب أمام الحسينيين للتنفذ بإيالة تونس بذلك الشل ومن دون خشية السلطان. ينظر: حسن حسني عبد الوهاب، **المرجع السابق**، ص-ص.123-124.

لها كل السلطات بالإيالة التونسية[1]، فناهيك عن التعيين المحلي للحكام في تونس، قد تم كذلك حصره في أسرة واحد لا غير لتتوارثه[2] فيما بين أبنائها[3].

أما إيالة طرابلس الغرب فلا يختلف وضعها ولا مصيرها عن تونس، إذ دخلت هي الأخرى مرحلة الفوضى، فكان الجند هم المتحكم الأول بالبلاد، يعينون من يخدم مصالحهم ويعزلونه وقت ما يشاؤون، ما جعل فترات الحكم قصيرة وما زاد من تدهور الوضع السياسي أكثر، حيث تتالت ثورات الجند[4]، واستغل قناصل الدول الأوروبية هذا للتدخل في الشأن السياسي للبلاد، فانعكست هذه الأوضاع بالسلب على الإيالة وتضرر الأهالي منها، ونتيجة لذلك؛ ثاروا في العديد من المرات على الحكام وسياساتهم المجحفة[5].

وسط هذه الثورات والانشقاقات الحاصلة بين السلطة الحاكمة وأهالي البلاد، ظهرت شخصية سياسية تولت حكم طرابلس وهو خليل باشا (1702-1709)[6]، الذي تمكن منها بفضل حنكته وقوته، ورغم محاولاته للقضاء على التمردات الداخلية بالبلاد، إلا أنه لم يتمكن من ذلك؛ واستمرت حروبه ضدهم، وجعلته يلتجأ إلى السلطان العثماني لمساعدته في بسط نفوذه عليها[7]. فاستغل الجند غيابه وولوا بعده مجموعة من الحكام ساروا على نهج أسلافهم في إجحاف الأهالي واستمرار التمردات، إلا أن تولى حكم طرابلس شخصية من الكراغلة؛ وهو أحمد القرمانلي الذي كان تعيينه مخالف لسابقيه، حيث تم

---

[1] البارون ألفونص روسو، **المرجع السابق**، ص.157.

[2] استتاب حكم البايات الحسينيين واستمراره لفترة طويلة يرجع بالأساس إلى سياسة حكامه القائمة على العدل وتأدية المهام بكل شفافية، فقد كانوا يفصلون في قضايا الرعية بأنفسهم، كما أن طبيعة حكمهم التي سادها الحزم والعدل جعلت من الإيالة التونسية مثلا للدولة الأكثر تنظيم والأحسن تسيير، كالدول الأوروبية آنذاك. ينظر: Jean André Peysonnel, **Op. Cit**, p-p.27-28.

[3] شارل أندري جوليان، **المرجع السابق**، ص.381.

[4] شارل فيرو، **المصدر السابق**، ص.253.

[5] سمير عبد الرسول العبيدي، "تأسيس الحكم القرمانلي (دراسة في تاريخ طرابلس الغرب أثناء العهد العثماني)"، **مجلة آداب المستنصرية**، ع.86، جوان 2019، جامعة المستنصرية، ص.450.

[6] خليل باشا: تولى حكم طرابلس الغرب سنة 1702 في ظل حالة اللا استقرار التي كانت تعيشها البلاد، فحاول إرساء حكمه والقضاء على التمردات غير أنه لم يستطع، كما أن ذلك لم يمنعه من الدخول في صراعات خارجية مع تونس والجزائر، وقد عرف بكثرة علاقاته الخارجية، وجلبه لعدد كبير من المماليك من أوروبا. ينظر: محمد ابن غلبون، **المصدر السابق**، ص-ص.232-235.

[7] إيتوري روسي، ليبيا...، **المرجع السابق**، ص، ص.15، 17-18.

اختياره من قبل الأهالي لِما رأوا فيه من حنكة سياسية وعدل، اللذان يمكناه من النهوض بطرابلس ووضع حد للفوضى القائمة بها[1].

تمكن أحمد القرمانلي من هذا المنصب؛ لحسن تصرفه ومعرفته بطباع الأهالي، وهذا ما ساعده في استمالتهم وكسبهم لطرفه في ظل تلك التوترات وانعدام الثقة بين الطبقة الحاكمة والمحكومة، وبناء على هذا تمت مبايعته كحاكم لإيالة طرابلس الغرب يوم 27 جويلية 1711. وبعد إن تولى أحمد هذا المنصب وصلت سفينة من إسطنبول على متنها بعثة رفقة خليل باشا يحمل فرمان تعيينه كداي على طرابلس؛ بعدما تمكن من كسب ثقة السلطان، وأمام الرفض المحلي الذي قابل هذا القرار لرفضهم حكم خليل باشا، لم يتمكن مبعوث الباب العالي من فرض هذا الأمر السلطاني، وعادت البعثة أدراجها تاركين طرابلس على ذلك الحال[2]، ليعود بعد سنة مبعوث آخر من طرف السلطان، للاطلاع على وضع البلاد تحت حكم أحمد القرمانلي، فوجدها في حال أفضل من السابق، إذ تمكن هذا الحاكم الجديد من إخماد الفتن والتمردات والصراعات السياسية التي كانت قائمة لسنوات[3].

إن النظر في الوضع الذي كانت عليه طرابلس، يشير إلى أن توليت أحمد القرمانلي حاكما عليها هو الحل الأمثل في تلك الفترة، ويؤكد الفرضية القائمة على أن استقرار وضع البلاد يتحقق بتعيين حاكم محلي، فهو الأدرى بطبيعة البلد وأهاليه وما هم بحاجته أكثر من غيره، كونه يقاسمهم نفس الظروف والأوضاع، وعليه فكيف سيصبح حال البلاد إذ جمع حاكمها بين الإدراك الفعلي لوضعها وحيثيات الحكم فيها، وبين الحنكة السياسية؟ ويبدو أن أحمد القرمانلي قد استثمر فيهما بشكل أساسي فور تحكمه بزمام السلطة بطرابلس الغرب.

أما بالعودة للحديث عن مبعوث السلطان للإيالة بعد مرور سنة كاملة، فهذا دليل على رغبته في معرفة وضعها بعد إحلال نمط جديد في تعيين الحكام، والذي كان بيد الإنكشارية -كما أشرنا سابقا-، فما انعكاس هذا التغيير على الوضع العام بها؟ خاصة وأن طرابلس الغرب لم تشهد استقرار سياسي لسنوات رغم تعدد الحكام، وربما في هذا إيحاء على تأكيد حكم القرمانلي ما إن حقق الأمن والاستقرار الذي يخدم بلا شك الإيالة مثلما يخدم الدولة العثمانية في تلك الفترة.

---

[1] محمد ابن غلبون، **المصدر السابق**، ص-ص.239-240.

[2] شارل فيرو، **المصدر السابق**، ص-ص.265-267.

[3] إيتوري روسي، ليبيا...، **المرجع السابق**، ص.329.

فور استتباب الوضع وبعدما تيقن أحمد القرمانلي من عدم إرسال الدولة العثمانية لمبعوث آخر كممثل للسلطان بالإيالة خلال تلك السنة، بادر بإرسال وفد من الأعيان إلى الباب العالي مع الهدايا لطلب فرمان تزكية حكمه من السلطان العثماني، ورغم عدم تمكنه من الحصول عليه[1]، إلا أن ذلك لم يمنع من استمراره في حكم طرابلس والعمل على حفظ أمنها، إلى أن أرسل له السلطان فرمان التولية برتبة بيلرباي، ليقر حكمه على إيالة طرابلس الغرب بشكل رسمي في إطار تبعيتها للدولة العثمانية[2]، وليبدأ معه حكم الأسرة القرمانلية[3]، التي توارثت السلطة بين أبنائها بتزكية من السلطان العثماني[4]، لتتشارك بذلك الإيالة المغاربية نفس الوضع في تلك الفترة.

2-2- سعي دايات الجزائر نحو التنفُّذ على منصب الباشا:

كان وضع إيالة الجزائر أصعب من سابقيها، فعدم الاستقرار على آلية ثابتة في تعيين الحكام، انجر عنه الكثير من التغييرات والصراعات حول تولية الحكم، ونتيجة لإخفاق القوة العسكرية بقيادة الآغاوات -مثلما ذكرنا سابقا-، ودخول الإيالة على عهدهم في حالة فوضى، وفشلهم في وضع مفهوم قار لطريقة تولية الحكم، أدى ذلك إلى سقوط حكمهم وساهم في إيصال الدايات[5] بقيادة رياس البحر إلى

---

[1] عمر علي بن إسماعيل، **المرجع السابق**، ص-ص.35-36.

[2] أحمد بك الأنصاري، **المصدر السابق**، ص.286.

[3] الأسرة القرمانلية: هي أسرة حكمت إيالة طرابلس الغرب بداية من سنة 1711، وتنحدر أصولها من مدينة قرمان بالأناضول، حيث قدم جدهم الأول من هناك كبحار على عهد درغوث باشا واستقر بطرابلس وكان يلقب بالقرمانلي، تزوج من إحدى النساء المحليات، ورغم أصولهم الأجنبية إلا أنهم امتزجوا بالسكان المحليين وأصبحوا لا يفرقون عنهم نتيجة علاقة المصاهرة، فشكلوا بذلك الفئة الثالثة وهي الكلوغلية، تقلدوا العديد من المناصب بمنطقة المنشية وتدرجوا فيها إلى أن برز منهم أحمد بك وسيطر على حكم الإيالة مؤسسا بذلك لبداية حكم أسرته بإيالة طرابلس الغرب. ينظر: شارل فيرو، **المصدر السابق**، ص.263.

[4] محمد إبراهيم اليوزباشي، **تاريخ حرب طرابلس**، مطبعة مؤسسة الأمير فاروق، برما، 1946، ص.16.

[5] الدايات: ج. داي، وهو مصطلح عثماني الأصل ويعني لغة الخال، وقد أطلق كذلك هذا اللقب على قباطنة السفن، وعلى زعيم الأوجاق، استعمل كذلك للدلالة على البطل الأكثر شجاعة، استعمل في الجزائر كلقب لقائد عسكري، وعلى اعتبار أن الجيش الإنكشاري أُنشأ على أساس اجتماعي أسري، فإن جلّ ألقاب رتبه مستمدة من ألقاب أسرية كالداي التي تعني الخال كما ذكرنا في السابق، وهذا لمنحه صفة التضامن والوحدة، واستمرت هاته الألقاب مع اتساع الدولة العثمانية، حتى وصل البعض من أصحابها إلى الحكم بالمناطق المتوسع على حسابها، مثلما حدث في إيالة الجزائر على عهد الدايات، ويُطلق على الداي كذلك لقب أفندي من قبل الجنود والقناصل الأجانب، أما الأهالي فيلقبونه بالسيد. ينظر: صالح سعداوي صالح، **المرجع السابق**، ص.587، جميلة معاشي، **المرجع السابق**، ص، ص.6، 9، Duran Kélékian, **Dictionnaire Turc-Français**, ed. Mihran, Constantinople, 1911, p.565, Venture De Paradis, **Alger Au XVIIIe siècle**, ed. Typographie Adolphe Jourdan, Alger, 1898, p.98, Laugier De Tassy, **Histoire de royaume d'Alger**, éd. Henri du Sauzet, Amsterdam, 1725, p.102.

ويُطلق على الداي كذلك لقب أفندي من قبل الجنود والقناصل الأجانب، أما الأهالي فيلقبونه بالسيد أو السلطان

السيطرة على السلطة[1]، حيث تمكنوا من وضع حد للفوضى التي كانت سائدة من قبل[2]، وذلك من خلال محاولة ضبط الشؤون السياسية داخليا، فجعلوا صلاحية شغل منصب داي مدى الحياة، ثم عملوا على تقييد الحقوق السياسية للإنكشارية لاستبعاد تمرداتهم والتقليل من تدخلاتهم، كما قللوا من صلاحيات الديوان بعدم الأخذ بآرائه إلا قليلا، وكانت كل السلطات تمارس من قِبل الداي نفسه وبمساعدة ديوان خاص مشكل من بعض الموظفين الساميين المقربين من الداي كوكيل الحرج[3] وآغا الصبايحية[4] الخزناجي[5].

ولا شك أن هذه الاستراتيجية المعتمدة من طرف الدايات كانت مدروسة، واستفاد أصحابها من الأخطاء التي حصلت في مراحل التعيين السابقة، فعدم تقييد حكم الداي بمدة معينة؛ يمنحه حرية التصرف في شؤون الإيالة وتحقيق العديد من الأهداف ذات المدى البعيد، كما أنه يمنح الاستقرار أكثر للجهاز السياسي باعتبار أن التغييرات السابقة والكثيرة لم تجدِ نفعا ولم تزد الوضع إلا تعقيدا، أما التقليل من مهام الديوان وتقييد صلاحياته ستزيد -بلا شك- من صلاحيات الداي وتمنحه سيادة القرار دون عراقيل وضغوطات، فتجنبه حتما الكثير من الصراعات، وفي المقابل فإن اعتماده على رجال الدولة ذوي الوظائف السامية، يعد في حد ذاته استراتيجية مهمة لإنجاح مشروع حكم الدايات، فالذي سيتولى هذا المنصب من بعده لا يخرج عن حلقة هؤلاء الموظفين، وبالتالي سيكون ذو سياسة موحدة مع سابقيه.

مجرد وصول الدايات إلى السلطة، نجد كأنهم أرادوا العمل وفق استراتيجية ذات أهداف معينة، كانت بدايتها إرساء دعائم حكمهم داخليا على مستوى الإيالة، ثم محاولة التنفُّذ الكلي بالإيالة كمرحلة

---

[1] أما فيما يخص سلطة الباشوات المرسلين من الدولة العثمانية كممثلين للسلطان في الإيالة، فقد أصبحت صورية مع بدايات عهد الدايات في الجزائر سنة 1671، لتكون تمهيدا لإلغائها وحصر لقبها في منصب الداي. ينظر: عبد القادر كركار، **المرجع السابق**، ص.123.

[2] H. D de Grammont, **Op. Cit**, p-p.226-227.

[3] وكيل الحرج: يدرج ضمن الوظائف السامية، تقوم مهمته بالأساس على مراقبة الأعمال البحرية من توزيع الغنائم وتهيئة لوازم الحروب فهو بمثابة وزير البحرية، وفي الكثير من الأحيان ما يمكنه منصبه هذا من ممارسة بعض الأعمال الخاص بالشؤون الخارجية بحكم معاملاته البحرية. ينظر ناصر الدين سعيدوني، **موظفو الدولة الجزائرية في القرن التاسع عشر**، منشورات وزارة الثقافة والسياحة، الجزائر، 1984، ص.27.

[4] آغا الصبايحية: يعرف كذلك بآغا العسكر، وهو قائد الفرق الإنكشارية والصبايحية، كانت له علاقة مباشرة مع الداي ويأخذ الأوامر من عنده، ازداد نفوذه أكثر في فترة الدايات، خاصة بعدما منحت له مهمة الحفاظ على أمن المناطق القريبة من المدينة. ينظر: ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، **الجزائر في التاريخ -العهد العثماني-**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص.17.

[5] E. Cat, **Op. Cit**, p-p.299-300.

ثانية، وذلك بوضع حد لمبعوث الدولة العثمانية[1]، أو ربما نجاح سياستهم في حصر مختلف السلطات وجعلها من مهام الداي نفسه، مع مساعدة بعض القادة المقربين منه، وما حققته من استقرار سياسي بالجزائر، جعل الداي يطالب السلطان بمنحه -علاوة على هذا- منصب الباشا، كاستمرار لسياسته هذه، والعمل بمبدأ الجمع بين الوظائف والتخلي عن المبعوث من مركز السلطة بإسطنبول[2].

هنا لا بد أن نسجل مفارقة واضحة؛ ففي الوقت الذي بدى فيه تردد السلطان العثماني في قبول مسألة التعيين الداخلي على مستوى كل إيالة، كان الولاة على اختلاف رتبهم بالإيالات المغاربية قد اعتمدوا هذه الطريقة، واستمروا فيها حتى في حال غياب التزكية المؤكدة لحكمهم، وخير دليل على هذا ما قام به أحمد القرمانلي الذي عين محليا كحاكم على طرابلس الغرب واستمر في ذلك سنة كاملة دون فرمان تزكية السلطان[3]، وهذا ما يفسر أن تزكية السلطان ليست بالعائق ولا المانع الذي يحول دون ممارسة الحاكم لنشاطه السياسي على مستوى الإيالة، طالما القاعدة المحلية راضية عن حكمه[4]، وهذا ما يمكن أن يشير إلى وجود نوع من الاستقلالية على مستوى الممارسة الفعلية للحكم.

وما يجب تسجيله عند سرد هذه الأحداث هو موقف السلطان العثماني، حيث بدى غير راض بنمط الحكم المحلي هذا بسهولة، فقد كان يتماطل في منح تزكيته لهؤلاء الحكام فالذي حدث مع أحمد القرمانلي في بداية حكمه، حدث كذلك مع داي الجزائر[5] وباي تونس[6]، وبالتالي فموافقته هذه جاءت كنتيجة حتمية فرضتها الظرفية المغاربية في تلك الفترة، وقد ارتكز الحكام في طبيعة التعيين هذه على دعائم محلية اتفقت بالإجماع حول منح هؤلاء الحكام تولية الإيالة، وهذا ما سنركز عليه العنصر التالي.

3- دعائم تثبيت التعيين الداخلي للحكام:

---

[1] عائشة غطاس وآخرون، **المرجع السابق**، ص.57.

[2] والحقيقة أن سلطة الباشوات أصبحت صورية مع بدايات عهد الدايات سنة 1671، لتكون تمهيدا لإلغائها وحصر لقبهم هذا في منصب الداي. ينظر: عبد القادر كركار، **المرجع السابق**، ص.123.

[3] عمر علي بن إسماعيل، **المرجع السابق**، ص.37.

[4] شارل فيرو، **مصدر سابق**، ص.265.

[5] لم يتحصل آخر دايات الجزائر وهو حسين داي على فرمان التزكية، إلا بعد مرور سنة على توليته حكم الإيالة، وبعد بعثه هو بهدايا للسلطان جاءه الفرمان كرد على ذلك. ينظر: أحمد الشريف الزهار، **المصدر السابق**، ص.145.

[6] مثال ذلك ما حدث مع الباي محمد الرشيد والذي عين كحاكم على الإيالة التونسية سنة 1756، غير أنه لم يصله فرمان التزكية من السلطان العثماني إلا سنة 1759 وهو تاريخ وفاته. ينظر: محمد صالح بن مصطفى، **المرجع السابق**، ص-ص.58-59.

أجمع حكام الإيالات المغاربية على تغيير طريقة التعيين على مستوى كل إيالة، وكانت هذه نتيجة ساهمت فيها اجتماع جملة من الأسباب داخلية وخارجية، أدت مجرياتها إلى دخول الإيالات المغاربية مرحلة حكم عثماني جديدة، وبطريقة تعيين غلب عليها الطابع المحلي أكثر وكان أساس وضع حكامها، استنادا إلى دعائم بدت فعاليتها هي الفيصل في اختيار هؤلاء الحكام، فكانت البيعة من طرف رجال الدولة والأعيان وكذا العلماء هي أساس تعيين الحاكم في كل من إيالتي تونس وطرابلس الغرب، ومؤسسة الديوان هي الداعم الأول في اختيار وتحديد الداي في إيالة الجزائر.

3-1- البيعة[1] آلية تثبيت الحكم بتونس وطرابلس الغرب:

كانت البيعة من أهم المعايير المحلية المعتمدة في تعيين الحكام وتوليتهم السلطة في كل من طرابلس الغرب وتونس، ففي هذه الأخيرة على سبيل المثال تمت أول بيعة في عهد الأسرة الحسينية، مع مؤسسها حسين بن علي سنة 1705، حيث أجمع أهل الحل والعقد على تعيينه بايا لتوفره على جملة من الشروط التي تمكنه من قيادة البلاد[2]، فكانت القاعدة الأساسية المعتمدة عند تعيين كل حاكم، ولم يقتصر أمرها على تونس فقط، بل حتى طرابلس الغرب خضعت لطبيعة التولية هذه، عن طريق مبايعة العلماء والأعيان وكبار الجند[3]. فبعد وفاة الباي مباشرة وقبل أن يدفن، تتم البيعة الأولية من طرف الوزراء، كتفعيل أولي لحكم الباي الجديد إلى غاية استكمالها؛ باجتماع العلماء وأهل المجلس الشرعي وأكابر الجند والأعيان[4].

ويبدو أن البيعة وسيلة مهمة في إرساء الحكم وتثبيته وتفوق حتى تزكية السلطان، ولا يتم الإعلان على وفاة الباي حتى تتم البيعة، فقد بويع حمودة باشا الحسيني قبل دفن والده ولم يعلم بهذا حتى قياد الإيالة التونسية، إلا بعدما راسلهم الباي الجديد بذلك[5]، وهذا راجع لأهمية هذه العملية، وربما للتخوف من حدوث فوضى أو تمردات قبل البيعة.

---

[1] تم اعتماد مصطلح "البيعة" ونقله من كتاب إتحاف أهل الزمان بأخبار تونس وعهد الأمان لأحمد بن أبي الضياف الذي يعد مصدر معايش لجزء مهم من الفترة المدروسة.

[2] محرزية الناوي، **المرجع السابق**، ص.34.

[3] النائب الأنصاري، **المصدر السابق**، ص.307.

[4] أحمد بن أبي الضياف، **المصدر السابق**، ج.3، ص.11.

[5] **المصدر نفسه**، ص.11.

وفعلا من المحتمل أن يكون التخوف من عمليات التمرد أحد أهم أسباب اختيار الباي الجديد ومبايعته، فقد كان البايات التونسيين يخشون تدخل الجزائر في شؤونهم الداخلية[1]، كما كان يخشى البايات انتقال الأوضاع المسايرة لعملية انتقال السلطة في الجزائر إلى الإيالة التونسية، إذ أنه في الفترة القصيرة الممتدة بين وفاة الداي وتعيين آخر، يستغل الجند ذلك الفراغ السياسي في التمرد والقيام بأعمال النهب لعدم وجود سلطة فعلية بإمكانها وضع حد لهم[2]، فربما تعد هذه التجربة مقياس أساسي لتفعيل البيعة في تونس بشكل سريع وبين رجال الدولة فقط في مرحلتها الأولى[3].

إضافة إلى ذلك فمهما كانت هذه البيعة التي تقام بين مختلف القادة والعلماء في الإيالة إلا أنها لم تخضع بالأساس إلى مبدأ الاستحقاق بقدر خضوعها إلى أحقية التوريث، فقد كانت تتم بين أفراد البيت الحسيني فقط دون غيرهم؛ حتى وإن لم يتوفر في بعض حكامهم مبدأ الأحقية، فلا شك أن يكون هذا كذلك سببا في تسريع عملية البيعة لتثبيت الحكم والحفاظ على استمراريته، قبل استغلال ذلك الوضع من قبل أطراف أخرى.

وقد اتخذ بعض بايات الأسرة الحسينية عند استلامهم العرش الاحتياطات اللازمة التي تمكنهم من الاستمرار في هذا المنصب، ووصلت بهم -في بعض الأحيان- إلى حد القتل والتخلص من المنافس[4]، كما أنهم قللوا من مهام الديوان الذي كان يعد أداة مهمة في التشريع والتنفيذ، فأصبحت مهامه على عهدهم لا تتعدى الإشراف على تسجيل الجند وتتبع شؤونهم الإدارية[5]، وهذا من أجل التأسيس لمبدأ الشرعية في حكمهم وإثباته على مستوى الأداء، خاصة وأن الكثير من الأمراء الحسينيين كانوا يفتقدون لحسن التسيير الإداري ويجهلون بقوانينه[6].

فعدم توفر مبدأ الاستحقاق لدى البعض ربما كان أحد الأسباب التي تجعلهم دائما بحاجة إلى البحث عن الشرعية التي تبرر حكمهم، ومن أجل هذا فقد كان الكثير من هؤلاء البايات ما يتقربون من العلماء من أجل الحصول على مساندتهم في إضفاء الشرعية عليهم وعلى حكمهم باعتبارهم يمثلون

[1] محمد صالح بن مصطفى، **المرجع السابق**، ص.43.

[2] H. D. De Grammont**, Op. Cit**, p.228.

[3] خليفة شاطر، **المرجع السابق**، ص-ص.65-66.

[4] Jean André Peyssonnel, **Op. Cit**, p.59

[5] سلوى هويدي، **المرجع السابق**، ص.53.

[6] محرزية الناوي، **المرجع السابق**، ص.37.

المؤسسة الدينية[1] التي تلتف حولها القاعدة الشعبية[2]، فإذا كانت البيعة تمنح الأحقية بالحكم لهؤلاء البايات فإن صفة الشرعية التي يضفيها عليهم العلماء[3] كان لها الدور الأكبر في استمرار حكمهم ودوامه لفترات طويلة[4]، تفوق أحيانا على تزكية السلطان نفسه، فباطلاعنا على كرونولوجية تزكية السلطان لهؤلاء الولاة، وجدنا أن هناك من تحصل عليها لكنه لم ينل رضا القاعدة الشعبية التي غالبا ما تتم بموافقة العلماء[5].

وقد أجمع كل بايات على تولية الحكم بهذه الطريقة بأن تتم مبايعتهم مبدئيا من قبل أهم رجال الدولة وتعرف بالبيعة الخاصة كإرساء لحكم الباي الجديد، لتأتي فيما بعد البيعة العامة والمؤكدة لذلك والتي يشترك فيها الخاصة والعامة من دواخل الحاضرة وخارجها[6] وبحضور قناصل الدول الأجنبية[7]، أما طريقة اختيار الحكام في الإيالة التونسية، فيبدو من خلال اطلاعنا على تولية أغلب البايات أنها تكون إما للابن أو الأخ، فلما توفي حمودة باشا فجأة سنة 1814، ولم يكن هناك ولي عهد، حددوا معايير

[1] كانت هذه أهم سمة ميزت الحكام العثمانيين بصفة عامة في بلاد المغرب، فكلما كانوا بحاجة إلى أداة تمنح حكمهم صفة الشرعية تقربوا من المؤسسة الأكثر تأثيرا على القاعدة الشعبية، وإذا كان الحكام الحسينيين في تونس قد تقربوا من العلماء لتحقيق ذلك، فنجد أن الحكام العثمانيين في الجزائر قد تقربوا من شيوخ الطرق الصوفية لمدى تأثيرها والتفاف المجتمع حولها. ينظر: أماني سعدالي ووافية نفطي، "دور الطرق الصوفية..."، **المرجع السابق**، ص.321.

[2] أرنولد قرين، **العلماء التونسيون 1915/1873**، تر: حنفاوي عمايرية وأسماء معلى، دار سحنون للنشر والتوزيع، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، تونس، 1995، ص.25.

[3] أكسب دور العلماء الديني والعلمي مكانة جوهرية على مستوى المؤسسة السياسية والقاعدة الشعبية على حد سواء لدرجة أنهم أصبحوا أحد الأركان المشكلة لهيئة صنع القرار. ينظر: الطاهر أحمد الزاوي، ولاة طرابلس...، **المرجع السابق**، ص.232.

[4] نجاة الطاهر قرفال، "الصلة بين علماء تونس وبایاتها كما تمثلها المستعرب جان قانياج"، **مجلة قرطاس للدراسات الفكرية والحضارية**، مج.7، ع.2، جامعة أبو بكر بلقايد، ص.58.

[5] الطاهر أحمد الزاوي، ولاة طرابلس...، **المرجع السابق**، ص.234.

[6] أحمد بن أبي الضياف، **المصدر السابق**، ج.4، ص، ص.11، 186

[7] أحمد بن تيشة، **الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية في تونس خلال العهد العثماني -الأسرة الحسينية-**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي ليابس، 2020-2021، ص.66.

تولية العرش لمن هو أكبر سنا أو أن يكون أخ الباي السابق، وعلى هذا الأساس تمت مبايعة الباي عثمان[1] أخ حمودة باشا[2].

وعند الحديث عن آلية انتقال الحكم داخل البيت الحسيني نجد أنه في السنوات المتقدمة من القرن التاسع عشر تبنت الإيالة التونسية، نتيجة قيام باياتها بجملة من الإصلاحات مست الشق السياسي وتبلورت في إقرار قانون الدولة[3] سنة 1861[4]، وحددوا من خلاله نمط تولية العرش وانتقال الحكم، فكان أول ما نص عليه هذا القانون هو تحديد آلية انتقال الحكم، بحيث يتوَّلى الابن الأكبر الحكم بعد وفاة الحاكم، مع إمكانية أن يؤول العرش لغيره وهي حالات استثنائية راجعة إلى من له القدرة على تولي زمام الأمور[5]، وبالتالي لم تختلف كثيرا طريقة التعيين هذه، عما كان عليه البايات الحسينيين الأوائل إلى غاية تثبيت العمل بها بنص هذا الدستور.

أما بالنسبة لطرابلس الغرب، فلم تعتمد آلية انتقال حكم ثابتة، رغم القاعدة التي أسس لها أحمد القرمانلي عند توليته الحكم والقائمة على توريث السلطة لأكبر فرد في الأسرة الحاكمة، إلا أنهم لم يعملوا بها[6]، فكان أول من يسيطر على الحكم يتخلص ممن هم أحق به إما عن طريق الاغتيال أو بمنحه إدارة منطقة بعيدة عن عاصمة الإيالة حتى يأمن تمرده، وهذا ما قام به محمد باشا (1745-1754)[7] فور تعيينه كحاكم في اليوم الذي توفي فيه والده أحمد باشا سنة 1745، حيث ولى أخوه الأكبر القيادة الإدارية لبنغازي ودرنة حتى يتخلص منه كمنافس له في حكم الإيالة[8].

---

[1] عثمان باي: (1763-1814) هو عثمان بن علي بن حسين بن علي التركي، تولى حكم الإيالة التونسية بعد وفاة أخيه حمودة باشا، ولذلك بمبايعته من طرف رجال دولة أخيه وفي مقدمتهم يوسف صاحب الطابع، بدى على فترة حكمه عدم تحكمه في زمام السلطة لقلة تجربته السياسية، فساءت على إثرها علاقته بأغلب رجال دولته، لكن حكمه لم يدم طويلا، إذ تم خلعه وقتله سنة 1814. ينظر: محمد بن عثمان السنوسي، **المصدر السابق**، ص-ص.124-125، عبد الوهاب الجمل، **حكام إفريقية وتونس**، مطبعة سيمبكت، تونس، 2017، ص-ص.394-395.

[2] أحمد بن ابي الضياف، **المصدر السابق**، ج.3، ص.91.

[3] دون أن ندخل في حيثيات هذه الإصلاحات هنا، كوننا سنتطرق لها في الفصل الرابع من هذه الدراسة.

[4] A. Guellouz et les Autres, **Op. Cit**, p.387.

[5] أ. و. ت، **وثيقة عهد الأمان وقانون الدولة**، ص.13.

[6] Ibrahim Kiliçaslan, **Op. Cit**, p.17.

[7] محمد باشا: هو أحد أبناء أحمد القرمانلي، تولى حكم إيالة طرابلس الغرب بعد وفاة والده مباشرة، وشهد عهد الكثير من التمردات والثورات، التي لم يتمكن من إخمادها بالشكل اللازم لقصر فترة حكمه التي لم تتعد سبع سنوات، وكذلك لإصابته بالمرض آخر سنوات حكمه والذي أثر على أداء مهامه، توفي محمد باشا سنة 1754 ودفن بجوار والده. ينظر: محمد ابن غلبون، **المصدر السابق**، ص.313.

[8] شارل فيرو، **المصدر السابق**، ص.309.

هذا ما يجعلنا نستنتج أن البيعة وحدها لم تكن كافية لاعتلاء الحكام القرمانليين العرش في طرابلس الغرب، بل كانت القوة كذلك من أهم الركائز التي يستند عليها للظفر بهذا المنصب، وخير مثال على ذلك ما قام به يوسف باشا القرمانلي، فقد افتك العرش من أخيه الذي كان أحق به منه ومن غيره، كما أراد اغتيال والده لإزاحة كل معارض له حق منافسته وفرض سيطرته[1].

ضف إلى ذلك فإنه بعد سيطرت القرمانليين على الإيالة قللوا من فعالية الطائفة العسكرية وأزاحوها فلم تعد تشكل منافسة أو تهديد لحكمهم[2]، عكس البايات الحسينيين الذين ظلوا يتخوفون من الجند الإنكشاري بتونس حيث لم يضمنوا ولاءهم بشكل تام ومطلق[3]، وبالتالي من الممكن أن يعرقلوا حكم البايات ورغباتهم الرامية إلى تحقيق الاستقلالية ولو على مستوى الممارسة، أما القرمانليون فكانوا إلى جانب الجيش الإنكشاري بطرابلس يشكلون قاعدة حكم محلية متحالفة فيما بينها، حيث نجد الرحالة الأجانب يصفون في كتابتهم حكم القرمانليين في طرابلس الغرب على أنه حكم محلي لا صلة له بالعثمانيين[4].

لا يفوتنا في هذا الصدد أن نشير إلى موقف الدولة العثمانية من تغيير طريقة تعيين الولاة في إيالة طرابلس الغرب، فقد كان معاكسا لموقفها مع الحسينيين، إذ عارض السلطان وبشدة حكم أحمد القرمانلي في بدايته[5]، وإذا عَقدنا نوع من المقارنة بين هاتين الأسرتين فنجد أن الفوارق التي بنى عليها موقفه هذا تمثلت في أن الأسرة الحسينية بدى عليها الطابع العثماني الذي ميزها طيلة فترة حكمها عن السكان المحليين، كما أن قادتها ظلوا محافظين على ذلك بعدم اندماجهم مع العناصر المحلية، بل وحتى زوجاتهم كانوا في غالب الأحيان من نساء المماليك بالإيالة[6]، عكس القرمانليين الذين اندمجوا في العنصر المحلي بطرابلس الغرب إلى حد الانصهار فيه، نتيجة إقامة العديد من قادتهم علاقات المصاهرة

[1] Fawzia Matrud**, Les relations franco-tripolitaines à l'époque de Youssef Pacha, entre 1795 et 1832**, Pour obtenir le grade de: Docteur de l'université, Orléans, 2013, P.104.

[2] الآنسة توللي، **المصدر السابق**، ص-ص.111-112.

[3] محمد الهادي الشريف، **المرجع السابق**، ص.139.

[4] الآنسة توللي، **المصدر السابق**، ص-ص.110-111.

[5] عمر علي بن إسماعيل، **المرجع السابق**، ص.37.

[6] أغلب أمهات البايات الحسينيين من أصول مختلفة، فوالدة أحمد باي من إيطاليا ووالدة حمودة باشا من أعلاج القرج ومحمود باي كذلك أمه من أصول أوروبية. ينظر: أحمد بن أبي الضياف، **المصدر السابق**، ج.4، ج.3، ص، ص.11، 11، 105.

مع الأسر المحلية بدأً بجدهم الأول، فبدى التأثير المحلي واضح عليهم[1]، والذي سيؤثر بلا شك على فحوى سياساتهم وقراراتهم بالإيالة.

أما بالعودة للحديث عن مدى فعالية قرار التعيين المحلي، فنجد أن السلطان قد أرسل فرمان التزكية للباي محمد الرشيد[2] سنة 1759، رغم أن هذا الباي كان قد تولى حكم تونس سنة 1756، وعند وصول الفرمان كان قد توفي وقتها[3]، وهذا دليل على أن هؤلاء الحكام بإمكانهم إدارة شؤون الإيالات والتصرف فيها من دون تزكية السلطان، ويتم ذلك أيضا دون رفض القاعدة المحلية، فمدة حكم محمد الرشيد باي خير دليل على ذلك، في المقابل فقد تزامن وصول فرمان السلطان مع تنصيب علي باي كحاكم جديد على الإيالة التونسية، فمنحة له هو تزكية السلطان بدل أخيه[4].

وهذا دليل على مدى مرونة العلاقة بين السلطان وبايات تونس ومدى ممارستهم للحكم بنوع من الحرية دون اللجوء المستمر له، والأمر نفسه حدث مع أحمد القرمانلي فلم يصله فرمان التزكية من طرف السلطان إلا بعد مرور أكثر من عشر سنوات على حكمه لإيالة طرابلس الغرب، غير أن ذلك لم يمنع من تصرفه بحرية المطلقة في إدارة شؤون الإيالة وتسيير سياستها الداخلية والخارجية[5]، تحقيقا بذلك لمبدأ "الاستقلال الذاتي" الذي شهدتها فترة حكم الأسرة القرمانلية بطرابلس الغرب[6].

ويبدو أن الباشاوات الذين تولوا حكم طرابلس الغرب بعد أحمد القرمانلي لم يعيروا أهمية كبيرة لفرمان تزكية حكمهم الذي يرسله لهم السلطان، بقدر تخوفهم من إرساله لحاكم آخر من الباب العالي يتولى إدارة الإيالة بدلهم لكثرة صراعاتهم على السلطة داخل الأسرة، ولضبط شؤون البلاد خشية انفلاتها التام من يده، ومثال ذلك ما حدث أواخر أيام حكم علي باشا، والذي فشل في تسيير البلاد ففر الجند وكثرت التمردات وانعدم الأمن، فرأى العلماء بضرورة مراسلة السلطان للتدخل وإحلال الأمن الذي لا يتم

---

[1] شارل فيرو، **المصدر السابق**، ص.263.

[2] محمد الرشيد باي: (1710-1759) هو محمد الرشيد بن حسين بن علي تركي، كانت له تنشئة علمية بما يكفي لتقلد المراتب العليا بالإيالة التونسية، تولى قيادة المحلة وسنه لم يتجاوز الخامسة عشر، بعد وفاة والده دخل في صراع على الحكم مه ابن عمه، فاستنجد بحكام الجزائر الذين ساعدوه في الظفر بالعرش الحسيني، فقضى على الفوضى وتمكن من تحسين أوضاع الإيالة بمعية أخيه علي، غير أنه توفي بسبب مرضه سنة 1759. ينظر: محمد بن عثمان السنوسي، **المصدر السابق**، ص-ص.99-100، محمد صالح بن مصطفى، **المرجع السابق**، ص-ص.58-59.

[3] **المرجع نفسه**، ص-ص.58-59.

[4] حمودة بن عبد العزيز، **المصدر السابق**، ص-ص.45-46.

[5] شارل فيرو، **المصدر السابق**، ص، ص.275، 283.

[6] كامل علي مسعود الويبه، **المرجع السابق**، ص.9.

إلا بإرسال حاكم جديد من إسطنبول، وبالتالي يُقضى على حكم القرمنليين، فتخوف ابن الباشا الأصغر من سير الأحداث على هذا المنحى، وتدخل لأخذ الحكم من والده ومن أخيه الذي هو أحق به[1]، وهذا ما يعكس رغبة هؤلاء الحكام في السيطرة على طرابلس وإبقائها تحت حكمهم من دون تدخل السلطان بالإيجاب لهم أو بالسلب عليهم.

ليس هذا فحسب، بل عند قيام حكم الأسرة الحسينية لم يُعلم الباي حسين الدولة العثمانية بهذا التغيير على مستوى السلطة إلا بعدما كان له ذلك، وتمت مبايعته من قبل الأعيان المحليين كما مارس هذا الباي حكمه دون انتظار موافقة السلطان ولا رأيه في قيام حكمه المغاير لسابقيه، بل لم يقف الوضع عند هذا الحد، حيث قام الباي بالتأسيس لقاعدة انتقال الحكم في الإيالة التونسية وحصرها في نسله دون غيره عملا بمبدأ توريث الحكم، دون العودة للسلطان العثماني ولا استشارته في الأمر[2].

إذ يعتبر تغيير طبيعة التولية في الإيالة أمر في غاية الأهمية، وباعتبارها تابعة للسلطة المركزية بإسطنبول فمن المنطقي أن تكون متابعة هذه العملية من قبل السلطان أو حتى بالتنسيق معه على الأقل، فماذا يقصد الباي حسين بقراره هذا؟ فتجلي البعد الشخصي في طريقة التعيين هذه راجع إلى رغبة الباي في الاستقلال بحكم الإيالة التونسية أم أنه خضوع فرضته الظرفية المحلية آنذاك؟[3]

مهما كان هدف الباي أو مبرَر وضعه، فإن الدولة العثمانية لم تبد اهتمام بذلك، ويرجع هذا ربما لانشغالاتها في تلك الفترة -مثلما ذكرنا في بداية هذا الفصل-، وما يؤكده أكثر هو الاستمرار في منح سلاطينها فرمانات تزكية للحكم بعد طلب كل باي[4]. والحقيقة أن البايات أنفسهم كانوا يديرون البلاد بنوع من الاستقلالية دون العودة للدولة العثمانية، فناهيك على إقرارهم لمبدأ التعيين المحلي، كانوا قد تولوا تسيير شؤون الإيالة بمساعدة بعض المماليك[5] والأسر المخزنية ذات الولاء التام للحسينيين، حتى تمكنهم

---

[1] النائب الأنصاري، **المصدر السابق**، ص-ص.299-300.

[2] محرزية الناوي، **المرجع السابق**، ص.34.

[3] كان الباي حسين بن علي غير راض على توليته حكم الإيالة التونسية في بادئ الأمر، وحتى بعد مبايعته، غير أنه عين كحاكم ووافق على ذلك جراء ما كانت تعيشه البلاد من فوضى، فربما يكون وضعه مشابها لهذا عندما عمل على توريث الحكم في أبنائه. ينظر: حفيظة بوتوقوماس، **الحياة الاجتماعية في تونس خلال العهد الحسيني 1117هـ/1705م-1251هـ/1835م**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2، 2010-2011، ص.42.

[4] محرزية الناوي، **المرجع السابق**، ص.34.

[5] المماليك: هم صنف اجتماعي عرف تواجد بالبلاد التونسية خلال العهد العثماني، يعود أصل غالبيتهم إلى بلدان أوروبا، تعددت وظائفهم بالإيالة، والفئة المقصودة هنا هم أولئك الذين تربوا في قصر الباي وشغلوا مناصب قيادية في البلاد.

من تسيير شؤون الإيالة والتحكم فيها في إطار تحقيق المصلحة العامة للبلاد[1]، فكانوا القاعدة التي تعتمد عليها مؤسسة الباي للتحكم في الإيالة والحفاظ على حكمها وتثبيته دون الحاجة إلى العودة للسلطان، ويبدو أن بايات الأسرة الحسينية عمدوا إلى تقوية الجهاز السياسي المحلي حتى يكون القاعدة الداعمة لحكمهم والتي تمكنهم من إدارة الإيالة التونسية بمعزل عن أي قوة خارجية.

3-2- مؤسسة الديوان في الجزائر:

تعد طريقة التعيين المحلي للحكام في مختلف الإيالات المغاربية خلال القرن الثامن عشر والمرتكزات التي استندوا عليها في ذلك، من أهم العوامل التي شكلت الداعم الأساسي لاستمرارهم في قرار التعيين المحلي واعتماده في تقديم مبررات للسلطان، فمثلما كانت البيعة في تونس وطرابلس الغرب أداة شرعية في تعيين الحاكم، كانت مؤسسة الديوان في إيالة الجزائر القاعدة التي تؤسس لحكم الداي، وكما ورد في حيثيات هذه الدراسة، فلم تكن الجزائر هي السباقة في ذلك على المستوى العملي بالإيالات المغاربية[2]، بل سبقتها طرابلس الغرب في ذلك سنة 1702[3].

كان تعيين الداي يتم على مستوى الديوان في بادئ الأمر، وكانت تتم العملية بدار الإمارة وبحضور أعضائه برئاسة الأغا، والقضاة والمفتين، ونقيب الأشراف وبعض الأعيان[4]، ويقع اختيار الداي من الجنود[5] الذين قموا بالخدمة العسكرية لفترات طويلة وشاركوا في العديد من الحملات، ثم ترقوا في مناصبهم إلى غاية وصولهم هذا المنصب، فكانت من أهم الشروط الواجب توفرها في الداي هي الأقدمية

ينظر: محمد فوزي المستغانمي، **بلاط باردو زمن حمودة باشا 1782-1814**، دراسات مغاربية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 2023، ص-ص.236-237، محمد صالح بن مصطفى، **المرجع السابق**، ص.349.

[1] المهدي جراد، **عائلات المخزن بالإيالة التونسية خلال العهد الحسيني (1705-1881)**، أطروحة الدكتوراه في التاريخ، جامعة تونس الأولى، تونس، 2007-2008، ص، ص.92، 101.

[2] شهدت إيالة الجزائر محاولة للاستحواذ على منصبي الداي والباشا في عهد الداي الحاج حسين ميزومورتو، وذلك بطرده لمبعوث السلطان الباشا إسماعيل سنة 1688 وانفراده بمنصب الباشوية، وأنه قادر على إدارة البلاد من دون تدخل السلطان، غير أن هذه العملية لم تستمر من بعده، فسرعان ما أعاد السلطان إرسال الباشا كممثل له في الإيالة، لتفشل بذلك محاولات الدايات الأولى في إرساء هذه القاعدة المتعلقة بالاستحواذ الكلي على منصب الباشا والقضاء على ازدواجية السلطة. ينظر: عائشة غطاس وآخرون، **المرجع السابق**، ص.57، H. D. De Grammont, « lettre d'Ismael pacha à Louis XIV (1688) », **la revue africaine**, T.28, 1884, Alger, p.71.

[3] Orhan Kiliç, **Op. Cit**, p.433.

[4] أحمد الشريف الزهار، **المصدر السابق**، ص.23.

[5] ورد في العديد من الدراسات أن اختيار الداي كان في غالب الأحيان من المؤسسة العسكرية بشقيها، سواء من طرف رياس البحر أو من اليولداش. ينظر: مصطفى بن عمار، **المرجع السابق**، ص.179.

في مدى خدمته للجيش ومشاركته في الحروب[1]، وإن توفر المطلوب في المرشح، يتم انتخابه من طرف أعضاء الديوان -مثلما ذكرنا-، بإبداء كل واحد منهم عن اختياره، أما في حال عدم جمعه لأغلبية الأصوات فإنه يستبدل بمرشَّح آخر[2]، ومن أهم مراحل تنصيب الداي جلوسه على كرسي الحكم مرتديا قفطان التولية لتأديته اليمين، وعند الفراغ من عملية التنصيب يتم الاحتفال بهذا الحدث[3].

وإن كان للديوان دور في إيصال الداي لمنصبه، فإن هذا الأخير لا يعتمد بالضرورة في سياسته أو إدارته للإيالة على الديوان، بل بالعكس فقد كانت له مهام ضيقة ولا تؤثر على سياسة الداي خلاف ما كان عليه في العهود السابقة، كإدارته لخزينة الإيالة والمساعدة في تسييرها بمناقشة القرارات الصادرة عن الحكام، وما حدَّ من النفوذ الديوان بشكل رسمي هو انتقال مقر الداي إلى القصبة[4] وتوليه مهمة تعيين الوزراء بنفسه، وهم الذين أصبحوا يشكلون مجلس الداي[5]، والذي يعتمد عليهم بشكل رئيسي في اتخاذ القرارات وتسيير الشؤون السياسة للإيالة، فحلوا بذلك محل الديوان الذي أصبح صوريا ليس له أي فعالية[6]، ما يمنح للداي الحرية المطلقة في إصدار القرارات وتنفيذها.

ومهما كانت الطريقة التي تنهى بها سلطة الداي إما وفاة طبيعية أو العزل أو القتل عن طريق الانقلاب والذي شهدته كثيرا الفترة الممتدة من 1710 إلى 1830[7]، فإن المعمول به في إيالة الجزائر كقاعدة لتولية أغلب الحكام أن الداي يخلفه الخزناجي[8]، وكثيرا ما كان الدايات قبل وفاتهم يختارون من يخلفهم في منصبهم هذا[9]، ويعتبر هذا القرار بحد ذاته إلغاء لدور الديوان الذي كانت من أسمى مهامه

---

[1] حمدان بن عثمان خوجة، **المصدر السابق**، ص.94.

[2] ويليم سبنسر، **المرجع السابق**، ص.90.

[3] حمدان بن عثمان خوجة، **المصدر السابق**، ص.94.

[4] قام الداي علي خوجة (1817-1818) بعد تعيينه حاكما على الجزائر باستبدال مقر إقامته من الجنينة التي اعتاد الدايات السابقين له على المكوث فيها سنوات حكمهم إلى القصبة، تفاديا لتمردات الجيش عليه مثلما وقع للكثير من قبله. ينظر: فهيمة عمريوي، "الداي علي خوجة (1817-1818) وآثار سياسته على الحكم العثماني في الجزائر"، **مجلة الباحث**، مج.14، ع.2، 5 جويلية 2022، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، ص.110.

[5] وكان تشكيلهم هذا يُعرف بالديوان الخاص، وهو مجلس الدولة الذي يساعد الداي في تسيير شؤون البلاد -كما ذكرنا في المتن-، أما الديوان التقليدي في الإيالة فيعرف بالديوان العام وهو عبارة عن مجلس عمومي. ينظر: Venture De Paradis, Alger au…, **Op. Cit,** p.118.

[6] ويليام شالر، **المصدر السابق**، ص.42.

[7] نجوى طوبال، "واقع السلطة وإشكالية الحكم خلال فترة الدايات 1710-1830 -مقاربة تحليلية إحصائية-"، **مجلة دراسات وأبحاث**، مج.13، ع.2، 2021، جامعة زيان عاشور، ص.18.

[8] أحمد الشريف الزهار، **المصدر السابق**، ص.51.

[9] مصطفى بن عمار، **المرجع السابق**، ص.179.

اختيار وتنصيب الداي الجديد -مثلما ذكرنا سالفا-، ليجسد بذلك الصورة الحقيقية للديوان الذي أصبح دوره شكلي، خاصة بعدما سيطر الداي على الحكم وأصبح القائد الأول لجميع القوى بالإيالة، يصدر الأحكام وينفذها، كما كان يعاقب ويكافئ من يشاء[1]، من دون وجود إي رقيب عليه[2].

ومهما اختلفت طريقة التعيين في الجزائر خلال فترة الدايات (1710-1830)، إلا أنها لم تخرج في مجملها عن الإطار الضيق المتمثل في الهيئة الحاكمة، فإما يكون الاختيار من طرف أعضاء الديوان أم أنها بتوصية من الداي السابق، ما جعل الحكم في الإيالة يتصف بالعسكري المنتخب[3]، ويتصرف الدايات فيها بنوع من الاستقلالية عن الدولة العثمانية[4]. وربما هذا كان السبب الذي جعل العديد من الدراسات الغربية تجمع على تسمية الداي بالملك والجزائر بالمملكة[5]، ليس هذا فحسب بل حتى قناصل الدول الغربية في إيالة الجزائر آنذاك كانوا ينعتون الداي بالملك[6]، في إشارة منهم لممارستهم الاستقلالية في العديد من القضايا المتعلقة بالجزائر دون الرجوع للدولة العثمانية.

وما يجدر الإشارة إليه هنا، هو أنه رغم موافقة السلطان العثماني على مبدأ هذا التعيين للحكام في الإيالة الجزائرية شأنها شأن باقي الإيالات المغاربية واكتفائه بإرسال فرمان التزكية، ورغم ما حدث في إيالة الجزائر سنة 1710 وتعهد الجنود بقتل الباشوات ما إن وطأت قدم أحدهم أرض الإيالة[7]، إلا أن قرار التعيين الداخلي بدى فيه نوع من التردد من طرف السلطة العليا، إذ نجد أن السلطان أرسل سنة

---

[1] رغم تمتع الدايات بالحرية المطلقة في إدارة شؤون الإيالة ومن دون مساءلة، إلا أنهم كانوا يعتمدون سياسة منسقة بين الحذر من الجند والتحكم فيهم ومحاولة التقرب منهم، لتجنب انقلاباتهم وثوراتهم التي كانت متكررة خلال تلك الفترة.

ينظر: Laugier De Tassy, **A compleat history of the piratical states of barbary**, ed. R. Griffiths, London, : 1750, p.172.

[2] Thomas Shaw, **Op. Cit**, p.152.

[3] وصفت العديد من الكتابات مرحلة الدايات في إيالة الجزائر بهذا الاسم وعلى أنها اكتست الصبغة العسكرية، لأن الحاكم المنتخب لا يخرج عن طائفة رياس البحر أو الإنكشارية، فقد انحصر تعيين هؤلاء الدايات في الجهاز العسكري للإيالة لا غير. ينظر: حسن بوربورة، "إشكالية نظام الحكم العثماني في الجزائر 1518-1830: نظرة المدرستين التاريخيتين الفرنسية والجزائرية"، **مجلة المحكمة للدراسات التاريخية**، مج.7، ع.3، مركز الحكمة للبحوث والدراسات، 2020، ص.5.

[4] ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر...، **المرجع السابق**، ص.53.

[5] بلقاسم قرباش، "دور الكتابات الغربية في تشويه تاريخ الجزائر العثماني"، **مجلة رفوف**، ع.4، ماي 2014، جامعة أدرار، ص.137.

[6] ج. أو. هابنسترايت، **رحلة العالم الألماني: ج. أو. هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس (1145هـ-1732)**، تر: ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، تونس، 2007، ص-ص.28-29.

[7] Laugier De Tassy, Histoire de royaume…, **Op. Cit**, p.52.

1729 باشا من الباب العالي كمحاولة لإعادة التحكم العثماني المباشر بالجزائر، غير أن ذلك لم يتم[1]، ما يؤكد ترسخ مبدأ التعيين الداخلي والجمع بين وظيفتي الباشا والداي لدى حكام الجزائر، وعزمهم على العمل به بشكل مستمر وأن ذلك لم يكن اختيار فردي فقط، بل هي سياسة يسعى جميع الدايات إلى تحقيق العمل بها لتسيير الإيالة.

وفي سياق متصل، نجد أن السيطرة المحلية على الحكم تتعلق بأحد الأمرين؛ إما الظرفية المغاربية أو بطبيعة الأشخاص الحاكمين، ودليل ذلك أن أولى محاولات الانفراد بالسلطة في إيالة الجزائر من خلال الجمع بين وظيفتين الداي والباشا كانت سنة 1688، لقوة الداي آنذاك وقدرته على فرض قراراته، لكنها لم تستمر من بعده وفشلت مع أول من خلفه[2]، وهذا ما يفسر أن تلك المحاولة ارتبطت بشخصية الحاكم وتحققت بمدى قوته، لتعود مرة أخرى طبيعة الحكم هذه سنة 1710، وهنا تعلق أمرها بالظرفية المغاربية، بحيث أن كل الإيالات بلاد المغرب تبنت نمط الحكم هذا -مثلما سبقت الإشارة إليه-.

ورغم ذلك إلا أننا نجد أن السلطان العثماني سعى إلى التعامل مع إيالة الجزائر بمبدأ الفردية بإرساله للباشا من إسطنبول سنة 1729[3]، حتى يختبر قوة الحاكم ومدى إمكانية العودة إلى طريقة التعيين السابقة لهذه الفترة، خاصة وأن الداي الذي تولى حكم الجزائر آنذاك هو كرد عبدي 1724-1732)[4]، وقد كان كبير السن، وما يُعرف عنه كذلك هو كثرة تدخينه للأفيون الذي يصيبه بنوبات من الجنون فيؤثر هذا على حكمه[5]، ويبدو أن السلطان أراد استغلال ذلك ليعيد الباشا إلى منصبه، ويسعى بهذا إلى ربط السيطرة على الإيالة بطبيعة الشخص الحاكم ومدى قوته.

والجدير بالذكر هنا، أنه رغم كل محاولات العرقلة لطبيعة الحكم هذه؛ إلا أن الداي كان يرى في نفسه حليفا للدولة العثمانية لا يخضع لها بالشكل اللازم ولا يتبع أوامر السلطان وكل المعاملات التي ظلت بينهما لا تشير لوجود تبعية[6]، وإذا حاولنا أن نقارن بين رغبات السلطان وبين ما يسير به الدايات، فنجد أن هناك تضارب كبير بينهما، ففي الوقت الذي يرى فيه الداي نفسه حليفا للدولة العثمانية كان

[1] روبار مونتران، **المرجع السابق**، ص-ص.618-619.

[2] عائشة غطاس وآخرون، **المرجع السابق**، ص.57.

[3] روبار مونتران، **المرجع السابق**، ص.618

[4] كرد عبدي: تولى منصب آغا العرب ثم حكم بايلك التيطري، وتدر في المناصب إلى أن تمكن من منصب الداي بعد وفاة الداي محمد. ينظر: عائشة غطاس وآخرون، **المرجع السابق**، ص.58.

[5] H. D. De Grammont, Histoire d'Alger…, **Op. Cit**, p.282.

[6] Laugier De Tassy, Histoire de royaume…, **Op. Cit**, p.53.

السلطان بدوره يسعى لاستعادة حكمه المباشر بالجزائر، ورغم عدم تمكنه من ذلك؛ إلا أنه لم يبدِ محاولة أخرى[1]، محافظا بذلك على استمرار علاقة الدايات بالدولة العثمانية على الشكل الذي يرغبون فيه.

وربما السبب وراء ذلك هو مراسلات الجند إلى السلطان قبل قيام حكم الدايات، حيث اشتكوا فيها من سياسة القمع الممارسة من طرف الباشا المرسل، وما يمكن أن ينجم عن ذلك، من استياء الجند الذي سيؤدي -لا محالة- إلى تمردهم، وعلاوة على ذلك فإن سوء الأوضاع تلك ستساهم في تملص الأهالي من السلطة العثمانية بالاستناد إلى القوى الغربية، وبناء على ما ذكره الجند في مراسلتهم هذه، سمح لهم السلطان العثماني بتغيير نمط تعيين الحكام، والذي يقوم على انتخابهم لأحد العساكر وتعيينه كحاكم عليهم برتبة داي[2].

بقدر ما حاول السلطان العثماني منع سير نظام الحكم والتعيين في الجزائر على هذا المنحى، بقدر ما كانت رغبة الدايات والجهاز الحاكم أكثر إصرار، أدت في الأخير إلى الاستمرار في العمل بطريقة التعيين والسيطرة المحلية على السلطة، وكثيرا ما كانت تثير مسألة الحكم في الجزائر غضب القائمين على السلطة بالباب العالي، وقد كانت رسالة الصدر الأعظم محمد كوبولو باشا من الكتابات التي لمحت عن منح السلطان للولاة استقلالية إدارة الجزائر، وأنها ليست محور اهتماماتهم، فللدولة العثمانية نفوذ واسعة الأرجاء، أهم محفز على اتخاذ الدايات لهذه الخطوة والاستمرار فيها[3].

ما نود التركيز عليه في هذه المسألة، هو أنه رغم العراقيل التي واجهها الدايات في حكمهم للإيالة إلا أنهم حاولوا قدر الإمكان من توجيه سياستها بحسب رغباتهم والتصرف فيها باستقلالية تامة كلما سمحت لهم الفرصة، ومثال هذا لما أرسل السلطان العثماني الوفد المكلف بمنح الداي فرمان التولية، استقبلهم الداي كرد عبدي وفق التقاليد المعمول بها سابقا، وعند قراءة نص الفرمان وردت فيه بعض العبارات تنعت السلطان العثماني بـ"ملك الجزائر"، والتي أثارت غضب الداي وسط تعجب متسائلا عما إذا كان السلطان ملك الجزائر ما دوره هو كداي؟ وقاطع تلك الجلسة[4]، وهذا ما يوضح رغبة هؤلاء الدايات في الانفصال حقا بحكم الجزائر والعمل وفق ذلك، ليست على المستوى المحلي فقط، بل سعوا إلى تحقيق ذلك وتقييده على مستوى الخارجي مع اعتراف رسمي من الدولة العثمانية.

---

[1] عائشة غطاس وآخرون، **المرجع السابق**، ص.58.

[2] Thomas Shaw, **Op. Cit**, p-p.149-150.

[3] عبد الكريم غلاب، **المرجع السابق**، ص.344.

[4] H. D. De Grammont, Histoire d'Alger…, **Op. Cit**, p.283.

وبهذا الشكل بدأت مرحلة جديدة من الحكم العثماني بالإيالات المغاربية، والتي اشتركت مع بعضها البعض في التعيين المحلي للحكام في وقت واحد، وإن اختلفت بعض الشيء إيالة الجزائر عن تونس وطرابلس الغرب، اللذان مارستا مهمة التعيين بحرية أكثر، وما تبعها من استقرار على اعتبار أنهما تحت قاعدة سياسية مستقرة والتي تمثلت في نظام الأسر، فالأكيد أن حكامهم سيتبنون توجه واحد منذ بداياتهم وإن وجد نوع من الاختلاف البسيط، غير أن ذلك لا يخرج عن المشروع العام للأسرة الحاكمة، عكس الجزائر التي اشتركت معهما في التعيين المحلي للحكام، غير أنه لم يكن محصور في أسرة بعينها، وإنما كان في طائفة واحدة فقط وهي الدايات، تختلف في مبادئ العمل من شخص إلى آخر، كل حسب توجهه ورغباته ولا تخضع لمبدأ العمل الجماعي بالشكل الذي كان عليه حكم الأسر.

فمثلا المشروع الذي تبناه علي خوجة لم يستكمل من بعده[1]، وهذا دليل على انفراد هؤلاء الحكام بأحكام ومشاريع فردية، وهذه هي الميزة التي بدت على الحكم العثماني منذ بداياته في الجزائر، عكس تونس التي شهدت في عهد الأسرة الحسينية نظام حكم تكاملي وفق نسق واحد، ودليل ذلك أن الحركة الإصلاحية التي استهلها حمودة باشا مع بداية حكمه وإلى غاية 1814[2]، لم تنته بوفاته مثلما حدث مع علي خوجة في الجزائر، بل استمرت لنرى ثمار بذورها مع أحمد باي ومع من تولى الحكم من بعده، وتبلورت إلى أن أصبحت مشروع إصلاحي هادف نهض بالمؤسسة في مجالات عدة[3].

ثانيا: العلاقات الدبلوماسية المغاربية-الأوروبية نحو استقلالية القرار

كان للإيالات المغاربية خلال القرن الثامن عشر ومنتصف القرن التاسع عشر علاقات مع العديد من الدول، تجمعها بها اتفاقيات في مختلف الميادين؛ سياسية، اقتصادية وغيرها، مكّنت هذه الإيالات من البروز على الساحة المتوسطية، ومثلما كانت تمر هذه العلاقات بمراحل ود وصلح، تميزت كذلك في العديد من المرات بالتوتر الذي انجر عنه الدخول في صراعات، وكثيرا ما كان حكام الإيالات المغاربية يديرون علاقاتهم الديبلوماسية هذه بمعزل عن الدولة العثمانية.

1- استقلالية الإيالات المغاربية في إبرام المعاهدات الخارجية:

كان لحكام الإيالات المغاربية حرية التصرف في السياسة الخارجية لبلدانهم، فيعقدون معاهدات مع دول ويعلنون الحرب دون العودة للدولة العثمانية خلال القرن الثامن عشر، ومثال ذلك أن قام داي

[1] فهيمة عمريوي، **المرجع السابق**، ص.119.

[2] رشاد الإمام، سياسة حمودة باشا...، **المرجع السابق**، ص.467.

[3] رشاد الإمام، التفكير الإصلاحي...، **المرجع السابق**، ص-ص.104-105.

الجزائر محمد باشا سنة 1785 بعقده معاهدة صلح بحرية مع إسبانيا تبادل فيها الطرفان الأسرى، دون تدخل للسلطان[1]، فرغم أهمية العلاقات الجزائرية-الإسبانية وبعدها التاريخي وأثر ذلك على المد العثماني للحوض الغربي للمتوسط، إلا أن داي الجزائر لم يشرك السلطان في قراره هذا، وتصرف في الشأن الخارجي للإيالة على أساس المصلحة الداخلية بمعزل عن الدولة العثمانية.

وعلى هذا النهج سار حكام الإيالة التونسية إذ أبرموا العديد من المعاهدات المختلفة مع العديد من الدول الأوروبية ودون استشارة الباب العالي أو فتح المجال للسلطان قصد التدخل في ذلك، وقد بلغ عددها حوالي خمسة وسبعين معاهدة ما بين القرنين الثامن عشر والتاسع عشر[2]، ومن أمثلة هذا أن الباي علي بن حسين أبرم اتفاقية صلح مع ملك إنجلترا سنة 1751 ووفق شروط متساوية المصلحة بين الطرفين[3]، وإنما هي إثبات لمدى نجاعة السياسة الخارجية للإيالة التونسية ومدى حنكة حكامها، فكيف لدولة مثل إنجلترا ولمكانتها الدولية أن يبرم ملكها اتفاقية مع حاكم إيالة مغاربية، ويتمكن هذا الأخير من إملاء شروط وقبول أخرى تخدم مجملها مصلحة بلده وتعزز مكانتها المتوسطية دون تدخل يشهد من الدولة العثمانية.

والجدير بالذكر هنا أن طرابلس الغرب هي الأخرى كانت توقع معاهدات وتدخل في تفاوض مع العديد من الدول الغربية ذات المكانة الدولية، ومثال ذلك أنها تفاوضت مع أمريكا بتاريخ 4 نوفمبر 1796 وفكت على إثره أسر عدد من رعاياها بالإيالة، فمهَّد ذلك التفاوض لإعادة بناء العلاقات الطرابلسية-الأمريكية، إذ تم تعيين قبطان أمريكي كمكلف بالشؤون القنصلية بطرابلس، وليتولى مهمة إدارة العلاقة بين الطرفين[4].

والحقيقة أن نشاط سياسة الإيالات الخارجية المتمثل في اتساع وتنوع علاقاتها بمختلف الدول الأجنبية يترجم مدى قوة حكامها ونضج مواقفهم السياسية[5]، وما يعكس ذلك أكثر هي كثرة المعاهدات

---

[1] أحمد الشريف الزهار، **المصدر السابق**، ص.34.

[2] محي الدين التبيني، **في تاريخ الديبلوماسية التونسية جوزيبي ماريا رافو (1795-1862): أول وزير خارجية بإيالة تونس**، مؤسسة GLG، تونس، 2021، ص.48.

[3] **أ. و. ت**، س. ت، ص.224، م.405، و.2.

[4] جيمس ويلسون ستيفنز، **الأسرى الأمريكان في الجزائر: 1797/1785**، تر: علي تابليت، منشورات ثالة، الجزائر، 2007، ص.85.

[5] ولتمتين الروابط الدبلوماسية المغاربية مع مختلف الدول الأوروبية وتثبيت مرتكزات سياستهم الخارجية، عزز حكام الإيالات المغاربية علاقتهم مع مختلف القناصل المقيمين بالإيالة، وأدرجوها في إطار بروتوكولي رسمي كخطوة ممهدة لخدمة سياسة الإيالة الخارجية. ينظر: **أ. و. ت**، س. ت، ص.247، م.634، و.18.

المبرمة مع هاته الدول وفحوى شروطها، فكان لإيالة الجزائر سيطرة واضحة على مياهها الإقليمية والمتوسطية ألزمت من خلالها كل الدول المارة من هناك على إبرام معاهدات تحمي نشاطهم البحري بالمنطقة، وبالشروط التي يقرها الداي[1]. فلما رفع محمد عثمان باشا من قيمة الإتاوة المتفق أن تدفعها السفن الأوروبية مقابل حمايتها، استجاب له حكام العديد منها كهولندا والسويد، بينما حل الداي معاهداته مع الدول الرافضة لذلك كالبندقية رغم محاولات قنصلها في إصلاح العلاقة، كما كان يقطع علاقته مع كل من يتجاوز نصوص تلك المعاهدات[2]، وهذا ما يصور لنا الداي في صورة المقرر والمتحكم في العديد من العلاقات[3] بما تستلزمه مصلحة الإيالة.

ولعل أوضح دليل على ذلك أن الدول التي لا تخضع لشروط المعاهدات المبرمة مع إيالة الجزائر وتعلن عليها الحرب، تتصدى لها هذه الأخيرة بكل قواها فتضطرها إلى اللجوء للصلح تفاديا لما قد ينجر عن توتر العلاقات[4]، وعقد معاهدات بما يمليه الطرف الجزائري، ومثال ذلك فشل الدنمارك في مواجهة الأسطول الجزائري والتغلب عليه؛ اضطرها إلى طلب الصلح، فقبل داي الجزائر بذلك شريطة دفع غرامة سنوية، فما كان على حاكمها سوى توقيع الهدنة بما أقره الداي وإرسال قنصل إلى الإيالة[5]، وبهذا تبدو الجزائر وكأنها دولة قائمة بحد ذاتها وذات سيادة مجالية تخوض حروبها وتعقد معاهدات مع الدول الأجنبية بما تمليه مصلحتها، ودون تدخل أو العودة في ذلك للدولة العثمانية.

وفي الإطار ذاته لم يكن من السهل على العديد من الدول الأوروبية أو حتى الولايات المتحدة الأمريكية إبرام معاهدات مع حكام طرابلس الغرب بالشكل الذي يريدونه ويخدم مصالحهم، لذلك فقد كانوا

---

[1] تتضح قوة السياسة الخارجية لإيالة الجزائر بشكل جلي سنة 1816، فلما اتفقت ضدها العديد من الدول الأوروبية وأعلنت الحرب عليها، استمر داياتها في إبرام المعاهدات مع الكثير من الدول الأوروبية المتبقية ووفق الشروط التي يضعها الداي. ينظر: Boutin Vincent-Yves, **aperçu historique, statistique et topographique sur l'état d'Alger**, ed. J. Pinard empereur du roi, Paris ; 1830, 2ème ed, p-p.222-224.

[2] بلبروات بن عتو، **المرجع السابق**، ص-ص.90-91.

[3] كثيرا ما تحكم دايات الجزائر في سير علاقتهم مع الدول الأجنبية وأمثلة ذلك كثيرة، فلما طلبت كل من هولندا وانجلترا وإمارة سيسيليا عقد اتفاقية صلح مع الداي علي سنة 1716 لكن الداي رفض ذلك، وكان هو المتحكم في تحديد طبيعتها. ينظر: H. D. De Grammont, Histoire d'Alger…, **Op. Cit**, p.277.

[4] وحتى في حال ما أعلنت دولة أوروبية الحرب على إيالة الجزائر فإنها تتراجع عنها فور عدم تمكنها من الاستمرار في ذلك وتحيد عن موقفها، وهو حال الدنمارك سنة 1770 لما سيَّرت سفنها نحو ساحل الجزائر وبعد توجيهها للعديد من الضربات إلا أنها لم تستطع أن تلبث على ذلك الوضع، ما أدى بها إلى طلب السلم مع تعويض كل خسائر الحرب. ينظر: يحي بوعزيز، **المرجع السابق**، ص.101.

[5] أحمد الشريف الزهار، **المصدر السابق**، ص.25.

في الكثير من الأحيان ما يلتجئون إلى دايات الجزائر قصد التوسط لهم، ومثال ذلك أن داي الجزائر تدخل لإقناع يوسف باشا القرمانلي من أجل التقليل من الشروط التي وضعها لعقد معاهدة مع أمريكا سنة 1796[1]، وهذا ما يعكس قوة الطرف الطرابلسي وتحكمه هو الآخر في سير علاقاته الخارجية.

ومن نفس المنطلق بنى حكام الجزائر علاقاتهم مع فرنسا، فقد كانت تحكمها مجموعة من المعاهدات، تقدم على أساسها هذه الأخيرة إتاوة سنوية للداي مقابل تأمين سفنها المارة في الحوض الغربي للمتوسط[2]، ويبدو أن شروط هذه المعاهدات هي أساس استمرار العلاقة الجزائرية-الفرنسية، وما إن أخلَّ بشرط منها يعكر صفو العلاقة ويؤثر عليها إلى درجة الدخول في صراعات، وهذا ما آلت إليه علاقة البلدين في العقد الثالث من القرن التاسع عشر[3]، وعليه، فإن التزام الجزائر في علاقاتها الدولية والعمل بما يقره الداي في ذلك، يعد أهم مؤشر على مدى تمتع الإيالة باستقلالية القرار في الشأن الخارجي دون العودة للدولة العثمانية، خاصة أننا نعلم جيدا طبيعة العلاقات العثمانية-الفرنسية في تلك الفترة وتأثيرها على الإيالات المغاربية في المتوسط، وهو ما يوحي بدوره إلى مدى قوة الطرف الحاكم في الجزائر وتسييره للإيالة دون تدخل من السلطان العثماني.

مثلما كان لحكام الجزائر علاقة مباشرة مع الدولة الفرنسية، كان بايات تونس على تواصل مستمر مع هذه الأخيرة، وذلك عن طريق عقدهم للعديد من المعاهدات، ومثال ذلك اتفاق باي تونس مع إمبراطور فرنسا سنة 1239هـ/1824م على عقد معاهدة والتزم في أحد شروطها بعدم اخضاع التعاملات الاقتصادية بين الطرفين لما تخضع له متغيرات العلاقة السياسية التونسية-الفرنسية[4]. وقد عملتا على

---

[1] لويس رايت وجوليا ماكليود، **الحملات الأمريكية على شمالي إفريقيا في القرن الثامن عشر**، تر: محمد روحي البعلبكي، مكتبة الفرجاني، طرابلس، 1945، ص.53.

[2] يبدو أن الهدايا عنصر أساسي كذلك في عقد المعاهدات والتفاوض، فكثيرا ما كان يقدمها الطرف الأجنبي في تفاوضهم مع حكام الإيالات المغاربية، ومثال ذلك أن أحد قباطنة أمريكا عند مجيئه للتفاوض مع الحكام المغاربة في نهاية القرن الثامن عشر جلب معه عدد من الهدايا، بحيث إن لم يمنحها لداي الجزائر فستكون ضرورية مع بقية الحكام المغاربة. ينظر: جيمس ويلسون ستيفنز، **المصدر السابق**، ص.80.

[3] سيمون بفايفر، **مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر**، تر: أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص.34.

[4] **أ. و. ت**، س. ت، ص.219، م.335، و.1.

تجديد هذه المعاهدة في وقت لاحق[1]، ولم يُغلِّب طرف شروطه على الآخر، بل كل ما أضيف في هذا التجديد الأخير من شروط وما أحدث من تعديلات كان برضا باي تونس وإمبراطور فرنسا[2].

ورغم توازن العلاقة التونسية-الفرنسية إلا أن ما نصته بعض المعاهدات وما منحته من امتيازات للطرف الفرنسي بتونس رجحت فيه الاستفادة لصالح فرنسا، فبعد توقيع سلسلة المعاهدات من سنة 1802 إلى غاية 1830، أصبح لفرنسا حق التدخل واستغلال تلك الامتيازات دون وجود عراقيل ولا منافسة من قبل أي دولة أجنبية أخرى، خاصة وأن توقيع تلك المعاهدات كان بشكل مباشر ومن دون وساطة الباب العالي الذي قد لا يلتزم الباي بكل يُقره السلطان[3].

أما بالعودة للحديث عن إيالة الجزائر، نجد أنه لم يكن لداياتها سياسة خارجية موحدة، وليس بالضرورة أن يسلك الداي المعين حديثا النهج العلائقي الذي كان يسير عليه سابقيه، فالصلح الذي كان على عهد محمد عثمان باشا لم يلتزم به حسن داي (1790-1797) فور تعيينه سنة 1790، وكان هو الآخر شديد في علاقاته الخارجية، وفور نقض الطرف الخارجي لأحد بنود المعاهدة يلغيها الداي مباشرة، وهذا ما وقع مع دولة أمريكا حيث أَمهَل قنصلها مدة معينة لتسديد ديون بلده، وإلا ستطال المصادرة جميع السفن الأمريكية المارة والراسية بالحوض الغربي للمتوسط[4]، ولم تكن هذه المعاملة الدبلوماسية الوحيدة التي جمعت الجزائر بالولايات المتحدة الأمريكية، إذ كانت بينهما مفاوضات عديدة حول مسألة الأسرى[5] دون تدخل أي طرف[6].

وغالبا ما كان داي الجزائر يحل مسألة الأسرى مع الدول الأجنبية دون تدخل من أي طرف كان -حتى الدولة العثمانية-، وعلى الرغم من أهمية هذه المسألة في ربط وتسيير علاقات الإيالة الخارجية، إلا أن الدايات لم يتساهلوا فيها مع أي دولة كانت، فلما طلب قائد الأسطول الإنجليزي سنة 1816

---

[1] **أ. و. ت**، س. ت، ص.219، م.335، و.3.

[2] **أ. و. ت**، س. ت، ص.219، م.335، و.24.

[3] نور الدين صحراوي، **النفوذ الأوروبي (الفرنسي-الإنجليزي-الإيطالي) في تونس 1857-1881**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر 2، 2012-2013، ص-ص.51-52.

[4] أحمد الشريف الزهار، **المصدر السابق**، ص.61.

[5] يبدو أن الجزائر كانت المتحكم الأساسي في مسألة الأسرى مع العديد من الدول، وذلك نظرا لنشاط رياسها البحري وقوة نفوذهم به، إذ أن جل الدول تضطر للتفاوض معها بشأن أسراها بالشكل الذي يناسب الداي وسياسته، ومثال ذلك أن إنجلترا لما دخلت في مفاوضات مع حاكم الجزائر سنة 1816 حول الأسرى الأوروبيين، رفض الداي اتخاذ قرار في ذلك إلا بعد دراسته من أبعاد عديدة. ينظر: **و. أ. م. و. ج**، مج.3190، م.1، و.386.

[6] ويليام شالر، **المصدر السابق**، ص.129.

تحرير أسرى سردينيا المتواجدين بالجزائر -الواقعة تحت إدارتهم- وافق الداي على عرضه هذا لما يحققه من أرباح له وللإيالة بصفة عامة، لكنه رفض طلبه المتعلق بافتكاك أسرى نابولي، على اعتبار أنها دولة مستقلة بحكمها وعلى ملكها أن يقدم هذا الطلب في إطار ديبلوماسي[1]، فهذا ما يبين لنا أن الدايات كانوا جد حزمين في تسيير علاقاتهم الخارجية ولا يخضعونها لغير إطارها الشرعي.

ومن أهم المسببات التي أكسبت الإيالات المغاربية وعلى رأسها الجزائر مكانة متوسطية، هي قوة ونشاط أسطولها البحري على مدى الثلاث قرون، إذ سجلت لنا الدراسات احصائيات تعود للقرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر أن عدد مراكب الأسطول الجزائري كانت متنوعة ولم تقل عن عشر سفن خلال سنوات ضعفه، وما زاد من قوته أكثر خبرة بحارته ونشاطهم المتزايد، فكانت عائدتهم البحرية -من أسرى[2] وغنائم مادية- تشكل قاعدة اقتصاد الإيالة من ناحية والمدعم الأساسي لسياسة الإيالة الخارجية من ناحية أخرى، إذ أن أغلب الدول الأوروبية لجأت إلى إبرام معاهدات وتقديم الإتاوات كمظهر علائقي ديبلوماسي يضفي على نشاط سفنها في الحوض الغربي للمتوسط نوع من الحماية أثناء أداء مهامه الاقتصادية والسياسية[3].

وحتى تتمكن الدول الأجنبية من كسب ود الإيالات المغاربية -الذي يساعدها بشكل أساسي في خدمة مصالحها وحماية سفنها المارة بالحوض الغربي للمتوسط- فإن البعض منها ركز على ما يرغب في تحقيقه بعض حكامها وهو الاستقلالية عن الدولة العثمانية، إذ نجد على سبيل المثال أن أحد قناصل أمريكا بطرابلس -خلال فترة حكم الأسرة القرمانلية- ذكر أن في إحدى رسائله الموجهة إلى بلاده، أنه إذا أرادت أن تحافظ أمريكا على ود علاقتها مع طرابلس الغرب، فلا بد لها أن تتعامل مع الباشا على أنه مستقل بحكم الإيالة عن الباب العالي، وأن ذلك يضمن لهم الصلح بشكل دائم، وهو ما لاحظه

---

[1] **أ. و. ج**، خ. ه، ر. ع.8، ر. و.48979، ت.1231ه.

[2] ساهم الأسرى في تقوية اقتصاد إيالة الجزائر نظير تزايد عددهم المستمر وتنوع النشاطات المهنية التي كانوا يقومون بها، إذ حافظ الكثير منهم على نشاطه الحرفي الذي امتهنه في بلده وبرز فيه، ولا يكاد يخلوا أي مجال اقتصادي من صناعة وتجارة وحتى زراعة لم يسجل فيه نشاط الأسير، ناهيك عن الخدمات والأعمال الشاقة التي كُلف بها البعض منهم. ينظر: بلقاسم قرباش، **الأسرى الأوروبيون في الجزائر خلال عهد الدايات (1671-1830)**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة مصطفى اسطمبولي، 2015-2016، ص-ص.225-227.

[3] ناصر الدين سعيدوني، **ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ط.2، ص-ص.136-140.

قنصل أمريكا بتونس واتفق مع نظيره في طرابلس الغرب من أجل استغلال هذه المسألة في ربط علاقة بلادهم بهاته الإيالات[1].

وبالفعل فقد كان للإيالات المغاربية علاقات مباشرة مع مختلف الدول الأوروبية ودون وساطة من الدولة العثمانية، ومن مظاهر ذلك أنهم كانوا يوجّهون مبعوثين[2] لهذه الدول تسييرا لمختلف الأعمال والاتفاقيات المبرمة بينهم، ومثال ذلك أن حسين بن علي أرسل مبعوثين إلى فرنسا سنة 1716 قصد الاتفاق مع الامبراطور لإقالة السفير الفرنسي بتونس[3]، كما وجه أحمد باي تونس أحد رجال دولته وهو محمد بن عياد كسفير إلى فرنسا سنة 1845 واستقبل هناك وفق البروتوكول المعمول به في استقبال سفراء بقية الدول[4]، وكأن ذلك يوحي باعتراف حاكم فرنسا بحكم هذا الباي وإيالته كجهاز سياسي قائم بحد ذاته[5]، فلو كان الأمر عكس ذلك لكانت جل هاته الاتفاقيات والعلاقات الفرنسية-التونسية تتم مباشرة مع سفير الدولة العثمانية باعتبار تونس إحدى إيالاتها، ولم يكن هناك أي استقبال للوزير بن عياد كسفير تونسي.

وهذا ما يفسر أن المنظور الأوروبي للرابطة المغاربية-العثمانية يقوم على مصلحة تلك الدول وما يخدمها، فإذا استدعت التعامل مع الحكام المغاربة على أنهم تابعين للدولة العثمانية، فإنها تبني علاقاتها بهم على نهج علاقتها بالباب العالي وتجعل السلطان طرف فيها، بينما تتعامل مع المغاربة على أنهم مستقلين بحكم إيالاتهم ولهم كل السيادة في اتخاذ قراراتهم فيما يخص علاقاتهم الخارجية ما إن كان ذلك

---

[1] محمد حواش، "باشوية طرابلس من خلال المرسلات القنصلية الأمريكية (1796-1799)"، **العثمانيون في المغارب من خلال الأرشيفات المحلية والمتوسطية**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2005، ص.207.

[2] وقد بلغ عدد المبعوثين الموجهين من إيالة تونس خلال فترة حكم الأسرة الحسينية نحو مختلف الدول الأجنبية ما يقارب اثنين وخمسين مبعوثا، وهذا ما يعكس نشاط العلاقات الخارجية لإيالة تونس وحرص حكامها على إدارتها بأنفسهم وبمعزل عن الدولة العثمانية. ينظر: محمد بن خوجة، "هل لتونس نواب سياسيون يمثلونها بالخارج قبل عصر الحماية"، **المجلة الزيتونية**، مج.1، ع.7، مارس 1937، المطبعة التونسية، ص.338.

[3] El Mokhtar Bey, **le fondateur Hussein Ben Ali**, ed. serviced, Tunis, 1993, p.531.

[4] لم تكن هذه المرة الأولى التي ترسل فيها تونس بعثة رسمية إلى إحدى الدول الغربية وتُعامل فيها معاملة الدولة المستقلة، بل سبقتها بعثة ديبلوماسية على عهد حمودة باشا سنة 1806 أمريكا، وحظيت باستقبال كبير من طرف الحاكم والوزراء هناك. ينظر: محمد فريد الشريف، **رواد الديبلوماسية سفراء تونس الأوائل**، المطبعة العصرية، نهج كمال أتاتورك، تونس، 2011، ص.19.

[5] أحمد بن أبي الضياف، **المصدر السابق**، ج.4، ص.83.

يخدمهم[1]، وبهذا الشكل لا يكون وضع الإيالة أو تبعيتها للباب العالي من عدمه هو أساس تواصلهم مع السلطان، بل المصلحة هي المتحكم الأول في ذلك.

وبناء على ذلك نجد العديد من المراسلات الدبلوماسية بين مختلف حكام وملوك الدول الأوروبية وحكام الإيالات المغاربية الهادفة إلى تسوية النزاعات الحاصلة بينهم، أو لتسيير مجريات علاقاتهم الخارجية، دون اللجوء في ذلك إلى الدولة العثمانية، ففي النزاع الذي كان قائم سنة 1833 بين باي تونس وملك سردينيا، راسل هذا الأخير الباي بنفسه لإيجاد آليات تمكنهما من حل النزاع وحفظ الروابط التي تجمع البلدين[2].

والواضح أن العلاقات التي كانت تجمع حكام الإيالات المغاربية مع مختلف الدول الأوروبية لم ترتبط بمجرد معاهدات، بل إنهم عملوا على التأسيس الرسمي لهاته العلاقات من خلال عمليات التمثيل الديبلوماسي[3]، إذ سجلت كل الإيالات المغاربية حضور قنصلي غربي[4] فيها ووفق البروتوكول المعمول به عالميا آنذاك[5]، فلو كانت السياسة الخارجية لهاته الإيالات مبنية على مجرد تسيير لما تقره السياسة الخارجية العثمانية، لما اكتفوا بعقد مجموعة من المعاهدات التي تخضع لخصوصية الموقع ومجريات أحداثه -لبعدها عن مقر الباب العالي-، وتركوا التمثيل القنصلي الدال على وجود كيانات دولية مقتصرا على مركز السلطة في إسطنبول لا أكثر.

---

[1] وهذا ما وضحه نابليون الأول في رسالته المؤرخة في 29 أفريل 1815 إلى عمر داي الجزائر، حيث شرح له مبادئ عمل دولته وأنها مستقلة وتحترم استقلالية الدول الأخرى وأن إرساله لهذه الرسالة خير دليل على ذلك، وبالتالي فإن نابليون يدعم ما كان يرغب بعض الدايات في تحقيقه وهو استقلاليتهم بحكم الإيالة عن الدولة العثمانية، ويصفهم بذلك.
ينظر: Eugène Plantet, **Correspondance des deys d'Alger avec a cour de France 1579-1833**, ed. Elibron Classics, Paris, 1889, T.2, p. 532

[2] **أ. و. ت**، س. ت، ص.247، م.634، و.16.

[3] تمكن أحمد باي تونس من تأسيس قنصلية تونسية بباريس سنة 1846 بموافقة تامة من فرنسا، وأعطي لممثل الباي فيها لقب ممثل المعظم الباي بباريس، كما اعترفت الدويلات الإيطالية بالتمثيل القنصلي التونسي على أراضيها ومنحته الصفة الرسمية، فقد كان لمبعوثي الإيالة التونسية إلى مختلف الدول الأوروبية وزن وأهمية كبيرة، وهذا دليل واضح على التأسيس العلائقي الرسمي لهذه الإيالة خارجيا ومن دون وساطة الدولة العثمانية. ينظر: نور الدين صحراوي، **المرجع السابق**، ص، ص.53، 61، ج. أو. هابنسترايت، **المصدر السابق**، 2007، ص.18.

[4] كثيرا ما كان حكام الدول الأوروبية يرسلون ممثلين عنهم إلى الإيالات المغاربية لتسوية العلاقات وإبرام الصلح، وهذا ما قامت به إسبانيا؛ إذ أرسل حاكمها سنة 1785 ممثل ديبلوماسي رفقة مجموعة من الهدايا قصد عقد معاهدة صلح مع الداي، وهو ما قامت به كذلك العديد من الدول التي تجمعها معاهدات مع تونس. ينظر: يوسف صاريناي، **المصدر السابق**، ص.78، محمد فريد الشريف، **المرجع السابق**، ص.22.

[5] Boutin Vincent-Yves, **Op. Cit**, p-p.224-226.

لم يكتف حكام الإيالات المغاربية بإرسال بعثات رسمية لمختلف الدول الأوروبية والسماح لهم بإقامة قنصليات بإيالاتهم في إطار عملية التمثيل الديبلوماسي، بل سافر البعض منهم إلى الدول الغربية في زيارة رسمية، ومثال ذلك سفر أحمد باي تونس إلى فرنسا سنة 1846 رفقة عدد من وزرائه[1]، حيث ذكرت الصحف الفرنسية كجريدة المناقشات السياسية والأدبية خبر وصوله إلى طولون ومدة إقامته هناك، فلما حلَّ بمدينة طولون في 8 نوفمبر 1846 تم استقباله من قبل بعض رجال الدولة الفرنسية وعُزفت بعض المقاطع الموسيقية، ثم سافر بعدها لإكمال زيارته والتقى لويس فليب Louis-Philippe ملك فرنسا[2]، وقد استقبله هو الآخر استقبال الملوك وكأنه حاكم مستقل بتونس[3]. كما خصَّ أحمد باشا القرمانلي أحد أمراء المغرب الأقصى في 8 مارس 1731 ببروتكول استقبال حضره مختلف الوزراء والديبلوماسيين، وهذا ما يوحي باستقلالية السياسة الخارجية لهذين الحاكمين[4].

وفي إطار الحديث عن العلاقات الخارجية، نجد أن إيالة الجزائر كانت نشطة هي الأخرى في هذا الشأن[5]، ويتضح ذلك من خلال المراسلات بين مبعوثي الإيالة إلى مختلف الدول الأوروبية والدايات، إذ بعث أحد عملاء الجزائر في أوروبا رسالة إلى الباشا حول تسوية الأوضاع التجارية للجزائر مع كل من فرنسا وإسبانيا وسردينيا[6]، وكأنها دولة قائمة بحد ذاتها لها علاقات في مختلف المجالات مع العديد من الدول الأوروبية، وتعمل على حل مسائلها بالتنسيق مع أعيانها ومبعوثيها إلى هناك دون اللجوء إلى الوساطة العثمانية، ويعد هذا بدوره أحد أهم مظاهر الاستقلالية.

وهناك بعض الإيالات المغاربية التي عانت من تراجع قوتها لكنها ظلت محافظة على الإطار العام لعلاقتها الدولية كما هو حال طرابلس الغرب في العديد من فترات القرن الثامن عشر، فرغم ما كانت تعانيه من ضعف داخلي على مستوى المؤسسة السياسية، إلا أنها حافظت على سير علاقاتها الخارجية ومع العديد من القوى التي كانت لها مكانة إقليمية ودولية، كفرنسا وانجلترا والولايات المتحدة

---

[1] أحمد بن أبي الضياف، **المصدر السابق**، ج.4، ص.96.

[2] مصطفى التواتي، **تونس الناهضة: من التجديد إلى التحديث (في القرنين 18 و19م)**، دار المعرفة، تونس، 2002، ص-ص.69-70.

[3] أحمد بن أبي الضياف، **المصدر السابق**، ج.4، ص.100.

[4] عبد الهادي التازي، **أمير مغربي في طرابلس**، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، 1977، ص، ص.46، 48.

[5] ما يمكن ملاحظته عن العلاقات الخارجية لإيالة الجزائر أنها كانت جد نشطة، فلا تكاد تمر سنة دون أن يوقع فيها حكام الإيالة معاهدات مع دول أجنبية تعود بالمنفعة على البلاد. ينظر: ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية...، **المرجع السابق**، ص-.140-141.

[6] **و. أ. م. و. ج**، مج.3190، م.1، و.118.

الأمريكية وغيرها من دول أوروبا التي كانت إتاواتهم المدفوعة لطرابلس الغرب تشكل مصدر دخل مهم لخزينة الإيالة[1].

لم يقف تسيير العلاقات الخارجية للإيالات المغاربية على حكامهم فقط، بل حتى بقية رجال الدولة، فقد كان لمختلف وزراء الإيالة التونسية اتصالات وعلاقات سياسية مع وزراء مختلف الدول الأجنبية، ومثال ذلك أن الوزير مصطفى خزندار كان على تواصل مستمر مع أحد رجال الدولة الفرنسية ويتضح ذلك من خلال المراسلات الواردة بينهما سنة 1851، والتي يسعون من خلالها إلى تمتين الروابط الدبلوماسية بين البلدين من جهة، وإبراز موقفيهما من مجريات الأحداث المتوسطية آنذاك من جهة أخرى[2].

عقد حكام الإيالات المغاربية الثلاث معاهدات مع العديد من الدول الأوروبية، وكانوا يتوسطون لبعضهم البعض في ذلك تماشيا والسياسة الإقليمية، فنجد أن داي الجزائر توسط للولايات المتحدة الأمريكية في المعاهدة التي جمعتها مع إيالتي تونس وطرابلس الغرب، ودائما ما تتماشى تدخلاته بما تمليها المصلحة المحلية للإيالة، فحتى في علاقات الدايات بكل من فرنسا وانجلترا -اللتان كانتا على تنافس شديد من أجل السيطرة على المتوسط- كان يميل للطرف الذي يوافق مصالحه[3].

لم تكن علاقة الحكام المغاربة الخارجية مرتبطة بالطرف الغربي فقط خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وإنما كانت لهم روابط ديبلوماسية مع العديد من الحكام المشارقة كذلك، وكانت لهم العديد من المراسلات لتنظيم العلاقات الخارجية بينهم[4]، ومثال ذلك أن باي تونس كان كثير التراسل مع باشا مصر حول العديد من المسائل السياسية والعسكرية[5]، وعليه فإن السياسة الخارجية للإيالات المغاربية كانت متعددة الأقطاب ولم تبن على أساس بعض الدول التي تجمعها بعض المصالح الإقليمية.

---

[1] Boutin Vincent-Yves, **Op. Cit**, p-p.225-226.

[2] **أ. و. ت**، س. ت، ص.210، م.193، و.2.

[3] أرزقي شويتام، **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وهوامل انهياره 1800-1830**، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، الجزائر، 2011، ص-ص.136-137.

[4] من مظاهر العلاقات الخارجية التي كانت تجمع حكام الإيالات المغاربية بالمشرق، أن باشا مصر محمد علي طلب من داي الجزائر سنة 1823 مساعدته في توجيه أحد سفنه المصنوعة بإنجلترا نحو مصر حتى لا تتعرض لمطاردة قراصنة اليونان في الحوض المتوسطي، فلبى الداي طلبه هذا كما زوده بعدد من البحارة والمدافعين الجزائريين. ينظر: Moulay Belhamissi, **marine et marins d'Alger (1518-1830),** ed. bibliothèque nationale d'Algérie, Alger, 1996, T.2, p-p.90-91.

[5] **أ. و. ت**، س. ت، ص.، م.، و.32-41.

وفي إطار العلاقات الدبلوماسية الإقليمية راسل حاكم طرابلس الغرب داي الجزائر حسين باشا في 1245هـ/1830م، ليعلمه برغبة نجل محمد علي باشا مصر في فرض سيطرته على الأوجاقات المغاربية الثلاث، كما حثه على ضرورة التحالف فيما بينهم لصد الخطر الخارجي[1]. يمكن تفسير هذا القرار بإدراك حاكم طرابلس نوايا الداي حسين، فلو لم ير رغبته في تحقيق استقلالية القرار والتصرف لما راسله بهذا الشأن، أو أنهم اكتفوا بمراسلة الباب العالي لحل هذه المسألة، باعتبار أن جميع هاته الإيالات واقعة تحت تصرفه، فهو صاحب القرار الفعلي في تقرير مصيرها، غير أن توجه كل واحدة من هاته الإيالات بدى واضح.

ومن مظاهر نشاط السياسة الخارجية لدايات الجزائر خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، أنهم كانوا يكيفونها وفق معطيات الأحداث المتوسطية فيميلون للطرف الأقوى على حساب البقية ويشكلون تحالفات، فقد عقد الداي معاهدة صلح مع فرنسا في 17 من شهر ديسمبر سنة 1801 وطرد على إثرها قنصل إنجلترا من الجزائر رغم تدخلات بلده المتكررة[2]، وهذا ما يوضح سياسة الداي القارة في تسيير علاقاته الخارجية، والتي منحت إيالة الجزائر مكانة إقليمية، فكانت قرارات الدايات محل احترام العديد من الدول، والتي ساعدتهم في تسيير السياسة الخارجية للإيالة بالشكل الذي يخدمها، ومثال ذلك أن الداي عمر باشا منح أحد تاجر اليونان الذين كانوا بالجزائر رخصة مرور سنة 1230هـ/1815م، حتى لا تعترضه سفن إيالتي تونس وطرابلس الغرب وسلطان فاس وهو في طريقه إلى أزمير[3]، وهذا ما يعكس نشاط الدايات على مستوى العلاقات الخارجية محاولين إثبات دور الإيالة في الحركية السياسية المتوسطية.

كان لإيالة طرابلس الغرب هي الأخرى مكانة وموقف إقليمي خلال فترة حكم الأسرة القرمانلية، إذ أن جل ما يحكم تنفيذها لمعاهدات السلام التي تجمعها مع العديد من الدول الأجنبية، هو التزام هذه الأخيرة بأهم الشروط وهي دفع الإتاوة السنوية في شكل هدية لباشا الإيالة، وما غير ذلك يعرض كل سفنها المارة على السواحل الطرابلسية لخطر المصادرة وأسر من عليها، ومثال ذلك أن قنصل أمريكا تمكن من توقيع معاهدة سلم مع باشا طرابلس سنة 1796، غير أن سفن بلاده كانت تحت التهديد من طرف البحرية الطرابلسية نتيجة تأخرهم عن تقديم الهدايا في الوقت المعتاد[4].

---

[1] **و. أ. م. و. ج**، مج.3190، م.1، و.127.

[2] أرزقي شويتام، **المرجع السابق**، ص.140.

[3] **و. أ. م. و. ج**، مج.3190، م.1، و.388.

[4] محمد حواش، **المرجع السابق**، ص.200.

وقد اعتمدت الإيالات المغاربية بشكل عام سياسة الحماية البحرية بموجب معاهدات السلم والتعاون مع العديد من الدول الأجنبية، إذ نجد أن باي تونس علي بن حسين قد أبرم اتفاقية سلم مع حاكم فرنسا سنة 1175هـ/1762م، وكان من بين شروطها أن يمنح رخصة عبور للسفن الفرنسية الراسية والمارة بتونس من أجل حمايتها من الاعتداءات البحرية[1]، وهذا ما يعكس نشاط السياسة الخارجية لهاته الإيالات، بينما يثير هذا الموقف تساؤلات حول سبب رفض هؤلاء الحكام توفير الحماية البحرية ومنح رخص عبور لسفن بعض الدول –ما داموا قادرين على ذلك– رغم صدور أوامر صريحة بذلك من الباب العالي؟ فهل تصرفهم هذا نابع من رغبتهم في الانفصال بحكم إيالاتهم؟ أم أنه إثبات لرغبتهم في إدارة سياستهم الخارجية بشكل فردي دون أي تأثير كان؟

ورغم انفراد حكام الإيالات المغاربية –في الكثير من الأحيان– بإدارة سياساتهم الخارجية دون الاستجابة لتدخلات للباب العالي، إلا أن ذلك لا ينفي عودتهم للسلطان كلما كانوا بحاجة إلى ذلك، ومثال هذا أن الداي لم يحسم مسألة الأسرى والقرصنة –كما كانت تعرفها الدول الأجنبية– عنما طلب منه أحد قادة الأسطول الإنجليزي ذلك سنة 1816، بل أخبره بضرورة عمله بما تقره السياسة العثمانية في هذا الشأن، وهو على دراية تامة بتطابق مصالحه والمصلحة العثمانية في مسألة القرصنة، وأن كلاهما يعمل بمنطلق ديني شرعي[2]، وهذا ما يجعلنا نستنتج أن سياسة هؤلاء الدايات في تبعيتهم للسلطة العثمانية قد عُرفت بالليونة، فمهما كانت جل سياساتهم في إدارة الإيالة مبنية على الانفراد بالحكم واستقلالية الرأي والأداء، إلا أنه كلما احتاجوا في تطبيقها للدولة العثمانية لا ينكرون تبعيتهم لها مادامت تصب في مصلحتهم[3].

والواضح أن هذا ما ميز كذلك سياسة بعض بايات تونس، فأحمد باي الذي عرف برغبته في إدارة إيالته بنوع من الاستقلالية دون استشارة أو استئذان الباب العالي، كان يسعى بدوره إلى التقرب من السلطان كلما استلزم الأمر ذلك، فيُظهر وده وطاعته وحرصه على خدمة الدولة العثمانية، ويبدو أن

---

[1] **أ. و. ت**، س. ت، ص.224، م.405، و.7.

[2] **أ. و. ج**، خ. هـ، ر. ع.8، ر. و.48979، ت.1234هـ.

[3] وكمثال على هذه السياسة، راسل داي الجزائر السلطان العثماني سنة 1816 جراء حملة إكسموث على الإيالة وما أفرزته من نتائج تؤثر سلبا –بلا شك– على سياسة البلد ومصالحها الإقليمية وتهدد استقلالية حكامها، غير أن اشتراك المصلحة العثمانية–الجزائرية في هذه الحملة حمّلت الداي على التواصل مع السلطان لتنسيق جهودهم ومجابهة الحلف الأوروبي، حتى أن الداي في رسالة أخرى يذكر أنه كان مضطر في التجائه للسلطان. ينظر: **أ. و. ج**. خ. هـ، ر. ع.8، ر. و.22486، ت.1231هـ، **أ. و. ج**. خ. هـ، ر. ع.12، ر. و.22493، ت.1243هـ

السلطان ووزرائه كانوا على دراية تامة بتصرفات الولاة المغاربة هذه، ورد الصدر الأعظم على رسائل أحمد باي سنة 1266هـ/1849م خير دليل على ذلك، إذ اعتبر سياسته هذه مجرد ادعاء بالطاعة[1]، وهذا ما يؤكد أن الدولة العثمانية كانت على دراية برغبة ولاة بعض إيالاتها بالانفصال بالحكم أو بالتصرف بنوع من الحرية الرامية إلى ذلك.

لم يكن تواصل حكام الإيالات المغاربية مع مختلف حكام الدول الأوروبية مقتصرا على معاهدات السلم فقط، بل كثيرا ما كانوا يتبادلون التهاني في العديد من المناسبات، فبعد تعيين الحكام على مستوى الإيالات، يبعث حكام وملوك الدول الأوروبية رسائل تهنئة للحاكم الجديد، فقد راسل حاكم إنجلترا وليام الرابع باي تونس مصطفى باشا لتهنئته على توليته حكم الإيالة[2]، وهذا دليل على مدى نشاط وفعالية حكام الإيالات على مستوى العلاقات الدولية، وأن سياستهم الخارجية لم تضع لتمشية ضرورة ظرفية أو لأجل الصراعات الخارجية، بل لها ركائز ثابتة وتمكَّن من خلالها حكام الإيالات من اكتساب مكانة دولية مهمة.

كثيرا ما كان يحرص هؤلاء الحكام على سير علاقاتهم الديبلوماسية بمختلف الدول الأوروبية، ودليل ذلك أن محمد باشا القرمانلي فور تعيينه حاكما على إيالة طرابلس سنة 1745 راسل مستشار القنصلية الفرنسية لإعلامه بمدى التزام إيالته بالمعاهدات التي جمعتها مع الدولة الفرنسية على عهد والده أحمد باي، ولم يكتف بلك فقط، بل أرسل حتى ممثل عنه لفرنسا في نفس الفترة للمباشرة في تطبيقها ورسم معالم علاقاته بحاكمها[3]، وهذا ما يدل على التزام هؤلاء الحكام بالسياسة الخارجية لإيالاتهم، إذ يبدو أن الباشا باشر بتنظيمها حتى قبل وضعه لأسس حكمه بالإيالة.

وفي الإطار ذاته فقد جمعت تونس والدول الأوروبية العديد من المعاهدات الاقتصادية، سمحت بانفتاح السوق التونسي على المجال المتوسطي أكثر، فقد تولت تونس صناعة السفن محليا في منتصف القرن التاسع عشر وبيعها للعديد من الدول الأوروبية[4]، وعقدت على إثر هذا العديد من المعاهدات خاصة مع فرنسا لتطوير مشروع بناء السفن عن طريق التشارك فيما بينهما في ذلك بمعزل عن الدولة العثمانية[5]، ليس هذا فحسب، بل كان هناك تنسيق بينهما في مجال صناعة الأسلحة إذ تزود تونس

[1] **أ. و. ت.** س. ت، ص.222، م.366، و.17.

[2] **أ. و. ت**، س. ت، ص.224، م.401، و.6.

[3] شارل فيرو، **المصدر السابق**، ص.309.

[4] **أ. و. ت**، س. ت، ص.187، م.1080، و.16.

[5] **أ. و. ت**، س. ت، ص.187، م.1080، و.85.

الدولة الفرنسية بالدعم اللازم لذلك، بينما ترسل هذه الأخيرة العتاد لها[1]، وعلى هذا الأساس زود وزراء فرنسا تونس بالعديد من المدافع[2]، وعليه فالإيالة التونسية لم تسع للانفصال فقط عن الباب العالي سياسيا، وإنما عملت على إثبات مكانتها كقوة متوسطية.

كان للجزائر كذلك علاقات اقتصادية مع العديد من الدول الأوروبية بحسب ما تقتضيه الحاجة والمصلحة، وقد كانت المتحكم الأساسي في العلاقة التجارية بينها وبين فرنسا فيما يخص مادة القمح، حتى أن هذه الأخيرة اضطرت إلى تغيير مجالات علاقاتها مع الجزائر على الأساس الذي يحفظ استمرار العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وكلفوا قنصل فرنسا في الجزائر بذلك، الذي كان حذرا في التعامل مع داي الجزائر ومتخوفا من حدوث أي توتر في العلاقات قد يكلفه قطعها مع الجزائر، ويكلف فرنسا خسائر كبيرة خاصة في مرحلة الثورة الفرنسية[3].

علاوة على ذلك، فقد جاءت السياسة الخارجية المتبعة في الإيالة التونسية خلال القرن التاسع عشر لتقوية علاقاتها الخارجية، وكانت مبنية على ركائز متعددة تعزز في مجملها مكانة تونس المتوسطية وتنوع علاقاتها، فلم تغلِّب الطابع السياسي على بقية المجالات، وإنما حنكة حكامها جعلتهم يحدثون توازن في فحوى علاقاتهم، فمثلما جمعتهم معاهدات سياسية مع العديد من الدول الأوروبية؛ كان لهم تنسيق وتعاون عسكري تعزيزا لقدرتهم الدفاعية[4].

وقد طورت إيالة تونس من علاقاتها مع هذه الدول إلى درجة أنها أصبحت تقلدهم في طريقة الحكم وإصلاح مؤسسات الدولة، ودليل هذا أن جوهر الإصلاحات التي شهدتها تونس خلال القرن التاسع عشر كان غربي، ورغم تفسير لجنة من العلماء والفقهاء لما جاء في بعض البنود الخاصة بإصلاح الإيالة التونسية -التي سنتطرق لها بالتفصيل في الفصل الرابع-، إلا أن محمد باي طلب في إحدى رسائله سنة 1284هـ/1857م المساعدة من إنجلترا لتطبيق تلك الإصلاحات في تونس، فنظرا لتطور العلاقات لم يعد يرتبط أمرها بمجرد معاهدات تحكم البلدين، بل أراد الباي إشراكهم حتى في كيفية إدارة إيالته[5].

---

[1] **أ. و. ت**، س. ت، ص.187، م.1080، و.35.

[2] **أ. و. ت**، س. ت، ص.187، م.1080، و.38.

[3] جمال قنان، **العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790-1830**، منشورات متحف المجاهد، الجزائر، 2005، ص-ص.238-239.

[4] **أ. و. ت**، س. ت، ص.181، م.1002، و.7.

[5] **أ. و. ت**، س. ت، ص.118، م.403، و.19.

2- عدم امتثال حكام الإيالات المغاربية لتدخل السلطان في علاقاتهم الخارجية:

كان للدولة العثمانية سيطرة واسعة على الإيالات المغاربية حتى القرن الثامن عشر، وخير دليل على ذلك هو محاولات تدخلها في السياسة الخارجية لهاته الإيالات وتسييرها وفق ما يخدم السياسة العامة للدولة -مثلما رأينا في الفصل السابق-، غير أنه لو قابلنا تدخلات السلطان تلك بردود مختلف حكامه بالإيالات المغاربية الثلاث نجدها تختلف حد التناقض فلم تلق جل تدخلاته القبول من طرفهم، بل يتم تطبيق ما يحلوا لهم وما يخدم مصلحة الإيالة، ومثال ذلك ما قام به باي تونس أحمد باشا عندما رفض استقبال قنصل النمسا لتأدية مهامه في تونس، وذلك لعدم تقيده بالتقاليد السياسية المعتمدة في هذا الشأن، حيث أن تعيين أي قنصل أجنبي في الإيالة لا يتم إلا بترخيص من صاحب بلده، وهذا ما لم يلتزم به هذا القنصل، واكتفى بتفويض من الدولة العثمانية لمزاولة مهامه هذه، غير أن الباي رفض قرار الدولة العثمانية هذا لعدم تماشيه والسياسة العامة للإيالة[1]، وهذا ما يجعلنا نستنتج أن حكام هاته الإيالات يقدمون المصلحة المحلية على متطلبات السلطان.

يبدو أن الدولة العثمانية لم تعد تتصرف مع الإيالات المغاربية بنفس الحزم والحدة التي كانت منذ البداية، ويتضح ذلك من خلال المراسلات بين الباب العالي والقائمين على الإيالة، ففي الفرمان الذي بعث به السلطان العثماني لباي تونس سنة 1207هـ/1792م، ليعرض عليه بعض تعليماته على مستوى السياسة الخارجية والتعامل مع الدول التي تجمعها معاهدات مع الدولة العثمانية، حيث يصر ويكرر على احترام فحوى فرمانه والمتمثل في حماية السفن التجارية النمساوية المارة على الموانئ التونسية وعدم التعرض لها، ولقد أعاد طلبه هذا لأكثر من مرة في مواطن عدة من هذا الفرمان، مع الإشادة بنيل رضاه ما إن طبق الباي تلك التعليمات، كما حذره في حال مخالفتها[2]. وإلحاح السلطان بهذا الشكل على الباي وكثرة تحذيره وتحديده لطريقة العمل وضرورة الالتزام، يوحي بعدم ثقته في الطرف التونسي بالشكل اللازم، أو ربما سبق وأن خالف البايات قرارته وطبقوا ما يخدم مصالحهم عملا منهم بمبدأ الاستقلالية، لذلك كان إصراره هذه المرة بهذا الشكل.

وقاد كان لحكام طرابلس الغرب نفس سياسة باقي حكام الإيالات المغاربية في التعامل مع الأحكام والأوامر السلطانية، إذ أنهم لا يلتزمون بها في الغالب؛ ومثال ذلك ما قام به يوسف باشا ما أرسل له السلطان فرمان التزكية سنة 1792، حيث أمره باحترام المعاهدة التي تجمع الدولة العثمانية بروسيا وعدم

---

[1] أحمد بن أبي الضياف، **المصدر السابق**، ج.4، ص-ص.83-84.

[2] **أ. و. ت**، س. ت، ص.220، م.340، و.7.

التعرض لسفنها في المتوسط، ورغم استلام يوسف باشا لهذا الفرمان إلا أنه لم يلتزم به، إذ لم يمر أشهر عن لك حتى سيطر بحارة طرابلس على سفينة روسية وأسروا من كان بها[1].

وهذا ما جعل الدولة العثمانية تتبنى سياسة التفاوض المشروط مع حكام الإيالات المغاربية، فعند لجوئهم لطلب المساعدات من السلطان؛ لا يتردد في ذلك، مقابل الزامهم باتباع السياسة الخارجية للدولة العثمانية، ومثال هذا أن السلطان وافق على طلب المؤسسة العسكرية لإيالتي الجزائر وتونس سنة 1206هـ/1792م والمتمثل في تزويدهم بالسفن الحربية، شريطة أن يتعهدوا لزاما -ويحفظ ذلك في مستندات رسمية- بما تقره المعاهدات المبرمة بين السلطان ودولتي روسيا والنمسا[2]، وذلك نتيجة عدم استجابة حكام الإيالات المغاربية لقرارات السلطان، فالتجأ إلى هذه السياسة لمحاولة الحد من استقلاليتهم وربطهم بالدولة العثمانية عن طريق اخضاعهم لأحكامه وسياساته.

اتخاذ الدولة العثمانية مثل هذا القرار الذي يقضي بإعادة ترتيب علاقاتها مع الإيالات المغاربية من احترام أحكامها وإطاعتها بحذافيرها والالتزام بعلاقاتها الخارجية في أدق تفاصيلها وجعلها منطلق سياسة الإيالات الخارجية، وتسيير شؤون الإيالات المغاربية عامة على مبدأ تبعيتها المطلقة والدائمة للباب العالي[3]، ما هي إلا ردة فعل مبنية على السياسة التي أصبح يتبعها حكام الإيالات المغاربية في إدارة إيالاتهم على المستوين الداخلي والخارجي، وإدراكها التام بتصرفهم فيها بنوع من الاستقلالية التي باتت تهدد واقع الحكم العثماني في الحوض الغربي للمتوسط، فالأمر لم يعد يتعلق بعدم الالتزام بأحكام السلطان وقرارته فحسب، بل حتى أنهم كانوا يديرون علاقاتهم الخارجية من منظور السلطة المستقلة دون استشارة الباب العالي.

وما وجب أن ننوه له هنا، أن هذا ما وقع مع حكام إيالة الجزائر الذين غالبا ما يعارضون مطالب السلطان لعدم تماشيها ومصالحهم، فقد كان للداي علي باشا بوصباع (1754-1766)[4] عداء صريح مع ملك نابولي وكان هناك أسرى بين الطرفين، وقد تمكن البعض منهم من الفرار من نابولي رفقة بعض

---

[1] عمر علي بن اسماعيل، **المرجع السابق**، ص-ص.84-85.

[2] **أ. و. ج**، خ. هـ، ر. ع.4، ر. و.54845، ت.1206هـ.

[3] **المصدر نفسه**.

[4] علي بوصباع: هو أحد دايات الجزائر، تولى حكم الإيالة سنة 1754، وكان قبل ذلك كغيره ممن يعتلون العرش يشغل منصب خوجة الخيل، كان من الدايات الذين سعوا إلى خدمة الإيالة والنهوض بها إلى أن وافته المنية سنة 1766. ينظر: خيرة بن بلة، "حكام الجزائر في العهد العثماني من خلال الكتابات الأثرية"، **مجلة الدراسات الأثرية**، مج.11، ع.2، ديسمبر 2013، جامعة الجزائر 2، ص.38.

النصارى، ولما علم ملك نابولي بذلك قدَّم شكواه للباب العالي، على اعتبار أن الجزائر إيالة عثمانية، غير أن الواقع كان مغاير فالداي عارض أوامره وطبق ما رآه مناسب لمصلحته[1]، ومثلما كان ولاة الجزائر يرفضون العمل بأوامر السلطان العثماني[2]، نجد أن تدخلات هذا الأخير قلَّت منذ بداية النصف الثاني من القرن السابع عشر مقارنة بالفترة السابقة لها[3].

خاصة وأن تعامل الحكام مع فرمانات السلطان لم تعد كالسابق، إذ نجد أنه أرسل أكثر من فرمان في السنة الواحدة[4]، يحذر فيه داي الجزائر من عدم التعرض لقنصليتي السويد وهولندا بالإيالة التونسية وذلك لطيب علاقة الباب العالي بهما، غير أن ذلك لم يلق أي صدى وتكرار الإرسالية خير دليل على ذلك، فمعارضة الداي الذي يمثل أعلى سلطة بالإيالة والذي من مهامه التحكم التام بمن يتبعه من جيش ورجال دولة يوحي برغبته في الانفصال بقراراته عن السلطة المركزية، فقد كان بإمكانه منعهم من القيام بهذه التصرفات خاصة وأنه لم يمض سوى أشهر قليل بين فرمانات السلطان، وتأكيده في كل مرة على ضرورة إعلام مختلف رجال الدولة والعساكر بأوامره هذه والعمل بها دون تجاوز[5].

وقد أصبحت إيالة الجزائر في نظر السلطان العثماني مثال للعصيان وعد الالتزام بالأوامر السلطانية، ففي الرسالة التي بعث إلى يوسف باشا طرابلس الغرب سنة 1797 حذره فيها على أن لا يكون مثل الجزائر التي تدير شؤون علاقتها الخارجية من سلم وحرب دون الرجوع للسلطان أو حتى الامتثال لمطالبه، أذ أن السلطان كان على دراية تامة بتجاهل حكام هاته الإيالات لأوامره في الكثير من الأحيان وأنها سياسة عامة تميزوا بها في إدارتها[6].

---

[1] أحمد الشريف الزهار، **المصدر السابق**، ص.16.

[2] والحقيقة أن دايات الجزائر لم يكتفوا فقط بعدم الامتثال لأوامر الباب العالي والاستجابة لها، بل في الكثير من الأحيان ما كانوا يراسلون السلطان ويعلمونه بحرية تصرفهم في شأن إيالتهم بما يخدم مصالحها وأن علاقاتهم الخارجية مبنية على مصلحة الإيالة لا مصلحة الدولة العثمانية وهذا ما قام به الداي حسن سنة 1793. ينظر: عبد القادر كركار، **المعالم الجيو-سياسية للجزائر العثمانية في محيطها المغاربي**، ندوة تاريخية حول طبيعة التواجد العثماني بالجزائر وانعكاساته على بلاد المغرب، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الوادي، 2025، ص-ص.49-50.

[3] منور المروش، **المرجع السابق**، ص.187.

[4] أول فرمان أرسله السلطان بشأن عدم تعرض إنكشارية الجزائر لقنصلية هولندا بتونس كان في منتصف شهر فيفري 1757، أما الإرسالية الثانية والمتعلقة بقنصلية السويد فقد كانت في شهر أوت من نفس السنة. ينظر: **و. أ. م. و. ج**، مج.3190، م.1، و.4، 5.

[5] **و. أ. م. و. ج**، مج.3190، م.1، و.4.

[6] عمر علي بن إسماعيل، **المرجع السابق**، ص.85.

وقد كانت الإيالات المغاربية تسعى إلى ترتيب علاقاتها الخارجية عن طريق مبعوثين ديبلوماسيين تولى البعض منهم مهمة السفير الممثل للإيالة لدى الدول الصديقة، وهذا ما قام به أحد بايات الإيالة التونسية، إذ عين قناصل له بمالطا وعدد من الدول الأوروبية للتنسيق في تسيير علاقاتهم، غير أن الدولة العثمانية كانت رافضة لذلك بحجة أن تونس إيالة عثمانية وأن إدارة علاقتها الخارجية من مهام قناصل هذه الأخير بصفتها تابعة لها وتشكل دولة موحدة بشكل عام[1]، غير أنه إذا اطلعنا على عدد من المراسلات أو تتبعنا سير العلاقات الخارجية للإيالة التونسية لوجدنا أن حكامها استمروا في تعيين وإرسال عدد من المبعوثين الممثلين لها في الدول الأجنبية عملا بما تقره سياسة الإيالة الخارجية، ولم يقتصر ذلك على تونس فقط[2]، بل حتى طرابلس الغرب[3] وإيالة الجزائر كانت ترسل ممثلين عنها في الدول الأوروبية وفق المعاهدات التي تبرمها مع تلك الدول[4].

والمعمول به في إطار تسيير العلاقات بين مختلف الإيالات المغاربية والباب العالي، أن هذا الأخير أو أحد الولاة المغاربة فور بعثه برسالة يرد الطرف الآخر بتأكيد وصولها، كإجراء وظيفي لتسهيل وتنسيق التواصل بين هاته الأطراف وإضفاء نوع من الدقة على طريقة عملهم في ظل بعد المسافة، غير أن بعض بايات الإيالة التونسية كانوا لا يردون على وصول بعض التحريرات السلطانية إليهم والتي تفسر على أكثر من وجه، فربما يكون هناك رفض لمحتوى قراراتها، أم أنها لم تصلهم ولم يطلعوا عليها، أو أنها حركة تشير إلى التقليل من شأن مرسلها -السلطان أو أحد وزرائه- في نظر الباي، ومهما كان تفسيرها فإنها لا تعبر إلا عن رغبة الباي في الاستقلال برأيه في إدارة شؤون إيالته دون تدخل أي طرف، وهذا ما فهمه السلطان من حركة الباي، ودليل ذلك وارد في الرسالة التي بعث بها أحد وزرائه والتي جاء

[1] **أ. و. ت**، س، ت، ص.220، م.348، و.34.

[2] والجدير بالتساؤل هنا، لماذا سمح السلطان بتعيين الدول الأجنبية لقناصلها بمختلف الإيالات العثمانية رغم وجود قناصل لهم بعاصمة الدولة العثمانية؟ أليس ما ينطبق على هاته الإيالات ينطبق على الدول الأجنبية؟ فما دامها تابعة للدولة العثمانية يكتفي بإدارة شأنها الخارجي قنصل واحد يعين في عاصمة السلطة المركزية؟ أم أن الدول الأجنبية تتعامل مع هاته الإيالات على أنها كيان سياسي قائم بحد ذاته؟

[3] شارل فيرو، **المصدر السابق**، ص.309.

[4] نعيمة رحماني، **الأنساق المضمرة في الخطاب الخاص بالجزائر العثمانية، موجز دائرة المعارف الإسلامية والموسوعة الإسلامية، بالتركية أنموذجا دراسة نقدية من 1512 إلى 1830**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم، تاريخ حديث ومعاصر، جامعة تلمسان، 2020-2021، ص.242.

فيها: "إنه من المستحسن والمناسب أن... تعرضوا إخلاصكم... وتبينوا له المودة في تحريراتكم... ذريعة في إبراز الإخلاص والعبودية"[1].

وبالعودة للحديث عن عدم التزام الحكام بأوامر السلطان، نجده يشير في مكتوب آخر اعتراض إحدى سفن أوجاق جزائر الغرب قبطان من إمارة دوبرة بنديك في رحلته بالحوض الغربي للمتوسط سنة 1172هـ/1759م، وأخذهم السفينة وما بها بضائع ورعايا رغم إظهاره للمكتوب العثماني الذي يقر بحمايته في الأقاليم الواقعة تحت سلطتها[2]، ومن خلال ما أورده السلطان في فرمانه هذا يتضح جليا أن البحارة والحكام على مستوى الإيالة يتصرفون من باب المصلحة الشخصية دون العمل بما يقره الباب العالي، فرغم اطلاعهم على الوثيقة المبرمة بين الباب العالي وإمارة دوبرة بنديك حول ضرورة حماية تنقلها في المتوسط، إلا أنهم لم يعملوا بها وعاملوا السفينة وأصحابها بمبدأ مستقل كليا عن الدولة العثمانية.

وعلى هذا النحو سار الكثير من دايات الجزائر، إذ انفردوا بإدارة السياسة الخارجية للإيالة وأصبحوا هم المتحكمين في تحديد سير علاقاتهم بمختلف الدول الأجنبية، ودليل ذلك أنه لما طلب منهم السلطان العثماني إعلان الحرب على فرنسا سنة 1798، رفض الداي هذا القرار بحجة أنه لا يخدم مصلحة الإيالة، فقد عمد حكام الإيالات المغاربية بهذا الشكل على خوصصة سياستهم الخارجية بالشكل الذي يخدمهم رافضين بذلك العمل في النسق السياسي العثماني الذي يعمل بشكل مركب ومشترك على تقديم وخدمة مصلحة الدولة عامة لا أطرافها[3].

علاوة على ذلك فقد عملوا على تطبيق هذه السياسة التي تقدم خدمة الإيالة على أي مصلحة كانت، ومن بين مظاهرها أنهم يعترضون العديد من السفن الأوروبية في الحوض الغربي للمتوسط؛ فيغنمون ما بها من بضائع ويأسرون من عليها من رعايا دون العودة في ذلك إلى الدولة العثمانية أو الاطلاع على نصوص معاهداتها الدولية، والذي يعد تعبيرا صريحا على رغبتهم في الانفراد بحكم هاته الإيالات، ومثال ذلك ما قام به بحارة الإيالة مع سفن دولة الفلامنك سنة 1792، حيث سيطروا على نحو عشرين سفينة، ثم أعادوا نفس الكرّة في السنة المقبلة واستلوا على ما كان بها من بضائع[4].

---

[1] **أ. و. ت**، س. ت، ص.222، م366، و.24.

[2] **و. أ. م. و. ج**، مج.3190، م.1، و.8.

[3] أرزقي شويتام، **المرجع السابق**، ص.139.

[4] أحمد الشريف الزهار، **المصدر السابق**، ص-ص.65-66

والحقيقة أن هذه الأعمال التي كان يقوم بها دايات الجزائر وبحارتها ما هي إلا ردة فعل –في العديد من المرات– عما كان يقوم به الطرف الأجنبي، إذ سجلت المصادر تعرض العديد من السفن الجزائرية في الحوض المتوسطي للقرصنة من طرف بعض الدول الأوروبية؛ فينهب ما بها ويُقتل من عليها، ومثال هذا اعتراض الفرنسيين لسفينة جزائرية قادمة من إسبانية سنة 1756[1]، وبالتالي فإن رد بحارة الجزائر يكون بالمثل وعلى وجه الاستعجال لإثبات مكانتهم المتوسطية، وهذا ما يتعارض ومطالب السلطان التي لا تتماشى ومقتضى السياسة الخارجية للإيالة في العديد من الأحيان.

في الواقع، أسهمت مخرجات هذه العمليات البحرية في تعزيز اقتصاد الإيالة، فنظرا لحجم البضائع المحصل عليها كغنيمة من سفن الفلامنك وحدها، شهدت أسواق الإيالة انخفاض ملحوظ في أسعارها وأصبحت متاحة للجميع[2]، ولعل هذه واحدة من الأسباب التي جعلت حكام الإيالة والبحارة التابعين لها يرفضون الاستجابة لأوامر السلطان المتعلقة بعدم اعتراض السفن الأجنبية التي تربطها معاهدات صلح مع الباب العالي.

وفي إطار الحديث عن المعاهدات، تشير الدراسات إلى أن الجزائر عقدت بدورها معاهدات كثيرة من هذا النوع مع الدول الأجنبية في إطار تنفيذ سياستها الخارجية، فما محل هذه المعاهدات، وكيف سيسير حكامها علاقاتهم المتوترة مع بعض الدول الأجنبية، إن التزموا بما تقره معاهدات الدولة العثمانية حصرا، فوجود علاقات خارجية للإيالة بمعزل عن الدولة العثمانية، سيقيدها حتما بأسس وروابط تختلف عن تلك المؤسسة لعلاقات الباب العالي الخارجية، وإلا فما كان على حكام الجزائر سوى الالتزام من البداية نفس منحى الدولة العثمانية في سياستها وعلاقاتها الخارجية، وإن بدى ذلك مستحيلا لانعدام القرب المجالي، فمعطيات ومجريات الحوض الغربي للمتوسط تؤطر لعلاقات محددة ومع دول معينة تختلف بالتأكيد في ذلك عن خصوصية موقع عاصمة الدولة العثمانية، فللمجال دور جوهري في ربط تحديد العلاقات الدولية.

ويبدو أن جميع الإيالات المغاربية كانت على استراتيجية واحدة فيما يخص علاقاتها الخارجية وتعاملها مع الدولة العثمانية، إذ كثيرا ما أرسل السلطان فرمانات لحكامها يحذرهم من التعرض لسفن الدول الحليفة له، غير أن ذلك لم يجد نفع فقد استمر البحارة في نشاطهم البحري، ودليل ذلك الفرمان الذي أرسله السلطان مصطفى الثالث إلى الداي علي باشا في 1175هـ/1762م، يكرر لهم ما ورد في

[1] Eugène Plantet, **Op. Cit**, p.227.

[2] أحمد الشريف الزهار، **المصدر السابق**، ص.66.

المراسلة السابقة نتيجة استلائهم مجددا على سفن إمارة دورة بنديك، وألزمهم بضرورة حماية سفنهم وتجارتهم، موجها خطابه ذلك لحكام الإيالات الثلاث[1]، وقد تعددت مراسلات السلاطين بهذا الشأن إذ لا تكاد تمر سنة من دون ذلك[2].

ليس هذا فحسب، بل كان سلاطين الدولة العثمانية يراسلون حكام الإيالات المغاربية أيام حروبهم، ويحذروهم من ارتكاب أي خطأ في علاقاتهم بالدول الأوربية قد تؤدي تطوراته إلى شن حروب هم في غنى عنها[3]، وهذا ما يوحي بعدم تحكم السلطان بهذه الإيالات وإدراكه بمدى عزم أصحابها على التصرف فيها بكل حرية جعله يخشى أي حركة قد تصدر منهم، فرغم رقابته التامة على المنطقة ومحاولة تحكمه فيها عن طريق تواتر الفرمانات المرسلة، إلا أنه بدى يدرك فعلا جدية حكامها في التصرف في شأن الإيالات بكل استقلالية[4].

ويبدو أن تجاوزات هؤلاء الحكام لم تقتصر على عدم امتثالهم بالأوامر السلطانية فقط، بل أصبحوا لا يهتمون حتى بردود فعل السلطان حيال مواقفهم من بعض القضايا الدولية المشتركة، ومثال ذلك التقارب الذي شهدته العلاقات الطرابلسية-الفرنسية على عهد يوسف باشا وفي تحضير فرنسا لحملتها على إيالة مصر، فرغم إدراك الباشا بموقف السلطان تجاه ذلك، إلا أنه استمر في عقد المعاهدات وتقديم المساعدات الاقتصادية للأسطول الفرنسي في مالطا تجهيزا لحملته[5]. ورغم مراسلة السلطان لحمودة باشا تونس بهذا حول هذه القضية ومطالبته بإلغاء كل معاهداته مع فرنسا والدخول في الحرب إلى جانب الأسطول العثماني، كان رد الباشا بالقبول شريطة عدم التعرض للسفن التجارية الفرنسة المشاركة في هذه الحرب لوجود معاهدات كثيرة بين الطرفين[6]، فعوض من الاستجابة لطلب السلطان؛ أصبح حكام الإيالات المغاربية يفوضونه في قرارته وكأنهم حلفاء له غير تابعين.

---

[1] **و. أ. م. و. ج**، مج.3190، م.1، و.10.

[2] **و. أ. م. و. ج**، مج.3190، م.1، و.15.

[3] **و. أ. م. و. ج**، مج.3190، م.1، و.16.

[4] الأمر الذي جعل السلطان يتعامل بدقة وحرص مع هذه الإيالات بشأن علاقاتها الخارجية، خاصة بعدما أبانت عن رغبتها في الانفراد بتسيير شؤونها بمعزل عن الدولة العثمانية، ما جعل هذه الأخيرة عن تسعى إلى ربطها بالسلطة المركزية وإعادتها إلى الوضع السابق، عن طريق إرسال الكثير من الفرمانات وتأطير علاقاتها الخارجية في أدق تفاصيلها. ينظر: **و. أ. م. و. ج**، مج.3190، م.1، و.24.

[5] محمد عبد الكريم الوافي، **يوسف باشا القرمانلي والحملة الفرنسية على مصر**، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، طرابلس، 1984، ص.229.

[6] أحمد بن أبي الضياف، **المصدر السابق**، ج.3، ص.32.

إن استمرار حكام وبحارة الإيالات المغاربية في ممارسة نشاطهم البحري بكل حرية، يدل ربما على الرغبة في إثبات انفصالهم عن الباب العالي، فلو تعامل حكامهم بحذر وصرامة مع فرمانات السلطان بهذا الخصوص، وطبقوها بمعاقبة كل من يتجاوز محتواها، وعززوا مراقبة مختلف تحركات السفن التابعة لأوجاقاتهم حتى لا يتكرر ذلك، لا كانوا في غنى عن مواجهة خطابات السلطان الصارمة.

ورغم التهديد الوارد مباشرة من السلطان في كل مرة، والذي يتعلق بأمن الإيالات المغاربية ولا سيما الجزائر، إلا أن بحارة الإيالة لم يستجيبوا له، بل استمروا في عملية السطو على مختلف السفن المارة بالحوض الغربي للمتوسط، واعترضوا أكثر من مرة السفن النمساوية وأسروا من كان بها من قباطنة، وهذا دليل واضح على عدم الأخذ بالأوامر السلطانية ولا الاكتراث حتى بالعقوبات المترتبة عن تصرفاتهم، والتي لم يتردد السلطان في فرضها عليهم، والمتمثلة أساس في قطع التجنيد عن الجزائر، بموجب الفرمان الذي أُرسل إلى الداي عمر باشا سنة 1816[1].

في المقابل كان يتدخل بعض دايات الجزائر لتوفير الحماية لبعض السفن الأوروبية المارة بالحوض الغربي للمتوسط، وهذا ما توضحه الوثيقة رقم 404 في الملف الأول من المجموعة 3190 والمؤرخة في الفاتح من ربيع الأول 1182هـ/15 جويلية 1768م، وهي عبارة عن إذن بالعبور مرخص من الداي لأحد مبعوثي البابا ومن معه من أسرى حتى يوفر له الأمن ولا يعترضه بحارة الدول والإيالات المجاورة[2].

وما يمكن فهمه من سياسة الداي هذه، أن له سلطة مباشرة على الجانب البحري وكلمته مسموعة حتى عند حكام الإيالات المجاورة له، فكيف إذا طلب ذلك من رياس الجزائريين؟ وهو ما يفسر بدوره عدم الأخذ بفرمانات السلطان التي كانت تبعث له بخصوص حماية بعض السفن الأوروبية التي لها معاهدة صلح مع الدولة العثمانية، فلو رغب في ذلك لكان قد أمر البحارة بفرض الحماية لها مثلما قام به مع البعض الآخر، أو أنه اكتفى فقط بعدم تعرضهم لها، غير أنه لم يقبل بذلك رغم المراسلات المتكررة من السلطان بهذا الخصوص.

وقد اتخذ بحارة الإيالات المغاربية سياسة حكامهم هذه حجة للتصرف بحرية مطلقة في البحار، ومثال هذا أن أحد رياس إيالة تونس كان راسيا بميناء جزيرة مورة سنة 1805، وطلب من أحد قادة سفن هذه الجزيرة التقرب نحوه لأمر ما، غير أن هذا الريس لم يستجب له حينها لانشغاله برسو سفينته، فأمر البحار التونسي بقتله متذرع بتأخره عليه، في حين أن سكان هذه الجزيرة هم تحت حماية الدولة العثمانية

[1] **و. أ. م. و. ج**، مج.3190، م.1، و.73.

[2] **و. أ. م. و. ج**، مج.3190، م.1، و.404.

بموجب معاهدات سابقة[1]، فمن المفترض أن تلتزم جميع الإيالات بما تقره معاهدات الباب العالي، بيد أن استقلالية القرار التي عمل بها حكام الإيالات المغاربية في تلك الفترة، قد طبعت سلوكيات وزرائهم ورياسهم[2]، فلم يعيروا الأحكام السلطانية أي قيمة.

والحقيقة أن حكام الإيالات المغاربية لم يكتفوا برفض قرارات السلطان المتعلقة بسياستهم الخارجية، بل هناك من رفض حتى تدخله في السياسة الداخلية للإيالة، ومثال هذا أحمد باي تونس الذي وصله سنة 1840 فرمان من السلان يدعوه فيه إلى تطبيق التنظيمات الخيرية المعتمدة في الدولة العثمانية، فكان رد هذا الباي فيه نوع الرفض إذ تحجج بأن الالتزام بالإصلاح آنذاك يحتاج وقت خاصة وأن خصوصية إسطنبول تختلف عن خصوصية الإيالة التونسية في العديد من الجوانب، ولم يلتزم بما طلبه منه السلطان[3]، فإذ رجحنا أن عدم التزامهم بالقرارات التي تخص العلاقات الخارجية يعود إلى اختلاف المجال المغاربي عن مركز الدولة العثمانية الذي يخضع لخصوصية لا يمكن تعميمها، لكن تطبيق الإصلاح هو سياسة عامة وكانت من متطلبات العصر آنذاك؛ فما السبب وراء رفضه هذا، خاصة وأن أحمد باي عُرف بميله للإصلاح ورغبته فيه!

أما حاكم طرابلس الغرب يوسف الفرمانلي فلم يكتف بمعارضة أوامر السلطان وفرماناته فقط، بل في الكثير من الأحيان ما كان يستصغرها، فلما قدم قنصل الدانمارك من إسطنبول سنة 1799 حاملا فرمان السلطان الذي يقضي بإرجاع بحارة طرابلس السفن الدانماركية لأصحابها، رفض الباي طلبه هذا وأخبره بأنه لا يخشى فرمانات السلطان وما هي إلا "قصاصات من الورق" يمكن الحصول علياه مقابل مبلغا من المال[4] –وربما يقصد هنا قيمة الهدايا التي يبعث بها لمركز الدزلو العثمانية–.

صحيح أن هناك الكثير من حكام الإيالات المغاربية الذين رفضوا تدخلات السلطان وأحكامه فيما يخص علاقاتهم الدولية ومع الدول الأوروبية على وجه الخصوص، وذلك لعدم تماشيها ومصالح الإيالة وكونهم يرون في علاقاتهم مع الدول الأوروبية؛ مواجهة لقوة إسلامية ضد نصرانية، فمن المنطقي أنهم سيفرضون مصلحتهم، لكن رفض تدخلات السلطان في الصراع القائم بين إيالة الجزائر وتونس –اللتان

---

[1] **أ. و. ج**، خ. ه، ر. ع.6، ر. و.7322، ت.1220هـ.

[2] وقد بدرت مثل هذه التصرفات من رياس إيالة الجزائر المقيمين في أحد المناطق التابعة للسلطة المركزية بإسطنبول – إسكدار–، حيث خالفوا قوانين المنطقة ولم يحترموا الأحكام السلطانية هناك واعتدوا على أحد منازل السكان هناك. ينظر: **أ. و. ج**، خ. ه، ر. ع.4، ر. و.11214، ت.1206هـ.

[3] أحمد بن أبي الضياف، **المصدر السابق**، ج.4، ص.38.

[4] عمر علي بن إسماعيل، **المرجع السابق**، ص.86.

تمثلان جزء من نفوذ دولته- وعدم الامتثال لفرماناته باعتباره يمثل السلطة المركزية، دليل واضح على إدارتهم لشؤون إيالتهم بكل استقلالية، فلو تعلق الأمر بعلاقة إحداهما مع دولة الأوروبية يمكن تبرير ردهم على أنهم الأدرى بمصلحة الإيالة وتفاعلاتها مع الأحداث الإقليمية، أما رفض تدخله في مناطق تعتبر جزء من دولته فهو دليل على رغبتهم في ترسيخ الاستقلال بين السلطة المركزية والأطراف التابعة لها -بلاد المغرب-[1].

وإذا كان ملوك الدول الأوروبية يستندون في حل نزاعاتهم مع مختلف الإيالات المغاربية على الباب العالي، فإن دايات الجزائر يتعاملون مع هذا النوع من النزاعات بمفردهم ومن دون تدخل السلطان، ومثال ذلك ما حدث مع بعض السفن الجزائرية التي كانت راسية بأحد الموانئ الفرنسية والتي تعرضت لاعتداء هناك، فكان رد الداي أن أسرى جميع الفرنسيين الموجودين بالجزائر من بينهم القنصل، ومن دون استشارة السلطان العثماني، فالدايات كانوا يتصرفون في الجزائر بما يحلوا لهم وما يخدم مصلحة الإيالة فقط[2].

وعند الحديث عن محاولات تدخل الدولة العثمانية في السياسة الخارجية للإيالات المغاربية، لا بد من الإشارة إلى أن حكام هاته الإيالات لم يكتفوا برفض هاته التدخلات فحسب، بل لم يحترموا حتى المعاهدات المبرمة بين الدول الأوروبية والدولة العثمانية التي كانت تمثل المركز القاعدي لسلطتهم، فرغم نظرة الباب العالي لهاته الإيالات على أنها كيان تابع لسلطته وتمارس مهامها في إطار نفوذه السياسي، غير أن قرارات حكام الإيالات المغاربية لم تعكس هذا التوجه ولم تدل على وجود أي نفوذ خارجي مفروض عليها، ودليل ذلك أنها لم تعمل بما تقره المعاهدات العثمانية-الأوروبية، واعترض بحارتها في المتوسط الكثير من السفن الأوروبية التي كانت على صلح مع الدولة العثمانية[3].

وقد مشّت كل الإيالات المغاربية مصالحها المحلية على متطلبات السياسة العثمانية، ومثال ذلك أن العديد من المراسلات العثمانية أكدت مرارا أن بحارة إيالة طرابلس الغرب هاجموا واستلوا على العديد من السفن التابعة لدولة النمسا التي تجمعها معاهدات صلح مع الدولة العثمانية[4]، ورغم أن قناصل هذه الدول قد سعت إلى التفاوض مع حكام الإيالات المغاربية من باب الصداقة التي كانت تجمعها مع

[1] **أ. و. ج**، خ. ه، ر. ع.8، ر. و.31210، ت.1231ه.

[2] أحمد الشريف الزهار، **المصدر السابق**، ص.18.

[3] عبد الجليل التميمي، "أسس العثمنة..."، **المرجع السابق**، ص.200.

[4] **أ. و. ج**، خ. ه، ر. ع.8، ر. و.31210، ت.1231ه.

الدولة العثمانية لكن ذلك لم يجد أي نفع[1]، وليس هذا فحسب، بل حتى تدخل الدولة العثمانية في الصراعات المحلية بين بعض الإيالات المغاربية قوبل بالرفض، ففي الصراع القائم بين إيالتي الجزائر وتونس بدايات القرن التاسع عشر، نجد أن باي تونس رفض الالتزام بما اقره السلطان حول ضرورة إحلال الصلح والعمل على اتحاد الإيالتين في إطار تبعيتهم للباب العالي[2].

يبدو أن هاته الإيالات قد سعت للعمل بمبدأ الاستقلالية الديبلوماسية، وسعت من خلال ذلك إلى تنويع علاقاتها مع العديد من الدول الأوروبية وخاصة فرنسا وانجلترا، إذ نجد أن تونس –على سبيل المثال– كانت توازن في علاقتها بهاتين الدولتين بعقد معاهدات متساوية بالشكل الذي يضمن لها استمرارية ود العلاقة ما دام ذلك يخدم المصلحة التونسية[3].

وقد كانت للجزائر علاقات خارجية واسعة وفي جميع المجالات، إلى درجة أن اعتماد نشاطهم التجاري على النقود الإسبانية فاق العملات المحلية العثمانية[4]، وهذا ما تؤكده الوثيقة مؤرخة أواخر شهر مارس 1825، والتي هي عبارة عن جرد لبعض السلع التي قدم بها أحد تجار ليفورنة إلى الإيالة، فبعد بيعها أخذ المبلغ المقدر لذلك بالعملة الإسبانية[5]، وهذا دليل على الانفتاح الخارجي للجزائر وعلى العديد من المجالات لاسيما الجانب الاقتصادي.

3- الصراعات المغاربية-الأوروبية:

أشار السلطان العثماني في إحدى فرماناته إلى قوة الإيالات المغاربية الثلاث وبتطبيقها لسياسات داخلية وخارجية خاصة بهم دون اللجوء إلى أي طرف كان، والأمر كذلك بخصوص صراعاتهم الخارجية فلو اتفقت واتحدت كل الدول الأوروبية ضدهم فلا يبالون بهم، ودليل ذلك أنه بعد اتفاق هذه الأخيرة فيما بينها على منع الجهاد البحري على الإيالات المغاربية في الحوض الغربي للمتوسط، وبلغت حكام هاته الإيالات بهذا القرار، إلا أن ذلك لم يجد نفع، بل استمروا في حث بحارتهم على مواصلة الجهاد[6]، معارضين كل من لا يتوافق ومصالحهم، وفي هذا إيحاء واضح على مدى تمرسهم واستعدادهم للدخول في حروب إذا اضطر الأمر ذلك، دون تردد أو خشية أي كان.

---

[1] **أ. و. ج**، خ. هـ، ر. ع.9، ر. و.22546، ت.1232هـ.

[2] **أ. و. ج**، خ. هـ، ر. ع.8، ر. و.31210، ت.1231هـ.

[3] المختار باي، **حسين بن علي**، تر: البشير بن سلامة، الأطلسية للنشر، تونس، 2009، ص.622.

[4] ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، **المرجع السابق**، ص.185.

[5] **و. أ. م. و. ج**، مج.3190، م.1، و.455.

[6] **أ. و. ج**، خ. هـ، ر. ع.9، ر. و.49039، ت.1235هـ.

وكثيرا ما كانوا يعلنون الحرب على الدول الأوروبية بأنفسهم ومن دون طلب الإذن والمساعدة من الباب العالي، ومثال ذلك أن أحمد القرمانلي أعلن الحرب على الدولة الفرنسية سنة 1728، ورغم عدم تكافئ القوى وأن الأسطول الفرنسي ضرب الإيالة الطرابلسية مدة ستة أيام، خلف على إثرها خسائر فادحة، إلا أن حاكم هذه الأخيرة أصر على الحرب[1]، ولم تكن المرة الأولى التي يكون فيها الطرف الطرابلسي هو المقرر والمعلن للحروب ضد العديد من الدول الأجنبية، ومثال هذا أن الباشا أمهل قنصل أمريكا سنة 1796 مدة أربعين يوم لتقديم الهدية القنصلية المتفق عليها قبل إعلان الحرب عليها[2].

كما دخل حكام إيالة الجزائر في العديد من الصراعات الخارجية مع مختلف الدول الأوروبية دون العودة للدولة العثمانية أو استشارة السلطان في هذا الشأن، ومثال ذلك أنه كان للداي علي بوصباع صراع مع ملك نابولي وأمر بالاستلاء على سفنه في المتوسط، فأخذ بحارته غنائمها وأسروا من كان بها، والأمثلة حول هذه الحروب كثيرة في الإيالات المغاربية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر[3]، ومعلوم أن حكام هاته الإيالات ما هم إلا ممثلين للسلطان والمؤسسة السياسية والعسكرية العثمانية ببلاد المغرب -مثلما ذكرنا في الفصلين السابقين-.

فمن المفروض أن تكون إدارتهم للسياسة الداخلية بما يتماشى والسياسة العامة للدولة العثمانية، وتكون سياسة الدولة العثمانية الخارجية هي مرجعيتهم الأساسية في بناء علاقاتهم مع الدول الأجنبية، فكيف يمكن أن نفسر إعلان حكام الإيالات المغاربية الحرب على الدول الأجنبية دون العودة للسلطان العثماني لهؤلاء الحكام إعلان الحروب مع الدول الأجنبية دون استشارة السلطان أو الاستناد له فيها؟ الجواب هنا يرجح أن تكون هذه خطوة مسبقة في سياسة حكم هؤلاء الولاة تمهد إلى توليتهم حكم الإيالات المغاربية بشكل مستقل عن الدولة العثمانية.

شهدت تونس هي الأخرى دخولها في صراعات مع العديد من الدول دون العودة للباب العالي، فرغم الخطط الأوروبية التي كانت تحاك ضد حمودة للسيطرة على تونس، إلا أنه لا يلتجأ للسلطان إلا اضطرارا ويقود المعارك لوحده مثل حربه مع البندقية سنة 1789، فرغم أنها استمرت لمدة شهر ؛ إلا أنه لم يستسلم حتى حقق النصر وفرض عليها الصلح مقابل غرامة مالية[4]، وعلى نهجه سار العديد من

[1] H. D. De Grammont, **correspondances des consuls d'Alger (1690-1742),** ed. Adolphe Jourdan, Alger, 1890, p.184.

[2] محمد حواش، **المرجع السابق**، ص.200.

[3] أحمد الشريف الزهار، **المصدر السابق**، ص.16.

[4] الهادي بن يونس بن محمد الإنكشاري، **الدولة الحسينية 1705-1855م**، وزارة الثقافة، تونس، 2016، ص-ص.23-24.

حكام الأسرة الحسينية فقد شن أحمد باي على سنتين متتاليتين (1832-1833) الحرب على كل من سردينيا ونابولي لوحده[1].

الأمر نفسه في الجزائر، إذ لم تقتصر صراعات داياتها الخارجية على حاكم بعينه، بل لا تكاد تخلو فترة حكم أي داي من دون دخوله في حروب خارجية وعلى أكثر من جبهة[2]، فعندما تولى محمد عثمان باشا حكم الجزائر أعلن الحرب على الدنمارك وألحق بهم خسائر كبيرة، كما دخل في صراع مع إسبانيا سنة 1775[3] بعد الحملات الجهادية المتكررة من طرف بحارة الجزائر على موانئها، والتي أدت إلى وقوع مواجهات مباشرة مع إسبانيا على السواحل الغربية لإيالة الجزائر التي اعتمدت على ما هو متوفر لديها من جند وعتاد محلي دون تدخل عثماني[4]؛ لا من ناحية تخطيط الاستراتيجية الحربية أو بإرسال المساعدات اللازمة، وتمكنوا من تحقيق نصر كبير على الحملة الإسبانية[5].

وما تجدر الإشارة إليه في هذا المضمار، أن للصراع الإسباني-المغاربي أثر عميق على المد العثماني إلى الحوض الغربي للمتوسط، غير أنه لما حاول الداي محمد عثمان باشا استرجاع مدينة وهران المحتلة من طرف الإسبان سنة 1791 وعلى أهمية هذه العملية، إلا أنها كانت بمجهودات محلية محضة ودون تدخل من الباب العالي[6]، فكيف يغيِّب السلطان من التدخل في مثل هذه الحملات الجهادية؟ ومهما كانت انشغالاته وبعده عن المنطقة إلا أنه كان لا بد من التدخل لإبراز السيادة العثمانية على

---

[1] محي الدين التبيني، **المرجع السابق**، ص-ص.210-211.

[2] وقد سجلت الكتابات التاريخية دخول الجزائر في صراعات متزامنة ومع العديد من الدول الأوروبية لأكثر من مرة، ففي سنة 1764 كانت علاقة الجزائر جد متوترة بكل من إسبانيا والبندقية، وأعلنت الحرب على كل من فرنسا ودويلة تسكانا. ينظر: عبد الجليل التميمي، "العلاقات الجزائرية-البندقية على ضوء أربع رسائل جديدة لدايات الجزائر إلى دوج البندقية خلال السنوات (1764-1782م)"، **المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية**، ع.40، ديسمبر 2009، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ص.11.

[3] تمكنت الجزائر من تحقيق النصر على إسبانيا في هذه المعركة وكان لذلك بعد إقليمي كبير، فتراجعت مكانة إسبانيا بعد أن كانت من أهم القوى الأوروبية، بينما زاد ذلك من شأن الإيالة في الحوض الغربي للمتوسط. ينظر: عبد الكريم طهير، "مساعي إسبانيا لمهادنة الجزائر تحليل لبنود معاهدة 1786 بين إسبانيا والجزائر في بعدها الإقليمي والدولي"، **صفحات من تاريخ الجزائر دراسة تاريخية**، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، 2020، ج.2، ص.93.

[4] ويمكننا أن نستثني بعض التدخلات التي قدمها حاكم الجوار -تونس والمغرب الأقصى- في شكل مساعدات حربية لمساندة إيالة الجزائر في حربها ضد الطرف الإسباني. ينظر: عبد الله العروي، **تاريخ المغرب محاولة في التركيب**، تر: ذوقان قرقوط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1977، ص.271.

[5] أحمد الشريف الزهار، **المصدر السابق**، ص-ص25-27.

[6] **المصدر نفسه**، ص.63.

الحوض الغربي في المتوسط ككل مرة، خاصة إذا علمنا أنه كثيرا ما كان يسير العلاقات المغاربية-الأوروبية بطلب من حكام إحدى دول هذه الأخيرة وفي أدق تفاصيلها، فكيف به أن يهمش الطرف العثماني في حملة تعد مسبباتها أحد أسس السياسة الجهادية للدولة العثمانية، فهل فعلا أصبح ينظر للإيالة المغاربية وبما فيها الجزائر بنظرة الاستقلالية وانفراد حكامها في السيطرة بها وعلى سياستها الداخلية والخارجية؟

ولم يكن ذلك الصراع الوحيد على مستوى الإيالة الذي شهد غياب الدولة العثمانية، ففي الهجوم الانجليزي على الجزائر سنة 1816[1]، قام بايات البيليكات بتنسيق محكم مع الداي في دار السلطان، وكانت بينهم الكثير من المراسلات، مثل تلك التي كانت بين حاكم وهران علي باي والداي عمر باشا، حول تنظيم عملية الدفاع بين محلتي الشرق والغرب دون ذكرهم للاستنجاد بالدولة العثمانية أو تدخلها في الأمر[2]، هذا ما يعكس أبرز مظاهر استقلالية الإيالة التي سعى دايات الجزائر إلى إثباتها من خلال إدارتهم لمثل هذا النوع من الحروب.

الأكيد أن قوة هذه الإيالات الحربية لا تضاهي القوة العثمانية ولا مجال حتى للمقارنة بينهم، غير أنهم كانوا يعتمدون جملة من الاستراتيجيات التي تساعدهم في حروبهم ضد الأعداء، إذ كان يخفي بحارة طرابلس الغرب أعلام مراكبهم ويستبدلونها بأعلام دول أخرى للتملص من الدول التي تجمعها علاقات متوترة بطرابلس، وقد مكنتهم حيلهم هذه من تحقيق العديد من الانتصارات في حروبهم ضد القوى الأوروبية بمعزل عن المساعدة العثمانية، كما أن للحاكم دور كبير في كسب الصراعات من عدمه، ففي الحرب التي شنتها الدانمارك على طرابلس سنة 1797 كانت تميل كفة النصر للطرف الدانماركي، غير أن تدخل يوسف باشا وتشجيعه للجند بالوعود المغرية مكنهم من الفوز فيها[3].

---

[1] علاوة على أن الدايات لم يشرك الدولة العثمانية في حروبهم ضد العديد من الدول الأوروبية، فقد كانوا هم السباقون كذلك في إعلان هذه الحروب، ومثال ذلك أن علاقة الداي بحاكم إنجلترا كانت جد متوترة سنة 1797 ما أدى به إلى توجيه تهديد صريح للإنجليز بإعلان الحرب عليهم إن لم يلتزم بما أقره بخصوص سير سفنهم في المتوسط. ينظر: محمد الأمين بوحلوفة، **إيالة الجزائر العثمانية ومملكة إنجلترا دراسة في العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من 1620 إلى 1827**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتور علوم في التاريخ والحضارة الإسلامية، جامعة وهران 1، 2018-2019، ص.193.

[2] **و. أ. م. و. ج**، مج.3190، م.1، و.72.

[3] أحمد سعدي الطويل، **المرجع السابق**، ص.217.

عرفت إيالة الجزائر خلال القرن الثامن عشر بفتحها جبهات صراع متعددة، فنجد أنها دخلت في حرب مع الجنويين سنة 1794 ثم نابولي، أما في سنة 1796 فقد كان لها حرب ضد البرتغال[1] وبعدها بفترة قصيرة أعلنت الحرب على أسطول الولايات المتحدة الأمريكية في المحيط الأطلسي[2]، وما يفسر هذه الاستراتيجية الحربية التي استعملتها الجزائر ضد دول قريبة منها جغرافيا وفي فترات متقاربة؛ أن لها من القوة ما يكفي لمواجهة تلك التحديات، فالجزائر قادرة على توجيه سياستها الخارجية والتحكم في علاقاتها بمختلف الدول هناك لِما لها من قوة بحرية وعسكرية منحتها نوع من الحرية في إدارة علاقتها الخارجية بما يخدمها، وهذا ما يعلل عدم التزامها بما تقره السياسة العثمانية وما يفرضهم عليهم السلطان في إطار علاقات دولته الخارجية، ولو كان وضع الجزائر لا يقوى على تحديد سياسة خارجية خاصة بها، فالأكيد أن داياتها سيعملون بأوامر السلطان في هذا الشأن ولا يعارضونه.

مثلما كانت علاقة الإيالات المغاربية ببعضها البعض تمر بفترات توتر وصراع[3]، كان حكامها يتحدون كذلك في الكثير من المرات في صراعاتها الخارجية وضد القوى الكبرى، كالحرب التي شنتها كل من تونس والجزائر على الولايات المتحدة الأمريكية، والتي قررت فرنسا أن تكون فيها طرف يدعو للتفاوض[4]، ورغم كل ذلك غير أننا لم نشهد تدخل الدولة العثمانية في ذلك[5]، فالأمر يتعلق بإثنين من إيالاتها، وحربهم هذه كانت ضد قوى تشارك الدولة العثمانية نفس المساعي؛ وهي التوسع نحو التنفُّذ وفرض ريادتها على العالم وبروزها كقوة منافسة[6]، حيث تعتبر حرب هذه القوى الأجنبية ضد الإيالات العثمانية تهديد مباشر للنفوذ العثماني بالحوض الغربي للمتوسط، غير أن هذه الأخيرة التزمت الحياد في ذلك، فهل فعلا أدرك السلطان العثماني انفصال هذه الإيالات عنه ما جعله في غنى عن التدخل

---

[1] أحمد الشريف الزهار، **المصدر السابق**، ص.66.

[2] أرزقي شويتام، **المرجع السابق**، ص.134

[3] الهادي بن يونس بن محمد الإنكشاري، **المرجع السابق**، ص.26.

[4] أرزقي شويتام، **المرجع السابق**، ص-ص.134-135.

[5] حقيقة أن الدولة العثمانية لم تتدخل في العديد من المواجهات التي قادها حكام إيالاتها المغاربية ضد القوى الأجنبية رغم علمها وتتبعها لحيثيات الصراع، ومثال ذلك أن علي باشا داي الجزائر قد فتح الصراع على أكثر من جبهة في آن واحد وضد قوى كبرى في الحوض الغربي للمتوسط لكن الباب العالي لم يحرك أي ساكن في ذلك. ينظر: **أ. و. ج**، خ. ه، ر. ع.9، ر. و.22546، ت.1232هـ.

[6] خاصة إذا علمنا أن كل قوة كانت تسعى إلى فرض سيطرتها على المنطقة بأي طريقة؛ حرب أو تحالف أو تفاوض، فالولايات المتحدة الأمريكية تتجه نحو التدخل في الإيالات العربية المشرقية عن طريق عقد معاهدات مع الجزائر وتونس كتمهيد لذلك، وفرنسا هي الأخرى كانت تسعى إلى منع أمريكا من ذلك حتى تنفرد كقوة منفردة بالمتوسط. ينظر: أرزقي شويتام، **المرجع السابق**، ص.135.

في شؤونها؟ فرغم كل ما تعانيه الدولة العثمانية ورغم انشغال حكامها، إلا أن هذا النوع من الحروب السيادية يستدعي التدخل الفعلي للباب العالي حفاظا على مد نفوذه، خاصة وأننا لاحظنا فيما سبق أن كل سلاطين آل عثمان حرصوا على تكييف كل السياسات مع ظروف الإيالات المغاربية فقط من أجل ضمان استمرار حكمهم هناك.

تجدر الإشارة إلى أن الدولة العثمانية لم تستطع حسم الصراعات القائمة بين إيالاتها في بلاد المغرب، ورغم كل محاولاتها إلا أن حكام الجزائر وتونس استمروا في الصراع الحدودي[1] الذي كثيرا ما شهد تدخل طرابلس الغرب، ورغم فرمانات السلطان وأوامره الموجهة لبلاد المغرب قصد تأصيل رابطة الوفاق بينهم ورغم إرساله للعديد من الرسل ليتولوا دور الوسيط في تلك الصراعات، وقد بلغ به الأمر حد معاقبتهم -في الكير من الأحيان-، إلا أن ذلك لم يجد نفع، واستمر عزم كل طرف في مواصلة الصراع وتحقيق مصالحه المحلية على حساب المصلحة العامة للدولة العثمانية[2].

في المقابل كان التحضير لصد الحصار الفرنسي على الجزائر بما هو متوفر من معدات حربية في الإيالة، وتم التخطيط لصده وتنظيم عمليات الدفاع على المستوى المحلي فقط، دون تدخل من الدولة العثمانية[3]، ففي مراسلة بعث بها إبراهيم آغا إلى الداي حسين، بعدما كان متمركز في سيدي فرج يترقب نزول أول القوات الفرنسية وذلك في 26 ذي الحجة 1245هـ/17 جوان 1830م، يخبره باستلام مرسوله

---

[1] الخلافات القائمة بين الجزائر وتونس لم تكن عبارة عن مناوشات أو مجرد توتر في العلاقات، وإنما كانت مواجهات يقودها أحد الطرفين بجيوشه ضد الآخر، ومثال ذلك هجوم حمودة باشا ومحاصرته لمدينة قسنطينة سنة 1807 والذي دام ثلاثون يوم وشهد تدخل داي الجزائر الذي حول مجريات الصراع لصالحه، وقد خلفت هذه الحرب خسائر كبيرة لكلا الطرفين، ورغم ذلك إلا أن نهايتها كانت بقرار محلي دون الالتزام بما يقره السلطان فيها، خاصة وأن أحداثها تؤثر على الحكم العثماني في حد ذاته ببلاد المغرب. ينظر: أحمد بن المبارك بن العطار، **تاريخ بلد قسنطينة**، تح: عبد الله حمادي، دار الفائز للطباعة والنشر، قسنطينة، 2011، ص-ص.119-122.

[2] إبراهيم السعداوي، "أسباب التوتر بين "أتراك" الجزائر وحكام تونس خلال العهد العثماني"، **المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية**، ع.37-38، ديسمبر 2008، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، ص.149.

[3] كل ما قامت به الدولة العثمانية هو الموافقة على توجيه سفينة واحدة إلى إيالة الجزائر سنة 1830 تلبية لطلب حسين داي المتكرر، فبعد حصار دام ثلاثة سنوات وبعد تأهب أجنبي كبير لغزو الجزائر، كان لا بد من تدخل السلطان من أول وهلة للدفاع على مد نفوذ بلده إلى الحوض الغربي للمتوسط، لكن ما قام به يوحي فعلا عن تخليه على المنطقة. ينظر: **أ. و. ج**، خ. هـ. ر. ع.12، ر. و.16237، ت.1245هـ.

المتعلق بطريقة تنظيم والاستعداد لهذه المواجهة، وبمدى التزامه بتعاليمه في تنظيم الجيش وتمركزه، رفقة الباي وخوجة الخيل ومختلف القياد والضباط، كما اطلعه بمدى استعداد الجميع لهذه المواجهة[1].

وفي رسالة أخرى بنفس التاريخ، أخبر إبراهيم آغا العرب الداي حسين باشا بوصول المؤن المرسلة من طرفه[2]، فحسب هذه المراسلات المتبادلة بين القوى المحلية والداي تؤكد على التحضير المحلي للحرب ضد قوة خارجية دون تدخل من الدولة العثمانية[3]، ولا متابعة لتطورات الصراع، وهذا دليل واضح على استقلالية الإيالة على المستوى الفعلي عن الدولة العثمانية، فكيف لمنطقة تابعة لسلطة مركزية تخوض لحصار ومعركة مطولة مدة ثلاث سنوات ضد دولة أوروبية كانت لها علاقات مباشرة مع الدولة العثمانية، دون تدخل ولا دعم من هذه الأخيرة بالشكل اللازم، فلو كانت هناك تبعية جزائرية فعلية للباب العالي لتدخل السلطان فالخطر يمس للطرفين، وفقدان إيالة الجزائر يعني فقدان الدولة العثمانية لجزء من أراضيها الحدودية في الناحية الغربية.

تؤكد الرسالة التي بعث بها داي الجزائر حسين باشا إلى الباب العالي بخصوص ما تعانيه الإيالة -بعد انقطاع عملية التجنيد من بلاد الأناضول[4]- عدم تدخل الدولة العثمانية في هذا الحصار[5]، ويتضح من خلالها كذلك أنه إذا كانت تصرفات الحكام بالجزائر توحي باستقلاليتهم أو برغبته في تحقيق ذلك، فتفسير عدم تدخل الدولة العثمانية في الشأن الجزائري على المستوى الخارجي، يوحي بدوره بتخليها عنها والتحقيق الفعلي لمبدأ الاستقلالية، ومن خلال ما اطلعنا عليه من وثائق أرشيف المكتبة الوطنية الجزائرية، وجدنا عدد منها حول قدوم السفن الانجليزية لمراقبة النزاع الجزائري-الفرنسي ودخول الطرفين في

---

[1] **و. أ. م. و. ج**، مج.3190، م.1، و.356.

[2] **و. أ. م. و. ج**، مج.3190، م.1، و.357.

[3] خاصة إذا علمان أن فرنسا قد أخبرت الدولة العثمانية برغبتها في مهاجمة الجزائر قبل حصار 1827، كما طلبت منها التدخل لتأديب الداي إثر ما فعله مع قنصلها بالإيالة، هذا ما يعني أن السلطان كان على دراية تامة بمستجدات الصراع بين الطرفين. ينظر: أحمد الجزائري، **كيف دخل الفرنسيون الجزائر وصف شاهد عيان**، تق: صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، 1962، ص.7.

[4] **و. أ. م. و. ج**، مج.3190، م.1، و.381.

[5] وبالفعل فبعدما حاصر الأسطول الفرنسي إيالة الجزائر، وبعد اجتماع الصدر الأعظم بمختلف الوزراء في إسطنبول لدراسة هذه المسألة، تقرر عدم التدخل في الصراع القائم بين الجزائر وفرنسا ولك لانشغالهم بالحرب اليونانية. ينظر: محمد زروال، **العلاقات الجزائرية-الفرنسية 1791-1830م**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009، ص.153.

مفاوضات عديدة[1]، لكن دون تدخل يشهد للباب العالي في ذلك، أو قيامه بأي موقف صريح دافع به عن إيالة الجزائر التي من المفروض تابعة للدولة العثمانية.

ثالثا: تأثير القناصل الأوروبيين في شؤون الإيالات المغاربية

كان للتأثير الغربي على الإيالات المغاربية المتمثل في قناصل الدول الأوروبية دور كبير في رسم بعض ملامح السياسة الداخلية والخارجية خاصة خلال القرن الثامن عشر ومنتصف القرن التاسع عشر، وذلك بتقرب هؤلاء القناصل من حكام الإيالات الثالث ومحاولة كسب ثقتهم، الأمر الذي فتح له باب التدخل في سياستهم عن طريق إبداء أراءهم التي أثرت بشكل كبير على قراراتهم، إلا أن أصبحت تمثل جوهرها، وقد بدى ذلك واضح خاصة على الإيالة التونسية التي غيّر فيها التأثير الأجنبي فحوى سياستها وحُققت بها مصالح الكثير من القوى الأوروبية بالإيالة خاصة فرنسا وانجلترا.

1- التدخل الغربي في السياسة الداخلية للإيالات المغاربية:

بدى التأثير الغربي واضحا على مختلف حكام الإيالات المغاربية ووزرائهم منذ القرن الثامن عشر، وانعكس ذلك على سياساتهم وطريقة تعاملهم مع مختلف القناصل والمبعوثين الأوروبيين إلى بلاد المغرب، إذ فتحوا لهم مجال الاستشارة والتدخل في تسيير شؤون الإيالات، والبعض منهم اتخذ من الأجانب كتاب خاصين بهم ولا يثق إلا فيهم، مثلما هو حال باي معسكر الذي طلب من موكله الحصول على أجنبي فرنسي الجنسية سنة 1779[2]، فرغم حساسية منصب كاتب الحاكم، إلا أن هذا الباي لا يمنحه إلا لشخص أجنبي جراء تعوده على ذلك[3]، وهذا ما يبرز بشكل جلي مدى تأثير الغرب على طبيعة تفكير الحكام في بلاد المغرب.

وهو ما برز كذلك في الإيالة التونسية، فقد فتح تأثير القناصل الأجانب على قرارات البايات الحسينيين الباب أمام الأجانب للسيطرة والاستحواذ على العديد من المناصب الحكومية بينما كان ذلك ممنوعا في وقت سابق، كما أصبح للرعايا الأجانب حقوق وحريات تكاد تتساوى مع حريات الأهالي

[1] **و. أ. م. و. ج**، مج.3190، م.1، و.384، و.385.

[2] دوفانت تيدنا، **الجزائر في أدبيات الرحلة والأسر خلال العهد العثماني (مذكرات تيدنا أنموذجا)**، تر: أحميدة عميراوي، دار الهدى، عين مليلة، 2003، ص، ص.45، 48-49.

[3] شهدت كذلك الإيالة التونسية اعتماد حكامها على العديد من العناصر الأجنبية ككتاب ومستشارين في تسيير شؤون الإيالة وذلك لعدم فاعلية العنصر المحلي في هذا المجال. ينظر: محي الدين التبيني، **المرجع السابق**، ص.78.

المحليين[1]، فما لم تتمكن الدول الغربية بتحقيقيه في هاته الإيالات من خلال المعاهدات؛ تمكنت منه من خلال تأثير بعض قناصلها.

وإن كان للحكام المغاربة دور فعالا في السماح لقناصل الدول الأجنبية بالتدخل في الشأن السياسي لإيالاتهم، فإن الدور الذي لعبه هؤلاء القناصل في التقرب من الحكام والاحتكاك بهم لم يقل شأنا عن ذلك[2]، إذ سعى كل من يعين جديدا في هذا المنصب إلى التقرب من الحاكم وكسب وده، وأكثر من اعتمد هذه السياسة هم قناصل فرنسا بمختلف الإيالات المغاربية، ولم يقف عند هذا الحد فقط، وإنما اتخذوا من تدخلاتهم تلك أداة للتجسس على أوضاع كل إيالة وما تصدره من قرارات وتملكه من عتاد[3]، ومراسلات بلدانهم بها عن طريق المراسلات الدورية تحتوي بمعلومات دقيقة حول ذلك [4].

وعلى النحو الذي استغل به قناصل الدول الأوروبية وخاصة الفرنسيين والإنجليز فرصة تقربهم من حكام الإيالات المغاربية في خدمة دولهم، استغلوها كذلك لخدمة مصالحهم الشخصية، فقد كان – على سبيل المثال– القنصل الإنجليزي بالجزائر هودسن Hudson (1720–1728) يمارس إلى جانب منصبه كقنصل التجارة، ونتيجة تقربه من الداي تمكن من الحصول على رخصة احتكر بها تصدير بعض المواد كمادة الزيت[5].

وقد تمكن هؤلاء القناصل الأجانب بتقربهم من حكام الإيالات المغاربية من التأثير على آرائهم، ومثال ذلك أن قنصل سردينيا في طرابلس الغرب المدعو بارودي، قد تقرب من يوسف باي وكسب ثقته، إلى درجة أن الباي صرح بإعجابه بشخصية القنصل وسياسته، والأكيد أن هؤلاء القناصل سيستغلون

---

[1] بولكير موسكاو، **سميلاسو في إفريقيا رحلة أمير ألماني إلى الإيالة التونسية في سنة 1835**، تر وتق: منير الفندري، المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات، تونس، 1989، ص.89.

[2] كان هناك تنافس كبير خلال القرن الثامن عشر بين مختلف القناصل الأجانب في الإيالات المغاربية من أجل من يتقرب أكثر من الداي ويكسب ثقته، وقد جاء في إحدى الدراسات أن قنصلا فرنسا وإنجلترا تسابقا في صعود سلم قصر الداي في أحد المناسبات من أجل الحصول على الأولوية في تهنأته، والحقيقة أن هذه الحادثة تبين جليا التنافس الكبير القائم بين القناصل من أجل التقرب أكثر من الحكام المغاربة لما في ذلك من منفعة وتحقيق للمصالح. ينظر: J. Bardoux, « la vie d'un consul auprès de la régence d'Alger », **la revue africaine**, n.319, 1924, Alger, p.266.

[3] إذ سجلت بعض الكتابات التاريخية تعاون قنصلي السويد بإيالتي الجزائر وتونس وتوجيه تدخلاتهم في سياسة الحكام المغاربة، من أجل جمع معلومات عنهم بالشكل الذي يخدم ويوجه السياسة الخارجية لدولتهما مع الإيالات المغاربية. ينظر: Mehdi Jerad, « le consul de Suède à Tunis, témoin et acteur de la fin de la guerre civile dans la régence de Tunis 1738-1740 », **revue Hespéris-Tamuda**, n.2, 2019, Rabat, p.153.

[4] H. D. De Grammont, correspondances…, **Op Cit,** p, p.1, 185.

[5] رحمونة بليل، **القناصل والقنصليات الأجنبية بالجزائر العثمانية من 1564–1830م**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2010–2011، ص–ص.133–134.

هذه الفرصة للتأثير على قرارات الباي وتحقيق مصالح دولهم بالإيالة، وخير مثال على ذلك أن هذا القنصل ذاته كان سببا في ضعف سلطة الباي يوسف بطرابلس[1].

ومثلما كان للقناصل الأوروبيين دخل واضح المعالم في سياسة حكام الإيالات المغاربية، كانوا كذاك أحد العناصر الفاعلة في الصراعات التنافسية القائمة حول الحكم داخل الإيالة الواحدة، ومثال ذلك أن علي باي تونس (1735-1756)[2] قد اعتمد في الحرب الباشية 1740 على قنصل السويد لنقل أخباره وخططه لحلفائه في الحرب، فلعب هذا القنصل دور الوسيط بينه وبين داي الجزائر الداعم لعلي باشا آنذاك، وهذا ما يعكس مدى تأثير هؤلاء القناصل على الحكام ويبين مكانتهم في المؤسسة السياسية المغاربية[3].

وفي الإطار ذاته فإن تدخل القناصل في الشأن الداخلي للإيالات المغاربية كان سريع وشهد تطورات عميقة، فلم يقتصر على مجرد منح رأي في بعض القضايا المحلية أو التي تخص رعاياهم أو حتى علاقة الإيالة مع دولهم[4]، بل أصبحوا يتدخلون حتى في المظاهر البروتوكولية لتولية الحكام[5]، وإذا قارنا تدخلاتهم هذه بالصلاحيات والمهام الممنوحة للقنصل في وظيفته، ندرك فعلا مدى تمادي تدخلهم في الشأن المحلي للإيالة وحكامها.

وقد تفاقمت تدخلاتهم هذه ووصلت إلى أبعد من ذلك، إذ أصبح للقناصل سلطة -في الكثير من الأحيان- على تحركات السفن المغاربية ونشاطها البحري، فقد رفع القنصل الإنجليزي بطرابلس شكوى ضد يوسف باشا إثر استلاء بحارة طرابلس على إحدى سفن بلاده سنة 1815، فأُرغم الباشا على دفع الغرامة التي فُرضت عليه وإرجاع السفينة لإنجلترا تجنبا للدخول في صراع معها، وفي نفس السنة أمر هذا القنصل بشنق بحارة مغربي استلا على سفينة إنجليزية ودخل بها ميناء طرابلس، ورغم اعتراض

---

[1] إيتوري روسي، ليبيا...، **المرجع السابق**، ص-ص.394-395.

[2] علي باي: هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي التركي، تولى قيادة الأمحال في عهد عمه حسين، دخل في صراع مع عمه على العرش وتمكن منه سنة 1735. محمد بن عثمان السنوسي، **المصدر السابق**، ص-ص.93-94.

[3] Mehdi Jerad, **Op. Cit,** p.152.

[4] حتى يتمكن القناصل من الحفاظ على بعض الصلاحيات التي تحصلوا عليها خلال القرن الثامن عشر بمختلف الإيالات المغاربية، كانوا دائمي الحرص على حفظ ود علاقاتهم بالحكام والاستمرار في التقرب منهم لحفظ صلاحياتهم. ينظر: H. D. De Grammont, correspondes…, **Op. Cit**, p.196

[5] **أ. و. ت**، س. ت، ص.224، م.402، و.46.

يوسف باشا على هذه الحادثة إلا أنه لم يستطع منعه، والحقيقة أن هذا خير دليل على مدى تدخل القناصل الأجانب في الشؤون الداخلية للإيالات المغاربية والتحكم في قرارات حكامها[1].

يبدو أن تأثيرات قناصل الدول الأوروبية لم تكن حصرا على حكام الإيالات المغاربية فحسب، بل حتى على بعض المؤسسات الداعمة للحكم والمؤطرة له، ولعل أبرزها مؤسسة الجيش، ففي الصراع المشترك بين الدولة العثمانية وإنجلترا ضد فرنسا والذي كانت فيه الجزائر مسرح حرب مؤيد للطرف الفرنسي، قام قنصل إنجلترا في الإيالة بتحريض الجيش الإنكشاري لاغتيال الداي جراء موقفه هذا، وكاد أن ينفَّذ الأمر لولا حنكة الداي[2]، وهذا ما يعكس خطورة التدخل الأجنبي في الشأن الداخلي المغاربي بالشكل الذي أصبح يهدد الأمن السياسي للإيالات ويؤثر على البنية الحاكمة في أهم ركائزها، فلم يعد الأمر يتعلق بعزل هذه الإيالات عن الدولة العثمانية، وإنما أصبح يؤثر على سير حكمها في حد ذاتهم.

لقد وصل تأثير القناصل في إيالة طرابلس إلى حد التدخل في الصراعات الداخلية والاحتجاج عليها، ففي إحدى التمردات التي قامت بها إحدى القبائل على الحكام القرمانليين، أجمع قناصل الدول الأوروبية بالإيالة على رفضهم لها، مهددين القائمين عليها بتدخل الدول الأوروبية حال استمرارها[3]، وهذا ما يعكس تمادي هؤلاء القناصل في تدخلهم بالإيالة إلى درجة تسييرها حتى أيام حدوث النزاعات الداخلية.

وتعتبر تدخلات قناصل الدول الأوروبية في الشأن المحلي بالإيالات المغاربية وقوة حججهم إحدى آليات تمرير مشروع التأثيرات الغربية إلى الحياة السياسية بالبلاد المغاربية -كما ذكرنا سابقا-، وتعتبر هذه الأخيرة هي الأداة المؤثرة على تقبل الحكام المغاربة لآراء وتدخلات القناصل في شأن الداخلي لإيالاتهم، فلما يطرح أحد القناصل رأيه أو موقفه على حاكم إحدى الإيالات ويغلب على رد هذا الأخير طابع التردد، فإن القنصل يسعى إلى تبرير موقفه ورأيه بما يقوله الحكام الأجانب في ذلك الموضوع، ومثال ذلك أن حسين باي تونس رفض استعمال أحد رعايا انجلترا بالإيالة نوع من عربات النقل الحديثة، بحجة أنها حكر على الباي وحاشيته فقط، فتدخل القنصل الإنجليزي بصفته المسؤول الأول عن رعيته وتمكن من إقناع الباي بحجة أن حاكم إنجلترا وحتى فرنسا يمنحون السكان هذا النوع من الحرية ومن دون تدخل[4]، فيصور له طبيعة الحكم الغربي على أنها الأصح ولا بد من الاقتداء بها.

---

[1] نيكولاي إيليتش بروشين، **تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين**، تر وتق: عماد حاتم، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 1999، ط.2، ص-ص.215-216.

[2] أرزقي شويتام، **المرجع السابق**، ص.139.

[3] رود لفوميكاكي، **المصدر السابق**، ص-ص.80-81.

[4] **أ. و. ت**، س. ت، ص.224، م.403، و.2.

وقد كان لهؤلاء القناصل تدخلات جوهرية في إحداث الحركة الإصلاحية بالإيالة التونسية خاصة قنصل فرنسا[1] الذي استمر في التأثير على فكر الباي وتوجيهه حتى تمكن من ذلك، ورغم أن تلك الإصلاحات لم تنل موافقة جميع رجال الدولة والوزراء في تونس، إلا أن القنصل الفرنسي ليون روش[2] تمكن من إقناع الباي بها ووقع تطبيقها، وقد جاء في رسالة بعث بها وزير الشؤون الخارجية الفرنسية لهذا القنصل يشيد فيها بمساهمته في إحداث هذه الإصلاحات كما طلب منه اخبار الباي باستحسان فرنسا لسياسته في هذا الشق، إذ كان على دراية تامة بمدى إعجابه بالدولة الفرنسية ومدى تأثير حكامها على قرارته[3]، وعليه فقد نستنتج من هذا أن تأثير القناصل على سياسة الحكام المغاربة هو مشروع دولة وليس سعي قنصل فقط، حتى تتمكن من عزلها عن الدولة العثمانية تمهيدا وتسهيلا للسيطرة عليها لاحقا.

والحقيقة أن انبهار بعض حكام الإيالات المغاربية بالدول الأوروبية جعلهم ينساقون وراء تقليدها بشكل مباشر، وكانت إشادة هذه الدول بسياسات الحكام المقلدة للغرب تشجعهم على المضي فيها، ودليل هذا أن محمد باي تونس راسل حاكم إنجلترا سنة 1857 ليعلمه بمدى سروره باستحسان هذه الأخيرة للإصلاحات المطبقة في تونس كما أخبره بتطورات حيثياتها وطلب منه مساعدته في تطبيقها[4]، فنجد أن تأثير الغرب على الباي واضح إلى درجة أنه كان يستعين بهم في كل ما يقوم به حتى ولو كان ذلك على حساب أراء وزرائه.

فقد كانت شخصية بعض حكام الإيالات المغاربية أحد المنافذ التي تمكَّن منها العديد من القناصل لتطبيق بعض السياسات المحلية التي تخدم مصالحهم ومصالح بلدانهم، ومثال هذا محمد باي تونس

---

[1] يبدو أن تأثير قناصل فرنسا على بايات الأسرة الحسينية بتونس كان باديا منذ تأسيس حكمهم مع حسين بن علي، فقد نال القنصل الفرنسي على عهده العديد من الامتيازات، ومن أبرزها أنه كان معفى من الأداء البروتوكولي المتمثل في تقبيل يد الباي والذي كان يقوم به الجميع عند ملاقاتهم -عدا العلماء والمفتون-. ينظر: أندري بيسونال، **الرحلة إلى تونس (1724)**، تح وتر: محمد العربي السنوسي، مركز النشر الجامعي، تونس، 2003، ص.29.

[2] ليون روش (1809-1901): فرنسي الأصل من مدينة غرونوبل، كان يُجيد اللغة العربية، وادَّعى الإسلام، تولى عدة مناصب سياسية، فكان مستشاراً للأمير عبد القادر في الجزائر، وقنصل فرنسا في كل من تونس وطنجة. يُنظر: ليون روش، اثنتان وثلاثون سنة في رحاب الإسلام، تر: محمد خير محمد البقاعي، جداول للنشر، الكويت، 2011، ص.14؛ يوسف مناصرية، **مهمة ليون روش في الجزائر والمغرب**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص.13، عبد الجليل التميمي، "دور المبشرين في نشر المسيحية بتونس 1830-1881"، **المجلة التاريخية المغاربية**، ع.3، تونس، 1975، ص.12.

[3] **أ. و. ت**، س. ت، ص.118، م.403، و.14.

[4] **أ. و. ت**، س. ت، ص.118، م.403، و.19.

الذي كان لا يحسن حتى الكتابة والقراءة وانشغل إلى جانب ضعف قراره بملذات الحياة[1]، فأصرفته عن أداء مهامه السياسية في الوقت الذي كانت فيه الإيالة في أمس الحاجة إلى ذلك لإصلاح البلاد بالشكل الذي يجنبها السير على نهج الجزائر أو طرابلس الغرب آنذاك[2]، وقد كان هذا الجو ملائم لتدخل قنصلي فرنسا ليون روش وانجلترا ريتشارد وود[3] في الشأن الداخلي للإيالة وتوجيه سياستها بما يخدم مصالحهم ومصالح رعاياهم بتونس، وكان من أهم نتائجه إعلان وثيقة عهد الأمان سنة 1857 كتأسيس رسمي للقانون الذي يحكم الإيالة ويتضمن حفظ حقوق الأجانب[4] بها ومصالح بعض الدول الأوروبية[5].

ولم يكن ذلك الوضع حكرا على الإيالة التونسية، بل نجد حتى حكام الجزائر قد اعتمدوا على العنصر الأجنبي في إدارة شؤون الإيالة، إذ جعلوا ماليتها في يد اليهود خلال القرن الثامن عشر بعدما كانت تدار وبحرص من طرف موظفين عثمانيين فقط، وتطورت هذه التدخلات بشكل سريع وغير معتاد، إلا أن تمكن اليهود من الظفر بمنصب الوساطة السياسية وأصبحوا كذلك مستشارين ووزراء في حكومة العديد من الدايات، ما سمح لهم بالمشاركة في سلطة صنع القرارات الخاصة بالجزائر آنذاك[6]، وفي تعيين حتى البايات، إذ أن بوشناق الذي كان مقرب من الداي مصطفى أحسن استغلال منصبه بالشكل الذي جعله يزكي من يرغب في مناصب جد حساسة بالإيالة خدمة لمصالحه، وعلى إثر ذلك عين مصطفى الوزناجي سنة 1795 باي على بايلك الشرق[7].

---

[1] توفيق بشروش، **الولي الصالح والأمير في البلاد التونسية النخب التونسية سلطة وولاء مساهمة في دراسة المجموعات المهيمنة 1782-1881**، دار سيناترا، تونس، 2013، ج.2، ص.777.

[2] عبد الله العروي، **مجمل تاريخ المغرب**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1999، ج.3، ص.135.

[3] ريتشارد وود (1806-1900): وُلد بالقسطنطينية، وبعد إكمال دراسته اشتغل ترجمانا للسفارة الانجليزية بالأستانة، ثم قنصلا بدمشق سنة 1841، ثم الوكيل السياسي والقنصل العام بتونس سنة 1855، ليتقاعد سنة 1879. ينظر: أحمد محمود السروجي، **العلاقات التونسية الفرنسية**، المكتبة الوطنية للنشر، بنغازي، 2009، ص.65، jean Ganiage, **Les Origines du Protectorat Français en Tunisie**, Ed. BERG, Paris, 1959, p.23.

[4] حُفظت حقوق الرعايا الأجانب بالإيالة التونسية بشكل محكم خلال القرن التاسع عشر إلى درجة أنه تم تأسيس محاكم خاصة بهم لحل نزاعاتهم. ينظر: أرنست بيليسي دي راينو، **وصف إيالة تونس**، تر: محمد العربي السنوسي، دار سيناترا، تونس، 2010، ص-ص.252-253.

[5] خليفة شاطر، **المرجع السابق**، ص-ص.545-546.

[6] حنيفي هلايلي، "الثورات الشعبية في الجزائر أواخر العهد العثماني كرد فعل على سياسة التهميش"، **مجلة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية**، ع.20، أفريل 2006، جامعة الأمير عبد القادر، ص.195.

[7] حنيفي هلايلي، **العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الإيالة 1815-1830**، دار الهدى، عين مليلة، 2007، ص-ص.53-54.

والحقيقة أن التأثير الأجنبي في الإيالات المغاربية، جعل حكامها يمنحون امتيازات وتسهيلات تجارية لمختلف اليهود الوافدين على هاته الإيالات وللعديد من تجار الدول الأجنبية على حساب سكان الإيالة ذاتها، فنجد أن نشاط اقتصاد التاجر الأجنبي داخلها يفوق في الكثير من المرات نشاط التاجر المحلي الذي يعتبر الأحق باستغلال ثروات بلده من أي طرف كان، غير أن تطور التأثيرات الغربية على الحكام جعلت الوضع يسير عكس المفترض[1]، وعليه فإن التأثير الأجنبي على حكام الإيالات المغاربية لم يقف عند الحد السياسي فقط، بل يبدو أنهم اتخذوا التدخل السياسي كتمهيد يسهل ويوسع من تدخلاتهم في المجالات الأخرى وعلى رأسها الاقتصاد.

2- التدخل الغربي في توجيه السياسة الخارجية للإيالات المغاربية:

مثلما أشرنا في السابق إلى أن القناصل أثروا على السياسة الداخلية للإيالات المغاربية؛ فقد فتح ذلك الباب لهم للتدخل في السياسة الخارجية، حيث كان تأثيرهم على قرارات هؤلاء الحكام واضح[2]، وذلك جراء تقربهم منهم، فكانت تلك آلية فتحت لهم باب للتدخل في سياسات هؤلاء الحكام والتأثير على قرارتهم، ومثال على ذلك تدخلات قنصلي فرنسا وانجلترا في سياسة باي تونس أحمد باشا، وقد وصل حد تدخلهم العلاقة بين للإيالة بمركز السلطة بإسطنبول، وقد كان الباي يستشيرهم بنفسه، فربما هذا ما وسَّع من تدخلاتهم تلك، فلما أرسل السلطان العثماني للباي أحمد فرمان سنة 1845، طلب هذا الأخير من هذين القنصلين مساعدتهما في محاولة تفسيره لما يقصده السلطان من ذلك الفرمان، كما كان لرأيهما أثر في توجيه قرار الباي[3]، والأكيد أن دخول طرف أجنبي في علاقة الدولة المركزية بالأطراف سيوسع من الهوة العلائقية بينهما ويصف إلى إحداها ضد الأخرى.

ومن مظاهر تدخل القناصل في العلاقة القائمة بين الباب العالي وحكام الإيالات المغاربية، تمكن القنصل الفرنسي في طرابلس الغرب من إقناع يوسف باشا بضرورة تموين الأسطول الفرنسي في مالطا تجهيزا لحملته على مصر، رغم أوامر السلطان القاضية بقطع الإيالة لجميع علاقتها بفرنسا[4]، فما السبب

---

[1] حنيفي هلايلي، "الثورات الشعبية في الجزائر..."، **المرجع السابق**، ص.189.

[2] ذكرت العديد من المصادر التي تطرقت إلى موضوع قناصل أوروبا بمختلف الإيالات المغاربية خلال القرن الثامن عشر مدى تأثيرهم على الحكام، وقد ورد في إحداها أن نفوذ أحد قناصل إنجلترا بتونس "توماس ريد" فاق نفوذ الباي في حد ذاته. ينظر: هاينريش بارت، **سبع رسائل مخطوطة لهاينريش بارت عن رحلته إلى تونس 1845-1846**، تح وتر: منير الفندري، بيت الحكمة، تونس، 1987، ص.24.

[3] أحمد بن أبي الضياف، **المصدر السابق**، ج.4، ص.84.

[4] محمد عبد الكريم الوافي، **المرجع السابق**، ص.229.

الذي يجعل الباي يضع نفسه والإيالة في مثل هذه المواقف المهددة لحكمه؟ ربما السبب الرئيسي لذلك يعود إلى ضعف شخصية وتمكن القنصل من استغلال ذلك، فتأثير قنصلي فرنسا وانجلترا على يوسف باي وقراراته كانت بادية للجميع[1].

وقد بلغ تأثير هؤلاء القناصل إلى درجة أنهم أصبحوا مصدر تهديد لعلاقة الإيالة بالباب العالي، فيوسف باشا الذي لم يلتزم بمطالب السلطان بشأن قطع علاقته مع فرنسا بسبب حملتها على مصر، نجد أنه استمر في دعمها عن طريق القنصل الفرنسي الذي كان تأثيره بادي على هذا الدعم، ولم يكتف الباشا بهذا فقط، بل تظاهر بالعداء تجاه فرنسا وقنصلها إثر زيارة مبعوث من الدولة العثمانية إلى طرابلس، بينما تراجع عن ذلك فور مغادرته الإيالة واستمر في تموين القاعدة الفرنسية بمالطا[2].

بناء على أحد الفرمانات الوارد من السلطان العثماني لقاضي الإيالة التونسية سنة 1845، لخص فيه المهمة الأساسية لقناصل الدول الأجنبية بالإيالات المغاربية والتي لا تتعدى مهمة حماية سفن بلاده في الموانئ التونسية وعناية رعاياها بالإيالة وفق ما تقره دولته، وألا يتعرض لأمور أخرى بخلاف مهمته القنصلية[3]، وقد كانت توجيهات السلطان واضحة في هذا الفرمان، فما السبب يا ترى الذي دفع بالقناصل إلى التدخل في الشأن الداخلي وتجاوز مهامهم المكلفين بها؟

والحقيقة أن الاستشارة التي تبناها بعض حكام الإيالات المغاربية مع مختلف قناصل الدول الأجنبية، قد فتحت لهم باب التدخل وإملاء قراراتهم في المسائل الجوهرية للإيالة، ومثال ذلك ما قام به قنصل فرنسا مع باي تونس أحمد باشا، الذي طلب منه استشارة فرنسا في قرار دعمه لدولة العثمانية في حربها ضد روسيا من عدمه[4]، وكأنه ربط بهذا الشكل مصير العلاقة التونسية-العثمانية بفرنسا وجعل هذه الأخيرة محور السياسة الخارجية لتونس وطرف في علاقة المركز بأحد الأطراف التابعة له، فطلب الدولة العثمانية بتوجيه أحمد باي مساعدات عسكرية نحوها؛ يترجم طبيعة علاقة التبعية المفروضة عليها، فيكون موقف الباي هو الأساسي في ذلك بتأكيد هذه التبعية من عدمها، غير أن تصرف القنصل هذا قد أبان على مدى ومستوى التدخل الفرنسي في الشأن التونسي وتعوُّد قناصلها على ذلك.

يبدو أن سياسة أحمد باي في تسيير شؤون بلاده كانت منفتحة على قناصل الدول الأجنبية، إذ جعلهم من المستشرين في اتخاذ قراراته خاصة تلك المتعلقة بعلاقاته الخارجية، فلم يكتف باستشارة رجال

---

[1] عمر علي بن إسماعيل، **المرجع السابق**، ص-ص.238-239.

[2] رود لفوميكاكي، **المصدر السابق**، ص-ص.143-144.

[3] **أ. و. ت**، س. ت، ص.220، م.348، و.5.

[4] أحمد بن أبي الضياف، **المصدر السابق**، ج.6، ص.20.

دولته والمقربين منه بشأن مشاركته في حرب القرم إلى الجانب العثماني، بل وعلاوة على تدخل قنصل فرنسا نجد أن الباي قد راسل قنصل إنجلترا ليعلمه بذلك[1]، فكثرة استشاراته هذه وإعلامه للطرف الأوروبي بكل خططه دليل على مدى التأثير الممارس عليه من قبلهم وعلى مدى تدخلهم في توجيه السياسة التونسية، وهذا ما يجعلنا نشكك في أن علاقة الباي بالقوة العثمانية في تلك الفترة مبنية على المصلحة الأوروبية أكثر من المصلحة التونسية ذاتها، فكيف لقناصل دول غربية أن يتدخلوا في قرارات الباي ويوجهون علاقاته مع الباب العالي الذي يمثل مقر السلطة المركزية -حتى وإن أراد الباي الانفصال عنها إلا أن ذلك لا يلغي عمق الروابط بين الطرفين-، فهل هم أدرى بالوضع المحلي والمصلحة التونسية أكثر من الباي نفسه أو من رجال دولته؟

وما يؤكد قوة التأثير الأوروبي على السياسة التونسية أكثر هو المكانة الجوهرية التي احتلتها فرنسا وقناصلها لدى الفئة الحاكمة[2]، فانتقلت بذلك من دور المؤثر في علاقات تونس الخارجية وخاصة مع الدولة العثمانية إلى دور الحليف مع حكامها ضد هذه الأخيرة، فبعدما سمع الباي أحمد بقدوم أسطول الدولة العثمانية إلى طرابلس الغرب واتخاذها كمحطة يستعد منها للتوجه نحو تونس وإرجاع تبعيتها المباشرة للباب العالي، استغلت الدولة الفرنسية اتساع هوة العلاقة بين هذين الطرفين وتدخلت مسرعة بأسطولها لتوفير الحماية للباي وإيالته مما أصبح يعرف بالخطر العثماني[3]، وكأن الباي لم يكتف بقطع روابط تبعيته للدولة العثمانية، بل أصبح يعتمد حتى على أحلاف تساعده في الاستمرار باستقلاليته هذه وتلعب دور الوصي على الإيالة.

ويبدو أن الدول الأوروبية قد أحسنت استغلال البعد العثماني-المغاربي خلال القرن التاسع عشر، واعتمدت سياسة تمكنها من التدخل التدريجي في الشأن المغاربي حتى أصبحت لها القدرة على صياغة بعض القرارات السياسية لهاته الإيالات، ومثال ذلك أن فرنسا منعت الباب العالي سنة 1835 من إعادة حكمه المباشر في تونس مثلما حدث لطرابلس الغرب، وقدمت كل دعمها للباي أحمد حتى لا يخضع

[1] لطفي بوعلي، التحديث العسكري...، **المرجع السابق**، ص.74.

[2] يبدو أن قناصل فرنسا حضوا بمكانة خاصة لدى كل حكام الإيالات المغاربية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، فمثلما كانوا مقربين من الحكام في تونس، ضفروا بمعاملة خاصة من طرف الدايات في الجزائر، ودليل ذلك أن كل قناصل الدول الأوروبية يجردون من سيوفهم عند ملاقاة الداي ما عدا قنصل فرنسا. ينظر: Louis De Baudicour, **la guerre et la gouvernement de l'Algérie**, ed. Sagnier et Bray, Paris, 1853, p.113.

[3] لطفي بوعلي، التحديث العسكري...، **المرجع السابق**، ص.74.

للدولة العثمانية التي تراجعت فور ذلك عن قرارها هذا[1]، والأكيد أن موقف فرنسا كان أحد أهم العوامل التي شجعت باي تونس على إذكاء الرغبة في تولي الشأن التونسي بمفرده والعمل على انفتاحه على الغرب ومن دون تدخل الباب العالي.

والواضح أن الدول الأوروبية قد سعت إلى الاستثمار الأمثل في قناصلها لتوجيه علاقتها مع هاته الإيالات بالشكل الذي ترغب فيه ويخدم مصالحها، فلما أدركت إنجلترا خطر التقارب الفرنسي-الطرابلسي نهاية القرن الثامن عشر ومدى تأثير ذلك على نشاطها المتوسطي، أرسلت إلى طرابلس الغرب أحد أبرز قناصلها الذين عرفوا بخبرتهم وحنكتهم السياسية، والذي تمكن من التأثير على حاكمها، إلى درجة أنه أصبح يتدخل حتى في توجيه المعاهدات التي تجمع يوسف باشا بالدول الأوروبية، فأصبحت هناك منافسة كبيرة بين قنصل فرنسا وانجلترا اللذان استغلا تساهل الباشا معهما في وتوسيع نفوذهما بطرابلس والعمل على تحقيق مصالحهما قدر الإمكان[2].

لم يقتصر تدخل القناصل في السياسة الخارجية لإيالة طرابلس الغرب فحسب، بل حتى الجزائر عانت من الأمر، إذ تدخل قنصل فرنسا في تحديد علاقة الداي مع إنجلترا وفق المنحى الذي يخدم الدولة الفرنسية[3]، وكان الداي على وفاق تام مع قرارات القنصل هذه؛ ما فتح المجال أكثر أمام هذا الأخير لتدخله في علاقات الإيالة الخارجية[4]، إلى درجة أنه طلب منه إعلان الحرب على إنجلترا سنة 1797 في حال ما لم تستجب له[5]. فيبدو في هذه المرحلة أن الدول الأوروبية لم تعد تتعامل مع حكام الإيالات المغاربية على أنها منفصلة عن الدولة العثمانية فقط، بل أصبحت تستغل ذلك الانفصال لتعبئته

---

[1] نينل ألكسندروفنا دولينا، **الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية**، تر: أنور محمد إبراهيم، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1999، ص.146.

[2] رجب نصير الأبيض، **طرابلس الغرب في كتابات الرحالة خلال القرن التاسع عشر ميلادي**، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 2009، ص-ص.147-148.

[3] يبدو فعلا أن قناصل فرنسا قد حضوا بمكانة خاصة لدى دايات الجزائر، فقد ورد في العديد من الدراسات أن مكانتهم معتبرة وأن رعاياهم كانوا أفضل من غيرهم في الإيالة. ينظر: حبيب بنور، **دور القنصليات الأجنبية في خدمة قضايا الأسرى في الجزائر 1789-1830**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، جامعة جيلالي اليابس، 2014-2015، ص.53.

[4] في الكثير من المرات ما كان يستغل قناصل فرنسا تقربهم من الدايات في توجيه علاقة الإيالة ببلادهم بالشكل الذي يخدم الطرف الفرنسي. ينظر: Louis De Baudicour, **Op. Cit**, p.111.

[5] أرزقي شويتام، **المرجع السابق**، ص.137.

بما يخدمها، فقد استغلوا فجوة العلاقة بين الدولة العثمانية وحكام هاته الإيالات الذين اعتادوا على هذا النمط من التدخلات؛ لتسييرها وفق ما يخدم مصالحهم[1] في الحوض الغربي للمتوسط.

علاوة على ذلك فقد كان مختلف قناصل الدول الأوروبية بالإيالات المغاربية يستغلون تقربهم من الحكام في خدمة مصالح دولهم المتحالفة مع بعضها البعض، فعلى سبيل المثال كثيرا ما كان قنصل أمريكا في طرابلس الغرب يصطحب معه قنصل إسبانيا -الذي تجمعه علاقة طيبة مع المؤسسة الحاكمة- عند مقابلة الباشا، وفي حال غيابه فإن قنصل أمريكا لا يتمكن من مقابلة الباشا إلا بوجود شخص آخر يهودي مقرب من الباشا[2]، وهذا ما يعكس مدى تأثر بعض حكام طرابلس الغرب هم الآخرون ببعض القناصل والعناصر اليهودية مثلما هو حال حكام إيالتي تونس والجزائر خلال القرن الثامن عشر.

وناهيك عن الدور الذي لعبه القناصل في تسيير علاقات الإيالات المغاربية، فقد كان كذلك لبعض التجار الفاعلين في اقتصاد هاته الإيالات الدور الأساسي في توجيه علاقاتها الخارجية، إذ أثر بكري وبوشناق على العلاقة الجزائرية-الفرنسية، وسعيا إلى الحد من توترها وذلك بما يخدم مصالحهما التجارية في هذا الإطار، فشكلا دور الوسيط سنة 1799 لإحداث مفاوضات جزائرية-فرنسية وإعادة ودّ العلاقة بين البلدين وقد تمكنا من ذلك بالفعل، ولا يدل هذا إلا على مدى تأثير هذين التاجرين على رأي وقرار الداي، وذلك لأن فرنسا كانت السباقة إلى اقتراح استعادة ود العلاقة بين البلدين وكانت ترغب في ذلك، أما قرار الداي فقد تبلور بتأثير خارجي تمثل في التاجرين بكري وبوشناق[3].

وبالعودة للحديث عن تأثيرات قناصل الدول الأوروبية، نجد أنها لم تمس سياسة حكام الإيالات المغاربية الداخلية أو الخارجية فقط ولا حتى على جوهر قراراتهم، بل أصبحت تشكل حاجز يؤرق علاقاتها مع الدولة العثمانية، ففي الصراع الذي شنته الدولة العثمانية إلى جانب إنجلترا على فرنسا، سرَّب داي الجزائر مخططاته لحاكم فرنسا سنة 1801 وأعلمه بضرورة الاستعداد لذلك[4]، فسياسة هؤلاء الحكام وموقفهم من الدولة العثمانية في تلك الفترة أصبح يستوجب ضرورة إعادة النظر في طبيعة

---

[1] وقد كان القناصل يستغلون بعض المناسبات كفرصة لتحقيق مصالحهم الديبلوماسية، كالأعياد الدينية التي يقدمون فيها هدايا للحكام ويهنئونهم بهذه المناسبة، فتكون العلاقة في أعلى درجات الود ويتخذونها تمهيدا لتمرير بعض ما يريدون تحقيقه في إطار العلاقات الديبلوماسية. ينظر: يوسف بوسعدة وعبد القادر عزام عوادي، "تجليات الشخصيات الأجنبية النافذة للمناسبات الدينية والبروتوكولات الرسمية العثمانية بالجزائر خلال فترة الدايات"، **مجلة مدارات تاريخية**، مج.2، ع.6، جوان 2020، مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، ص.309.

[2] محمد حواش، **المرجع السابق**، ص.200.

[3] جمال قنان، **المرجع السابق**، ص-ص.112-113.

[4] أرزقي شويتام، **المرجع السابق**، ص.139.

العلاقات المغاربية-العثمانية، وإعادة صياغة مفهوم السياسة الخارجية للإيالات المغاربية، لمعرفة ما إن كانت تؤدي إلى السير على نهج التبعية، أم أن هذه المعطيات الجديدة قد بلورت طبيعة توجه هاته الإيالات في علاقاتها مع الباب العالي.

يمكننا اعتبار تدخلات قناصل الدول الأوروبية ما هي إلا دراسة أولية لوضع هاته الإيالات وإمكانياتها السياسية، والتي وُضِعت كمرجعية اعتمدها حاكم الدولة الفرنسية نابليون[1] -لاحقا- في سن شروط معاهدة بلاده مع روسيا سنة 1807، إذ كان أحد بنودها يشير إلى أحقيت فرنسا في احتلال الجزائر وفرض الحماية على تونس، وقد اعتمد هذا البند كقاعدة أساسية في سياسة فرنسا تجاه هاتين الإيالتين، فلو لم تكن هناك تدخلات في شؤونهما، ولو لم يضفر قناصل فرنسا بالتقرب من حكامهم والتأثير عليهم إلى درجة فهمهم لتركيبة البنية السياسية والعسكرية بتونس والجزائر، لما اتخذ حاكم فرنسا هذا القرار الذي يعتبر جريئا في تلك الفترة خاصة وأن بلاده كانت على صراع مع العديد من القوى البارزة في المتوسط وأهمها إنجلترا[2]، فلا يمكنه المجازفة بهذا الشكل لو لم يدرك طبيعة المؤسسة السياسية القائمة هناك وأهم مقوماتها، فكانت تدخلات القناصل عبارة عن استراتيجية تمهيدية اعتمدتها فرنسا لدخول مرحلة التحكم الكلي على الحوض الغربي للمتوسط، والتي لا يمكن أن تحققه إلا بربط السيطرة على ضفتيه الشمالية والجنوبية.

والحقيقة أن هذا التأثير لم يكن حكرا على قناصل الدول الأوروبية فقط، بل ظهرت العديد من العناصر الأجنبية التي كان لها دور في تسيير شؤون الإيالات المغاربية ومثال ذلك اليهوديين بكري وبوشناق اللذان تطور تأثيرهما على المؤسسة السياسية في الجزائر بداية القرن التاسع عشر، إلى درجة أنهما أصبحا يتدخلان في الشأن الداخلي والخارجي للإيالة ويعملا على إدارة علاقتها، وقد كُلف بوشناق بالعديد من المهام التي كان يتولاها الداي سابقا وقاسمه محاور النفوذ في العديد من المرات، إذ استقبل في 11 جانفي 1804 مبعوث السلطان من الباب العالي وتحاور معه بشأن الإيالة، وعلى إثر ذلك لقب من طرف السفير الإسباني بنائب الملك في الجزائر جراء اتساع مهامه بها[3]، ولم تكن هذه الظاهرة حكرا

[1] نابليون بونابارت: هو نابليون الأول ولد في 15 أوت 1769 بجزيرة كورسيكا كان شغوفا بالحروب والقيادة منذ صغره، التحق إثر ذلك بالمدرسة الحربية وهو في سن صغير وبعدها بالجيش الفرنسي. ينظر: أيمن أبو الروس، **نابليون بونابرت**، مكتبة ابن سينا، القاهرة، 2013، ص، ص.5، 8.

[2] أرزقي شويتام، **المرجع السابق**، ص-ص.141-142.

[3] Isaac Bloch, **Inscription tumulaires des anciens cimetières israélites d'Alger**, ed. Libraire Armand Durlacher, Paris, 1888, p-p.95-96.

على اليهودي بوشناق فقط[1]، وإنما تولى شخص آخر أجنبي من أصول إسبانية منصب خزندار في بايلك الغرب خلال القرن الثامن عشر[2].

لم يكن التأثير اليهودي مقتصر على إيالة الجزائر فقط، بل حتى طرابلس الغرب شهدت توافد شخصيات يهودية من خارج البلاد تمكن البعض منها بما له من نفوذ مالي وتنظيمي من التقرب من بعض الباشوات وكسب ثقتهم إلى درجة التأثير على قراراتهم وعلى تسيير سياساتهم الخارجية، كما كانوا ينوبون أحيانا عن قناصل الدول الأجنبية هناك، ويؤدون مهامهم في إطار تسيير علاقتهم الديبلوماسية مع الإيالة الطرابلسية، وقد فاق تأثير اليهود -بعض المرات- على سياسة هاته الإيالات تأثير القناصل؛ الذين كانوا يلجؤون أحيانا إليهم من أجل قضاء بعض مصالحهم ببلاد المغرب[3].

وفي الإطار ذاته فقد جاء في بعض المراسلات الدبلوماسية الواردة من حكام الدول الأوروبية إلى الجزائر نعت داياتها بالملوك، والذي نستشف من خلاله رغبتهم في إذكاء فكرة الانفصال ووهمهم بتشكيل وقيادة كيان سياسي بمعزل عن الباب العالي، ما دام ذلك يخدم المصلحة الأوروبية للتقرب أكثر منهم تسهيلا ومحاولة لتمهيد السيطرة عليهم، والواضح أنه كان فعلا مقصود؛ فلم يعمم على كل أرجاء الإيالات المغاربية، ودليل ذلك أن المراسلات المتبادلة بين بعض حكام الدول الأوروبية وباي تونس نجدهم ينعتون هذا الأخير بلقب الباشا بيك، والذي تعني أنه والي الإيالة التونسية التابعة للدولة العثمانية[4].

وعلاوة على تدخلات الأجانب سالفة الذكر في الوضع السياسي بالإيالات المغاربية، فقد منحت لهم كذلك تسهيلات اقتصادية وامتيازات مكنتهم من استغلال ثروات هاته الإيالات، فنجد أن بعض الدايات في الجزائر يعتمدونهم كشركاء أو كموكلين اقتصاديين عنهم -خاصة اليهود-، ما فتح لهم الباب لاحتكار بعض المواد التجارية[5]، الذي ساعد الدايات بشكل كبير في بداية الأمر لزيادة مداخيل خزينة الإيالة، ومثلما استفادت حكومة الدايات من هذه السياسة في بداياتها، استفاد اليهود بشكل أكبر من ذلك

[1] ومن أمثلة ذلك أن باي وهران لما أراد الانشقاق عن السلطة العثمانية بالجزائر في بداية القرن التاسع عشر، اتصل بأحد يهود المدينة وكلفه بمهمة شراء الأسلحة تحسبا لأي مواجهة قد تحدث مع الداي، وهذا ما يبين الدور الذي لعبه اليهود في الحياة السياسية في الجزائر خلال تلك الفترة. ينظر: حنيفي هلايلي، العلاقات الجزائرية...، **المرجع السابق**، ص.56.

[2] دوفانت تيدنا، **المصدر السابق**، ص، ص.55، 58.

[3] محمد حواش، **المرجع السابق**، ص-ص.203-204.

[4] **أ. و. ت**، س. ت، ص.247، م.634، و.16.

[5] ناصر الدين سعيدون، النظام المالي...، **المرجع السابق**، ص.213.

إذ أقاموا علاقات تجارية واسعة خاصة في أوروبا[1] وتعاظمت مكانتهم خاصة بعدما احتكروا تجارة مادتي القمح والشعير بشكل كلي[2].

رابعا: التوجه نحو إصلاح المؤسسة العسكرية والتأسيس للجيش المحلي

يعتبر الدعم العسكري من أهم العوامل المؤسسة للعلاقة العثمانية-المغاربية منذ القرن السادس عشر، واستمر كمظهر سعت من خلاله الدولة العثمانية إلى فرض سيادتها على المجال المغاربي وتسييره، غير أن أحداث القرن الثامن عشر والمتمثلة في تغيير نمط التعيين السياسي وما شهدته المنطقة المغاربية من حراك متوسطي تغيرت فيه بعض موازين القوى وفق معايير لم يسبق لها مثيل، ومع انشغال الباب العالي بشؤونه الخارجية، اضطر السلطان إلى منح نوع من القيادة الذاتية لحكام هاته الإيالات فنتجت عنها بعض التغييرات مست طبيعة تسيير العديد من المؤسسات ومن بينها المؤسسة العسكرية، فتغيرت عن ذي قبل وبدأت تظهر عليها ملامح الخصوصية المحلية، وقد تمثل ذلك في محاولة كل الإيالات المغاربية في إدماج العناصر المحلية في الجيش.

1- محاولات التأسيس لجيش محلي بإيالة طرابلس الغرب:

اعتُمد في المرحلة الأخيرة من الحكم العثماني بالإيالات المغاربية بصفة عامة على العناصر المحلية في جيش كل إيالة إلى جانب الفرق الإنكشارية، وذلك كمحاولة تدريجية لتأصيل الجيش وصبغه بطابع محلي أكثر، فتبنت طرابلس الغرب بدورها مبدأ مزج الأعراق في المؤسسة العسكرية، إذ كانت فرقة الكراغلة أحد أهم العناصر المشكلة للجيش على عهد حكم الأسرة القرمانلية[3]، خاصة وأننا ندرك أن أول ما قام به القرمانليين فور توليهم حكم طرابلس الغرب هو تركيز اهتمامهم على الجيش، حيث قضى أحمد باشا على بعض عناصر الإنكشارية التي تشكل خطر على حكمه واستثمر في العنصر الكرغلي، إذ جند عدد منهم وجعله موالي له بشكل مباشر إلى جانب السكان المحليين، فكانت هذه العناصر الجديدة المشكلة للجيش هي الأداة التي تمكن بها باشوات طرابلس من بسط واستمرار نفوذهم على أرجاء الإيالة[4].

---

[1] كمال بن صحراوي، **الدور الديبلوماسي ليهود الجزائر في أواخر العهد العثماني**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة مصطفى اسطمبولي، 2007-2008، ص-ص.50-51.

[2] وداد بيلامي، "الشركات التجارية اليهودية في إيالة الجزائر (1686-1826)"، **المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية**، ع.35، نوفمبر 2007، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ص.61.

[3] الآنسة توللي، **المصدر السابق**، ص.193.

[4] إنعام محمد شرف الدين، **المرجع السابق**، ص.249.

إلى جانب ذلك وفي إطار التأسيس الفعلي لدور هاته العناصر في جيش الإيالة، تم دمجهم في مختلف الوظائف الحكومية بطرابلس، فأسندوا مهمة حفظ الأمن خارج أسوار العاصمة لفئة الكراغلة[1]، على عكس الفترات السابقة للحكم العثماني والتي كان يعتمد فيها بالأساس على الجند الإنكشاري، بينما أظهر القرن الثامن عشر رغبة القرمانليين في الاعتماد على الكراغلة والعناصر المحلية الساكنة بمنطقة المنشية خاصة -التي اعتبرت المصدر الأساسي للمؤسسة العسكرية بطرابلس الغرب-سواء برا أو بحرا[2]، تمهيدا لإحلال هذه العناصر محل الجيش الإنكشاري السابق.

وقد تفاوت باشوات الأسرة القرمانلية في اعتمادهم على العناصر المحلية في المؤسسة العسكرية من حاكم إلى آخر، إذ نجد أن يوسف باشا عمد إلى إصلاح الهيكل الدفاعي للإيالة في إطار إصلاحه للجانب العسكري الخاص بطرابلس، فحصن أسوارها وجدد عتادها، كما غير من الفئات المكونة لجيشه، فجعل من الكراغلة عنصر فعال في الجيش يستخدمه أيام الحروب والضرورة العسكرية، واعتمد على المحليين في فرق المشاة والفرسان وقد بلغ عددهم على عهده خمسين ألف عسكري[3] إلى جانب فرقة الحرس[4]، إذ قسم الحكام الفرق العسكرية بحسب المهام الموكلة لها[5].

وقد استمر القرمانليون في الاعتماد على الفرق العسكرية المحلية وتنظيمها في مجموعات إلى جانب بعض الأعلاج الذين جندوهم بأنفسهم في الإيالة بنفس النسق، إلى أن أصبحوا يشكلون الأغلبية الساحقة في الجيش بطرابلس الغرب، ففي منتصف القرن الثامن عشر بلغ عدد هؤلاء المجندين حوالي ألف وأربعمائة عسكري من أصل ألف وثمانمائة الذي يمثل العدد الإجمالي للجيش بالإيالة، إلى جانب بعض القوى المسلحة من مختلف القبائل المحلية الموالية للسلطة والتي تجند في الحملات التأديبية

---

[1] عطية فتحي الويشي، "العثمانيون بطرابلس الغرب: جدلية العلاقة بين المجتمع والدولة (958-1330هـ/ 1551-1912م)"، **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، ع.140، 2017، جامعة الكويت، ص.134.

[2] خليفة محمد الذويبي، **المرجع السابق**، ص.62.

[3] رود لفوميكاكي، **المصدر السابق**، ص-ص.134-135.

[4] وقد استمر عدد هذه الفرق العسكرية في تزايد خلال فترة حكم الأسرة القرمانلية، إذ ورد في أحد المصادر المؤرخة للحملة التي قادتها سردينيا الإيطالية ضد إيالة طرابلس الغرب سنة 1825، أن العدد الإجمالي لفرقة المشاة المشاركة فيها قدر بثلاثين ألف أما الفرسان فكانوا خمسة عشرة ألف، وهذا دليل على أن باشوات طرابلس استمروا في التأسيس لجيش الإيالة من القوى المحلية وسعوا إلى توسيعه وتنويع فرقه. ينظر: رضوان أبو شويشه، **عند باب البحر هوامش مجهولة من تاريخ طرابلس**، منشورات المؤسسة العامة للثقافة، طرابلس، 2009، ص.69.

[5] وليد خالد يوسف، "حكم الأسرة القرمانلية في ولاية طرابلس الغرب (1711-1835م)"، **مجلة جامعة تكريت للعلوم**، مج.19، ع.6، جوان 2012، تكريت، ص.287.

بدواخل الإيالة[1]، وهذا يعتبر دليل واضح على ما يبذله هؤلاء الحكام قصد التأسيس لجيش محلي والانفراد به في الإدارة والدفاع عن الإيالة وحكمهم بها.

وإن اعتُمِد الجيش الاحتياطي في بعض الأوقات لتدعيم نفوذ حكم الولاة بمختلف الإيالات المغاربية ولصد المخاطر الخارجية، فقد تم اعتمادهم كذلك في الصراع التنافسي بين بعض القبائل والحكام داخل الإيالة الواحدة، ومثال ذلك تمرد بعض قبائل منطقة غريان بطرابلس الغرب سنة 1754 على حكم محمد باشا الذي لم يتبق له من الجيش الإنكشاري إلا عددا قليلا، فقاد الجيش المحلي وتمكن به من إخماد هذا التمرد ومن إخضاع تلك القبائل لحكمه مرة أخرى[2]، وبهذا الشكل تمكن الجيش الاحتياطي من إبراز قوته والضفر بمكانة مهمة داخل المؤسسة العسكرية لكل إيالة.

ورغم أن إيالة طرابلس الغرب قد عانت من مسألة تمويل المؤسسة العسكرية، إلا أن ذلك لم يمنع من استمرار حكامها في السعي وراء ذلك وفي تطبيق استراتيجية مغايرة عما سبق، فجندوا من القبائل المحلية وفرضوا على حكامها ضرورة منحهم العدد اللازم لذلك عند حاجتهم له، ومنحوهم مقابل ذلك إعفاء ضريبي[3]، وناهيك عن أن ضعف اقتصاد الإيالة وعدم قدرت الخزينة على تحمل مصاريف الجيش هو السبب الرئيسي في تخلي حكام الأسرة القرمانلية عن التجنيد المعهود سابقا[4]، إلا أننا لا يمكن أن ننكر رغبة الحكام في توطيد علاقتهم بالأهالي وشيوخ القبائل عن طريق مشاركتهم في مسألة الدفاع عن الإيالة وجعلهم عنصر فعال في مؤسستها العسكرية[5]، وذلك بإقحامهم في عمليات التجنيد وجعلهم مصدر لها أيام الحروب[6].

اتبعت هذه الاستراتيجية منذ بدايات حكم الأسرة القرمانلية، غير أنه فور زيادة وتنوع مداخيل اقتصاد إيالة طرابلس الغرب في أواخر العهد، تم اعتماد نمط معين في تسيير ميزانية المؤسسة العسكرية،

---

[1] نيكولاي إيليتش بروشين، **المرجع السابق**، ص، ص.130، 160.

[2] رود لوفميكاكي، **المصدر السابق**، ص.89.

[3] كامل علي مسعود الويبه، **المرجع السابق**، ص.27.

[4] لقد شهد ضعف خزينة إيالة طرابلس الغرب فترة حكم الأسرة القرمانلية وعجزها عن تسديد أجور العساكر الإنكشارية المتبقيين بها فرار عدد كبير منهم خارج الإيالة. ينظر: راسم رشدي، **طرابلس الغرب في الماضي والحاضر**، دار النيل للطباعة، القاهرة، 1953، ص.94.

[5] ورغم ما كان يعانيه الجيش في عهد الأسرة القرمانلية إلا أنه كان على ولاء تام للباشوات، وذلك لأن اختيار عناصره كان يتم من الموالين للأسرة القرمانلية والراغبين في استمرار حكمها. ينظر: نيكولاي إيليتش بروشين، **المرجع السابق**، ص.161.

[6] رجب نصير الأبيض، **المرجع السابق**، ص.107.

إذ كان يخضع المجندين لفترة تجريب مدتها أربعون يوما ولا يتقاضون مقابلها أي راتب -فيبدو أنه تم استحداث رواتب الجند كما كان في السابق-، وعلاوة على ذلك فقد كان يُوفر لهؤلاء المجندين لباس بسيط وتعويض في حال ما أصيبت الخيول أثناء المعركة[1].

ومثلما سعى حكام الإيالات المغاربية تشكيل جيش محلي، فإنهم عملوا على تقويت الأسطول الذي كان الأداة الداعمة للمؤسسة العسكرية بحريا، فنجد أن يوسف باشا القرمانلي قد سعى إلى إصلاح أسطول طرابلس الغرب، واستند في تحقيق ذلك إلى ما كان يُقدم للإيالة من إتاوات السنوية من مختلف الدول الأوروبية[2]، وتمكن هو وغير من باشوات الإيالة الطرابلسية من تطوير مقومات الأسطول وتزويده بمختلف السفن التجارية والحربية التي أكسبت الإيالة حصانة كبيرة في ظل تحالف العديد من الدول الأوروبية ضدها، كما منحها مكانة متوسطية جد مهمة لاسيما بدايات القرن التاسع عشر[3].

ورغم المحاولات التي قام بها حكام الأسرة القرمانلية في المجال العسكري، من السعي إلى إصلاح المؤسسة العسكرية والموازنة في أعراق العناصر المشكلة لها، لتغليب المحليين وجعلهم موالين لهم في إطار التأسيس لحكمهم الوراثي وضمان استمراره بضمان ولاء المؤسسة العسكرية له التي تشكل القاعدة الدفاعية للحكم القرمانلي بطرابلس الغرب، إلا أنهم لم يستطيعوا الحفاظ عليها؛ لغياب العمل التنسيقي بين حكامها، إلى جانب ضعف البنية الاقتصادية التي لم تمكنهم من دفع أجور الجند بشكل قار، الأمر الذي عرقل مشروع التأسيس المحلي للجيش بطرابلس الغرب من التحقق بالشكل الذي رغب فيه حكامها[4].

2- تأسيس جيش محلي بإيالة تونس:

شهد القرن الثامن عشر في تونس سعي حكام الأسرة الحسينية لتقليل من نفوذ الجيش الإنكشاري بالإيالة، فدمجوا إلى جانبهم عنصر جديد وهم الكراغلة بأعداد كبيرة[5] ولم يقتصر الأمر عليهم فقط، بل دمجت حتى بعض العناصر المحلية، وتم تسجيلهم في دفتر الجند على أنهم كراغلة، إذ أن كل ما كان

---

[1] يان فنينا، **تكملة تاريخ إيالة طرابلس الغرب**، تر: عبد الرحيم الأرب، تق: خالد الأمين المغرب، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1980، ص.32.

[2] أمحمد السعيد الطويل، **المرجع السابق**، ص.208.

[3] الحبيب القرماني، **الحضور العثماني بإفريقيا الشمالية وقيام الدولة القرمانلية بالأناضول التركي والإيالة الطرابلسية**، دار أليف تونس، تونس، 1997، ص.261.

[4] إنعام محمد شرف الدين، **المرجع السابق**، ص-ص.249-250.

[5] تزامنت عملية دمج الكراغلة في الجيش التونسي مع قيام حكم الاسرة الحسينية سنة 1705 وبرز بشكل أساس في عهد علي باي سنة 1728، إذ عوض نقص الكفاءة الإنكشارية وتراجع أدائها وعددها بالعنصر الكرغلي. ينظر: لطفي بوعلي، التحديث العسكري...، **المرجع السابق**، ص.75.

يتخذ كمعيار للتجنيد هو قوة الجسم[1]، وقد ظلت هذه الفرق المحلية في زيادة مستمرة إلى أن بلغ عددها أربعة عشر ألف سنة 1802 وأخذت نفس تشكيلة الجيش الإنكشاري، أي لها مجلس يشرف عليها[2].

وناهيك عما إن كان هذا التحديث هو تنفيذا لرغبة بعض بايات تونس في إثبات كفاءة تسيير الإيالة سياسيا وعسكريا دون الحاجة إلى تدخل الدولة العثمانية، فإن من أهم الأسباب التي دفعت بهم لتشكيل جيش محلي والاعتماد عليه هو تسلط ومحاولات تمرد الجيش الإنكشاري بها في العديد من المرات[3]، إذ شهدت الإيالة تمرد الإنكشارية على حكم محمود باشا في الفاتح من شهر ماي 1816، فنادوا بتنحيته متحججين بإهماله لهم وسعوا لإيصال صوتهم إلى السلطان العثماني، فكان هذا سببا مباشر لاعتماد الباي على فرقة الزواوة وتقديمها على الإنكشارية حفاظا على حكمه، فمنحها عناية وخصها بمرتب شأنها شأن الجند الإنكشارية لكسب لولائها[4].

ولإحداث نوع من التوازن بالمؤسسة العسكرية التونسية، نجد أن أغلب بایاتها تبنوا مشروع إعادة هيكلة الجيش خلال القرن الثامن عشر، وما اختلفوا فيه هو تغليب طائفة على حساب الأخرى بحسب ما يراه كل حاكم وما يخدم ولاءهم له، إذ نجد أن حمودة باشا الحسيني قد زاد من اعتماده على الفرق المحلية في المؤسسة العسكرية مهاما وعددا، كما أحدث عنصر جديد في السلك العسكري وهم المماليك، وكلفهم بمهام عديدة كحراسة القصر كما أدمج بعضهم في فرقتي المشاة والخيالة، وساعده ولاءهم له في القضاء على العديد من التمردات من بينها تمرد الجند الترك عليه سنة 1811[5].

فقد كان وضع المؤسسة العسكرية بتونس لا يختلف عن الإيالات الأخرى، إذ اعتمد البايات الحسينيين بدورهم على تعبئة الكثير من العناصر المحلية ودمجها في جيش الإيالة واستعمالهم كقوة دفاعية في مواجهة المخاطر المحدقة بالبلاد، وما قام به حمودة باشا خير دليل على ذلك؛ إذ كان يطلب تدخل القوى المحلية لدعمه في حروبه ضد حكام الجزائر وطرابلس الغرب واعتمدهم كقوة لا يمكن

---

[1] أحمد بن أبي الضياف، **المصدر السابق**، ج.3، ص.54.

[2] سلوى هويدي، **المرجع السابق**، ص.59.

[3] نتيجة لتخوف بايات الأسرة الحسينية من تمردات جنود الإنكشارية؛ سعى كل من تولى منهم حكم الإيالة إلى تقليص عدد الإنكشارية حتى لا يستفحلون ويزاحمونهم على الحكم، وهذا ما قام به محمد الرشيد باي عند وصوله للحكم حيث قلل من الجند الإنكشاري رغم حاجته بهم. ينظر: محمد الهادي الشريف، **المرجع السابق**، ص.103.

[4] أحمد بن أبي الضياف، **المصدر السابق**، ج.3، ص، ص.116-117، 121.

[5] محمد الهادي الشريف، **المرجع السابق**، ص-ص.248-249.

الاستغناء عنها في جيشه[1]، وهذا ما يؤكد حاجته المستمرة لهم، فلو كان وضع الجيش وعدده يسمح بالمواجهة دون تدخل جيش الاحتياط لما اكتفى بهم[2]، غير أن اعتماده المتكرر على العناصر المحلية يبرر مكانتهم في الجيش ومدى حاجة الباي لهم.

ورغم ما بذله هؤلاء البايات لبناء وتحديث الجيش التونسي، إلا أنه ظل غير نظامي ومع تسارع الأحداث الإقليمية والدولية التي شهدتها تونس، كان لا بد من العمل على إصلاحه وتقويته لضمان استمرار الحكم الحسيني بتونس، وهذا ما سعى إلى تحقيقه حسين باي سنة 1831؛ إذ قرر العمل بمبدأ محلية الجيش لضمان ولائه والتحكم فيه بعيدا عن مخاطر التمردات، كما عمل على تعصيره حتى يواكب الجيوش الغربية قوة وتطورا، وذلك باعتماده على فنيين ومدربين ذوي خبرات غربية[3]، وما زاد من رغبة الباي في مواصلة هذا المشروع هو طلب السلطان العثماني باستحداث جيش محلي، وهو ما قام به كذلك خلفه مصطفى باي الذي التزم ببناء جيش نظامي[4].

علاوة على ذلك فقد عني أحمد باي تونس بإعادة هيكلة جيش إيالته وقسمهم بحسب الوظيفة[5]، فكانت هناك فرقة الخيالة والمشاة والمدفعية، وجعل لكل فرقة إقامة وتكوين خاص بها، وقد ساهم اهتمامه بها في زيادة عدد عساكرها إذ بلغ سنة 1839 حوالي ألف فارس في فرقة الخيالة، أما فرقة المدفعية فقدر عدد جنودها بأربعة آلاف جندي، ووصل العدد الإجمالي لعساكر كل الفرق حوالي ستة وعشرون ألف جندي سنة 1853 بعدما كان لا يتجاوز ستة آلاف عند بداية حكمه[6]، وهذا ما يعكس مدى اهتمام أحمد باي بتأسيس الجيش ويدل على مدى نجاحه في ذلك.

---

[1] محجوب السميراني، **الجيش التونسي (1831-1881) رافد النهضة**، منشورات سوتيميديا، تونس، 2017، ص، ص.28، 31.

[2] بلغ عدد الجند الإنكشاري في نهاية عهد حمودة باشا الحسيني سنة 1814 خمسة آلاف من أصل عشرون ألف عسكري، أي أن الغالبية الساحقة كانت مقسمة بين العناصر المحلية والكراغلة. ينظر: هنري دونان، **مذكرة عن إيالة تونس، (1856-1857)**، تح وتر: محمد العربي السنوسي، دار سحر للنشر، تونس، 2012، ص.57.

[3] محجوب السميراني، **المرجع السابق**، ص-ص.60-61، 64.

[4] Ridha Moumni et les autres, **l'éveil d'une nation, ed. officina libraire**, Tunis, 2016, p.22.

[5] إذا كان لسابقيه محاولات عديدة في الشروع في إلغاء العمل بالجيش الإنكشاري نهائيا وذلك بزيادة عدد وفاعلية العناصر المحلية في المؤسسة العسكرية، فإن أحمد باي الحسيني عمل على الحد الفعلي من انتداب الإنكشارية وذلك باتباعه لسياسة إصلاحية موازية مكنته من تحقيق مراده. ينظر: الشيباني بنبلغيث، "إصلاحات المشير أحمد باشا باي العسكرية (1837-1855)"، **المجلة التاريخية المغاربية**، ع.65-66، أوت 1992، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ص-ص.13-14.

[6] الشيباني بنبلغيث، **أضواء على التاريخ العسكري الحديث في تونس 1837-1917**، مكتبة علاء الدين، صفاقس، 2003، ص-ص.20-21.

وقد انتهج بايات تونس بعض السياسات التي تمكنهم من استقطاب العناصر المحلية في الجيش، كأن خصصوا لهم رواتب ومنحوهم العديد من الامتيازات كالإعفاء من الأداء الضريبي، وجاء هذا كتمهيد لتوسيع العمل بهم في المؤسسة العسكرية وجعلهم المورد الأساسي لها، وفي إطار تنفيذ هذه الاستراتيجية كثّفت عملياتهم العسكرية بالإيالة وقلل مقابل ذلك من عدد الجيش الإنكشاري ونفوذه[1]، كخطوة نحو إصلاح المؤسسة العسكرية والتي ستظهر نتائجها لاحقا في أواخر القرن التاسع عشر[2].

اعتمد أحمد باي تونس لاحقا طريقة محددة ورسمية في التجنيد، إذ يرسل الضباط إلى دواخل البلاد وسواحلها رفقة القضاة والمفتيين لتجنيد العدد المطلوب من الشباب الذين يتصفون بقوة البنية، فيسجلونهم في سجل الجند دون مراعاة مدى رغبتهم في الانخراط في المجال العسكري من عدمها[3]، ويعتبر هذا تحول جذري في عملية التجنيد بإيالة تونس، فبينما كانت تعتمد على التجنيد الخارجي من بلاد الأناضول، أدمجت عناصر محلية في المؤسسة العسكرية وجعلتها ركيزة لها ومصدرها الوحيد في عملية التجنيد.

وقد ركز أحمد باي كل اهتمامه على المؤسسة العسكرية، فجمع عدداً كبيراً من الجنود بلغ تعدادهم 25.000 جندي[4]، وتم ترتيبهم وتدريبهم وتشكيل عدة فرق منهم[5]، فأُنشأت أول فرقة عسكرية سنة 1839، وهي فرقة الخيالة المكوَّنة من عرب وأتراك ومماليك، بلغ عددها حوالي 1000 فارس، وتم إسكانهم في البرج الكبير بمنوبة شمال عاصمة الإيالة، وكان يراقبها أحمد باي بنفسه[6]، ولعل سبب اهتمامه بهذه القشلة[7] يرجع إلى المسؤولية التي أُوكلت لجندها، فهم "يكابدون الأسفار ويقتحمون المخاوف والأوعار" على حد تعبير صاحب الإتحاف، كما أنشأ قشلة الطبجية خارج أسوار الحاضرة وأسكن بها

---

[1] توافقت رغبة بايات الأسرة الحسينية في إصلاح الجيش وإعادة هيكلته مع قرار السلطان الرامي إلى إلغاء العمل بالجيش الإنكشاري، وكأنه جاء مكملا لما شرع فيه بايات الإيالة التونسية منذ فترات طويلة من القرن الثامن عشر، فربما كان هذا أحد الأسباب التي جعلتهم يوافقون على العمل بقرار السلطان في هذا الشق دون تردد. ينظر: أحمد بن أبي الضياف، **المصدر السابق**، ج.3، ص.179.

[2] محجوب السميراني، **المرجع السابق**، ص.31.

[3] الشيباني بنبلغيث، أضواء على التاريخ...، **المرجع السابق**، ص.18.

[4] إسماعيل أحمد ياغي، **العالم العربي في التاريخ الحديث**، مكتبة العبيكان، الرياض، 1997، ص.139.

[5] أحمد بن أبي الضياف، **المصدر السابق**، ج.4، ص.25.

[6] الشيباني بنبلغيث، **الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي (1859-1882)**، منشورات كلية الأدب والعلوم الإنسانية، صفاقس، 1995، ص.50.

[7] القشلة: مأخوذة من كلمة قش أو كش (Kış) بالتركية وتعني شتاء. في البداية كانت قشلة تُطلق على المعسكر الشتوي، لتُعمم فيما بعد على ثكنات الجيش كافة. ينظر: سهيل صابان، **المرجع السابق**، ص.181.

الجنود، وزوَّدها بدار لصناعة الأسلحة، وعَين عليها أحد كبار العسكر وهو أبو إسحاق إبراهيم التركي[1]، كما تم إنشاء فرقة من المشاة بقشلة باردو وغار الملح، وقُدِّر عدد الجنود بها حوالي 16.000 جندي[2]، إلى جانب فيلقين للمدفعية[3]؛ وبهذا يكون أحمد باي قد نوَّع في فرق جيشه[4]، وجعل لكل فرقة تدريبا وتكوينا خاصاً بها.

وقد سار خلفه محمد باشا على نهجه مع تقليصه من عدد العساكر فأحال الكثير منهم إلى التقاعد، خاصة القدماء الذين أصبحوا لا يطيقون شقاء العمل العسكري، والأكيد في هذا أنه سرح عدد كبير ممن تبقى من الإنكشارية، وذلك أن عملية التجنيد الجديدة التي تبناها سابقيه كانت تقوم على استقطاب عنصر الشباب من المحليين مع الحفاظ على العناصر القديمة -ما وجد من إنكشارية-، لتكون السياسة التي تبناها محمد باي في هذا الشأن سنة 1854 قاضية لكل ما تبقى منهم، وأكد العمل بها من تولى الحكم بعده محمد الصادق باي والذي وضع قانون خاص للتجنيد من أبناء البلاد[5].

وقد أُطرت عملية تجديد الجيش بقانون يعطيها صفة الرسمية والشرعية وسط الأهالي، حيث تناولت بنود عهد الأمان مسألة التجنيد وحددت سُبلها[6]، وهذا ما أكده قانون الدولة الذي ساوى بين جميع أفراد الإيالة التونسية كما حدد طرق التدريب، وبهذا الشكل أصبح الجيش نظامي مقيد بقانون يحدد مبادئ عمله ويحفظ حقوق مجنديه[7].

ويبدو أن عملية إصلاح المؤسسة العسكرية بتونس والحد من فعالية الجيش الإنكشاري كانت بصفة تدريجية وعلى مراحل، إلى أن قام محمد باي تونس سنة 1856 بإحالة العناصر المتبقية من الجيش الإنكشاري إلى التقاعد، ليكون اعتماد تونس العسكري منصب على الجيش المنظم محليا بشكل

---

[1] أحمد بن أبي الضياف، **المصدر السابق**، ج.4، ص.30.

[2] فان كريكن، **خير الدين والبلاد التونسية 1850-1881**، تر: البشير بن سلامة، دار سحنون، تونس، 1988، ص.12.

[3] علي المحجوبي، **النهضة الحديثة في القرن التاسع عشر**، سراس للنشر، تونس، 1999، ص.86.

[4] أما عدد جنود البحرية فكان لا يتجاوز 1500 جندي، ويبدو قليلا إذا ما قُورن بعدد جنود الجيش البري، ومن أسباب هذا أنَّ البحرية نفسها كانت تعاني من صعوبات مالية، ففر معظم الجنود لقلة أجورهم. ينظر: حسين جبار إبراهيم، "إيالة تونس في عهد أحمد باشا باي (دراسة تاريخية)"، **المستقبل العربي**، مج.40، ع.464، 31 أكتوبر 2017، بيروت، ص.71.

[5] الشيباني بنبلغيث، الجيش التونسي...، **المرجع السابق**، ص، ص.59، 83.

[6] محمد العايبي، **المرجع السابق**، ص-ص.197-199.

[7] الشيباني بنبلغيث، أضواء على التاريخ...، **المرجع السابق**، ص.45.

كامل[1]، واعتمدوا في تطبيق ذلك على ما جاء في الفرمانات الواردة من اسطنبول خلال القرن التاسع عشر بخصوص المدة الإلزامية للخدمة العسكرية، والتي قُدرت حسب التنظيمات الخيرية بأن لا تتجاوز الخمس سنوات[2]، فيبدو أن حكام الإيالة التونسية رغبوا في التخلص من الجند الإنكشاري الذي كان يشكل الغالبية الساحقة في جيش الإيالة، لكن مع عدم وجود حجة قوية وتخوفهم من حدوث تمردات قد تعود على حكم الأسرة الحسينية بالسلب جعلتهم ينتظرون ريثما تحين الفرصة والوقت المناسب لذلك.

3- محاولات تأسيس جيش محلي بإيالة الجزائر:

اعتمدت الجزائر بدورها في القرن الثامن عشر على العناصر المحلية في جيش الإيالة[3]، فبعد حالات التمرد والانقلاب التي سجلت في صفوف الإنكشارية إثر تعيين الدايات، أصبح من الصعب على هؤلاء الحكام الوثوق فيهم، ونتيجة لذلك أول ما قام به الداي علي خوجة فور تعيينه كحاكم على الإيالة، هو محاولة إصلاحه للجيش والموازنة بين عناصره، وذلك بالقضاء على عناصر الإنكشارية الذين كانوا يخططون لقتله، ولم يكتف الداي بهذا فقط، بل نفى وقتل عددا كبير منهم[4].

ولم تسجل الكتابات التاريخية تعرّض الإنكشارية لحالة تصفية بالشكل الذي شهده عهد علي خوجة، فيبدو أن هذا الداي أراد الاستغناء تدريجيا عنهم وتعويضهم بعساكر محليين، إذ جنّد ما يقارب ألفين جندي من فرقة زواوة وحوالي ستة ألاف كرغلي لإحداث نوع من التوازن بجيش الإيالة، ورغم رفض الإنكشارية ومحاولة جنود محلة بايلك الشرق الانقلاب على الداي وتغييره، إلا أنه تفطّن لهم وأمر بالقضاء عليهم، فقُدّر عدد القتلى إثر ذلك بألف وثلاثمائة وخمسين جندي، ما أدى إلى تقلص عدد الإنكشارية بالجزائر وبروز عناصر جديدة بالجيش[5].

---

[1] محمد الفاضل البشراوي، **المرجع السابق**، ص.56.

[2] **أ. و. ت**، س. ت، ص.220، م.344، و.16.

[3] وربما يعود سبب اعتماد حكام الجزائر على بعض العناصر المحلية في جيش الإيالة، أن الجنود المرسلة من مقر السلطة العثمانية تفتقد للمهارات العسكرية المطلوبة، وذلك أن إرسالهم للجزائر -في حد ذاته- يعد عقاب لهم جراء مخالفتهم لقوانين الدولة العثمانية والتعدي على الأهالي بمختلف أقاليم الدولة العثمانية، فأصبح يشكل هؤلاء المخالفين جزء من جيش الإيالة خلال القرن التاسع عشر، والذي سيعود -بلا شك- بالضرر على هيكل المؤسسة العسكرية وبنيتها الدفاعية، خاصة وأن شرط إرسالهم في وقت سابق كان يخضع لضرورة رضا الجندي بذلك واختياره لممارسة هذا النشاط في هاته الإيالة بحسب اختياره ودون إكراه. ينظر: **أ. و. ج**، خ. هـ، ر. ع.6، ر. و.3374، ت.1219هـ، **أ. و. ج**، خ. هـ، ر. ع.9، ر. و.22517، ت.1234هـ.

[4] أحمد الشريف الزهار، **المصدر السابق**، ص، ص. 134، 136.

[5] فهيمة عمريوي، **المرجع السابق**، ص-ص.112-113.

فرغم ما تعرض له كراغلة الجزائر من عراقيل في عملية دمجهم في الجيش النظامي للبلاد بدايات العهد، إلا أنهم تمكنوا من ذلك خلال القرن الثامن عشر، حيث وجدت أسماء العديد منهم في سجلات دفتر الجند الإنكشاري، كما منح لهم قانون عهد الأمان -الذي أصدره الداي محمد بن باكير (1748-1754) سنة 1748- أحقية المشاركة العسكرية في الإيالة إلى جانب الإنكشارية، ما أدى إلى زيادة عددهم في الجيش أواخر العهد العثماني بالجزائر[1].

والحقيقة أن اعتماد الدايات والبايات على مستوى البيليكات[2] على الجند المحلي في الجيش النظامي لإيالة الجزائر؛ بقي مستمر وفي شكل متطور من داي إلى آخر -خاصة نهايات القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر-، فمنهم من اعتمدهم كقوة ثانوية ثم أصبحوا يشكلون لدى البعض الآخر فرقة موازية للجيش الإنكشاري في ظل تراجع عمليات التجنيد من بلاد الأناضول وزيادة الهجومات الغربية على سواحل الإيالة، إلا أن اعتمدهم آخر دايات الجزائر حسين باشا كجنود نظاميين وسجلهم مثل غيرهم في سجل جنود الإنكشارية، وقد لقي ذلك إقبال واسع من الفرق المحلية الراغبة في الانخراط، وبلغ عددهم على عهده ألفين جندي[3].

إضافة إلى ذلك فقد كان لفرقة زواوة حضورا قويا في جيش إيالة الجزائر طيلة العهد العثماني وزادت بشكل ملحوظ أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، ونظرا لما كانت تبديه هذه الفرقة من قوة وانسجام في صفوف الجند اعتمدها الدايات في أقوى معاركهم، ومثال ذلك أن نصف الجيش الذي جهزه الداي حسين لصد هجومات الجيش الفرنسي سنة 1830 قد شكل من فرقة زواوة[4].

وقد تضاعفت مهام هذا الجيش -العناصر المحلية الداعمة للجيش النظامي- في أواخر العهد العثماني بسبب نقص الجند الإنكشاري، وسيطر على كل الأعمال العسكرية الخاصة بدواخل الإيالة كما ساهم في حفظ النفوذ العثماني بها، ونظرا لأهمية أعماله فقد تجاوز عدده في هذه المرحلة عدد الجند الإنكشاري في حد ذاته[5]، ومثلما كُلفت مختلف العناصر المحلية المدمجة في المؤسسة العسكرية بتوفير

---

[1] حنيفي هلايلي، بنية الجيش...، **المرجع السابق**، ص-ص.80-82.

[2] حسان كشرود، **المرجع السابق**، ص.62.

[3] حنيفي هلايلي، بنية الجيش...، **المرجع السابق**، ص-ص.78-79.

[4] عائشة التمالي، **التشكيلات العسكرية الأهلية في الجزائر خلال العهد العثماني**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، جامعة أدرار، 2015-2016، ص.112.

[5] الأمير بوغدادة، "دور الأتراك العثمانيين في إنشاء مؤسسات الدولة الجزائرية الحديثة (1520-1830م) (الجيش أنموذجا)"، **السجل العلمي لأعمال الملتقى الدولي العلاقات الجزائرية-التركية**، جامعة محمد خيضر، 18-19 أفريل 2014، ج.1، ص.130.

الأمن في دواخل البلد، فقد كانت من أهم مهامها كذلك حماية الداي وتوفير الأمن له، وحتى المشاركة في الحروب الخارجية للإيالة، كمشاركتهم في صد العديد من الحملات الإسبانية على الإيالة، فكانوا فعلا بمثابة الجيش الاحتياطي يعول عليه في أداء المهام العسكرية الكبرى[1].

وهذا ما أكدته المصادر، إذ أن فرقة المدفعية التي تولت حراسة إقامة الداي حسين بالقصبة كانت من المحليين، مثلما كانت فرقة الكراغلة المشكلة لأحد أهم عناصر الجيش تحتوي كذلك على عناصر محلية[2]، وهذا ما يعكس تراجع سلطة العثمانيين على المؤسسة العسكرية بالجزائر وبداية النفوذ المحلي الذي ربما كان متأثر بالصبغة السياسية في تلك الفترة،

ورغم تبني سلاطين الدولة العثمانية سياسة محكمة مع المؤسسة العسكرية في إيالة الجزائر طيلة العهد العثماني، إذ جعلوا من الجند الإنكشاري النواة الوحيدة المشكلة لها، كما سمحوا للداي بالتجنيد من مختلف أقاليم الدولة العثمانية حتى بعد إيقاف العمل بالجيش الإنكشاري -مثلما أشرنا إليه في الفصل السابق-، إلا أن ذلك لم يمنع من دمج الداي لبعض العناصر المحلية في الجيش وخاصة وقت الحاجة سواء كان ذلك من كراغلة أو مختلف القبائل المخزنية المحلية شريطة أن يجيدوا حمل السلاح[3]، وهذا ما يدل على أن قرار الداي هو الوحيد القادر على حسم وتحديد مكونات المؤسسة العسكرية في الجزائر.

ويعتبر ما ذكرته بعض المصادر المهتمة بالموضوع، حول مشاركة السكان المحليين -على قلتهم- في المؤسسة العسكرية بإيالة الجزائر إلى جانب العساكر المجندة من بلاد الأناضول[4]، خير دليل على أن دور الداي جوهري في التحكم بمؤسسات الإيالة وإدارتها بالشكل الذي يرغب فيه، والحقيقة أن اعتماده على العناصر المحلية في الجيش، يعد استراتيجية ممهدة لصد أي نقص قد تعانيه المؤسسة العسكرية خلال القرن التاسع عشر، خاصة وأن عدد المجندين من بلاد الأناضول قد كان في تراجع مستمر عن الفترات السابقة، فقد وصل عدد المجندين خلال الفترة الممتدة من 1816-1824 إلى أربعة ألاف جندي[5]، بينما كان عددهم سنة 1720 يقدر بحوالي ستة عشرة ألف[6]، وبالتالي فإنه من المنطقي أن يفكر الداي في الاعتماد على العناصر المحلية لتعويض ما قد يصيب المؤسسة العسكرية من نقص.

[1] جون ب وولف، **المرجع السابق**، ص.109.

[2] M. Rozet, **voyage dans la régence d'Alger**, ed. Arthus Bertrand libraire, Paris, 1833, T.3, p, p.355, 362.

[3] M. Walsin Esterhazy, **de la domination Turque dans l'ancienne régence d'Alger**, ed. Libraire de Charles Gosselin, Paris, 1840, p, p.231, 234.

[4] Boutin Vincent-Yves, **Op. Cit**, p.202.

[5] ويليام شالر، **المصدر السابق**، ص.51.

[6] Thomas Shaw, **Op. Cit**, p.182.

ورغم تساهل بعض الدايات في عملية التجنيد من القبائل المحلية وتوظيفهم في جيش الإيالة، إلا أن عددهم وفعاليتهم ظلت ضئيلة إذ تم مقارنتها بإيالتي تونس وطرابلس خلال القرن الثامن عشر، وربما يعود السبب في ذلك إلى شخصيات بعض الدايات وطبيعة تكوينهم، خاصة وأن أغلبهم كانوا من طائفة الجند الذين سبق وأن جلبوا كمتطوعين من مختلف أقاليم بلاد الأناضول إلى الجزائر[1]، وبالتالي فإنه من المنطقي أنهم سيعتمدون على هذا النمط من التجنيد في إدارة المؤسسة العسكرية للبلاد، وهذا ما يفسر بدوره عدم اهتمامهم الدائم بالتجنيد من العناصر المحلية على غرار إيالة تونس.

ونظرا لطبيعة تكوين دايات الجزائر والظرفية التي كانوا يعيشونها أواخر العهد العثماني، فإننا نرد اعتمادهم المتزايد اضطرارا على العناصر المحلية في تلك الفترة إلى ما كانت تعانيه الإيالة من نقص في المورد العسكري العثماني، وتزايد الهجومات المتحالفة ضدها من طرف العديد من الدول الأوروبية وعلى رأسها إنجلترا[2] وفرنسا[3].

وما يؤكد هذا الطرح ما ذكرته بعض المصادر بخصوص تعبئة الداي للعديد من فرق الجند المحلية عند التصدي للهجومات الخارجية والاعتماد عليها بشكل أساسي رفقة ما وجد من جند إنكشاري بالإيالة، ومثال ذلك أن محاولة استرجاع مدينة وهران من يد المحتل الإسباني سنة 1791 كانت بتنسيق جهود محلية بارزة[4]، والأمر نفسه بخصوص الحملة الإنجليزية على الجزائر سنة 1816 فقد سجلت المراسلات بين حاكم وهران علي باي والداي عمر باشا، حول تنظيم عملية الدفاع بين محلتي الشرق والغرب للتصدي لها[5].

إلى جانب هذا، نجد أن الكثير من الدايات كانوا ينسقون بين وكلائهم في مختلف المناطق العربية حول عملية التجنيد، فقد راسل آغا العرب وكيل الجزائر بالإسكندرية يطلب منه المساعدة في التجنيد من مصر، وفي هذا إيحاء واضح على أن حكام الجزائر يديرون شؤون الإيالة بمعزل عن الدولة العثمانية، والذي يعد من أهم مظاهر توسيع دائرة العلاقات السياسية والعسكرية للإيالة مع العديد من الدول بإقامة

---

[1] H. D. De Grammont, histoire d'Alger…, **Op. Cit**, p.282.

[2] إسماعيل توتة، **علاقات الجزائر مع دول بحر الشمال من القرن 17م إلى القرن 19م**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الدور الحضاري للجزائر في العصور الوسطى والحديثة، جامعة خميس مليانة، 2020-2021، ص-ص.96-98.

[3] ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية...، **المرجع السابق**، ص.336.

[4] أحمد الشريف الزهار، **المصدر السابق**، ص.63.

[5] **و. أ. م. و. ج**، مج.3190، م.1، و.72.

العلاقات الودية، وما يشير إلى هذا النوع من العلاقات نستشفه في مكتوب هذا الآغا لوكيل الجزائر بمصر، إذ أخبره بإرساله هدايا ثمينة لنجلي محمد علي باشا مصر[1].

وبالتالي فلا نشك أن السياسة الخارجية لدايات الجزائر أواخر العهد العثماني قد بنيت على هذا الأساس، إذ يختارون من الفئات المحلية كبديل للجند الإنكشاري عندما تقطع عنهم المساعدات العسكرية من مركز الدولة العثمانية[2]، أو يجلبون من عساكر الإيالات المشرقية -مثلما ذكرنا سابق-، وهذا ما يجعلهم في غنى فعلي عن الباب العالي وما يرسله من جند ولو لفترات قصيرة، كما يسمح لهم هذا بممارسة سياساتهم الخارجية بنوع من التحرر دون توجيه أو ضغط من السلطان ولا يستجيبون حتى لطلباته إن أرادوا ذلك.

ورغم أن العناصر المجندة محليا أو من فئة الكراغلة في كل الإيالات المغاربية لم ترق إلى ما كان عليه إنكشارية الفترات السابقة من تدريب وتمرس أو حتى قوة وتنظيم من حيث الزي والنظام، إلا أنهم اعتمدوا من طرف الحكام كعنصر أساسي في جيش الإيالة[3]، وتم تقسيمهم بحسب نشاطهم فشكلوا فرق من المشاة وأخرى من الفرسان[4]، هذا دليل على مدى رغبة هؤلاء الحكام في تحقيق الاكتفاء المحلي في المؤسسة العسكرية والتي تساعدهم بلا شك في المضي نحو الاستقلال عن الباب العالي، أو حتى تخفيف ضغط سياسة سلاطينهم عليهم.

أما عن مظاهر ربط ولاء المؤسسة العسكرية بالسياسية، نجد أن هذه الأخيرة تركت للعساكر المجندة محليا حرية التصرف في شؤونهم الخارجة عن المهمة العسكرية عكس ما كان عليه جنود الإنكشارية الذين كانوا مقيدين بنمط حياة معين ما يجعلهم يمَلُّون ربما من أداء مهامهم، أما الجند المحلي فطريقة تسييره كانت مختلفة تماما، إذ كان يستوجب استدعاؤه وجود حرب أو أداء مهمة عسكرية، ويكلف بتوفير السلاح لنفسه دون إلزامه بنوعية معينة[5] -خاصة في إيالتي طرابلس الغرب والجزائر-، وهذا النوع من التسيير رغم ما له من مساوئ، إلا أنه يمنح للجندي حرية التصرف ولا يلزمه بما لا يجيده، ما يجعله في عطاء مستمر وعلى ولاء تام للسلطة الحاكمة.

---

[1] **و. أ. م. و. ج**، مج.3190، م.1، و.115.

[2] حنيفي هلايلي، بنية الجيش...، **المرجع السابق**، ص.82.

[3] خليفة محمد الذويبي، **المرجع السابق**، ص-ص.62-63.

[4] رود لفوميكاكي، **المصدر السابق**، ص.27.

[5] باولو دي لاشيلا، **المصدر السابق**، ص-ص.21-22.

ولو تتبعنا بتمعن سياسة حكام الإيالات المغاربية في الاعتماد التدريجي على الجيش المحلي ببلاد المغرب[1]، ندرك مدى رغبتهم في الاستقلال بحكم هاته الإيالات، وذلك بالاعتماد على عناصر مغايرة للجيش السابق من جهة، والذي كان كتلة واحدة ذات ولاء تام ومباشر للسلطان –مثلما ذكرنا في السابق– ، ومن جهة أخرى عدم الاعتماد على عنصر واحد بعينه؛ حتى لا يشكل تكتل يهدد حكم الولاة في أي لحظة باتحاده وتمرده، فتعدد الأعراق والتوجهات يصعِّب الاتحاد، بل ينفيه خارج النسق الذي وُضِعوا لأجله وهو خدمة الإيالة وحكامها.

4- محاولات قطع المساعدات العسكرية المغاربية عن الدولة العثمانية:

رفض حكام الإيالات المغاربية مطالب الدولة العثمانية المتعلقة بإرسال مساعدات عسكرية لدعمها في حروبها الخارجية أكثر من مرة، وذلك لعدم تماشيها ومصالح الإيالة وسياستها الخارجية، وهذا ما قام به باي تونس حمودة باشا حين رفض طلب السلطان المتعلق بإعلان الحرب على فرنسا جراء اعتدائها على مصر، فموقع الإيالة التونسية والدولة العثمانية وموقفهما من هذه الحرب والتدخل فيها لن يعكس بالضرورة نفس النتائج عليهما، ويعد هذا الأساس الذي يربط علاقات حكام الإيالات المغاربية الخارجية بصفة عامة ومع الدولة العثمانية بصفة خاصة، فيبدو أن موقعهم المتوسطي وموقع قواهم العسكرية بين القوى المتوسطية شكل محور سياستهم الخارجية وفاق حتى أسس روابط علاقاتهم بالدولة العثمانية[2].

وقد سجلت طرابلس الغرب هي الأخرى رفضها لتقديم مساعدات عسكرية للدولة العثمانية والاستجابة لنداء السلطان المتعلق بانضمام الإيالة إلى جانبه في حروبه الخارجية، ومثال ذلك أن علي باشا القرمانلي رفض الاستجابة لفرمان السلطان الذي يقضي بمساندته في حرب الدولة العثمانية ضد روسيا والنمسا سنة 1768، وذلك بتوجيه ثلاثة سفن فقط نحو منطقة تريستا وانكونا لمعارضة سفنهم التجارية[3]، فالأكيد أن توجيه العدد المطلوب ليس بالأمر الصعب على الباشا، رغم ذلك إلا أنه لم يلتزم بطلب السلطان.

---

[1] رغم أن إيالة الجزائر كانت على مراقبة تامة من طرف السلطان، وحكم ولاتها كان مقيد –نوعا ما– إذ ما قارنَّاها ببقية الإيالات المغاربية، وأن استراد عناصر الجيش من خارج الإيالة استمرت طيلة فترة الحكم العثماني –مثلما ذكرناه في الفصل الثاني من هذه الدراسة–، إلا أن ذلك لم يمنع من اعتماد حكامها على بعض العناصر المحلية في الجيش، وقد أثبتت الدراسات أنهم شكلوا قوة لا يستهان بها شاركت في العديد من الحروب وساهمت في تحقيق النصر في كثير من المعارك. ينظر: Ch. Picquet, **l'armée et la marine de la régence d'Alger 1815-1830**, ed. quat conti, Paris, 1830, 2ème ed, p.9.

[2] حمادي دالي، المشاركة العسكرية التونسية...، **المرجع السابق**، ص-ص.18-19.

[3] نيكولاي إيليتش بروشين، **المرجع السابق**، ص.129.

والحقيقة أن هذا لا ينكر بعض الدعم الذي وجهه حكام الإيالات المغاربية للدولة العثمانية في حروبها الخارجية خلال القرن التاسع عشر، ولو أنها كانت تعبر عن الروابط العلائقية بين هذه الأطراف من ناحية، إلا أنها كانت -من ناحية أخرى- تعبر كذلك عن وجود ديناميكية سياسية تسعى لوضع مناهج جديدة لتسيير سياستها الخارجية، وأحسن مثال على ذلك دعم أحمد باي تونس للدولة العثمانية في حرب القرم، والذي كان عبارة عن استراتيجية انتهجتها بلاده لضمان ود عدة أطراف، فلم تكن مسألة حفظ علاقته التقليدية بالدولة العثمانية محل اهتمامه بقدر حفظ ود علاقته مع فرنسا التي كانت حليفا في هذه الحرب للسلطان، وذلك أن تخوف الباي من تنامي قوة الدول الأوروبية ومن تغذيها بالفكر الاستعماري الذي أصبح واضحا؛ جعله يوسع من دائرة ولائه لتشمل أكثر من طرف بالشكل الذي يحفظ له استمرار حكمه واستقلالية بلده[1].

وكثيرا ما كان حكام الإيالات المغاربية يستجيبون لمطالب الدولة العثمانية المتعلقة بإرسال مساعدات عسكرية إلى الباب العالي قصد مشاركة أسطولها في حروبه الخارجية، غير أن تلك السفن المساعدة كانت تنسحب من المعارك وتعيد أدراجها نحو بلاد المغرب دون إعلام السلطان أو الاستئذان من قبطان دريا الأسطول العثماني، ومثال ذلك أن هذا الأخير راسل داي الجزائر في أواخر سبتمبر 1825 يخبره بما وقع في بحر إيجة، إذ أن سفن الحرب الجزائرية غادرت الحرب دون إعلامه بذلك[2]، والحقيقة أن هذا الموقف يعكس طبيعة العلاقة الجزائرية-العثمانية، فإذا اعتبرنا أن السفن الجزائرية هي جزء من الأسطول العثماني فإنها ستكمل الحرب مهما كانت نتائجها مثلما يحدث في الصراعات التي تقام على السواحل الجزائرية، أما مغادرة الحرب قبل نهايتها فهي تعني عدم اكتراثهم وفعاليتهم فيها، كما تدل على عدم احترام مبادئ التبعية الجزائرية للدولة العثمانية.

علاوة على ذلك فقد سجلت الإيالة الجزائرية عدم مشاركتها في أهم الحروب التي قادتها الدولة العثمانية ضد اليونان سنة 1827 وهي معركة نافرين، ومهما تعددت أسباب عدم المشاركة وتمحورت بالأساس حول الحصار الفرنسي الذي كان مضروب على الإيالة منذ أشهر[3]، إلا أنه من المنطقي أن تسجل غيابها عن هذه المعركة فما حلَّ بالإيالة أولى بالمجابهة من غيره، فكيف للباشا أن يرسل

---

[1] لطفي بوعلي، التحديث العسكري...، **المرجع السابق**، ص.76.

[2] خليفة حماش، وثائق عن تاريخ الجزائر...، **المرجع السابق**، ص.120.

[3] خليفة حماش، **الجزائر والحرب اليونانية العثمانية 1236-1243/ 1821-1827م**، منشورات جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2020، ط.2، ص-ص.53-54.

مساعدات للدولة العلية وهو في أمس الحاجة إليها للتصدي للأسطول الفرنسي؟ بل على العكس من ذلك تمام إذ أن الجزائر كانت بحاجة إلى مساعدة الدولة العثمانية أكثر من حاجة هذه الأخيرة لها.

وبناء على ما تم التطرق إليه في هذا الفصل من إبراز المظاهر المميزة للعلاقة المغاربية-العثمانية خلال القرن الثامن عشر ومنتصف القرن التاسع عشر، فإننا نستنتج أنها صوّرت العلاقة القائمة بين الأطراف والمركز في إطار مغاير عن سابقه، وتجلى ذلك في البنى السياسية والعلاقات الخارجية والتنظيمات العسكرية التي اتبعتها كل إيالة، فقد أظهرت آلية التعيين الداخلي للحكام ومحاولات الاعتماد على العناصر المحلية في جيوش الإيالات على حساب الإنكشارية نوعا من التكيف مع الظروف المحلية، كما عكست الاتفاقيات المبرمة مع مختلف القوى الأوروبية دون الوساطة العثمانية وإعلانها للعديد من الحروب دون الحاجة إلى مساعداتها، حركية جديدة في تسيير هاته الإيالات لعلاقاتها الخارجية بنوع من الانفصال عن الباب العالي وتماشيا مع التحولات الإقليمية المتوسطية، غير أن ما يثير تساؤلنا هنا هو هل اتخذت هذه التحولات كمنطلق لإبراز انفصال الإيالات المغاربية عن الدولة العثمانية أم أنها كانت مجرد تعبير عن توازن مرحلي فرضته معطيات داخلية وخارجية متشابكة؟ -هذا ما سنعالجه في الفصل الرابع-.

الفصل الرابع: مسألة تبعية وانفصال إيالتي الجزائر وتونس عن الدولة العثمانية (1705-1861)

أولا: ظهور الحكم الوراثي بإيالة تونس وغيابه بالجزائر

ثانيا: الإصلاح السياسي بتونس، آلية تبعية أم منفذ انفصال

ثالثا: طبيعة العلاقة بين الدولة العثمانية بإيالتي الجزائر وتونس

خصصنا هذا الفصل للحديث على طبيعة الحكم العثماني بإيالتي الجزائر وتونس وحصرناه في هذين الإيالتين فقط كنموذجين وذلك لوجود بعض مظاهر التشابه والاختلاف بينهما والتي تسمح لنا بتحديد نمط الحكم العثماني بهما خلال القرنين الثامن عشر ومنتصف القرن التاسع عشر، فرغم الخصائص المشتركة التي تجمع الإيالات المغاربية، إلا أن كل واحدة منهم تميزت بخصوصيات سياسية واجتماعية لا يمكن تعميمها، عدا الاشتراك الذي جمع إيالتي تونس وطرابلس الغرب وهو طريقة التعيين وطبيعة الحكم –حكم أسري وراثي–، وهذا ما جعلنا نركز في هذا الفصل على إيالة الجزائر التي لها خصوصية منفردة عن باقي الإيالات، محاولين بذلك موازنة طبيعة الحكم العثماني بها وبالإيالة التونسية لإبراز أسباب هاته الاختلافات رغم تقاسمهما حدود واحدة، وتحديد مدى تأثير ذلك على طبيعة علاقة كل منهما بالباب العالي.

أولا: ظهور الحكم الوراثي بإيالة تونس وغيابه بالجزائر

شهدت المؤسسة السياسية في إيالة تونس نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، تغيير في طريقة الحكم العثماني، فبعدما كان تعيين الحاكم يقتصر على فئة الدايات، برز نفوذ البايات وسعوا إلى بسط سيطرتهم تدريجيا على الإيالة؛ فحلّوا محلهم وعملوا على توريث الحكم فيما بينهم، وتحقق ذلك بشكل فعلي واستمر لأزيد من قرن مع حكم الأسرة الحسينية. ورغم أن أوضاع إيالة الجزائر لم تختلف عن تلك التي كانت بتونس، إذ برزت فيها هي الأخرى طريقة حكم جمع فيها الدايات بين منصب الباشا والداي؛ غير أنهم لم يستطيعوا توريث الحكم مثلما كان بتونس وذلك راجع لجملة من الأسباب.

1- واقع نظام الحكم في إيالتي الجزائر وتونس:

رغم تمتع الدايات بنوع من الحرية في حكم إيالة الجزائر، إلا أنهم كانوا يعانون من عدم استقرار السلطة ومشكلة تهديد الجنود لهم ولحكمهم في كل مرة عند رغبتهم في تعيين حاكم جديد، فيخلعون الأول –وغالبا ما كانت نهايتهم الموت– ويعوضونه بآخر بحسب رغباتهم، ويتم ذلك عن طريق اجتماع أعضاء الديوان ووفق مبدأ الإجماع والانتخاب[1]، أما عائلة الداي المخلوع فغالبا ما يتم تشتيتها عن طريق النفي والإقامة الجبرية ربما حتى لا تشكل تهديد لهم، فقد كان منصب الداي تحت تهديد دائم في أي لحظة ومن دون أسباب مقنعة[2]، فلم تكن هناك آلية محددة لانتقال الحكم، إذ يتولى الحاكم الجديد السلطة

[1] ورغم أن انتخاب الداي كان حكرا على المؤسسة العسكرية، إلا أن ذلك في حد ذاته لم يخلوا من المؤامرات ويكون فيه الفوز للأقوى. ينظر: ويليام شالر، **المصدر السابق**، ص.44.

[2] M. Renaudot, **Op. Cit**, p.81.

بعد وفاة الداي أو عزله أو اغتياله[1]، وقد كان العنف أداة التولية والعزل حسب ما نقلته لنا المصادر وأكدته الدراسات[2]. وربما يعد هذا أحد أبرز الأسباب التي عرقلت اشراك العناصر المحلية في الحكم، فعدم وجود آلية قارة ومحددة يضعها الداي لتعيين الحاكم أدت إلى سيطرت المؤسسة العسكرية على قرار التعيين والعزل ونتج عن ذلك عدم استقرار في السلطة.

ما تجدر الإشارة له كذلك أن إنكشارية الجزائر مثلما حاربوا الكثير الدايات فعزلوا البعض منهم واغتالوا البعض الآخر لحدوث بعض الهفوات في حكمهم[3]، نجد أنهم تصدوا كذلك لمحاولات توريث الحكم في الأسرة الواحدة، فرغم قوة الداي عبدي باشا وحكمه لفترة لا بأس بها لم تتخللها الكثير من الصراعات وتحكمه بالإنكشارية، إلا أنه لم يستطيع توليت ابنه –رغم توفر الشروط المطلوبة فيه لحكم الإيالة– وعين بدله صهره إبراهيم باشا، وذلك لإدراكه ردود فعل الإنكشارية ورفضهم لذلك، وبالفعل فبعدما عين حسن داي ابن أخته مصطفى باشا، ثار الإنكشارية ضد هذا الأخير وقتلوه[4].

ويبدو أن السلطان كان مؤيد لرأي إنكشارية الجزائر في محاربة مبدأ توريث الحكم ومنحَهم السلطة المطلقة، فلم يكتف بتبعيتها والتحكم فيها عن طريق فرمان التزكية فقط، وإنما حاول إرسال ممثل له في الجزائر برتبة باشا سنة 1729 حتى بعد موافقته على منح هذا اللقب للدايات[5]، وهذا ما يفسر مدى أهمية إيالة الجزائر بالنسبة للدولة العثمانية ورغبتها في الحفاظ على تبعيتها بشكل مباشر قدر الإمكان، إذ لم يسمح لهم أبدا بتوريث الحكم في أبناء ذلك الداي المنتخب[6]، عكس تونس التي اكتفى بتزكية حكمها فقط والسماح لهم حتى بتوريث الحكم في أسرة واحدة[7].

غير أن ما يدعوا للاستفسار هو موقف السلطان العثماني من الصراعات القائمة حول الحكم في الجزائر واغتيالات الدايات المتكررة، ووفق ما اطلعنا عليه من مصادر حول هذا الموضوع لاحظنا أن أغلب الدايات يصلون إلى الحكم ويعزلون منه بفعل عوامل وقوى عسكرية، ولا وجود لردود فعل واضحة للسلطان في هذه المسألة –ربما لاعتبارها تتعلق بالشأن الداخلي للإيالة–، كما لم نجد له موقف من

---

[1] نجوى طوبال، **المرجع السابق**، ص.18.

[2] Filippo Pananti, **relation d'un séjour à Alger,** ed. le normant imprimeur libraire, Paris, 1820, p.409.

[3] M. Renaudot, **Op. Cit**, p.81.

[4] نجوى طوبال، **المرجع السابق**، ص-ص.155-16.

[5] روربار مونتران، **المرجع السابق**، ص.618.

[6] جيمس ويسن ستيفنز، **المرجع السابق**، ص.162.

[7] شارل أندري جوليان، **المرجع السابق**، ص.381.

المحاولات القليلة لتوريث الحكم، وإنما المؤسسة العسكرية بالجزائر هي من كانت تعارض توريث الحكم[1]، والمتتبع لتسلسل الأحداث يدرك مدى ولاء هذه المؤسسة للسلطان العثماني منذ البداية وبالتالي لا نستبعد أن تكون مواقفها متطابقة مع سياسة السلطان بالإيالة.

في المقابل نجد أنه رغم كل ما تعرض له مشروع توريث الحكم في إيالة الجزائر خلال القرن الثامن عشر من معارضة ورفض بلغت درجته حد الاغتيال من طرف الإنكشارية، إلا أن ذلك لم يمنع من استمرارية الرغبة في تحقيقه لدى بعض الدايات أو من يشغلون مناصب مهمة في المؤسسة السياسية، إذ تذكر الدراسات أن واحد من الذين تولوا منصب الخزناجي كان يخطط للضفر بمنصب الداي –كونه الأقرب إليه من غيره– ويسعى من خلال تنفذه ذلك إلى إحداث آلية تمكنه من توريث الحكم بين أفراد أسرته، غير أن تخطيطه ذلك فشل نتيجة اغتياله[2].

أما بالعودة للحديث عن طبيعة الحكم العثماني بالجزائر، فنرى أنه عوض أن يحافظ سلاطين آل عثمان على حكم الإيالة بشكل فيه نوع من التبعية غير المباشرة ويخضع لمتطلبات الظرفية مثلما حدث في تونس، شددوا على حكمهم بها وجعلوا تبعية الإيالة لهم محور السياسة الحاكمة هناك إلى درجة أنهم أهملوا العناية بهيكل المؤسسة السياسية فمنحوه لمن هم أقل كفاءة –لا يجيدون المهارات السياسية– ما جعل الجزائر تفتقد لقوى سياسية وعسكرية بإمكانها حفظ أمن الإيالة وحمايتها، ما ساهم في سقوطها في يد الاحتلال الفرنسي سنة 1830[3].

ومن خلال ما تم الإشارة إليه في الفصول السابقة حول سير علاقة الدولة العثمانية بإيالتي الجزائر وتونس لاحظنا أنها سمحت للإيالة التونسية بتأسيس حكم الأسر، في حين قوبلت المحاولات الجزائرية في ذلك بالرفض، وإن لم يكن ذلك بشكل صريح إلا أن محاولاته دائما ما كانت عرضة للفشل والمعارضة من طرف الإنكشارية[4] دون تدخل يشهد للسلطان، في حين أننا رأينا تدخلاته الدائمة في طرابلس بعزل وتعيين من يتوافق مصالحه ومصلحة الإنكشارية هناك[5]، وهذا ما يدل على رضاه التام على سياسة الإنكشارية في إيالة الجزائر.

---

[1] نجوى طوبال، **المرجع السابق**، ص.16.

[2] جون ب. وولف، **المرجع السابق**، ص.389.

[3] حمدان بن عثمان خوجة، **المصدر السابق**، ص.130.

[4] نجوى طوبال، **المرجع السابق**، ص.16.

[5] محمد أنيس، **المرجع السابق**، ص.215.

والوقع أنه إذا ربطنا مسألة قيام حكم الأسر بتونس وانعدامه في الجزائر بالطابع الجغرافي، فإننا نرجح أن موقع تونس الذي جعلها تتوسط المجال العثماني هو ما مكنها من الحصول على موافقة الباب العالي لإحلال هذا النمط من الحكم، لأن أي محاولة انفصال سيتم احتوائها بسهولة باعتبارها محاطة بالنفوذ العثماني في الإيالات المجاورة، عكس الجزائر التي تعد إيالة حدودية ومجاورة للقوى المسيحية، وبالتالي فإن قام حكم الأسر بها والذي يحمل في ثناياه مشروع استقلالي، فإنه يصعب على الدولة العثمانية احتوائها، ويفتح باب الانفصال أمام بقية الإيالات، ويشجع الطرف الغربي على السيطرة عليها وتسهل له ذلك، باعتبار أن أحد حدود الدولة العثمانية أصبحت مكشوفة، وكيف لا وقد كانت المنطقة محل صراع كبير خلال القرن السادس عشر بين الطرفين.

وعند الحديث عن موقع الإيالات لا بد أن نَعقد مقارنة بين إيالة الجزائر كحد غربي للدولة العثمانية وإيالة العراق التي تمثل الحد الشرقي، فإننا نلاحظ أن اشتراكهما في نفس الخصوصية جعل الدولة العثمانية تتبع فيهما نمط حكم واحد في إطار تسيير الإيالات الحدودية، وذلك بأن جعلت آلية تعيين الحكام تنحصر في المؤسسة العسكرية لا غير[1]، ورغم تمتع ولاتها بنوع من الحرية في إدارة الإيالتين إلا أن ذلك لم يمنع من تدخل السلاطين وإفشالهم لكل محاولة من شأنها توسيع حرية تسيير الحكم أكثر، في المقابل نجد أنها قد سمحت بذلك في العديد من الإيالات العثمانية غير الحدودية، أما داود باشا العراق (1817-1831) ففُسرت إدارته للإيالة على الشكل الذي أراده –قيادته لعدد كبير من الجند وتوسيع مناطق نفذوه والتصرف فيها دون العودة للسلطان– بأنها رغبة في تحقيق الاستقلالية وتم عزله إثر ذلك[2]، وأي محاولة في هذا الشأن من داي الجزائر تعرض صاحبها إما العزل أو القتل –بحسب ما ذكره وولف–[3].

وهذا ما يجعلنا نستنتج أن حكم الإيالات الحدودية يخضع لسياسة عثمانية مخالفة تماما عن السياسة التي تدار بها باقي الإيالات، فما يطبق كسياسة تسيير في تونس أو مصر يفسر على أنه رغبة في الانفصال في كل من الجزائر والعراق اعتبارا لطبيعة الموقع، وذلك لصعوبة تطبيق سياسة الاحتواء فيها، إذ أن السماح لها بالميل نحو الانفصال سيغذى بقوى خارجية مجاورة لها من شأنها أن تتخذ

---

[1] خليل علي مراد، **العراق في العهد العثماني الثاني**، دار الرافدين، بيروت، 2018، ص.70.

[2] جيمس بيلي فريزر، **رحلة فريزر إلى بغداد في 1834**، تر: جعفر الخياط، مطبعة المعارف، بغداد، 1964، ص-ص.117-119.

[3] جون ب. وولف، **المرجع السابق**، ص.398.

كقاعدة داعمة لحركة الانفصال هذه ويصعب على الدولة العثمانية إعادة احتوائها من جديد، أما عن الطبيعة العسكرية للجهة الحاكمة، فلا بد أن تكون بذلك الشكل في مثل هذه المناطق حتى تحفظ استقرار حدود الدولة بإحكام وتكون بمثابة الدرع الحامي في حال المواجهة مع القوى الخارجية، إضافة إلى ولائها المطلق للسلطان والذي من شأنه أن يبقي على تبعية تلك المناطق تحت حكمه[1].

أما إذا أردنا الإشارة إلى الخلفية التاريخية للوجود العثماني بالحوض الغربي للمتوسط سنجد أن إيالة الجزائر كانت تمثل القاعدة الأولى لها بالمنطقة ومنطلق مد نفوذها بباقي الإيالات –طرابلس الغرب وتونس– في القرن السادس عشر[2]، وبالتالي فربما كان لنظرة السلطة العثمانية التقليدية لإيالة الجزائر دور في استمرارية تقييد الحكم بها، فعلاوة على أنها تمثل حدها الغربي بالمنطقة، لا نستبعد أن يكون لرمزية بعدها الاستراتيجي كأول قاعدة عثمانية بالحوض الغربي للمتوسط دور في ذلك، كما أن طبيعة حكام الجزائر ونمط إدارتهم للبلاد يمكن تصنيفها كأحد أهم الأسباب التي منعت إقامة حكم أسر متوارث في الإيالة، فقد كانوا يعارضون في الكثير من الأحيان أحكام السلطان ويتعنتون في الالتزام بها إذ ما قورنوا بحكام الإيالات المغاربية الأخرى الذين سرعان ما يتقربوا من السلطان ويعرضوا عما يتنافى وأحكامه، فور إرساله الأوامر السلطانية[3].

وهذه هي القاعدة المعمول بها كذلك في تسيير علاقاتهم الخارجية، فلا يرضون إلا بما يخدمهم بشكل مباشر، فمثلا خلال التفاوض الذي تم بين إنجلترا مع كل من إيالتي الجزائر تونس بخصوص الأسرى، نجد أن هذه الأخيرة وافقت على الشروط المقترحة من الطرف الإنجليزي في إطار ديناميكية سياستها الخارجية بينما حكام الجزائر رفضوا ذلك بشكل قطعي[4].

---

[1] الحقيقة أن الدولة العثمانية هي دولة عسكرية، وبالتالي يعتمد السلطان في حكمها على الجيش مثلما يعتمد عليه في خوض الحروب، وولاء هذا الأخير للسلطان العثماني لا شك فيه، فقد شبهه أحد المؤرخين الأجانب في وصف ولائه، بالركيزة التي يُعتمد عليها في توفير الحماية. ينظر: عبد العزيز محمد الشناوي، **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1980، ج.1، 51.

[2] عبد الله مقلاتي، **المرجع في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص.17.

[3] **أ. و. ج**، خ. هـ، ر. ع.7، ر. و48827، ت.1230هـ.

[4] **أ. و. ج، خ.** هـ، ر. ع.8، ر. و.22556، ت.1231هـ.

فالطابع الغالب على معظم دايات الجزائر هو العند والعمل من تلقاء أنفسهم دون الأخذ بالاستشارة[1]، وسرعة التمرد والسيطرة على السلطة كلما وجدوا فرصة لذلك، دون العمل بمبدئ موحد[2]، فربما تعد طبيعة سياستهم المتبعة على المستويين الداخلي والخارجي، أحد أبرز الأسباب التي جعلت سلاطين الدولة العثمانية يعارضون قيام حكم أسرة منفردة بتوريث الحكم في إيالة الجزائر مثلما هو الحال بتونس.

رغم كل تلك التشديدات إلا أن إيالة الجزائر قد شهدت بعض محاولات توريث الحكم –مثلما ذكرنا سابقا– لكن إحداها لم تكن من منطلق إرادة الجهاز الحاكم بالإيالة، بل كانت من تخطيط اليهودي بوشناق، فبعدما اعتلى الداي حسن الحكم بالإيالة، ونظرا للمكانة التي اكتسبها بوشناق في تلك الفترة، تمكن من إيصال ابن أخ الداي إلى منصب خزناجي من دون استحقاق، والمعلوم أن هذا الأخير هو أحد أهم المناصب المرشحة لخلافة الداي –مثلما رأينا في الفصول السابقة–، وبالتالي تعتبر هذه محاولة لتوريث الحكم، لكن الهدف منها لم يكن تأسيس حكم وراثي أسري قائم على التخطيط لتسيير الإيالة وفق أسس وسياسات معينة تطبق على مراحل، وإنما الهدف من هذا التوريث هو استغلال صاحب المنصب لتحقيق مصالح اليهودي بوشناق في الإيالة لا أكثر[3]، وبالتالي فإن اهتمامات الدايات بمسألة توريث الحكم في الجزائر كان جد نادرا إذ ما قارناه بتونس.

صحيح أن السلطان قد سمح بتوريث الحكم داخل أسرة واحدة في إيالة تونس، والذي يعتبر تصريح بنوع من الحرية في إدارة شأن الإيالة وبشكل وراثي وفق ما تقره الأسرة الحاكمة، غير أن السلطان لم يُبقِ على هذه الحرية في التعيين والإدارة بنفس الشكل، تخوفا ربما من أن تذكي فكرة الانفصال لدى أفراد الأسرة الحاكمة، فكان يرسل له إلى جانب موافقته الشرعية على حكم كل باي منهم رتبة عسكرية كالمشير أو رتبة الفريق، والتي تدل على أن ذلك الباي هو أحد عساكر الدولة العثمانية في الإيالة التونسية[4]، وما يسمح للسلطان بالتدخل فيه وتوجيه ما يرغب فيه من أحكام وقرارات عن طريق هذه الرتبة العسكرية، كما يجعل الطرف الآخر في حالة إدراك تام بتبعيته للسلطان فلا يفكر في الرغبة في الانفصال عنه.

---

[1] **أ. و. ج، خ.** هـ، ر. ع.8، ر. و.31210، ت1231هـ.

[2] **أ. و. ج،** خ. هـ، ر. ع.9، ر. و.A/22556، ت.1232هـ.

[3] حنيفي هلايلي، العلاقات الجزائرية...، **المرجع السابق**، ص.55.

[4] **أ. و. ت،** س. ت، ص.221، م.357، و.13.

والحقيقة أن هذه هي السياسة المعمول بها من طرف السلطان لحفظ مد نفوذه، فإذا منح الحرية السياسية لأحد حكام إيالاته تماشيا والظرفية المحلية لذلك الحاكم؛ فإنه سيقيده عسكريا ويجعله في حالة تبعية دائمة، مثلما حدث ذلك في إيالة الجزائر؛ ففي الوقت الذي سمح فيه بتعيين الحكام محليا كان ديوانها المحلي والمشكل من جند الإنكشارية هو المسؤول عن تعيين وعزل الداي[1]، ونحن ندرك جيدا أن ولاء الجند للسلطان لا شك فيه وبالتالي فإن كل قرارتهم وتعييناتهم لا تخرج عن رغباته ولا أهدافه، ضف إلى ذلك فإن أغلب هؤلاء الدايات كانوا من فئة الإنكشارية الذين أرسلوا كمجندين من بلاد الأناضول[2]، وبالتالي فإن قربهم من السلطان أو طريقة تحكمه فيهم ستكون أسهل من أي فئة أخرى، فكانت ربما هذه أحد الأسباب التي جعلت السلطان يوافق على التعيين الداخلي في الجزائر كون المؤسسة العسكرية هي صاحبة الدور الفيصلي في ذلك.

علاوة على هذا فطبيعة الدولة العثمانية هي دولة عسكرية بامتياز، وتفوقها كان في الشأن العسكري أكثر من السياسي، فربما هذا السبب الذي جعلها تمنح إدارة الحكم محليا لولاة الجزائر وتونس، بينما تشدد على التبعية العسكرية وتتولى تقييدهم في الجانب الذي تمتاز إدارتها فيه وهو العسكري، مع إحداث بعض التجاوزات المضطرة بين الجزائر وتونس؛ إذ سمحت لهذه الأخيرة بتوريث حكم أسري بينما منعته عن الجزائر التي كانت منطقة حدودية، وناهيك عن بعدها جغرافيا عنها.

ناهيك عن اعتياد الوضع العام في تونس على حكم الأسر وتوريثه، فالواضح أنه قد نال ذلك رضى الرعية والذي يؤكده أكثر هو الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي ساد أغلب فترات القرنين الثامن عشر والتاسع عشر[3]، أما الجزائر فرغم تعدد الأسباب التي منعت من إحداث هذا النمط من الحكم والذي تعلق بالجهات الحاكمة بالإيالة أو بمقر السلطة العثمانية في اسطنبول، إلا أننا لا نرى أن سكان الإيالة كانوا يهتمون لهذا الأمر أو يركزون عليه، فمثلما همشوا من طرف المؤسسة الحاكمة بالإيالة خلال العهد العثماني ككل ولاسيما القرن الثامن عشر ومنتصف التاسع عشر[4]، نجد أنها لم يبحثوا عن تبرير لهذا

---

[1] Laugier De Tassy, histoire de royaume…, **Op. Cit**, p.212.

[2] نعيمة رحماني، **المرجع السابق**، ص.237.

[3] فاطمة بن سليمان، **الإيالة التونسية بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر نشأة المجال**، أطروحة دكتوراه في التاريخ، جامعة تونس الأولى، 2004-2005، ص.384.

[4] لم يكن التهميش السياسي في إيالة الجزائر حكرا على الأهالي فقط، بل حتى الكراغلة عانوا من ذلك، نتيجة تخوف الأقلية العثمانية من حدوث تحالف بينهما قد يؤدي إلى مواجهة العثمانيين وتهديد حكمهم. ينظر: محمد مقصودة، **الكراغلة والسلطة في الجزائر خلال العهد العثماني 1519-1830م**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2014، ص.155.

التهميش السياسي، ودليل ذلك أن جل الثورات التي قام بها الأهالي تعلقت أسبابها بالجانب الاقتصادي وعبرت عن رفضهم لما حدث به من تغييرات خاصة السياسة الضريبية[1]، أما الوضع السياسي فلم تشير المصادر من سجل انتفاضهم على عدم مشاركتهم في الحياة السياسية ولو في الوظائف السامية[2]، فلو قارناها بتونس لوجدنا أن بعض وزراء هذه الأخيرة كانوا من السكان المحليين[3]، عكس الجزائر التي اقتصر الجهاز الحاكم على العنصر العثماني حصرا دون غيره[4]، وإن كان ذلك سياسة عثمانية تقضي بالعمل على حفظ الحكم بين عناصرها فقط، فمن حق الأهالي كذلك المطالبة بالمشاركة السياسية.

في الواقع إن قرار إبعاد أهالي إيالة الجزائر عن المؤسسة السياسية لم يكن صنيعة العثمانيين فقط[5]، بل حتى الأهالي بدورهم رفضوا تقلد مثل هذه المناصب، ورغم أن البعض من العثمانيين الذين كانوا يرغبون في دمج الأعيان المحليين في مجلس الديوان لكنهم رفضوا ذلك، وفضلوا البقاء كوسطاء بين الطبقة الحاكمة والرعية لا أكثر[6]، ولم يكن لهم تنافس واضح طيلة العهد العثماني على المناصب السياسية[7]، وحسب ما ورد في كتاب المرآة لحمدان بن عثمان خوجة فإن سبب عدم قبولهم المشاركة في الحياة السياسية بالإيالة هو رغبتهم في حكم العنصر العثماني بكل ثقة وأريحية ما يوفر لهم الأمن والاستقرار بالبلاد[8]، علاوة على ذلك فقد كان الأهالي على دراية تامة بطبيعة الفرد الإنكشاري وما يسود المؤسسة السياسية والعسكرية من فوضى، فلا نستبعد أن يكون رفضهم الخوض في السياسية راجع إلى رغبتهم في الحفاظ على أرواحهم وأموالهم[9].

---

[1] حنيفي هلايلي، "الثورات الشعبية في الجزائر..."، **المرجع السابق**، ص.190.

[2] نجوى طوبال، **المرجع السابق**، ص.13.

[3] زين العابدين السنوسي، **محمود قابادو**، مطبعة العرب، تونس، 1951، ص، ص.4، 8.

[4] عبد الله العروي، تاريخ المغرب محاولة في...، **المرجع السابق**، ص.271.

[5] من أهم الشروط الواجب توفرها فيمن يُرشح لمنصب الداي أن يكون عثماني، أي أنهم رفضوا وصول الأهالي أو حتى الكراغلة لسدة الحكم بالإيالة، رغم وجود العديد من الكراغلة الذين تولوا حكم العديد من الإيالات في تلك الفترة كالقرمانليين بطرابلس الغرب. ينظر: جون ب. وولف، **المرجع السابق**، ص.390، سمير عبد الرسول العبيدي، **المرجع السابق**، ص.457.

[6] أحمد السليماني، **المرجع السابق**، ص.22.

[7] أرزقي شويتام، **المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 1519-1830**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص.95.

[8] حمدان بن عثمان خوجة، **المصدر السابق**، ص.88.

[9] نجوى طوبال، **المرجع السابق**، ص.13.

أما إذا قارنا أهالي الجزائر بالمجتمع التونسي في تلك الفترة فنجد اختلافات عديدة بينهما، أهمها فاعلية هذا الأخير على المستوى السياسي، إذ شاركت النخبة الملحية التونسية في إدارة شؤون الإيالة وكان لها دور جوهري في حسم العديد من القرارات إلى جانب الجهة الحاكمة –الأسرة الحسينية–، حيث نهضوا بالإيالة وعملوا على إصلاحها على جميع الأصعدة وأهمها الصعيد العسكري، فلم يكن للأسرة الحسينية استثناءات سياسية مثلما هو حال دايات الجزائر، إلى درجة أنهم اندمجوا في المجتمع التونسي وتطبعوا بصفاته وصاروا جزء منه، فساعدهم هذا الوضع المستقر على تسيير الإيالة والعمل على تقويتها[1].

علاوة على ذلك، فقد أدركت النخبة التونسية مفهوم الوعي القومي مبكرا –خلال القرن السابع عشر–، الأمر الذي ساعدها على معرفة الطريقة المثلى لتسيير البلاد سياسيا[2]، ونستشف ذلك جليا من خلال التطورات التي شهدتها الإيالة بشكل متسارع عند قيام حكم الأسرة الحسينية بتونس فقد دخلت مراحل إصلاحية متسلسلة توجت بإعلان قانون على هيئة الدساتير الحديثة يحكم البلاد خلال القرن التاسع عشر[3]، ولو أحدثنا مقارنة بين إيالتي تونس وطرابلس الغرب اللتان اتبعتا نفس آلية الحكم في فترات متزامنة واطلعنا على وضعهما في القرن التاسع عشر للاحظنا العديد من الفوارق بينهما وأدركنا مدى تأثير التوافق الحاصل بين الهيئة الحاكمة والطبقة المحكومة في تونس على سير الحكم واستقراره وتوجهه بذلك الشكل.

2- الحكم الوراثي في إيالة تونس: تقليد سياسي عريق:

وضعت إيالة تونس حد لمشروع العثمنة منذ بداياته وذلك باعتمادها على أجهزة تسيير محلية موروثة عن الحفصيين، واستمر العمل به حتى العهد العثماني ومن بينها المحلة، الذي مكن قادتها – البايات– من الحصول على نفوذ واسع على مستوى المؤسسة السياسية والاجتماعية واستغلوه في إعادة نمط الحكم التقليدي المورث الذي كان على عهد الحفصيين وذلك لتجذره في الأهالي والهيئات المحلية التي اعتادت على هذا النمط من الحكم، ويرجع ذلك لقوة النظام الحفصي وهياكله حتى بعد سقوطه؛ إذ بقيت أثار حكمه في نفوس الأعيان وأعادوا إحيائه في أول فرصة سنحت لهم وهي المشاركة في نظام

[1] الهادي التيمومي، **كيف صار التونسيون تونسيين**، دار محمد علي الحامي، تونس، 2014، ص.120.

[2] **المرجع نفسه**، ص.122.

[3] علي محجوبي، **المرجع السابق**، ص.95

الأمحال[1]، وقد مس هذا التغيير حتى التقسيم الإداري فالكثير من المناطق التي كانت تحمل اسم سنجق عادت إلى تسميتها القديمة على العهد الحفصي "المنصب" أو "الوطن"[2]، عكس الجزائر التي لم تشهد هذا النوع من الحكم قبل مجيء العثمانيين -مثلما ذكرنا ذلك في الفصل الأول-.

يبدو أن أهالي الإيالة التونسية قد اعتادوا فعلا على طبيعة الحكم تلك التي أضحت تشكل لهم الخلفية الرئيسية لسياسة البلد، ونتيجة اختلاطهم بالبايات أيام خروج الأمحال حدث ذلك التمازج السياسي بينهم والذي توج بإيحاء تقاليد سياسية قديمة ورثوها عن الحكم الحفصي وعملوا على شرعنة أسبقيتها، فالبنية التقليدية في هذه الإيالة قابلة لإحياء وتطبيق هذا النمط من الحكم الذي كان يعبر عن الثقافة السياسية القائمة بالبلاد بدايات القرن الثامن عشر.

أما إذ ما قارنا تونس بالجزائر نجد أن هذه الأخيرة تفتقد لتقاليد سياسية القديمة التي من الممكن إحياءها والعمل عليها في ظل عدم عثمنة السلطات العثمانية للنظام المؤسساتي في الإيالة، وبالتالي فإن السيطرة على مدينة الجزائر وما جاورها كانت سهلة منذ البداية، إذ ما قارناها بتلمسان وقسنطينة اللتان كانتا تحت حكم الدولة الزيانية[3] والحفصية[4] أي وجود لقواعد سياسية واضحة، ولا نستبعد أن يكون هذا أحد أسباب تمركز السلطة العثمانية بمدينة الجزائر في بداية الأمر واتخاذها مركزا لسلطتهم ومنبعثا للعديد من القرارات السياسية والعسكرية، وذلك لافتقار المنطقة مؤطر سياسي سابق[5]، وهو السبب الذي جعلها كذلك تحت تصرف عثماني تام ووفق رغباتهم، فلم يعتدوا على نظام حكم ثابت أو متوارث يجعلهم يتخذونه كمرجعية سابقة يطالبون ببناء حكم عثماني وفقها مثلما حدث في تونس.

والواقع أن وضع تونس والسياسة المتبعة بها في العهود السابقة قد حددت معالم سياسة العثمانيين في إدارة الإيالة، إذ لم يتدخلوا فيها إلا بالشيء اليسير الذي لم يتعد مستوى الهيمنة مع الحفاظ على الخصوصيات المحلية[6]، والتي يبدو أن تأثيرها كان أقوى من تأثير الهيمنة العثمانية ذاتها فصبغها بمميزاته التي بدت واضحة مع بدايات القرن الثامن عشر وتوجت بقيام حكم الأسر، ولكن ما ساهم في بروز ذلك أيضا هو السياسة التي اتبعها العثمانيين في تونس والتي اتسمت بالليونة تجاه هذه

[1] محمد الحبيب عزيزي، **المرجع السابق**، ص-ص3396-397.

[2] فاطمة بن سليمان، **المرجع السابق**، ص-ص.170-172.

[3] شارل أندري جوليان، **المرجع السابق**، ص.208.

[4] أحمد بن مبارك بن العطار، **المصدر السابق**، ص.43.

[5] حبيبة عليليش، **المرجع السابق**، ص.146.

[6] محمد لحبيب عزيزي، **المرجع السابق**، ص.394.

الخصوصيات؛ فلم تزلها أو تحد من بعض مميزاتها مثلما حدث في العديد من الإيالات، كما أن البعض اعتمدها كدعامة أساسية في مد نفوذه، ومثال ذلك أن حسين بن علي قد تحالف مع العديد من الأعيان والعناصر الفاعلة في دواخل البلاد ووسع من نفوذها، فأصبح العدد الإجمالي لمؤسسة القياد –التي تعد تقليد موروث عن النظام الحفصي– بتونس ثمانية وعشرين بدل ثلاثة عشر مؤسسة التي كانت في عهد سابقه، والذي ساعده بلا شك في تغيير طريقة الحكم القائم على مبدأ التوريث داخل الأسرة الواحدة[1].

وعند الحديث عن احتكاك بعض ممثلي السلطة العثمانية بأهالي الإيالة التونسية ندرك مدى تأثيره على الجهاز الحاكم، فالدايات بتونس كانوا منعزلين عن الرعية عكس البايات الذين تولوا قيادة الأمحال[2]، والواضح أنهم أحسنوا استغلال ذلك في فهم سبل التحكم في الجهة المحكومة وتكييفه مع طريقة الوصول للحكم والسيطرة عليه بما يخدمهم، ولا نستبعد أن يكون ذلك من بين الأسباب التي ساعدت على توريثهم للحكم داخل الأسرة الواحدة وفي استمرار حكمهم لحوالي قرنين من الزمن.

أوجب المقام هنا أن نشدد على القواسم المشتركة بين إيالاتي الجزائر وتونس، من انتمائهما لنفس السلطة المركزية الحاكمة وتفاعلهما المماثل مع نفس الأحداث الإقليمية المتوسطية وتزامن معايشتهما كذلك للأحداث التي أدت إلى تغيير نمط تعيين الحكام بكلتا الإيالتين، غير أن ذلك لم يعكس نتائج مماثلة بالجزائر وتونس، إذ أن ما حققه حكام هذه الأخيرة من إصلاحات لم يصله ويتمكن منه دايات الجزائر، والأرجح أن هذا راجع إلى طبيعة الحكم في حد ذاتها؛ فربما عملية توريثه داخل الأسرة الواحدة تساهم في تبني حكامها سياسة ثابتة من شأنها إقامة مشاريع موحدة وتتحقق باستمرارها من حاكم إلى آخر، مثلما حدث مع سلسلة المشاريع الإصلاحية التي وضعت قاعدتها على عهد حمودة باشا[3] واستمرت في تطور إلى أن توجت بإصدار عهد الأمان وقانون الدولة في عهدي محمد ومحمد الصادق باي[4].

أما إيالة الجزائر فرغم أن منصب الداي حصر غالبا في فئة بعض الموظفين السامين مثل الخزناجي[5]، إلا أن طريقة حكم كل واحد من هؤلاء الدايات كانت مختلفة ولم تشهد أي مرحلة منها –

---

[1] سلوى الهويدي والمهدي جراد، **المرجع السابق**، ص، ص.17، 20، 23.

[2] محمد الحبيب عزيزي، **المرجع السابق**، ص–ص.396–397.

[3] بشرى ناصر هاشم السعدي وميساء لؤي عبد الله، "حمودة باشا ودوره الإصلاحي في تونس 1782–1814"، **مجلة الآداب**، ع.127، ديسمبر 2018، جامعة بغداد، ص.221.

[4] محمد البشير رازقي، **السيرة الوثائقية للصراع الامبراطوري على عهد الأمان والدستور في الإيالة التونسية 1855–1881**، دار المسيرة، تونس، 2022، ص.5.

[5] نجوى طوبال، **المرجع السابق**، ص.14.

حسب اطلاعنا- استمرار لسياسية معينة مثلما هو حال الإيالة التونسية، وربما يعود السبب في ذلك إلى اختلاف تكوينهم وتوجهاتهم -عكس لما تكون نواة الحكم واحدة-، وأن أغلبهم ذا تكوين عسكري شغلهم عن التفرغ للعلم والمعرفة[1]، وبالتالي لم تكن هناك مشاريع متسلسلة من حاكم إلى آخر ذات غايات موحدة إذ ما قارناها بالأسرة الحسينية في تونس التي تعد من أنجح نماذج الحكم ببلاد المغرب خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وبدى مظهر ذلك بتمكن بایاتها من إرساء قواعد الحكم وتثبيته في جو يسوده غالبا الاستقرار والانتقال إلى مرحلة أبعد من ذلك والتي تتمثل في العمل على إبراز مكانة الإيالة باتباع جملة من الإصلاحات مكنتها من البروز على الساحة الإقليمية ومواكبة أحداثها.

في المقابل لا يمكن أن ننكر أن مرحلة الدايات في الجزائر كانت ناجحة إلى حد كبير في إرساء الدعائم السياسية للإيالة إذ تمت مقارنتها بفترات الحكم السابقة، غير أنه ربما الظرفية التي كانت تمر بها الإيالة والدولة العثمانية على حد سواء والتغييرات التي بدأت تعيشها الضفة الغربية للمتوسط لم تدعم هذا النجاح وتسمح ببروزه، خاصة بعدما دبَّ الضعف بالإيالة وبدت ملامحه ظاهرة على مؤسساتها، وقد تزامن ذلك وبروز رغبة إحدى القوى المتوسطية في السيطرة على الجزائر ما عرقل فعلا من استمرار حكم الدايات ووضع حدا لتطوره[2]، وهذا ما يجعلنا نرجح أنه لو كانت مرحلة الدايات في وقت سابق لذلك لمنحت ربما الجزائر فرصة للبروز كقوة منفردة أكثر من تونس، ولكان لها المتسع من الوقت لمواكبة الحركة الإصلاحية وتطبيق تنظيمات خاصة بها.

ثانيا: الإصلاح السياسي بتونس، آلية تبعية أم منفذ انفصال

لم تكن حركة الإصلاح السياسي المطبقة في الإيالة التونسية خلال القرن التاسع عشر وليدة الصدفة أو أنها قرار تعلق بحاكم دون غيره، بل هي نتاج تكاثف جهود العديد من بايات الأسرة الحسينية وعلى أشكال مختلفة غير مباشرة إلى أن توجت بإعلان وثيقة عهد الأمان وقانون الدولة اللذان نظما الحياة السياسية في تونس وحددوا وظائف مؤسستها وقسموها بين تشريع وتنفيذ، وهذا ما سنسعى لإبرازه من خلال هذا العنصر.

1- دعائم الإصلاحات السياسية:

قبل الشروع في تطبيق مظاهر حركة الإصلاح السياسي في تونس، احتاج البايات الحسينيون إلى تحديث ما يحيط بها من مؤسسات حتى تدعمها، فأحدثوا سلسلة من الإصلاحات بدت بشكل واضح

[1] مصطفى بن عمار، **المرجع السابق**، ص.178.

[2] حكيمة منصور، **المرجع السابق**، ص.102.

في عهد أحمد باي -على وجه الخصوص- وشكّلت في مجملها مرحلة سابقة مهّدت للإصلاح السياسي وكانت من أبرز روافده داخل نسق إصلاحي واحد، وذلك أن إصلاح مؤسسة واحدة دون غيرها من مؤسسات الدولة لا يعطي النتائج المرجوة، التي كانت من أبرز أهداف الحركة الإصلاحية التونسية.

1-1- تحديث المؤسسة العسكرية:

عاشت حدود الإيالة التونسية مجموعة من التغييرات في العقد الثالث من القرن التاسع عشر، حيث تم القضاء على نفوذ الأسرة القرمانلية بطرابلس الغرب وعاد بها الحكم العثماني المباشر سنة 1835[1]، أما الحد الغربي للإيالة فقد شهد قرب خطر الاحتلال الفرنسي منه بعد سقوط قسنطينة سنة 1837 وصار يحدق بالحد الغربي لتونس[2]، فكانت هذه الأحداث من بين أبرز الأسباب التي حرَّكت رغبة الإصلاح لدى حكام الإيالة من أجل تقوية تونس لصد أي خطر بإمكانه تهديد حكم الأسرة الحسينية بها، وقد تزامن ذلك واعتلاء أحمد باي -أشد البايات حرصا على الإصلاح- العرش الحسيني سنة 1837[3]، إذ عُرف هذا الباي بنزعته الاستقلالية ورغبته في "تَوْنسة" الإيالة وإلغاء تبعيتها للدولة العثمانية، وأن يعامل مثل حكّام الدول المستقلة بذاتها، فرأى في تطبيق الحركة الإصلاحية منفذا لتحقيق مبتغاه[4].

أول ما ركز عليه أحمد باي بعد توليه حكم الإيالة التونسية هو استثمار شغفه العسكري في إصلاح المؤسسة العسكرية، فعمل على تكوين جيش عصري على نمط الجيوش الغربية -وخاصة فرنسا-[5]، وهو المشروع الذي بدأه سلفه مصطفى باي حيث أسس لجيش محلي -مثلما ذكرنا في الفصل الثالث-[6]، وقد توافق ذلك بشكل مباشر مع رغبات الباي أحمد الذي عمل على توسيع الفكرة أكثر ونقلها من مجرد تكوين جيش محلي إلى إرساء قواعد عسكرية محلية جندا وعتادا[7].

والواقع أن أحمد باي كان جد مهتم ومتتبع لتطورات التحديث الحاصل في أوروبا -خاصة فرنسا- وشدة إعجابه بذلك دفعه لمحاولة تقليد الغرب، غير أنه أدرك صعوبة الأمر بعد زيارته لفرنسا سنة

---

[1] علي المحجوبي، **المرجع السابق**، ص.85.

[2] عميراوي أحميدة، **علاقات بايلك الشرق الجزائري بتونس أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي**، دار البعث، قسنطينة، 2002، ص.87.

[3] حفيظة بن دحمان، **رأي محمد بيرم الخامس في الاحتلال الفرنسي للجزائر**، دار الرياحين، الجزائر، 2013، ص.29.

[4] رشاد الإمام، التفكير الإصلاحي...، **المرجع السابق**، ص.101.

[5] هاينريش بارت، **المصدر السابق**، ص.25.

[6] ألفونص روسو، **المصدر السابق**، ص.351.

[7] فان كريكن، **المرجع السابق**، ص.20.

1846، واطلاعه على ما قام بها حكامها من إصلاحات خاصة على مستوى المؤسسة العسكرية[1]، غير أن المتتبع لمسار الحركة الإصلاحية يدرك تطبيق أحمد باي لتلك الإصلاحات وعلى النمط الغربي رغم صعوبتها وقلة نسبة نجاحها، فالحاجة إلى تقوية الإيالة ومواكبة تطورات العصر لم تعطِ للباي فرصة للمواءمة بين طبيعة الإصلاح ومقومات الإيالة التونسية[2].

ومن بين أهم الأسباب كذلك التي دفعت بأحمد باي إلى القيام بجملة من الإصلاحات وعلى رأسها تحديث الجيش، تنشئته العسكرية؛ إذ مارس الكثير من التدريبات العسكرية في صغره كما كان كثير الاحتكاك بالضباط[3]، إلى درجة أنه كان يطلب من والده أن يمنحه قيادة جيش الأمحال[4]. وعلاوة على هذا، فقد كان لوالدة أحمد باي –وهي من جواري سردينيا– تأثير على شخصيته وعلى ميله للحضارة الغربية إعجابه بها[5]، فلا نستبعد أنه كان لكل هذا أثر على تكوين أحمد باي وطريقة حكمه وفحوى سياسته، وربما هذا ما أثر بدوره على رغبة الباي في إقامة حكم مستقل عن الباب العالي مستندا في ذلك على سياسة الإصلاح الغربي، ومن دون مراعاة وضع البلاد ومدى تحمل خزينتها أعباء تلك الإصلاحات[6].

وبالعودة للحديث عن إصلاحات أحمد باي العسكرية، نجد أنه ركز اهتمامه على العتاد الحربي، فخصص في العديد من قشل الإيالة مواضع لصناعة الأسلحة كقشلة الطبجية التي أسس بها دار لصناعة الأسلحة[7]، كما اعتمد على ما تم إنشاؤه من مصانع حربية قبل الفترة الإصلاحية كمصنع البارود ودار عمل المدافع[8]، ولم يكتف الباي بما تنتجه الإيالة التونسية من أسلحة، بل استورد الكثير منها من عدة دول أوروبية كبلجيكا وانجلترا وفرنسا[9].

---

[1] خير الدين التونسي، **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك**، تح: محمد الحداد، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 2012، ص.32.

[2] عبد الجليل الميساوي، **ما الإصلاح؟ وكيف السبيل إليه؟ دراسة تحليلية لمسيرة الإصلاح والتغيير في التاريخ العربي الإسلامي**، منشورات نهى، صفاقس، 2010، ص.222.

[3] حسين جبار إبراهيم، **المرجع السابق**، ص.66.

[4] رشاد الإمام، التفكير الإصلاحي...، **المرجع السابق**، ص–ص.91–92.

[5] حسين حبار إبراهيم، **المرجع السابق**، ص.66.

[6] Carl Brown, «The Tunisia of Ahmad bey, 1837-1855»**, Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée**, n.20, 1975, Paris, p.185.

[7] أحمد بن أبي الضياف، **المصدر السابق**، ج.4، ص.30.

[8] محجوب السميراني، **المرجع السابق**، ص–ص.227–228.

[9] الشيباني بنبلغيث، "إصلاحات المشير..."، **المرجع السابق**، ص.18.

لم يقتصر اهتمام أحمد باي على العتاد البري فقط، فقد كان للقوة البحرية كذلك نصيب من اهتمامات الباي، فبنى أسطول بحري على النمط الغربي للتصدي للهجمات الخارجية[1]، وذلك من خلال تأسيسه مصنع لصناعة السفن بحلق الوادي وشراء حوالي اثني عشر سفينة جديدة من فرنسا وإيطاليا، كما رمم أحمد باي عدة موانئ وجعلها حربية، كميناء حلق الوادي وغار الملح الذي أراد حرص أن يكون مثل ميناء طولون الفرنسي، وقد اعتمد تجهيز ذلك على خبراء أوروبيين[2].

وأهم ما قام به أحمد باي في إطار تدعيم الإصلاحات العسكرية وتزويد الجيش بكفاءات عالية، هو تأسيسه المدرسة الحربية بباردو في 5 مارس 1840[3]، لتكوين وتدريب ضباط تونسيين على يد خبراء وأساتذة أتراك وأوروبيين ذوي كفاءة عالية[4] مثل الفرنسي دي تافارن De Tavern[5]، وأول من تولى إدارة هذه المدرسة هو الإيطالي كاليقاريس Calligaris[6]، ثم الضابط كامبنون Campenon سنة 1858[7]، ولعل السبب الرئيسي وراء الاعتماد على الكفاءات الأجنبية في إحداث مقومات الحركة الإصلاحية يعود إلى الرغبة في تطبيق التجربة الغربية بحذافيرها لضمان نجاحها، إضافة إلى نقص الكفاءات المحلية ذات وعي بآليات التحديث والتي بإمكانها تسيير مؤسسات الإصلاح، وبالتالي فإن الاعتماد على الأجانب خاصة في تلقين أسس التحديث والعلوم العصرية كان لا بد منه لتخريج ثلة من رواد الإصلاح والتحديث في تونس، على دراية وتقبل تام لفكرة الإصلاح وكيفية تطبيقها للنهوض بالإيالة وتحقيق التقدم[8].

---

[1] عبد الحميد هنية، **تونس العثمانية بناء الدولة والمجال**، تبر الزمان، تونس، 2012، ص.219.

[2] رشاد الإمام، التفكير الإصلاحي...، **المرجع السابق**، ص-ص.167-168.

[3] مؤلف مجهول، **مدرسة باردو الحربية**، تح: محمد عبد المولى، الدار العربية للكتاب، تونس، 1977، ص.18.

[4] حسن حسني عبد الوهاب، **المرجع السابق**، ص.138.

[5] دي تافارن De Tavern (1819-1861) هو آرناست جون نيكولا دي تافارن فرنسي الأصل، ضابط فرنسي، تولى إدارة المدرسة الحربية سنة 1855، أين عمل على فرنسة التعليم وجعل اللغة العربية مادة ثانوية. ينظر: هنري دونان، **المصدر السابق**، ص.62، الهادي التيمومي، **تونس والتحديث (أول دستور في العام الإسلامي)**، دار محمد علي للنشر، تونس، 2010، ص.83.

[6] كاليقاريس Calligaris (1808-1871) هو لويجي كاليقاريس Luigi Calligaris إيطالي الأصل، كان ضمن الجيش العثماني ثم تولى بعدها إدارة المدرسة الحربية مدة ثلاثة عشر سنة، وأصبح أحد مدرسيها سنة 1863. ينظر: مؤلف مجهول، **المصدر السابق**، ص.18، الهادي التيمومي، تونس والتحديث...، **المرجع السابق**، ص-ص.77-78.

[7] مؤلف مجهول، **المصدر السابق**، ص.18.

[8] لطفي بوعلي، التحديث العسكري...، **المرجع السابق**، ص.196.

تولى أساتذة المدرسة الحربية تدريس العديد من المواد التي بإمكانها تحقيق الإصلاح العسكري على النمط الغربي في تونس، كالرياضيات والهندسة، والتعبئة الحربية والتاريخ واللغات الأجنبية كالفرنسية والإيطالية[1]، ولم تقتصر المدرسة على تدريس تلك المواد فقط، بل كان للعلوم الدينية ترتيب في برامجها وأسند تدريسها لمحمود قابادو[2] الذي يعتبر من أبرز أساتذتها المحليين[3]، أما عدد طلبتها فلم يزد في سنواتها الأولى عن الخمسين طالبا، ونرجح أن قلة الإقبال على المدرسة يعود إلى كونها من أولى التجارب الإصلاحية التي مست مجال التعليم العسكري وعدم اعتياد المجتمع التونسي عليها، فقد كانت هذه المدرسة "النواة الأولى" للتعليم العصري بالإيالة التونسية[4]، ومن أبرز خريجيها نجد الوزير رستم وخير الدين التونسي[5] والجنرال حسين[6]، وهم من الرعيل الأول الذي قاد الحركة الإصلاحية في مرحلتها

---

[1] الطاهر عبد الله، **الحركة الوطنية التونسية**، مكتبة الجماهير، بيروت، 1976، ص.15.

[2] محمود قابادو: (1815-1871) هو محمود بن محمد بن محمد قابادو، أندلسي الأصل، كان تعليمه دينيا في البداية ثم تشبع بالعلوم العصرية أثناء تدريسه بمدرسة باردو، فكان عالماً بالرياضيات وأديباً شاعراً، ومن أهم رواد ودعاة الإصلاح شارك إلى جانب تلاميذه في ترجمة الكتب الأجنبية، فتخرج على يده جيلاً كاملاً بفكر مزدوج يجمع بين معرفتهم بالدين والتراث التونسي مع الإنفتاح والإلمام بالعلوم العصرية. ينظر: محمد محفوظ، **تراجم المؤلفين التونسيين**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1985، ج.4، ص.41، الهادي التيمومي، تونس والتحديث...، **المرجع السابق**، ص.88، محمد صالح الجابري، **الشعر التونسي المعاصر**، الشركة التونسي للتوزيع، تونس، 1974، ص.31.

[3] الحبيب الجنحاني، "الحركة الإصلاحية في تونس خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر"، **حوليات الجامعة التونسية**، ع.6، 1969، تونس، ص.119.

[4] مؤلف مجهول، **المصدر السابق**، ص.21.

[5] خير الدين تونسي (1822-1890): هو شركسي الأصل، أُسر في اسطنبول، وتناقل في البيع إلى أن وصل إلى قصر أحمد باي بتونس، أين تعلم مختلف العلوم، وتدرج في المناصب فعُين وزيرا للبحر، وكان من رواد الإصلاح، فصار رئيسا للمجلس الأكبر وعضواً في المجلس الخاص، إضافة إلى نشاطه الدبلوماسي فكان مبعوثاً للبايات إلى كثيرا من الدول من بينها الدولة العثمانية، التي استقر بها سنة 1878 وعينه السلطان عبد الحميد الثاني كصدر الأعظم للدولة العثمانية. ينظر: محمد عمارة، "خير الدين تونس1860-1890"، **مجلة الدراسات الاشتراكية**، ع.96، جويلية 1989، القاهرة، ص.52، ناصر الدين سعيدوني، **التراث التاريخي والجغرافي للغرب الإسلامي**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1999، صص550-551،

Jean Ganiage et Van Krieken, « Khayr al-Dîn et la Tunisie (1850-1881) », **Revue Française d'Histoire d'Outre-mer,** T.64, n.235, 1977, p.247.

[6] الجنرال حسين (1820-1887): هو من المماليك الشراكسة، قدم إلى تونس وهو صغير السن، تربى في قصر البايات الحسينيين، أين تلقى تعليمه فأصبح أديبا، ترأس أول مجلس بلدي بتونس سنة 1858، كما عيِن مبعوثا رِفقة خير الدين إلى فرنسا من أجل مهمة محمود بن عياد، عيِن وزيرا في حكومة خير الدين للتعليم والأشغال العامة، وهو من رواد

الثانية وشغلوا العديد من المناصب السياسية الهامة بالإيالة[1]، خاصة وأن ثقافتهم كانت مزيج بين ما تم اكتسابه في المدرسة الحربية وما هو موروث عن التجارب المحلية وما تم استحداثه[2].

أما بالحديث عن تكاليف الإصلاحات العسكرية، فلم تقو الخزينة على تحملها بحكم الوضع الحرج الذي كانت تعيشه الإيالة التونسية، ما تطلّب من أحمد باي ضرورة توفير مصادر دخل جديدة، فلم يجد من حل أمامه سوى إقامة بعض المشاريع الاقتصادية لتغطية وتمويل نفقاته العسكرية وضمان استمرارها وإنجاحها[3].

1-2- الإصلاحات الاقتصادية:

تطلب تحديث بعض المؤسسات الفاعلة في الإيالة التونسية في إطار ما عرف بالحركة الإصلاحية صرف الكثير من أموال الخزينة وذلك لتهيئة البيئة الإصلاحية، إذ نجد على سبيل المثال أن إصلاح المؤسسة العسكرية تطلب بناء المنشآت العسكرية وتوفير اللباس والعتاد للجند، ما جعل هذا الجيش يحوز على ثلثي المداخيل من ميزانية الإيالة[4]، ولا شك أن ذلك أثر سلبا على الخزينة خاصة وأن الوضع الاقتصادي لتونس كان يمر بمرحلة حرجة جراء تراجع الصناعات التقليدية إلى جانب نقص المساحات الزراعية وقلة مردودها[5]، ومما زاد من ضيق الحال أكثر انتشار وباء الكوليرا سنة 1850، وانعكاسه سلبا على البلد[6].

ورغم قلة الموارد الاقتصادية وما كانت تعانيه الإيالة إلا أنَّ باياتها استمروا في محاولة إصلاح وضعها وذلك بإقامة مختلف المشاريع، فأمر أحمد باي بإنشاء عدة مصانع على الطراز الأوروبي

النهضة الإصلاحية في تونس. ينظر: زهير الذوادي، **الإصلاح السياسي بين السيف والقلم**، الأطلسية للنشر، تونس، 2009، ص.83، محمد الفاضل بن عاشور، **تراجم الأعلام**، الدار التونسية للنشر، تونس، 1970، ص.23، الحبيب الجنحاني، "سؤال الشيخ بن أبي الضياف عن أسباب عدم انتخاب من يمثلهم في المجلس الأكبر، وجواب الفريق حسين"، **المجلة التاريخية المغربية**، ع.10-11، 1978، تونس، ص.115.

[1] الصحراوي قمعون، **حركة الإصلاح والتحديث في تونس**، برق للنشر والتوزيع، تونس، 2012، ص.14.

[2] هدى بعير، **التجربة الخرائطية لمدرسة باردو الحربية في منتصف القرن التاسع عشر**، منشورات مخبر دراسات مغاربية، تونس، 2008، ص.10.

[3] عبد الحميد هنية، **المرجع السابق**، ص.219.

[4] فان كريكن، **المرجع السابق**، ص.23.

[5] حسين جبار إبراهيم، **إيالة تونس في عهد أحمد باشا باي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2017، ص.73.

[6] فان كريكن، **المرجع السابق**، ص.23.

كمصنع الملف الذي بناه محمد بن عياد[1] بطبربة[2]، إلى جانب مصنع المدافع بمنطقة الحفصية ومعملين للبارود في بلدة الجم وتونس[3]. ويبدو أن الإصلاح المؤسساتي بتونس جاء لتحقيق غاية موحدة، فكانت الإصلاحات الاقتصادية تخدم التحديث المعتمد في المجال العسكري، وعلاوة على ما أسس من مصانع لتجهيز عتاد الجند ولباسه؛ أسست كذلك مطحنة ومخبزة ومدبغة ومسبكة لتوفير الطعام واللباس للعساكر وقصد العناية بالعتاد الحربي كالمدافع[4]، ولتوفير مستحقات المؤسسة العسكرية أنشأ الباي مصنع لصناعة الصابون؛ وجعل صنعه وبيعه حكراً على الدولة إلى جانب الملح، ولتنويع وتوسيع مداخيل الخزينة حتى تحقق المزيد من الأرباح تم رفع ومراقبة سعر بعض المنتجات كالدخان والملح والقمح والزيت[5].

إلى جانب ذلك، استحدث أحمد باي ضرائب جديدة على الأهالي لتغطية حاجات الخزينة، ففرض الضرائب على بعض السلع[6]، مثلاً في حال بيع الزيت خارج مدينة تونس تفرض عليه ضريبة عُرفت بلَزمة الصاع، إلى جانب العديد من الضرائب الأخرى التي أثقلت كاهل الرعية[7]، والحقيقة أنها لم تكن حكرا على الأهالي فقط، بل أُلزم بها الجند كذلك، فإذا وُلد مولود ذكر لدى الجندي لا بد من تقييد اسمه في دفتر الجند مقابل فلس، وفي حال ما توفي والد أحد الجنود يقيد اسمه كذلك في السجل بفلسين[8]. ولا شك أنَّ هذه الإجراءات والضرائب المرهقة، قد زادت في تدهور الوضع العام بالإيالة.

استمر أحمد الباي في العمل بالإصلاحات التي مسَّت جل المجالات رغم ما كانت تعانيه الإيالة، فأنشأ سنة 1847 أول بنك في تونس على نمط البنوك الأوروبية وسُمي بدار المال، وأوكل إدارته لوزيريه

---

[1] محمود بن محمد بن عياد (1810-1880): كان من أهم وزراء حكومة أحمد باي، تمكن من جمع ثروة كبيرة فترة رئاسته للوزارة قُدرت بـ 10 ملايين فرنك، وحولها إلى أوروبا حيث فرَّ إلى هناك سنة 1852. ينظر: حمد بيرم الخامس، **المصدر السابق**، ج.2، ص.614، محمد بوذينة، **مشاهير التونسيين**، الشركة التونسية للنشر، تونس، 2001، ط.3، ص.616، Jean Ganiage, **Op. Cit**, p.121.

[2] أحمد بن أبي الضياف، **المصدر السابق**، ج.4، ص.76.

[3] حفيظة بن دحمان، **المرجع السابق**، ص.33.

[4] فان كريكن، **المرجع السابق**، ص.12.

[5] أحمد بن أبي الضياف، **المصدر السابق**، ج.4، ص.31.

[6] محمد بن عثمان السنوسي، **المصدر السابق**، ص.139.

[7] محمد بيرم الخامس، **المصدر السابق**، ج.2، ص.431.

[8] أحمد بن أبي الضياف، **المصدر السابق**، ج.4، ص-ص.31، 34.

محمود بن عياد ومصطفى خزندار[1]، وجعله مركزا لسك العملة ومخزنا لمختلف مداخيل الإيالة من ضرائب وجبايات ومرتبات؛ ولعدم توازن مداخيل ومصاريف الإيالة نتيجة الحركة الإصلاحية التي شهدتها تونس، تم طبع أوراق نقدية إضافية سنة 1847 قصد مراقبة سيرورة ثروات البلاد والتحكم فيها من جهة، ولمواكبة التطور الاقتصادي والتعامل بسهولة أكثر مع مختلف تجار الدول الأوروبية وكسب ثقتهم من جهة أخرى[2]. ولا شك أن هذه الإجراءات مكَّنت الباي من العمل على إثراء خزينة الإيالة وتنويع مداخيلها بما تحققه المصانع من أرباح، والأراضي الزراعية من محاصيل وما يفرض عليها من ضرائب[3]، ووجه الباي مختلف مداخيل خزينته لخدمة المؤسسة العسكرية باقتناء العتاد من أوروبا وتوفير اللباس والطعام والمأوى للجنود، وقد شاركه وزرائه نفس الرؤية؛ إذ كانوا حريصين على صرف مال الخزينة إلا فيما يخدم الإصلاحات العسكرية[4].

والواضح أنَّ إصلاحات أحمد باي غلب عليها الطابع العسكري الذي كان سببا في إقامة الإصلاحات الاقتصادية وذلك لخدمة وتلبية حاجيات المؤسسة العسكرية[5]؛ بهدف بناء جيش حديث يضاهي الجيوش الأوروبية، لعدة أسباب أهمها المحافظة على سلامة أراضي الإيالة من الاحتلال الفرنسي الرابض على حدودها الغربية، ولضمان استقلالية تونس بالحكم ضد إمكانية عودة الحكم العثماني المباشر إليها مثلما حدث مع الجارة طرابلس الغرب[6]. لكن زيادة حاجة أحمد باي للأموال قصد المواصلة في تطبيق الحركة الإصلاحية من تغطية نفقات المصانع لاستمرار عملها وإنتاجها وسد حاجيات الجيش، اضطره إلى الاقتراض من الدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا[7]، وكلف خير الدين التونسي بهذه المهمة؛ فوقَّع عقد مع عدة بنوك بباريس سنة 1853 يقضي بإقراض فرنسا لتونس مبلغا

---

[1] مصطفى خزندار (1817-1878): يوناني الأصل، صاهر أحمد باي فتقرب منه ووضع فيه الباي ثقة كبيرة مكَّنته من السيطرة على مناصب حساسة، فشغل منصب وزير العمالة والمال. يُنظر: محمد بن عثمان السنوسي، **المصدر السابق**، ص.147.

M'hamed Oualdi, «Le retrait après la disgrâce les Khaznadar à Tunis dans la seconde moitié du 19 ème siecle», **Cahiers de la Méditerranée**, n.82, 11 juin 205, Paris, p.328. Jean Ganiage, **Op. Cit**, p.25

[2] رشاد الإمام، التفكير الإصلاحي...، **المرجع السابق**، ص-ص.215-216.

[3] حسين جبار إبراهيم، **المرجع السابق**، ص، ص.110، 114-115.

[4] أحمد بن أبي الضياف، **المصدر السابق**، ج.4، ص.38.

[5] علي المحجوبي، **المرجع السابق**، ص.88.

[6] محجوب السميراني، **المرجع السابق**، ص.91.

[7] زين العابدين شمس الدين نجم، **تاريخ العرب الحديث والعاصر**، دار المسيرة، عمان، 2011، ص.140.

قيمته عشرون مليون فرنك فرنسي[1]، ولحسن حظ الإيالة أن هذا العقد لم يتم بفضل خير الدين الذي قيَّد القرض بمجموعة من الشروط التي لا تخدم الطرف الفرنسي[2].

وما يجدر التنويه له هنا أنَّه قد تم توقيف المصانع بعد مدة وجيزة من نشاطها، وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل حول السبب الحقيقي وراء تعطيل هذه المصانع؟ هل يعود إلى عجز الإيالة التونسية على تمويلها بالشكل اللازم؟ أم هناك أسباب خفية حالة دون خوض تونس غمار التجربة الإصلاحية للنهوض بالبلاد ومواكبة الحضارة والتقدم على غرار الدول الأوروبية؟ ربما السبب وراء توقيف هذه المصانع عن الإنتاج يعود إلى غياب خطة عمل موحدة ومتقنة من شأنها أن تمكِّن الباي من تحقيق هدفه الإصلاحي ولو بعد حين، إضافة إلى عدم اعتياد التونسيين على ممارسة الصناعات الحديثة ما اضطر الباي إلى جلب تقنيين أجانب والعديد من الآلات المستوردة، وما أدى بدوره إلى عدم قدرة الخزينة على تغطية تكاليف هاته المصانع والاستمرار في الحركة الإصلاحية[3]، فيبدو أن الإيالة لم تملك مقومات الإصلاح والمتمثلة في ورأس المال واليد العاملة والسوق الذين يشكلون القاعدة الفعلية لانبعاث الإصلاح واستمراره. والحقيقة أن السبب الأساسي وراء تعثر بعض عناصر الحركة الإصلاح في تونس يعود إلى الإدارة ذاتها التي كانت بحاجة -هي الأخرى- إلى إصلاح عميق يمكن القائمين عليها من تقبل فكرة التحديث على النمط الغربي العصري والمضي في مشروع النهضة بدل من أن تكون المعيق الأول له[4].

1-3- الإصلاحات الثقافية:

كان لأحمد باي رغبة في إصلاح الإيالة التونسية وفق تجربة التحديث الغربية، وقد أكد عزمه على ذلك بعد الزيارة التي قام بها إلى فرنسا رفقة البعض من وزرائه سنة 1846[5]، وكان من نتائجها أن حظي الجانب الثقافي بحيز لا بأس به من الاهتمام، خاصة بعد تعرفه على أهم المعالم الفرنسية الحديثة، كالمتاحف والمسارح ومطابع والمكتبات والمعاهد، أثرت فيه بشكل كبير فشرع في تطبيقها فور عودته إلى تونس[6]. كان أحمد باي شديد الاهتمام بالعلم والثقافة ورأى في ترقيتهما تعزيزا لقوة البلد[7]، وقد دفعه

---

[1] فان كريكن، **المرجع السابق**، ص.25.

[2] محمد بيرم الخامس، **المصدر السابق**، ج.2، ص-ص.434-435.

[3] علي المحجوبي، **المرجع السابق**، ص.89.

[4] محجوب السميراني، **المرجع السابق**، ص.341.

[5] الشيباني بنبلغيث، "إصلاحات المشير أحمد باي العسكرية..."، **المرجع السابق**، ص.14

[6] الحبيب الجنحاني، **المرجع السابق**، ص.117.

[7] محمد الخضر حسين، **تونس وجامع الزيتونة**، تح: المحامي علي الرضا الحسيني، دار النوادر، دمشق، 2010، ص.28.

شغفه بالعلم وحبه للمطالعة إلى قراءة العديد من الكتب في عصره أهمها مقدمة ابن خلدون التي تأثر بها والكثير من الكتب المتعلقة بالتاريخ والسياسة، كما أُتقن الباي العديد من اللغات الأجنبية كالتركية والإيطالية[1]، وخاصة الإيطالية التي كانت من لغات النهضة الحديثة.

شجع أحمد باي العلماء وبنى العديد[2] كما أصلح التعليم بجامع الزيتونة ورتب دروسه وأضاف له مواد جديدة [3]؛ وعين قرابة ثلاثين مدرسا لتدريس مختلف العلوم بالزيتونة[4]، يقدم كل واحد منهم درسين يوميا[5]. وساوى الباي بين العلماء المالكية والحنفية في الرواتب، كما اهتم بمكتبات الجامع واقتنى لها العديد من الكتب النادرة[6]، كالمكتبة الأحمدية التي زُودت بكتب أكبر علماء ذلك العصر كإبراهيم الرياحي والوزير حسين خوجة والعديد من علماء الأسرة الحسينية[7]. يقول بهذا الشأن بن أبي الضياف: "في هذه الأيام نفق سوق العلم، وتجدد شبابه، وسال سيله، وعب عبابه، وانفتح للاجتهاد بابه، وتظاهرت أسبابه، وأشرقت بأفق هذه الحاضرة نجوم، وأهله هم الآن شموس وبدور..."[8]، ويدل هذا على الانتعاش الفعلي للحركة العلمية، وإعادة انبثاقها من جديد بعدما اعتنى بها الباي أحمد ومسها الإصلاح.

كان أحمد باي من أكثر مصلحي الأسرة الحسينية الذين كانت لهم سياسة منفتحة في الجانب الثقافي، وحاول من خلال ذلك التوفيق بين الدين ومتطلبات العصر آنذاك[9]، ليُكيف للإيالة التونسية والتحديث القائم وقتها بغية تقويتها، فقرر الاعتماد على القرآن ودراسة تاريخ الشعوب الغربية واستنباط

---

[1] الهادي التيمومي، تونس والتحديث...، **المرجع السابق**، ص.81.

[2] محمد المناعي، **رسالة المناعي إلى أحمد باي في شكوى من بن أبي الضياف وسائر أعدائه**، تح: أحمد الطويلي، الدار التونسية للنشر، تونس، 1977، ص-ص.16-17.

[3] محمد الحبيب بن خوجة، **شيخ الإسلام الإمام الأكبر محمد الطاهر بن عاشور**، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الدوحة، 2004، ج.1، ص.175.

[4]. A. Guellouz et Les Autres, **Op. Cit**, p.369.

[5] محمد الطاهر بن عاشور، **أليس الصبح بقريب التعليم العربي الإسلامي**، دار الإسلام، القاهرة، دار سحنون، تونس، 2006، ص.83.

[6] محمد بن الخوجة، **تاريخ معالم التوحيد**، تح: الجيلاني بن حاج يحي وحمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1985، ط.2، ص.85.

[7] حسين جبار إبراهيم، **المرجع السابق**، ص.137.

[8] أحمد بن أبي الضياف، **المصدر السابق**، ج.4، ص.67.

[9] حسين جبار إبراهيم، **المرجع السابق**، ص.139.

ما يخدمه من دساتيرهم ويطبقه على المجتمع التونسي بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية[1] التي تعتبر المرجعية الأساسية في حكم الإيالة[2]، كما أدخل الباي على التعليم التقليدي الذي كان قائما بتونس مواد علمية حديثة قائمة على النقد والعقل مشابهة لما كان معمول به في الدول الأوروبية، أي أنَّه أصبح يُعتمد على الاجتهاد عوض النقل الحرفي الذي يغيب فيه التمحيص[3]، وقد عرف أحمد باي بشدة حرصه على التعليم؛ وكثيرا ما كان يراقب سيرورته فيحضر حلقات التدريس بنفسه[4]، كما ساوى بين كل فئات الطلبة من أتراك وعرب في مجال التدريس[5].

قابل اهتمام وتشجيع أحمد باي على إصلاح التعليم بجامع الزيتونة؛ عنايته كذلك بالعلوم الحديثة المنقولة عن الغرب، فأقام لها العديد من المدارس الأجنبية بالإيالة لتلقينها إلى جانب اللغات[6]، وحقيقة هذا المشروع ترجع إلى رغبة الأجانب المقيمين بتونس في تدريس أبنائهم على الطريقة الأوروبية، والذي لقي ترحيب من الباي وسعى إلى توسيع الفكرة بهدف تكوين نخبة محلية تونسية تتولى تدريس أبناء الإيالة، وتتولى مختلف المناصب الإدارية وتسيرها بكفاءة عالية، فقد كان يرى الباي في مختلف المدارس الأوروبية أحد أبرز العوامل المساعدة على رفع المستوى العلمي بالبلاد، وباعتبارها من التجارب الحديثة آنذاك؛ فقد جذبت الكثير من الشباب ومكنتهم من تعلم العديد من اللغات كالفرنسية والإيطالية، وكانت هذه المدارس عبارة عن الضمان الأساسي القادر على تحقيق التحديث الغربي بالإيالة[7]، الذي انتشر بتونس خلال القرن التاسع عشر عن طريق إدخال مبادئ وطرق التعليم العصري[8].

---

[1] كان لبعض العلماء ورجال الإصلاح بتونس رأي إيجابي حول فكرة أخذ العلوم العصرية من الغرب والتي سادت خلال القرن التاسع عشر في العالم الإسلامي ككل، وتأثرت بها تونس خاصة، وسعوا للاستفادة من هذه العلوم وتكييفها مع بيئتهم، منوهين بأن الإسلام لا يمنع من تقليد كل ما يزيدهم قوة، طالما لا يتنافى وأحكام الشريعة الإسلامية. ينظر: أحمد عبد السلام، **المؤرخون التونسيون في القرن 17 و18 و19م**، تر: أحمد عبد السلام وعبد الرزاق الحليوي، بيت الحكمة، قرطاج، 1993، ص.113.

[2] رشاد الإمام، التفكير الإصلاحي...، **المرجع السابق**، ص-ص.191-192.

[3] علي المحجوبي، **المرجع السابق**، ص.87.

[4] أحمد بن أبي الضياف، **المصدر السابق**، ج.4، ص.67.

[5] L. Carl Brown, **The Tunisia of Ahmed bey 1837-1855**, ed. Princeton university press, New Jersey, 1974, p.357.

[6] رشاد الإمام، التفكير الإصلاحي...، **المرجع السابق**، ص.173.

[7] F. Arnoulet, « la pénétration intellectuelle en Tunisie avant le Protectorat», **Revue africaine**, vol. 98, Alger, 1954, p.141.

[8] رشاد الإمام، التفكير الإصلاحي...، **المرجع السابق**، ص.172.

ومن برز المدارس الأجنبية التي أقيمت في تونس خلال تلك الفترة؛ المدرسة الإيطالية التي أسسها مقيم إيطالي بالإيالة وهو بومبيو سوليما Pompeo Sulema سنة 1835، تعد من أولى التجارب المطبقة بتونس ولم يكن لها برنامج خاص بها حتى أن عدد التلاميذ كان محدود لم يتجاوز خمسة وعشرين تلميذ، وبدأ يتضاعف أكثر تدريجيا، وكانت هناك مدرسة مالطية وأخرى انجليزية لجاليات البلدين بتونس، وكذلك مدرسة ومعهد القديس لويس، أسسها الأب الفرنسي بورغاد L'Abbé Bourgade سنة 1841 وهي عبارة عن مدرسة وثانوية وقد كانت لها أهمية كبيرة آنذاك، ولم تكن هذه المدارس حكرا على عاصمة الإيالة فقط، بل تم تأسيس العديد منها في مختلف المدن كسوسة وحلق الوادي وصفاقس، منها ما اقتصر التمدرس فيها على أبناء الجالية دون غيرهم، ومنها ما أُدمج فيه أبناء تونس[1]، وفي أغلب هذه المدارس المذكورة كان يتم تدريس مختلف اللغات: العربية والفرنسية والإيطالية، ومواد أخرى كالأدب والعلوم والرياضيات[2].

وبهذا الشكل وسَّع الباي من مواد التعليم في الإيالة التونسية ولم يجعله كسابقيه مقتصرا على العلوم النقلية التي يقل فيها الاجتهاد، بل تعداه إلى تدريس العلوم العقلية التي تفتح لحاملها آفاقا واسعة لمواكبة تحديات العصر باعتبارها كانت أساس النهضة والتقدم في أوروبا والتي ستساعد بلا شك في تطبيق الإصلاح ومواكبة تحدياته بتونس للسير على نهج الدول الغربية بغية الوصول إلى ما حققته في هذا الشأن.

إلى جانب تشجيع الباي واهتمامه بإقامة المدراس والتعليم الأجنبي في تونس، اهتم كذلك بالصحف الأجنبية وعمل على جلبها من الدول الأوروبية وترجمتها لمعرفة أهم أخبار الدول التي تجمعها علاقات بالإيالة التونسية والاطلاع على الثقافة الغربية، وعيَّن وزيره مصطفى خزندار ليجلب له هذه الأخبار[3]، وهذا ما فتح الباب أمام أحمد باي وشجعه على نشر الصحف والجرائد بالإيالة[4]، التي ستظهر في عهد من خلفه من بايات[5]، ولا شك أن الصحف كانت بالفعل أحد أهم الأدوات المستعملة في نقل الحركة

---

[1] رشاد الإمام، **المرجع نفسه**، ص-ص.172-175، 177.

[2] F. Arnoulet, **Op. Cit**, p-p. 142-143.

[3] أحمد عبد السلام، **المرجع السابق**، ص.118.

[4] حسين جبار إبراهيم، **المرجع السابق**، ص137.

[5] باعتبار أن الصحافة إنتاج غربي ومن أهم مظاهر التحديث آنذاك الذي سارت على نهجه الإيالة التونسية، رأى باياتها بضرورة إصدار صحف خاصة بالبلد كما هو معمول به في الدول الغربية، إلى جانب ضغط القناصل الأوروبيين عليهم لإنشائها لما فيها من مصلحة تخدم جالياتهم ولفرض هيمنتهم من خلالها، فساهمت كل هذه العوامل في ظهور الصحافة بتونس، لما أقام محمد الصادق باي بتونس مطبعة للصحف في 20 جويلية 1860، فكانت "الرائد التونسي" هي أول

الإصلاحية، بل أنها كانت من أهم نتائج حركة التغريب، وأهم دليل على حسن سير الحركة الإصلاحية بالإيالة التونسية[1].

مثلما حوال أحمد باي تعميم التعليم العصري بالإيالة التونسية وأسس لأجل ذلك مدراس وجلب العديد من الباحثين والتقنيين والخبراء قصد بلوغ مراده وحتى تستوعب النخب المحلية فكرة الإصلاح وتعمل على تحقيقه[2]، قام كذلك بإرسال بعثات طلابية إلى بعض الدول الأوروبية كإيطاليا وفرنسا والنمسا، كما سهَّل العملية لأبناء العائلات الثرية الذين أُرسِلوا على نفقة أهاليهم لإكمال تعليمهم في الخارج، والأكيد أن هذه الرحلات تؤثر في تكوينهم العلمي بحيث يُلقنون المعارف والعلوم الحديثة التي تجعلهم يتطلعون لإصلاح الإيالة التونسية بعد عودتهم، استنادا إلى أسس علمية صحيحة وحديثة، وقد شجع أحمد باي على هذا النوع من الرحلات إلى أوروبا، قصد معرفة ما حلَّ من تقدم وما توصلت له مخرجات النهضة[3]، فمثلا على إثر المهمة السياسية التي كُلف بها خير الدين التونسي في فرنسا، أُعجب بمدى عنايتهم بالتعليم والثقافة بنفس درجة اهتمامهم بالشؤون السياسية والعسكرية، واستفاد من إقامته هناك كثيرا[4]. ومن هذا نستنتج أن هدف الباي من إرسال هذه البعثات إلى مختلف الدول الأوروبية هو تشجيع غير مباشر للإطلاع على الحضارة الغربية وإدراك مقومات الحركة الإصلاحية لنقلها بقناعة تامة إلى تونس.

فكانت تبث هاته الرحالات التي قام بها خير الدين والعديد من وزراء الإيالة إلى مختلف البلدان الأوروبية وعلى رأسها فرنسا في هؤلاء التونسيين مظاهر التمدن والحضارة، من خلال ما اطلعوا عليه من المعالم الحضارية، والذي يولد في أنفسهم الرغبة في تقليده بالإيالة، ويوجه تفكيرهم نحو تطبيق تلك الإصلاحات خاصة بعدما أدركوا ترابطها بجل المجالات، فإذا طبع الإصلاح الفكر سينعكس على النظم السياسية والإدارية والعسكرية والاقتصادية ويحقق صورة متكاملة لمظاهر التحديث[5]، والواضح أن هذا

جريدة تصدر بالإيالة. ينظر: محمد حمدان، **مدخل إلى تاريخ الصحافة في تونس 1838-1988**، منشورات معهد الصحافة وعلوم الأخبار، تونس، 1992، ص-ص.18-19، أحمد بن أبي الضياف، **المصدر السابق**، ج.5، ص31.

[1] أحمد عبد السلام، **المرجع السابق**، ص.120.

[2] علي المحجوبي، **المرجع السابق**، ص.87.

[3] رشاد الإمام، التفكير الإصلاحي...، **المرجع السابق**، ص-ص.44، 181-182.

[4] سمير أبو حمدان، **خير الدين تونسي**، دار الكتاب العالمي، بيروت، 1993، ص.30.

[5] الصحراوي قمعون، **المرجع السابق**، ص.15.

ما كان يسعى إليه أحمد باي من خلال تشجيعه على مثل هذه الرحلات؛ إذ يرى فيها الداعم المطلق الذي يساعده على حد أي معارضة لمشروعه.

يبدو أن الباي قد أصاب هدفه، إذ دوَّن أغلب الوزراء رحلاتهم تلك ومدى إعجابهم بها وبمظاهر التمدن فيها ونقلوا صورتها إلى تونس، حيث يذكر بن أبي الضياف بهذا الخصوص: "...السالك في تلك الطريق يُشاهد معنى العمران وصورة التقدم في ميادين الحضارة، ونتيجة الأمن والأمان. لا تكاد تجد موضعا مُعطلا من نفع شجرة أو حرث أو كلأ مستنبت... يود السالك في تلك الطريق السهلة أن المسافة تطول... من حسن الطريق... من الأبنية والأشجار والمراتع والأنهار..."[1]. ونتيجة التأثير الغربي على فكر هؤلاء العلماء ووزراء أمر الباي بترجمة أكبر عدد ممكن الكتب، وتولى هذه المهمة أساتذة مدرسة باردو[2].

2- الإصلاح السياسي: تقييد الحكم بالقانون (1857-1861):

شكَّلت الإصلاحات التي شهدتها الأسرة الحسينية بشكل عام والتي برزت في عهد أحمد باي بشكل خاص أرضية لتكوين نخبة سياسية ذات تفكير عصري، فتولوا بذلك قيادة المناصب العليا في الإيالة واستمروا في تطبيق الحركة الإصلاحية التي كان من دعائمها إصلاح الجهاز السياسي، إذ هيأوا المجال لظهور القوانين الحديثة التي تنظم طريقة الحكم وتسيير الإيالة على عهدي محمد ومحمد الصادق باي، وقد فتحت هذه الإصلاحات باب التدخل الأجنبي في الشأن الداخلي للإيالة ومس قطاعات داخل جهاز الحكم؛ وهذا ما سنقوم بمناقشته فيما يلي.

2-1- الإعلان عن وثيقة عهد الأمان[3] 1857:

---

[1] أحمد بن أبي الضياف، **المصدر السابق**، ج.4، ص.99.

[2] رشاد الإمام، التفكير الإصلاحي...، **المرجع السابق**، ص.47.

[3] عهد الأمان: هو وعد يضمن الأمن والأمان لجميع الناس على اختلاف أصولهم ودياناتهم في الدولة الواحدة، وهو شبيه بـ "عهد أهل الذمة" الذي يُتعامل به مع غير المسلم في بلاد الإسلام، الفرق الوحيد بينهما أن هذا الأخير يخضع لاعتبارات دينية وتؤكده نصوص قرآنية، أما الأول فتحكمه اعتبارات سياسية وعلاقات دولية، كثيرا ما كانت الدول في القديم تعتمد عهد الأمان في تسيير العلاقات وحفظ المصالح بين المسلمين وغير المسلمين المتواجدين في بلاد الإسلام، وتطور استخدامه ليُصبح اتفاقية بين دولتين -إحداهما مسلمة- تنص على تنظيم وحماية حياة أهل الذمة في بلاد الإسلام، وقد أطلق عليه العثمانيين اسم "عهدنامه" وأدى وظيفة عهد الأمان داخل حدود الدولة العثمانية، وفي هذا الإطار جاء إصدار عهد الأمان التونسي. ينظر: أنطوان حكيم، "الحماية الفرنسية للأقليات غير المسلمة في السلطنة العثمانية"، **ضمن أعمال مؤتمر الأقليات والقوميات في السلطنة العثمانية بعد 1516**، قسم التاريخ، الجامعة اللبنانية، الفنار- لبنان، 2001، صص.33-35.

ارتبط إعلان وثيقة عهد الأمان في الإيالة التونسية بجملة من الأسباب، تعلق أهمها بالتنافس الغربي بين فرنسا وانجلترا للتدخل في شؤون الإيالة ومحاولة فرض سيطرتهم عليها وذلك بالتقرب من الباي والتأثير على سياسته، وقد استغل قناصل هذه الدول في تونس حادثة إعدام اليهودي باتو سفيز[1]، واتخذوها ذريعة ووسيلة ضغط على الباي لإصدار وثيقة عهد الأمان التي تقضي بحفظ حقوق رعاياهم في الإيالة[2]، فالمهمة الأساسية لأي قنصل هي خدمة مصالح بلده وحفظ حقوق رعاياها والدفاع عنها في أي بلد حلّ بها[3]، وهذا ما سعى إلى تحقيقه قنصلي فرنسا وانجلترا بتونس ليون روش[4] وريتشارد وود حيث كان لكل منهما طريقته وسياسته في التعامل والتقرب من محمد باي خدمة لمصالح بلديهما ورعاياهما بالإيالة بالدرجة الأولى[5]. ولعل تنافس هذين القنصلين لنيل ثقة الباي ووده يعود إلى طباع محمد باي الذي عرف بالليونة والتسامح، ما فتح أمامهما الباب للتقرب منه والتأثير عليه[6]، ومما لا شك فيه أن قناصل الدول الأوروبية قد أدركوا مقومات الإيالة ومدى قدرة حكامها على التحكم بدواليب التحديث من خلال التدخلات التي قاموا بها على رأس الأجانب في تونس لإنجاح الحركة الإصلاحية[7]، وبالتالي فإنهم أدركوا طريقة التدخل فيها باستغلال مواطن الضعف.

لم يتعلق التنافس على تونس بين القنصلين وود وروش فقط؛ بل كان مشروع سعت كل من فرنسا وانجلترا من أجل تحقيقه[8]، وبرز ذلك من خلال سياسة هذين البلدين حيال تونس، فقد اعتمدا استراتيجيات

---

[1] باتو سفيز Batou Sfez: هو أحد اليهود المقيمين في بالإيالة، كان يعمل قائد عربة لدى نسيم شمامة رئيس اليهود بمدينة تونس. تم إعدامه على يد الباي جراء سبه للدين الإسلامي علنا أثناء عراكه مع شاب مسلم، وكانت هذه الحادثة سابقة خطيرة في المجتمع الإسلامي المحافظ. ينظر: أحمد بن أبي الضياف، المصدر **السابق**، ج.4، ص.233، بيرم الخامس، **المصدر السابق**، ج.2، ص.437، Jean Ganiage, **Op. Cit**, p.53.

[2] محمد البشير رازقي، **المرجع السابق**، ص-ص. 43، 52-54.

[3] محمد محمود السروجي، **المرجع السابق**، ص.35.

[4] تقرّب ليون روش من محمد باي وأصبح صديقا له، وكان يتحدث اللغة العربية بطلاقة ويستشهد بآيات قرآنية في حديثه، ولليونة طباع محمد باي وضعف شخصيته أُعجب بليون روش وكان غالبا ما يستشيره في أمور البلد السياسية وكان لقراراته تأثير على سياسة الباي. ينظر: Jean Ganiage, **Op. Cit**, p-p.21-22.، عبد الجليل التميمي، "دور المبشرين..."، **المرجع السابق**، ص-ص.12-13، عبد الجليل التميمي، "تقرير عن الأحداث السياسية بتونس خلال عشرين سنة 1838-1858"، **المجلة التاريخية المغربية**، ع.2، زغوان، 1974، ص.104.

[5] Jean Ganiage**, Op. Cit**, p-p.22-23.

[6] هنري دونان، **المصدر السابق**، ص.167.

[7] خليفة شاطر، **المرجع السابق**، ص.466.

[8] فرحان الخفاجي وعكار العظيم، "السياسة الفرنسية حيال تونس (1881-1914)"، **مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، مج.1، ع.214، 2015، جامعة بغداد، ص.254.

مختلفة للسيطرة على تونس عن طريق قنصليهما، إذ لجأت فرنسا إلى سياسة التقرب من الباي لكسب وده، بينما عمل قنصل إنجلترا الذي عرف بحنكته السياسية على عرقلة سياسية فرنسا في التقرب من تونس بكسب الطرف العثماني والعمل على تشديد أواصر تبعية الباي محمد بالباب العالي، كون ذلك يتعارض والسياسة التي سعت فرنسا لتحقيقها منذ عهد أحمد باي، ومن الخطط التي اعتمدها كذلك وود لتحقيق مراده هي دعوته الباي لإقامة إصلاحات تخدم بلده ورعياها بتونس[1].

في إطار التنافس الذي كان بين القنصليين وود وروش حول الإيالة التونسية وفي تقربهما من الباي، سعى هذا الأخير إلى منحهما العديد من الامتيازات ببلده، ففتح بذلك الباب أمام التدخل الغربي عن طريق الشركات الأجنبية للاستثمار في تونس، ما زاد من تدهور وضع تونس[2]، إذ سيطر الأجانب على السوق مستغلين بذلك الكثير من الموارد التونسية خدمة لمصالحهم[3]، والحقيقة أن هذا ما كان يرغب فيه القنصليين تسهيلا لهيمنة بلديهما على تونس[4]، فحوِّلت مسألة التنافس إلى مشروع اتحاد وتعاون مشترك بهدف إقامة إصلاحات بالإيالة التونسية تخدم المصلحة العامة لفرنسا وانجلترا[5].

فرغم محاولات محمد باي في التقرب من الباب العالي وتوقيف سياسة ومشاريع سلفه أحمد باي والمتعلقة بتقليد الغرب، إلا أنه لم يتمكن من ذلك لعدة أسباب؛ أهمها تنامي الفكر الإصلاحي لدى بعض النخب من ذوي الثقافة الغربية والذين أصبحوا يمارسون ضغوطهم على الباي للاستمرار في عملية الإصلاح ذات الطابع الغربي[6]، إلى جانب زيادة التغلغل الأجنبي الذي تعمق في الإيالة التونسية وتجلى في الجاليات الأجنبية التي زادت بأعداد كبيرة منذ بدأ الحركة الصلاحية، إذ رأوا في تونس مجال مناسبا لاستثمار رؤوس الأموال[7]، ولم يلبث أي طرف من هذا بما فيه قناصل الدول الأوروبية إلا أن تمكنوا من إقناع محمد باي للحصول على موافقته للاستمرار في السلسلة الإصلاحات[8].

أما السبب المباشر المتعلق بإعلان وثيقة عهد الأمان فيتمحور حول حادثة أحد اليهود المقيمين بتونس المدعو باتو سفيز، والذي سبّ الدين الإسلامي وهو أمام عامة الناس، وفور سماع محمد باي

---

[1] محمد محمود السروجي، **المرجع السابق**، ص.66.

[2] الطاهر عبد الله، **المرجع السابق**، ص.19.

[3] زين العابدين شمس الدين نجم، **المرجع السابق**، ص.141.

[4] فلادمير لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديثة**، دار الفارابي، بيروت، ط.9، 2007، ص.209.

[5]. Hachemi Jegham, **la constitution tunisienne de 1861**, Ed. Chems, Tunis, 1989, p.51.

[6] محمد الفاضل ابن عاشور، **الحركة الأدبية والفكرية في تونس**، مطبعة دار الهنا، تونس، 1956، ص.20.

[7] الطاهر عبد الله، **المرجع السابق**، ص.12.

[8] محمد الفاضل ابن عاشور، **المرجع السابق**، ص.20.

بهذه الحادثة قرر عقاب اليهودي بالإعدام وِفق المذهب المالكي رغم معارضة أحد رجال الدولة[1]، وهو الوزير مصطفى خزندار الذي طلب من الباي التراجع عن تطبيق هذا القرار لمتطلبات السياسة آنذاك، فردَّ عليه الباي: "بالأمس قتلنا عسكريا مسلما لقتله يهوديا"، وبناء على ذلك كانت العقوبة بحسب النازلة وهي الإعدام[2]، ورغم محاولة قنصلي فرنسا وانجلترا اللذان طالبا بمنح المتهم مهلة للدفاع عن نفسه على النحو المعتاد، لكن الباي رفض ذلك وقرر إعدامه في ظرف أربع وعشرين ساعة[3].

نُفذ قرار الإعدام يوم الجمعة 24 جويلية 1857 في ساحة قصر الباي[4]، فكانت هذه الحادثة سببا في تأزم حال اليهود في تونس حيث أصبحوا يعاملون بسوء من طرف الأهالي[5]، عكس ما كانوا عليه أيام ثرائهم وسيطرتهم على الوظائف المالية بالإيالة[6]، ومثلما لقيت هذه الحادثة صدى في قصر الباي وبين الأهالي، كانت لها ردود كذلك في أواسط يهود تونس الذين احتجوا على ذلك في مكتب القنصل الفرنسي[7]، شأنهم شأن يهود باريس الذين سجلوا استياءهم لما حدث في تونس[8].

منح القنصل الفرنسي روش هذه الحادثة طابعا سياسيا واعتبرها أحد مظاهر اضطهاد الأقليات الدينية المقيمة في إيالة تونس، وقد كان لها وقع وتأثير دولي[9]، ووصف تونس بأنها أصبحت مسرحا لعمليات الإعدام مثلما كانت زمن التعصب الإسلامي –حسب قوله–، وأن ذلك يُعد تحدي كبير للقوى الأوروبية[10]، ومثلما كان لهذه الحادثة واقع سلبي في الأواسط الأجنبية بتونس، فقد استخدمها قنصلي فرنسا وانجلترا كذلك كورقة ضغط على الباي لإدخال إصلاحات جديدة على تونس بما يتماشى ومصالح بلدانهم[11]، وبلغ بهما الأمر حد تهديد محمد باي بتدخل الأسطول الانجليزي الموجود بمالطا في حالة

---

[1] محمد بيرم الخامس، **المصدر السابق**، ج.2، ص-ص.437-438.

[2] أحمد بن أبي الضياف، **المصدر السابق**، ج.4، ص.233.

[3] Jean Ganiage, **Op. Cit**, p.53.

[4] Albert Armand Maarek, **Les Juifs de Tunisie,** Éd. Glyphe, Paris, 2ème Ed, 2013, p.86.

[5] A. Guellouz et Les Autres, **Op .Cit**, p.382.

[6] رضا بن رجب، **يهود البلاط ويهود المال في تونس العثمانية**، دار المدار الإسلامي، بنغازي، 2010، ص-ص.475، 483.

[7] Abel Calarin De la rive, **Histoire générale de la Tunisie depuis l'an 1590 avannt Jésus-Christ jusqu'en 1833**, ed. libraire E. Demoflys, Tunis, 1883, p.362.

[8] محمد بن عثمان السنوسي، **المصدر السابق**، ص.391.

[9] A. Guellouz et les autres**, Op. Cit,** p.383.

[10] Hedia Khadhar, « La révolution française, le pacte fondamental et la première constitution tunisienne de 1861 », **revue du monde musulman et de la Méditerranée**, n:52-53, Paris, 1989, p.133.

[11] فان كريكن، **المرجع السابق**، ص.4.

رفضه هذا الطرح[1]، كما حثه روش على اتباع نهج الدولة العثمانية في تطبيق والالتزام بالحركة الإصلاحية[2].

كان توقيت هذه الحادثة جد مناسب وكأنها جاءت لتكريس سياسة القوى الغربية بالإيالة ولخدمة مصالحهم -خاصة فرنسا وانجلترا-، فقد شددوا على الالتزام بسياسة الإصلاح المتبعة بالدولة العثمانية والتي لا تخرج بدورها على النسق الإصلاحي المطبق في أوروبا[3]، إذ تتمحور حول حفظ أرواح وحقوق الأشخاص على اختلاف ديانتهم، وهو ما نص عليه خط كلخانة شريف[4] الذي أعلنه السلطان العثماني سنة 1839[5].

استمر وود وروش في ممارسة الضغط على محمد باي لإصلاح حكمه خشية تكراره لمثل تلك الحادثة[6]، ولم يكن هذا الضغط من طرف القنصلين فقط، بل نجد أن حتى فرنسا كانت طرف فيه؛ فأرسلت شهر أوت 1857 أسطول بقيادة الأميرال تريوار Tréhouart إلى تونس[7]، حيث اجتمع الأميرال بالباي وتناقشا حول ضرورة تطبيق الإصلاح بما يخدم كل فئات المجتمع وأطيافه على خلاف أديانهم، وجاء في قول الأميرال: "إني، عن إذن سلطاني، أتيت بهذه القوة لإعانتك على من يُخالف أمرك في إعطاء الحرية لرعيتك، والأمن على أنفسهم وأموالهم وأعراضهم وأديانهم... وأنت تعلم أنه يلزمك أن تكون كالدول، وهذا السلطان العثماني نحى منحى الدول المرتبة. وأطلب منك تعجيل الجواب. وإنَّ ما أشرت به عليك أنفع لسياستك ولسياسة دولتنا معك"[8]، وهذا ما يعكس وجهة نظر فرنسا ويجسد سياستها الرامية إلى فرض الإصلاحات على تونس كشرط لحفظ ود العلاقة.

---

[1] شوقي عطا الله الجمل، **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث، مكتبة الأنجلو المصرية**، القاهرة، 1977، ص.116.

[2] أحمد بن أبي الضياف، **المصدر السابق**، ج.4، ص.234.

[3] حكيمة منصور، **المرجع السابق**، ص.32.

[4] خط كلخانة شريف: هو عبارة عن دستور أصدره السلطان العثماني عبد المجيد سنة 1839 لتسيير الدولة، أساسه الأمن والعدل مثلما هو معمول به في أوروبا، وطالب السلطان الإيالات التابعة له بضرورة تطبيقه، ومن بينها تونس التي أرسل لها فرمانا بهذا الخصوص سنة 1840. وتم إكمال هذا المشروع في إطار التنظيمات الخيرية بإصدار خط همايون سنة 1856، الذي هو تكملة لخط كلخانة بحيث نص على حماية أهل الذمة في الدولة العثمانية. ينظر: أحمد بن أبي الضياف، **المصدر السابق**، ج.4، ص.37، محمد فريد بك المحامي، **المصدر السابق**، ص، ص.481، 484، سليمان البستاني، **الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده**، مؤسسة هنداوي، القاهرة، 2012، ص.13.

[5] فان كريكن، **المرجع السابق**، ص-ص.4-5.

[6] وثائق تونسية، **ثورة ابن غذاهم 1864**، الدار التونسية للنشر، تونس، 1967، ج.1، ص.7.

[7]. Hedia Khadhar, **Op. Cit**, p.133.

[8] أحمد بن أبي الضياف، **المصدر السابق**، ج.4، ص.235.

وقد انتهجت الدول الأجنبية رفقة قناصلها بتونس سياسة ضغط مدروسة وموحدة، فلم تمضِ أيام على زيارة الأميرال الفرنسي للباي ومحاولة إقناعه بضرورة الإصلاح؛ حتى كرر القنصل ليون روش الزيارة لنفس الغرض[1] وذلك في 13 من شهر أوت، حيث عرض عليه فكرة إحداث محاكم مشابهة لتلك المعمول بها في مقر الدولة العثمانية لمساعدته في تسيير شؤون ومختلف قضايا الإيالة استنادا لمبدئ الشورة وما يصدر عنه من أحكام سديدة، والتي تجنبه بدورها التسرع في دراسة القضايا والفصل فيها، ولنفس السبب قصد القنصل الإنجليزي ريتشارد وود قصر الباي ومعه رسالة موجهة من بلده حول ضرورة اتباع الإيالة التونسية الفكر الإصلاحي[2]، ومن المطالب التي ركز عليها القناصل كذلك والتي تقضي بحماية رعاياهم بتونس هي تخصيص محاكم مختلطة للفصل في مختلف قضايا رعاياهم بالإيالة التونسية[3]، والتي ستفتح لهم الآفاق أكثر لممارسة حقوقهم بكل حرية؛ فيصبحون منافسين للأهالي في بلادهم من حيث مزاولة الحرف أو امتلاك العقار، كان مطلب ريتشارد وود واضح وفيه تهديد بيّن للباي بقوله: "... لا قُدرة لك على ثلاث دول عظام مطلبهم واحد..."[4].

أصبح من الصعب على الباي التملص من إحداث حركة الإصلاح وتقييد حكمه بقوانين ومقاومة التهديدات والمطالب الأوروبية من جهة، وتأجيل المطالب الإصلاحية التي فرضتها عليهم الدولة العثمانية على عهد سلفه أحمد باي من جهة أخرى، ما دفع به إلى القبول بالأمر الواقع ممتثلا لمطالبهم بعد مشاورته لوزرائه ورجال دولته؛ مثل محمد بيرم الرابع[5] الذي كان من أولى مناصريه بينما تردد أحمد بن أبي الضياف في قبول ذلك، ودعي الباي إلى الروية في اتخاذ قراره خشية أن يقيد حكمه وهو ما لم يعتد عليه محمد باي[6]، غير أن نصيحة بن أبي الضياف لم تجدِ نفعا مع الباي الذي صمم على تطبيق التنظيمات الإصلاحية ومن بينها بتحرير نص عهد الأمان بعد أخذ ورد مع رجال الدولة وعدد من

---

[1] كان هناك تنسيق محكم بين وزارة الخارجية الفرنسية في باريس والقنصل ليون روش في تونس حول تتبع سياسة محمد باي ومحاولات إقناعه بتطبيق فكرة الإصلاح، كما كان هناك رسائل دورية بين الطرفين لمراقبة التطورات والعمل وفقها. ينظر: **أ. و. ت**، س. ت، ص.118، م.403، و.9.

[2] فان كريكن، **المرجع السابق**، ص.6.

[3] حمادي الساحلي، **فصول في التاريخ والحضارة**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992، ص.73.

[4] أحمد بن أبي الضياف، **المصدر السابق**، ج.4، ص.236.

[5] محمد بيرم الرابع (1805-1861): هو ابن بيرم الثالث تلقى تعليمه على يد علماء جامع الزيتونة مثل إبراهيم الرياحي، فكان أديباً شاعراً وفقيهاً مفتياً، تولى رئاسة الفتوى الحنفية سنة 1832 ولقب بشيخ الإسلام. ينظر: أحمد الطويلي، **تراجم تونسية**، المطبعة العصرية، تونس، 2009، ص.39.

[6] أحمد بن أبي الضياف، **المصدر السابق**، ج.04، ص.239.

الدبلوماسيين الأوروبيين[1]، وعلى رأسهم فرنسا التي أرسلت أسطول آخر عشية إعلان عهد الأمان تشجيعا وتهنئة للباي على قبوله الطرح الفرنسي[2] المتمثل في تسيير البلد وفق جملة القوانين يخضع لها الجميع -الأهالي والأجانب- بدل الحكم المطلق[3].

أمر محمد باي الوزير أحمد بن أبي الضياف بتحرير نص عهد الأمان[4] ليُعلن عن بنوده يوم الأربعاء 20 محرم 1274هـ/9 سبتمبر 1857م، في حفل حضره الباي ووزراؤه وأعيان البلد ومختلف قناصل الدول الأوروبية وممثلو أهل الذمة وقائد الأسطول الفرنسي، وتمت قراءة نص عهد الأمان من قبل أحمد بن أبي الضياف والكاتب محمد الباجي المسعودي[5] ببارد[6]، ليكون هذا الإعلان الرسمي عن عهد الأمان الذي لقي قبول واستحسان الكثير من الأجانب وحكام الدول الأوروبية[7]، أما تقنينه وتطبيقه كان على عهد محمد الصادق باي[8].

وعلى سبيل المقارنة بين عهد الأمان التونسي وخط الكلخانة العثماني، نلاحظ أنهما يتشابهان من حيث المضمون، فكلهما يركز على حفظ الأرواح وتوفير الأمن والمساواة للسكان على اختلاف دياناتهم وأصولهم، كما ينصان على تنظيم بعض الأمور العسكرية والاقتصادية[9]، وهذا ما يوضح أن الباي تونسي

---

[1] منى صالحي، "تأثير الإصلاحات العثمانية على تونس من خلال إتحاف أهل الزمان لأحمد بن أبي الضياف"، **مجلة البحوث التاريخية**، مج.03، ع.01، مارس 2019، جامعة المسيلة، ص.85.

[2] إن المطلع على بنود عهد الأمان ورسالة وزير الخارجية الفرنسية للباي بتاريخ 11 أوت 1857 يدرك فعلا مدى تطابق المحتوى، وكأن الباي أعد محورة المطالب الفرنسية لا أكثر، بحيث أن كلاهما ركز على حماية الحقوق البدنية والمالية وتنظيم التجارة لكل سكان الإيالة مهما كانت دياناتهم. ينظر: **أ. و. ت**، س. ت، ص.118، م.403، و.11.

[3] محمد البشير رازقي، **المرجع السابق**، ص.63.

[4] يحتوي عهد الأمان على ديباجة تطرق إلى الحديث فيها عن العدل في الدين الإسلامي، تليها إحدى عشرة قاعدة تم التركيز فيها عموما على حفظ الأمان لجميع سكان الإيالة وضرورة المساواة بينهم في الحقوق والواجبات وإقامة محاكم مختلطة، كما نص عهد الأمان على احترام الحرية الدينية، والسماح للأجانب بامتلاك العقار وممارسة النشاطات الاقتصادية بالإيالة مثل سائر الأهالي. ينظر: أحمد بن أبي الضياف، **المصدر السابق**، ج.4، ص-ص.242-243.

[5] محمد الباجي المسعودي (1810-1880): كان في جيش الأمحال ثم كاتبا لدى الوزير خزندار، ليُصبح فيما بعد كاتبا لدى البايات أحمد ومحمد ومحمد الصادق، وهو صاحب كتاب الخلاصة النقية في أمراء إفريقية. ينظر: أحمد الطويلي، **بناة الدولة التونسية الحديثة حمودة باشا وأحمد باي وخير الدين**، المغاربية لطباعة، تونس، 2019، ص-ص.65-67.

[6] أحمد بن أبي الضياف، **المصدر السابق**، ج.4، ص.240.

[7] **أ. و. ت**، س. ت، ص.118، م.407، و.4.

[8] شوقي عطا الله الجمل، **المرجع السابق**، ص.118.

[9] محمد فريد بك المحامي، **المصدر السابق**، ص.481.

قد اعتمد استراتيجية سابقيه الرامية إلى كسب ودِّ جميع الأطراف، فقد التزم بما طالبته به مختلف الدول الأوروبية لحماية رعاياها بالإيالة التونسية، كما لم يخرج عن تقاليد الدولة العثمانية وإنما استجاب لمطالب حكامها.

2-2- قانون الدولة أول دستور تونسي 1861:

تولى محمد الصادق باي حكم الإيالة التونسية بعد وفاة أخيه محمد باي، واقترن تقلّده الحكم بأدائه القسم على العمل بعهد الأمان[1]؛ إذ جاء في قوله: "لا أخالف ما عهد به أخي، ولا أخرج من ربقة العدل حتى أحوج نفسي إلى الغصب عليه..."، وبناء على هذا تمت مبايعته في 22 سبتمبر 1859، ولم يكن للباي خيار آخر غير الالتزام بعهد الأمان وذلك جراء ضغط الدول الأوروبية لحماية حقوق رعاياها بتونس، وتنفيذا للوعد الذي قطعه محمد باي على العمل ببنود عهد الأمان هو ومن يخلفه في حكم الإيالة[2].

وقد شجع رواد الإصلاح بتونس كخير الدين التونسي وأحمد بن أبي الضياف على إصلاح الحكم بالإيالة واعتبروه ضرورة لا بد منها لمسايرة تطورات الزمن، وذلك بالأخذ من النظم والقوانين الغربية[3] ما يتوافق والشريعة الإسلامية[4]، فقد رأوا في هذا النوع من الإصلاح والعمل بالقانون ضرورة لإقامة العدل وتقوية تونس وإبراز مكانتها المتوسطية[5]، وبهذا الشكل أجمعت الأطراف الداخلية -النخبة والوزراء بتونس- والخارجية -الدول الأوروبية المتمثلة في قناصلها بالإيالة- على تطبيق الإصلاحات والعمل بما جاء في وثيقة عهد الأمان رغم اختلاف أهدافهم من وراء هذا التحديث، فإذا رمت الرغبات التونسية من خلاله إلى النهوض بالبلاد وجعلها في مصاف الدول المتطورة، فإن الهدف الأوروبي يلوح إلى استغلال الإيالة وإضعافها لتسهيل السيطرة عليها[6].

---

[1] حفيظة بن دحمان، **المرجع السابق**، ص.35.

[2] أحمد بن أبي الضياف، **المصدر السابق**، ج.5، ص-ص.11-12.

[3] كان للعديد من الرحالات التي قام بها رجال الدولة في تونس وعلى رأسهم أحمد بن أبي الضياف وخير الدين التونسي إلى مختلف الدول الأوروبية واطلاعهم على مقومات ومظاهر التحديث، دور في صقل الفكر الإصلاحي على النمط الغربي ومحاولة تجسيده في البلاد التونسية. ينظر: عبد الحق الزموري، **خير الدين التونسي بين الحقيقة وظلّها حفريات في مدونة الرسائل**، إرتحال للنشر والتوزيع، تونس، 2021، ج.1، ص.57.

[4] منى صالحي، **المرجع السابق**، ص-ص.85-86.

[5] أحمد الطويلي، بناة الدولة...، **المرجع السابق**، ص.113.

[6] الهادي التيمومي، تونس والتحديث...، **المرجع السابق**، ص-ص.125-126.

أما بالحديث عن الباي محمد الصادق ومدى رغبته في العمل بالمشروع الإصلاحي الذي بدأ في العهود السابقة، فنجد أنه كان رافضا لها وأن استجابته جاءت اتباعا لمستلزمات الوقت وخضوعا للضغوطات الأجنبية التي فُرضت على الإيالة في وقت سابق[1]، فلم يكن يهتم هذا الباي بشؤون السياسة وتطوير البلد مثل بقية البايات، بقدر ميله للترف والتبذير[2]، فأوكل جراء ذلك مهمة تسيير الإيالة التونسية إلى بعض وزرائه مثل الوزير مصطفى خزندار الذي استغل فرصة انشغال الباي باللهو لتوجيه سياسة الإيالة بما يخدم مصالحه ورغباته[3].

وبالعودة إلى ما سبق ذكره عن العمل بعهد الأمان، اجتمع الباي محمد الصادق في شهر جويلية سنة 1860 بعدد من الوزراء والعلماء والأعيان والقناصل لتحيين نص القانون بمظهر حديث أكثر عن سابقه[4]، وقد تزامن الانتهاء منه مع مجيء نابليون الثالث[5] إمبراطور فرنسا إلى الجزائر في منتصف شهر سبتمبر، حيث قرر الباي مقابلته لأخذ رأيه في قانون الدولة المستمد من بنود عهد الأمان قبل الشروع في العمل به، فعزم على السفر رفقة عدد من وزرائه كمصطفى خزندار ووزير الحرب أبو النخبة مصطفى باش آغا، والقنصل الفرنسي ليون روش[6] وكذلك الجنرال حسين الذي وصف حيثيات هذه الزيارة في رسالة أرسلها لخير الدين باشا[7]، وكان الهدف من هذه الزيارة هو الاستفادة من الخبرة الغربية في الصياغة القانونية ومحاولة تجسيدها في الإيالة خدمة للمصلحة السياسية ولنهوض بتونس وتقويتها أكثر[8].

---

[1] Andreas Tunger-Zanetti, **La communication entre Tunis et Istanbul 1860-1913: provence et métropole,** Ed. l'harmattan, Paris, l'harmattan Inc., Montréal, 1996, p.46.

[2] فان كريكن، **المرجع السابق**، ص.55.

[3] الشيباني بنبلغيث، الجيش التونسي...، **المرجع السابق**، ص.65.

[4] فان كريكن، **المرجع السابق**، ص.55.

[5] نابليون الثالث (1808-1873): هو شارل لويس نابليون ابن لويس بونابرت ملك هولندا، تولى حكم فرنسا يوم 10 ديسمبر 1848، وفي سنة 1852 أطلق على نفسه اسم نابليون الثالث كامتداد لسلالته النابليونية ليصبح بهذا إمبراطور فرنسا. ينظر:

Touchatout, **Histoire tintamarresque de Napoléon III les années des chances**, ed. Dépôt De Vente Au Bureau, Paris, 1874, p-p.5-6, 244.

[6] أحمد بن أبي الضياف، **المصدر السابق**، ج.5، ص-ص.41-42.

[7] أبو عبد الله حسين، **رسائل حسين إلى خير الدين**، تح: أحمد عبد السلام، بيت الحكمة، قرطاج، 1991، ج.1، ص.218.

[8] محمد بن عثمان السنوسي، **المصدر السابق**، ص.160.

كان نابليون الثالث في استقبال محمد الصادق باي عند وصوله إلى الجزائر، واطلع على نص القانون[1] قبل أن يعتمد بصفة رسمية في الإيالة التونسية[2]، فأثنى عليه[3] لتركيزه على قواعد العدل والحرية، وفور عودة الباي محمد الصادق إلى الإيالة التونسية أقر العمل به بشكل رسمي[4]. والحقيقة أنه مهما تعددت دوافع زيارة محمد الصادق باي لنابليون الثالث عند مجيئه للجزائر، إلا أنها لا تخرج عن الانسياق والخضوع للتدخل الأجنبي في شؤون تونس الداخلية، بل إنها تعد مرحلة متقدمة من هذا التدخل، فبدلا من تقليد الدول الغربية أو استشارة بعض قناصلها في مسألة الإصلاح باعتبارهم السباقين بها والسماح لهم بالتدخل في الشأن السياسي، أصبح حكام هاته الدول يتدخلون حتى في صياغة أساليب حكم الإيالة ويؤسسون لسياسة البلد عن طريق إبداء أراءهم في قوانين البلد، فكيف نفسر التناقض الذي طبع سياسة محمد الصادق باي، ففي الوقت الذي نعت بلده بالدولة واعتبر نفسه ملك مستقل ويصدر جملة أحكام في إطار قانون الدولة[5]؛ استعان بالقوى الخارجية للتدخل في الشؤون الداخلية لبلده، يمكن تفسير ذلك بضعف شخصية محمد الصادق باي في اتخاذ القرارات والحسم فيها، كما لا يمكن إنكار درجة التدخل الأجنبي في هذا الشأن -مثلما ذكرنا سابقا- والذي أصبح من الصعب وضع حد له[6].

وبعد الانتهاء من ترتيب العمل بالقانون أعلن عن محتواه محمد الصادق باي لسكان الإيالة التونسية في 29 جانفي 1861 وعرف باسم قانون الدولة[7]، وكان هذا الإعلان بمثابة العقد الذي جددت على إثره بيعة الباي بحضور الوزراء والأعيان والعلماء ومختلف قناصل الدول الأجنبية[8]، أين أطلعهم خير الدين

---

[1] أرسل محمد الصادق باي عدة نسخ من نص قانون الدولة لعدد من الدول الأوروبية للاطلاع عليه وكإعلان منه على التزامه العمل بالقانون، كما منح منه نسختين للقنصلين روش وود. ينظر: محمد بيرم الخامس، **المصدر السابق**، ج.2، ص.451.

Roger Casemajor, **L'Action nationaliste en Tunisie du pacte fondamental de M'hamed bey à la mort de Moncef bey 1857-1948**, Ed. Nord Hilton, Tunis, 2009, p.17.

[2] محمد بيرم الخامس، **المصدر السابق**، ج.2، ص.451.

[3] أبدى نابليون الثالث إعجابه بالقانون في لقائه بمحمد الصادق باي، لكن لما انفرد بقنصله ليون روش وبخه على موافقته لإحداث هذا القانون بتونس، إذ أن أبرز مبادئه المتمثلة في الشورى والعدل والحرية تتنافى ومصالحهم وخططهم الاستراتيجية في تونس، لهذا شرع فيما بعد القنصل روش في إقناع الوزير مصطفى خزندار بضرورة إلغاء هذا القانون. ينظر: رشاد الإمام، التفكير الإصلاحي...، **المرجع السابق**، ص-ص.396-397.

[4] أحمد بن أبي الضياف، **المصدر السابق**، ج.5، ص.42.

[5] محمد بيرم الخامس، **المصدر السابق**، ج.2، ص.451.

[6] فان كريكن، **المرجع السابق**، ص.55.

[7] علي محجوبي، **المرجع السابق**، ص.95.

[8] أحمد بن أبي الضياف، **المصدر السابق**، ج.5، ص.56.

باشا على نص قانون الدولة، ليتم العمل به بشكل رسمي بالإيالة في 26 أفريل 1861[1]، وقد نال هذا القانون إعجاب الجميع بما في ذلك الأوساط الشعبية واحتفلوا بذلك، حيث تزينت الأسواق والطرقات بالمصابيح وتعالت فيها الأصوات بالدعاء[2]، وكان بذلك عهد الأمان الذي صدر سنة 1857 مقدمة لقانون الدولة[3]، وقد اختلف هذا القانون في شكله عن عهد الأمان، إذ ضم مئة وأربعة عشر فصلا موزعا على ثلاثة عشر بابا[4].

يعد قانون الدولة تتويج لسلسلة الإصلاحات التي شهدتها تونس بدايات القرن التاسع عشر[5]، وهو أول دستور في العالم العربي الإسلامي[6]، استُوحيَ شكله ومضمونه من النصوص الدستورية الأوروبية[7]؛ لاسيما النظام القضائي -لرعاية حقوق الأجانب بالإيالة-[8]، وقد حمل هذا القانون على عاتقه تنظيم وتحديد السلطات العامة بين الباي ووزرائه[9]، والواضح أنه وضع حد لسلطة الاستبداد المطلقة وقيدها بجملة من القواعد القانونية التي من شأنها تحديد الصلاحيات وحفظ حقوق الجميع دون الخضوع للاستثناءات.

وما يمكن تسجيله عند الحديث عن هاته الإصلاحات بشكل عام أنه نظرا لتراجع السياسة الخارجية العثمانية في الحوض الغربي للمتوسط وضغط الدول الأوروبية عليها في عملية تسييرها للإيالات المغاربية، التجأ سلاطين الدولة العثمانية إلى إعادة النظر في العلاقات العثمانية-المغاربية ومحاولة إعادة تنظيمها بإدخال جملة من الإصلاحات والأمر بالالتزام بها[10]. يذكر أحد بايات الأسرة الحسينية بتونس أن عهد الأمان مبني على ما يخدم الإيالة التونسية وأهاليها لا غير، أي أنه تنظيم داخلي من شأنه إصلاح الإيالة وتوجيهها دون إشارة لعلاقتها بالدولة العثمانية[11].

---

[1] Habib Boularès, **Histoire de la Tunisie les grandes dates de la préhistoire à la révolution,** ed. Cérès, Tunis, 2011, p.468.

[2] أحمد بن أبي الضياف، **المصدر السابق**، ج.5، ص.61.

[3] Khalifa Chater, « La régence de Tunis de 1815 à 1857», **Revue d'Histoire Maghrébine**, n.35-36, décembre 1984, Tunis, p.218.

[4] مراد مهني، "الثقافة السياسية وتطور المؤسسة البرلمانية: قراءة سوسيوتاريخية في التجربة التونسية 1861-2011"، **دفاتر السياسة والقانون**، ع.12، ورقلة، جانفي 2015، ص.153.

[5] A. Guellouz et les autres**, Op. Cit**, p.387**.**

[6] الهادي التيمومي، تونس والتحديث...، **المرجع السابق**، ص.119.

[7] Khemis Arfaoui, «la problématique de la justice dans la pensée de Khéreddine », **Revue Rawafid**, n.14, 2009, Tunis, p.2.

[8] Hedi Saidi, «le protectorat et le droit. la régence de Tunis entre la charte de 1861 et le système colonial Français», **Revue Insaniyat**, n.65-66, juillet-décembre 2014, Oran, p.243.

[9] عبد العزيز الثعالبي، **تونس الشهيدة**، تر: سامي الجندي، دار القدس، بيروت، 1975، ص.31.

[10] **أ. و. ج**، خ. هـ، ر. ع.7، ر. و48827، ت.1230هـ.

[11] **أ. و. ت**، س. ت، ص.220، م.348، و.32.

هذا ما يجعلنا نستنتج أن الإصلاحات المطبقة في بعض الإيالات العثمانية ما هي إلا تطبيق لتعليمات عثمانية، أما طبيعة تلك الإصلاحات وفحواها هو الذي يتعارض ومطالب الدولة العثمانية – مثلما سبق الإشارة إليه في هذا العنصر– رغم أنه جاء في العديد من المراسلات الواردة من مركز السلطة العثمانية إلى الإيالة التونسية تعليمات حثيثة تلزم الحكام على تطبيق التنظيمات الخيرية المستلزمة في تلك الفترة وفق ما تطلبه الدولة العثمانية، فحددوا من خلالها طريقة إدارة هذه الإصلاحات وكيفية تطبيقها حتى تسير في نسق عثماني واحد[1].

ويبدو أن محمد باي تونس قد عمل بالتنظيمات الخيرية التي ألزمه بها الباب العالي، ودليل ذلك أن السلطان بعث له رسالة شكر على تحقيق هذا المكسب العثماني والتزام الطاعة[2]، ونستنتج من خلال هذا الطرح أن بايات تونس قد اعتمدوا سياسة إصلاحية ذات شقين، فجاء الشق الأول إرضاء للطرف العثماني بحكم تبعيتهم له وحفاظا على التقاليد السياسية المعمول بها منذ انضمامهم للدولة العثمانية في القرن السادس عشر وبالشكل الذي يخدم الإيالة التونسية في إطار علاقتها بالسلطة المركزية.

أما الشق الثاني والذي كان الأكثر بروزا للعيان هو الشق الغربي أو تغريب العملية الإصلاحية بما يخدم السياسة الخارجية التونسية في الحوض الغربي للمتوسط، فيميز الإيالة بطابع القوى الإقليمية الذي يجعلها تتماشى والإصلاحات المتوسطية، حتى تتمكن من فرض قوتها وحفظ مكانتها ونفوذها التقليدي بالمنطقة محاكاة للإصلاحات المطبقة هناك، وبهذا الشكل تمكنت الإيالة التونسية من حفظ ود جميع الأطراف المتعامل معها بالشكل الذي يخدمها داخليا وخارجيا في ظل تلك التطورات.

لا ننفي تدخل بعض قناصل الدول الأوروبية في سياسة الإيالة التونسية على وجه الخصوص وتماديهم في ذلك خاصة في عهد أحمد باي وخلفه محمد ومحمد الصادق باي، غير أن ذلك لا يعني ضعف البايات على مستوى صنع القرار وتسيير الإيالة، وإنما رغبتهم الجامحة في تطبيق إصلاحات ذات طابع أوروبي وتقليد الغرب في طريقة التسيير لتقوية الإيالة هي من منحت صلاحيات التدخل الواسع لهؤلاء القناصل على أنهم الأكثر دراية بكيفية تطبيق تلك الإصلاحات والأحق بالمساعدة في تسيير الإيالة التونسية لتنهج نفس خطى الدول الأوروبية نحو الإصلاح، فاعتقاد هؤلاء البايات بذلك جعلهم يفتحون المجال لتدخل القناصل بالشكل الذي يصورهم بالضعف في رأي المطلعين على مساراتهم.

[1] **أ. و. ت**، س. ت، ص.220، م.344، و.16.

[2] **أ. و. ت**، س. ت، ص.181، م.1005، و.51.

وقد سعى أحمد باي لتبرير إصلاحاته في الإيالة التونسية على أنها حاجة ظرفية لتحسين أوضاع الأهالي وتقوية تسيير الإيالة التونسية، ودائما ما كان يربطها بالجانب الديني على أنه ملتزم وحريص على الاهتمام به، ويسعى من خلال كل هذا إلى خدمة الإيالة التونسية بصفة خاصة والدولة العثمانية عامة[1].

إن المتتبع لسياسة أحمد باي الداخلية الخارجية وكيفية إدارته لإيالته وما تبناه من إصلاح، يجعلنا نستنتج أن للباشا رغبة في الانفصال إن لم نقل تحقيقه للانفصال ذاته، غير أنه لو اطلعنا على الرسائل التي يبعث بها للباب العالي وموقفه من بعض الأحداث في مركز الدولة العثمانية[2]، يدرك فعلا استمرار التبعية التونسية للدولة العثمانية على عهده والتزامه بطاعة السلطان من مبدأ الشريعة، فما السبب يا ترى وراء تناقضات الباي هذه؟ الحقيقة أن الدراسة سياسة الباي الداخلية والخارجية تؤكد لنا أن تصرفه هذا يوحي برغبته في النهوض بالإيالة التونسية عن طريق تطبيق أسس الإصلاح العصرية بها مع الحفاظ على تبعيتها للدولة العثمانية، وأن دراسة سياسته الداخلية والخارجية مع العديد من الدول الأوروبية بمعزل عن سياسته مع الدولة العثمانية هو ما يذكي فكرة رغبته في الانفصال، بينما هو يسعى إلى تقويت بلاده على النمط الإقليمي المنتشر آنذاك لا أكثر.

ويبدو أن سلاطين ووزراء الدولة العثمانية قد شاطروا أحمد باي وخلفاءه في هذه النظرة، إذ يرون في تلك الإصلاحات وبتلك الطريقة ما هي إلا سعي من الباي لتحسين أوضاع الإيالة وتسيير شؤونها وفق أوضاع الحوض الغربي للمتوسط، بل وقد أثنوا على ما قام به معتبرين الباي هو الأجدر بهذا المنصب كونه يتمشى مع الظرفية بما يخدم الإيالة ويرضي السلطان[3]، ودليل ذلك أن بايات الإيالة التونسية قد راسلوا خلال القرن التاسع عشر السلطان العثماني ليعلموه بمستجدات الحركة الإصلاحية المعتمدة في الإيالة وما مدى التزامهم بتعليماتها، وفي هذا إيحاء واضح على أن كل ما طبق من إصلاحات هو برضا عثماني خالص[4].

ثالثا: طبيعة العلاقة بين الدولة العثمانية وإيالتي الجزائر وتونس

لقد خصصنا الحديث هنا عن طبيعة العلاقة التي حكمت الدولة العثمانية بإيالتي الجزائر وتونس خلال فترة الدايات –المرحلة الثانية– والأسرة الحسينية استنادا لما بدى عليها من مظاهر تبعية وانفصال

[1] **أ. و. ت**، س. ت، ص.221، م.358، و.3.
[2] **أ. و. ت**، س. ت، ص.221، م.358، و.1.
[3] **أ. و. ت**، س. ت، ص.221، م.364، و.116.
[4] **أ. و. ت**، س. ت، ص.221، م.357، و.14.

بين الحين والآخر ومرات بشكل متزامن –وهذا ما صعب علينا مناقشة المسألة–، وقد كان مرد ذلك إلى اجتماع وتشابك عدة ظروف تاريخية منها ما كان له علاقة بخصوصية كل إيالة، وبعضها تعلق بالتغييرات الإقليمية المتوسطية وحتى بما شهدته الدولة العثمانية خلال تلك الفترة، وهذا ما نرغب في التركيز عليه والخوض في مناقشته من خلال هذا العنصر.

1- سياسة الدولة العثمانية في إيالتي الجزائر وتونس رافد للتنفذ:

لقد اصطدم الحكام العثمانيين مع بدايات تركيز نفوذهم ببلاد المغرب ببيئة مختلفة تماما عنهم، فكانوا جاهلين بلغتهم وبكل ما يتعلق بالفضاء المغاربي، كما كان أغلبهم ذوي تكوين عسكري ويفتقدون للكفاءة السياسية المرنة التي تسهل لهم عملية الاندماج مع الأهالي، فلم يُبدِ أغلبهم أي عناء لمحاولة التغيير أو بناء علاقة توافقية مع المجتمع المحلي[1]، فربما كان هذا أحد الأسباب الفاعلة في اتساع الهوة بين الجهة الحاكمة والمحكومة بالمنطقة، مما صعَّب من عملية سن قوانين وفرض أحكام خاصة بهم تميز حكمهم.

وقد تركت الدولة العثمانية بعض الأحداث والقرارات المحلية في الإيالات المغاربية تسير وفق متطلبات الفترة حتى تتماشى معها ولا تفقد تلك الإيالات، بل بالعكس ربما تصبح تلك القرارات أحد أهم قواعد قوة الدولة العثمانية في تلك الفترة، وفي هذا الصدد يقول حمدان خوجة في كتابه المرآة ما يلي: "هناك أحد المبادئ الأساسية في شريعتنا يقول: "تترتب عن الزمن وحاجات الإنسان ظروف لم تتوقعها القوانين، ولذلك على المشرع أن يتفهم الضرورات ويعمل على إيجاد كيفية حكيمة لتطبيق هذه القوانين"[2]، لذلك فربما يكون تكييف القانون مع الظرف أحد أهم نقاط قوة الدول وليس تعبيرا عن عجزها على التحكم.

في المقابل يبدو أن هذا الإجراء قد أُسيئ فهمه محليا، وفُسر على أنه مظهر ضعف من الدولة العثمانية في الحفاظ على إيالاتها، واتخذ كمؤشر مكّن بعض الحكام من السعي وراء تحقيق الاستقلالية، ومثال ذلك إقرار التعيين المحلي للحكام وظهور حكم الأسر بتونس وإبرام معاهدات مع الدول الأوروبية دون تدخل من الباب العالي –الذي سبق الإشارة إليه في الفصل السابق–، فبيئة هاته الإيالات مخالفة عن تلك التي توجد بها الدولة العثمانية، وربما كان هذا السبب الذي جعل السلاطين يتخذون الخصوصية المتوسطية كعامل حددت به سياسة تعاملها مع الإيالات المغاربية في القرن الثامن عشر.

---

[1] عبد الجليل التميمي، "عثمنة إيالات..."، **المرجع السابق**، ص.33.

[2] حمدان بن عثمان خوجة، **المصدر السابق**، ص.92.

غير أنه كان لهذه السياسة المتبعة من قبل الدولة العثمانية دور بارز في انتهاج الدايات لطبيعة التعيين الداخلي للحكام في الجزائر، فجوهر سياستهم منذ سيطرتهم على الإيالة يقوم على تبني الأنظمة القائمة بالمنطقة والعمل بها[1]، وإن كان هدفهم من ذلك هو الحفاظ على الوضع وتأمين تبعية المنطقة لهم بعدم إحداث تغييرات كبيرة تجعل القاعدة المحلية تنفر منهم[2]، فإنهم لم يدركوا الشق الثاني والذي من الممكن أن تحدثه هذه السياسة بما توحيه للحكام من الاستقلالية على المستوى الإداري وذلك لعدم وجود توجيهات ذات صبغة عثمانية بالشكل الكافي والذي يُشعر الحكام بوجود هيئة مراقبة.

وبناء على ذلك لم يتدخل سلاطين الدولة العثمانية في الكثير من الصراعات التي كانت القائمة بين أطراف الحكم سواء في الجزائر أم إسطنبول -مركز الدولة العثمانية-، ويعتبر هذا من بين أهم الأساليب التي يتبعونها في تسيير شؤون الدولة[3]، وفي الوقت ذاته نجد أن هذا الأسلوب المتبع من طرف السلطان قد منح حرية للحكام على مستوى الإيالة في طريقة الوصول إلى الحكم والسيطرة عليه، وهو ما فسره البعض بأنه نوع من الاستقلالية دون العودة لفهم موقف وهدف السلطان من ذلك.

علاوة على ذلك فإن السياسات المتبعة من طرف الدولة العثمانية في حكم هاتين الإيالتين اتسمت بالليونة حتى أشعرت حكامها بالاستقلالية، في حين تعتمد الدولة الشد إذ ما تعرض أمنها للاهتزاز، ومثال ذلك ما ورد في فرمان السلطان لباي تونس حيث شرح فيه وضع طرابلس الغرب على عهد يوسف باشا، فرغم أنه استولى على الحكم عن طريق المنافسة والصراع وأن وضعه كان صعب، لكن السلطان لم يتدخل إلا لما شعر بإمكانية اهتزاز الحكم العثماني هناك جراء تفاقم الصراع وخروج أحد أطرافه عن طاعة السلطان، ففي هذه الحالة طبق معهم سياسة الشد بأن استبدل الحاكم يوسف باشا بابنه وأرسل سفن عسكرية إلى طرابلس قصد إحلال الأمن وإخضاع الأطراف الرافضة لحكمه[4]، وأكد بهذا أن سياسة الدولة العثمانية تلك؛ كانت ظرفية وغير ثابتة تسير وفق مصالحها وتهدف لخدمة تبعية الإيالات لها لا غير، وأن السلطان يراعي مسألة المواءمة أي أن الإيالات تحترم وتتبع قراراتها مع حرية التصرف محليا.

ورغم ما شهدته إيالة الجزائر من تغييرات على غرار بقية الإيالات المغاربية خلال القرن الثامن عشر، من بينها التعيين الداخلي لحاكم في إيالة الجزائر؛ إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة رغبة الحكام في تحقيق الاستقلالية، بل حتى رغبة الدايات في تنفيذ الحكم الذاتي فيه نوع من التبعية؛ إذ أن مراسلة

---

[1] عبد القادر كركار، **المرجع السابق**، ص.123.

[2] جميلة معاشي، **المرجع السابق**، ص-ص5-6.

[3] منور المروش، **المرجع السابق**، ص.186.

[4] **أ. و. ت**، س.ت، ص.220، م.340، و.42.

السلطان العثماني وتفسير سبب رفض علي شاوش داي الباشا المبعوث من إسطنبول وما بإمكانه أن ينجر إثر ازدواجية السلطة من فوضى، فيه محاولة تبرير موقف الداي واسترضاء السلطان حتى يتقبل سياسته ويمنحه لقب باشا[1]، ولو رغب فعلا في الاستقلالية بحكم الإيالة؛ لما اكتفى بطرد الباشا والسيطرة على منصبه دون استشارة السلطان.

وبالعودة للحديث عن طبيعة علاقة الدولة العثمانية بكل من إيالتي الجزائر وتونس، نجد أن السلاطين قدَّروها وربطوها بمدى إحسان حكام هاتين الإيالتين للباب العالي، وقد ظهر ذلك جليا مع البايات الحسينيين في تونس، إذ كان رد وتواصل السلاطين معهم بناء على تصرفاتهم وسياستهم حيال الباب العالي، وقد ورد مثال ذلك في أكثر من فرمان؛ حيث يذكر السلطان أنه بناء على المساعدات العسكرية والتزام باي تونس بالتعاليم السلطانية، جاء استحقاقهم للحصول على المساعدات العثمانية متى احتاجت تونس لذلك[2]، وكأن سياسة الإيالات كانت مرآة عاكسة للسياسة العثمانية حتى يجعلهم في حاجة دائمة للباب العالي، فكلما كانوا في حالة تبعية لقوا إحسان السلطان في حال حاجتهم إليه، ونقيض ذلك ينفي تعاونه معهم.

أما في إطار العلاقات العسكرية، فلم تكن ترى الدولة العثمانية في المساعدات التي ترسلها الإيالات المغاربية أنها مجرد دعم؛ بل ترى فيها ضرورة لا بد من الاستجابة لها في حال طلب الباب العالي ذلك، إذ تعد جيش الإيالات المغاربية جزء من الجيش الهمايوني[3]، وقد ورد ذلك في العديد من المراسلات، إذ نجد في إحداها أن أمير لواء الأسطول العثماني في مراسلته لقائد الأسطول التونسي يصف هذا الأخير بعبارة "أسطول تونس الهمايوني"، أي أنه جزء من الأسطول العثماني الكبير[4]، وبالتالي فإن السلطان هو المتحكم العام فيهم، وربما هذا السبب الذي منع موافقة السلاطين على تأسيس الجيش المحلي قبل القرن التاسع عشر، واستمروا في تجنيد الإيالات المغاربية من بلاد الأناضول[5] حتى لا تكون هناك حجة لحكام هاته الإيالات في الامتناع عن إمداد الدولة العثمانية بما تحتاجه من عساكر في حروبها الخارجية.

---

[1] عبد القادر كركار، **المرجع السابق**، ص.124.

[2] **أ. و. ت**، س.ت، ص.220، م.340، و.16.

[3] **أ. و. ج**، خ. ه، ر. ع.10، ر. و.39818، ت.1238هـ.

[4] **أ. و. ت**، س. ت، ص.183، م.1016، و.27.

[5] خليفة حماش، العلاقات بين إيالة الجزائر...، **المرجع السابق**، ص.179.

وفي الإطار ذاته نجد أن السلطان كان يتبع سياسة جد حذرة ومحنَّكة تجاه حكام هاته الإيالات، فقد منح لقب المشير لأحمد باي تونس رغم أن هذا الأخير قام بالعديد من الإصلاحات وأحدث جملة من التغييرات التي توحي باستقلال حكمه عن الباب العالي[1]، وبالتالي فإن منح السلطان هذه الرتبة للباي هو قرار ذكي منه لاحتوائه وجعله تابع أكثر لحكمه أو لتذكيره بأنه والي في كنف حكم الدولة العثمانية، وعليه فقد جاء منحه هذا اللقب للتحكم فيه أكثر وحتى لا يستقل فعلا عن حكمه.

إن الملاحظ والمتتبع لمظاهر التبعية والانفصال بإيالتي تونس والجزائر يدرك أنهم كانوا متزامنين، فمن يركز على التبعية يفسر الوضع بأن الجزائر وتونس لا زالتا في حالة تبعية خاصة من حيث الخطبة باسم السلان والدعاء له وسك العملة والهدايا -مثلما تطرقنا به في الفصل الثاني-، ومن يركز على العلاقات الديبلوماسية وتصرف الحكام في علاقاتهم الداخلية والخارجية -مثلما تطرقنا له في الفصل الثالث- يفسر الوضع على أنه انفصال، أما تزامنهما فيوحي بنوع من التبعية من طرف الإدارة الداخلية للإيالة مع التصرف بحرية أكبر، يمكن أن تُفسر من قِبل الذي لم يلم بظرفية المرحلة المحلية والدولية أو الذي يقارن تلك المظاهر بالفترات السابقة على أنها انفصال، غير أن مميزات المرحلة ومظاهرها وظروفها تفسر على أنها علاقة تبعية يغلب عليها طابع التحالف بين حكام الإيالتين والسلطان وتقوم على أساس تبادل المصالح، فيمنحوه الحكام الهدايا لأخذ لقب الباشا أو يقدمون مساعدة عسكرية للحصول على التجنيد من الدولة العثمانية.

ولو اطلعنا كذلك على طبيعة المراسلات بين الإيالات المغاربية والدولة العثمانية؛ لبدا لنا عدم احترام بعض الحكام المغاربة للرسائل الواردة إليهم من الباب العالي -والتي قد تُفسر على أنها مظهر انفصال-؛ إذ لم يلتزموا بالرد عليها دائما أو أن لغة خطابهم في ذلك الرد تكون قاسية ولا تعبر عن علاقة الوالي بالسلطان، فنفهم من محتواها تقليلهم للشأن السلطاني، غير أننا لو دققنا فيها لوجدنا أنهم لا يخاطبون السلطان بعينه، بل هي رد ربما للصدر الأعظم أو أحد وزراء الباب العالي والذين لا يعتبرهم حاكم الإيالة أكثر شأن منه، ومثال ذلك أن محمد باي تونس لم يَرُد على أحد الرسائل الواردة إليه من الصدر الأعظم ولم يعرها أي اهتمام[2]، غير أننا لا يمكن أن نعتبر ذلك انفصال عن الباب العالي أو

[1] محمد صالح بن مصطفى، **المرجع السابق**، ص.99.

[2] **أ. و. ت**، س. ت، ص.222، م.366، و.24.

تقليلا من شأن السلطان، وما يؤكد هذا الطرح هو محتوى الرسائل التي يبعث بها هؤلاء الحكام للسلطان العثماني ولغة خطابهم فيها[1].

علاوة على ذلك، فقد اتصف العثمانيون بالعديد من المميزات التي استغلوها في تسيير شؤون دولتهم وأهمها هي تحويل أي عادة مكتسبة إلى حق مكتسب، فمثلا لو عُوملوا بإحسان مُنطلقه الود والتسامح من أي طرف كان، فستصبح تلك المعاملة مع مرور الزمن عرفا بقوة القانون لديهم[2]، وهذا ما كان يدركه جيدا حكام الإيالات المغاربية وما جعلهم ربما لا يخضعون للسلطة المركزية بشكل تام، حتى لا تضمن تحكمها فيهم ويصبحون خاضعين تلقائيا وبحكم القانون العثماني السائر، فدائما ما كانت علاقة هؤلاء الحكام بالسلطة المركزية بإسطنبول تتأرجح بين الامتثال وعدمه، مطبقين بذلك ما يعرف بسياسة الأرجوحة التي ظهرت بشكل أساسي في عهد حسين باي تونس لتحقيق نوع من التوازن العلائقي مع الدولة العثمانية بالشكل الذي لا يجعلها منقطعة تماما ولا في تبعية كلية، بل يستمر طيب العلاقة بين المركز والأطراف مع الحفاظ على وزن الإيالة كقوة بارزة في الحوض المتوسطي[3].

وفي سياق الحديث عن العلاقة بين المركز والأطراف، فكثيرا ما كان حكام الجزائر أو تونس يتخذون قرارات دون العودة للسلطان، غير أن الواقع لا يصوِّر تلك التصرفات بطابع الانفراد بحكم الإيالة وبشكل كلي، بل ربما طبيعة الحادثة هي من تفرض عليهم اتخاذ القرارات السريعة دون العودة للباب العالي، ومثال ذلك الحملة التي نظمها داي الجزائر محمد عثمان باشا في بايلك الغرب لاستعادة وهران من يد المحتل الإسباني سنة 1791، والتي لم تشهد تدخل الدولة العثمانية ولا عودة الداي لاستشارة السلطان فيها وكانت بمجهودات محلية فقط، ورغم أهمية هذه الحادثة في عمق العلاقة العثمانية بالمجال المتوسطي وعلى حدود دولتها الغربية، غير أن الداي بعد تحريرها أرسل بمفاتيح المدينة وخبر التحرير إلى السلطان الذي سُعد بذلك كثيرا وقلده الخلعة[4]، كدليل على تبعية الإيالة له وأن هذا الانتصار هو جزء من انتصارات الدولة العثمانية.

وحقيقة تصرف السلطان هذا لا يعكس تخليه عن الإيالة ولا يندرج ضمن السياسة الاستقلالية للداي، بل يمكن إدراجه ضمن مفهوم "الحكم المشترك"، ويبدو أنها أحد مظاهر تطور الحكم العثماني بالمنطقة إذ أصبح للدايات سلطة تفويض مباشرة من السلطان، فلا يمثلونه فقط –مثلما كان في السابق–

---

[1] **و. أ. م. و. ج**، مج.3190، م.1، و.53.

[2] H. D. De Grammont, histoire d'Alger…, **Op. Cit**, p.238.

[3] خليفة شاطر، **المرجع السابق**، ص.388.

[4] أحمد الشريف الزهار، **المصدر السابق**، ص.63.

[1]، بل ينوبون عنه في الشق التطبيقي للمهام، وإذا أحدثنا مقاربة لوضع الدايات هذا على أحد مراحل الحكم العثماني في الجزائر نجدها تشبه وإلى حد كبير بدايات سلطة بربروس على المنطقة[2]، فالسلطان يرى في حكم الدايات قوة كفيلة بإدارتهم للمنطقة والتصرف فيها دون فرض رقابته أو جعله في حالة الدفاع الأساسي.

وقد انتهج السلطان نفس السياسة مع حكام الإيالة التونسية، إذ كانت السلطة مفوضة من طرف الباب العالي لبعد المنطقة جغرافية عن عاصمة الدولة العثمانية، والملاحظ هنا أن هذه الاستراتيجية لم تأثر على طبيعة العلاقات بين المركز والأطراف فقط أو على السياسة المنتهجة في الإيالة، بل أثرت حتى على نمط الحكم الذي اتسم بحرية التعيين والتولية منذ بدايات القرن الثامن عشر على وجه الخصوص، غير أن محاولات تغيير السلطان في طبيعة تسييره لتونس بعد أحداث 1830 -الاحتلال الفرنسي للجزائر- أثار استياء البايات، لكن ذلك لا يعبر بالضرورة عن استقلاليتهم بتونس بقدر ما يعبر على اعتيادهم على ذلك النمط من الحكم، وذلك أن مظاهر التبعية كانت بادية على الإيالة وحكامها في نسقها العام[3].

صحيح أن سلاطين الدولة العثمانية قد منحوا حرية اختيار الحكام في هاتين الإيالتين وجعلوها تقتصر على اختيارات داخلية غير مستوردة، غير أن هذا لم يمنع من متابعة الدولة العثمانية لعملية التعيين هذه، وذلك عن طريق مبعوثيها للإيالات المغاربية، ومثال ذلك أن أحد رجال الدولة عند عودته من مهمة كلف بها إلى طرابلس الغرب، أعلم السلطان بمستجدات سياسة التعيين في الجزائر وما حدث بها من تعيين وعزل كما أخبره بالعديد من المعلومات عن الحاكم الجديد كتحديد أصوله[4].

ليس هذا فحسب، بل كانت الدولة العثمانية تراقب كذلك سياسة هذه الإيالات وتتابعها عن كثب[5]، ومن بين العوامل المساهمة في مراقبتها هي السفن الأجنبية القادمة من الحوض الغربي للمتوسط، والتي تأتي بأخبار الإيالات المغاربية للدولة العثمانية في إطار اتفاق مبرم بينهم[6]، وفي هذا إيحاء تام على

---

[1] عائشة غطاس وآخرون، **المرجع السابق**، ص.49.

[2] ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر...، **المرجع السابق**، ص.46.

[3] منير عبيد، **المرجع السابق**، ص-ص.91-94.

[4] **أ. و. ج**، خ. ه، ع. ر.7، و. ر.22518، ت.1230هـ.

[5] **أ. و. ج**، خ. ه، ع. ر.8، و. ر.22556، ت.1231هـ.

[6] **أ. و. ج**، خ. ه، ر. ع.7، ر. و.33301، ت.1230هـ.

مدى مراقبة الدولة العثمانية -غير المباشرة- للأحوال السياسية في هاته الإيالات على غرار الجزائر[1] دون علم أهاليها وفيه حرص كذلك على مدى مراقبة تبعيتهم لها تخوف من حدوث أي حركة استقلالية.

إلى جانب هذا، فقد ذكرنا في ثانيا هذه الدراسة أن كثيرا ما كان حكام الإيالات يعقدون معاهدات واتفاقيات مع جل الدول الأوروبية دون استشارة السلطان العثماني أو السماح بتدخله في ذلك، حتى أنهم أصبحوا يميلون إلى الانفراد بالحكم، غير أن ذلك لم يكن في الحقيقة إلا تصريح مطلق من السلطان على التصرف في شؤون إيالاتهم الخارجية وربط علاقات خارجية في دائرة السلم والاتفاق مع الدول الأجنبية بنوع من الحرية[2] التي تمكنهم -بلا شك- من تسهيل أداء مهامهم، والذي يجعلنا نستنتج أنها ما هي إلا سياسة عثمانية سعى من خلالها السلطان إلى حكم الإيالات المغاربية، حتى وإن فُهمت من طرف بعض الحكام على أنها ضعف مد سيطرة مركزية أو سعى البعض الآخر من خلالها إلى الانفصال بالحكم عن الدولة العثمانية، إلا أن ذلك لم يحصل وفي نهاية كل محاولة كانت تدخلات السلطان منطقية وحازمة.

وإن كان حكام إيالتي الجزائر وتونس في الكثير من الأحيان ما يديرون علاقاتهم الخارجية بمعزل عن الاستشارة السلطانية، ويعقدون معاهدات ويدخلون في الصراعات وفق ما يتماشى ومصالحهم الملحية -مثلما ذكرنا في الفصل الثالث-، غير أن ذلك لا يعني بالضرورة أن الدولة العثمانية كانت بعيدة عن مراقبة وضع الإيالة الخارجي، بل كانت تصلها العديد من التقارير من مقر الإيالة حول مستجدات علاقاتها الخارجية، ومثال ذلك أنه كُتب تقرير للسلطان العثماني سنة 1217هـ/1802م يُشرح فيه تفاصيل إقامة الصلح بين الدولة الفرنسية وإيالة الجزائر[3]، وهذا ما يدل على أن إدارة السياسة الخارجية للإيالات المغاربية ما هي إلا بتفويض من الباب العالي الذي ظل يتابع ويراقب تطورات سير تلك العلاقات عن كثب.

والحقيقة أن مهمة مراقبة أحداث إيالة الجزائر لم تقتصر على الطرف العثماني فقط، بل حتى حكام الجزائر كانوا يراسلون السلطان في الكثير من الأحيان ليخبروه عن أوضاع الإيالة[4]، ويشرحون

---

[1] لم يتعلق أمر المراقبة السلطانية بإيالة الجزائر فقط، بل حتى أن حكام تونس كانوا تحت المتابعة المباشرة للدولة العلية، وكان يراسلهم السلطان في الكثير من الأحيان ليعلمه بمدى نجاعة سياستهم ويشجعهم على الالتزام بها خدمة للدولة العثمانية ككل. ينظر: **أ. و. ت**، س. ت، ص.181، م.1001، و.16.

[2] **أ. و. ج**، خ. هـ، ع. ر.9، ر. و.49039، ت.1235هـ.

[3] **أ. و. ج**، خ. هـ، ر. ع.6، ر. و.7646، ت.1217هـ.

[4] **أ. و. ج**، خ. هـ، ع. ر.7، و. ر.31139، ت.1230هـ.

أسباب اختيارهم داخليا كحكام عليها[1]، وكأنها تقارير تفصيلية دورية عن حال الإيالة والتي تشير بدورها إلى مدى تبعيتهم للدولة العثمانية، والتي نفهم من خلالها أن كل السياسات المتبعة من طرف الدايات في تسييرها ما هي إلا التزام بتطبيق ما ورد من الجهات المركزية، فلو كان الأمر عكس ذلك وأن الدايات فعلا انفصلوا بحكم الإيالة لما توقفوا عن مراسلة سلاطين الباب العالي لإعلامهم بأوضاع الإيالة وما يجري بها.

وما يجعلنا نتأكد من وجود رابطة عثمانية-مغاربية في تسيير السياسة الخارجية لهاته الإيالات، أن تدخلات السلطان لم تأتِ كلها من باب فرض السيطرة، وإنما كانت أحيانا لتسيير هاته السياسة بالشكل اللازم استنادا لمكانته، ودليل ذلك أن بعض الحكام كانوا يلتجئون إليه لاستشارته في العديد من القضايا، فعندما دخل أحمد باشا تونس في صراع مع حاكم سردينيا في حدود سنة 1843 وبعد تأزم العلاقات، أرسل وفد إلى الباب العالي لطلب تدخل السلطان في ذلك[2]، وقد استجاب له السلطان باعتبار أن تونس -على حد قوله- "قطعة من الممالك الشاهانية المحروسة"، وأرسل وفد إلى سردينيا قصد تسوية الخلاف القائم بينها وبين الإيالة التونسية، وفي حال عدم رضا الطرف السردييني بمقترح الصلح، فإن الدولة العثمانية تدخل معهم في حرب للحفاظ على أملاك دولتها في الحوض المتوسطي[3].

لكن تخوف السلطان من بدايات التقرب الأوروبي-المغاربي في القرن التاسع عشر جعله يعيد العديد من الحسابات السياسية في هذه الإيالات ويسعى إلى إعادة هيكلتها، إذ لم يرغب في الاستغناء عن الإيالات المغاربية فعزم في ذلك على الاستنجاد بأطراف خارجية تمكنه من استمرار مد النفوذ العثماني إلى الحوض الغربي للمتوسط، وعلى إثر هذا أعجب السلطان العثماني باقتراح القنصل الفرنسي والمتمثل في السماح لباشا مصر محمد علي (1805-1849)[4] بتوجيه جيشه نحو الإيالات المغاربية

---

[1] **أ. و. ج**، خ. هـ، ع. ر.9، و. ر.22474، ت.1232هـ.

[2] **أ. و. ت**، س. ت، ص.247، م.634، و.7.

[3] **أ. و. ت**، س. ت، ص.247، م.634، و.3، 12.

[4] محمد علي باشا: ولد بألبانيا وانتقل إلى مصر سنة 1801 مع الجيش العثماني إثر الحملة الفرنسية عليها حيث تولى قيادة الفرقة الألبانية، وتمكن بفضل ذكائه من الوصول إلى حكم مصر سنة 1805، عمل في بداية حكمه على إخماد العديد من التمردات المحلية التي هددت الحكم العثماني بالمشرق، غير أن طموح محمد علي باشا جعله يسعى فيما بعد إلى الاستقلال بالحكم عن الباب العالي وهذا ما سعى له. ينظر: فاطمة بن عيسى، "تجربة محمد علي في إقامة وحدة عربية بمساعدة الدول الأوروبية وموقف الدولة العثمانية منها"، **مجلة آفاق فكرية**، مج.9، ع.3، ديسمبر 2021، ص-ص.89-90.

للسيطرة عليها باسم الباب العالي، لتُعيد بذلك الحكم المباشر للدولة العثمانية في الحوض الغربي للمتوسط[1].

ومن بين الآليات التي اعتمدها السلطان العثماني في الحفاظ على تبعية الإيالات المغاربية لحكمه، أنه كان يؤثر في خطابه على توجه حكام هاته الإيالات، فيخاطبهم على أنهم هم المحافظين على ود العلاقات والمحققين لجميع أواصر التبعية للباب العالي، وذلك بالسعي إلى تطبيق أحكامه واستمرار الولاء له وخدمة المصلحة العثمانية بجميع أشكالها[2]، فلا يجعل بذلك بواعث الاستقلالية تتسلل إلى فكرهم ويمحي كل رغبة محلية جامحة إلى تحقيقها، فالثقة الواردة في خطاباته تؤثر بلا شك على توجههم وتعيد ترتيب حساباتهم وهذا ما كان يهدف له السلطان.

في المقابل نجد كذلك أن حكام إيالتي الجزائر وتونس كثيرا ما كانوا يبدون تبعيتهم للباب العالي، في حين أن بعض تصرفاتهم في مراكز حكمهم عادة ما تعبر عن استقلاليتهم -كما رأينا في الفصل الثالث-، فكيف نفسر هذا؟ وهل نستطيع أن نحكم على وضعهم هذا بالانفصال عن الدولة العثمانية؟ حقيقة موقف الإيالات المغاربية وعلى رأسها الجزائر في علاقتها مع الباب العالي محسوم منذ القرن السادس عشر، غير أن بعض المظاهر التي برزت على سياسة حكامها خلال القرنين الثامن عشر وبداية التاسع عشر، والتي توحي برغبتهم بالانفصال لا يمكن اعتبارها إلا مقتضيات ظرفية لا بد منها، فبخصوص مسألة تعرض السفن الجزائرية للسفن الأجنبية في الحوض الغربي للمتوسط واستمراره رغم معارضة الدولة العثمانية بالاتفاق مع الدول الأوروبية[3]، ما هي إلا ضرورة يقوم عليها اقتصاد الإيالة[4]، وأحد أهم البنود التي تحكم العلاقات الخارجية للإيالة في الحوض الغربي للمتوسط[5].

وامتناع الدول الأجنبية عن دفع الضريبة البحرية المتفق عليها مع داي الجزائر -بحجة ودية العلاقة التي تجمعها مع الباب العالي-، ستلغي آليا حماية الجزائر لسفنها البحرية في الحوض الغربي للمتوسط[6]، فهذه هي القاعدة التي تقوم عليها سياسة الإيالة الخارجية، ضف إلى ذلك فإن اعتراض السفن الأجنبية التي لا تجمعها اتفاق سياسي مع الجزائر تعتبر أحد أهم النشاطات البحرية التي اعتاد البحارة

---

[1] أحمد الجزائري، **المصدر السابق**، ص-ص.7-8.

[2] **أ. و. ت**، س. ت، ص.220، م.348، و.34.

[3] **و. أ. م. و. ج**، مج.3190، م.1، و.7.

[4] المنور مروش، **المرجع السابق**، ص.433.

[5] أحمد الشريف الزهار، **المصدر السابق**، ص.61.

[6] **أ. و. ج**، خ. هـ، ر. ع.7، ر. و.48827، ت.1230هـ.

على ممارستها منذ قرون -مثلما ذكرنا سابقا-، ولا يمكن التخلي عنها بصفة كلية بمجرد أنها تتعارض والسياسة الخارجية للدولة العثمانية ودليل ذلك استمرار البحارة في معارضة السفن الأوروبية رغم تهديدات السلطان[1].

فالواضح أن تدخلات الدولة العثمانية هذه تؤدي إلى عرقلة نشاط البحارة هناك وتقيدهم؛ وخاصة وأن ذلك يعد أهم مصدر دخل عندهم، وبالتالي سينعكس حتما على طبيعة تبعية الإيالة للباب العالي، فما لا يتماشى والمصلحة المحلية يغير من طبيعة العلاقة، وإذا افترضنا أن الدولة العثمانية دعمت ذلك النشاط البحري دون استثناءات فإن الإيالة هي من ستسعى إلى تثبيت التبعية والحرص على الالتزام بها، غير أن عكس ذلك يؤثر دون شك على طبيعة التبعية بالسلب، وبالتالي فإن الإيالات المغاربية لم تكن هي المحدد الدائم لطبيعة علاقاتها مع الدولة العثمانية، وإنما هذه الأخيرة هي من تضطر أحيانا حكام الإيالات المغاربية على التعامل بذلك الشكل الذي يوحي بعدم التزامهم بالتبعية.

علاوة على ذلك فإن سياسة الخارجية للدولة العثمانية في تسيير علاقاتها الخارجية تفتقد للتنسيق مع السياسة المعتمدة من طرف الإيالات المغاربية، فمن خلال اطلاعنا على مراقبة الدولة العثمانية لكل التحركات السياسية في الإيالات المغاربية وإخبار حكام هذه الأخيرة السلاطين العثمانيين بكل المستجدات الواقعة بإيالاتهم في شكل تقرير سياسية مفصلة[2]، أدركنا أن كل التحركات السياسية التي يقوم بها حكام الإيالات المغاربية ما هي إلى ترجمة لما هو وارد في النسق السياسي العثماني العام، غير أن هذه التجاوزات ما هي إلا مقتضيات مفروضة جراء مسببات ظرفية وإقليمية، وعلى الدولة العثمانية تسييرها وفق ما يتماشى والمصلحة العامة للدولة وليس تمشية للمصلحة المركزية على حساب مصلحة الأطراف، فتؤدي بذلك إلى بروز فروقات تكشف هشاشة سياستها الخارجية وتوسع من هوة علاقاتها بالإيالات المغاربية فتبرز مظاهر الانفصال اضطرارا، وهذا ما يجعلنا نستنتج أن بعض التجاوزات التي يبديها حكام الإيالات المغاربية وخاصة الجزائر لم تكن من منطلق شخصي فقط، بل قد يكونون مضطرين بفعل السياسة العثمانية ذاتها.

غير أنه رغم توتر علاقات بعض حكام الإيالات المغاربية مع الدول الأوروبية الصديقة للدولة العثمانية، ورغم ما بدى منهم من سوء معاملة لقناصلهم، إلا أن ذلك لم يؤثر على استمرار حكمهم ولم يعرقله، فقد استمر السلطان في تزكية حكمهم، وخير دليل على ذلك أن داي الجزائر علي باشا (1817-

[1] أ. و. ت، س. ت، ص.220، م.340، و.7.

[2] أ. و. ج، خ. هـ، ع. ر.7، و. ر.31139، ت.1230هـ.

1818) قد تحصل على تزكية حكمه رغم توتر علاقاته مع أغلب الدول التي تجمعها معاهدات صلح مع الدولة العثمانية[1]، وهذا ما يجعلنا نستنتج أن طبيعة السياسة الخارجية المعتمدة من قبل حكام الإيالات المغاربية لم تطبق عموما إلا برضى الدولة العثمانية[2] -رغم حدوث بعض التجاوزات أحيانا- لإحداث نوع من التوازن في علاقاتها الدولية ولحفظ مد نفوذها وسيطرتها المتوسطية، ولو كان الأمر عكس ذلك لما تدخل السلطان فيها بالمنع مثلما كان يقوم به أثناء رفضه لبعض القرارات الصادرة عن هاته الإيالات[3].

وحتى بعد اجماع الدول الأوروبية على محاربة الإيالات المغاربية جراء استمرارها في التعدي على سفنهم المارة على الحوض الغربي للمتوسط، وطلبهم من الدولة العثمانية التوسط في هذه المسألة قبل حسم المواجهة، نجد أن هذه الأخيرة وقفت إلى جانب إيالاتها في الحوض الغربي للمتوسط ودعمت عملياتهم الجهادية بصفتها مشروعية دينية لا يمكن تجاوزها[4]، وهذا دليل آخر على دعم الدولة العثمانية لسياسة الإيالات المغاربية الخارجية في العديد من الأحيان.

ومن جهة أخرى نلاحظ أنه قد بدى على العديد من بايات إيالة تونس الرغبة في الانفصال عن الباب العالي والعديد منهم سعى إلى ذلك من خلال تبنيه جملة من السياسات الرامية للحكم المستقل، غير أن الانفصال الرسمي عن الباب العالي لم يتم، ومن بين الأدلة المؤكدة لذلك أن بعض البايات كانوا يتعاملون مع العديد من الدول في إطار سياستهم الخارجية وفق ما تقره السياسة العثمانية وما تجمعها بهم من معاهدات، ومثال ذلك أن تعامل البايات مع كل من النمسا وروسيا كان وفق المعاهدات المبرمة بين هاتين الدولتين والباب العالي[5].

---

[1] **أ. و. ج**، خ. هـ، ر. ع.9، ر. و.22546، ت.1232هـ.

[2] يتضح ذلك أكثر من خلال الرسائل الواردة من الباب العالي لمختلف حكام الإيالات المغاربية والتي تعبر عن رضى السلطان عنهم وعن أدائهم السياسي، ومثال ذلك أن باي تونس أحمد باشا تلقى سنة 1841 رسالة من الباب العالي والتي أثنى من خلالها السلطان على سياسة الباي في إدارة شؤون الإيالة والتي تعبر بدورها عن طاعته المستمرة والدائمة لحضرة السلطان، ودليل ذلك قوله: "كنتم في الخدمة صادقين للسلطنة السنية... إنكم لا تبادرون يوما بإجراء حركة ما بخلاف الرضا..."، وليس هذا فحسب، بل إرسال السلطان رتبة المشير لبايات الإيالة التونسية تصريح واضح على مدى رضاه عنهم وعن سياسة إدارتهم للإيالة من ناحية، وكدليل على أنهم جزء من السياسة العثمانية بمنحهم أحد الألقاب الدالة على إحدى الرتب في المؤسسة العسكرية العثمانية من ناحية أخرى. ينظر: **أ. و. ت**، س، ت، ص.224، م.402، و.18، **أ. و. ت**، س. ت، ص.181، م.1005، و.23.

[3] **أ. و. ج**، خ. هـ، ر. ع.10، ر. و.17216، ت.1239هـ.

[4] **أ. و. ج**، خ. هـ، ر. ع.9، ر. و.49039، ت.1235هـ.

[5] Boutin Vincent-Yves, **Op. Cit**, p.225

وصحيح أنه كان للإيالات المغاربية علاقات دولية واسعة وأن حكامها انفردوا بإدارة شأنها في العديد من الأحيان، فكانوا يراسلون قادة وملوك الدول بأسمائهم كحكام، لكن هذا لا يعني إنكارهم تبعية إيالاتهم للدولة العثمانية، بل في الكثير من المراسلات التي كانت بين الجزائر وفرنسا؛ ما يذكر الداي اسم السلطان ويدعوا له ويثني عليه لقبوله كحاكم على الإيالة إبرازا منهم لتبعية إيالتهم للدولة العثمانية[1].

أما بالحديث عن بعض الحريات التي كان يتمتع بها الحكام المغاربة في إدارة علاقاتهم الدولية، فنجد أنها ما هي إلا جزء من المهام الإجرائية التي منحها لهم السلطان كتسهيل لإدارة شؤون إيالاتهم، وجل تلك العلاقات وما يحكمهما من معاهدات كانت تخص كل إيالة بعينها، فعقد مثلا باي تونس معاهدة مع إمبراطور فرنسا سنة 1824 حول تنظيم العلاقات التجارية بين البلدين[2]، ماذا سيضيفه السلطان في حال تدخله في هذا النوع من العلاقة؟ فهي متعلقة بتونس فحسب، ضف إلى ذلك فإن اتساع مساحة الدولة العثمانية وكثرة الإيالات التابعة لها والانشغال المستمر للسلطان لا يسمح بتدخله الدائم في الشأن المحلي لكل إيالة، وإلا ما هو دور هؤلاء الحكام؟

فالسلطان لا يتدخل ما دام الأمر لا يتعلق بمس السيادة المجالية للدولة العثمانية، كما أن عدم تدخله لا يعني حتما أن الإيالة في حالة استقلال عنه أو أن لحكامها الحق التام في التصرف، بل هم في النهاية ممثلين عنه في كل إيالة -كما ذكرنا سابقا-، ولو اطلعنا بعمق على سير العلاقات الديبلوماسية للإيالات المغاربية، لوجدنا تدخل السلطان لأكثر من مرة في مسألة تعيين القناصل؛ وبالتالي فإنه هو المتحكم الأول في الفاعلين في العلاقات الخارجية للإيالات المغاربية، فلا يُعين قنصل بإحداها إلا بإذنه واستشارته، وبالتالي من يرضى على تعيينه فقد يرضى بسياسته ويكون بذلك متحكم فعلا في سير علاقات الإيالات الخارجية[3].

وفي الاتجاه نفسه، لم تعارض الدولة العثمانية النشاط الاقتصادي للإيالات المغاربية أو تتخذه كذريعة تعرقل تبعية هاته الإيالات لها، بل على العكس من ذلك فقد سعت إلى تشجيعه وتوجيهه بالشكل الذي يحقق استفادة شاملة، ويتضح ذلك من خلال مراسلة أحد وزراء الباب العالي للباي التونسي سنة 1832 يطلب منه إرسال مجموعة من معلمين صناعة الشاشية -التي كانت تعرف تونس بحسن واتقان صناعتها- لحاجتهم بهم وبصنعتهم[4]، وهذا ما يعكس إعجاب السلطة المركزية بالمهارات المبذولة في

[1] Eugène Plantet, **Op. Cit**, p.233.

[2] **أ. و. ت**، س. ت، ص.219، م.335، و.1.

[3] **أ. و. ت**، س. ت، ص.220، م.348، و.6.

[4] **أ. و. ت**، س. ت، ص.220، م.344، و.7.

هذا النوع من الأنشطة الصناعية، والذي يعد في حد ذاته تشجيع على بذل أقصى جهد من أجل تطويره والنهوض به أكثر لتوسيع مداخيل الخزينة وتقوية الاقتصاد.

وصحيح أن العملة الرسمية المتعامل بها في الإيالات المغاربية هي نفسها العملة المعتمدة في مركز السلطة العثمانية[1]، لكن هذا لم يمنع من تداول العديد من العملات الخارجية مثلما كان منتشر في إيالتي الجزائر وتونس -سبق الإشارة إليها في الفصل الثاني-، ولم يُعدّ ذلك من المظاهر المفسرة لرغبة حكام هاتين الإيالتين في الانفصال عن الباب العالي، ودليل هذا أن الدولة العثمانية ذاتها كانت تتعامل بالعملات الخارجية ولم تمنع من استخدامها، بل استقبل السلطان العديد من المبالغ النقدية لعملات أجنبية على شكل هدايا من حكام الإيالات المغاربية ولم يعتبر ذلك خارج عن تعاليم الباب العالي[2].

وبالعودة للحديث عن علاقة الدولة العثمانية بإيالة الجزائر في العقد الثالث من القرن التاسع عشر، نلاحظ تردد السلطان في التدخل في الصراع الجزائري-الفرنسي قبيل الاحتلال وأثناءه بالشكل اللازم[3]، ويمكن رد ذلك إلى عدة اعتبارات؛ أولها لا يمكن أن ننكر الوضع الذي آلت إليه الدولة العثمانية خلال تلك الفترة، فوضعها خلال القرن السادس عشر لم يكن نفسه خلال القرن التاسع عشر، فقد تراجعت مقومات الدولة وضعف نفوذ مؤسساتها السياسية والعسكرية وانعكس على ديبلوماسيتها، فلم تبق بنفس القوة السابقة، إضافة إلى انشغالها على مستوى حروبها الخارجية[4]، فأثرت كل هذه الأسباب مجتمعة على دعمها للجزائر كما تسببت في فقدان النفوذ بها، لكنها لم تتخل عنها كليا؛ إذ استمرت في مفاوضة الطرف الفرنسي وكلفت سفيرها بباريس بهذه القضية، كما أبقى السلطان على أمل استرجاع الجزائر واستمر إلحاحه في ذلك حتى بعد مرور سنوات على احتلالها[5].

ومما لا شك فيه أن استمرار تبعية إيالتي تونس والجزائر للدولة العثمانية كان مبني على أسس تعلق جلها بالجانب الديني، لكن هذا لا يعني أنه لم تكن للمصلحة دور في استمرار هذه التبعية، وإنما ما كان يرد في رسائل بعض وزراء الباب العالي يوحي بذلك، ومثال هذا أن الرسالة التي بعث بها الصدر الأعظم إلى باي تونس؛ والتي ذكر في ديباجتها أن الاتفاق والاتحاد الثابت بين الدول -وكان يشير هنا إلى ضرورة استمرار البايات في إقرار ولائهم للسلطان- أساسي لاستمرار التعاون بينهم وتبادل

---

[1] يمينة درياس، **المرجع السابق**، ص.171.

[2] **أ. و. ت**، س. ت، ص.181، م.1005، و.46.

[3] محمد زروال، **المرجع السابق**، ص.153.

[4] حكيمة منصور، **المرجع السابق**، ص.111.

[5] نينل ألكسندروفنا دولينا، **المرجع السابق**، ص.135.

المساعدات كلما كانت الحاجة إلى ذلك، وكان يقصد هنا أنه كلما كان توافق من الطرف التونسي كلما وفرت له الدولة العثمانية المساعدات وقت ما احتاج إلى ذلك[1].

وعلى العموم فإنه من الصعب حسم مسألة استقلالية الإيالات المغاربية عن الباب العالي، إذ اطلعنا على السياسة العثمانية في تسيير تلك العلاقة، فقد منح السلطان في القرن الثامن عشر لحكام هاته الإيالات نوع من الحرية المطلقة في إدارتها، ويرجع ذلك للعديد من المسببات أهمهما انشغاله في المشرق وقد تزامن ذلك ومحاولته في حفظ مد نفوذه في غرب الحوض المتوسطي في ظل تزايد قوى الدول الأوروبية هناك، هذا ما جعله يمنح حكام هاته الإيالات حرية الانفراد بالحكم هناك بالشكل الذي يمكنهم من حفظ النفوذ وتوجيه ضربات للقوى المسيحية كاستراتيجية ممهدة تعرقل أي مخطط هادف إلى توسعهم بالمنطقة، فكان من أهم مظاهر ذلك أن ترك إدارة البحرية في الحوض الغربي للمتوسط تحت تصرف حكام الإيالات[2] دون أي تدخل من السلطان[3].

غير أنه في الكثير من الأحيان ما تفسر سياسة السلطان في تسييره للإيالات المغاربية خطأ، سواء من بعض ولاته هناك، أو ممن لا يطلعون بشكل معمق على طبيعة الحكم العثماني ببلاد المغرب، فبحسب ما اطلعنا عليه من دراسات وجدنا أن منح السلطان الحرية المطلقة في الإدارة أو توسيع صلاحيات الولاة بإسناد بعض المناصب العليا لهم على غير العادة، ما هو إلا محاولة منه للإبقاء على تبعية تلك الإيالات له، فمثال ذلك نجد أن السلطان سليم عين يوسف باشا طرابلس الغرب كقائد عام للقوات العثمانية في الإيالات المغاربية الثلاث سنة 1798، وكلفه بمهمة التصدي للجيش الفرنسي الذي شن حملته على مصر[4]، فمنحِه منصب كهذا ربما يبدو وكأنه أعطاه حرية مطلقة في إدارة القوات العثمانية وبالتالي سهل عليه مهمة الانفصال عن الباب العالي، غير أنه في الحقيقة ما هو إلا محاولة

---

[1] **أ. و. ت**، س. ت، ص.220، م.348، و.1.

[2] يبدو أن السلطان كان على دراية تامة بإمكانية بحارة الإيالات المغاربية وقدرتهم التامة على المواجهة في الحوض الغربي للمتوسط دون الحاجة إلى المساندة من أي طرف، وخير دليل على ذلك اعتماد سلاطين الدولة العثمانية رياس هاته الإيالات في منصب قبودان دريا الأسطول العثماني لأكثر من مرة خلال الفترة الممتدة من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر، ومثال ذلك تعيين حسن باشا جزايرلي الذي كان أحد أبرز بحارة إيالة الجزائر في منصب قبودان دريا أواخر القرن الثامن عشر والذي استمر في التدرج في مختلف أهم المناصب في الأستانة حتى تمكن من الصدارة العظمى سنة 1789. ينظر: إبراهيم بن يحي البوسعيدي وآخرون، "جزايرلي غازي حسن باشا من البحرية الجزائرية إلى الصدارة العظمى بالدولة العثمانية"، **مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية**، مج.15، ع.2، أوت 2024، جامعة السلطان قابوس، ص-ص.41-43.

[3] Moulay Belhamissi, **Op. Cit,** p.91.

[4] محمد حواش، **المرجع السابق**، ص.205.

لكسب ثقته وولائه أكثر وتقريبه منه من جهة، وهو على دراية تامة بقرب المنطقة من دولة فرنسا، كما أنه على دراية تامة بالسياسة التي يتبعها رجال دولة فرسنا في التأثير على الحكام المغاربة ومحاولة كسبهم لصفهم على حساب الدولة العثمانية، وبالتالي فإن السلطان بقراره المحوري هذا حاول تأكيد ولاء باشا طرابلس له حتى لا تتخذه فرنسا كقوة داعمة لها من جهة، واتخاذ ولايته نقطة استراتيجية لقطع الإمداد الفرنسي عن الحملة التي شنها نابليون على مصر وجعله ممثل القوة العثمانية المدافعة عن الإيالة المصرية بدل من إسطنبول من جهة أخرى.

وهذا ما يمكن إسقاطه على سياسة السلاطين العثمانيين مع بقية الحكام الإيالات المغاربية، فالأكيد أن بُعد المنطقة يحول دون تدخل السلطان المباشر والسريع في الشأن السياسي والعسكري هناك، وبالتالي ما عليه سوى محاولة كسبهم بمنحهم الثقة التامة والحرية المطلقة للتصرف في شؤون الإيالات المغاربية وفي الكثير من الأحيان اتخاذ قرارات مفصلية دون الرجوع إلى السلطان، وذلك حتى لا يفكرون في الانفصال عنه من جهة، ولا يستَغلون كأطراف تمهد للنفوذ الغربي المتمثل في القوى الأوروبية المجاورة لهم من جهة أخرى.

فكان من أهم مظاهر ذلك أنهم أداروا حكم الإيالة وسيروها وفق ميولهم وتوجهاتهم، فرغم ما بدر من باي تونس من رغبة في الاستقلالية استنادا لمظاهر الحركة الإصلاحية التي اعتمدها في إيالته، ونظرا لما ورد في نص عهد الأمان سنة 1857 من بنود تلغي فعالية السلطة المركزية وتدعم استقلالية الإيالة[1] -كما يبدو للمطلع عليه-، غير أننا نجد أن السلطان أرسل عيشت صدور ذلك العهد فرمان استحسان لحكم الباي وسياسته مع نيشان وسيف مرصع[2]، فكيف يمكن أن نفسر ذلك؟ هل فعلا كان السلطان راضيا عن الحركة الإصلاحية القائمة بتونس؟ أنم أنه هو الآخر كان مولعا بالتقليد الغربي وأن ما يقوم به الباي يعد إنجازا يحسب للدولة العثمانية ككل؟

نرجح أن إجابة هذا السؤال تتعلق بردِّ أحمد باي تونس في العديد من رسائله المبعوثة للسلطان، على أن كل ما كان يقوم به قد جاء لخدمة العساكر وباقي أهالي الإيالة وذلك قصد استحصاله رضى السلطان[3]، وكأنه يبرر لكل ما يقوم به من إصلاحات وما يتبعه من سياسات ويجعلها خدمة لأهالي

[1] خليفة شاطر، **المرجع السابق**، ص-ص.544-546.

[2] **أ. و. ت**، س. ت، ص.181، م.1005، و.52.

[3] **أ. و. ت**، س. ت، ص.221، م.364، و.6.

الإيالة الذين هم وصاية السلطان الدائمة، والذي يعد بدوره طاعة للسلطان وأحكامه قصد نيل رضاه، وكأن إصلاحه هذا هو الطريقة الأمثل للحفاظ على المد العثماني في الحوص الغربي للمتوسط[1].

يتضح من خلال اطلاعنا على عدد من وثائق الأرشيف الجزائري والتونسي أن أهم ما كان يطالب به السلطان من مختلف حكام إيالتي الجزائر وتونس هو الالتزام بالجهاد، تطبيق العدل، حماية الأهالي، توفير وحفظ الأمن والأمان والعمل بمقتضى الشريعة الإسلامية عند إرساله لفرماناته[2]، وقد كانت سياسته في ذلك موحدة بين الإيالتين[3]، وهو ما ينتظره كذلك حكامهما من الدولة العثمانية، فيعتبرون أن السلطان حاميهم وملجأهم الدائم الذي يعودون إليه كلما كانوا بحاجة إلى ذلك[4]، وهو ما رأيناه في العديد من مواطن هذه الدراسة، فكلما اشتد حالهم استندوا إلى السلطان لمساعدتهم، لذلك فمفهوم التبعية بالنسبة إليهم كان أعمق وأبعد في التأسيس لعلاقتهم رغم كل التحديات.

وبالتالي فإنه لم تكن هناك استقلالية قانونية أقرها السلطان بنفسه لهاتين الإيالتين عن الدولة العثمانية، بل إنها كانت تتعلق ببعض الممارسات الواقعية المتعلقة بإدارة الإيالة، يمكن تفسيرها بظرفية هاتين الإيالتين والدولة العثمانية معا وبمرونة سياسة هذه الأخيرة لا أكثر، بينما معالم التبعية فنجد أنها استمرت حتى نهاية العهد العثماني وروابط الولاة بالسلطان –الفرمانات والمراسلات بين المركز والأطراف– هي الأخرى لم تشهد انقطاع[5].

2- تحكم الظرفية التاريخية في علاقة الدولة العثمانية بإيالتي الجزائر وتونس:

شهدت إيالة تونس بروز بعض مظاهر الحركة الإصلاحية جعلتها تتصف بنوع من الاستقلالية عن الدولة العثمانية[6]، غير أن الظرفية التي كانت تعيشها الإيالة خلال ثلاثينيات القرن التاسع عشر أجبرت باياتها على الانسياق وراء حذر خطر فرنسا الذي بات وشيكا[7]، ما جعل تلك الإصلاحات تأخذ الطابع الغربي، علاوة على ذلك فمن الضروري اعتمادها بذلك الشكل حتى تواكب تونس التطور الحادث في محيطها وحتى تكوّن قوة بإمكانها مجابهته، وقد ساهمت ربما كل هذه الأسباب في أن تجعل الدولة

---

[1] **أ. و. ت**، س. ت، ص.221، م.364، و.14.

[2] **أ. و. ت**، س. ت، ص.181، م.1005، و.23.

[3] **و. أ. م. و. ج**، مج.3190، م.1، و.2.

[4] **أ. و. ت**، س. ت، ص.221، م.357، و.14.

[5] محمد دراج وكوكجن قالقان، **مطارحات في الفكر التاريخي جدليات التاريخ العثماني والجزائري الحديث**، وسم للمعرفة والثقافة، إسطنبول، 2023، ص-ص.132-134، 138.

[6] حسين جبار إبراهيم، **المرجع السابق**، ص.97.

[7] محمد صالح بن مصطفى، **المرجع السابق**، ص.99.

العثمانية توافق بدورها على هذه الإصلاحات بتونس، ودليل ذلك أن السلطان بعث للمشير أحمد فرمان لتجديد حكمه ومدح فيه السياسة التي اتبعها الباي في إدارة تونس، كما حثه على استمرار العمل بها، فرضا السلطان في حد ذاته يعبر عن قبوله لتلك الإصلاحات ونجاحها في تونس ويدل كذلك على رضاه عن أحمد باي وطريقة حكمه[1].

غير أن النظر لهذه الإصلاحات بمنظور محلي وتفسيرها بمعزل عن نظرة الدولة العثمانية لها، يُفهم أنها عبارة عن استقلال ولا وجود فيها للطابع العثماني، بينما ربط السياسة العثمانية بالظرفية المتوسطية يجعلنا نرجح أن الدولة العثمانية أخذت من التجربة الجزائرية عبرة أعادت بها النظر في طبيعة علاقتها مع الإيالات المغاربية، فرغم التحكم العثماني الصريح والمباشر الذي شهدته إيالة الجزائر، غير أنها سقطت سنة 1830 بيد الاحتلال الفرنسي[2]، وهي الفترة نفسها التي شهدت فيها تونس جملة من الإصلاحات ذات طابع غربي محض[3]، فربما أرادت الدولة العثمانية تبنِّي تجربة مغايرة عن تلك المطبقة بالجزائر لتحفظ بها ما تبقى من أملاكها ببلاد المغرب، وذلك بترك نوع من الحرية في إدارة الإيالة التونسية بالقدر الذي يمكِّنها من الحفاظ على استمرارية تبعيتها لها، ومن جهة أخرى حتى تكون القوة الحدودية التي تجابه بها العدو، فتجربتها الأولى مع القوة الحدودية السابقة -الجزائر- التي حاولت الحفاظ بها على تبعيتها المباشرة وإبراز الطابع العثماني في تلك الفترة لم يجد نفعا، بل أوقعها في فخ الاحتلال.

والحقيقة أن هذا التفسير يقربنا من الإجابة عن الإشكالية التي تتمحور حول سبب قبول الدولة العثمانية تطبيق إيالة تونس لإصلاحات ذات طابع غربي يوحي بالاستقلالية في الوقت الذي أفلتت حكم الجزائر من يدها وأعادت نفوذها المباشر على طرابلس الغرب سنة 1835[4]، وذلك أن فشل طبيعة الحكم السابق في إيالة الجزائر وضعها أمام خيارين، أولهما أن لا تقيد تونس بحكم مباشر وتجعل نفوذها هناك مرن يخضع لمجريات الأحداث الأورو-متوسطية ويتطبع بها حتى تصبح قوة بإمكانها المجابهة في الغرب المتوسطي، أما الخيار الثاني والذي طبق بطرابلس الغرب التي لم تظهر فيها خصوصية الحركة الإصلاحية بالشكل الذي بدى على تونس، ونظرا لما شهدته المنطقة من تمردات سابقة، فإنه رمى إلى

---

[1] **أ. و. ت**، س.ت، ص.220، م.340، و.56.

[2] حمدان بن عثمان خوجة، **المصدر السابق**، ص-ص.135-136.

[3] زهير الذوادي، **المرجع السابق**، ص-ص.20-21.

[4] كريستيان فردناند إيفالد، **المصدر السابق**، ص.105.

إعادة حكمها بشكل مباشر خوفا من استمرارية تقلص النفوذ العثماني بالمطقة[1]، ونجاح أي الخيارين يخدم في النهاية المصلحة العثمانية.

وبالتالي فإن السماح لتونس بإقامة هذه الإصلاحات يمكن ربطه بالتجربة الجزائرية التي يمكن اعتبارها أنها الدافع وراء قرار السلطان هذا، وذلك أن تقييده لجل المؤسسات الفاعلة في حكم إيالة الجزائر جعلها تعاني كثيرا، فبعدما عمد السلطان العثماني إلى إصلاح مؤسسات الدولة وبما فيها المؤسسة العسكرية[2]، عانت الجزائر من مشكلة التجنيد، إذ كانت الدولة العثمانية مصدرها الأساسي[3]، ضف إلى ذلك، يبدو أنها لم تكن مواكبة لتلك الإصلاحات ما جعلها تلقى صعوبة في كيفية الحصول على المجندين بعدما ألغى السلطان العمل بالإنكشارية، إلى جانب ذلك فقد كانت تفتقر لوجود قاعدة عسكرية محلية يمكنها تعويض ذلك النقص[4]، مع ما كانت تعانيه من تهديد الاحتلال الفرنسي؛ فسرَّع بسقوطها، ولو طبقت بها إصلاحات كالتي كانت في تونس لربما وجدت البديل للجيش الإنكشاري وتمكنت من تأخير الاحتلال الفرنسي.

وهناك تفسير آخر لهذا الطرح، إذ يبدو أن الدولة العثمانية لم تعتمد سياسة المواجهة المباشرة مع العديد من الدول الأوروبية، فبعدما احتلت فرنسا الجزائر نجد أن الدولة العثمانية استرجعت حكم طرابلس الغرب بشكل مباشر لتكون قاعدة عثمانية ثابتة[5]، أما تونس التي كانت بجوار الفرنسيين بالجزائر؛ فالظاهر أنها انتهجت معها سياسة لينة أُخذ فيها الطرف التونسي بعين الاعتبار حتى تحفظ ود علاقته وتبعيته لها من جهة ولا تدخل في صراع مباشر مع فرنسا وهي في غنى عنه وعن تبعاته، خاصة وأن وضعها وانشغالها الخارجي لا يسمح لها بذلك[6].

في المقابل نجد أن الحنكة السياسية التي كان يتمتع بها باي تونس مكنته من الحصول على مساعدة الطرف العثماني وكسبه، فقد أبدى ولاءه له وسعى للحفاظ على حسن علاقته بالباب العالي تخوفا من توسع فرنسا على أراضيه مثلما حدث للجزائر، كما أنه لم يقطع ود العلاقة التي جمعته

---

[1] إيتوري روسي، ليبيا من الفتح...، **المرجع السابق**، ص.412.

[2] أوديل مورو، **الدولة العثمانية في عصر الإصلاحات رجال "النظام الجديد" العسكري وأفكاره 1826-1914**، تر: كارمن جابر، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، قطر، 2018، ص.33.

[3] **و. أ. م. و. ج**، مج.3190، م.1، و.381.

[4] حنيفي هلايلي، بنية الجيش...، **المرجع السابق**، ص.78.

[5] عمر علي بن إسماعيل، **المرجع السابق**، ص.310.

[6] حكيمة منصور، **المرجع السابق**، ص.111.

بفرنسا[1]، وبهذا يبدو وكأن الباي اعتمد نفس السياسة التي اعتمدها السلطان والتي لا تخرج عن النسق السياسي العثماني القائم على إرضاء القدر الأمكن من الأطراف لكسب ودهم في حال عدم القدرة على المواجهة المباشرة، ومثلما انطبق هذا على حال الباب العالي آنذاك فإنه انطبق كذلك على باي تونس الذي كان في وضع لا يسمح له بالتحيز لجهة على حساب الأخرى.

والحقيقة أن أوامر وتدخلات السلطان المفاجئة وغير المؤسس لها في العلاقات والسياسات الخارجية لمختلف الإيالات التابعة له وخاصة البعيدة عنه –المغاربية–[2]؛ يصعب تطبيقها أو الالتزام بها كليا، خاصة إذا تعلق الأمر بقطع علاقات إيالة مع إحدى الدول القريبة منها، والتي تحكمها معاهدات ومصالح أمنية واقتصادية مشتركة مثل تونس وفرنسا[3]، فللبعد الإقليمي أثر كبير على العلاقات الدولية، والأكيد أن أثر قطع العلاقة العثمانية –الفرنسية يختلف عن أثر قطع العلاقة التونسية–الفرنسية.

ومن أهم ما أثر على سياسة الحكام في الإيالة التونسية وتحكم فيها وهو البعد الوطني والقومي الذي ظهر في هذه الإيالة بشكل مبكر وبرز مع حكم حمودة باشا الحسيني، الذي كان يشجع كل ما هو محلي ويعتز به دون غيره[4]، واستمر في شكل مشروع إصلاحي مع بقية البايات –وعلى رأسهم أحمد باي الذي حمل على عاتقه إصلاح تونس[5]– إلى أن توج بإعلان قانون يحكم البلاد التونسية ويسعى إلى جعلها في مصاف القوى الكبرى آنذاك، والذي عكس بالفعل بروز ملامح الروح الوطنية[6].

غير أن ذلك لا يعني أن حكام تونس بلغوا باستقلاليتهم هذه إلى مرحلة تأسيس دولة، فأبرز معالم السيادة والمعايير المؤسسة لمفهوم الدولة تعود وتنطبق على الدولة العثمانية[7]، ضف إلى ذلك فإن اللغة التي كانت تكتب بها معاهدات الإيالة هي اللغة العثمانية مع ترجمة النص المعاهدة بحسب لغة البلد

---

[1] محمد صالح بن مصطفى، **المرجع السابق**، ص.99.

[2] **و. أ. م. و. ج**، مج.3190، م.1، و.7.

[3] محمد بليل وعبد الحق شارف، "العلاقات التونسية مع العالم الخارجي خلال القرن التاسع عشر"، **مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية**، مج.1، ع.2، سبتمبر 2018، جامعة ابن خلدون، ص.288.

[4] عبد الجليل الميساوي، **المرجع السابق**، ص.221.

[5] الصحراوي قمعون، **المرجع السابق**، ص.18.

[6] عبد الجليل الميساوي، **قيم الإصلاح والتحديث في فكر بن أبي الضياف**، دار الإتحاف، تونس، 1999، ص.168.

[7] تبعية الإيالة التونسية للدولة العثمانية ظلت واضحة إلى غاية القرن التاسع عشر إذ أن أهالي الإيالة كانوا يقرون بذلك ويربطونه بمسألة الخلافة. ينظر: بشير التليلي، **المرجع السابق**، ص.58.

الذي عقد معه الاتفاق[1]، وعلى هذا الأساس وصف العديد من الباحثين سيادة تونس بالمنقوصة[2] شأنها شأن الجزائر، إذ يديرها البايات داخليا بكل حرية بينما الإطار العام للإيالة فقد كان في حال تبعية للدولة العثمانية[3]. أما مفهوم الإيالة كمصطلح والذي لازم فترة الحكم العثماني ببلاد المغرب حتى منتصف القرن التاسع عشر، فيعني أنها أكبر مقاطعة في التقسيم الإداري العثماني[4]، واستمرار استعمالها يعد ممن أبرز الرموز الدالة على تبعية المنطقة للباب العالي.

صحيح أن تبعية الإيالات المغاربية للدولة العثمانية يقضي بضرورة الالتزام بنفس السياسات وبما يقره السلطان، لكن هناك عوامل أخرى تحكم سير العلاقات الخارجية وهي أقوى من أحكام السلطان نفسه، وعدم مراعاتها قد يؤدي إلى تضرر السياسة الخارجية لتلك الإيالات، فمميزات القوى والعلاقات الإقليمية المتوسطية تختلف عن مميزات إقليم مركز السلطة العثمانية، وقطع العلاقة مع الدول الإقليمية تختلف في نتائجها عن الدول البعيدة جغرافيا، وبالتالي فقرارات حكام الإيالات المغاربية بشأن تدخل السلطان في سياساتها الخارجية وعدم الالتزام بها كما أقرها لا تعني بالضرورة الرغبة في الانفصال، بل هي محاولة منهم للموازنة بين ما يقره هو في إطار تبعيتهم له، وما يخدم مصالح إيالاتهم في إطار علاقتهم الدولية.

وكثيرا ما كان يقع هذا التضارب في السياسات الخارجية للدولة العثمانية وإيالتي الجزائر أو تونس، ومثال ذلك أن السلطان لما راسل حمودة باشا الحسيني سنة 1798 ليخبره بضرورة قطع علاقاته مع دولة فرنسا جراء حملتها على مصر، رد عليه هذا الأخير أن نقض الصلح في تلك الفترة جد صعب، خاصة وأن هناك العديد من النشاطات التجارية بين تجار البلدين يصعب قطعها متى شاء، وإذا أعلن حمودة باشا الحرب على فرنسا اتباعا لسياسة السلطان، فإنه لا يتعرض للسفن التجارية القادمة إلى بلده لاحتوائها على أمتعة التجار التونسيين[5]، وبالتالي فإنه من الصعب الالتزام دائما بما يقره السلطان في هذا الشأن.

---

[1] قيس جمايعي، **ديوان القلم مؤسسة الكتابة وفئة الكتبة في البلاد التونسية**، كلمة للنشر والتوزيع، توسن، 2023، ص.406.

[2] استمر التواصل بين تونس والدولة العثمانية في الإطار التقليدي حتى سنة 1860 لما وُجه خير الدين تونسي إلى إسطنبول أين استقبله السلطان ومنحه فرمان تولية الباي. ينظر: أندرياس تنغر زنتي، **التواصل بين تونس وإسطنبول المقاطعة والمركز**، تر: إبراهيم بلقاسم، دار سيناتر، توس، 2017، ص.138.

[3] نور الدين الدقي، **تونس من الإيالة إلى الجمهورية 1814-2014**، المنشورات الجامعية، منوبة، 2016، ص.25.

[4] محمد دراج وكوكجن قالقان، **المرجع السابق**، ص-ص.126-127.

[5] أحمد بن أبي الضياف، **المصدر السابق**، ج.3، ص.32.

وبناء على هذا نجد أن السياسة الخارجية للإيالة التونسية كانت تتأرجح بين الميل إلى القوة التقليدية -الدولة العثمانية- التي تسعى إلى تجديد نفوذها الدولي ومواكبة تطوراته، والتوجه نحو سياسة منفتحة متعددة الأقطاب تسمح بإقامة علاقات دولية مع قوى ذات نفوذ بارز -الدول الأوروبية- في إطار "الصداقة" والتي تكون دافعا يدعم حكم الباي المطلق والمنفرد عن أي تبعية سابقة[1].

لم تكن ربما استقلالية بعض حكام الإيالة التونسية خلال القرن التاسع عشر من وحي رغباتهم فقط، بل كانت مقترنة كذلك بالوضع الإقليمي والدولي آنذاك، فتنامي قوة الدول الأوروبية وبداية سيطرتها على الوضع مع التراجع الواضح الذي بدى على القوة العثمانية[2]، هو ما جعل حكام الإيالة يسعون للسير وفق التطورات المستحدثة على الساحة المتوسطية للحفاظ على استمرارية كيانها السياسي، وذلك أنه لم يكن للدولة العثمانية من القوة ما يكفي لفرض حمايتها على المنطقة المغاربية التي تعد تابعة لها[3]، وهذا ما يجعلنا نستنتج أنه ما كان على حكام هاته الإيالة سوى التأقلم ومحاولة مسايرة الوضع بالشكل الذي يفرضها كقوة مستحدثة بالمنطقة، وذات علاقات ودية مع أغلب الدول التي تسير على هذا النهج لشراء لسلمها.

لكن هذا لا ينطبق على كل الحكام فمنهم من رغب فعلا في تحقيق استقلالية حكمه عن الباب العالي، وخير مثال على ذلك أحمد باشا الحسيني في تونس، فقد اتخذ من الإصلاح العسكري العثماني حجة لتطبيقه بالإيالة وسرعان ما بث فيه الشعور بالانتماء الجغرافي والولاء له، فكان أداة التي يدافع بها عن مجاله ويحدد بها معالم سياسته العسكرية[4]، حتى يتمكن من تحقيق كل ما يرغب فيه محليا داخل الإيالة، أو حتى على مستوى الحروب والصراعات الخارجية، فهو المؤسس لهذا الجيش وولاء هذا الأخير يعود له فقط.

وإذا أسقطنا ذلك على إيالة الجزائر وجدنا نفس المنطلقات، فبعض دايات الجزائر عرفوا بشخصياتهم المتسلطة ورغبتهم في العمل من تلقاء أنفسهم دون الرجوع إلى السلطان واستشارته، لكن هذا لا يعبر بالضرورة عن انفصال الجزائر واستقلالها عن الباب العالي، فسياسة حاكم واحد لا يمكن تعميمها على جل الحكام وجعلها مرجعية تحدد وفقها موقف الإيالة وعلاقتها مع الباب العالي، لا ننكر

---

[1] حمادي دالي، المشاركة العسكرية التونسية...، **المرجع السابق**، ص.23.

[2] خليفة شاطر، **المرجع السابق**، ص.317.

[3] نور الدين الدقي، **المرجع السابق**، ص-ص.21-22.

[4] لطفي بوعلي، التحديث العسكري...، **المرجع السابق**، ص.72.

أن هناك من الدايات من عرف بانعزاله السياسي واستقلالية الرأي الذي أدى إلى اختلال علاقته بالدولة العثمانية[1]، لكن الأكيد أن هذا لم ينطبق بالضرورة على كل الحكام.

إذ أن هناك الكثير من الدايات من عمل على تحسين علاقته مع السلطان، بإطاعة أحكامه والعمل وفق ما يحدده من أوامر في فرماناته، فيعيد بذلك العلاقة التقليدية الجزائرية-العثمانية إلى مجراها، وأحسن مثال على هذا ما ورد في أحد الفرمانات التي بعث بها داي الجزائر علي باشا للباب العالي سنة 1231هـ/1816م، حيث يخبره باستجابة الإيالة لطلبه المتمثل في إيقاف الصراع الجزائري-التونسي والذي لم يعره الداي السابق له أي أهمية[2]، وأن توليته لهذا المنصب لم يكن مبني على طمع في السيادة أو الاستقلال بالحكم، وإنما جاء خدمة للدين والمسلمين[3].

رغم ما بدى من بعض بايات تونس من رغبة في السيطرة على حكم الإيالة دون أي تدخل، إلا أنه إذ ما تعلق الأمر بالسيادة ومس المد والنفوذ العثماني فإنهم يعودون مباشرة للدولة العثمانية، ومثال هذا أن قنصل فرنسا لما اقترح على أحمد باي تسوية مسألة الحدود بين تونس والجزائر سنة 1838، رفض هذا الأخير اتخاذ القرار دون استشارة الدولة العثمانية[4]، وهذا ما يجعلنا نفهم سياسة البايات ورغباتهم، فإذا طالبوا بتسيير الإيالة بنوع من الحرية فإن ذلك لا يعني أنهم يرغبون في الانفصال عن الدولة العثمانية وإنما التمتع بحرية التسيير الإداري في الإطار العثماني.

وعلى النقيض من ذلك، لا ننكر أن حكام إيالة الجزائر قد أحدثوا العديد من التجاوزات في تصرفهم في شؤون الإيالة وخاصة على مستوى السياسة الخارجية، لكن هذا لا يعني بالضرورة خروجهم عن طاعة الدولة العثمانية، وما يعكس ذلك مراسلاتهم المتكررة للسلطان قصد الاعتذار عن تجاوزاتهم هذه والكف عنها مؤكدين ولاءهم له وتبعيتهم الراسخة للباب العالي، وهو ما قام به عمر باشا سنة 1231هـ/1816م حيث راسل الباب العالي لطلب لاعتذار جراء استلائه على أحد السفن الأجنبية، كما أن هذا ما كان يقوم به حاكم تونس كذلك إذ أنه يحرص على عدم تجاوز أحكام السلطان العثماني[5]، ما يجعل هذا الأخير يعمل على التنسيق بين السياسة العثمانية والمغاربية في إطار تبعيتها لها، فيراسل

---

[1] عائشة غطاس وآخرون، **المرجع السابق**، ص.58.

[2] **أ. و. ج**، خ. هـ، ر. ع.8، ر. و.31210، ت.1231هـ.

[3] **أ. و. ج**، خ. هـ، ر. ع.9، ر. و.22474، ت.1232هـ.

[4] نينل ألكسندروفنا، **المرجع السابق**، ص.147.

[5] **أ. و. ج**، خ. هـ، ر. ع.7، ر. و.44477، ت.1230هـ.

حكام الإيالات المغاربية لتحذيرهم مما تخطط له بعض الدولة الأوروبية بشأن إعلان الحرب عليهم وحتى تتأهب لمواجهتها[1].

وكنتيجة لرضا السلطان العثماني على سياسة حكام بعض الإيالات المغاربية، نجد أنه استمر في مراسلتهم ببعض الألقاب التشريفية الخاصة بالجيش، فرغم تنازله خلال القرن التاسع عشر على المتابعة المباشرة للمؤسسة العسكرية في الإيالات المغاربية وعلى رأسها تونس، إلا أن ذلك لم يمنع من توليه مهمة تعيين رتبة ميرالاي الجيش التونسي التي منحها لخير الدين التونسي سنة 1842[2]، كدليل على استمرار تبعية المنطقة بكل مؤسساتها للدولة العثمانية.

وقد كان لبعد المسافة بين المركز والأطراف دور في تحديد طبيعة العلاقة بينهما، فصحيح أننا لم نجد -وفق ما اطلعنا عليه من وثائق- عن تزويد الدولة العثمانية إيالة الجزائر بمساعدات عسكرية أثناء بعض حروبها الخارجية، لكن هذا لا يعني أنها تخلت عنها أم لم تعد تؤدي مهامها كسلطة مركزية تجاه الأطراف التابعة لها، بل توجد الكثير من الفرمانات الدالة على استجابة الباب العالي وتقديم مساعدات عسكرية للجزائر، غير أن الحروب المباغتة والتي لم يكن لها تخطيط مسبق كانت تقودها الإيالة بمفردها، مثلما حدث في حملة إكسموث، أي أن السفن الأجنبية تدخل ميناء مدينة الجزائر متظاهرة بالسلم والأمان ثم تعلن بعد ذلك الحرب، هذا ما يسجل غياب المساعدات العثمانية لبعد المسافة بينها وبين الإيالة، فالفترة بين وصول أخبار الحرب للدولة العثمانية وتوجيهها للمساعدات عادة ما تكون طويلة وتستغرق أشهر، لكن هذا لم يمنع من إرسالها للتعويضات الحربية فيما بعد ذلك، والفرمان الذي بُعث به من الباب العالي لأوجاق الجزائر سنة 1824 خير دليل على ذلك، إذ أثنى السلطان على بسالة الداي ورجال دولته والجنود في حربهم ضد الإنجليز وأمدهم بما يلزمهم من عتاد[3]، معنى ذلك أن تبعية الجزائر للدولة العثمانية لا زالت قائمة والأداء اللازم من هذه الأخيرة تجاه الأطراف التابعة لها لا زال مستمر، ولو تأخرت في ذلك لبعد المسافة.

أما إيالة الجزائر فقد كانت هي الأخرى تلبي طلب الدولة العثمانية حول إرسال المساعدات الحربية لها وتوجهها بحسب الطلب، غير أن بُعد المنطقة بين الجزائر وإسطنبول ولوجود العديد من موانئ وسفن الأعداء التي كانت تعترض سفن المساعدات الجزائرية، فتمنعها وتعرقل وصولها إلى مقر السلطة

[1] أ. و. ج، خ. ه، ع. ر.8، و. ر.31210، ت.1231ه.

[2] أ. و. ت، س. ت، ص.221، م.364، و.31.

[3] أ. و. ج، خ. ه، ر. ع.10، ر. و.22554/1، ت.1239ه.

المركزية في إسطنبول، وتضطرها أحيانا إلى أن تعود أدراجها نحو الإيالة، ومثال ذلك ما حدث مع المراكب الخمس التي بعث بها الباشا محمد، والتي اعترضتها سفن الأعداء في جزيرة كريت فلم تتمكن من العبور إلى إسطنبول، ولبثت هناك مدة ستة أشهر ثم عادة إلى الجزائر بعدما أدركت فشل محاولاتها في الوصل إلى مقر الدولة العثمانية[1]. وما يمكن أن ننوه له في مثل هذه الحالات، أنه يجب أن تكون هناك دراسات معمقة للحادثة ومن جوانب عدة لفهم وضع إيالة الجزائر في تلك الفترة وعلاقتها بالباب العالي، وإلا فإن مجرد التعليق على نتائج بعض أحداثها سيحول حتما إلى التفسير الأحادي القائم على أن حكام هاته الإيالات لم يستجيبوا لمطالب الباب العالي محاولة منهم في الاستقلال بحكم الجزائر.

صحيح أن الدولة العثمانية منحت بعض الإيالات المغاربية حرية إدارة بعض جوانب علاقاتها الخارجية -مثلما وضحنا ذلك في الفصل الثالث-، لكن ذلك لا يعني بالضرورة انفصال هاته الإيالات عن الباب العالي، بل هي مجرد تسوية إدارية تمكِّن الإيالة من تسيير شؤونها وربح الوقت في ذلك لكن في إطار تفويض عثماني لا أكثر، وذلك لبعد المنطقة عن الباب العالي، فنجد على سبيل المثال أن قرب تونس من الدولة الفرنسية سمح بتشكيل رابط علائقي نشط[2]، ولو أن مجالها كان قريب من الباب العالي لما تغير وضعها ومجريات سياستها، هذا ما يجعلنا نؤكد على أن نشاط علاقاتها الخارجية لا يعكس بالضرورة انفصالها عن مركز السلطة العثمانية، بل إن ذلك ما هو إلا تطبيق لسياسة عثمانية مرنة.

ولقد أورد حكام الإيالات المغاربية في الكثير من مراسلاتهم أن بعد المسافة وانقطاع المواصلات البحرية جراء توتر علاقاتهم الخارجية واندلاع الحروب أو لسوء الأحوال الجوية يعد من أهم الأسباب المؤرقة لتواصلهم المستمر مع الباب العالي وايصالهم أخبار إيالاتهم[3]، ولا شك أنها كذلك من الأسباب التي تجعلهم يتصرفون بمنطلق فردي في شؤون الإيالة -خاصة على المستوى الخارجي- وبمعزل عن السلطان، كما يتخذونها كذرائع لإحداث وتبرير تجاوزاتهم المفتعلة في الشأن المحلي بالإيالة دون ترخيص من السلطان.

ومن أبرز الأسباب المبررة لطبيعة السياسة التي انتهجها دايات الجزائر وبايات تونس خلال القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر، انشغال الدولة العثمانية في شأنها الداخلي حال

---

[1] أحمد الشريف الزهار، **المصدر السابق**، ص.29.

[2] محمد محمود السروجي، **المرجع السابق**، ص.52.

[3] **أ. و. ج**، خ. هـ، ر. ع.9، ر. و.40543، ت.1236هـ.

دون تدخلها المباشر في سياسة هاته الإيالات ومنح حكامها حرية التصرف دون الرجوع المستمر للسلطان، ففي الوقت الذي بدت فيه رغبة بعض الحكام في الانفصال بالحكم عن الباب العالي في الإيالات المشرقية، أعلن فيه الصرب إلى جانب روسيا الحرب ضد الدولة العثمانية، فكانت منطقة البلقان في صراع مستمر بين المد والجزر مع السلطان العثماني، انشغل بها عن التصرف في باقي الإيالات[1]؛ ما فتح بدوره المجال لهم لإدارتها بكل حرية.

والحقيقة أن كل ما كان يحرص عليه سلاطين الدولة العثمانية في فرماناتهم المرسلة لحكام إيالتي الجزائر وتونس هو العمل بما يقره الشرع الإسلامي، وقد كان جل تركيزهم حول ذلك[2]، ربما هذا ما جعل سياستهم تجاه هذه الإيالات تتسم بالليونة ما دام حكامها يسيرون على النهج الديني الذي حثهم عليه مختلف السلاطين، وما دون ذلك اعتبروه مقتضيات سياسية فرضتها بعض المعطيات المحلية، وهذا ما فسر بالاستقلالية في بعض الأحيان.

3- الشرعية الدينية أداة لفرض التبعية على إيالتي الجزائر وتونس:

كان حكام الإيالات المغاربية بصفة عامة يرون في السلطان العثماني خليفة وأن الدولة العثمانية مركز الخلافة، فأعطت نظرة الشرعية هذه للسلطان نوعا من القدسية التي كانوا يكنونها للخلفاء السابقين، وقد كان السلطان نفسه –عبد المجيد خان على سبيل المثال– ينعت الدولة العثمانية بالخلافة في قوله: "ذمتي السلطانية الموسومة بالخلافة"[3]، كما كان يركز في رسائله على إبراز الجانب الديني الذي يعد من أهم دعائم استمرار الحكم العثماني في المنطقة، حيث يذكر في أحد فرماناته التي خص بها حكام الإيالات المغاربية، عبارات الوحدة والتضامن ويربطها بالجانب الديني كقوله: "اتباعا للنص الشريف إنما المؤمنون إخوة"[4]، لما لذلك من تأثير على الحكام وتوجهاتهم هناك.

مثلما كان السلطان يضفي الشرعية الدينية على جل فرماناته الصادرة إلى حكام إيالتي الجزائر وتونس ويأمرهم بضرورة التزام الدين في تسيير إيالاتهم، كان يصف الدولة العثمانية بملجأ الخلافة[5]، ويذكرهم بكونه هو الخليفة –واستمر ذلك حتى القرن التاسع عشر[6]– استنادا لقوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاكَ

---

[1] دونالد كواترت، **المرجع السابق**، ص-ص.114-115.

[2] **أ. و. ت**، س. ت، ص.181، م.1005، و.23.

[3] **أ. و. ت**، س.ت، ص.220، م.340، و.43.

[4] **أ. و. ت**، س.ت، ص.220، م.340، و.35.

[5] **أ. و. ت**، س. ت، ص.221، م.364، و.116.

[6] **أ. و. ت**، س. ت، ص.181، م.1005، و.42.

خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ)[1]، اتباعا لنمط الحكم المعتاد آنذاك في الدولة العثمانية والذي يسعى من خلاله السلطان إلى شرعنة حكمه أكثر، خاصة إذ علمنا أن أنماط الحكم خلال القرن التاسع عشر قد بدت تظهر عليها بعض التغييرات جراء ما شهده العالم الشرقي والغربي من إصلاحات[2].

وقد استمر السلاطين العثمانيين ورجال دولتهم في إبراز الجانب الديني في رسائلهم ويربطونه بمهامهم حيال المسلمين، وهذا ما يعزز من مكانتهم لدى حكام الإيالات ويحسسهم بضرورة خدمة الدولة العثمانية لوجود الرابطة الدينية، ومثال ذلك وارد في أغلب الفرمانات الموجهة إلى إيالتي الجزائر وتونس، كالإرسالية المؤرخة في 1230هـ/1815م والتي جاء فيها ما يلي: "لا شك أن نيتي الشهانية هي خدمة الديانة المحمدية"، وقد كان الجانب الديني هذا من أهم العوامل المؤسسة لربط الإيالات بالباب العالي وتأكيد التبعية، وما دون ذلك يعد مخالفة لأمر الخليفة، وقد أذكى السلطان هذا الشعور في الكثير من فرماناته، كقوله: "إنني أفوض أمر من يخالف خطتي إلى الله تعالى"[3].

علاوة على ذلك، فقد كان يذكر السلطان أن توفير الحماية والأمن لكافة المسلمين ما هي إلا خدمة للدين[4]، وهذا ما جعل حتى رسائل حكام الإيالات المغاربية الموجهة للسلطان يطغى عليها طابع الشرعية الدينية، فكانوا يرون –مثلا– في المساعدات التي يبعثون بها أنها جزء من خدمة الدين وتفانيا في الجهاد الذي يعد من أهم مؤسِسات الدولة العثمانية، وهذا ما سيزيد من تأصل تبعيتهم للباب العالي[5]، كما كانوا يسعون لكسب رضا السلطان ويعتبرونها من رضا الله[6].

زيادة على ذلك، فإن تبعية إيالتي الجزائر وتونس للدولة العثمانية مبنية على ثلاثة أسس أولها الدين ثم الخلافة والجهاد، وهذه الرابطة الثلاثية هي من أبقت على روابط التبعية السياسية والعسكرية المغاربية للدولة العثمانية، ويتضح ذلك في العديد من المراسلات بين وزراء وبحارة إيالة الجزائر على وجه الخصوص، إذ دائما ما يربطون أمر الجهاد بأنه نصرة للدين الحنيف وللدولة العثمانية التي كانت

---

[1] **القرآن الكريم**، سورة ص، الآية 26.

[2] عبد الجليل الميساوي، قيم الإصلاح...، **المرجع السابق**، ص.188.

[3] **أ. و. ج**، خ. هـ، ر. ع.7، ر. و.44477، ت.1230هـ.

[4] **أ. و. ج**، خ. هـ، ر. ع.7، ر. و.44477، ت.1230هـ.

[5] **أ. و. ج**، خ. هـ، ر. ع. 10 ر. و.38548، ت1237هـ.

[6] **أ. و. ج**، خ. هـ، ر. ع.9، ر. و.22474، ت.1232هـ.

تشكل مركز الخلافة[1]، وبالتالي فمهما كانت رغباتهم في الانفصال إلا أن الرابطة الدينية أبقت على هاته التبعية وكان تأثيرها أقوى من أي عامل آخر.

ومن مظاهر تجلي الشرعية الدينية في علاقة إيالتي الجزائر وتونس بالدولة العثمانية أن الحروب التي كان يجاهد فيها الجنود ضد الدول الغربية في سبيل الله أولا ثم إرضاء المقام الشاهاني على اعتبار أن الدولة العثمانية هي الحامل الشرعي لراية الجهاد آنذاك، وكان لهذه الشرعية الدينية أثر عميق في نفوس الجنود إلى درجة أنهم كانوا يخوضون حروبهم بنوع من الحماس والشوق والاستعداد التام للشهادة[2]، وقد أورد العديد من السلاطين في رسائلهم للأوجاقات الغربية استعدادهم الدائم للجهاد وحماية البلاد الإسلامية وتوفير الأمن والأمان بها، وأن هذه المهمة من أهم واجبات الدولة العثمانية[3].

إن المطلع على أوضاع إيالة الجزائر نهايات العهد العثماني يدرك فعلا الوضع المزري الذي آلت إليه المؤسسات المهيكلة للحكم، فوضعها السياسي مال إلى الضعف وشهدت علاقاتها الدولية نوع من التأزم، أما المؤسسة العسكرية فقد بانت عليها علامات الانهيار ووضعها الاقتصادي لم يكن أحسن من سابقيه[4]، غير أنها لم تهمل ولو للحظة مساندة الدولة العثمانية في عملياتها الجهادية، فقد كانت ترسل ما توفر لديها من سفن وعتاد لدعم عمليات الجهاد دون تأكد تام من صحة إعلان الدولة العثمانية الحرب من عدمه، وهذا ما تؤكده الرسالة التي بعث بها حسين باشا آخر دايات الجزائر إلى السلطان والذي جاء فيها: "بادرنا إلى إعداد ما يمكن إعداده... وبقدر الطاقة والإمكانية المتوافرة... لأداء فريضة الجهاد رفقة الأسطول الشاهاني"[5].

ويعد هذا دليل واضح على مدى ترسخ المبدأ الديني في الفكر السياسي بالإيالة خلال تلك الفترة، فرغم كل ما تعانيه إلا أن الداي أبى إلا أن يساند الدولة العثمانية وفق ما تقره الشريعة الإسلامية، وهو ما يبرر فعلا أن منطلق تبعية الإيالة للدولة العثمانية هو منطلق ديني بالأساس، وعليه فمن الصعب حسم استقلاليتها ببعض التجاوزات الصادرة من حين إلى آخر من بعض حكامها، وذلك أن الشرعية الدينية كانت أساس الرابطة العلائقية القائمة بين الطرفين.

---

[1] **أ. و. ج**، خ. ه، ر. ع.10، ر. و.22547، ت.1238ه.

[2] **أ. و. ج**، خ. ه، ر. ع.10، ر. و.22554/1، ت.1239ه.

[3] **أ. و. ج**، خ. ه، ر. ع.8، ر. و.31210، ت1231ه.

[4] عائشة بابة ومختار حساني، "الأوضاع السياسية في الجزائر في العهد العثماني"، **مجلة متون**، مج.8، ع.4، جانفي 2017، جامعة مولاي الطاهر، ص-ص.356-357.

[5] **أ. و. ج**، خ. ه، ر. ع.9، ر. و.40543، ت.1236ه.

علاوة على ذلك نجد أن إلحاح السلطان ووزرائه على الجانب الديني في فرماناتهم الصادرة لمختلف الإيالات التابعة لهم وبما في ذلك المغاربية منها، عمل على جعله القاعدة الدفاعية التي تبرر مد الحكم العثماني والقائلة بأن طاعة الخليفة لا بد منها للفوز بالدنيا والآخرة، ودليل ذلك قول الصدر الأعظم في رسالته إلى أحمد باي تونس سنة 1849: "إن ما يوسعكم من المقدرة لتحصيل رضا الحضرة الملوكانية الذي هو موجب السلامة المحصنة في الدارين"[1]، والذي يعد تأثيرها قوي ولا شك فيه لحفظ تبعيتهم له، إلى درجة أن حكام الإيالات المغاربية اتخذوها ركيزة أساسية في إطاعتهم للسلطان واعتبروا ولاءهم له وطاعته أمر مفروض شرعا على الجميع[2]، فقد نجح السلطان بهذا الشكل في توظيف الخطاب الديني ليؤمِّن على تبعية الإيالات المغاربية له.

في المقابل فقد استغل حكام الإيالات المغاربية الشرعية الدينية ووظفوها في خدمة المصلحة السياسية بنفس قدر الباب العالي، إذ أنهم على دراية تامة بمدى تأثير الجانب الديني على الحكم العثماني وعلى قرارات السلطان، لذلك عندما كانوا يرغبون في الحصول على موافقة السلطان في بعض المشاريع والقرارات التي يرغبون فيها يرسلون شيخ الإسلام للقيام بهذه المهمة وذلك لعلمهم بمكانته عند السلطان ومدى تأثيره على قراراته[3]، وكثيرا ما كانوا يعتمدون على القاعدة الدينية لتبرير مواقفهم وضبط علاقاتهم مع الباب العالي، إذ نجد أن أحمد باي تونس قد أرسل الشيخ إبراهيم الرياحي[4] كسفير الإيالة التونسية إلى إسطنبول لتحسين العلاقة بين الباي والسلطان ويزيل التوتر الذي كان قائم بينهما في تلك الفترة، فالباي على دراية تامة بالمكانة التي يوليها السلطان للشيوخ والفقهاء وأنه لا يرد لهم طلب لذلك كلف الشيخ الرياحي بهذه المهمة[5].

لقد كان وزراء الباب العالي ينعتون السلطان في رسائلهم الموجهة لحكام إيالتي الجزائر وتونس بـ: "حضرة ظل الله في الأرض"، والأكيد أن هذ المعنى البليغ يؤثر على هؤلاء الحكام ويجعلهم يعيدون ترتيب علاقتهم بالسلطان، وفي حذر دائم منه ويسعون لنيل رضاه واجتناب كل ما يؤدي إلى الخروج

---

[1] **أ. و. ت**، س. ت، ص.222، م.366، و.17.

[2] **أ. و. ت**، س. ت، ص.221، م.358، و.1.

[3] **أ. و. ت**، س. ت، ص.221، م.358، و.1.

[4] إبراهيم الرياحي: تونسي الأصل وُلد بمنطقة تستور، حفظ القرآن الكريم وأفنى شبابه في سبيل العلم على يد ثلة من كبار العلماء أمثال محمد سيدي حسن الشريف، ليُصبح مُدرّساً بجامع الزيتونة. أحمد بن أبي الضياف، **المصدر السابق**، ج.7، ص-ص.73-74.

[5] حمادي دالي، "البايليك والإحاطة بالفقهاء في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر: المظاهر والآليات"، **المجلة التاريخية المغاربية**، ع.147، نوفمبر 2012، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، ص.187.

عن طاعته، فكانت لهذه المعاني الرمزية ذات البعد الديني أثر كبير على سير العلاقات مع الباب العالي[1]، مثلما كانت رمزية الخلافة تلازم للدولة العثمانية وتُربك الولاة في حال محاولة الخروج عن نفوذها[2].

وقد وصل تأثيرها حد التقسيمات الإدارية فورد في العديد المراسلات المبعوثة من السلطان ومختلف وزرائه إلى حكام الإيالات المغاربية، أن الباب العالي ملجأ الخلافة وأن كل إيالة هي ملجأ الولاية[3]، فقد كان تقسيمهم واضح وقائم على أساس التبعية المركزية، وموضحا بشكل جليا لطبيعة العلاقة القائمة بين المركز والأطراف.

وعلى العموم فقد كان عامل البعد الجغرافي ونمط حكم الدولة العثماني الذي يتصف بنوع من السطحية والمرونة إلى جانب مواقف السلاطين واختلاف مواطن الحزم عندهم بحسب شخصياتهم من سلطان إلى آخر، من أبرز العوامل المستند عليها في تفسير العلاقة العثمانية-المغاربية، وفي تحديد استقلاليتها من عدمها، كما كان لوضع الدولة العثمانية ومجريات الأحداث المتوسطية آنذاك دور في فهم وتفسير طبيعة هذه العلاقة.

[1] **أ. و. ت**، س. ت، ص.221، م.357، و.3.

[2] **أ. و. ت**، س.ت، ص.220، م.340، و.66.

[3] **أ. و. ت**، س. ت، ص.220، م.348، و.34.

خاتمة

من خلال دراستنا لموضوع "**الحكم العثماني بالإيالات المغاربية بين التبعية والانفصال: الجزائر وتونس أنموذجا 1705-1861**"، توصلنا إلى جملة من الاستنتاجات يمكن حصرها فيما يلي:

- كان للبعد الديني دور بارز في وصول مد النفوذ العثماني للإيالات المغاربية خلال القرن السادس عشر قصد تخليصه من التحرشات الإسبانية التي طالت سواحله، كما كان له الدور البارز في استمرار هذا الحكم لمدة ثلاثة قرون رغم كل ما طرأ عليه من محاولات انفصال وتغيير، إذ يعيد الولاة تشبثهم المستمر وفي كل مرة بالشرعية الدينية للدولة العلية وسلاطينها على أنهم حماة الإسلام والمسلمين.
- لم تشهد أسس الحكم العثماني في الإيالات المغاربية أي تغيير طيلة القرنين السادس عشر والسابع عشر، لتبدو مظاهر التغيير وفي فترات متقاربة خلال القرن الثامن عشر، هذا ما يجعلنا نرجع السبب في ذلك إلى الأحداث الإقليمية وأوضاع الدولة العثمانية، حيث استغلتهما هاته الإيالات المغاربية بشكل يخدم مصالحها المحلية وسارت نحو التغيير التدريجي.
- استمرت مظاهر التبعية التقليدية بالإيالات المغاربية خلال القرن الثامن عشر، فبقيت الخطبة والدعاء باسم السلطان والدولة العثمانية، واستمرت عملية سك العملة باسمه، كما أبقى حكام الإيالات المغاربية على رمزية إرسال الهدايا للباب العالي واستمروا في تبادل المساعدات العسكرية كلما لزم الأمر، كدليل على التبعية الأطراف للمركز.
- اقتصر دور السلطان العثماني مع بداية القرن الثامن عشر على تزكية حكم الولاة بمختلف الإيالات المغاربية، وذلك لإضفاء الصبغة الشرعية العثمانية على حكمهم، وقد كان لتزكيته هذه أثر -بلا شك- على هؤلاء الحكام وعلى مسار حكمهم بالإيالة، غير أن توان السلطان في منحها؛ لم يصل تأثيره حد عرقلة التولية المحلية لهم أو تسييرهم للإيالة.
- شهدت إيالة الجزائر خلال سنة 1710 تغيير في طبيعة تعيين الحكام، انجر عنه العديد من التغيرات على مستوى السياسة الداخلية والخارجية للإيالة، وحتى في العلاقة بينها وبين السلطة المركزية، غير أنه ورغم تعدد مظاهر الاستقلالية التي بدت على طبيعة حكم مختلف دايات الجزائر، إلا أنها لم تمثل سوى بعض التجاوزات، لم تصل إلى حد الانفصال، فلغة خطاب السلطان الواردة في فرماناته توحي ببقاء تبعية الإيالة للباب العالي.
- رغم انضمام جميع الإيالات المغاربية إلى سلطة سياسية واحدة -الدولة العثمانية-، إلا أن ميزات الحكم العثماني خضعت لخصوصية وميزة كل إيالة، فالطريقة التي حكم بها دايات

الجزائر وآلية تعيينهم اختلفت عن تونس التي كان الحكم فيها ينتقل بشكل آلي وسلس يتداوله أفراد الأسرة الواحدة، ورغم تشابهه مع نمط التعيين في طرابلس الغرب إلا أنه لم يفرز نفس النتائج، بل وحتى طريقة تعامل السلطان معهما كانت مختلفة، فرغم حدوث العديد من الصراعات داخل الأسرة الحسينية بتونس حول الحكم إلا أن ذلك لم يشهد تدخل السلطان، أما طرابلس الغرب قد عرفت تدخل السلطان فيها بعزل حاكم وتعيين آخر نتيجة صراعهم على الحكم.

- كان إجماع الإيالات المغاربية على مبدأ التعيين المحلي للحكام من أهم الأسباب المساعدة على استقرار الوضع بها –إلى حد ما–، وخاصة في إيالتي تونس وطرابلس الغرب اللتان كانتا تحت حكم الأسر، ما ساهم في قطعهما لأشواط كبيرة في الإصلاح السياسي والعسكري مقارنة بالجزائر.
- رغم استمرار مظاهر تبعية الجزائر للدولة العثمانية حتى القرن التاسع عشر، غير أن هذا لم يمنع من تصرف دايات الإيالة بنوع من الاستقلالية، ما يوحي بانفصال هذه الإيالة أو رغبة حكامها في تحقيق ذلك، فمن خلال ما اطلعنا عليه من مادة مصدرية وجدنا أنهم كانوا يتصرفون بحرية تامة على المستوى الداخلي، وأداروا السياسة الخارجية بمعزل عن الاستشارات السلطانية، ففصلوا في المسائل الجوهرية والمتعلقة بجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية مع العديد من الدول الأوروبية.
- تجلت مظاهر الانفصال في الإيالة التونسية خلال القرن التاسع عشر أكثر من الجزائر وطرابلس الغرب نتيجة ما حققته من استقرار سياسي دفع بحكامها إلى التطلع لإصلاح أوضاع إيالاتهم الثقافية والاقتصادية والعسكرية وانعكس ذلك على الوضع السياسي الذي توج بإصدار عهد الأمان 1859 وقانون الدولة 1861 اللتان كانتا بمثابة الدستور الذي يحكم البلاد، فجعل إيالة تونس تتمتع بنوع من السيادة –إن صح التعبير–.
- رغم بروز العديد من مظاهر ومحاولات الانفصال في الإيالات المغاربية الثلاث إلا أنها ظلت على تبعيتها وولائها للدولة العثمانية ويتضح ذلك أكثر في الجوانب المتعلقة بسيادة الدولة في الإيالة، أذ نجد أن بايات تونس ودايات الجزائر قليلا ما كانوا يقحمون السلطان في الصراع الحدودي القائم بينهم، أما بعد احتلال الجزائر وبمجرد ما عرض أحد رجال الدولة الفرنسية على أحمد باي الحسيني وضع فواصل حدودية بين الجزائر وتونس، أسرع هذا الأخير لطلب تدخل الدولة العلية باعتبار أن الأمر يتعلق بسيادتها المجالية.

- يمكن تفسير بعض محاولات الانفصال التي بدت على بعض حكام الإيالات المغاربية، أنها نتاج ليونة السياسة العثمانية وخضوعها المستمر لعامل الظرفية، إذ كانت تجعل من مبدأ الخصوصية المطبق في كل منطقة قالبا لها تسير به حكمها وتحافظ على استمراره في تلك الإيالة.
- شجعت التأثيرات الغربية بالإيالات المغاربية على الانفصال، وسعت القوى الأوروبية من خلاله إلى عزل هاته الإيالات عن الدولة العثمانية واستمالتها تمهيدا لإخضاعها والسيطرة عليها.
- لا يمكن إنكار حقيقة الصبغة الغربية التي مست الإصلاحات المطبقة بتونس، لكن ذلك لا يفسر ضرورة بالانفصال ولا يمنع من أن تكون مجرد سياسة متبعة من طرف حكامها للحفاظ على النفوذ العثماني بالمتوسط، ودليل ذلك استمرار المراسلات بين باياتها والدولة العلية بنفس النمط التقليدي.
- تزامنت مظاهر التبعية والانفصال في الإيالات المغاربية خلال فترة الدراسة، فمن يمعن النظر في مظاهر التبعية يفسر الوضع بأن هاته الإيالات مازالت تابعة للدولة العثمانية؛ خاصة من حيث الخطبة باسم السلطان والدعاء له وسك العملة والهدايا، ومن يركز على العلاقات الديبلوماسية وتصرف الولاة في علاقاتهم المحلية والخارجية يفسر الوضع على أنه انفصال، أما تزامنهما فيوحي بنوع من التبعية من طرف السلطة الحاكمة على مستوى الإيالات مع التصرف بحرية أكبر؛ فقد ظلت هناك روابط بينهم، يمكن أن تفسر من قِبل الذي لا يلم بظرفية المرحلة المحلية والدولية على أنها انفصال.
- اعتمد سلاطين الدولة العثمانية ووزراؤهم بشكل كبير على الشرعية الدينية في الإبقاء على تبعية الإيالات المغاربية لهم، وبرز ذلك أكثر من خلال لغة خطابهم في مختلف الفرمانات التي يبعثون بها للحكام على مستوى هاته الإيالات، من خلال حثهم على الجهاد وفضائله الدينية وأنه في سبيل الله قصد كسب مساندتهم في حروب الباب العالي الخارجية، وأن من أسباب نيل مراضاة الله عزو جل خدمة الدولة العلية التي تعد ملجأ الخلافة وسلطانها، في المقابل نجد أن حكام الإيالات قد اعتمدوا بدورهم على الشرعية الدينية في تمرير قرارتهم، إذ يتعمدون إرسال الشخصيات الدينية النافذة في إيالتهم إلى إسطنبول لقضاء مصالحهم.
- بقدر ما حاولنا تحديد وتوصيف طبيعة الحكم العثماني بإيالتي الجزائر وتونس وإيجاد المصطلح الذي يصف حالة التبعية والانفصال التي شهدتها كل منهما في القرن الثامن عشر ومنتصف

القرن التاسع عشر، ارتأينا التركيز على مصطلح الرابطة الذي لا يقول بالانفصال أو الاستقلال كون ذلك لم يتم بشكل كلي، وبالتالي فقد كانت هناك روابط لم تنقطع رغم بروز بعض محاولة الانفصال.

- وفي الختام لا ندّعي الإحاطة بكل جوانب موضوع الدراسة، حيث أننا لا نجيد اللغة العثمانية القديمة التي تمكننا من الاطلاع على المصادر والوثائق المتعلقة بالموضوع أكثر وأعمق؛ فنفهم من خلالها مواقف سلاطينها بوضوح من بعض التغييرات التي شهدتها الإيالات المغاربية وتفسيرهم لطبيعة سياساتهم المطبقة في هاته الإيالات وطبيعة علاقتهم بها، لكن رغم هذا قد حاولنا قدر الإمكان الإلمام بحيثيات الموضوع، وحرصنا على أن نساهم ولو بالقليل وبما توفر من مادة علمية في تقديم تصور لطبيعة العلاقة العثمانية بالإيالات المغاربية وخاصة إيالتي الجزائر وتونس، ليبقى الموضوع بحاجة إلى الدراسة والتعمق من قبل الباحثين لسد بعض الفجوات المتعلقة به وربما إعطاء بعد آخر له، ونأمل أن يكون هذا البحث بابا لبحوث أخرى في نفس الطرح وتنطلق من المادة الأرشيفية الموجدة بالجزائر وتونس وما تعلق بها في تركيا لإعطاء بعد آخر يفسر اختلاف طبيعة الحكم العثماني في إيالتي الجزائر وتونس خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وطبيعة علاقة الدولة العثمانية بالإيالات المغاربية خلال تلك الفترة بشكل عام.

الملاحق

الملحق رقم (1)

فرمان تعيين داي الجزائر محمد باشا بتاريخ 17 ربيع الأول 1180هـ/22 أوت 1766م

المصدر: و. أ. م. و. ج، مج.3190، م.1، و.12.

ملحق رقم (2)

فرمان تجديد حكم باي تونس حسين باشا المؤرخ في أوائل شوال 1246هـ/أواسط مارس 1831م

.../...

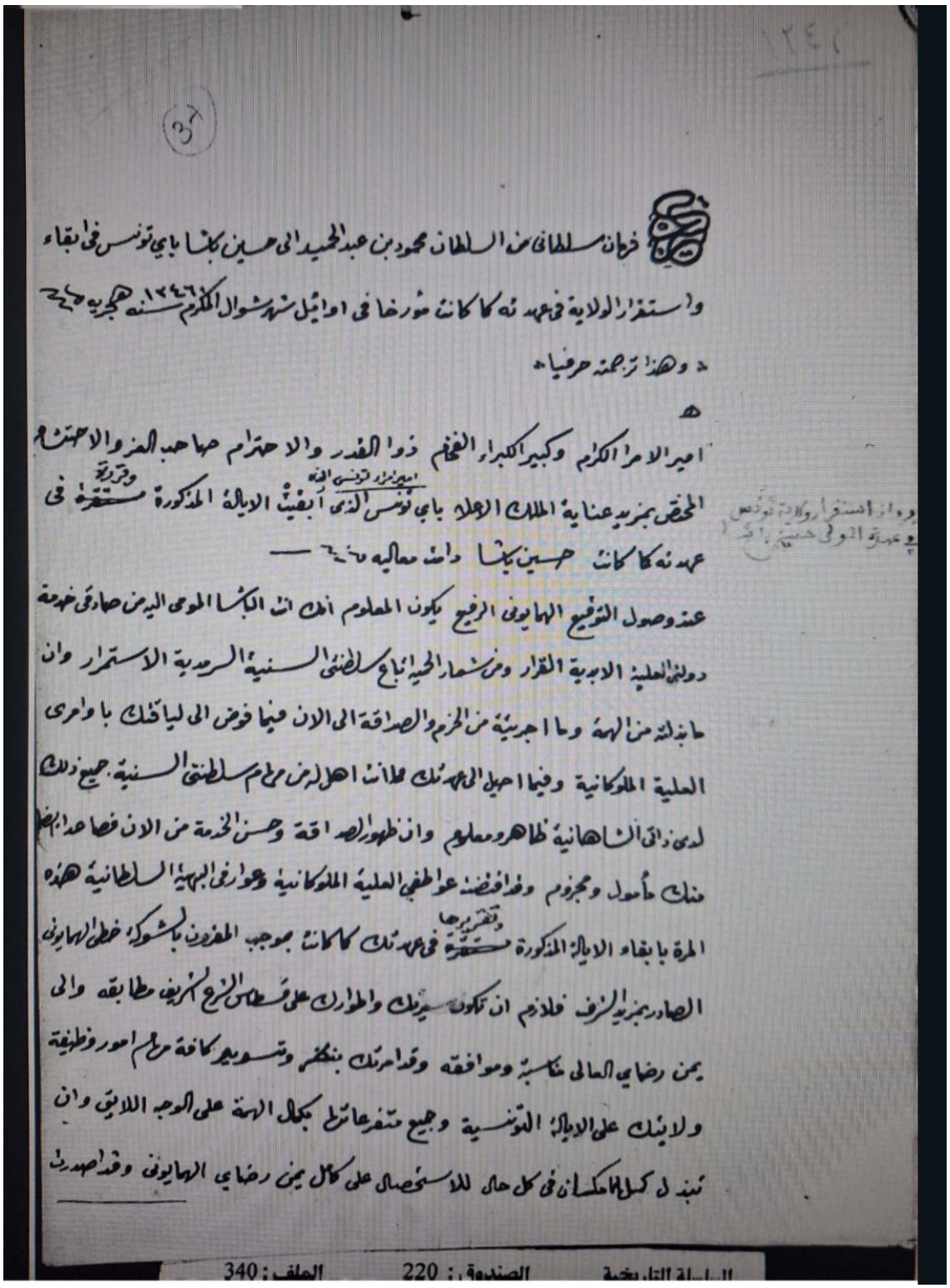

فرمان سلطاني من السلطان محمود بن عبد الحميد الى حسين باشا باي تونس في ابقاء
واستقرار الولاية في عهدته كما كانت مؤرخا في اوائل شهر شوال المكرم سنة ١٢٤٦ هجرية
وهذا ترجمته حرفيا

هـ

امير الامراء الكرام وكبير الكبراء الفخام ذو القدر والاحترام صاحب العز والاحتشام
المخص بمزيد عناية الملك العلام باي تونس الذي أبقيت الايالة المذكورة مستقرة وقرارة في
عهدته كما كانت حسين باشا دامت معاليه ـــ

عند وصول التوقيع الهمايوني الرفيع يكون المعلوم انك الباشا الموحى اليه من حاوي خدمة
دولتنا العلية الابدية القرار ومن شعار الحية اتباع سلطنتي السنية المرصدية الاستمرار وان
جانبك من الهمة وما اجريته من الحزم والصداقة الى الان فيما فوض الى لياقتك باوامري
العلية الملوكانية وفيما احيل الى همتك فانت اهل لان مرام سلطنتي السنية جميع ذلك
لدى ذاتك الشاهانية ظاهر ومعلوم وان ظهور الصداقة وحسن الخدمة من الان فصاعدا بالضد
منك مأمول ومجزوم وقد افضت عواطفي العلية الملوكانية وصوارفي الهمة السلطانية هذه
المرة بابقاء الايالة المذكورة وتقريرها مستقرة في عهدتك كما كانت بموجب المفوض باشوكة خطي الهمايوني
الصادر بمزيد الشرف فلازم ان تكون سيرتك واطوارك على قضاء الشرع الشريف مطابقه والى
يمن رضايي العالي مناسبة وموافقه وقد امرتك بنظم وتسوية كافة مرام امور وظيفة
ولايتك على الايالة التونسية وجميع متفرعاتها بكمال الهمة على الوجه اللايق وان
تبذل كل الامكان في كل حال للاستحصال على كامل يمن رضايي الهمايوني وقد اصدرت

الصندوق : 220 الملف : 340

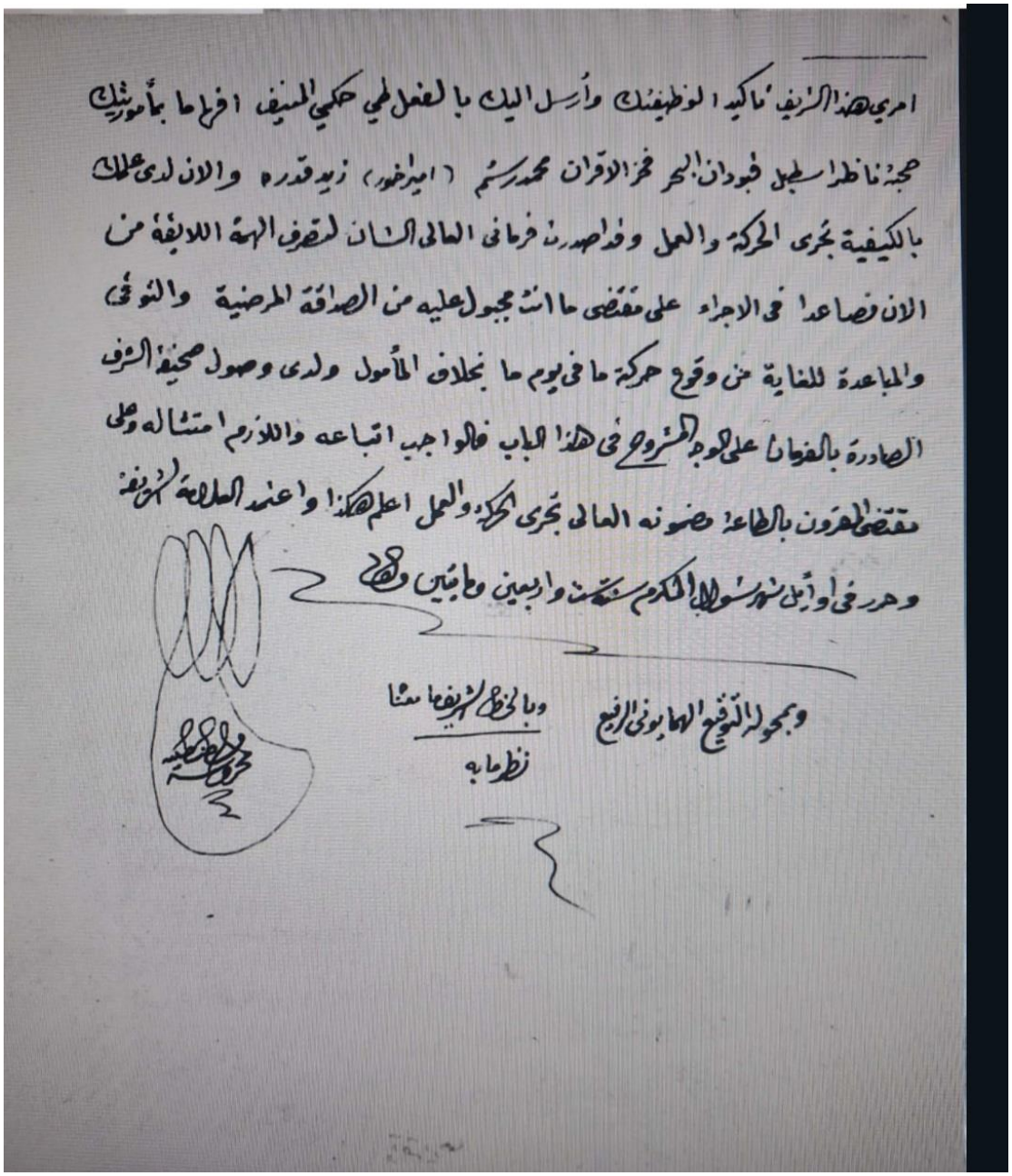

امري هذا الشريف ناكيد الوظيفتك وأرسل اليك بالفعل لمي حكمي السيف افرما بمأموريتك
صحبة ناظر اسطبل قبودان البحر فخر الاقران محمد رسم (امير اخور) زيد قدره والان لدى علمك
بالكيفية تجرى الحركة والعمل وقواعدنا فرمانى العالى الشان لتصرف الهمة اللايقة من
الان فصاعدا فى الاجراء على مقتضى ما انت مجبول عليه من الصداقة المرضية والتوفى
والمباعدة للغاية من وقوع حركة ما فى يوم ما بخلاف المأمول ولدى وصول صحيفة الشرف
الصادرة بالفحوا على الوجه المشروح فى هذا الباب فالواجب اتباعه واللازم امتثاله وعلى
مقتضى المرقوم بالطاعة مضونه العالى تجرى الحركة والعمل اعلم هكذا واعتمد العلامة الشريفة
وحرر فى اوايل شهر شوال المكرم سنة ثمان واربعين ومائتين والف

وبمحول التوقيع الهمايونى الرفيع

وبالحظ الشريف صار

نظر ما به

المصدر: أ. **و. ت**، س. ت، ص.220، م.340، و.37.

الملحق رقم (3)

محتويات هدية الداي محمد عثمان باشا إلى السلطان العثماني سنة 1767

تشكلت الهدية التي بعث بها محمد عثمان باشا إلى سلطان الدولة العثمانية من: أربعين زربية ذات صناعة محلية صحراوية، خمسة عشر غطاء من الصوف، وحوالي عشر بنادق، عشر جريات لوضع الرصاص، عشر مناطق للسيوف، عشر أزواج من الفرود، عشر صناديق مصنوعة من الذهب والفضة مخصصة لوضع البارود، حوالي خمسين حزام من الحرير، 150 شكارة من الحرير المطرز بالذهب لوضع الدخان، وحوالي عشرين حائك أحمر ومثلها من الحائك الورقلي الأبيض، خمية وسبعون سبحة من العاج وواحدة من الذهب أرسلت خصيصا للسلطانن ومثلها عشرون من العنبر، وعشرون طزينة من الشواشي التونسية، مع ستة وثلاثون حائك مصبوغا، وعشرة منها من النوع الخفيف للسيدات، وساعة مرصعة وخاتم من فص الألماس، وخمسين عبدا، ونقود بقيمة 7140 سلطاني.

المصدر: أحمد توفيق المدني، محمد عثمان باشا...، **المرجع السابق**، ص.150.

الملحق رقم (4)

محتويات الهدايا التي رد بها السلطان العثماني للداي محمد باشا سنة 1767

تكونت الهدايا التي رد بها السلطان للداي محمد باشا إثر تلك التي بعث بها هذا الأخير، من عتاد حربي موجه لمساعدة الإيالة في شؤونها العسكرية، وكانت عبارة عن مدفعيتين من عيار 200 وأخرى من عيار 100، واثنان من النحاس عيار اثنين وثلاثين، وكذلك مدفعتين من النحاس من عيار أربعة وعشرين، وتسعة عشر صاريا كبير وثمانية وثلاثون صاري صغير، وحوالي 250 مجذاف من النوع الصغير و200 من الكبير، وكذلك 250 عود للحمالين، وستون عجلة للمدافع، إلى جانب 1755 قنبلة، و100 قنطار من العلك اليابس.

المصدر: أحمد توفيق المدني، محمد عثمان باشا...، **المرجع نفسه**، ص-ص.150-151.

الملحق رقم (5)

صنجق إيالتي تونس وطرابلس الغرب والدولة العثمانية

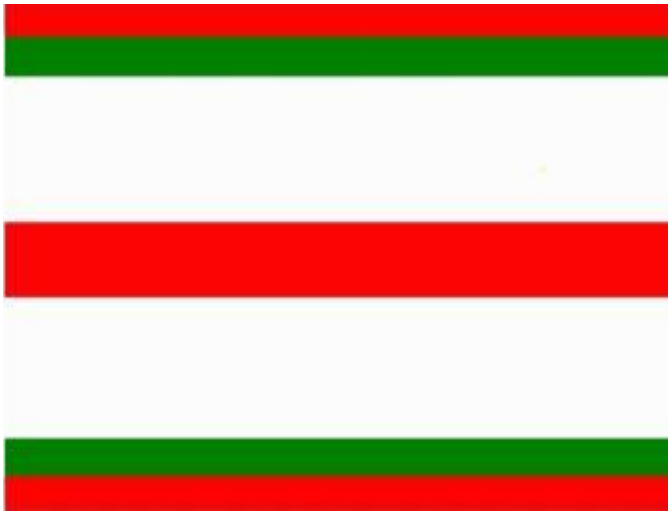

صنجق طرابلس الغرب سنة 1711

صنجق تونس ما بين 1827-1881

الصنجق العثماني ما بين 1793-1844

المصدر: عبد القادر سوداني، **المرجع السابق**، ص-ص.220-221.

قائمة المصادر

والمراجع

- القرآن الكريم برواية ورش

أولا: المصادر

1- الوثائق الأرشيفية:

أ- وثائق الأرشيف الوطني الجزائري:

الرصيد	رقم العلبة	رقم الوثيقة	التاريخ
خط همايون	4	11214	1206هـ
		54845	
	5	5118	1217هـ
	6	7646	1217هـ
		3374	1219هـ
		7322	1220هـ
	7	39007	1228هـ
		22518	1230هـ
		31139	1230هـ
		33301	1230هـ
		44477	1230هـ
		48827	1230هـ
	8	22486	1231هـ
		22556	1231هـ
		31210	1231هـ
		48979	1234هـ
	9	22474	1232هـ
		22546	1232هـ
		A/22556	1232هـ
		22517	1234هـ
		40543	1234هـ

خط همايون			
	B/34746		1234هـ
	49039		1235هـ
	40543	9	1236هـ
	38548	10	1237هـ
	22547		1238هـ
	39818		1238هـ
	17216		1239هـ
	22554/1		1239هـ
	22555	11	1240هـ
	34365		
	40066		
	22493	12	1243هـ
	16237		1245هـ

ب- الأرشيف الوطني التونسي:

نوع السلسلة	رقم الصندوق	رقم الملف	رقم الوثيقة
السلسة التاريخية	118	403	9، 11،14، 19
		407	4
	181	1001	1، 13، 16، 23
		1002	7
		1005	23، 42، 46، 51، 52
	182	1010	54
	183	1016	27، 54
	187	1080	16، 35، 38، 85
	210	193	2
	219	335	1، 3، 24

السلسلة التاريخية	220	340	37، 12، 66، 56، 58، 42، 20، 7، 43، 58، 39، 16، 18، 34، 51، 60، 8، 1، 35، 42، 7، 35
	220	344	7، 16، 13
		348	1، 5، 6، 32، 34
		349	1
	221	357	3، 13، 14
		358	1، 3
		364	6، 14، 16، 31، 116
	222	366	17، 24
		379	4
	224	401	6
		402	18
		403	2
		405	7
	247	634	3، 7، 12، 14، 16، 18

ج- ثائق المكتبة الوطنية الجزائرية:

المجموعة	الملف	رقم الوثيقة
3190	**الأول**	1، 12، 3، 2، 9، 11، 6، 14، 26، 20، 381، 29، 73، 176، 97، 63، 20، 32، 19، 93، 405، 352، 7، 4، 5، 8، 10، 15، 22، 16، 39، 386، 118، 388، 127، 24، 73، 404، 455، 72، 356، 357، 381، 384، 385، 115، 53.
	الثاني	10.

2- المخطوطات:

1- بن سلامة الطيب، **العقد المنضد في أخبار مولانا المشير الباشا أحمد**، مخطوط رقم 18618،

3- كتب مطبوعة:

أ- بالعربية:

1. الآنسة توللي، **عشرة أعوام في طرابلس 1783-1793**، تر: عبد الجليل الطاهر، منشورات الجامعة الليبية، طرابلس، 1967.
2. الأنصاري النائب، **المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب**، مكتبة الفرجاني، طرابلس، د.س.
3. أونال أوغور، **طرابلس الغرب في الوثائق العثمانية**، تر: صالح سعداوي، سجيل أوفاست، إسطنبول، 2013،
4. بارت هاينريش، **سبع رسائل مخطوطة لهاينريش بارت عن رحلته إلى تونس 1845-1846**، تح وتر: منير الفندري، بيت الحكمة، تونس، 1987.
5. الباروني يوسف بن أحمد، **جزيرة جربة في كوكب التاريخ**، تح: سعيد بن يوسف الباروني، المكتبة البارونية، جربة، 1998.
6. بربروس خير الدين، **مذكرات خير الدين بربروس**، تر وتع: محمد دراج، شركة الأصالة للنشر، الجزائر، 2013، ط.2.
7. بفايفر سيمون، **مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر**، تر: أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.
8. بيرم الخامس محمد، **صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار**، تح: علي بن الطاهر الشنوفي، بيت الحكمة، تونس، ج.2.
9. بيسونال أندري، **الرحلة إلى تونس (1724)**، تح وتر: محمد العربي السنوسي، مركز النشر الجامعي، تونس، 2003
10. التلمساني محمد بن رقية، **الزهرة النائرة فيما جرى في الجزائر حين أغار عليها الجنود الكفرة**، تح: خير الدين سعيدي، أوراق ثقافية للنشر والتوزيع، جيجل، 2017.
11. التونسي خير الدين، **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك**، تح: محمد الحداد، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 2012.

12. تيدنا دوفانت، **الجزائر في أدبيات الرحلة والأسر خلال العهد العثماني (مذكرات تيدنا أنموذجا)**، تر: أحميدة عميراوي، دار الهدى، عين مليلة، 2003.

13. الجزائري أحمد، **كيف دخل الفرنسيون الجزائر وصف شاهد عيان**، تق: صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، 1962.

14. حسن الفقيه حسن، اليوميات الليبية (1555-1832)، تح: محمد الأسطى وعمار حجيدر، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2001.

15. حسين أبو عبد الله، **رسائل حسين إلى خير الدين**، تح: أحمد عبد السلام، بيت الحكمة، قرطاج، 1991، ج.1.

16. الخضر حسين محمد، **تونس وجامع الزيتونة**، تح: المحامي علي الرضا الحسيني، دار النوادر، دمشق، 2010.

17. خوجة حسين، **الذيل لكتاب بشائر أهل الإيمان في فتوحات آل عثمان**، المطبعة الرسمية العربية، تونس، 1908.

18. بن الخوجة محمد، **تاريخ معالم التوحيد**، تح: الجيلاني بن حاج يحي وحمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1985، ط.2.

19. بن الخوجة محمد، **صفحات من تاريخ تونس**، تح: حمادي الساحلي والجيلاني بن الحاج يحي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986.

20. دونان هنري، **مذكرة عن إيالة تونس، (1856-1857)**، تح وتر: محمد العربي السنوسي، دار سحر للنشر، تونس، 2012.

21. دي راينو أرنست بيليسي، **وصف إيالة تونس**، تر: محمد العربي السنوسي، دار سيناترا، تونس، 2010.

22. ابن أبي الدينار محمد، **كتاب المؤنس في أخبار إفريقية وتونس**، مطبعة الدولة التونسية، تونس، 1869.

23. روش ليون، **اثنتان وثلاثون سنة في رحاب الإسلام**، تر: محمد خير محمد البقاعي، جداول للنشر، الكويت، 2011.

24. الزهار أحمد الشريف، **مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر**، تح: أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.

25. الزياني محمد بن يوسف، **دليل الحيران وأنيس السهران في أخبار مدينة وهران**، تح: المهدي البوعبدلي، عالم المعرفة للنشر، الجزائر، 2013.

26. السنوسي محمد بن عثمان، **مسامرات الظريف بحسن التعريف**، تح: محمد الشاذلي النيفر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1994، ج.1.

27. شالر ويليام، **مذكرات ويليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816-1824**، ترك إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

28. صاريناي يوسف، **الجزائر في الوثائق العثمانية**، تر: فاضل بيات ومحمد صالح الشريف، دار الوراق، الجزائر، 2017.

29. بن أبي الضياف أحمد، **إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان**، تح: لجنة من وزارة الشؤون الثقافية، الدار العربية للكتاب، تونس، 1999، ج.5، 4، 6، 3، 7.

30. بن عبد العزيز حمودة، **الكتاب الباشي**، تح: محمد ماضور، الدار التونسية للنشر، تونس، 1970، ج.1.

31. بن عثمان خوجة حمدان، **المرآة**، تر: محمد العربي الزبيري، منشوراتANEP ، الجزائر، 2005.

32. بن العطار أحمد بن المبارك، **تاريخ بلد قسنطينة**، تح: عبد الله حمادي، دار الفائز للطباعة والنشر، قسنطينة، 2011.

33. علي رضا، **مرآة الجزائر**، تر: خليفة حماش، د.م، قسنطينة، 2021.

34. العنتري محمد صالح، **فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستلائهم على أوطانها**، تق: يحي بوعزيز، دار هومة، الجزائر، 2007.

35. العياشي عبد الله بن محمد، **ماء الموائد**، تح: سعيد الفاضلي وسليمان القرشي، دار السويدي للنشر والتوزيع، أبو ظبي، 2006.

36. ابن غلبون محمد، **التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الأخبار**، تع: الطاهر أحمد الزاوي، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2004.

37. فردناند إيفالد كريستيان، **رحلة المبشر إيفالد من تونس إلى طرابلس في سنة 1835**، تر: منير الفندري، بيت الحكمة، تونس، 1991.

38. فيرو شارل، **الحوليات الليبية منذ الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي**، تح وتر: محمد عبد الكريم الوافي، منشورات جامعة قازيونس، بنغازي، 1994، ط.3.

39. كاثكارت جيمس، **مذكرات أسير الداي كاثكارت قنصل أمريكا في المغرب**، تر: إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982.

40. كربخال مرمول، **إفريقيا**، تر: محمد حجي وآخرون، دار المعرفة، الرباط، 1989.

41. لاشيلا باولو دي، **أخبار الحملة العسكرية التي خرجت من طرابلس إلى برقة في عام 1817**، تر: الهادي مصطفى أبو لقمة، منشورات دار مكتبة الفكر، طرابلس، 1968.

42. لفوميكاكي رود، **طرابلس الغرب تحت حكم الأسرة القرمانلي**، تر: طه فوزي، دار الفرجاني، طرابلس، 1961.

43. مؤلف مجهول، **مدرسة باردو الحربية**، تح: محمد عبد المولى، الدار العربية للكتاب، تونس، 1977.

44. المحامي محمد فريد بك، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تح: إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، 1981.

45. المسعودي محمد الباجي، **الخلاصة النقية في أمراء إفريقية**، تح: محمد زينهم محمد عزب، دار الأفاق العربية، القاهرة، 2012.

46. مقديش محمود، **نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار**، تح: علي الزواري ومحمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988، مج.1.

47. المناعي محمد، **رسالة المناعي إلى أحمد باي في شكوى من بن أبي الضياف وسائر أعدائه**، تح: أحمد الطويلي، الدار التونسية للنشر، تونس، 1977.

48. موسكاو بولكير، **سميلاسو في إفريقيا رحلة أمير ألماني إلى الإيالة التونسية في سنة 1835**، تر وتق: منير الفندري، المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات، تونس، 1989

49. بن ميمون محمد الجزائري، **التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية**، تح: محمد بن عبد الكريم، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ط.2.

50. الناصر محمد بن أبو راس، **عجائب الأسفار ولطائف الأخبار**، تح: محمد غالم، منشورات المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران، 2005، ج.1.

51. هابنسترايت ج. أو، **رحلة العالم الألماني: ج. أو. هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس (1145هـ-1732)**، تر: ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، تونس، 2007.

52. وثائق تونسية، **ثورة ابن غذاهم 1864**، الدار التونسية للنشر، تونس، 1967، ج.1.

ب- باللغة الأجنبية:

1. Bey Djevad, **état militaire Ottomane depuis la fondation de l'empire jusqu'à nos jour**, tr. Georges Macridès, éd. Ernest Leroux, Paris, 1882, T.1.
2. Cat E, **Histoire De L'Algérie Tunisie-Maroc**, éd. Adolphe Jourdan, Alger, 1889, T. 1.
3. De Grammont H. D, **Histoire d'Alger Sous La Domination Turque**, Ernest Leroux éditeur, Paris, 1887.
4. De Paradis Venture, **Tunis et Alger au 18ème siècle mémoires et observations**, Sandbab, Paris, 1983.
5. De Paradis Venture, **Alger Au XVIII^{e} siècle**, ed. Typographie Adolphe Jourdan, Alger, 1898.
6. De Tassy Laugier, **A compleat history of the piratical states of barbary,** ed. R. Griffiths, London, 1750.
7. De Tassy Laugier, **Histoire de royaume d'Alger**, éd. Henri du Sauzet, Amsterdam, 1725.
8. **De Voulx A, Tachrifat Recueil De Notes Historiques Sur L'administration De La Régence d'Alger**, ed. Imprimerie du gouvernement, Alger, 1852.
9. Diégo De Haido Fray, **Histoire Des Rois D'Alger**, tr. De Grammont, Adolphe Jourdin Libraire, Alger, 1881.
10. Faucon Narcisse, **La Tunisie Avant Et Depuis l'Occupation française**, ed. Augustin Challamel, Paris, 1893, T.1.
11. Garrot Henri, **Histoire Générale De L'Algérie**, imprimerie P. Crexenzo, voute bastion nord, Alger, 1910.
12. M. Renaudot, **Alger tableau du royaume de la ville d'Alger et de ses environs**, ed. Libraire universelle de P. Mongie Ainé, Paris, 1830, 4ème ed.
13. Mercier Ernest, **Elévation De La Famille EL-FEGGOUN,** ed. L. Arnolet, Ad. Braham, Constantine, 1879.
14. Mercier Ernest, **Histoire De Constantine**, ed. J. Marle et F. Biron, Constantine, 1903.
15. Pananti Filippo, **relation d'un séjour à Alger,** ed. le normant imprimeur libraire, Paris, 1820.
16. Peysonnel Jean André, **voyage dans les régences de Tunis et d'Alger**, libraire de gide, Paris, 1838, T.1.
17. Rozet M, **voyage dans la régence d'Alger**, ed. Arthus Bertrand libraire, Paris, 1833, T.3.
18. Shaw Thomas, **voyage dans la régence d'Alger**, ed. Marlin, Paris, 1830.

19. Vayssettes Eugène, **Histoire De Constantine Sous La Domination Turque**, prés. Ouarada Siari-Tengour, ed. Bouchene, Paris, 2002.
20. Walsin Esterhazy M, **de la domination Turque dans l'ancienne régence d'Alger**, ed. Libraire de Charles Gosselin, Paris, 1840.

ثانيا: المراجع:

أ- باللغة العربية:

1. الأبيض رجب نصير، **طرابلس الغرب في كتابات الرحالة خلال القرن التاسع عشر ميلادي**، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 2009.
2. الأرقش دلندة وآخرون، **المغرب العربي الحديث من خلال المصادر**، مركز النشر الجامعي ميدياكوم، تونس، 2003.
3. بن أشنهو ع، **الدولة الجزائرية في 1830 ومؤسساتها في عهد الأمير عبد القادر**، موفم للنشر، الجزائر، 2013.
4. الإمام رشاد، **التفكير الإصلاحي في تونس في القرن التاسع عشر إلى صدور قانون عهد الأمان**، دار سحنون، تونس، 2010.
5. الإنكشاري الهادي بن يونس بن محمد، **الدولة الحسينية 1705-1855م**، وزارة الثقافة، تونس، 2016.
6. أنيس محمد، **الدولة العثمانية والشرق العربي (1514-1914)**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1993.
7. أوزتونا يلماز، **تاريخ الدولة العثمانية**، تر: عدنان محمود سلمان، منشورات مؤسسة فيصل، إسطنبول، 1988، ج.1.
8. أورتايلي إيلبير، **العثمانيون في ثلاث قارات**، تر: عبد القادر عبد اللي، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2014.
9. إيفانوف نيقولاي، **الفتح العثماني للأقطار العربية 1516-1574**، تر: يوسف عطا الله، تق: مسعود ضاهر، دار الفارابي، بيروت، 1988.
10. الباروني عمر محمد، **الإسبان وفرسان القديس يوحنا في طرابلس**، مطبعة ماجي، طرابلس، 1952.

11. بازامة محمد مصطفى، **ليبيا في عشرين سنة من حكم الإسبان (1510-1530)**، منشورات مكتبة الفرجاني، طرابلس، 1965.

12. باي المختار، **حسين بن علي**، تر: البشير بن سلامة، الأطلسية للنشر، تونس، 2009.

13. برنشفيك روبار، **تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن 13 إلى نهاية القرن 15م**، تر: حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988.

14. بروديل فرنان، **المتوسط والعالم المتوسطي**، تر: مروان أبي سمرا، دار المنتخب العربي، بيروت، 1993.

15. بروشين نيكولاي إيليتش، تا**ريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين**، تر وتق: عماد حاتم، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 1999، ط.2.

16. البستاني سليمان، **الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده**، مؤسسة هنداوي، القاهرة، 2012.

17. البشراوي محمد الفاضل، **تاريخ اللغة التركية في تونس**، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس، 2018.

18. البشروش توفيق، **جمهورية الدايات في تونس 1591-1675**، شركة أوربيس، تونس، 1992.

19. بشروش توفيق، **الولي الصالح والأمير في البلاد التونسية النخب التونسية سلطة وولاء مساهمة في دراسة المجموعات المهيمنة 1782-1881**، دار سيناترا، تونس، 2013، ج.2.

20. بعير هدى، **التجربة الخرائطية لمدرسة باردو الحربية في منتصف القرن التاسع عشر**، منشورات مخبر دراسات مغاربية، تونس، 2008.

21. بنبلغيث الشيباني، **الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي (1859-1882)**، منشورات كلية الأدب والعلوم الإنسانية، صفاقس، 1995.

22. بنبلغيث الشيباني، **أضواء على التاريخ العسكري الحديث في تونس 1837-1917**، مكتبة علاء الدين، صفاقس، 2003.

23. بنبلغيث الشيباني، **رسائل الجنرال رشيد إلى الدولة التونسية خلال مشاركتها في حرب القرم (1854-1856)**، مكتبة علاء الدين، صفاقس، 2009.

24. بوذينة محمد، **مشاهير التونسيين**، الشركة التونسية للنشر، تونس، 2001، ط.3.

25. بوعزيز يحي، **علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوروبا 1500-1830**، دار البصائر للنشر، الجزائر، 2009.

26. بوعلي لطفي، **التحديث العسكري قراءة ميكرو-تاريخية في التجربة التونسية (1830-1881)**، منشورات سوتيميديا للنشر والتوزيع، تونس، 2019.

27. بيات فاضل، **البلاد العربية في الوثائق العثمانية الجزائر في القرن العاشر هجري/ السادس عشر الميلادي**، تر: فاضل بيات، تق: خالد أرن، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، إسطنبول، 2019،

28. بيات فاضل، **الدولة العثمانية في المجال العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.

29. التازي عبد الهادي، **أمير مغربي في طرابلس**، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط، 1977.

30. التبيني محي الدين، **في تاريخ الديبلوماسية التونسية جوزيبي ماريا رافو (1795-1862): أول وزير خارجية بإيالة تونس**، مؤسسة GLG، تونس، 2021.

31. التر عزيز سامح، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ترك محمود علي عامر، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1989.

32. التليلي بشير، **العلاقات الثقافية والإيديولوجية بين الشرق والغرب في البلاد التونسية خلال القرن التاسع عشر (1830-1880)**، تر: عبد المجيد البدوي، دار سيناترا، تونس، 2010، ج.1.

33. التميمي عبد الجليل، **دراسات في التاريخ العربي العثماني 1453-1918**، مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية، زغوان، 1994.

34. التواتي مصطفى، **تونس الناهضة: من التجديد إلى التحديث (في القرنين 18 و19م)**، دار المعرفة، تونس، 2002.

35. تيمور باشا أحمد، **تاريخ العلم العثماني**، مؤسسة هنداوي، القاهرة، 2019.

36. تيمومي الهادي، **المغيبون في تاريخ تونس الاجتماعي**، بيت الحكمة، قرطاج، 1999.

37. التيمومي الهادي، **تونس والتحديث (أول دستور في العام الإسلامي)**، دار محمد علي للنشر، تونس، 2010.

38. التيمومي الهادي، كيف صار التونسيون تونسيين، دار محمد علي الحامي، تونس، 2014.

39. الثعالبي عبد العزيز، **تونس الشهيدة**، تر وتق: سامي الجندي، دار القدس، بيروت، 1975.

40. زنتي أندرياس تنغر، **التواصل بين تونس وإسطنبول المقاطعة والمركز**، تر: إبراهيم بلقاسم، دار سيناتر، توس، 2017.

41. الجابري محمد صالح، **الشعر التونسي المعاصر**، الشركة التونسي للتوزيع، تونس، 1974.

42. جبار إبراهيم حسين، **إيالة تونس في عهد أحمد باشا باي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2017.

43. جمايعي قيس، **ديوان القلم مؤسسة الكتابة وفئة الكتبة في البلاد التونسية**، كلمة للنشر والتوزيع، توسن، 2023.

44. الجمل عبد الوهاب، **حكام إفريقية وتونس**، مطبعة سيمبكت، تونس، 2017.

45. جوليان شارل أندري، **تاريخ إفريقيا الشمالي**ة، تر: محمد مزالي والبشير بن سلامة، الدار التونسية للنشر والتوزيع، تونس، 1983، ج.2.

46. جوهر حسن محمد، **تونس**، دار المعارف، القاهرة، 1961.

47. حباسي شاوش، **العلم الوطني الجزائري المعاصر تطوره الشكلي وتحليل لمضمونه الأيديولوجي والسياسي (1518-1945)**، موفم للنشر، الجزائر، 1996.

48. حسنين إبراهيم، **سلاطين الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2014.

49. حماش خليفة، **كشاف وثائق تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، نوميديا للطباعة والنشر، قسنطينة، 2012.

50. حماش خليفة، **وثائق عن تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، منشورات كلية الآداب والحضارة الإسلامية بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2016، ج.1، ط.2.

51. حماش خليفة، **الجزائر والحرب اليونانية العثمانية 1236-1243/ 1821-1827م**، منشورات جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2020، ط.2.

52. أبو حمدان سمير، **خير الدين تونسي**، دار الكتاب العالمي، بيروت، 1993.

53. حمدان محمد، **مدخل إلى تاريخ الصحافة في تونس 1838-1988**، منشورات معهد الصحافة وعلوم الأخبار، تونس، 1992.

54. حواش محمد، "باشوية طرابلس من خلال المرسلات القنصلية الأمريكية (1796-1799)"، **العثمانيون في المغارب من خلال الأرشيفات المحلية والمتوسطية**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2005.

55. بن خوجة محمد الحبيب، **شيخ الإسلام الإمام الأكبر محمد الطاهر بن عاشور**، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الدوحة، 2004، ج.1.

56. دالي حمادي، **المشاركة العسكرية التونسية في حرب القرم (1854-1856)**، المسيرة للنشر والتوزيع، تونس، 2021.

57. بن دحمان حفيظة، **رأي محمد بيرم الخامس في الاحتلال الفرنسي للجزائر**، دار الرياحين، الجزائر، 2013.

58. دراج محمد، **الدخول العثماني إلى الجزائر ودور الإخوة بربروس 1512-1543**، الأصالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

59. دراج محمد وقالقان كوكجن، **مطارحات في الفكر التاريخي جدليات التاريخ العثماني والجزائري الحديث**، وسم للمعرفة والثقافة، إسطنبول، 2023.

60. الدقي نور الدين، **تونس من الإيالة إلى الجمهورية 1814-2014**، المنشورات الجامعية، منوبة، 2016.

61. دولينا نينل ألكسندروفنا، **الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية**، تر: أنور محمد إبراهيم، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 1999.

62. الذوادي زهير، **الإصلاح السياسي بين السيف والقلم**، الأطلسية للنشر، تونس، 2009.

63. الذويبي خليفة محمد، **الأوضاع العسكرية في طرابلس الغرب قبيل الاحتلال الإيطالي 1881-1991**، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 1999.

64. رازقي محمد البشير، **السيرة الوثائقية للصراع الامبراطوري على عهد الأمان والدستور في الإيالة التونسية 1855-1881**، دار المسيرة، تونس، 2022.

65. رايت لويس وماكليود جوليا، **الحملات الأمريكية على شمالي إفريقيا في القرن الثامن عشر**، تر: محمد روحي البعلبكي، مكتبة الفرجاني، طرابلس، 1945.

66. بن رجب رضا، **يهود البلاط ويهود المال في تونس العثمانية**، دار المدار الإسلامي، بنغازي، 2010.

67. رشدي راسم، **طرابلس الغرب في الماضي والحاضر**، دار النيل للطباعة، القاهرة، 1953.

68. رفعت بك محمد، **التيارات السياسية في حوض البحر الأبيض المتوسط**، لجنة البيان العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1949.

69. أبو الروس أيمن، **نابليون بونابرت**، مكتبة ابن سينا، القاهرة، 2013.

70. روسو البارون ألفونص، **الحوليات التونسية منذ الفتح العربي حتى احتلال فرنسا للجزائر**، تح وتر: عبد الكريم الوافي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1992.

71. روسي إيتوري، **طرابلس تحت حكم الإسبان وفرسان مالطا**، تر: خليفة محمد التليسي، المنشأة العامة للنشر، طرابلس، 1985، ط.2.

72. روسي إيتوري، **ليبيا من الفتح العربي حتى سنة 1911**، تر: خليفة محمد التليسي، الدار العربية للكتاب، الإسكندرية، 1991، ط.2.

73. ريمون أندري، **المدن العربية الكبرى في العصر العثماني**، تر: لطيف فرج، دار الفكر للدراسات، القاهرة، 1991.

74. الزاوي الطاهر أحمد، **تاريخ الفتح العربي في ليبيا**، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2004.

75. الزاوي الطاهر أحمد، **ولاة طرابلس من بداية الفتح العربي إلى نهاية العهد التركي**، دار الفتح للطباعة والنشر، بيروت، 1970.

76. زروال محمد، **العلاقات الجزائرية-الفرنسية 1791-1830م**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009.

77. الزموري عبد الحق، **خير الدين التونسي بين الحقيقة وظلّها حفريات في مدونة الرسائل**، إرتحال للنشر والتوزيع، تونس، 2021، ج.1.

78. بن أبي زيان بن أشنهو عبد الحميد، **دخول الأتراك العثمانيين إلى الجزائر**، دار الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 1972.

79. الزيدي مفيد، **موسوعة التاريخ الإسلامي العصر العثماني**، دار أسامة للنشر، عمان، 2009.

80. الساحلي حمادي، **فصول في التاريخ والحضارة**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992.

81. سالم أحمد، **السيطرة العثمانية على الحوض الغربي للبحر المتوسط في القرن 16م**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001.

82. سبنسر ويليم، **الجزائر في عهد رياس البحر**، تر: عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006.

83. ستيفنز جيمس ويلسون، **الأسرى الأمريكان في الجزائر: 1797/1785**، تر: علي تابليت، منشورات ثالة، الجزائر، 2007.

84. سرهنك إسماعيل، **حقائق الأخبار عن دولة البحار**، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1895، ج.1.

85. السروجي أحمد محمود، **العلاقات التونسية الفرنسية**، المكتبة الوطنية، بنغازي، 2009.

86. سعد الله أبو القاسم، **على خطى المسلمين حراك في التناقض**، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.

87. سعيدوني ناصر الدين، **موظفو الدولة الجزائرية في القرن التاسع عشر**، منشورات وزارة الثقافة والسياحة، الجزائر، 1984.

88. سعيدوني ناصر الدين، **التراث التاريخي والجغرافي للغرب الإسلامي**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1999.

89. سعيدوني ناصر الدين، **ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ط.2.

90. سعيدوني ناصر الدين، **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1792-1830)**، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ط.3.

91. سعيدوني ناصر الدين، **تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، البصائر للطباعة والنشر، الجزائر، 2013.

92. سعيدوني ناصر الدين وبوعبدلي المهدي، **الجزائر في التاريخ –العهد العثماني–**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

93. السليماني أحمد، **النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني**، مطبعة حلب، الجزائر، 1993.

94. السميراني محجوب، **الجيش التونسي (1831–1881) رافد النهضة**، منشورات سوتيميديا، تونس، 2017.

95. السنوسي زين العابدين، **محمود قابادو**، مطبعة العرب، تونس، 1951.

96. سوداني عبد القادر، **السلطة في تونس وطرابلس بين 1705–1837 محاولة في التاريخ المقارن**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسة والاقتصادية، برلين، 2017.

97. سيد محمد السيد محمود، **النقود العثمانية تاريخها– تطورها– مشكلاتها**، مكتبة الآداب، القاهرة، 2001.

98. سيدهم فاطمة الزهراء، **علاقة دايات الجزائر بالدولة العثمانية**، دار كوكب العلوم للنشر، الجزائر، 2016.

99. شاطر خليفة، **التبعية وتحولات ما قبل الاستعمار إيالة تونس من سنة 1815 إلى سنة 1857**، تر: إبراهيم بلقاسم، دار سيناتر، تونس، 2015.

100. شاطو محمد، **نظرة المصادر الجزائرية والأجنبية إلى السلطة العثمانية في الجزائر**، دار كوكب العلوم للنشر، الجزائر، 2017.

101. الشريف محمد فريد، **رواد الديبلوماسية سفراء تونس الأوائل**، المطبعة العصرية، نهج كمال أتاتورك، تونس، 2011.

102. الشريف محمد الهادي، **تاريخ تونس**، تر: محمد الشاوش ومحمد عجينة، دار سراس للنشر، تونس، 1993، ط.3.

103. شمس نجم الدين زين العابدين، **تاريخ العرب الحديث والعاصر**، دار المسيرة، عمان، 2011.

104. الشناوي عبد العزيز محمد، **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1980، ج.1.

105. شويتام أرزقي، **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وهوامل انهياره 1800-1830**، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، الجزائر، 2011.

106. أبو شويشه رضوان، **عند باب البحر هوامش مجهولة من تاريخ طرابلس**، منشورات المؤسسة العامة للثقافة، طرابلس، 2009.

107. طهير عبد الكريم، "مساعي إسبانيا لمهادنة الجزائر تحليل لبنود معاهدة 1786 بين إسبانيا والجزائر في بعدها الإقليمي والدولي"، **صفحات من تاريخ الجزائر دراسة تاريخية**، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، 2020.

108. الطويل أحمد سعيد، **البحرية الطرابلسية في عهد يوسف باشا القرمانلي (1795-1832)**، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2000.

109. الطويلي أحمد، **في الحضارة العربية التونسية**، منشورات دار المعارف، سوسة، 1988.

110. الطويلي أحمد، **تراجم تونسية**، المطبعة العصرية، تونس، 2009.

111. الطويلي أحمد، **بناة الدولة التونسية الحديثة حمودة باشا وأحمد باي وخير الدين**، المغاربية لطباعة، تونس، 2019.

112. ابن عاشور محمد الفاضل، **الحركة الأدبية والفكرية في تونس**، مطبعة دار الهنا، تونس، 1956.

113. بن عاشور محمد الفاضل، **تراجم الأعلام**، الدار التونسية للنشر، تونس، 1970 .

114. بن عاشور محمد الطاهر، **أليس الصبح بقريب التعليم العربي الإسلامي**، دار الإسلام، القاهرة، دار سحنون، تونس، 2006.

115. بن عامر أحمد، **الدولة الحفصية صفحات خالدة في تاريخنا المجيد**، دار الكتب الشرقية، تونس، 1974.

116. عباد صالح، **الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830**، دار هومة، الجزائر، 2012.

117. عباس إحسان، **تاريخ ليبيا منذ الفتح العربي حتى مطلع القرن التاسع هجري**، دار ليبيا للنشر والتوزيع، بنغازي، 1967.

118. عبد السلام أحمد، **المؤرخون التونسيون في القرن 17 و18 و19م**، تر: أحمد عبد السلام وعبد الرزاق الحليوي، بيت الحكمة، قرطاج، 1993.

119. عبد الله الطاهر، **الحركة الوطنية التونسية**، مكتبة الجماهير، بيروت، 1976.

120. عبد القادر نور الدين، **صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى نهاية العهد التركي**، دار الحضارة، الجزائر.

121. عبد الوهاب حسن حسني، **خلاصة تاريخ تونس**، تح: حمادي الساحلي، دار الجنوب للنشر، تونس، 2001.

122. العبيدي علي، **صفحات من تاريخ الجزائر (الوسيط/ الحديث/ المعاصر) دراسات تاريخية**، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2020، ج.1.

123. العروي عبد الله، **تاريخ المغرب محاولة في التركيب**، تر: ذوقان قرقوط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1977.

124. العروي عبد الله، **مجمل تاريخ المغرب**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1999، ج.3.

125. العش محمد أبو الفرج، **النقود العربية الإسلامية**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث، الدوحة، 2003، ط.2.

126. عطا الله الجمل شوقي، **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1977.

127. عميراوي أحميدة، **علاقات بايلك الشرق الجزائري بتونس أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي**، دار البعث، قسنطينة، 2002.

128. الغازي أماني بنت جعفر بن صالح، **دور الإنكشارية في إضعاف الدولة العثمانية**، دار القاهرة، القاهرة، 2007.

129. الغربي غالي، **دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288-1916**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ط.2.

130. غطاس عائشة وآخرون، **الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، الجزائر، 2007.

131. غلاب عبد الكريم، **قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005، ج.2.

132. فريزر جيمس بيلي، **رحلة فريزر إلى بغداد في 1834**، تر: جعفر الخياط، مطبعة المعارف، بغداد، 1964.

133. فنينا يان، **تكملة تاريخ إيالة طرابلس الغرب**، تر: عبد الرحيم الأرب، تق: خالد الأمين المغرب، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1980.

134. قازان نزار، **سلاطين بني عثمان بين قتال الأخوة وفتنة الإنكشارية**، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1992.

135. قرداح محمد كمال، **مصطفى بن إسماعيل رسبوتين باردو**، دار تونس للنشر، تونس، 2017.

136. القرماني الحبيب، **الحضور العثماني بإفريقيا الشمالية وقيام الدولة القرمانلية بالأناضول التركي والإيالة الطرابلسية**، دار أليف تونس، تونس، 1997.

137. قرين أرنولد، **العلماء التونسيون 1915/1873**، تر: حنفاوي عمايرية وأسماء معلى، دار سحنون للنشر والتوزيع، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، تونس، 1995.

138. قمعون الصحراوي، **حركة الإصلاح والتحديث في تونس**، برق للنشر والتوزيع، تونس، 2012.

139. قنان جمال، **العلاقات الفرنسية الجزائرية 1790-1830**، منشورات متحف المجاهد، الجزائر، 2005.

140. كريكن فان، **خير الدين والبلاد التونسية 1850-1881**، تر: البشير بن سلامة، دار سحنون، تونس، 1988.

141. الكندري فيصل عبد الله، **الملاح والجغرافي بيري ريس**، الجمعية الجغرافية الكويتية، الكويت، 1999.

142. كواترت دونالد، **الدولة العثمانية 1700-1922**، تر: أيمن الأرمنازي، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004.

143. لوتسكي فلادمير، **تاريخ الأقطار العربية الحديثة**، دار الفارابي، بيروت، ط.9، 2007.

144. مانتران روبير، **تاريخ الدولة العثمانية**، تر: بشير السباعي، دار الفكر للدراسات، القاهرة، 1992، ج.1.

145. المحجوبي علي، **النهضة الحديثة في القرن التاسع عشر**، سراس للنشر، تونس، 1999.

146. محرز أمين، **الجزائر في عهد الآغاوات 1659-1671**، دار البصائر، الجزائر، 2013.

147. محمد شرف الدين إنعام، **مدخل إلى تاريخ طرابلس الاجتماعي والاقتصادي دراسة في مؤسسات المدينة التجارية (1711-1835)**، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1998.

148. المدني أحمد توفيق، **حرب 300 سنة بين الجزائر وإسبانيا 1492-1792**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

149. المدني أحمد توفيق، **محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766-1791**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.

150. مراد خليل علي، **العراق في العهد العثماني الثاني**، دار الرافدين، بيروت، 2018.

151. مروش المنور، **دراسات عن الجزائر في العهد العثماني القرصنة، الأساطير والواقع**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ج.2.

152. المستغانمي محمد فوزي، **بلاط باردو زمن حمودة باشا 1782-1814**، مخبر دراسات مغاربية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 2023.

153. بن مصطفى محمد صالح، **العثمانيون في تونس 1505-1957 التاريخ والآثار والسكان وسلوكاتهم**، نقوش عربية، تونس، 2021، ط.2.

154. المطوى محمد العروسي، **السلطنة الحفصية تاريخها السياسي ودورها في المغرب الإسلامي**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986.

155. معاشي جميلة، **الأسر المحلية الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.

156. المعلوف عيسى إسكندر، **قصر آل العظم في دمشق**، مؤسسة هنداوي، القاهرة، 2013.

157. مقلاتي عبد الله، **المرجع في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.

158. مكيافيللي نيكولو، **كتاب الأمير**، تر: أكرم مؤمن، ابن سينا، القاهرة، 2004.

159. مناصرية يوسف، **مهمة ليون روش في الجزائر والمغرب**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990.

160. منصور حكيمة، **السلطان العثماني محمود الثاني ومسألة الاحتلال الفرنسي للجزائر (1808-1839)**، منشورات الفا، الجزائر، 2014.

161. مورو أوديل، **الدولة العثمانية في عصر الإصلاحات رجال "النظام الجديد" العسكري وأفكاره 1826-1914**، تر: كارمن جابر، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، قطر، 2018.

162. الميساوي عبد الجليل، **قيم الإصلاح والتحديث في فكر بن أبي الضياف**، دار الإتحاف، تونس، 1999.

163. الميساوي عبد الجليل، **ما الإصلاح؟ وكيف السبيل إليه؟ دراسة تحليلية لمسيرة الإصلاح والتغيير في التاريخ العربي الإسلامي**، منشورات نهى، صفاقس، 2010.

164. النوري حمو محمد عيسى، **دور الميزابيين في تاريخ الجزائر قديما وحديثا**، دار مساحات المعرفة، الجزائر، 2015، مج.1.

165. هلايلي حنيفي، **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، دار الهدى، عين مليلة، 2008.

166. هلايلي حنيفي، **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، دار الهدى، عين مليلة، 2007.

167. هلايلي حنيفي، **العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الإيالة 1815-1830**، دار الهدى، عين مليلة، 2007.

168. الهويدي سلوى وجراد المهدي، **هيكل القياد**، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 2019.

169. الوافي محمد عبد الكريم، **يوسف باشا القرمانلي والحملة الفرنسية على مصر**، المنشأة العامة للنشر والتوزيع، طرابلس، 1984.

170. وولف جون ب، **الجزائر وأوروبا 1500-1830**، تر: أبو القاسم سعد الله، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.

171. الويبه كامل علي مسعود، **الإدارة العثمانية في طرابلس الغرب 1842-1911**، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 2005.

172. ياغي إسماعيل أحمد، **العالم العربي في التاريخ الحديث، مكتبة العبيكان**، الرياض، 1997.

173. ياغي إسماعيل أحمد، **العالم العربي في التاريخ الحديث**، مكتبة العبيكان، الرياض، 1997.

174. ياغي إسماعيل أحمد، **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث**، مكتبة العبيكان، الرياض، 1998، ط.2.

175. اليوزباشي محمد إبراهيم، **تاريخ حرب طرابلس**، مطبعة مؤسسة الأمير فاروق، برما، 1946.

ب- باللغة الأجنبية:

1. Belhamissi Moulay, **marine et marins d'Alger (1518-1830)**, ed. bibliothèque nationale d'Algérie, Alger, 1996, T.2.
2. Bey El Mokhtar, **le fondateur Hussein Ben Ali**, ed. serviced, Tunis, 1993.
3. Bloch Isaac, **Inscription tumulaires des anciens cimetières israélites d'Alger**, ed. Libraire Armand Durlacher, Paris, 1888.
4. Boularès Habib, **Histoire de la Tunisie les grandes dates de la préhistoire à la révolution**, ed. Cérès, Tunis, 2011.
5. Brown L. Carl, **The Tunisia of Ahmed bey 1837-1855,** ed. Princeton university press, New Jersey, 1974.
6. De Baudicour Louis, **la guerre et la gouvernement de l'Algérie**, ed. Sagnier et Bray, Paris, 1853.
7. Casemajor Roger, **L'Action nationaliste en Tunisie du pacte fondamental de M'hamed bey à la mort de Moncef bey 1857-1948**, Ed. Nord Hilton, Tunis, 2009.
8. Chater Khalifa, « La régence de Tunis de 1815 à 1857», **Revue d'Histoire Maghrébine**, n.35-36, décembre 1984, Tunis.
9. De Grammont H. D, **correspondances des consuls d'Alger (1690-1742),** ed. Adolphe Jourdan, Alger, 1890.
10. De la rive Abel Calarin, **Histoire générale de la Tunisie depuis l'an 1590 avannt Jésus-Christ jusqu'en 1833**, ed. libraire E. Demoflys, Tunis, 1883.

11. Guellouz A. et les autres, **Histoire Générale De La Tunisie Les Temps Modernes**, sud édition, Tunis, 2010, T.3.
12. Jegham Hachemi, **la constitution tunisienne de 1861**, Ed. Chems, Tunis, 1989.
13. Lane-Poole Stanley, **The Barbary Corsairs**, ed. Fisher Unwin, London, 1890, 4ème ed.
14. Picquet Ch, l'armée et la marine de la régence d'Alger 1815-1830, ed. quat conti, Paris, 1830, 2ème ed.
15. Plantet Eugène, **Correspondance des deys d'Alger avec a cour de France 1579-1833**, ed. Elibron Classics, Paris, 1889, T.2.
16. Ridha Moumni et les autres, **l'éveil d'une nation**, ed. officina libraire, Tunis, 2016.
17. Soylu Metin, **Piri Reis haritasinin şıfersıtruva yaynlari**, Istanbul, 2005.
18. Touchatout, **Histoire tintamarresque de Napoléon III les années des chances,** ed. Dépôt De Vente Au Bureau, Paris, 1874.
19. Tunger-Zanetti Andreas, **La communication entre Tunis et Istanbul 1860-1913**: **provence et métropole**, Ed. l'harmattan, Paris, l'harmattan Inc., Montréal, 1996.
20. Vincent-Yves Boutin, **aperçu historique, statistique et topographique sur l'état d'Alger,** ed. J. Pinard empereur du roi, Paris ; 1830, 2ème ed.

ثالثا: الدوريات:

أ- باللغة العربية:

1. أبلالي أسماء، "التحرشات الإسبانية على سواحل الجزائر خلال القرن 10هـ/16م قراءة في الدوافع والنتائج"، **مجلة روافد للبحوث والدراسات**، ع.2، 2017، جامعة غرداية.
2. آيت بلقاسم فاطمة الزهراء، "الحكم العثماني في الجزائر وتونس -دراسة مقارنة-"، **مجلة القرطاس**، ع.4، جانفي 2017، جامعة أبو بكر بلقايد.
3. بابة عائشة وحساني مختار، "الأوضاع السياسية في الجزائر في العهد العثماني"، **مجلة متون**، مج.8، ع.4، جانفي 2017، جامعة مولاي الطاهر.
4. بن بلة خيرة، "حكام الجزائر في العهد العثماني من خلال الكتابات الأثرية"، **مجلة الدراسات الأثرية**، مج.11، ع.2، ديسمبر 2013، جامعة الجزائر 2.
5. بليل محمد وشارف عبد الحق، "العلاقات التونسية مع العالم الخارجي خلال القرن التاسع عشر"، **مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية**، مج.1، ع.2، سبتمبر 2018، جامعة ابن خلدون.
6. بنبلغيث الشيباني، "إصلاحات المشير أحمد باشا باي العسكرية (1837-1855)"، **المجلة التاريخية المغاربية**، ع.65-66، أوت 1992، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات.

7. بوخلوة حسين والحمدي أحمد، "الشيخ عبد الكريم الفكون القسنطيني وإنتاجه الفكري (988-1073هـ/1580-1663)"، **مجلة الخلدونية**، مج.9، ع.1، جوان 2016، جامعة ابن خلدون.
8. بوربورة حسن، "إشكالية نظام الحكم العثماني في الجزائر 1518-1830: نظرة المدرستين التاريخيتين الفرنسية والجزائرية"، **مجلة المحكمة للدراسات التاريخية**، مج.7، ع.3، مركز الحكمة للبحوث والدراسات، 2020.
9. بوسعدة يوسف وعوادي عبد القادر عزام، "تجليات الشخصيات الأجنبية النافذة للمناسبات الدينية والبروتوكولات الرسمية العثمانية بالجزائر خلال فترة الدايات"، **مجلة مدارات تاريخية**، مج.2، ع.6، جوان 2020، مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات.
10. البوسعيدي إبراهيم بن يحي وآخرون، "جزايرلي غازي حسن باشا من البحرية الجزائرية إلى الصدارة العظمى بالدولة العثمانية"، **مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية**، مج.15، ع.2، أوت 2024، جامعة السلطان قابوس.
11. بوطبة لخضر، "الصراع المسيحي الإسلامي في حوض البحر الأبيض المتوسط خلال القرن 16 -الاحتلال الإسباني للمدن الساحلية الجزائرية نموذجا-"، **المجلة التاريخية الجزائرية**، ع.10، ديسمبر 2018، جامعة محمد بوضياف.
12. بوعلي لطفي، "بنية التشكيلات العسكرية المستحدثة في تونس بين 1830 و1837 قراءة في النشأة والتطور"، **المجلة التونسية للتاريخ العسكري**، ع.11، ديسمبر 2021، منوبة.
13. بيلامي وداد، "الشركات التجارية اليهودية في إيالة الجزائر (1686-1826)"، **المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية**، ع.35، نوفمبر 2007، مؤسسة التميمي للبحث العلمي.
14. تشيش نبيل وعطية عبد الكامل، "الجزائريون من التحالف مع الإخوة بربروس لطرد الصليبين إلى تشكل نظام سياسي جديد مطلع القرن 16م"، **مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، مج.13، ع.2، جامعة الوادي.
15. التميمي عبد الجليل، "تقرير عن الأحداث السياسية بتونس خلال عشرين سنة 1838-1858"، **المجلة التاريخية المغربية**، ع.2، زغوان، 1974.
16. التميمي عبد الجليل، "دور المبشرين في نشر المسيحية بتونس 1830-1881"، **المجلة التاريخية المغاربية**، ع.3، تونس، 1975.

17. التميمي عبد الجليل، "أسس العثمنة الإدارية بالإيالات المغاربية (1565-1591)"، **المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية**، ع.21، سبتمبر 2000، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات.

18. التميمي عبد الجليل، "العثمانيون والبحر الأبيض المتوسط: الإشكاليات والمقاربات الجديدة"، **المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية**، ع.25، أوت 2002، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات.

19. التميمي عبد الجليل، "عثمنة إيالات الجزائر وتونس وطرابلس على ضوء المهمة دفتري (1559-1595)"، **المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية**، ع.34، أكتوبر 2006، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات.

20. التميمي عبد الجليل، "العلاقات الجزائرية-البندقية على ضوء أربع رسائل جديدة لدايات الجزائر إلى دوج البندقية خلال السنوات (1764-1782م)"، **المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية**، ع.40، ديسمبر 2009، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات.

21. جبار إبراهيم حسين، "إيالة تونس في عهد أحمد باشا باي (دراسة تاريخية)"، **المستقبل العربي**، مج.40، ع.464، 31 أكتوبر 2017، بيروت.

22. الجبوري رابحة محمد خضير عيسى، "القائد العثماني سنان باشا وجهوده في استعادة اليمن وتونس 1568-1574م"، **مجلة جامعة تكريت للعلوم**، مج.18، ع.1، 2011، تكريت.

23. الجنحاني الحبيب، "الحركة الإصلاحية في تونس خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر"، **حوليات الجامعة التونسية**، ع.6، 1969، تونس.

24. الجنحاني الحبيب، "سؤال الشيخ بن أبي الضياف عن أسباب عدم انتخاب من يمثلهم في المجلس الأكبر، وجواب الفريق حسين"، **المجلة التاريخية المغربية**، ع.10-11، 1978، تونس.

25. حباسي شاوش، "أصول العلم الوطني الجزائري المعاصر تطوره الشكلي وتحليل مضمونه (الأيديولوجي والسياسي) الوطني (1518-1945)"، **مجلة الدراسات التاريخية**، مج.6، ع.1، 01 جانفي 1995، جامعة الجزائر 2.

26. حماش خليفة، "تبادل الهدايا بين الجزائر والباب العالي في العهد العثماني"، **مجلة دراسات أدبية وإنسانية**، ع.1، أفريل 2004، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية.

27. حمدي سنية، "تاريخ عسكر أتراك المهدية وإرثهم خلال العهد الحسيني"، **المجلة التونسية للتاريخ العسكري**، ع.10، ديسمبر 2020، منوبة.

28. خالد يوسف وليد، "حكم الأسرة القرمانلية في ولاية طرابلس الغرب (1711-1835)"، **مجلة جامعة تكريت للعلوم**، مج.19، ع.6، جوان 2012، تكريت.

29. خضير رابحة محمد، "دخول طرابلس الغرب تحت حكم العثماني 1555م"، **مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية**، مج.6، ع.2، 2007، الموصل.

30. الخفاجي فرحان والعظيم عكار، "السياسة الفرنسية حيال تونس (1881-1914)"، **مجلة الأستاذ للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، مج.1، ع.214، 2015، جامعة بغداد.

31. بن خوجة محمد، "هل لتونس نواب سياسيون يمثلونها بالخارج قبل عصر الحماية"، **المجلة الزيتونية**، مج.1، ع.7، مارس 1937، المطبعة التونسية.

32. دالي حمادي، "البايليك والإحاطة بالفقهاء في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر: المظاهر والآليات"، **المجلة التاريخية المغاربية**، ع.147، نوفمبر 2012، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس.

33. دالي حمادي، "المشاركة التونسية في حرب القرم 1854-1856 وثائق تموين العساكر"، **المجلة التونسية للتاريخ العسكري**، ع.7، ديسمبر 2017، منوبة.

34. درويش الشافعي، "الحملة الإسبانية على تونس في سنة 1535"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، مج.1، ع.1، 2017، جامعة غرداية.

35. درويش الشافعي، "العلاقات بين طرابلس الغرب وإسبانيا خلال القرن 16م/ 10هـ"، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، ع.18، 2013، جامعة غرداية.

36. روابحي نذير وشبوب محمد، "إستراتيجية الدولة العثمانية اتجاه المغرب الأقصى خلال عهد السلطان سليمان القانوني 1520-1566"، **مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، مج.12، ع.7، ديسمبر 2020، جامعة قاصدي مرباح.

37. زيتوني حمزة إسحاق، "استنجاد الملك الفرنسي فرنسوا الأول بالجزائر إثر الغزو الإسباني لمملكته والجزائر تلبي 1543"، **مجلة البدر**، مج.11، ع.10، جامعة بشار.

38. سحابات زهيرة، "جهود العلج علي باشا الجزائر في عثمنة تونس على ضوء مهمة دفتري"، **مجلة العبر**، مج.6، ع.1، جانفي 2023، جامعة تيارت.

39. سرحان حليم، "لمحة عن الجهاد البحري الجزائري أثناء الحكم العثماني"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، مج.12، ع.1، 2022، جامعة محمد بوضياف.

40. سعدالي أماني ونفطي وافية، "دور الطرق الصوفية في دعم الحكم العثماني بالجزائر ما بين القرنين 16-18م"، **المجلة التاريخية الجزائرية**، مج.7، ع.1، جوان 2023، جامعة المسيلة.

41. سعدالي أماني ونفطي وافية، "مسألة التجنيد ودورها في تبعية إيالتي الجزائر وتونس للدولة العثمانية خلال القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر"، **مجلة عصور**، مج.23، ع.2، ديسمبر 2024، جامعة وهران.

42. السعداوي إبراهيم، "أسباب التوتر بين "أتراك" الجزائر وحكام تونس خلال العهد العثماني"، **المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية**، ع.37-38، ديسمبر 2008، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، تونس.

43. السعدي بشرى ناصر هاشم وعبد الله ميساء لؤي، "حمودة باشا ودوره الإصلاحي في تونس 1782-1814"، **مجلة الآداب**، ع.127، ديسمبر 2018، جامعة بغداد.

44. سعيدوني ناصر الدين، "الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية (الجزائر- تونس- طرابلس الغرب) من القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر الميلادي"، **حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية**، الرسالة 318، الحولية 31، 2010، جامعة الكويت.

45. سعيدوني ناصر الدين، "الخزينة الجزائرية 1800-1830"، **المجلة التاريخية المغربية**، ع.3، جانفي 1975، تونس.

46. شرقي إبراهيم قدور، "مقاومة أحمد باي بين الأوضاع الداخلية والمتغيرات الدولية"، **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية**، مج.15، ع.2، جانفي 2024، جامعة سيدي بلعباس.

47. شطب جاسم محمد، "الإستراتيجية العثمانية في شمال إفريقيا في القرن السادس عشر"، **مجلة آداب الكوفة**، مج.1، ع.21، 30 أفريل2015، جامعة الكوفة.

48. شوقي عبد الكريم، "تطور الوضع السياسي والعسكري بالجزائر في عهد الدايات الباشوات الفترة الأولى"، **مجلة الحوار المتوسطي**، مج.15، ع.1، جوان 2025، جامعة سيدي بلعباس.

49. صالحي منى، "تأثير الإصلاحات العثمانية على تونس من خلال إتحاف أهل الزمان لأحمد بن أبي الضياف"، **مجلة البحوث التاريخية**، مج.03، ع.01، مارس 2019، جامعة المسيلة.

50. طوبال نجوى، "واقع السلطة وإشكالية الحكم خلال فترة الدايات 1710-1830 -مقاربة تحليلية إحصائية-"، **مجلة دراسات وأبحاث**، مج.13، ع.2، 2021، جامعة زيان عاشور.

51. عامر محمود، "المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية"، **مجلة دراسات تاريخية**، ع.117-118، 2012، جامعة دمشق.

52. العايبي محمد وبن موسى موسى، "الدايات في تونس العثمانية، تاريخهم وأبرز إنجازاتهم السياسية والعسكرية (1591-1705)"، **مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية**، مج.8، ع.3، جوان 2023، جامعة الشهيد حمة لخضر.

53. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، "النظم الإدارية العثمانية في البلدان العربية وأثرها على العلاقات العربية العثمانية"، **مجلة الدارة**، ع.1، 1983، الرياض.

54. عبيد مصطفى، "طرابلس الغرب من الاحتلال الإسباني إلى دخول العثمانيين 1510-1551"، **مجلة الآداب والحضارة الإسلامية**، ع.18، سبتمبر 2015، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية.

55. العبيدي سمير عبد الرسول، "تأسيس الحكم القرمانلي (دراسة في تاريخ طرابلس الغرب أثناء العهد العثماني)"، **مجلة آداب المستنصرية**، ع.86، جوان 2019، جامعة المستنصرية.

56. بن عتو بلبروات، "الداي محمد بن عثمان باشا وسياسته 1766-1791"، **مجلة عصور**، ع.6-7، جوان-ديسمبر 2005، جامعة وهران.

57. عزيزي محمد الحبيب، "حدود العثمنة وإشكالياتها"، **المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية**، ع.41-42، ديسمبر 2010، تونس.

58. علاء الدين إبراهيم، "أوضاع ليبيا ما بين الاحتلال الإسباني والنجدة العثمانية 1510-1551م"، **مجلة الدراسات التاريخية**، ع.127-128، ديسمبر 2014، جامعة دمشق.

59. بن عمار مصطفى، "حياة دايات الجزائر العثمانية (1671-1830) دراسة وصفية"، **مجلة أنسنة للبحوث والدراسات**، مج.6، ع.2، 28 ديسمبر 2015، جامعة الجلفة.

60. عمارة محمد، "خير الدين تونس1860-1890"، **مجلة الدراسات الاشتراكية**، ع.96، جويلية 1989، القاهرة.

61. عمريوي فهيمة، "الداي علي خوجة (1817-1818) وآثار سياسته على الحكم العثماني في الجزائر"، **مجلة الباحث**، مج.14، ع.2، 5 جويلية 2022، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة.

62. بن عيسى فاطمة، "تجربة محمد علي في إقامة وحدة عربية بمساعدة الدول الأوروبية وموقف الدولة العثمانية منها"، **مجلة آفاق فكرية**، مج.9، ع.3، ديسمبر 2021.

63. قرباش بلقاسم، "دور الكتابات الغربية في تشويه تاريخ الجزائر العثماني"، **مجلة رفوف**، ع.4، ماي 2014، جامعة أدرار.

64. قرفال نجاة الطاهر، "الصلة بين علماء تونس وباياتها كما تمثلها المستعرب جان قانياج"، **مجلة قرطاس للدراسات الفكرية والحضارية**، مج.7، ع.2، جامعة أبو بكر بلقايد.

65. كركار عبد القادر، العلاقات الجزائرية العثمانية 1518-1830 بين التبعية والاستقلال من خلال نظام الحكم والمواقف"، **مجلة آفاق فكرية**، مج.11، ع.1، ماي 2023، جامعة جيلالي ليابس.

66. محمد السعيد عقيب ومحمد العيد قدع، "الإيالة التونسية والسلطنة العثمانية... مظاهر التبعية، وتجليات الانفصال"، **مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية**، ع.20، 15 مارس 2019، جامعة الوادي.

67. مشهور وليد زين عبد الحميد، "التقارب العثماني-الفرنسي وأثره على الصراع العثماني الإسباني 1536-1547"، **المجلة العلمية لكلية الأدب**، مج.25، ع.77، يناير 2021، جامعة أسيوط.

68. مهني مراد، "الثقافة السياسية وتطور المؤسسة البرلمانية: قراءة سوسيوتاريخية في التجربة التونسية 1861-2011"، **دفاتر السياسة والقانون**، ع.12، ورقلة، جانفي 2015.

69. هلايلي حنيفي، "الثورات الشعبية في الجزائر أواخر العهد العثماني كرد فعل على سياسة التهميش"، **مجلة الأمير عبد القادر**، ع.20، أفريل 2006، جامعة الأمير عبد القادر.

70. الهياجنة إيمان عبد الرحمن، "الصدر الأعظم إبراهيم باشا: دراسة في دوره السياسي (898هـ/1492م-942هـ/1535م)"، **مجلة دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية**، مج.42، ع.2، 2015، الأردن.

71. وادة يسرى وودوع محمد، "الداي حسين واحتلال الجزائر 1830 مقاربة جديدة من خلال الكتابات التاريخية الجزائرية"، **المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية**، مج.16، ع.2، ديسمبر 2024، جامعة سيدي بلعباس.

72. الويشي عطية فتحي، "العثمانيون بطرابلس الغرب: جدلية العلاقة بين المجتمع والدولة"، **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، ع.140، 2017، جامعة الكويت.

73. يوسف وليد خالد، "حكم الأسرة القرمانلية في ولاية طرابلس الغرب (1711–1835م)"، **مجلة جامعة تكريت للعلوم**، مج.19، ع.6، جوان 2012، تكريت.

ب– باللغة الأجنبية:

1. Arfaoui Khemis, «la problématique de la justice dans la pensée de Khéreddine », **revue Rawafid**, n.14, 2009, Tunis.
2. Arnoulet F, « la pénétration intellectuelle en Tunisie avant le Protectorat», **revue africaine**, vol. 98, Alger, 1954.
3. Bardoux, « la vie d'un consul auprès de la régence d'Alger », **la revue africaine**, n.319, 1924, Alger.
4. Brogini Anne et Ghazali Maria, « Un Enjeu Espagnol En Méditerranée : Les Présides De Tripoli Et De La Goulette au 16 -ème siècle », **Cahier De La Méditerranée**, T.1, N.70, 2005, centre de la méditerranée moderne et contemporaine.
5. Brown Carl, «The Tunisia of Ahmad bey, 1837-1855», **revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée**, n.20, 1975, Paris.
6. Cherif Mohamed-Hédi, «Apports Des Turco Ottomans Au Maghreb à L'époque moderne », **arab historical review for Ottoman Studies**, n.29, Aout 2004, Tunis.
7. Ganiage Jean et Krieken Van, « Khayr al-Dîn et la Tunisie (1850-1881) », **revue française d'histoire d'Outre-mer**, T.64, N:235, 1977.
8. Gueds Max Justo, « A Carta Nautica De Piri Reis », **Anais do museu paulista**, vol.17, n.1, 2009, Sao Paulo.
9. Jerad Mehdi, « le consul de Suède à Tunis, témoin et acteur de la fin de la guerre civile dans la régence de Tunis 1738-1740 », **revue hespéris-Tamuda**, n.2, 2019, Rabat.
10. Filali Kamel, « Du Don Et Du Présent Dan L'Affirmation Du Pouvoir Ottoman En Algérie 1519-1830 **», arab historical review for Ottoman studies**, n.36, November 2007, Tunis.
11. Khadhar Hedia, « La révolution française, le pacte fondamental et la première constitution tunisienne de 1861 », r**evue du monde musulman et de la Méditerranée**, n:52-53, Paris, 1989.
12. Kiliç Orhan, « Beylerbeyilerden Dayilara Cezayir-i Garp Vilayti/Eyaleti'nin yonetimi ve yoneticileri », **Gappadocia journal of history and social sciences**, vol.9, october 2017, Germany.

13. Louhichi Soumeya, « Les Frontières De La Régence Ottoman De Tunis », **arab historical review for Ottoman studies**, n.36, novembre 2007, Fondation Temimi Pour La Recherche Scientifique et l'information, Tunis.
14. Melis Nicola, « Tripoli Vu Par Les ottomans », **hypothèse**, n.16, janvier 2013, editions de la Sorbonne.
15. Pérez Joseph, «L'Espagne Des Rois Catholiques», **clio**, Paris, 2021.
16. REZGUI Fahima, « houses of minting coins in Algeria during the Otooman period: a historical and archaeological study", **revue d'histoire méditerranéenne**, vol.6, n.1, juin 2024, université de Béjaia.
17. Saadaoui Ahmed, « Abdeljelil Temimi, Etudes sur L'histoire du Maghreb Ottoman au XVI[e] Siècle, Publications de la Fondation Temimi pour la Recherche Scientifique et L'inforamation, Tunis 2009 », **revue d'histoire maghrébine**, n.137, Février 2010, Tunis.
18. Saidi Hedi, «le protectorat et le droit. la régence de Tunis entre la charte de 1861 et le système colonial Français», **revue insaniyat**, n.65-66, juillet-décembre 2014, Oran.

رابعا: المعاجم:

أ- باللغة العربية:

1. صابان سهيل، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، مر: عبد الرزاق محمد حسن بركات، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000.
2. صالح سعداوي صالح، **مصطلحات التاريخ العثماني معجم موسوعي مصور**، دار الملك عبد العزيز، الرياض، 2016، مج.2.
3. ابن منظور محمد، **لسان العرب**، تح: عبد الله علي الكبير وآخرون، دار المعارف، القاهرة، د.س، مج.2.
4. بن موسى محمد وآخرون، **معجم الأعلام الإباضية**، من القرن الأول الهجري إلى العصر الحاضر -قسم المغرب الإسلامي-، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000، ج.2، ط.2.
5. نويهض عادل، **معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر**، مؤسسة النويهض الثقافية، بيروت، 1980.

ب- باللغة الأجنبية

1. Kélékian Dura, **Dictionnaire Turc-Français**, ed. Mihran, Constantinople, 1911.

خامسا: الرسائل الجامعية:

أ- باللغة العربية:

1. بليل رحمونة، **القناصل والقنصليات الأجنبية بالجزائر العثمانية من 1564-1830م**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2010-2011.
2. بنور حبيب، **دور القنصليات الأجنبية في خدمة قضايا الأسرى في الجزائر 1789-1830**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، جامعة جيلالي اليابس، 2014-2015.
3. بهلول ربيعة، **النظام الإداري العثماني في الجزائر ومراحل تطوره 1519-1830**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة أبو القاسم سعد الله، 2015-2016.
4. بوتوقوماس حفيظة، **الحياة الاجتماعية في تونس خلال العهد الحسيني 1117هـ/1705م-1251هـ/1835م**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2، 2010-2011.
5. بوحلوفة محمد الأمين، **إيالة الجزائر العثمانية ومملكة إنجلترا دراسة في العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من 1620 إلى 1827**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتور علوم في التاريخ والحضارة الإسلامية، جامعة وهران 1، 2018-2019.
6. بوخلوة حسين، **عبد الكريم الفكون القسنطيني حياته وآثاره (1580-1663)**، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في التاريخ والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2008-2009.
7. التمالي عائشة، **التشكيلات العسكرية الأهلية في الجزائر خلال العهد العثماني**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، جامعة أدرار، 2015-2016.
8. توتة إسماعيل، **علاقات الجزائر مع دول بحر الشمال من القرن 17م إلى القرن 19م**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الدور الحضاري للجزائر في العصور الوسطى والحديثة، جامعة خميس مليانة، 2020-2021.
9. تومي طاهر، **علاقات الإيالات المغاربية العثمانية مع إسبانيا ما بين 1520-1792**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2018-2019.
10. بن تيشة أحمد، **الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية في تونس خلال العهد العثماني -الأسرة الحسينية-**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي ليابس، 2020-2021.

11. جراد المهدي، **عائلات المخزن بالإيالة التونسية خلال العهد الحسيني (1705-1881)**، أطروحة الدكتوراه في التاريخ، جامعة تونس الأولى، تونس، 2007-2008.

12. حلوان محمد، **العلاقات بين إيالة الجزائر وإيالتي تونس وليبيا 1750-1830**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي اليابس، 2014-2015.

13. حماش خليفة، **العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي من سنة 1797-1830**، رسالة مقدمة لنيل ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الإسكندرية، 1988.

14. خروبي فتيحة، **المسكوكات العثمانية المحفوظة بمتحف أحمد زبانة بوهران (دراسة أثرية-فنية)**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الآثار الإسلامية، جامعة أبي بكر بلقايد، 2018-2019.

15. خلف الله شادية، **السكة الذهبية العثمانية من خلال كنز ولاية ميلة -دراسة مسكوكاتية حضارية-**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الآثار الإسلامية، جامعة الجزائر 2، 2011-2012.

16. درياس يمينة، **السكة الجزائرية في العهد العثماني**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 1981.

17. رزقي فهيمة، **سكة الفترة العثمانية من خلال مجموعة متحف سيرتا -قسنطينة- دراسة أثرية فنية**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التراث والدراسات الأثرية، جامعة منتوري، 2010-2011.

18. رشاد الإمام، **سياسة حمودة باشا في تونس 1782-1814**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الفلسفة، الجامعة الأمريكية، بيروت، 1980.

19. رهيوي رجاء، **دايات الجزائر صور وأبعاد (1671-1830)**، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 2007-2008.

20. بن سعيدان محمد، **التطورات السياسية والاقتصادية لإيالة الجزائر خلال القرن 11هـ/17م**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي اليابس، 2018.

21. شلبي شهرزاد، **المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني المؤسسات المالية أنموذجا (1798-1830م)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في تاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة 1، 2018-2019.

22. شويتام أرزقي، **المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 1519-1830**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2005-2006.

23. بن صحراوي كمال، **الدور الديبلوماسي ليهود الجزائر في أواخر العهد العثماني**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة مصطفى اسطمبولي، 2007-2008.

24. صحراوي نور الدين، **النفوذ الأوروبي (الفرنسي-الإنجليزي-الإيطالي) في تونس 1857-1881**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر 2، 2012-2013.

25. العايبي محمد، **تطور الجيش التونسي خلال الحكم العثماني وتأثيره على الوضع العام للإيالة 1574-1881**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في تاريخ بلاد المغرب الحديث، جامعة الشهيد حمه لخضر، 2021-2022.

26. عبيد منير، **دور وكلاء وقناصل الإيالة التونسية بإستانبول وطرابلس ومالطة على ضوء رسائلهم 1830-1881**، أطروحة دكتوراه، جامعة تونس الأولى، 1990.

27. عليليش حبيبة، **طبيعة الحكم العثماني وآلياته في الجزائر 926-1246هـ/ 1519-1830م**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في تاريخ المغرب العربي الحديث، جامعة الجزائر 2، 2020-2021.

28. بن عمار مصطفى، **الصراع على السلطة في الجزائر في عهد الدايات**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر 2، 2009-2010.

29. بن سليمان فاطمة، **الإيالة التونسية بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر نشأة المجال**، أطروحة دكتوراه في التاريخ، جامعة تونس الأولى، 2004-2005.

30. قرباش بلقاسم، **الأسرى الأوروبيون في الجزائر خلال عهد الدايات (1671-1830)**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة مصطفى اسطمبولي، 2015-2016.

31. قندوز رقية، **مراسيم الدنوش ورمزيته في إيالة الجزائر خلال العهد العثماني**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة الأمير عبد القدار للعلوم الإسلامية، 2005-2006.

32. كشرود حسان، **رواتب الجند وعامة الموظفين وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر العثمانية من 1659 إلى 1830م**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة منتوري، 2007-2008.

33. مقصودة محمد، **الكراغلة والسلطة في الجزائر خلال العهد العثماني 1519-1830م**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2014.

34. الناوي محرزية، **العائلة الحسينية من خلال وثائق الأرشيف الوطني (1881-1957)**، مذكرة ختم الدراسات الجامعية للحصول على الأستاذية في علوم المكتبات والتوثيق والأرشيف، جامعة تونس الأولى، تونس، 1990-1991.

35. الهادي الشريف محمد، **القوى العسكرية القارة بتونس وتكاليفها المالية من 1756 إلى 1814**، أطروحة دكتوراه، جامعة تونس الأولى، تونس، 1999-2000.

36. هنية عبد الحميد، **تونس العثمانية بناء الدولة والمجال**، تبر الزمان، تونس، 2012.

37. هويدي سلوى، **أعوان الدولة 1735-1814**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، جامعة تونس الأولى، 2008-2009.

ب- باللغة الأجنبية:

1. Kiliçaslan Ibrahim, **Ottoman intervention in Tripoli (1835) and the question of Ottoman imperialism in the 19th century**, the requirements for the degree of Master of Arts, Sabancı University, July 2019.
2. Matrud Fawzia, **Les relations franco-tripolitaines à l'époque de Youssef Pacha**, entre 1795 et 1832, Pour obtenir le grade de: Docteur de l'université, Orléans, 2013.

سادسا: الملتقيات:

1- حكيم أنطوان، "الحماية الفرنسية للأقليات غير المسلمة في السلطنة العثمانية"، **ضمن أعمال مؤتمر الأقليات والقوميات في السلطنة العثمانية بعد 1516**، قسم التاريخ، الجامعة اللبنانية، الفنار- لبنان، 2001.

2- كركار عبد القادر، "المعالم الجيو-سياسية للجزائر العثمانية في محيطها المغاربي"، **ندوة تاريخية حول طبيعة التواجد العثماني بالجزائر وانعكاساته على بلاد المغرب**، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الوادي، 2025.

3- النظام زهراء، "العثمانيون والصراع المسيحي الإسلامي في غرب المتوسط"، **العثمانيون والعالم المتوسطي مقاربات جديدة**، سلسلة ندوات ومناظرات رقم 109، منشورات كلية الآدب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2003.

الفهارس

فهرس الأعلام

-أ-

إبراهيم آغا: 198، 199.

إبراهيم باشا: 27، 28، 29، 63، 231.

إبراهيم باي: 120، 121، 122.

إبراهيم الرياحي: 250، 294.

أحمد بن أبي الضياف: 250، 254، 259، 260، 261.

ابن خلدون: 250.

ابن فكون: 24.

ابن غلبون: 36.

أبو عبد الله محمد: 48، 50، 53.

أحمد الثالث: 149.

أحمد الشريف الزهار: 130.

أحمد القرمانلي: 84، 109، 116، 117، 149، 152، 153، 154، 156، 160، 161، 162، 177.

أحمد باي: 89، 110، 112، 119، 121، 131، 145، 169، 175، 177، 180، 181، 183، 191، 195، 206، 207، 208، 218، 219، 220، 227، 242، 243، 244، 246، 247، 248، 249، 250، 251، 252، 253، 254، 256، 259، 265، 266، 270، 274، 281، 285، 287، 294.

أحمد بن قاضي: 22.

أحمد بن يوسف الملياني: 21.

أنتوان باربيريني: 17.

إيزابيلا: 13.

-ب-

باتو سفيز: 255، 256.

البارودي: 201.

الباروني: 36.

بومبيو سوليما: 252.

بورغاد: 252.

بكري: 210، 211.

بكير بن محمد بن بكير: 27.

بوشناق: 205، 210، 211، 212، 235.

بيدرو دي نافرو: 30، 34، 51.

بيري رايس: 26.

-ت-

تريوار: 258.

-ج-

الجنرال حسين: 245، 262.

-ح-

الحاج أحمد باي: 127.

حمدان خوجة: 267.

الحسن بن محمد بن الحسن الحفصي: 47، 52، 53، 54، 55، 56، 57، 58.

حسين بن علي: 82، 134، 151، 155، 157، 163، 175، 240.

حسين باي: 92، 101، 111، 203، 218، 271.

حسين خوجة: 250.

حسين داي: 81، 93، 96، 101، 109، 129، 144، 179، 198، 199، 222، 223، 231، 269.

حمودة باشا الحسيني: 85، 144، 157، 159، 160، 169، 189، 194، 217، 226، 240، 286، 287، 285، 286.

حنيفي هلايلي: 125.

حيدر باشا: 59، 61، 123.

-خ-

خليل باشا: 152، 153.

خير الدين بربروس: 22، 23، 24، 25، 26، 27، 28، 29، 30، 35، 37، 38، 39، 41، 42، 45، 50، 55، 56، 58، 119، 122، 134.

خير الدين كرمان: 35، 36، 37، 38، 39، 45.

خير الدين التونسي: 245، 248، 249، 253، 261، 262، 263، 289.

-د-

داود باشا: 233.

درغوث رايس: 39، 42، 43، 44، 45، 47، 59.

دي غرامون: 22.

ديرمونت: 43.

دي تافارن: 244.

-ر-

ريتشارد وود: 205، 255، 256، 258، 259.

رستم: 245.

-س-

السلطانة فاطمة: 129.

سليم الأول: 23، 24.

سليم الثالث: 95، 103، 104، 109، 134، 280.

سليمان القانوني: 31، 32، 34، 35، 42، 44، 46.

سنان باشا: 42، 43، 44، 45، 46، 55، 57، 58، 60 ،61.

-ش-

شارلكان: 14، 24، 26، 34، 37، 40، 55، 56، 57، 58، 55، 59.

-ص-

صالح ريس: 43.

مصطفى باي: 89، 133، 147، 181، 218، 242.

مصطفى داي: 107، 119، 205، 231.

-ط-

طاهر باشا: 85.

الطيب تاج الخضار: 60، 68.

-ع-

عبد الحميد خان: 129، 130، 131، 292.

عبد العزيز: 130.

عبد القادر الشوشانة: 38.

عبد الله الشيخ: 32.

عبد المجيد خان: 129، 130، 131، 291، 292.

عثمان باي: 160.

عثمان الثالث: 81، 141.

عروج بربروس: 21، 23، 26، 119.

علج علي: 55، 60، 68.

علي باشا: 60، 81، 87، 88، 90، 104، 129، 136، 138، 141، 142، 180، 184، 188، 202، 225، 226، 277، 288.

علي باي وهران: 196، 224.

علي بن حسين باي: 85، 109، 134، 202.

علي برغل: 84، 85.

علي خوجة: 169، 221.

علي شاوش: 79، 115، 269، 276، 288.

عمر باشا: 88، 142، 179، 190، 196، 224، 289، 288.

-ف-

فرديناند: 13.

فرنسوا الأول: 14.

فونتير دي بارادي: 121.

-ق-

القديس لويس: 252.

-ك-

كاثكارت: 121.

كاليقاريس: 244.

كامبنون: 244.

كرد عبدي: 167، 168، 231.

-ل-

لويس فيليب: 177.

ليون روش: 204، 205، 255، 256، 258، 259، 262.

-م-

مارزيليا: 42.

محمد باي: 112، 182، 204، 220، 254، 255، 256، 257، 258، 260، 260، 261، 265.

محمد بن باكير: 222.

محمد بيرم الأول: 85.

محمد الرشيد: 52، 54، 55، 162.

محمد الصادق باي: 93، 130، 134، 220، 254، 260، 260، 261، 262، 263، 265.

محمد عثمان باشا: 110، 135، 128، 144، 171، 173، 195، 271.

محمد علي باشا: 179، 225، 275، 274.

محمد بن عياد: 175 ،247، 248.

محمد القرمانلي: 80، 86، 88، 160، 170، 171، 181، 195، 215.

محمد بن منصور بن علي: 22.

محمد بيرم الرابع: 259.

محمد الباجي المسعودي: 260.

محمود الأول: 80.

محمود باي: 89، 217.

محمود الثاني: 88، 89، 97، 104، 109، 128، 139، 142، 144.

محمود قابادو: 245.

مراد آغا: 31، 35، 36، 37، 38، 39، 40، 41، 42، 43، 45، 46، 47.

مراد باي: 75، 151.

مرمول كربخال: 36.

مصطفى الثاني: 148.

مصطفى الثالث: 80، 87، 88، 106، 136،109، 142، 144، 188.

مصطفى باشا: 119، 133، 147، 181، 231.

مصطفى بن إسماعيل: 133.

مصطفى خزندار: 178، 248، 252، 253، 257، 262.

مصطفى الوزناجي: 205.

مصطفى باش آغا: 262.

مكيافللي: 64.

-ن-

نابليون: 211.

نابليون الثالث: 262، 263.

نجيب باشا: 122، 123.

-هـ-

هودسن: 201.

-و-

وولف: 233.

وليام الرابع: 181.

-ي-

يعقوب القديس: 32.

يوسف باشا: 82، 85، 89، 103، 104، 108، 110، 113، 114، 124، 161، 172، 183، 184، 185، 189، 191، 196، 201، 202، 203، 206، 207، 209، 214، 216، 268، 280.

فهرس الأماكن والبلدان

-أ-

أزمير: 95، 96، 98، 109، 143، 179.

إسبانيا: 12، 13، 14، 15، 16، 18، 27، 31، 35، 48، 58، 170، 177، 188، 195، 210.

إسطنبول: 23، 28، 45، 48، 61، 68، 74، 80، 86، 90، 100، 101، 102، 103، 104، 118، 126، 127، 128، 129، 130، 131، 138، 141، 145، 147، 150، 151، 153، 156، 163، 167، 176، 191، 206، 221، 236، 268، 281، 289، 290، 294.

ألمانيا: 14، 137.

إمارة دويرة: 187.

أمريكا: 171، 172، 174، 175، 177، 178، 179، 194، 197، 210،

إنجلترا: 137، 177، 178، 179، 181، 182، 193، 200، 202، 203، 205، 206، 207، 208، 209، 210، 211، 224، 243، 255، 256، 257، 258.

الأندلس: 13، 14، 19.

ايطاليا: 14، 36، 244، 253.

امارة دورة بنديك: 188.

-ب-

بجاية: 21، 23، 49، 51، 52.

باريس: 248، 257.

البرتغال: 27، 51، 57، 197.

برشلونة: 57.

بيزنطة: 16.

بغداد: 103.

بلاد الأناضول: 71، 92، 95، 97، 98، 100، 101، 111، 199، 223، 224، 236.

بلاد الشام: 24، 26، 28.

بلاد المجر: 147.

البندقية: 15، 140، 171، 194.

بنزرت: 54.

بنغازي: 160.

بلجيكا: 243.

-ت-

تاجوراء: 32، 33، 36، 37، 39، 40.

ترست: 142.

تلمسان: 19، 22، 67، 239.

تونس: 12، 26، 30، 31، 33، 35، 38، 43، 46، 48، 51، 53، 54، 55، 56، 57، 58، 59، 60، 61، 62، 65، 68، 74، 79، 82، 83، 84، 85، 87، 89، 90، 92، 93، 99، 100، 101، 102، 106، 107، 110، 111، 112، 113، 119، 120، 121، 123، 127، 129، 130، 131، 134، 137، 139، 143، 144، 145، 147، 150، 151، 152، 154، 156، 157، 158، 160، 161، 162، 163، 164، 169، 170، 172، 173، 175، 176، 177، 178، 179، 180، 181، 182، 183، 184، 186، 189، 190، 191، 193، 194، 197، 198، 202، 203، 204، 205، 206، 207، 208، 209، 210، 211، 216، 217، 218، 219، 220، 224، 226، 227، 230، 231، 232، 233، 234، 235، 236، 237، 238، 239، 240، 241، 242، 245، 246، 247، 248، 249، 251، 252، 253، 254،

255، 256، 257، 258، 259، 262، 264، 265، 266، 267، 268، 269، 270، 271، 272، 273، 274، 275، 278، 279، 281، 282، 283، 284، 285 ،286، 287، 288، 289، 290، 291، 292، 293، 294، 297، 298، 300.

-ج-

جربة: 35، 41، 43، 85.

الجزائر: 19، ، 20، 21، 22، 23، 25، 26، 27، 28، 29، 30، 32، 34، 35، 36، 46، 48، 51، 52، 53، 56، 59، 60، 65، 66، 67، 72، 73، 74، 79، 80، 83، 85، 87، 88، 93، 95، 96، 97، 98، 100، 106، 107، 108، 109، 110، 115، 116، 117، 119، 120، 121، 122، 124، 125، 126، 127، 128، 130، 132، 136، 137، 139، 140، 142، 143،144، 147، 150، 154، 156، 157، 158، 164، 165، 166، 167، 168، 169، 170، 171، 172، 173، 174، 177، 178، 179، 182، 184، 185، 186، 188، 190، 191، 192، 193، 194، 195، 196، 197، 198، 199، 200، 201، 202، 203، 205، 209، 210، 211، 212، 220، 221، 222، 223، 224، 225، 228، 230، 231، 232، 233، 2324، 235، 236، 237، 238، 239، 240، 241، 263، 266، 267، 268، 269، 270، 271، 272، 273، 275، 276، 278، 279، 282، 283، 284، 286، 288، 289، 290، 291، 292، 293، 297، 298، 300.

جزيرة مورة: 190.

جنوة: 14.

جيجل: 21.

-ح-

حلق الواد: 56، 57، 58، 244، 252.

-د-

دمشق: 149.

الدنمارك: 100، 140، 171، 191، 195، 196.

الدولة العثمانية: 14، 16، 17، 18، 22، 23، 25، 26، 27، 28، 29، 30، 32، 34، 36، 37، 44، 45، 46، 47، 48، 56، 60، 62، 63، 64، 65، 68، 71، 72، 73، 74، 75، 76، 77، 79، 78، 80، 81، 83، 84، 85، 86، 87، 88، 90، 91، 92، 93، 94، 95، 96، 97، 98، 99، 100، 101، 102، 105، 106، 107، 108، 109، 110، 111، 112، 114، 116، 117، 118، 119، 119، 120، 121، 122، 125، 126، 130، 132، 133، 134، 136، 137، 139، 140، 141، 142، 144، 145، 147، 148، 149، 151، 153، 156، 161، 163، 164، 167، 168، 169، 170، 172، 174، 175، 176، 180، 181، 183، 184، 187، 188، 189، 190، 191، 192، 194، 196، 198، 199، 203، 207، 208، 209، 210، 212، 217، 220، 224، 226، 227، 228، 231، 232، 233، 234، 235، 236، 241، 258، 259، 260، 261، 264، 265، 266، 267، 268، 269، 270، 271، 272، 273، 274، 275، 276، 277، 278، 279، 280، 281، 282، 283، 284، 285، 286، 287، 288، 289، 290، 291، 292، 293، 295، 297، 298، 299، 300.

دولة الفلامنك: 187، 188.

ديار بكر: 102.

-ر-

رودس: 35، 38، 42.

روسيا: 143، 144، 147، 148، 109، 110، 207، 211، 226، 277، 291.

روما: 56.

-س-

سردينيا: 143، 176، 177، 195، 57، 174، 201، 243.

سوسة: 41، 43، 52، 252.

السويد: 139، 140، 171، 184، 202.

سيدي فرج: 198.

-ش-

شرشال: 21.

-ص-

صفاقس: 41، 43، 252.

صقلية: 141، 41، 44.

صوغلة: 96.

صاروخان: 96.

-ط-

طرابلس: 26 30، 31، 32، 33، 34، 35، 36، 37، 38، 39، 40، 41، 42، 43، 44، 45، 46، 47، 48، 49، 52، 59، 61، 65، 75، 76، 82، 85، 90، 103، 104، 105، 108، 109، 113، 114، 115، 116، 117، 118، 124، 122، 129، 138، 140، 141، 147، 152، 153، 154، 156، 157، 160، 161، 162، 163، 164، 169، 170، 171، 174، 175، 177، 178، 179، 181، 183، 185، 186، 191، 192، 193، 194، 196، 198، 201، 202، 203، 205، 206، 207، 208، 209، 212، 213، 214، 215، 216، 217، 224، 225، 226، 230، 234، 238، 242، 248، 268، 272، 281، 283، 284، 298.

طولون: 177، 244.

-ع-

العراق: 27، 233.

عنابة: 58.

-غ-

غار الملح: 220، 244.

غرناطة: 12، 13، 31.

غريان: 32، 215.

-ف-

فاس: 144، 179.

فرنسا: 45، 108، 121، 132، 139، 140، 141، 144، 172، 173، 175، 177، 178، 179، 180، 181، 182، 187، 189، 193، 194، 197، 200، 203، 204، 205، 206، 207، 208، 209، 210، 211، 220، 224، 226، 227، 242، 243، 244، 248، 249، 253، 255، 256، 257، 258، 260، 262، 278، 281، 284، 285، 288.

فلورنسا: 15.

فيينا: 149.

-ق-

قابس: 31.

قرقنة: 54.

قسطنطينية: 13، 15، 19.

قسنطينة: 55، 68، 69، 122، 127، 239، 242.

قوزو: 43.

القيروان: 52، 55، 58، 59.

القرم: 112، 208، 227.

-ك-

كورسيكا: 41.

-ل-

ليفورنة: 193.

-م-

مارسيليا: 18.

مالطا: 42، 43، 45، 59، 189، 206، 207، 257.

مصر: 15، 24، 26، 27، 34، 46، 63، 108، 122، 144، 178، 179، 189، 206، 207، 225 ،233، 274، 280، 281، 286.

مصراتة: 32.

مكة: 24، 26.

المغرب الأقصى: 12، 26.

المنستير: 43.

المنشية: 39.

المهدية: 43، 102.

-ن-

نابولي: 100، 174، 184، 185، 194، 195، 197.

نفوسة: 31.

النمسا: 137، 139، 142، 147، 183، 226، 253، 277.

-هـ-

هامبورغ: 142.

هولندا: 14، 141، 171، 184،

-و-

ورقلة: 130.

وهران: 195، 196، 121، 135، 224، 271.

-ي-

اليونان: 119، 179، 227.

فهرس المحتويات

الإهداء

شكر وتقدير

قائمة المختصرات

مقدمة.....أ-ي

الفصل الأول: الإيالات المغاربية، التأسيس والتبعية (1519-1710).....11

أولا: الصراع الإسباني-العثماني، الدوافع والمجال.....12

1- **العامل الديني استراتيجية التوسع**.....12

2- **أهمية البحر المتوسط في الصراع العثماني-الاسباني**.....15

ثانيا: تشكل السلطة العثمانية في الجزائر.....19

1- **مجيء الإخوة بربروس إلى الجزائر**.....19

2- **دور خير الدين في إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية**.....22

3- **قراءة في رسالة أهالي الجزائر إلى السلطان سليم الأول**.....24

4- **الإلحاق الرسمي للجزائر بالدولة العثمانية**.....25

ثالثا: إلحاق طرابلس الغرب بالدولة العثمانية.....29

1- **طرابلس الغرب بين الأطماع الاسبانية والنجدة العثمانية 1510-1520**.....29

2- **طرابلس الغرب تحت حكم فرسان القديس يوحنا**.....33

3- **محاولات القادة العثمانيين في السيطرة على طرابلس الغرب**.....34

4- **إلحاق طرابلس الغرب بالدولة العثمانية سنة 1551**.....42

رابعا: ضم تونس للدولة العثمانية.....46

1- **تونس أواخر العهد الحفصي**.....46

2- **التنافس الإسباني-العثماني على تونس: صراع الهيمنة**.....50

3- مساعي خير الدين في إلحاق تونس بالدولة العثمانية سنة 1534.....53
4- السيطرة العثمانية على تونس سنة 1574.....59
خامسا: أسس الحكم العثماني في الإيالات المغاربية 1519-1710.....62
1- سياسة المحافظة على الأوضاع.....62
2- سياسة الحفاظ على الأمن والاستقرار.....65
3- القوى المحلية دعامة لتثبيت الحكم العثماني بالإيالات المغاربية.....67
4- خصوصية نظام الحكم العثماني بالإيالات المغاربية 1519-1710.....70
الفصل الثاني: مظاهر تبعية الإيالات المغاربية للدولة العثمانية (1705-1861).....77
أولا: تزكية السلطان العثماني لباشوات الإيالات المغاربية.....78
1- إرسال السلطان فرمان التولية.....78
2- تجديد السلطان حكم الولاة.....85
3- لغة خطاب السلطان في فرمان التولية.....90
ثانيا: التعاون العسكري بين الإيالات المغاربية والدولة العثمانية.....94
1- إشراف الدولة العثمانية على تجنيد التطوعيين لصالح الإيالات المغاربية.....94
2- المساعدات العسكرية المتبدلة بين الإيالات المغاربية والباب العالي.....105
ثالثا: الدلالات الرمزية للسلطة العثمانية بالإيالات المغاربية.....113
1- إرسال حكام الإيالات المغاربية هدايا للسلطان العثماني.....113
2- الراية.....118
3- ضرب السكة.....121
4- الاحتفال بازدياد مولود لدى السلطان.....127
5- الدعاء للسلطان في مختلف المناسبات.....129
6- الخلعة السلطانية رمز ولاء.....132
رابعا: تدخل الدولة العثمانية في السياسة الخارجية للإيالات المغاربية.....135

1- إلزام الإيالات المغاربية بعقد معاهدات وفق التوجيهات العثمانية.....135

2- تجنب الصراعات مع الدول الأجنبية.....139

الفصل الثالث: مظاهر انفصال الإيالات المغاربية عن الدولة العثمانية (1705-1861).....145

أولا: التعيين الداخلي لحكام الإيالات المغاربية.....146

1- **المؤثرات الخارجية المؤسسة للحكم الداخلي بالإيالات المغاربية**.....146

2- **الظرفية الداخلية المؤسسة للحكم بالإيالات المغاربية**.....149

2-1- **حكم الأسر وبروز السلطة المحلية بإيالتي تونس وطرابلس الغرب**.....150

2-2- **سعي دايات الجزائر نحو التنفذ على منصب الباشا**.....153

3- **دعائم تثبيت التعيين الداخلي للحكام**.....155

3-1- **البيعة آلية تثبيت الحكم بتونس وطرابلس الغرب**.....156

3-2- **مؤسسة الديوان في الجزائر**.....163

ثانيا: العلاقات الديبلوماسية المغاربية-الأوروبية نحو استقلالية القرار.....168

1- **استقلالية الإيالات المغاربية في ابرام المعاهدات الخارجية**.....168

2- **عدم امتثال حكام الإيالات المغاربية لتدخل السلطان في علاقاتهم الخارجية**.....182

3- **الصراعات المغاربية-الأوروبية**.....192

ثالثا: تأثير القناصل الأوروبيين في شؤون الإيالات المغاربية.....199

1- **التدخل الغربي في السياسة الداخلية للإيالات المغاربية**.....199

2- **التدخل الغربي في توجيه السياسة الخارجية للإيالات المغاربية**.....205

رابعا: التوجه نحو إصلاح المؤسسة العسكرية والتأسيس للجيش المحلي.....212

1- **محاولات التأسيس لجيش محلي بإيالة طرابلس الغرب**.....212

2- **تأسيس جيش محلي بإيالة تونس**.....215

3- **محاولات تأسيس جيش محلي بإيالة الجزائر**.....220

4- **محاولات قطع المساعدات العسكرية المغاربية عن الدول العثمانية**.....225

الفصل الرابع: مسألة تبعية وانفصال إيالتي الجزائر وتونس عن الدولة العثمانية (1705-1861).....228

أولا: **ظهور الحكم الوراثي بإيالة تونس وغيابه بالجزائر**..... 229

1- **واقع نظام الحكم في إيالتي الجزائر وتونس**.....229

2- **الحكم الوراثي في إيالة تونس: تقليد سياسي عريق**.....237

ثانيا: الإصلاح السياسي بتونس، آلية تبعية أم منفذ انفصال.....240

1- **دعائم الإصلاحات السياسية**.....240

1-1 **تحديث المؤسسة العسكرية**.....241

2-1 **الإصلاحات الاقتصادية**.....245

3-1 **الإصلاحات الثقافية**.....248

2- **الإصلاح السياسي: تقييد الحكم بالقانون (1857-1861)**.....253

2-1- **الإعلان عن وثيقة عهد الأمان 1857**.....253

2-2- **قانون الدولة أول دستور تونسي 1861**.....260

ثالثا: طبيعة العلاقة بين الدولة العثمانية وإيالتي الجزائر وتونس.....265

1- **سياسة الدولة العثمانية في إيالتي الجزائر وتونس رافد للتنفذ**.....266

2- **تحكم الظرفية التاريخية في علاقة الدولة العثمانية بإيالتي الجزائر وتونس**.....281

3- **الشرعية الدينية أداة لفرض التبعية على إيالتي الجزائر وتونس**.....290

الخاتمة.....295

الملاحق.....300

قائمة المصادر والمراجع.....307

فهرس الأعلام.....345

فهرس الأماكن والبلدان.....353

فهرس المحتويات.....361

الملخص

الملخص

تعالج هذه الدراسة موضوع "**الحكم العثماني بالإيالات المغاربية بين التبعية والانفصال: الجزائر وتونس أنموذجا 1705-1861م**"، حيث تركز على طبيعة العلاقة التي تجمع الدولة العثمانية بالإيالات المغاربية -إيالتي الجزائر وتونس على وجه الخصوص-، وقد سعينا من خلالها إلى تحليل أهم العوامل المتحكمة في هذه العلاقة وإبراز مظاهر التبعية من الانفصال، وذلك بالتركيز على عدة جوانب أهمها السياسية والعسكرية، كطريقة تعيين حكام هاته الإيالات ومدى تحكم الدولة العثمانية فيها، وتحديد سياستهم الخارجية ومدى توافقها وسياسة الباب العالي، وكذا دراسة طريقة تسيير المؤسسة العسكرية على مستوى كل إيالة لما لذلك من تأثير على علاقة المركز بالأطراف، وغيرها من المظاهر والعوامل التي تبرز تبعية الإيالات المغاربية للدولة العثمانية من عدمها، وقد تم تحديد فترة 1705-1861م لارتباطها بظرفية تاريخية مغايرة عن سابقتها أثرت بشكل عام على الحكم العثماني ببلاد المغارب، إذ شهدت الإيالات العديد من التغييرات مست المؤسسات الحاكمة وانعكست على طبيعة علاقتها بمركز السلطة -الباب العالي-، وتجلى هذا في مسألة التأرجح بين التبعية والانفصال التي سعت جميع الأطراف على مستوى السلطة المركزية والإيالات إلى موازنتها في إطار علائقي محكم، إذ نلاحظ أنها لم تنقطع نهائيا ولم تحقق أي إيالة انفصال؛ لكنها عرفت نوع من التسيير الذاتي مع استمرار روابطها.

الكلمات المفتاحية: الإيالات المغاربية؛ الدولة العثمانية؛ التبعية؛ الانفصال، نظام الحكم.

Abstract

This study deals with the topic of "**Ottoman Rule in the Maghrebi regencies between Subordination and independence: Algeria and Tunisia as a Model (1705–1861).**" It focuses on the character and structure of the relationship between the Ottoman Empire and its various maghrbi regencies —particularly those of Algeria and Tunisia. The study aims to analyze the key elements shaping this relationship and to highlight the degree of subordination or independence, with a specific emphasis on several aspects, most notably the political and military dimensions. These include the method of appointing governors in these provinces and the extent of Ottoman control over them, as well as their foreign policy orientations and the degree to which these aligned with the policies of the Sublime Porte. The research also examines the organization and functioning of the military institutions within each eyalet, given their significant influence on center-periphery relations, along with other factors that reveal the varying degrees of dependence or independence of the Maghrebi eyalets in relation to the Ottoman Empire.

The period of study, 1705–1861, has been chosen due to its association with a distinct historical phase that differed from previous eras and had a notable impact on Ottoman rule in the Maghreb. During this time, the provinces witnessed the emergence of numerous changes that affected ruling institutions and reshaped their relationship with the central Ottoman authority. These shifts became particularly evident in the manifestations of subordination and separation, which both the Sublime Porte and the eyalets sought to balance within a carefully managed framework of relations.

Keywords: Maghrebi regencies; Ottoman impire; Subordination; Independance; Goverment system.